

# المحلى

لأبى حازم

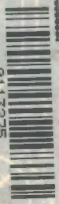
الجزء الثامن

مكتبة دار التراث

١٩ شارع الجمهورية - القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0113275









# المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصول ، قوى المعارضة ،  
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجّة ، صاحب التصانيف  
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول  
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، غر الاندلس  
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

## الجزء الثامن

تحقيق  
احمد محمد شاكر

دَارُ الْيَسْرَاتِ

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب النذور (١)

١١١٤ — مسألة — نكره النذر ونهى عنه لكن مع ذلك من نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء بها فرضا اذا نذرها تقربا الى الله عز وجل مجردا أو شكرا لنعمة من نعم الله تعالى؛ أو ان أراه الله تعالى أملا لا ظم فيه لسلط ولا لمصلحة مثل ان يقول : لله على صدقة كذا وكذا أو يقول صوم كذا وكذا فأكثر ، أو حج . أو جهاد . أو ذكر لله تعالى . اهـ رباط : أو عيادة مريض . أو شهود جنازة . أو زيارة قبر نبي . أو رجل صالح . أو المثنى . أو الركب . أو النبوض الى مشعر من مشاعر مكة . أو المدينة . أو الى بيت المقدس . أو عتي معين أو غير معين أو أى طاعة كانت فهذا هو التقرب المجرد ، أو يقول : لله على اذا خلصنى من كذا أو اذا ملكنى أمر كذا . أو اذا جمعى مع أى أو فلان صديقى أو مع أهلى صدقة أو ذكر شيئا من القرب التى ذكرنا ، أو يقول : على الله ان أنزل الغيث . أو ان صححت من علتى . أو ان تخلصت أو ان ملكت أمر كذا أو ما أشبه هذا ؛ فان نذر معصية لله أو مالميس طاعة ولا معصية لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك مثل أن ينشد شعرا أو أن يصنع ثوبه أحر أو ما أشبه هذا ، وكذلك من نذر طاعة ان نال معصية أو اذا رأى معصية مثل ان يقول لله على صوم ان قتل فلان أو ان ضرب وذلك الفلان لا يستحق شيئا من ذلك ، أو قال : لله على صدقة اذا رانى مصرع فلان وذلك الفلان مظلوم فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ولا كفارة فى شيء منه وليستغفر الله تعالى فقط ، وكذلك من أخرج نذره من حج العيمن فقال : على المثنى الى مكة ان كنت فلانا

(١) هو جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التخوف ، قال الراغب الاصباحى فى مفرداته : النذر ان توجب على نفسك ما ليس بواجب لحدوث أمر اهـ ، وقال العلامة ابن الاثير فى النهاية يقال : نذرت لنذرا ونذرت - أى بضم النذال المعجمة وكسرهما - نذرا اذا أوجبت على نفسك شيئا يتبعه من عبادة أو صدقة أو غير ذلك اهـ .

أو على عتق غادي فلاة أن كنت فلانا أو أن زرت فلانا، فكل هذا لا يلزم الوفاء به ولا كفارة فيه إلا الاستغفار فقط، فان قال: لله على نذوري لم يسم شيئا فليس عليه إلا كفارة يمين فقط، وقال قوم: ما خرج من هذا مخرج اليمين فعليه الوفاء به، وقال آخرون: ما خرج من هذا مخرج اليمين فليس فيه إلا كفارة يمين.

قال أبو محمد: برهان صحة قولنا أما المنع من النذر فلما رويناه من طريق سفيان<sup>(١)</sup> وشعبة كلامهما عن منصور عن عبد الله بن مرة<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر عن النبي ﷺ وأنه نهى عن النذر وقال: إنه لا يرد شيئا ولكن يستخرج به من البخل، هذا لفظ سفيان، ولفظ شعبة: إنه لا يأتي بخير، مكان: إنه لا يرد شيئا وأنه يستخرج به من البخل،<sup>(٣)</sup> واتفاقا في غير ذلك، وصح أيضا مستند من طريق أبي هريرة<sup>(٤)</sup>، وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة يقول: لا نذر أبدا، وهذا يوجب ما قلنا: من أنه منى عنه فاذا وقع لزم واستخرج به من البخل، وأيضا قول الله تعالى: (يوفون بالنذور ويخافون يوما كان شره مستطيرا) وقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقوله تعالى: (ومن يعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقوله تعالى: (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق) فصح بهذا كله أن كل ما نهى الله تعالى عنه فلا يحل لأحد أن يفعله فصح من هذا أن من نذره فقد نذر أن يعصى الله عز وجل وقد نهاه الله تعالى عن معصيته فقد صحت بقينا<sup>(٥)</sup> أن النذور والعقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي نذر الطاعة فقط وليس نذر الطاعة إلا ما ذكرنا

(١) رواية سفيان عن منصور في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٢٤ و ٢٥٣ وهو في صحيح مسلم أيضا ج ٢ ص ١٢ ورواية شعبة عن منصور في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٢) في الأصول كلها عن عمرو بن مرة، وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وصحیح البخاری ومسلم (٣) قال الخطابي: معنى نهى عليه السلام عن النذر إنما هو تأكيد لأمره وتحذيره عن التهاون به بداءه، ولو كان معناه الزجر عنه لم لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان النهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمه أن ذلك أمر مما لا يجب لهم في الحال نعم ولا يدفع عنهم ضررا فلا يرد شيئا قضاء الله تعالى يقول: لا تنفروا على أنفسكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئا جرى القضاء به عليكم فإذا علمتم ذلك فامضوا عنه بالوفاء به فإن الذي نذروا لزم لكم هذا معنى الحديث ووجه قوله عليه السلام: إنما يستخرج به من البخل، فثبت بذلك وجوب استخراجها من ماله ولو كان غير لازم لهم لم يكره عليه والله أعلم، وقد ذكر هذا العلامة ابن الأثير في النهاية ولم يزهه إلّا الخطابي تنبه لذلك (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٥) في التسمية رقم ١٦٦، فصح بقينا، بإسقاط لفظ «قد».

ولامزيد ، وبالضرورة يذرى كل أحد أن من نذر طاعة ان رأى معصية <sup>(١)</sup> أو أن تمكن من معصية أو أذى رأى معصية سرورا بها فإن كل ذلك منه عصيان لله تعالى لا يشك في شيء من هذا مسلم ، فصح أنه كله نذر معصية فلا يحل الوفاء به ، وأما ما لا طاعة فيه ولا معصية فإن نأذره موجب ما لم يوجه الله تعالى ولا ندب اليوم من فعل هذا فقد تعدى حدود الله تعالى فقلعه لذلك معصية فلا يلزمه الوفاء بما لم يلزمه الله تعالى من ذلك .

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا أبو كريب محمد بن العلاء نا ابن أديس — هو عبادة — عن عبادة بن عمر عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [يقول] <sup>(٢)</sup> : « من نذر أن يطيع الله تعالى فليطعه ومن نذر أن يعصى الله تعالى فلا يعصه » قال أحمد : طلحة ابن عبد الملك ثقة ثقة .

ومن طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا وهيب بن خالد <sup>(٣)</sup> نا أيوب — هو السخيانى — عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبأه هو يخطف <sup>(٤)</sup> إذا هو برجل قائم فسأل عنه ؟ فقالوا : [ أبو إسرائيل ] <sup>(٥)</sup> نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه » وهذا كله هو نفس قولنا والله الحمد ، أمره عليه السلام بالوفاء بالصوم الذى هو طاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس طاعة ولا معصية من الوقوف وترك الاستغلال وترك الكلام ؛ وقد قال أبو ثور : يلزمه ترك الكلام واحتج له بقوله تعالى : ( أنى نذرت للرحن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا ) ويقول تعالى : ( آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا ) .

قال على : هذه شريعة زكريا ومرم عليها السلام ولا يلزمنا شريعة غير نينا صلى الله عليه وسلم مع أن شأنها آية من آيات النبوة وليست الآيات لنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ترك الكلام كما ذكرنا .  
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس قال : سمعت أبي يقول :

(١) قوله « ان رأى معصية » شرط لنذر للصيغة تطبيق ، وقوله « أو أن تمكن من معصية » مطلق عليه وكذا ما بعده ، وتقدير الكلام هكذا وبالضرورة يذرى كل أحد أن من نذر طاعة أن رأى معصية الخ معصية وعصيان لله تعالى والله أعلم (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهي موافقة لسنن النسائي ج ٧ ص ١٧ (٣) في النسخ كلها « وهيب بن خلف » كما هو غلط محتمل من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب (٤) في صحيح البخارى « عن ابن عباس قال نبأ النبي صلى الله عليه وسلم يخطف » (٥) الزيادة من صحيح البخارى .

مذحلت لأنذر في معصية الله لأنذر إلا فيما تملك . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن النذر ينذر الإنسان ؟ قال : إن كان طاعة لله فعليه وفاؤهم وإن كان معصية لله فليتقرب إلى الله تعالى بما شاء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن عباس عن ابن عباس أن رجلاً أتاه فقال : أتى نذرت أن نجا أبي من الأسران أقوم عرماناً وإن أصوم يوماً فقال له ابن عباس : اليس ثيابك وصم يوماً وصل قائماً وقاعداً . وعن أبي الزبير أنه سمع جابر يقول : لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى . وعن عكرمة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن رجلاً نذر أن لا يأكل مع بني أخيه يتامى فقال له عمر : اذهب فكل معهم . وعن قيس بن أبي حازم أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أمر امرأة نذرت أن تحج ساكتة بأن تسكتم . وعن مسروق . والشعبي لا وفاء لنذر معصية ولا كفارة . ومن طريق مسلم ناقلية ناسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول <sup>(١)</sup> : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت <sup>(٢)</sup> . فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يمين إلا بالله عز وجل ونهى عنها ، فمن حلف بغير الله فقد عصى الله تعالى ولا وفاء لنذر في معصية الله .

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة . ومالك : من أخرج نذره مخرج اليمين مثل من قال : على المشي إلى مكة إن كنت فلاناً فإن كله فعليه الوفاء بذلك ، وقال الشافعي : كفارة يمين فقط إلا في العتق المعين وحده ، وقال أبو ثور <sup>(٣)</sup> : كفارة يمين في كل ذلك العتق المعين وغيره ، وقال المزني : لا شيء في ذلك إلا في العتق المعين وحده فبقي الوفاء به . قال علي : أما من قال بقول أبي حنيفة . ومالك فإنهم احتجوا بأنه نذر طاعة فعليه الوفاء به وقالوا : قسناه على الطلاق .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ظاهر لأن النذر ما قصد نأذره الرغبة في فعله والتقرب إلى الله تعالى به واستدعى من الله عز وجل تعجيل تليغه ما يوجب عليه ذلك العمل ، وهذا بخلاف ذلك لأنه إنما قصد الامتناع من ذلك البر وإبعاده عن نفسه جملة ومنع

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤ . قال . بدل يقول . والحديث اختصره المصنف ، وجه الذي عن ذلك أن الحلف باسم شيء يقتضي تعظيمه ولا يتحقق حتى يعتقد فيه الذلعة والبركة ، والذلة لا تكون حقيقة إلا بالله وحده فلا ينبغي أن يضاهيها غيره بل كل ما يشابه ذلك يترك ويحجر (٢) هو في الموطأ ج ٣ ص ٣٣ مطولاً كما قال المصنف (٣) في السبعة رقم ١٦ . وقال أبو يوسف .

نفسه ما يوجب عليها ذلك العمل فصح يقينا انه ليس ناذرا واذا ليس ناذرا فلا وفاء عليه بما قال ، وأيضا فانه عاص لله عز وجل في ذلك الالتزام اذ أخرجه مخرج اليمين وقد حرم الله تعالى عليه أن يخلف بغيره فصار معصية ولا وفاء لنذر معصية<sup>(١)</sup> ، فصح يقينا ان كل ما ذكرنا ليس نذر طاعة فيجب الوفاء به وليس يمينا لله تعالى فيجب فيه كفارة يمين فبطل أن يجب في ذلك شيء اذ لم يوجه قرآن ولا سنة والأموال محظورة محرمة الا بالنسبة

وأما قياسهم اياه على الطلاق فالخلاف أيضا في الطلاق غير المعين أشهر من أن يحمل فظهر بطلان هذا القول . وأما من أوجب في ذلك كفارة يمين فباطل أيضا لأنه لا يمين الا بالله تعالى ولم يوجب عز وجل كفارة في غير اليمين به فلا كفارة في يمين بغيره عز وجل ، وأما من فرق بين العتق المعين وغيره خطأ ، وحجته في ذلك أنه عتق بصفة وليس كما قالوا بل هو يمين بالعتق فهو باطل أيضا لا يلزم ، وقالوا : قسنا العتق المعين على الطلاق المعين قلنا : القياس كله باطل ثم لا يصح قولكم في الطلاق المعين اذا قصد به اليمين لا من قرآن . ولا سنة . ولا اجماع ، ( فان احتجوا ) بالخبر الذي روياه من طريق الزهري عن أبي سلة عن عائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين<sup>(٢)</sup> وهذا خبر لم يسمعه الزهري من أبي سلة انما رواه عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، وسليمان بن أرقم مذكور بالكذب وخبر آخر من طريق طلحة بن يحيى الأنصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن [ عبد الله بن ] الأشج عن كريب عن ابن عباس ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يطقه فكفارته كفارة يمين ، وطلحة بن يحيى الأنصاري ضعيف جدا .

ورويانا من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد بن درهم عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ قال : لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين<sup>(٣)</sup> . وخبر من طريق عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ ، لا نذر في معصية وكفارته كفارة

(١) في نسخة رقم ١٢٦ : ولا وفاء في معصية (٢) الحديث في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٠ (٣) الزيادة من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٦ والحديث اختصره المستف ، قال أبو داود بعد ما ذكر الحديث روى هذا الحديث وكعب وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند لوقفوه على ابن عباس ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : يعني وهو أصح ، قال الحافظ أيضا في طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه (٤) هو أيضا في سنن التناج ج ٧ ص ٢٨

يمين<sup>(١)</sup> ، محمد بن الزبير الخطلي في غاية الضعف وزيادة ، قد رونا من طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن محمد بن الزبير الخطلي عن عمران بن الحصين فذكر هذا الحديث نفسه ، قال المعتمر : قلت لمحمد بن الزبير أحدثك من سمعه من عمران ؟ فقال : لا ولكن حدثني رجل عن عمران بن الحصين فبطل جملة . وآخر من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن داود بن الحصين عن بكير بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ مثل حديث طلحة بن يحيى الأنصاري الذي ذكرنا ، وابن أبي أويس<sup>(٢)</sup> ضعيف . ومن طريق عبد الرزاق بن روح عن سلام ابن سليمان عن محمد بن الفضل بن عطية عن عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدى بن حاتم عن النبي ﷺ « من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين » . سلام بن سليمان مالك ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر : عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة<sup>(٣)</sup> ؛ وقال ابن جريج : حدث عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة ثم اتفقا عن النبي ﷺ . لاندري غضب ولا في معصية الله وكفارته كفارة يمين ، أحدهما مرسل ومقطوع ، والآخر مرسل وعن لا يدري من هو . وروينا عن ابن مسعود . وابن عباس لا يوافق لاندري في معصية وكفارته كفارة يمين ولا يصح شيء من ذلك لانه عن ابن مسعود من طريق ابنه أبي عبيدة<sup>(٤)</sup> ولم يسمع منه شيئا ، وعن ابن عباس من طريق إبراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب . وروينا أيضا من طريق أبي سفيان عن جابر لاندري في معصية وكفارته كفارة يمين ، وأبو سفيان ساقط .

قال أبو محمد : ثم كل هذا على فساد فان أبا حنيفة . والشافعي مخالفان له أما أبو حنيفة فلا يرى فيمن أخرج التذرع مخرج اليمين الا الوفاء به وهو نذر معصية وانما يرى كفارة نذر المعصية كفارة يمين في موضعين فقط ، أحدهما اذا قال : أنا كافر ان فعلت كذا وكذا وإذا قال : لله على ان قتل اليوم فلان وأراد اليمين ولم ير على من نذر أن يذني . أو أن يقتل . أو أن يكفر . أو أن يلوط . أو أن يشرب الخمر كفارة يمين أصلا ، فخالف كل ما ذكرنا الى غير سلف يعرف ، وأما الشافعي فلم يرق شيء من التذور في المعصية كفارة يمين الا فيمن نذر طاعة أخرجه مخرج اليمين فكلاهما مخالف لكل ما ذكرنا

(١) حرق النسائي أيضا ج ٧ ص ٢٨ (٢) في النسخة رقم ١ « وابن لويس » وكلام صحيح لان ابن أبي أويس وابنه صفيان (٣) قال الحافظ في التلخيص : والحقني هو محمد بن الزبير قاله الحاكم وقال ان قوله « من يمين حنيفة » صحيح وانما هو من بني حنيفة (٤) في النسخة رقم ١٤ « من طريق ابيه أبي عبيدة » وهو غلط .

فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء أصلاً ، وقولنا هو قول طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن بكر بن عبد الله المزني أخبرني أبو رافع قال : قالت لي مولاتي ليلي بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك فأتيت زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين فجاءت معي إليها فقالت : يا زينب جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر وهي يهودية فقالت لها زينب : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امرأته فكأنها لم تقبل فأتيت حفصة أم المؤمنين فأسلمت معي إليها فقالت : يا أم المؤمنين جعلني الله فداك إنها قالت : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية فقالت أم المؤمنين : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امرأته \* ومن طريق عائشة أم المؤمنين فيمن قال لفرجه : إن فارقتك فالى عليك في المساكين صدقة ففارقته إن هذا لأشئ يارمه فيه ، وصح هذا أيضاً عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان من طريق شعبة عنها وهو قول الشعبي <sup>(١)</sup> . والحارث العكلي . وسعيد بن المسيب . والقاسم بن محمد . وأبي سليمان . وأصحابنا ، فإن قالوا : قد أفتى ابن عمر في ذلك بكفارة يمين هنا : نعم وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فما الذي جعل قول بعضهم أولى من قول بعض بلا برهان ؟ وصح عن عائشة . وأم سلمة أمي المؤمنين \* وعن ابن عمر أنه جعل قول ليلي بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة \* وعن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فيمن قال ليلي يمين : مالي ضرائب في سبيل الله أوقال : مالي كله في رواج الكعبة <sup>(٢)</sup> كفارة يمين \* وعن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين فيمن قال : على المشي إلى بيت الله إن لم يكن كذا كفارة يمين \* ومن طريق محمد بن عبد الله الأنباري عن أشعث الحراني عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع عنهما \* وروينا عن حماد بن عبد الله النضر كفارته كفارة يمين ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن عمر بن الخطاب نحوه ، وعن عكرمة . والحسن فيمن قال : مالي كله في رواج الكعبة كفارة يمين ، وصح عن طاووس . وعطاء . أما طاووس فقال : الخائف بالعتاق ومالي هدى وكل شيء لي في سبيل الله ، وهذا النحو كفارة يمين ، وأما عطاء فقال فيمن قال : على ألف بدنة أوقال : على ألف خبجة أو قال : مالي هدى أوقال : مالي في المساكين كل ذلك يمين وهو قول قتادة

(١) في النسخة رقم ١٦ \* وهو قول الشافعي ، وتظهر السياق ومقارنته مع ما بعده يؤيد ما هنا والله أعلم

(٢) الرناج بكسر الراء ، الباب وجهه رنج أي يغبل ماله كله الكعبة فكفى عنها بالربلان النحول إليها منه والشافعي \*



وسليمان بن يسار : وسلم بن عبدالله بن عمر .  
 قال أبو محمد : كل هذا خلاف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لأن الشافعي  
 أخرج من ذلك العتق المعين ، والذي ذكرنا عن ذكرنا من الصحابة . والتابعين هو  
 قول عبيد الله بن الحسن . وشريك . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق [ بن  
 راهويه ] (١) وأبي عبيد ، وبه يقول الطحاوي ، وذكر أنه قول زفر بن الهذيل . وأحد  
 قولي محمد بن الحسن ، وقد رويان من طريق ثابتة عن ابن القاسم صاحب مالك أنه أفتى  
 ابنه في المشي إلى مكة بكفارة يمين وقال له : ان عدت أفتيتك بقول مالك ، وهذا عجيب جدا .  
 حدثني بذلك حماد بن أحمد قال ثنا عبد الله بن محمد الباجي نا عمر بن أبي تمام نا محمد  
 ابن عبد الله بن عبد الحكم قال : حدثني بذلك عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم عن  
 أبيه ، وروينا عن ابن عمر قولاً آخر وهو ان ابن عمر سئل عن النذر ؟ فقال :  
 أفضل الأيمان فان لم تجد فالتى تليها فان لم تجد فالتى تليها يقول : العتق . ثم الكسوة .  
 ثم الاطعام الا انها من طريق أبي معشر وهو ضعيف . وروينا مثل تعريق الشافعي  
 أيضا (٢) بخلاف قوله أيضا عن ابن عباس . وابن عمر من طريق اسماعيل بن أمية عن عثمان  
 ابن أبي حنيفة قال : حلفت امرأة مالى في سبيل الله وجاري حرة ان لم تفعل كذا فقال  
 ابن عباس . وابن عمر : أما الجارية فتعتق وأما قولها : مالى في سبيل الله فيتصدق بركاة  
 مالها ، وروينا مثل قول أبي حنيفة عن ابن عمر من طريق لا تصح ، وقد خالفوه أيضا  
 فيها كما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا جميل بن زيد عن ابن عمر قال :  
 من حلف على يمين أصر فلا كفارة له (٣) ، والاصر أن يحلف بطلاق . أو عتاق .  
 أو نذر . أو مشي ، ومن حلف على يمين غير ذلك فليأت الذى هو خير فهو كفارته .  
 جميل بن زيد ساقط ولو صح لكانوا قد خالفوه في هذا الخبر نفسه لأنه لم يجعل  
 فيمن أتى خيرا مما حلف أن يفعله كفارة الا فله ذلك فقط ، فان قالوا : قد أمر الله  
 ﷺ في هذا بالكفارة قلنا : نعم وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى  
 ونهى عن الوفاء بنذر المعصية فان كان قوله يميناً فهو معصية وان كان نذراً فهو معصية  
 اذ لم يقصد به قصد القرية الى الله تعالى فلا وفاء فيه ولا كفارة ، فحصل قول هؤلاء  
 القوم خارجاً عن أقوال جميع السلف .

وما ذكرنا مسائل فيها خلاف قديم وهي من نذر الصدقة بجميع ماله ، ومن نذر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قوله أيضا زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) الضمير

في «له» يعود على الخائف لا على اليمين لأنهما مؤنثتان في النهاية «لها» وهو يعود على اليمين

أن ينحر نفسه ، ومن نذر المني إلى مسجد المدينة . أو مسجد إيليا . أو الركب .  
أو التهور إلى مكة . أو إلى موضع سماء من الحرم ، ومن نذر عتق عبده أن باعه أو عتق  
عبد فلان أن ملكه ، فأما الصدقة بجميع المال فقد ذكرنا من قال : لا شيء . في ذلك من  
الصحابة والتابعين إذا خرج مخرج الدين وهو قولنا ، وقالت طائفة : من نذر أن  
يتصدق بجميع ماله في المساكين فله أن يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد  
الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا سأله فقال (١) : جعلت  
مالي في سبيل الله فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله ، وروينا عن سالم والقاسم بن محمد  
أنهما قالوا في هذه المسألة : يتصدق به على بعض بناته ، وصح عن الشعبي . والنخعي  
أنهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه وهو قول عثمان البتي . والشافعي . والطحاوي .  
وأبي سليمان ، قل مؤلا . فإن أخرجه مخرج الدين فكفارته كفارة (٢) بين الأبأ  
سليمان فقال : لا شيء . في ذلك ، وقالت طائفة : يتصدق بجميعه حاشا قوت شهر فإذا  
أفاد شيئا تصدق بما كان أبقي لنفسه وهو قول زفر بن الهذيل ورأى فيه إذا أخرجه  
مخرج الدين كفارة بين ، وقالت طائفة : يتصدق بثلك ماله ويجز به . روينا ذلك عن  
أبي لميعة عن يزيد بن حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وصح نحوه عن  
الزهري وهو قول الليث بن سعد ، وقالت طائفة : فيه كفارة بين روينا ذلك أيضا  
عن عكرمة . والحسن . وطاء . وروينا ذلك قبل عن عائشة أم المؤمنين . وعمر .  
وجابر . وابن عباس . وابن عمر وهو قول الأوزاعي ، وقالت طائفة : كما روينا  
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن جابر بن زيد أنه سئل عن جعل ماله  
هديا في سبيل الله عز وجل ؟ فقال : إن الله تعالى لم يرد أن ينتصب أحدا ماله فإن كان  
كثيرا فليدخره وإن كان وسطا فببعه وإن كان قليلا فمشره ، قال قتادة : الكثير  
ألفان . والوسط ألف . والليل خمسمائة ، وقالت طائفة : ما روينا بالسند المذكور  
إلى قتادة قال : يتصدق بخمسه ، وقالت طائفة : يتصدق بربع العشر كما روينا ذلك  
آثفا عن ابن عباس . وابن عمر وهو قول ربيعة وسوى بين من حلف بصدقة جمع  
ماله (٣) أو بصدقة جزء منه سماء (٤) وأما روينا ذلك عنهم في الدين بذلك ، وروينا  
عن عبد العزيز بن الماجشون أنه استحس قول ربيعة هذا ، وقالت طائفة : كما روينا

(١) في النسخة رقم ١٤ «قال» (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة البنية فكفارة بين (٣)  
في النسخة رقم ١٦ والنسخة البنية بصدقة جمعه ، وما هنا أوضح (٤) في النسخة رقم ١٤ ،  
والنسخة البنية «جزء سماء منه»

من طريق ابن جريج . وعمر بن ذر كلاهما عن عطاء فيمن قال : الحى نذر أو هدى انه يجزئه بعير منها . قال ابن جريج عنه : لعله يجزئه ان كانت ابنة كثيرة ، وقال ابن ذر عنه : يهدى جزوا ثمنيا ويمسك بقية ابنة .

وأما المتأخرون فذهبوا أقوال غير هذا كله . قال أبو حنيفة : من نذر أن يتصدق بجميع ماله نذرا أو على سبيل التمين فانه يلزمه أن يتصدق من ماله بكل نوع يجب فيه الزكاة فقط كالملوашى . والذهب والفضة سواء كان معه من ذلك نصاب يجب في مثله الزكاة أو كان معه أقل من النصاب ، ولا شيء عليه في سائر أمواله .

قال أبو محمد : ولا ندري ما قولهم في الحبوب وما يزرع . والثمار . والصلب ؟ فان الزكاة في كل هذا عنده نعم وفي كل عرض اذا كان للتجارة (١) وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وهذا قول في غاية الفساد ولا يعرف عن أحد قبل أبي حنيفة ولا متعلق له بقرآن . ولا بسنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول ساف . ولا قياس . وموه بعضهم بان قال : المال هو الذى فيه الزكاة لقول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة)

قال أبو محمد : والصدقة المأخوذة انما هي من جملة ما يملك المرء ، وما اختلف قط عرى ولا لغوى ولا فقه في أن الحوائط والدور تسمى مالا وأموالا ، وان من حلف أنه لا مال له وله حمير . ودور . وضياع فانه حانث عندهم وعند غيرهم . وقال أبو طلحة لرسول الله ﷺ : أحب أموالى الى يرحا . (٢) ، وقال رسول الله ﷺ : لكعب بن مالك : امسك عليك بعض مالك فقال : انى امسك سبهى الذى بخير ، ويلزم على قولهم الفاسدان لا تجزى . صدقة أصلا الا بمال فيه زكاة أو بمقدار الزكاة فقط ، وقال مالك : سواء نذر ذلك أو أخرجه مخرج التمين ان قال : مالى كله صدقة على المساكين أجزأه ثلثه فان قال .

دورى كلها صدقة على المساكين وضياعى كلها صدقة على المساكين وثيابى كلها صدقة على المساكين وريقى كلهم صدقة على المساكين فلم يزل هكذا حتى سمى نوعا نوعا حتى أتى على كل ما يملك لزمه ان يتصدق بكل ذلك أو له عن آخره لا يجزى منه الثلث الا أنه يؤمر ولا يجبر ، فلو قال مكان المساكين على انسان بعينه لزمه أن يتصدق عليه بكل ذلك ويجبر على ذلك ، قالوا : فلو نذر أو حلف أن يتصدق بماله كله الا ديناراه تلتزمه الصدقة بجميعه الا ديناراه وهذا قول في غاية الفساد لأنه لا قرآن يعصده . ولا سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قول نعله عن أحد قبله (٣) ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو

(١) فى النسخة رقم ١٦ وفى التجارة (٢) هى أرض لابي طلحة ، وهو قصر بنى جديلة بالمدينة

(٣) فى النسخة رقم ١٦ ، ولا قول عن أحد نعله قبله ،

خالف لكل ذلك ، ونسألهم عن نذر أن يتصدق بماله كله الانصف دينار أو درهما حتى بلغهم الى القلنس . وجبة الخردلة ؟ ، وقال ابن وهب : ان كان ماله كثيرا تصدق بثله وان كان يسيرا فربع عشره وان كان علقه قليلة فكفارة يمين ، وهذا أيضا قول لا وجه له .

قال أبو محمد : ليس لشيء من هذه الأقوال متعلق يحتاج الى ذكره الاقول من قال : يتصدق بجميعه ؛ وقول من قال : يتصدق بثله وقول من قال : كفارة يمين فقط ، فأما من قال : كفارة يمين فانهم احتجوا بالخبر الثابت عن النبي ﷺ من قوله « كفارة النذر كفارة يمين » (١) .

قال على : وهذا خبر لا حجة لهم فيه لأن النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه ، فلا يخلو النذر بصدقة المال كله من أن يكون طاعة لله تعالى فيلزم الوفاء به أو يكون معصية فلا يلزمه أصلا الا أن يأتي نص صحيح في ذلك يحكم بما يوقف عنده فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام : كفارة النذر كفارة يمين ، ولهذا الخبر وجه ظاهر نذره بعد هذا ان شاء الله تعالى .

وأما من قال : يتصدق بجميعه فانهم قالوا : هو نذر طاعة فعله الوفاء به .  
قال أبو محمد : وليس كما قالوا بل ليس هو نذر طاعة على ما بين ان شاء الله تعالى .  
وأما من قال : يجزيه الثلث فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود وناحمد ابن يحيى نا الحسن بن الربيع نا ابن ادريس قال قال ابن اسحاق : حدثني الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده في قصته اذ تخلف عن تبوك (٢) قال : قلت : يا رسول الله ان من توبني الى الله أن أخرج من مالي كله الى الله و [الى] (٣) ورسوله ﷺ صدقة قال : لا ، قلت : فنصفه قال : لا قلت : فثلثه قال : نعم قلت : فاني أمسك (٤) سمى من خير . وبخبر رويناه من طريق ابن شهاب ان حسين بن السائب ابن أبي لبابة أخبره أن أبا لبابة قال : يا رسول الله إن من توبني الى الله عز وجل ان أجرد دار قومي وأساكنك واتخلف من مالي صدقة لله ورسوله قال : يجزي عنك الثلث . ومن طريق ابن شهاب أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة عن أبي لبابة بمثله . ومن طريق الزهري أخبرني ابن المسيب فذكر الحديث وفيه « ان أبا لبابة قال :

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ٢ ص ١٤ (٢) قوله « اذ تخلف عن تبوك » هو زيادة من المؤلف لم توجد في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) في سنن أبي داود « سأمسك »

يارسول الله وان أنخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله قال : يجزى عنك الثلث (١) »  
 قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاحجة لهم فيه لانها كلها مراسيل ،  
 والاول منقطع لان ابن ادريس لم يذكر أنه سمعه من ابن اسحاق ، وأما ثوبه  
 المالكيين بالاحتجاج بهذا الخبر فصار عظيم عليهم لانهم مخالفون له كله بتلك التقاسيم  
 الفاسدة وبانهم يرون عليه الوفاء بصدقة نصف ماله اذا نذره ، وفي هذا الخبر خلاف  
 ذلك ، والتسوية بين النذر بصدقة جميعه وبصدقة نصفه فبطل أن يكون لهذا القول متعلق به  
 قال علي : فاذا بطلت هذه الأقوال الاقول من قال يتصدق بجميعه لانه طاعة  
 منذورة فهنا تنكلم معهم إن شاء الله تعالى فنقول : قال الله تعالى : ( وآت ذا القربى  
 حقه والمسكين وابن السبيل ولا تنذر تذيرا ) وقال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة  
 الى عنقك ولا تفضها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) وقال تعالى : ( وآتوا حقه يوم  
 حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) فلام الله تعالى ولم يجب من تصدق  
 بكل ما يملكه . ومن طريق البخارى نا أحمد بن صالح نا ابن وهب أخبني يونس بن  
 يزيد عن ابن شهاب اخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال : سمعت  
 كعب بن مالك - فذكر حديث تخلفه عن تبوك وأنه قال لرسول الله ( ٢ ) ان من  
 توبى ان أنخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ : أمسك عليك  
 بهض مالك فهو خير لك ( ٣ ) \* ومن طريق مسلم عن أحمد بن عمرو بن عبد الله ( ٤ )  
 ابن عمرو بن السرح عن ابن وهب باسناده مثله وزاد فيه قلت : انى ( ٥ ) أمسك سعى  
 الذى بخير . ومن طريق أبى هريرة عن رسول الله ﷺ ، أن خير الصدقة ما ترك  
 غنى أو تصدق عن غنى وأبدأ بمن تقول ( ٦ ) \* ومن طريق أبى هريرة عن النبي ﷺ  
 « أبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلائلك فان فضل عن أدلك شيء فلذى  
 قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا ( ٧ ) » . والاحاديث ههنا  
 كثيرة جدا . ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن  
 قتادة بن النعمان الظفرى عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله [ الأنصارى ] ( ٨ ) قال :  
 كنا عند رسول الله ﷺ اذ جاءه رجل بمثل ريضة من ذهب فقال : يارسول الله

(١) انظر سنن أبى داود فى كتاب الايمان والنذور (٢) فى النسخة رقم ١٦ ، وأنه قال :  
 يارسول الله الخ (٣) هو فى صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٥٢ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص  
 ٣٢٩ (٥) فى صحيح مسلم فاقى (٦) هو فى سنن أبى داود (٧) رواه النسائى فى سننه (٨) الزيادة  
 من سنن أبى داود

أصبحت هذه من معدن نخذها فهي صدقة ما أملك غيرها فاعرض النبي ﷺ عنه مراراً وهو يردد كلامه هذا ثم أخذها عليه السلام فحفه (١) بها قلوباً أصابته لا وجهته [او لعقرته] (٢) وقال عليه السلام : يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد فيتكف الناس (٣) خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن طريق عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق بإسناد نحوه موفى آخره أنه عليه السلام قال : خذنا مالك لا حاجة لنا به (٤) ومن طريق سفيان بن عينة عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله ابن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : دخل رجل المسجد فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يطرحوا ثيابهم فطرحوا ثيابهم ثوبين ثم حث عليه السلام على الصدقة فطرح الرجل أحد الثوبين نصح به رسول الله ﷺ [وقال] (٥) خذ ثوبك، ومن طريق حكيم ابن حزم عن النبي ﷺ أنضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى (٦) .

فهذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصدقة بما زاد على ما يبقى غنى وإذا كان الصدقة بما أبقي غنى خيراً وأفضل من الصدقة بما لا يبقى غنى فبالضرورة يدرك كل أحد أن صدقته بتلك الزيادة لا أجر له فيها بل حطت من أجره فهي غير مقيمة، ولما ثبت أنه يحط من الأجر أولاً أجر فيه من انطاء المال فلا يحل انطاؤه فيه لانه انطاء للمال واضاعة له وسرف حرام، فكيف ورد عليه السلام الصدقة بذلك بيان كاف .

فان ذكروا قول الله تعالى ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) وقوله عليه السلام اذ سئل رأى الصدقة أفضل قال : جهد المقل (٧) وقوله عليه السلام سبق درهم مائة ألف كان لرجل درهمان تصدق بأحدهما (٨) وبقوله تعالى ( والذين لا يجدون إلا جدهم فيسخررون منهم سخراقة منهم )، ويجدي أن مسعود كان رسول الله ﷺ يأمر بالصدقة فيطلق أحدنا فيتجامل فيجيء بالمد، وصدقة أبي عقيل بصاع تمر (٩) فهذا كله صحيح وحجة لا لالم . أما قول الله تعالى : ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) فليس فيما لم يبقوا لأنفسهم معاشاً إنما فيه أنهم كانوا أمقلين ويؤثرون من

(١) هو بجاء مبهمة وذلك معجمة أى رماها (٢) الزيادة من سنن أنى داود، ومعناه لجره (٣) فى سنن أنى داود يستكف الناس، قال الخطاى : معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها يظن كفه يقال : تكفف الرجل واستكف إذا فعل ذلك (٤) هو فى سنن أنى داود أيضاً (٥) الزيادة من سنن أنى داود (٦) وفى سنن النسائى مطولاً (٧) هو فى سنن النسائى مطولاً وجهد المقل، بضم الجيم أى قدر ما يحتمله حال قليل المال (٨) وفى سنن النسائى أيضاً (٩) فى سنن النسائى نصف صاع تمر

بعض قوتهم ، وأما قوله تعالى : (والذين لا يجدون إلا جهدهم) فمثل هذا أيضا ، وأما قولهم جهدا لمثل في حديث أبي هريرة هذه اللفظة الموصولة بقوله عليه السلام : (وإبدأ بمن تقول) فين هذا القول أنه جهده بعد كفاف من تقول ، وكذلك حديثنا أبي سعيد أيضا وإنما كان لرجل درهمان فصدق باجودهما فكذلك أيضا وقد يكون له ضئيلة أوله غلة تقوم به فصدق بأحد درهمين كاناله ولم يقل عليه السلام : أنه لم يكن له غيرهما ، فإن ذكرنا صدقة أبي بكر بما ملكه قلنا : هذا لا يصح لأنه من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف (١) عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة فوافق ذلك ما لا عندي فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما [قال] : فجئت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ قلت : مثلوا أتى أبو بكر بكل ما عنده فقال له رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله . قال أبو محمد : ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه بلا شك كانت له دار بالمدينة معروفة ودار بمكة وإيضافان مثل أبي بكر لم يكن النبي ﷺ ليضعه فكان في غنى فصح بما ذكرنا أن من نذر أن يتصدق بجميع ماله مجعلا أو متوعا على سبيل القرية إلى الله تعالى لم يلزمه أن يتصدق منها إلا بما أبقي لنفسه ولأهله غنى كما أمر رسول الله ﷺ كعب بن مالك وغيره ، فإن ذكرنا حديث سعد في الوصية قلنا : هو عليكم لأن أمر الوصية غير أمر الصدقة المنفذة في الحياة باتفاق منا ومنكم ، وإيضاف قد منه عليه السلام من الصدقة بنصفها وأتم لا تقولون هذا ، وليس لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث ولو ترك ألف ألف دينار أو أكثر ويرد ما زاد على ذلك وأتم لا تقولون : برد ما نفذ من الصدقة بأكثر من ثلثه في حياته ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما من نذر نفسه أو ابنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري قال : سمعت القاسم بن محمد بن أبي بكر يقول : سئل ابن عباس عن نذر أن ينحر ابنه ؟ قال : لا ينحر ابنه وليكفر عن يمينه فليل ابن عباس . كيف تكون في طاعة الشيطان كفارة فقال ابن عباس : الذين يظهرون ثم جعل فيه من الكفارة ما رأيت . قال أبو محمد : لاحجة لابن عباس في هذه الآية ، أول ذلك أنه لم يجعل هو في طاعة الشيطان التي شبهها بطاعته في الظهار الكفارة التي في الظهار ، ويكفي هذا ، ثم لو طرد هذا القول لوجب في كل معصية كفارة يمين وهذا لا يقوله هو ولا غيره ، وقد صرح عنه فيمن

(١) موضعي كما قال المصنف ، وهذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي :

هذا حديث حسن صحيح

قال لامرأته : انت على حراماتها لا تحرم بذلك ولم يجعل فيه كفارة وهذا أصح أقواله ، وقد روينا عنه غير هذا من طريق ابن جريج عن عطاء . قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : نذرت لانحرم نفسي فقال ابن عباس : لقد كان لكفى رسول الله أسوة حسنة وفديناه بذبح عظيم فأمره بكبش ، قال عطاء : يذبح (١) الكبش بمكة ، قال ابن جريج : قلت لعطاء : نذرت لينحرم فرسه أو بقله فقال : جزور أو بقره قلت له : أمره ابن عباس بكبش في نفسه وقول في الدابة جزور فأبى عطاء الا ذلك •

قال أبو محمد : وليس في هذه الآية أيضا حجة لابن عباس لان ابراهيم عليه السلام لم يذبح (٢) ولله لكن أمره الله تعالى بذبحه فكان فرضا عليه ان يذبحه وكان نذر الباذر نحر ولده أو نفسه معصية من كبار المعاصي ، ولا يجوز ان تشبه الكبائر بالطاعات ، وأيضا فانت لا تدري ما كان ذلك الذبح الذي فدى به اسماعيل عليه السلام فبطل هذا التشبيه وروينا عنه قولنا أيضا كاريونا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن ابن طلوس عن ابيه عن ابن عباس أنه قال في رجل نذر ان ينحر نفسه : قال : ليهدي مائة ناقة •

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت سالم بن أبي الجعد قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : انى كنت أسير فى أرض العدو فنذرت ان يجانى الله ان افعل كذا وان انحرم نفسي وانى قد فعلت ذلك قال وفى عنقه قد (٣) فأقبل ابن عباس على امرأته وأسلمه وغفل عن الرجل فانطلق لينحر نفسه فسأل ابن عباس عنه ؟ فقيل له : ذهب لينحر نفسه فقال على بالرجل لجاء فقال : لما أعرضت عنى انطلقت انحرمت نفسي فقال له ابن عباس : لو فعلت ما زلت فى نار جهنم انظر ديتك فاجعلها فى بدن فأهدما فى كل عام شيئا ولو لا أنك شددت على نفسك لرجوت أن يجزيك كبش ، وهذه آثار فى غاية الصحة • ومن طريق قتادة عن ابن عباس انه أفتى رجلا نذر ان ينحر نفسه فقال له : أتجد مائة بدنة ؟ قال : نعم قال : فانحر ما قلنا الى الرجل قال ابن عباس : بأما لو امرته بكبش لاجزأ عنه ومن طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان عكرمة أخيرة أن رجلا أتى الى ابن عباس فقال له : لقد أذنبت ذنبا لأن امرأتى لانحرم الساعة نفسي والله لا أخبرك (٤) فقال له ابن عباس : بلى لعل ان أخبرك بكفارة قال : فأبى فأمره بمائة ناقة ، وهذا أيضا استناد صحيح • وروينا من طريق ساقطة فيها ابن حبيب الأندلسي ان عليا . وابن عباس ؛ وابن عمر أقرأوا من نذر ان يهدي ابنه أن يهدي مائة من الابل ، قال ابن حبيب : وحدثني ابن المغيرة عن

(١) فى النسخة رقم ١٦ ، قدح الكبش بمكة . (٢) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية ونحر .

(٣) هو وزان حمل سير يخفف به الحمل (٤) فى النسخة رقم ١٦ «لا أخبرك» وهو غلط



التوري عن اسماعيل بن أمية عن عثمان بن حاطب أنهم ثلاثهم سئلوا عن ذلك بعد ذلك؟ فقالوا: نعم بدنة فإن لم يجد فكبشا .

قال أبو محمد: فهذه أقوال عن ابن عباس صحاح ليس بعضها أولى من بعض ولا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ، وابن عباس وغيره لم يعصم من الخطأ، ومن قلدتهم فقد خالف امرأته تعالى في أن لا تتبع إلا ما أنزل إلينا، ولكل واحد من الصحابة رضي الله عنهم فضائل ومشاهدات متفرقة عن كل قصير (١) وليس ذلك لغيرهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب السختياني قال: سألت رجلا سعيدين المسيب عن رجل نذر أن لا يتبع في ذكره إلا نعصية؟ فأمره أن يوفيه ثم سأله عكرمة؟ فنهاه عن الوفاء به وأمره بكفارة بين فرجع إلى سعيدين المسيب فأخبره فقال سعيد: ليتبين عكرمة أوليوجن الأمراء ظهوره فرجع إلى عكرمة فأخبره فقال له عكرمة: اذبلتني فبلغه أما هو فقد ضربت الأمراء ظهوره وأوقوه في تبان (٢) شعر ورسله عن نذرك أطاعة لله هو أم معصية؟ قال: معصية . فقد أمرك بالمعصية وإن قال هو طاعة لله فقد كذب على الله اذ زعم أن معصية الله طاعة له .

قال أبو محمد: وروينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب مولى ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: إني نذرت أن أنحر نفسي فأمره النبي ﷺ بأن يهدي مائة ناقة وأن يجعلها في ثلاث سنين قال: فأنك لا تجتمع بأخذك منك بعد أن سأله ألك مال؟ فقال: نعم . وقد خالف الحنفيون والمالكيون ما روي عن الصحابة في هذا فلا ما يومون من اتباع الصحابة التزموا ولا النص المفترض عليهم اتبعوا ولا بالمرسل أخذوا وهم يقولون: إن المرسل والمستند سواء، أما أبو حنيفة فقال: من نذر نحر ولده أو نحر نفسه أو نحر غلامه أو نحر والده أو نحر أجنبي أو أهداه أو أهداه ولده أو أهداه والده فلا شيء عليه في كل ذلك إلا في ولده خاصة فيلزمه فيه هدي شاة، وهذا من التخليط الذي لا نظير له، وواقعه على كل ذلك محمد بن الحسن الأعمش: وعليه في بعده أيضا شاة .

واضطرب قول مالك فرة قال: من حلف فقال: أنا أنحر ابني إن فعلت كذا فحنت فعليه كفارة بين ومرة قال: إن كان نوى بذلك الهدى فعليه هدي وإن كان لم ينو هديا فلا شيء عليه لا هدي ولا كفارة، ومرة قال: إن نذر ذلك عند مقام إبراهيم فعليه هدي

(١) في النسخة النجفية «بني كل قصير» (٢) هو بضم التاء المثناة من فوق ويثنيدها بالياء الموحدة سراويل صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة، وقد يكون للبلّاحين، وفي نسخة رقم ١٦ «يان» بياء موحدة وياء مشقة من تحت وهو قصيف

وان لم يقل عند مقام ابراهيم فكفارة يمين ، وقال ابن القاسم صاحبه : ان نذر أن ينحر أباه أو أمه ان فعلت كذا وكذا فالحكم في ذلك كالحكم المذكور في الابن أيضا ، وكذلك ان نذر ذلك بنى أو بين الصفا والمروة فكما لو نذره عند مقام ابراهيم ، وهذه أقوال في غاية الفساد وخلاف للسلف ، وقال الليث بن سعد : من قال أنا أنحر ابني عند البيت فضله أن يحج ويحج بآبائه ويهدي هديا ، وقال الحسن بن حي : من قال : أنا أنحر فلانا عند الكعبة فإنه يحجه أو معمروه يهدي إلا أن ينوي أحد ذلك فيلزمه مانوى فقط ، وهذه أقوال لا برهان عليها فلا وجه للاستغفال بها ، وقال أبو يوسف . والثافى . وأبو سليمان : لا شيء عليه في كل ذلك إلا الاستغفار فقط .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق لقول الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وقال تعالى : ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ) وقال رسول الله ﷺ : من نذر أن يعصى الله فلا يصح ( ١ ) ، ولم يأمره في ذلك بكفارة ولا هدى وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى ( وما كان ربك نسيا ) . هـ رويانا من طريق ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يحدث عطاء أن رجلا أتى إلى ابن عمر فقال له : نذرت لا أنحرن نفسي فقال له ابن عمر : أوف ما نذرت فقال له الرجل : أفاقتل نفسي ؟ قال [ له ] . ( ٢ ) إذا تدخل النار قال له : ألبست على قال . أنت ألبست على نفسك .

قال أبو محمد : وهذا كان يقضى ابن عمر صرح أن آتيا أنه قال : نذرت صوم يوم النحر فقال له ابن عمر : أمر الله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحره وان امرأة سأله ؟ فقالت : نذرت ان أمشي حاسرة فقال : أوفى بنذرك واختمرى ، وقد ذكرنا قبل عن ابن عباس سقوط نذر المعصية جملة وبهذا نقول .

قال أبو محمد : وأما من نذر نحر فرسه أو بقلته فلينحرهما لله ، وكذلك ما يؤكل لآله نذر طاعة وباقه تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما من نذر المشى الى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس أو الى مكان سواه من الحرم أو الى مسجد من سائر المساجد فانه ان نذر مشيا أو ركوبا أو نهوضا الى مكة أو الى موضع من الحرم لازمه لأنه نذر طاعة ، والحرم كله مسجد على ما ذكرنا في كتاب الحج فأغنى عن عاداته ، وكذلك ان نذر مشيا أو نهوضا أو ركوبا الى المدينة لازمه ذلك وكذلك الى أثر من آثار الأنبياء عليهم السلام ، فان نذر مشيا أو ركوبا أو اعتكافا أو نهوضا الى بيت المقدس لازمه ، فان نذر صلاة فيه كان مخيرا بين أمرين ، أحدهما وهو

الأفضل أن ينهض إلى مكة فيصلي فيها ويحزبه ، والثاني أن ينهض إلى بيت المقدس ، فإن نذر مشياً أو نهوضاً أو ركوباً إلى مسجد من مساجد الأرض غير هذه لم يلزمه شيء أصلاً .  
 برهان ذلك أن النبي ﷺ نهى عن شد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد قطع . المسجد الحرام . ومسجد المدينة . والمسجد الأقصى . وروينا من طريق الزائر نا محمد بن معمر ناروح - هو ابن عباد - نا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : وإنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام . ومسجد المدينة . ومسجد ألياء . ( ١ ) فصار القصد إلى ما سواها معصية والمعصية لا يجوز الوفاء بها ، ولا يجوز أن يلزم ما لم ينذره من صلاة غير المسجد الذي سمي ، ولا فرق بين النهوض . والنهاب . والمشي . والركوب إلا أن المشي طاعة والركوب أيضاً طاعة لأن فيه نفقة زائدة في بر ، وأما من نذر الصلاة في بيت المقدس أو في غيرها ( ٢ ) مكة أو مسجد المدينة فإن كان نذر صلاة تطوع هنالك لم يلزمه شيء . من ذلك ، فإن نذر أن يصلي صلاة فرض في أحد هذه المساجد لزمه لأن كونه في هذه المساجد طاعة لله عز وجل يلزمه الوفاء بها ، وانما قلنا : لا يلزمه ذلك في نذره صلاة تطوع فيها للآثر الثابت عن رسول الله ﷺ عن ربه عز وجل وأنه قال : ليله الأسراء أفرض عز وجل الخمس الصلوات من خمس ومن خمسون ( ٣ ) لا يدل القول لدى ، فأما بقوله تعالى : ( لا يدل القول لدى ) أن تكون صلاة مفترضة غير الخمس لأقل من خمس ولا أكثر من خمس معينة على إنسان بعينه أبداً ، وليس ذلك في غير الصلاة إذ لم يأت نص في شيء من الأعمال بمثل هذا ، وهذا أسقطنا وجوب الوتر فرضاً مع ورود الأمر ، ووجوب الركعتين فرضاً على الداخل المسجد قبل أن يجلس ، فإن قيل : قد قلتم فيمن نذر صلاة في بيت المقدس ما قلتم قلنا : نعم يستحب له أن يصليها بمكة لما روينا من طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة نا حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله نا رجلا [ قام يوم الفتح ] ( ٤ ) قال : يا رسول الله إن نذرت [ لله ] أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين فقال له رسول الله عليه السلام : صل هنا فأعادهما عليه فقال : صل هنا ثم أعادهما فقال : شأنك إذا . ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم ابن سلام نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله

( ١ ) رواية الصحيحين « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » وذكرها ( ٢ ) أي غير المساجد الثلاثة ( ٣ ) الحديث في الصحيحين كما هنا ، وفي لفظ « هي خمس وهي خمسون » ، والمراد أنها خمس في العدد وخمسون في الأجر والاعتداد ( ٤ ) الزيادة من سنن أبي داود

قال : قال رجل يوم الفتح : يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك أن أصلي في بيت المقدس قال : صل هنا فأعاد الرجل مرتين أو ثلاثا فقال رسول الله ﷺ : فأنك اذا ،  
قال أبو محمد : ولم يأت مثل هذا فيمن نذر اعتكافا في مسجد ايلياء وانما جاء فيمن نذر صلاة فيه فقط (وما كان ربك نسيا) فان عجز ركب لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) ولا شيء عليه .

قال علي : لما أخبر الرجل النبي ﷺ بأنه نذر الصلاة في بيت المقدس فقال له رسول الله ﷺ : صل هنا يعني بمكة تبين بذلك انه ليس عليه وجوب نذره أن يصلي في بيت المقدس ، وصح أنه ندب مباح وكان في ظاهر الأمر لازماله أن يصلي بمكة فلما راجع بذلك النبي ﷺ قال له عليه السلام : فأنك اذا تبين وصح ان أمره عليه السلام له بأن يصلي بمكة ندب لا فرض أيضا هذا ما لا يمكن سواه ولا يحتمل الخبر غيره فصار كل ذلك ندبا فقط ، فان قيل : فانكم توجبون صلاة الجنازة فرضا قلنا : نعم على الكفاية لا متعينا على أحد بعينه ونسأل من خالف هذا عن نذر ركعتين في الساعة الثالثة من كل يوم فان ألزمه ذلك كانت صلاة سادسة ؟ ، وبدل القول الذي أخبر تعالى أنه لا يبدل لديه فان لم يلزمه ذلك سألناه ما الفرق ؟ ولا سبيل الى فرق أبدأو بالله تعالى التوفيق (١) .

فلونذر النهوض إلى مكة أو المدينة أو بيت المقدس ليصلي فيها لزمه النهوض إليها ولا بد فقط لأنه طاعة لله عز وجل ثم يلزمه من صلاة الفرض هناك ما أدركه وقته ويستحب (٢)  
له فيها من التطوع ما يستحب لمن هو هناك . وروينا من طريق محمد بن النبي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن سعيد ابن المسيب ان رجلا أراد أن يأتي بيت المقدس فقال له عمر بن الخطاب اذهب فجهز فجهز ثم أتاه فقال له عمر : اجعلها عرة ، وقد روى نحو هذا عن أم سلمة أم المؤمنين في امرأة نذرت أن تصلي في بيت المقدس فأمرتها بان تصلي في مسجد النبي ﷺ ، وصح عن سعيد بن المسيب أنه قال . من نذر أن يعتكف في مسجد ايلياء فاعتكف بمسجد النبي ﷺ بالمدينة أجزأه ، ومن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة فاعتكف في المسجد الحرام أجزأه ، ومن نذر أن يعتكف على رموس الجبال فانه لا ينبغي له ذلك وليعتكف في مسجد جماعة . وروناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن ابن المسيب . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل نذر أن يمشي الى بيت المقدس من البصرة قال . انما امرتم بهذا البيت ، وكذلك

(١) في النسخة اليمنية ، وبالله تعالى تأيده (٢) في النسخة رقم ١٦ . وتستحب

في الجوار قلت . فأوصي في أمر فرأيت خيراً منه قال : أفضل الذي هو خير مالم تسم  
 لآسان شيئاً ولكن إن قال للساكنين أو في سيل الله فرأيت خيراً من ذلك ففعل الذي هو  
 خير ثم رجع عطاء عن هذا وقال : ليفعل الذي قال ليفذ أمره . قال ابن جريج . وقوله  
 الأول أحب إلى ، وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان (١) من قال له : نذرت  
 مشياً إلى بيت المقدس أو زيارة بيت المقدس قال له طاوس : عليك بمكة مكة ، وقال  
 أبو حنيفة وأصحابه : من نذر المشي إلى مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو إلى بيت المقدس .  
 أو اتيان بيت المقدس . أو اتيان مسجد المدينة لم يلزمه شيء أصلاً ، وكذلك من نذر صلاة  
 في المسجد الحرام بمكة أو في مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو بيت المقدس فإنه لا يلزمه شيء .  
 من ذلك لكن يلزمه أن يصلي في مسكنه من البلاد حيث كان إلا أنه قد روي عن أبي  
 يوسف أنه إن نذر صلاة في موضع فصل في أفضل منه أجزاء وإن صلى في دونه لم يجزه ،  
 وقال مالك : إذا قال : لله على أن أمشي إلى المدينة أو قال إلى بيت المقدس لم يلزمه ذلك  
 إلا أن ينوي صلاة هنالك فعليه أن يذهب راكباً والصلاة هنالك : فإن قال : على المشي إلى  
 مسجد المدينة أو قال : إلى مسجد بيت المقدس فعليه الذهاب إلى ما هنالك راكباً والصلاة  
 هنالك قال : فإن نذر المشي إلى عرفة أو إلى مزدلفة لم يلزمه فإن نذر المشي إلى مكة لزمه ،  
 وقال الليث : من نذر أن يمشي إلى مسجد من المساجد مشياً إلى ذلك المسجد ، وقاله  
 الشافعي : من نذر أن يصلي بمكة لم يجزه إلا فيها فإن نذر أن يصلي بالمدينة أو بيت المقدس  
 أجزاء إن يصلي بمكة أو في المسجد الذي ذكر لافياً سواء . فإن نذر صلاة في غير هذه  
 الثلاثة المساجد لم يلزمه لكن يصلي حيث هو فإن نذر المشي إلى مسجد المدينة أو بيت  
 المقدس أجزاء الركوب إليهما .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في غاية الفساد وخلاف السنة الواردة فيمن نذر  
 طاعة وفي أن صلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه وإن صلى في المسجد  
 الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد المدينة عموماً لا ينحصر  
 منه نافلة من فرض ، وهذه طاعة عظيمة ، وقال رسول الله ﷺ : « من نذر أن يطيع  
 الله فليطعه . فقالوا : لا يطعه . » وأما قول أبي يوسف فتعاهد أيضاً لأنه يجب (٢) على  
 قوله من نذر صوم يوم فجاهد فإنه يجزيه من الصوم لأنه قد فعل خيراً مما نذر وإن من نذر  
 أن يتصدق بدينار فتصدق بثوب فإنه يجزيه وهذا خطأ لأنه لم يف بنذره . وأما قول

(١) في النسخة رقم ١٤ ، أنه كان يقول : بزيادة لفظ «يقول» ولا معنى له (٢)

النسخة رقم ١٦ ، ولا أنه لا يجب ، بزيادة لفظ «لا» وهو خطأ

ملك غطاء لا نوح أيضا لانه أسقط وجوب المثلث عن من نذره الى المدينة وأوجه على من نذره الى مكة ، وهذا عجب جدا : لاسماع قوله : إن المدينة أفضل من مكة ثم تخصيصه فيمن نذر المثلث الى بعض المشاعر كزلفة أو عرة فلم يوجب ذلك وأوجه الى مكة والى الكعبة والى الحرم ؛ وهذا كله تحكم بلا برهان ، وكذلك قول الشافعى أيضا فانه يقتضى بما يقتضيه قول أبى يوسف .

وأما من نذر عتق عبد فلان ان ملكه أو أوجب على نفسه عتق عبده ان باعه فان من أخرج ذلك مخرج اليمين فهو باطل لا يلزم لما ذكرنا قبل ، فان أخرج ذلك مخرج النذر لم يلزمه أيضا شيء لانه اذا قال : عبدى حر إن بعته أو قال : ثوبى هذا صدقة ان بعته فباعه فقد سقط ملكه عنه ، واداسقط ملكه عنه فمن الباطل أن ينفذ عتقه في عبد لا يملكه هو وانما يملكه غيره وصدقه (١) كذلك ، ومن قال : ان ابتعت عبد فلان فهو حر أو ان ابتعت دار فلان فهي صدقة ثم ابتاع كل ذلك لم يلزمه عتق ولا صدقة لما رويناه من طريق مسلم ناعلى بن حجر السعدى نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن عليّة - نا أبوب - هو البختياني - عن أبى قلابه عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين أن النبی ﷺ قال : « لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فداء لأملاك العبد » (٢) ومن طريق أبى داود السجستاني نا داود بن رشيد نا شعيب بن اسحاق عن الأوزاعى حدثنى يحيى بن أبى كثير حدثنى أبوقلابه نا ثابت بن الضحاك - هو من أصحاب الشجرة - « أن رجلا [ على عهد رسول الله ﷺ ] نذر أن ينحر ابلا بيوانة [ (٣) فأقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : انى نذرت ان انحر ابلا بيوانة فقال له النبي ﷺ : هل كان فيها [ وثن ] (٤) من أو ثنان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا [ قال هل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ] (٥) فقال رسول الله ﷺ : أوف بنذرك فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فداء لأملاك ابن آدم » ، ففي هذا الخبر نص ما قلناه أنه لا يلزم المرء وفاء نذره (٦) فيما لا يملكه ، وفيه إيجاب الوفاء بنذر نحر الابل في غير مكة وهو قولنا والله الحمد . وقال الناس في هذا : أقوالا فاختلوا في رجل قال : ان بعث عبدى هذا فهو حر ، وقال آخر ان اشتريته منك فهو حر ثم باعه منه فان أباح فيه . وعبد العزيز بن الماجشون قال : يقتضى على المشتري لا على البائع ، وقال مالك .

(١) فى النسخة رقم ١٦ وكذلك اليمين « أو صدقه » (٢) الحديث فى صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ مطولا وفيه قصة (٣) الزيادة من سنن أبى داود وقوله « بيوانة » هو - بهم الموحدة بعدها واو فون كعقابة ويضع مصبة من وراءه (٤) الزيادة من سنن أبى داود (٥) الزيادة من سنن أبى داود (٦) فى النسخة رقم ١٦ وفاء نذر نذره .

والشافعي : يعتق على البائع لأعلى المشتري ، وقال أبو سليمان : لا يعتق على واحد منهما وهو الحق لما ذكرنا ، والمذكورون قبل قد قضت كل طائفة أصلها لأنهم على اختلافهم متفقون على أن من قال : ان بعث عبدى فهو حر فباعه انه يعتق عليه ، وعلى انه ان قال : ان اشتريت عبد فلان (١) فهو حر فاشتراه فانه حر فز أن غلبت كل طائفة منهما في اجتماعها في بيعه وابتاعه احد الناذرين على الآخر ؟ فكان الأولى (٢) بهم ان يعتقوه عليهما جميعا ، فهذا قض واحد \* وأما قول مالك : يعتق على البائع خطأ ظاهر لأنه لا يخلو من أن يكون باعه أو لم يبعه ولا سبيل إلى قسم ثالث فان كان باعه فقد ملكه غيره فبأي حكم تفسخ صفقة مسلم قد تمت ؟ وبأي حكم يعتق زيد عبد عمرو ؟ ان هذا لعجب ! وان كان لم يبعه فأي لزومه عتقه لأنه انما نذر عتقه ان باعه وهو لم يبعه وهذا نفسه لازم للشافعي سواء سواء فظهر فساد أقوالهم والله اخذ \* وقال ابن أبي ليلى : من قال : ان دخل غلامى دار زيد فهو حر ثم باعه ثم دخل الغلام دار زيد بعد مدة فانه يفسخ البيع فيه ويعتق على ياتمه ، ولعمري ما قول مالك . والشافعي يبعد من قول ابن أبي ليلى لأنهم كلهم قد أعتقوه عليه بعد خروجه عن ملكه وأبطلوا صفقة المشتري وصحة ملكه ، وليت شعري ماذا يقول ابن أبي ليلى ان أعتقه المشتري قبل أن يدخل الغلام دار زيد أفسخ عتقه ثم يعتقه على ياتمه ؟ أو كانت أمة فأولدها المشتري ثم دخلت الدار \*

١١١٥ - مسألة وهذا بخلاف من قال : لله تعالى على عتق رقبة أو قال : بدنة أو قال : مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يعتقان هذا كله نذر لازم لأنهم بنذر شيئا من ذلك فمضى لا يملكه لأن الذى نذر ليس معينا فيكون مشارا اليه بخبرائه فاما نذر عتقا في ذمته أو صدقة في ذمته \*

برهان هذا قول الله تعالى : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن) ثم لا مهم عز وجل اذ لم يفوا بذلك اذ آتاهم من فضله ؛ فخرج هذا على ما التزم في الذمة جملة وخرج بهى النبي ﷺ عن النذر فيما لا يملك على ما نذر في معين لا يملكه ، ويدخل في القسم اللازم من نذر عتق أول عبد يملكه أو أول ولد تلده أمته وفي هذا نظر \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة ناعبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه \* ان حكيم بن حزام أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بغير [ ثم أعتق في الاسلام مائة رقبة وحمل على مائة بغير (٣) ] قال حكيم : قلت : يا رسول الله أضيأ كنت أفعلها في الجاهلية فقال له رسول الله ﷺ :

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية وعبد زيد (٢) في النسخة رقم ١٦ \* فان الأولى \*

(٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦

أسلت على ما أسلفت لك من الخير قال حكيم : قلت : فوائده لأدع شيئاً صنعته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله ، فهذا نذر من حكيم في عتق مائتة وعلم النبي ﷺ بذلك فلم ينكره كما أنكر نذر الأنصارية نحر الناقة التي لم تملكها ، فصح أن ذلك النبي إنما هو في المعين وإن الجائر هو غير المعين وإن لم يكن في ملكه حيثئذ لأنه في ذمته .

وأما من قال : على نذر ولم يسم شيئاً فكفارة يمين ولا بد لا يجوز به غير ذلك لما روينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن شماس عن أبي الخير عن عتبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال : « كفارة النذر كفارة يمين » (١) . قال أبو محمد : قد ذكرنا قول النبي ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعمه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وقوله ﷺ : « لا وفاء لنذر في معصية الله » ، وأمره من نذر أن يصوم ولا يستظل ولا يقعد ولا يتكلم بأن يصوم ويطرح ماسوى ذلك ، ونهيه عن اليمين بغير الله تعالى ولم نجد نذراً في العالم يخرج عن هذه الوجوه ، وقد بين عليه السلام لكل وجه حكمه فكان من استعمل في أحد تلك الوجوه كفارة يمين فقد أخطأ لأنه زاد في ذلك ما لم يأت به نص في ذلك الوجه فوجب حل هذا الخبر على ما لا يحال به حكم تلك النصوص عن أحكامها فوجدناه إذا حل على ظاهره صح حكمه وهو من نذر نذراً فقط كما في نص الخبر ولم يجوز أن يلزم شيئاً من أعمال البر لم يلزمها ولا جاء بالتزامه إلا ما انفص وبالله تعالى التوفيق .

وسواء قال : على نذر أو قال : إن تخلصت مما أنا فيه فعلى نذر ، وسواء تخلص أولم يتخلص عليه في كل ذلك كفارة يمين ولا بد وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الرجل يقول : على حرام ، على نذر قال : اعتق رقبة أو صم شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكيناً . قال سعيد . وناصفان - هو ابن عينة - عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : النذر أغلظ اليمين وفيها أغلظ الكفارة عتق رقبة أو كلاهما صحيح عن ابن عباس ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، وعن قال : فيه يمين كقولنا الشعبي رويناه من طريق سفيان بن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ .

١١١٦ - مسألة ومن قال في النذر اللازم الذي قدمنا : إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله ، أو إلا أن يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان الشيئة أو إلا أن يدل الله ما في نفسي أو إلا أن يدلولى



أو نحو هذا من الاستثناء ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر لقول الله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) ولأنه إذا علق نذره بكل ما ذكرنا فلم يلزمه لأن الله تعالى لو شاء تمامه لافهم دون استثناء وقد علمنا أن هذا لم يكن فإن الله تعالى لم يرد كونه وهو لم يلزمه إلا أن أراد الله تعالى كونه فاذلم يرد الله تعالى كونه فلم يلزمه ، وكذلك أن يبدله ، والله تعالى التوفيق •

١١١٧ - مسألة ونذر الرجل . والمرأة البكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج والبدن والحرساء في كل ما ذكرنا لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالنذر وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك عموم لم يخص من ذلك أحد (١) من أحد (وما كان ربك نسيا) ومن الباطل المتع أن يكون الله تعالى يريد تخصيص بعض ما ذكرنا فلا يثبت لهذا الأمر قد أمناه والله الحمد إلا الصيام وحده فليس للمرأة أن تصوم غير الذي فرضه الله تعالى عليها إلا باذن زوجها على ما ذكرنا في كتاب الصيام والله تعالى التوفيق .

١١١٨ - مسألة ومن نذر ما لا يطيق أبد لم يلزمه لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وكذلك من نذر نذرا في وقت محدود فجاء ذلك الوقت وهو لا يطيقه فانه غير لازم له لا حيث نذر ولا بعد ذلك •

١١١٩ - مسألة ومن نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به لقول الله تعالى: (فلا تقم العقبة وما أدراك ما العقبة فكفرقة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيها ذامقربة أو مسكينا ذامقربة ثم كان من الذين آمنوا) فحسب الله تعالى على فعل الخير وأوجه لفاعله ثم على الإيمان وعلى فعل الخير فيه أيضا لقول رسول الله ﷺ: «ومن نذر أن يطيع الله فليطعه» وهو عليه السلام مبعوث إلى الجن والإنس وطاعته فرض على كل مؤمن وكافر من قال غير هذا فليس مسلما ، وهذه جملة لم يختلف فيها أحد ممن يدعى الاسلام ثم قفوا في التفصيل •

روينا عن طريق مسلم ناهض الخلواني ناهض بن عبد بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - ناهض بن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن امرأة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أي رسول الله أرايت أمورا كنت آتحت بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفيا أجر؟ قال رسول الله ﷺ: «أسلت على ما سلفت من خير (٢)» . ناهض بن عبد [الله بن عبد] (٣) البر القري ناهض

(١) في النسخة رقم ١٦ • لم يخص من ذلك أحد وهو صحيح أيضا (٢) هو في صحيح

سلم ج ١ ص ٤٦ (٣) الزيادة من النسخة اليمنية

ابن نصرنا قلم بن أصبغ نا ابن وصاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذرا في الجاهلية فسألت رسول الله ﷺ بعدما أسلت ؟ فأمرني أن أوفي بنذري » . نا حام نا أبو محمد الباجي نا عبد الله بن يونس المرادي نا يحيى بن محمد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : نذرت نذرا في الجاهلية ثم أسلت فسألت رسول الله ﷺ ؟ فأمرني أن أوفي بنذري . فهذا حكم لا يسع أحدا الخروج عنه .  
وقال مالك : لا يلزمه واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى : ( لتن أشركت ليحبطن عملك )  
وقوله تعالى : ( وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا ) .

قال أبو محمد : لأحبة لهم في هذا لأن هذا كله إنما نزل فيمن مات كافرا بنص كل آية منها قال تعالى : ( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ) ثم هم أول من ينقض هذه الحجة فيجيزون يمينهم . وابتياعهم . ونكاحهم . وهياتهم . وصدقهم . وعقبتهم والله تعالى التوفيق . ومن طريق مسلم نا قتيبة [ بن سعيد ] ( ١ ) نا إسماعيل بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري نا أنه سمع أبا هريرة يقول : بعث رسول الله ﷺ خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له : ثمامة بن أثال سيد أهل النخيلة فربطوه بسارية من سواري المسجد ، وذكر الحديث وفيه : ان ثمامة أسلم بعد أن أطلقه النبي ﷺ وقال : يا محمد والله ما كان [ على الأرض ] ( ٢ ) من دين أبغض إلى من دينك فأصبح دينك أحب الدين كله إلى [ وأقاه ما كان من بلاد أبغض إلى من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد كلها إلى ] ( ٣ ) وان خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فإذا ترى ؟ فبشره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتصر ، فهذا كافر خرج يريد العمرة فأسلم فأمره عليه السلام باتمام نيته . وروينا عن طاوس من نذر في كفره ثم أسلم فليوف بنذره ، وعن الحسن . وقادة نحوه ، وهذا يقول الشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهما .

١١٢٠ - مسألة ومن نذرته صوم يوم يقدم فيه فلات أو يوم يبرأ أو ينطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شيء . لأنه ان كان ليلا فلم يكن مانع فيه وان كان نهارا تقدم مضى وقت الدخول في الصوم الا أن يقول : لله على صوم اليوم الذي أنفقت فيه أو يكون كذا في الأبد أو مدة يسميها فيلزمه صيام ذلك اليوم في المسأفة والله تعالى التوفيق .

( ١ ) الزيادة من القسطنطيني ١٤ وهي موافقة لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٦ ( ٢ ) الزيادة من صحيح مسلم ( ٣ ) الزيادة من صحيح مسلم

١١٢١ - مسألة ومن نذر صياماً . أو صلاة . أو صدقة ولم يسم عند ما لمزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد ، وفي الصدقة ما طابت به نفسه بما يسمى صدقة ولو شق ثمرة أو أقل مما ينتفع به المتصدق عليه ، ولزمه في الصلاة ركعتان لأن كل ما ذكرنا أقل مما يقع عليه الاسم المذكور فهو التلازم يقين ولا يلزمه زيادة لأنه لم يوجبها شرع ولا لغة وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٢ - مسألة ومن قال : لله على صدقة أو صيام . أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أي ذلك شاموياً مجزئاً لأنه نذر طاعة فعلية أن يطيع ، وكذلك لو قال لله على عمل بر فيجزئ به نسيحة . أو تكبيرة . أو صدقة . أو صوم . أو صلاة . أو غير ذلك من أعمال البر ، وسواء قال على ذلك نذراً أو على عهده الله أو قال على الله كذا وكذا كل ذلك سواء ولا يجزئ في ذلك لفظ دون نية ولا نية دون لفظ لقول رسول الله ﷺ : « الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، فلم يرد عليه إلا لامية دون عمل ولا علا دون نية » ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٣ - مسألة ومن مات وعليه نذر فمضى أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها فإن فضل شيء كان لذيون الناس لقول الله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فهم تعالى ولم يخص ، وقال رسول الله ﷺ : ما قد ذكرنا في كتاب الصيام وكتاب الزكاة وكتاب الحج « دين الله أحق أن يقضى » ، ومن طريق البخاري نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن يقضيه فأفاه عليه السلام أن يقضيه عنها فكانت سنة بعده (١) .

قال أبو محمد إن من رغب عن فيا رسول الله ﷺ وسارع إلى قبول فيا أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لمخذول محروم من التوفيق ونعوذ بالله من الضلال ، والعجب من احتجاجهم في أن في ثلاثة أصابع تقطع للبراة ثلاثين من الابل وفي أربع أصابع تقطع لها عشرين من الابل لقول سعيد بن المسيب تلك السنة ثم لا يرى قول ابن عباس هنا أو عبيد الله بن عبد الله أو الزهري فكانت سنة حجة لبعيد من القول بالحق . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب أن عائشة أم المؤمنين اعتكفت عن أخيها بمداومات . ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أمه نذرت اعتكافاً فماتت ولم تعتكف فقال له ابن عباس :

اعتكف عن أمك \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس إذا مات وعليه نذر قضاء عنه وليه ، وهو قول طاوس وغيره \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عن نذر جوارا أو مشافاة ولم ينفذ ؟ قال : ينفذه عنه وليه قلت فقهره من ذوى قرابته قال نعم ، وأحب اليك الأولياء \* قل أبو محمد . فإن كان نذر صلاة صلاها عنه وليه أو صوما كذلك أو حجا كذلك أو عمرة كذلك أو اعتكافا كذلك أو ذكرا كذلك ، وكل بر كذلك فإن أتى الولي استوجر من رأس ماله من يؤدي دين الله تعالى قبله ، وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٢٤ - مسألة قل على : ومن تعد النذور ليلزمها من بعده فهي غير لازمة لاله ولا لمن بعده لأن النذر اللازم الوفاء به هو نذر الطاعة كما قدمنا وهو الآن نذر معصية لا نذر طاعة لا تلم يقصده وجه الله تعالى وإنما قصد ادخال المشقة على مسلم فهو نذر معصية وبالله تعالى التوفيق \*

## الوعد

١١٢٥ - مسألة ومن وعد آخر بان يعطيه مالا معينا أو غير معين ، أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أولم يحلف لم يلزمه الوفاء به ويكره له ذلك ، وكان الأفضل لو وفى به ، وسواء أدخله بذلك في ثقة أولم يدخله كن قال . تزوج فلانة وأنا أعينك في صداقها بكذا وكذا أو نحو هذا ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك لا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يدخله برعده ذلك في كلفة فيلزمه ويقضى عليه ، وقال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضى به على الواعد ويحجر \*

فأما قسم مالك فلا وجه له ولا برهان يقضه لامن قرآن . ولا سنة : ولا قول صاحب . ولا قياس ، فإن قالوا قد أضربه اذ كلفه من أجل وعدة عملا وثقة فلنا فيه كمين أنه كما تقولون من أين وجب على من أضرباً آخر وظلّه وغره ان يترمه مالا ؟ ما علمنا هذا في دين الله تعالى إلا حيث جاء به النص فقط ، ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه \*

وأما من ذهب إلى قول ابن شبرمة فإنهم احتجوا بقول الله تعالى : ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ) والخبر الصحيح من طريق عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ \* أربع من كن فيه كان منافقا خالسا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه

خصلة من التفات حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا عاهد غدو وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر (١) ، والآخرة ثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من علامة النفاق ثلاثة وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان (٢) ، فذهان أئران في غاية الصحة وآثار أخر لا تنصح ، أحدها من طريق الليث عن ابن عجلان ، أن رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي حدثه عن عبد الله بن عامر قال لي أمي هاهنا أعطاك فقال لمارسول الله ﷺ ما أردت أن تعطيه؟ فقالت أعطيه تمر فقال لها عليه السلام أما أنك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة ، هذا لا شيء لأنه عن عمر لم يسم ، وآخر من طريق ابن وهب أيضا عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، أن رسول الله ﷺ قال وأي المؤمن حق واجب ، (٣) هشام بن سعد ضعيف وهو مرسل ، ومن طريق ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن أبي إسحاق ، أن رسول الله ﷺ قال : ولا تعد أخاك وعدا فتخلفه فإن ذلك يورث بينك وبينه عداوة ، وهذا مرسل واسماعيل بن عياش ضعيف ، ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من قال لصبي تعال هاهنا ثم لم يعطه شيئا فهو كذبة ، ابن شهاب كان أذمت أبو هريرة أن أقل من تسع سنين لم يسمع منه كلمة ، وأبو حنيفة ، ومالك يرون المرسل كالمسند ويحتجون بما ذكرنا فيلزمهم أن يقضوا بانحياز الوعد على الواعد ولا بد وإلا فهم متناقضون فلو صححت هذه الآثار لفننا بها ، وأما الحديثان اللذان صدرنا بهما فصيحان إلا أنه لا حجة فيهما علينا لانهما ليسا على ظاهرهما لأن من وعد بما لا يحل أو عاهد على معصية فلا يحل له الوفاء بشيء من ذلك كن وعدنا ، أو بنجر ، أو بما يشبه ذلك ، فصح أن ليس كل من وعد فأخلف أو عاهد ففقد مضموما ولا ملوما ولا عاصيا بل قد يكون طيعا مؤدى فرضه ، فاذ ذلك كذلك فلا يكون فرضا من إنجاز الوعد والمهمل إلا على من وعد بواجب عليه كإنصاف من دين أو أداء حق فقط ، وإيضافا من وعد وحلف واستثنى فقد سقط عنه الحنث بالنص والاجماع المتقين ، فإذا سقط عنه الحنث لم يلزمه فعل ما حلف عليه ، ولا فرق بين وعد أقسم عليه وبين وعد لم يقدم عليه ، وإيضافا أن الله تعالى يقول : ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ) ، فصح تحريم الوعد بغير استثناء فوجب أن من وعد ولم يستثن قد عصى الله تعالى في وعده ذلك ، ولا يجوز أن يجبر أحد على معصية ، فإن استثنى فقال

(١) الحديث في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمرو بالفاظ متقاربة من هذا  
(٢) هو في الصحيحين أيضا (٣) رواه أبو داود في مراسله هو الوأى الوعد لفظا ومعنى

إن شاء الله تعالى أو لا إن شاء الله تعالى أو نحوه مما يعلقه بإرادة الله عز وجل فلا يكون مختلفا للوعد أنه لم يفعل لأنه أتانا وعدنا أن يفعل إن شاء الله تعالى ، وقد علمنا أن الله تعالى لو شاء لأتقذه فأن لم يتقذه فلم يشأ الله تعالى كونه ، وقول الله تعالى : ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) على هذا أيضا مما يلزمهم كالتدبير وصف الله تعالى عنه أذ يقول : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فاعقبتهم نقاما في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه ) ، فصح ما قلنا لأن الصدقة واجبة : والكون من الصالحين واجب فالوعد والعهود بذلك فرضان فرض انجازهما ، والله تعالى التوفيق ، وأيضا فإن هذا نذر من هذا الذي عاهد الله تعالى على ذلك والنذر فرض والله تعالى تأييد ، ثم كتاب الزنور والحمد لله أولا وآخرا .

## كتاب الإيمان

١١٢٦ - مسألة لا يمين إلا بالله عز وجل إما باسم من أسمائه تعالى أو بما يخبر به عن الله تعالى ولا يراد به غيره مثل مقلب القلوب . ووارث الأرض وما عليها . الذي نفسي بيده رب العالمين ، وما كان من هذا النحو ، ويكون ذلك بجميع اللغات . أو يعلم الله تعالى . أو قدرته . أو عزته . أو قوته . أو جلالة ، وكل ما جاء به النص من مثل هذا فهذا هو الذي ان حلف به المرء كان حالفا فإن حنث فيه كانت فيه الكفارة ، وأما من حلف بغير ما ذكرنا أي شيء كان لا تحاش شيئا فليس حالفا ولا هي يمينا ولا كفارة في ذلك إن حنث ولا يلزمه الوفاء بما حلف عليه بذلك وهو عاص لله تعالى فقط وليس عليه إلا التوبة من ذلك والاستغفار .

برهان ذلك ما ذكرناه قبل في كتاب الزنور من قول رسول الله ﷺ : « من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله » ، وقوله تعالى . ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن إياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ) وقال تعالى . ( وفيه الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائهم ) وكل ما ذكرنا قبل فأنما يراد به الله تعالى لا شيء سواه ولا يرجع من كل ذلك إلى شيء غير الله تعالى . وروى عن طريق البخاري نا أبو إيمان هو الحكم بن نافع - أنا شبيب بن أبي حمزة (١) نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة [رضي الله عنه] (٢) « أن رسول الله ﷺ قال . إن الله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة » ، وقال تعالى : ( إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله به من سلطان ) فصح

(١) هو بحامهمة واسمه دبتار الاموى (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٤ ص ٤٤

أنه لا يحل لاحد أن يسمي الله تعالى إلا بما سمي به نفسه ، وصح أن أسماءه لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله عليه السلام : « مائة إلا واحدا » ، ففي الزيادة وأبطالها لكن يخبر عنه بما يفعل تعالى ، وجاءت أحاديث في احصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً فإنا نتخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبي ﷺ بما قد بلغ احصاؤنا منها إلى ما ذكره .

وهي : الله . الرحمن . الرحيم . العليم . الحكيم . الكريم . العظيم . الحليم . القيوم . الأكرم . السلام . التواب . الرب . الوهاب . الإله . القريب . السميع . المحيب . الواسع . العزيز . الشاكر . القاهر . الآخر . الظاهر . الكبير . الخبير . القدير . البصير . الغفور . الشكور . الغفار . القهار . الجبار . المتكبر . المصور . البر . مقتدر . الباري . العلي . الغني . الولي . القوي . المحي . الحيد . المجيد . الودود . الصمد . الأحد . الواحد . الأول . الأعلى . المتعال . الخالق . الخلاق . الرزاق . الحق . اللطيف . رءوف . غفور . افتتاح . المتين . المبين . المؤمن . الميمن . الباطن . القدوس . الملك . ملك . الأكبر . الأعز . السيد . سبوح . وتر . محسان . جميل . رفيق . المسر . القابض . الباسط . الشافي . المعطي . المقدم . المؤخر . الدهر . رويان من طريق أحد بن شعيب أنما اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهوية - أنا الفضل بن موسى بن محمد بن عمرو نا أبو سلة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قد حدث خلق الجنة النار وفيه وإن جبريل عليه السلام لما رأى الجنة وأنها حفت بالمسكاره قال الله عز وجل وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد ، وقال تعالى : ( أنزل به علمه ) • ومن طريق البخاري نا مطرف بن عبد الله [ أبو مصعب ] (١) نا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن اذ هم [ أحدكم ] (٢) بالأمر فليد كع ركعتين ثم يقول : اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك • وقال عز وجل : ( هو أشد منهم قوة ) وقال تعالى : ( ذوالجلال والاکرام ) وقال تعالى : ( فتم وجهه الله ) وقال تعالى : ( يد الله فوق أيديهم ) وقال تعالى : ( ولتضع على عيني ) وقال تعالى : ( فأنك باعيتنا ) فهذه جاء النص بها • وأما الذين بعظمه الله وأرادته وكرمه وحله وحكته وسائر ما لم يأت به نص فليس شيء من ذلك يميناً لأنه لم يأت بها نص فلا يجوز القول بها •

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ١٤٦ (٢) الزيادة من بعض نسخ البخاري ، والحديث في البخاري مطولاً اختصره المصنف

١١٢٧ - مسألة من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا (١) فإن وقتا مثل غدا أو يوم كذا أو اليوم أو في وقت يسره فإن مضى ذلك الوقت ولم يفعل ما حلف أن يفعله فيه عاندا ذا كرا ليمينه أو فعل ما حلف أن لا يفعله فيه عاندا ذا كرا ليمينه فعليه كفارة اليمين هذا ما لا خلاف فيه من أحد وبه جاء القرآن والسنة ، فإن لم يوقت وقتا في قوله لافعلن كذا فهو على البرأبدا حتى يموت ، وكذلك لو وقت وقتا ولا فرق ولا حث عليه ، وهذا مكان فيه خلاف ؛ قال مالك : هو حاث في كلا الأمرين وعليه الكفارة ، وقال الشافعي : هو على البرأى آخر أوقات صحته التي يقدر فيها على فعل ما حلف أن يفعله فيحتمل بيمينه وعليه الكفارة ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان كقولاه قال أبو محمد : فنسأل من قال بقول مالك أحاث هو ما لم يفعل ما حلف أن يفعله أم بار ؟ ولا سيل إلى قسم ثالث فإن قالوا : هو بار قلنا : صدقتم وهو قولنا لا قولكم ، وإن قالوا : هو حاث قلنا : فأوجبوا عليه الكفارة وطلاق امرأته في قولكم إن كان حاثا ثم لا يقولون بذلك ، فظهر يقين فساد قولهم بلا مرة وإن قولهم هو على حث وليس حاثا ولا حث بعد كلام تناقض في غاية الفساد والتخليط ، وأما قول الشافعي خطأ لأنه أوجب الحنث بغير بلانص ولا إجماع ، ولا يقع الحنث على ميت بعد موته فلاح أن قوله دعوى بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٨ - مسألة وأما الحلف بالأمانة . وبمداقه . وميثاقه . وما أخذ يعقوب على يمينه . وأشد ما أخذ أحد على أحد . وحق رسول الله ﷺ . وحق المصحف . وحق الاسلام . وحق الكعبة . وأنا كافر . ولعمري . ولعمرك . ولا نعلن كذا . وأقسم . وأقسمت . وأحلف . وحلفت . وأشهد على يمين . أو على ألف يمين . أو جميع الايمان تلزمني . فكل هذا ليس بيمين ، واليمين بها معصية ليس فيها الا التوبة والاستغفار لأنه كله غير الله ولا يجوز الحلف الا بالله .

قال أبو محمد : والعجب من يرى هذه الالفاظ يميناً ويرى الحلف بالمشي إلى مكة . وبالطلاق . وبالعتق . وبصدقة المال أيمانا ثم لا يحلف في حقوق الناس من الدماء والفرج والأموال والابشار بشئ من ذلك وهي أوكد عندهم لأنها لا كفارة لها ويحلفونهم بالله وفيه الكفارة أليس هذا عجبا ؟ ولئن كانت أيمانا عندهم بل من أغلظ الايمان وأشد ما قالوا يجب أن يحلفوا الناس بالايمان الفليضة ، ولئن كانت ليست أيمانا فلم يقولون أنها ايمان ؟ حسبا الله وهو المستعان .

(١) كذا في النسختين على الوصفية ، وفي النسخة اليمنية أمر كذا ، على الإضافة



وفي كل ما ذكرنا خلاف قديم من السلف يرون كل ذلك أيمانا هـ رويان من طريق  
الحجاج بن المنهال أبو عروبة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود: قال لأن أحلف بالله كاذبا  
أحب إلى من أن أحلف بغير الله صادقا هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري  
عن أبي سلمة عن وبرة قال: قال ابن مسعود . أو ابن عمر . لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلى  
من أن أحلف بغيره صادقا هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عبد الله  
ابن أبي مليكة سمعت ابن الزبير يقول : ان عمر قال له - وقد سمعه يحلف بالكعبة - : لو  
أعلم أنك فكرت فيما قبل أن تحلف لعائتك احلف بالله فأثم أو ابرر هـ

١١٢٩ - مسألة - ومن حلف بالقرآن . أو بكلام الله عز وجل فان نوى في نفسه  
المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور (١) فليس يمينا وان لم ينو ذلك  
بل نواه على الإطلاق فهي يمين وعليه كفارة ان حنث لأن كلام الله تعالى هو عليه (٢)  
قال تعالى : (ولو لا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضى بينهم) وعلم الله تعالى ليس  
هو غير الله تعالى ؛ والقرآن كلام الله تعالى ، وقد روينا خلاف هذا [روينا] (٣) من طريق  
عبد الرزاق . والحجاج بن المنهال قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد ،  
وقال الحجاج بن المنهال : نا أبو الأشهب عن الحسن البصري ثم اتفق الحسن . ومجاهد  
قالا جميعا : قال رسول الله ﷺ : «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين  
صبر من شاء برون من شاء فجره» ولفظ الحسن ان شاء برون شاء فجره هـ وروينا من طريق  
عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي سنان عن عبادة بن أبي الهذيل عن عبادة  
ابن خنظلة قال : أتيت مع عبادة بن مسعود السوق فسمع رجلا يحلف بسورة البقرة  
فقال ابن مسعود: أما ان عليه بكل آية يمينا هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري  
عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : من كفر بحرف من القرآن فقد  
كفر به أجمع ومن حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين ، وهو قول الحسن البصري . وأحد  
ابن حنبل : وروينا عن سهم بن منجاب من حلف بالقرآن فعليه بكل آية خطية ، وقال  
أبو عبيد . هو يمين واحدة ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء .  
وقد سأل رجل - فقال : قلت : واليت . وكتاب الله فقال عطاء : ليس لك برب ليسا  
يمينا بوجه يقول أبو حنيفة ، وقد كان يلزم الخفيفين والمالكين أن يقولوا بقول ابن مسعود  
لأنه لا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة هـ

(١) في النسخة اليمنية وفي الصدر هـ بالافراد (٢) في النسخة اليمنية هـ وعلم الله هـ

(٣) الزيادة من النسخة اليمنية

١١٣٠ - مسألة - ولغو اليمين لا كفارة فيه ولا إثم وهو وجهان أحدهما ما حلف عليه المرء وهو لا يشك في أنه كاحلف عليه ثم تبين له (١) أنه بخلاف ذلك وهو قول أبي حنيفة . ومالك . وأبي سليمان ، والثاني ما جرى به لسان المرء في خلال كلامه بغير نية فيقول في أثناء كلامه : لا والله . وأى والله وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، قال الله تعالى ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ) وصح من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : ربما قال ابن عمر لبعض بنيهم : لقد حفظت عليك في هذا المجلس أحد عشر يمينا ولا يأمره بكفارة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اعطاء أنه سمع عائشة أم المؤمنين وقد سألتها عبيد بن عمير عن قول الله تعالى : ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ) ؟ قالت : هو قول الرجل لا والله . وبلى والله . ومن طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله (٢) عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت في اللغو : هو قول القوم يتدارمون في الأمر يقول هذا : لا والله . وبلى والله . وكلاهما ولا تنفذ عليه قلوبهم ، وهو قول القاسم بن محمد . وعطاء . وإبراهيم . والشعبي وعكرمة . ومجاهد . وطاوس . والحسن . والزهري . وأبي قلابة . وغيرهم . ومن طريق ابن عباس - ولا يصح عنه لأنه من طريق الكلبي - لغو اليمين هو قول الرجل هذا والله فلان وليس بفلان ، وهو أيضا قول الحسن . وإبراهيم . والشعبي . ومجاهد . وقادة . وزرارة بن أوفى . وسليمان بن يسار . وسفيان الثوري . والأوزاعي . والحسن ابن حي . وأحمد بن حنبل وغيرهم .

قال أبو محمد : أما قول المرء : لا والله . وأى والله بغير نية فأمره ظاهر لا إشكال فيه لأنه نص القرآن كما قالت أم المؤمنين رضي الله عنها ، وأما من أقسم على شيء وهو يرى ولا يشك في أنه كاحلف عليه فإنه لم يعمد الخث ولا قصد له ولا خث الاعلى من قصد إليه إلا أن هذا مما تناقض فيه الخفيفيون . والمالكيون فأسقطوا الكفارة مهنا وأرجوها على من فعل ما حلف عليه ناسيا أو مكرها ولا فرق بين شيء من ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

والمعجب أيضا أنهم رأوا اللغو في اليمين بالله تعالى ولم يروه في اليمين بغيره تعالى كالشيء إلى مكة . والطلاق . والعقود غير ذلك ، وقد جاء أثر بقولنا رويته من طريق أبي داود السجستاني نا أحمد بن مسعدة نا الحسن - هو ابن إبراهيم - نا إبراهيم - هو الصائغ - عن عطاء بن أبي رباح قال : اللغو في اليمين قالت عائشة عن النبي ﷺ : هو كلام الرجل

(١) سقط لفظه له ، من النسخة رقم ١٦٦ (٢) جملة (٢) عن سالم بن عبد الله ، سقطت من النسخة اليمنية

في بيته كلا والله . وبلى والله (١) ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣١ - مسألة - ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا ففعله ناسياً أو مكرهاً أو غلباً بأمر حيل بينه وبينه به ، أو حلف على غيره أن يفعل فعلاً ذكره له أو أن لا يفعل فعلاً كذا ففعله المخلف عليه عامداً أو ناسياً أو شك الخالف أفعلاً ما حلف أن لا يفعله أم لا ؟ أو فعله في غير محله فلا كفارة على الخالف في شيء من كل ذلك (٢) ولا ثم . رويناه من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لغو اليمين هو أن يحلف على الشيء ثم ينسى ، قال هشيم : وأخبرني منصور عن الحسن بمثله .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان ) وقال تعالى : ( ولكن ما تمعدت قلوبكم ) وقد قلنا إن الخنث ليس الأعلى قاصداً إلى الخنث يتعمده بنص القرآن وهو لا يكلمهم غير قاصدين إليه فلا حث عليهم أذ لم يتعمدوه بقلوبهم ، وصح عن النبي ﷺ « عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وأنه « دفع القلم عن النائم حتى يستيقظ » والمجنون حتى يفقه ، ولقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) وبالشهادة ندرى أنه ليس في وسع الناس ولا المذلوب بأى وجه منع أن يفعل ما نسي ولا ما غلب على فعله ، فصح بنص القرآن أنه لم يكلف فعل ذلك وأذ ليس مكلفاً لذلك قد سقط عنه الوفاء بما لم يكلف الوفاء به ، وهذا في غاية اليان والحمد لله رب العالمين ، وهو قول الحسن . وإبراهيم . رويناه من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور - هو ابن المعتمر - عن الحسن البصري قال : إذا أقسم على غيره فأحنث فلا كفارة عليه . ومن طريق هشيم نا مغيرة عن إبراهيم فيمن أقسم على غيره فأحنثه (٣) أحب إلى المقسم أن يكفر فله وجه الاستعانة .

١١٣٢ - مسألة - من هذا من حلف على ما لا يدري أهو كذلك أم لا وعلى ما قد يكون ولا يكون ؟ كن حلف لينزل المطر غداً فزل أولم ينزل فلا كفارة في شيء من ذلك لأنه لم يتمد الخنث ، ولا كفارة الأعلى من تعمد الخنث وقصده لقوله تعالى : ( ولكن ما تمعدت قلوبكم ) ؛ وقد صح أن عمر حلف بحضرة النبي ﷺ أن ابن صياد هو الدجال فلم يأمره عليه السلام بكفارة ؛ وقال مالك : عليه الكفارة كان ما حلف عليه أولم يكن ، وهذا خطأ لأنه لا نص بما قال ، والأموال محظورة الابتنى ، والشرائع لا تجب الا

(١) قال أبو داود في سننه بعد ما ساق الحديث : روى هذا الحديث داود بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً عن عائشة ، وكذلك رواه الزهري . وعبد الملك ابن أبي سليمان ومالك بن مفلح كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفاً (٢) في النسخة اليمنية . من ذلك كله ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « فأحنث » .

بص، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٣ - سأله ومن حلف عامدا للكذب فيما يحلف فضله الكفارة وهو قول الأوزاعي . والحسن بن يحيى . والشافعى ، وقالت طائفة : لا كفارة في ذلك وهو قول أبي حنيفة . ومالك : وسفيان الثوري . وأبي سليمان ، وروينا مثل قولنا عن السلف المتقدم من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يحلف بالخلف الكاذب ؟ أفیه كفارة ؟ قال : نعم . ومن طريق هشيم عن الحجاج عن عطاء بن أبي رباح فيمن حلف على كذب يتمد فيه الكذب قال عطاء عليه الكفارة ولا يزيد بالكفارة الا خيرا . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان ) قال : بما عقدتم . ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته ) قال يقول بما عقدتم فيه المأثم ، وقال سعيد بن جبير : هي اليمين في المعصية . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر في الرجل يحلف على أمر يتمده كاذبا يقول : والله لقد فعلت ولم فعل أو والله ما فعلت وقد فعل ، قال : أحب الى ان يكفر . وروينا القول الثاني من طريق رفيع أبي العالمة ان ابن مسعود كان يقول : كنانة من الذنب الذي لا كفارة له اليمين النعوس ان يحلف الرجل كاذبا على مال أخيه ليقطعه . وعن ابراهيم النخعي . والحسن . ونوحا بن أبي سليمان أن هذا اليمين أعظم من أن تكفر أو انها كذبة لا كفارة فيها .

قال أبو محمد : احتج من لم ير الكفارة في ذلك بالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ ، منها من طريق ابن مسعود عن النبي ﷺ « من حلف على يمين صبره يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تعالى [ تصديق ذلك ] (١) ( ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولم عذاب اليم ) » . ومن طريق أبي ذر عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزيكهم ولم عذاب اليم ، فذكر عليه السلام فيهم » المنفق سلطه بالخلف الكاذب » (٢) . ومن طريق عبادة بن عمرو عن النبي ﷺ « الكباثر الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين النعوس » (٣) .

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٧ ، والحديث مطول اقتصر المصنف على عل الشاهد منه (٢) رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ج ١ ص ٤١ ورواه البخارى في غير موضع في صحيحه عن أبي هريرة (٣) هو في صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٦

ومن طريق عمران بن الحصين عن النبي ﷺ « من حلف على عين مصبورة كاذبا (١) فليتبوأ بوجهه مقعده من النار » • ومن طريق الأشعث بن قيس عن النبي ﷺ « من حلف على عين مصبورة وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » • ومن طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ « من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار » وزاد بعضهم « ولو كان سواها أخضر » (٢) هذه كلها آثار صحاح، وذكرها أيضا خبرا صحيحا من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثما ليس تغني الكفارة » (٣) • ونجبر رويناه من طريق ابن الجهم ناويف بن الضحاك ناويسي بن اسماعيل ناحاد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال لرجل : « فعلت كذا وكذا قال : لا والذي لا اله الا هو ما فعلت فجاء جبريل ﷺ فقال : بلى قد فعل ولكن الله قد غفر له بالاخلاص (٤) » ورواه أبو داود من طريق موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة عن ابن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس، وهكذا رويناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس فأن لم يكن أخطأ فيه يوسف بن الضحاك فهو حديث جيد الا فهو ضعيف قالوا : فلم يأمره عليه السلام بكفارة، وقالوا : انما الكفارة فيها حلف في المسأفة بمو هو في ذلك بذكر قول الله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) قالوا : وحفظها انما يكون بعد موافقتها (٥) هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه •

أما حديث ابن مسعود . وأبي ذر . وعمران . وجابر . والأشعث ، وقول الله تعالى ( ان الذين يشتركون بعد الله وأيمانهم ) فليس في شيء من ذلك اسقاط الكفارة ولا إيجابها كما ليس فيها ذكر التوبة أصلا وانما فيها كلها الوعيد الشديد بالنار والعقاب ، فقط نعلمهم بها في اسقاط الكفارة ، ثم العجب كله انهم في هذه الأحاديث . وفي هذه الآية على قسمين ، قسم يقول : إنه ليس شيء مما ذكر في هذه الآية وفي هذه الأحاديث يقطع

(١) في النسخة كاذبة ، وهي صفة لليمين ، وفي سنن أبي داود ، كاذبا ، وهو حال من الخالف وما هنا أظهر (٢) هو في سنن أبي داود (٣) هو في صحيح البخاري ج ١ ص ٢٣٠ ، وقوله استلج ، قال ابن الأثير في النهاية : هو استعمل من اللجاج ، ومعناه ان يحلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيقيم على يمينه ولا يحث في كفر فذلك آثم له ، وقيل : هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب فيلج فيها ولا يكفر هاها (٤) في سنن أبي داود باخلاص قول لا اله الا الله ، وليس في سنن أبي داود جملة « فجاء جبريل » الخ (٥) في النسخة رقم ١٦ « وبعد موافقتها »

يكونه ولا بد وقد يمكن أن يغفر الله عز وجل ، وقسم قالوا : هو نافذ ما لم يتب فن أعجب  
شأننا من احتجاج بآية وإخبار صحاح في إسقاط كفارة يمين ليس فيها من ذلك ذكر أصلا وهم  
قد عاقلوا كل ما فيها علانية ، وهذا عجب جدا .

وأما قوله عليه السلام : « من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثما ليس تغني الكفارة ،  
فلا حاجة لهم فيه أصلا لأن الأيمان عندنا وعدمه ، منها لقولنا ثم فيه ولم يرد هذا الصنف في  
هذا الخبر بلا شك ، ومنها ما يكون المرء بها حالفا على ما غيره خير منه ولا خلاف عندنا  
وعندهم في أن الكفارة تغني في هذا وبه جاء النص عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا ان  
شاء الله تعالى . ومنها العين الغموس التي اختلفنا فيها بالحس والمساعدة ندرى ونحن ومن ان  
الحالف بها لا يسمى مستلجا في أهله فقل أن (١) يراد بهذا الخبر هذا القسم وبطل احتجاجهم  
به في إسقاطهم الكفارة في العين الغموس ، فان قيل : فامعنى هذا الخبر عندكم وهو  
صحيح ؟ قلنا : نعم معناه وقه الحمد بين على ظاهر لفظه دون تبديل ولا حالة ولا زيادة  
ولا نقص وهو أن يحلف المرء أن يحسن الى أهله وأن لا يضربهم ثم ليج أن يحنث  
فيضربهم ولا يحسن اليهم ويكفر عن يمينه ، فهذا بلا شك مستلج يمينه في أهله ان  
لا يحنث بها وهو أعظم أثما بلا شك والكفارة لا تغني عنه ولا تحط أثم اساءته اليهم  
وان كانت واجبة عليه لا يحتمل البتة هذا الخبر معنى غير هذا .

وأما حديث حماد بن سلمة . وسفيان . فطريق سفيان لا تصح فان صححت طريق حماد  
فليس فيه لإسقاط الكفارة ذكر وانما فيه أن الله تعالى غفر له بالإخلاص فقط ، وليس  
كل شريعة توجد في كل حديث ، ولا شك في أنه مأمور بالتوبة من تعمد الحلف على  
الكذب وليس في هذا الخبر لما ذكر ، فان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة  
حجة في سقوطها فسكوته عن ذكر التوبة حجة في سقوطها ولا بد وهم لا يقولون بهذا ، فان  
قالوا : قد أمر بالتوبة في نصوص أخر قلنا وقد أمر بالكفارة في نصوص أخر نذكرها  
ان شاء الله تعالى ، وقولهم : ان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة في هذه  
الأخبار كلها حجة في إسقاطها فسكوته عليه السلام عن ذكر سقوطها حجة في إيجابها ولا  
فرق وهي دعوى كدعوى ، قالوا يجب طلب حكم الكفارة في نص غير هذه .

وأما قول الله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) الحق . وأما قولهم : ان الحفظ لا يكون  
الابد مواقة اليمين (٢) فكذب . واقتراء . وبهت وضلال محض بل حفظ الأيمان  
واجب قبل الحلف بها . وفي الحلف بها . وبعد الحلف بها ، فلا يحلف في كل ذلك الا على حق

(١) في النسخة رقم ١٦ « أن يكون يراد » (٢) في النسخة رقم ١٦ « بعد مواقة اليمين »

ثم هلك أن الأمر كما قالوا ، وإن قوله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) إنما هو بعد أن يحلف فأي دليل في هذا على أن لا كفارة على من تعمد الحلف كاذبا وهل هذا منهم إلا المباهة والتقوية . وتحريف كلام الله عن مواضعه وما يشك كل ذي مسكة تمييز أن من تعمد الحلف كاذبا فاحفظ يمينه ، فظهر فساد كل ما يخرقون به .

وأما قولهم : إن الكفارة إنما يجب عليه فيما حلف عليه في المسأفة فباطل ودعوى بلا برهان لأن من قرآن ولا سنة ولا إجماع ، فإن ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « أنه لا يحلف على يمين فيرى غير ما خيرا منها إلا أتى الذي هو خير وكفر عن يمينه » فلاحجة لهم فيه لأن الكفارة عندهم وعندنا يجب في غير هذه الصفة ، وهي من حلف على يمين وراى غير ما شرانها ففعل الذي هو شر ، فإن الكفارة عندهم وعندنا واجبة عليه في ذلك .

قال أبو محمد : وأما قولهم : هي أعظم من أن تكفر فأن لم هذا ؟ وأين وجدوه ؟ وهل هو إلا حكم منهم (١) لأن عند الله تعالى ؟ ويعارضون بأن يقال لهم : دعوى أحسن من دعواهم بل كلما عظم الذنب كان صاحبه أحوج الى الكفارة وكانت أوجب عليه منها فيما ليس ذنبا أصلا أو فيها هو صغير من الذنوب ، وهذا التعمد للفطر في رمضان نحن وهم متفقون على أن الكفارة عليه ولعله أعظم إنما من جالف على يمين غموس أو مثله وهم يرون الكفارة على من تعمد افساد حجه بالهدى بأرائهم ، ولعله أعظم إنما من حالف يمين غموس أو مثله ، وأعجب من هذا كله قولهم فيمن حلف أن لا يقتل مؤمنا متعمدا ، وأن يصلي اليوم الصلوات المفروضة ، وأن لا يزني بجميمة (٢) ، وأن لا يعمل بالربا ، ثم لم يصل من يومه ذلك ، وقتل النفس التي حرم الله ، وزنى . وأرى : فإن عليه الكفارة في أيمانه تلك ، فيألفه بالمسلمين أيما أعظم إنما من حلف عامدا للكذب أنه ما رأى زيدا اليوم وهو قد رآه فأسقطوا فيه الكفارة لعظمه ، أو من حث بان لا يصلي الخس صلوات . وبأن قتل النفس . وبأن زنى بابتنة أو بامه . وبأن عمل بالربا ثم لا يرون عظم حثه في إتيانه هذه الكبائر العظيمة التي هي والله قطعا عند كل من له علم بالدين أعظم أثما من ألف يمين تعمد فيها الكذب لا تجب فيه كفارة لانه أعظم من أن يكفر؟ فهل تجرى أقوال هؤلاء القوم على اتباع نص أو على التزام قياس ؟

وأما تمويههم بأنه مروى ذلك عن ابن مسعود لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم فهي رواية منقطعة لا تصح لأن أبا العالية لم يلق ابن مسعود ولا أمثاله من الصحابة

(١) في النسخة النجفية « (الابحار منهم) » (٢) وفي النسخة « بجميمته » والمعنى أن لا يزني بحرم عليه نكاحه كما أنه وينته كما هو ظاهر في تمثيل المصنف بعده

رضي الله عنهم انما أدرك اصغار الصحابة كابن عباس ومثله رضي الله عن جميعهم ، وقد خالفوا ابن مسعود في قوله ، ان من حلف بالقرآن . أو بسورة منه فليعلم بكل آية كفارة ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فان مسعود حجة اذا اشتبهوا وغير حجة اذا لم يشتهوا أن يكون حجة .

قال أبو محمد : فأخذ سقط كل ما شغبوا به فلنأت بالبرهان على صحة قولنا فتقول وبالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل : ( فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ) الى قوله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) فظاهر القرآن ان اجاب الكفارة في كل بين فلا يجوز أن تسقط كفارة (١) عن بين أصلا الا حيث أسقطها نص قرآن . أو سنة ، ولان نص قرآن ولا سنة أصلا في اسقاط الكفارة عن الحالف بينا غموسا ، فهي واجبة عليه بنص القرآن ، والعجب كله من اسقطها عنه والقرآن بوجها ثم يوجبونها على من حث ناسيا مخطئا والقرآن والسنة قد اسقطا عنه ، وأوجوها على من لم يعتمد اليمين ولا نواهوا والقرآن والسنة يسقطانهما ؛ وهذا كما نرى ، فان قالوا : ان هذه الآية فيها حذف بلا شك ولولا ذلك لوجب الكفارة على كل من حلف ساعة حلف برأ وحث فلنا : نعم لاشك في ذلك الا أن ذلك الحذف لا يصدق أحد في تعيينه له الا بنص صحيح أو اجماع متيقن على أنه هو الذي أراد الله تعالى لاما سواه وأما بالدعوى المفتراة فلا ، فوجدنا الحذف المذكور في الآية قد صح اجماع المتيقن والنص على أنه الحث ، واذ لاشك في هذا فالتعمد لليمين على الكذب عالما بأنه كذب حاث يقين حكم الشريعة وحكم اللغة فصيح اذ هو حاث ان عليه الكفارة وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم وقد قالوا حاث قرأه لغير ضرورة وهو محرم عاصيا لله تعالى على حاث قرأه لضرورة محرما غير عاص لله تعالى ، فهلا قالوا الحالف عايد للكذب حاثا عاصيا على الحالف ان لا يصح فحث عاصيا أو على من حلف أن لا يبر فبر غير عاص في اجاب الكفارة في كل ذلك ؟ ولكن هذا مقدار عليهم وقياسهم بحال الله تعالى التوفيق •

١١٣٤ - مسألة - والعين في النصب والرضا . وعلى أن يطيع . أو على أن يعصى . أو على الماطعة فيه ولا معصية سواها في كل ما ذكرنا ان تعمد الحث في كل ذلك فليعلم الكفارة ، وان لم يعتمد الحث أو لم يعتمد اليمين قبله فلا كفارة في ذلك لقول الله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) فالكفارة واجبة في كل حث قصده المرء •



وقد اختلف السلف في ذلك ، فروى عن ابن عباس أن لعنوا اليمين هو اليمين في الغضب ولا كفارة فيها .

قال أبو محمد : وهذا قول لا دليل على صحته بل البرهان قائم بخلافه كما روينا من طريق البخاري نا أبو معمر هو عبدالله بن عمرو هو الرق - (١) ناعبد الوارث بن سعيد التنوري نا أبو بدو السخثاني - عن القاسم بن عاصم عن زهدم الجرمي عن أبي موسى أنه سمعه يقول : « أتيت رسول الله ﷺ في قمر من الأشعرين فواقته وهو غضبان فاستحملناه خلف أن لا يحملنا ثم قال رسول الله ﷺ : واقمان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها (٢) ، فصح وجوب الكفارة في اليمين في الغضب قال تعالى : (ولكن يؤخذ كما عهدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون ) والخالف في الغضب مع قدر يمينه فقبله الكفارة . وأما اليمين في المعصية فرويها من طريق حماد بن سلة عن عطاء بن السائب عن أبي البخري أن رجلا أضاع رجل خلف أن يأكل خلف الضيف أن لا يأكل قال له ابن مسعود : كل واني لا ظن أن أحب إليك أن تكفر عن يمينك ، فظهر الكفارة في ذلك الاستعجابا . ومن طريق حماد بن سلة عن داود بن هند عن عبد الرحمن بن عباس أن ابن عباس حلف أن يجلده غلامه مائة جلدة ثم لم يجلده قال : قلنا له في ذلك قال : ألم تر ما صنعت (٣) ؟ تركته فذاك بذلك . ومن طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول قال : من حلف على ملك يمينه أن يضربه فإن كفارة يمينه أن لا يضربه وهي مع الكفارة حسنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن المغيرة عن إبراهيم فيمن حلف أن يضرب مملوكه قال إبراهيم : لأن يحنث أحب إلى من أن يضربه قال المعتمر : وحلفت أن أضرب مملوكي فنهاني أبي ولم يأمرني بكفارة .

ومن طريق محمد بن المثني نا عبيد الله بن موسى العبسي نا حفظة بن أبي سفيان الجبلي قال : سئل طاوس عن حلف أن لا يمتق غلاما له فأعتقه ؟ قال طاوس : تريد من الكفارة أكثر من هذا ؟ . ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن أبي بشر - هو جعفر ابن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير في لعنوا اليمين قال : هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذ الله بتركه (٤) . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا مسدد نا عبد الواحد ابن زياد نا عاصم عن الشعبي قال : اللغو في اليمين كل يمين في معصية فليست لها كفارة

(١) في تهذيب التهذيب وغيره المتفرق ، (٢) هو في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٤٨ (٣) في النسخة رقم ١٦ ، ما صنعت ، (٤) في النسخة رقم ١٦ ، وفي تركه .

من يكفر للشيطان (١) ؟ • ومن طريق إسماعيل ناعبد الله بن عبد الوهاب الحنبل بن عبد الواحد بن زياد ناسليان الشيعة قال : سمعت عكرمة قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأته (لا يؤخذ بكلمة الله بالغو في أيمانكم) فيه نزلت • ومن طريق حماد بن أسلمة ناداود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق انه قال في الرجل يحلف أن لا يصل أباه وأمه قال كفارته تركه ، فسألت سعيد بن جبيرة ؟ فقال : لم يصنع شيئاً ليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه •

واحتج أهل هذه المقالة بما رويته من طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن الوليد بن كثير ناعبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف على معصية فلا يمين له ومن حلف على قطيعة رحم فلا يمين له » • ومن طريق أبي داود الناشر بن الوليد ناعبد الله بن بكر ناعبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله ولا في قطيعة رحم » • ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن تركها كفارتها (٢) • • ومن طريق حجاج بن المنهال ناهشيم عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارتها » •

ومن طريق أبي داود نا محمد بن المنهال نا يزيد بن زريع نا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول [ (٣) ] : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله ولا في قطيعة الرحم وفيما لا يملك » • ومن طريق العقيلي نا أحمد بن عمرو نا إبراهيم بن المستر نا شعيب بن حبان بن شعيب ابن درهم نا يزيد بن أبي معاذ عن مسلم بن عقرب عن النبي ﷺ قال : « من حلف على مملوكه ليضربه فإن كفارته أن يدعه وله مع كفارته خير » • • ومن طريق سعيد بن منصور نا حزم بن أبي حزم القطعي (٤) سمعت الحسن يقول : بلغنا عن رسول الله ﷺ انه

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية لمن يكفر للشيطان ، (٢) قال في شرح سنن أبي داود : حديث عمرو بن شعيب ذكر البيهقي انه لم يثبت قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي ﷺ وليكفر عن يمينه الا ما لا يباح به ، قال الحافظ : ورواه لا بأس بهم لكن اختلف في سند علي بن عمرو وفي بعض طرقه عند أبي داود • ولا في معصية ، (٣) الزيادة من سنن أبي داود والحديث فيه مطول اختصره المصنف واقتصر على محل التامه منه (٤) هو بضم القاف وفتح الطاء المهملة ويدعها عن ممة منسوب الى قطيعة بن عيسى

قال : « لا تفر لابن آدم في مال غيره ولا يمين في معصية » .

قال أبو محمد : كل هذا لا يصح ، حديث عمرو بن شعيب صحيح ولكن لا مؤنة على المالكين . والشافعين . والخنفين في أن يحتجوا بروايته إذا واقفهم ويصحونها حيثنذا فاذا خالفهم كانت حيثنذا صحيفة ضعيفة ما تدرى كيف ينطق بهذا من يوقن أنه ما يلفظ من قول إلا لآله رقيب عتيد ؟ أم كيف تدين به نفس تدرى أن الله تعالى يعلم السر وأخفى ؟ . وأما حديث عمر فنقطع لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر شيئا إلا نفيه الثمان بن مقرن المزني على المنبر فقط ، وهؤلاء يقولون : إن المنقطع . والمتصل سواء فأين هم عن هذا الأثر ؟ . وأما حديث أبي هريرة فمن يحيى بن عبيد الله وهو ساقط متروك كذا كذا مسلم وغيره . وأما حديث مسلم بن عقرب فقيه شعيب بن حيان وهو ضعيف وي زيد بن أبي معاذ وهو غير معروف . وحديث الحسن مرسل فقط كل ما في هذا الباب . ووجدنا نص القرآن يوجب الكفارة في ذلك بعمومه ومع ذلك قول رسول الله ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر » ، فان قيل : ان هذا فيما كان في كليهما خيرا إلا أن الآخر أكثر خيرا فلتأخذه دعوى بل كل شرف العالم وكل معصية فالبر والتقوى خير منها ، قال الله تعالى : ( آفة خير أم ما يشركون ) فصح ان الله تعالى خير من الآوثان ولا شيء من الخير في الآوثان ، وقال تعالى : ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا ) ولا خير في جهنم أصلا . ومن طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق [ نا معمر ] ( ١ ) عن همام بن منبه نا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « والله لأن يبلغ أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي فرض الله » . فصح هذا الخبر وجوب الكفارة في الخنث في اليمين التي يكون القادى على الوفاء بها ، وقدرونا عن عمر بن الخطاب أنه رأى في ذلك الكفارة ، وهو قول الحاضرين و بأفة تعالى التوفيق .

١١٣٥ - مسألة - واليمين محمولة على لغة الحالف وعلى نيته ، وهو مصدق فيما ادعى من ذلك الامن لزمته يمين في حق الخصمه عليه والحالف مبطل فان اليمين هبنا على نية المحلوف له ، ومن قبل له : قل كذا أو كذا فقال له وكان ذلك الكلام يميننا بلغة لا يحسنها القائل فلا شيء عليه ولم يحلف ، ومن حلف بلفته باسم الله تعالى عندهم فهو حالف فان حنث فعليه الكفارة .

برهان ذلك أن اليمين ( ٢ ) انما هي إخبار من الحالف عما يلتزم بيمينه تلك وكل

( ١ ) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٨ ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦٤٠ ، الإيمان .

واحد قائما يخبر عن نفسه بفتنوعهما في ضميره فصح ما قلناه ، وقول النبي ﷺ :  
 « إنما الأعمال بالنيات وكل امرئ سمانوى » ، وقال الله تعالى : ( وان من أمة إلا خلا  
 فيها نذير ) ، وقال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ) . وقه تعالى  
 في كل لغة اسم فالفارسية أوزمز ، وبالغمرانية اذوناي . والوهيم . والوهاء واسرايل ،  
 وباللبنية داوش وقرطور ، وبالصقلية بخ ، وبالبربرية يكش ، فان حلف هؤلاء  
 بهذا الاسماء فهي يمين صحيحة ، وفي الحنث فيها الكفارة ، وأما من لزمه يمين لحصمه  
 وهو مبطل فلا يتفع بتوريطه وهو عاص لله تعالى في جعوده الحق عاص لمقاسد دفاع  
 مطلب خصمه تلك اليمين فهو حالف يمين غموس ولا بد .

روينان طريق مضمين عن عباد بن أبي صالح . وعبد الله بن أبي صالح عن أبي صالح  
 السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يمينك على ما صدقتك عليه صاحبك (١) » ،  
 وقد قيل : عاد . وعبد الله . واحد ، ولا يكون صاحب المرء الا من له معه أمر يجمعهما  
 يصلحان فيه وليس الا ذوالحق الذي له عليك يمين تودها اليه ولا بد وأما من (٢)  
 لا يمين له عندك فليس صاحبك في تلك اليمين .

١١٣٦ - مسألة - ومن حلف ثم قال : نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي  
 نطق به صدق وكذلك لو قال : جرى لساني ولم يكن لي نية فانه يصدق ، فان قال : لم أنوشيتا  
 دون شيء . حمل على عموم لفظه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٧ - مسألة - ومن حلف على شيء ثم قال موصولا بكلامه ان شاء الله تعالى  
 أو إلا ان يشاء الله ، أو إلا ان لا يشاء الله أو نحو هذا ، أو إلا ان أشاء ، أو إلا ان  
 لا أشاء ، أو إلا ان بدل الله ما في قلبي ، أو إلا ان يبدو لي ، أو إلا ان يشاء فلان ، أو  
 إن شاء فلان فهو استثناء صحيح وقد سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة عليه ان خالف  
 ما حلف عليه ، فلم يصل الاستثناء يمينه لكن قطع قطع ترك الكلام ثم ابتداء الاستثناء  
 لم يتفع بذلك وقد لزمته اليمين ، فان حث فيها فعليه الكفارة ، ولا يكون الاستثناء  
 الا باللفظ . وأما بنية دون لفظ فلا لقول الله تعالى : ( ولكن يراخذكم بما عقدتم  
 الايمان ) فهذا لم يصدق اليمين ونحن على يقين من ان الله تعالى لو شاء تمام تلك اليمين  
 لا نفذها وأتمها فاذ لم ينفذها عز وجل ولا أتمها فنحن على يقين من أنه تعالى لم يشأ  
 وهو انما التزم ان يشاء الله تعالى والله تعالى لم يشأ ما لم يلزمها قط ، وكذلك اشتراطه

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧ (٢) في الفسخ رقم ١٦ « وأما مع من »

بزيادة لفظ « مع »

مشيئة نفسه أو مشيئة زيد لأن مشيئته لاتعلم الا من قبله فهو مصدق فيها ، ومشية زيد لا تدرى أصدق في دعواه انه شاء أو لم يصدق ؟ ولا تدرى أيضا أصدق في دعواه انه لم يشأ أو لم يصدق ؟ فلنا على يقين من لزوم هذه اليمين الذي حلف بها فلم يجران نكاحه كفارة بالشك : ومن طريق أحمد بن زهير بن حرب نا يحيى بن معين بن عبد الرزاق عن معمر بن ابن طلوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » • ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حاد نا مسدد بن عبد الوارث هو ابن سعيد التوري عن أيوب السخني عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف فاستثنى فان شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث ، فهذا عموم لكل استثناء كما ذكرنا •

قال أبو محمد : وقوله عليه السلام فقال : ان شاء الله أو فاستثنى يقتضى القول والقول لا يكون الا باللسان لا يكون بالنية أصلا ، وقد قال قوم . إن استثنى في نفسه أجزأه • وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محل (١) بن محرز عن ابراهيم النخعي قال لا حتى يجر بالاستثناء كما جهر باليمين • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المنيرة عن ابراهيم ان استثنى في نفسه فليس بشئ حتى يظهره بلسانه • وعن معمر عن حماد في الاستثناء ليس بشئ حتى يسمع نفسه • وعن قتادة عن الحسن البصري اذا حرك لسانه أجزأه في الاستثناء •

قال أبو محمد : وهذا قول لأنه قول صحيح يعني حركة اللسان ، وأما وصل الاستثناء باليمين فان أبا ثور قال لا يكون مستثنا الا حتى ينوى الاستثناء في حين نطقه باليمين لا بعد تمامها لأنه اذا أتم اليمين ولم ينو فيها الاستثناء كان قد عقده بيمينه فلزمه •

قال أبو محمد : ولا يعترض بالنظر على بيان رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » فأثبت له اليمين أو لا ثم أسقطها عليه السلام عنه بقوله « فقال ان شاء الله » والفاء تعطى أن يكون الثاني بعد الأول بلاهلة تصح ما قلناه ، وقالت طائفة : الاستثناء جائز أبدا متى أراد أن يستثنى كما روينا من طريق الحاج ابن المنهال نا عبد الله بن داود هو الخريبي عن سليمان الأعشى عن مجاهد عن ابن عباس قال له ثناء بعد كذا وكذا • ومن طريق خفيف عن مجاهد قال . ان قال بعد ستين . ان شاء الله تعالى فقد استثنى ، وقالت طائفة بعد أربعة أشهر كآروينا من طريق سالم الألفسي عن سعيد بن جبير قال ان قال بعد أربعة أشهر ان شاء الله فقد استثنى ، وقالت طائفة .

(١) هو بضم الميم وكسر الحاء المهمة وتشديد اللام في آخره

بمدهشبر كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سالم بن عجلان  
الأنطس عن سعيد بن جبير قال إذا حلف الرجل قال بمدهشبر . ان شاء الله فله ثنياء ، وقالت  
طائفة من نساء أنه يستثنى متى ما ذكر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن  
الأمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : يستثنى في يمينه متى ما ذكر ، وقرأ ( واذكر ربك  
إذا نسيت ) وصح [ هذا ] (١) أيضا عن سعيد بن جبير و [ عن ] (٢) أبي العالية ، وقالت  
طائفة في ذلك بملة غير معدودة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال قال  
عبد الله بن مسعود . من حلف ثم قال . ان شاء الله فهو بالخيار ، وقالت طائفة بمقدار  
حلب شاة غزيرة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح  
عن عطاء قال له الاستثناء في اليمين بمقدار حلب الناقة الغزيرة ، وطائفة قالت : له  
الاستثناء ما لم يقم عن مجلسه أو يتكلم كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة قال  
إذا حلف ثم استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم فله ثنياء ، وطائفة قالت : ما لم يقم فقط  
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال من  
استثنى لم يحث وله الثنياء ما لم يقم من مجلسه . ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد  
ابن سلمة عن هشام بن حسان عن الحسن البصري أنه كان يرى الاستثناء في اليمين ما لم  
يقم من مقعده ذلك لا يوجب عليه الكفارة ان استثنى قبل أن يقوم ، وقالت طائفة :  
له الاستثناء في أول نهاره كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن  
عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود قال أبو ذر - هو القناري - ما من رجل يقول  
حين يصبح . اللهم ما قلت من قول أو حلفت من حلف أو نذرت من نذر فشيئتك بين  
يدي ذلك كله ما شئت منه كان وما لم تشأ لم يكن فأغفره لي وتجاوز لي عنه اللهم من صليت  
عليه فصلواتي عليه ومن لمته فلعنتي عليه الا كان في استثنائه بقية يومه ذلك .  
وأما قولنا فانا روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع ان ابن عمر  
كان يحلف يقول . والله لا أفعل كذا وكذا ان شاء الله ثم يفعل ولا يكفر ، وقد صح  
عن ابن عمر أنه كان يكفر أيمانا آخر قد ثبت عنه إسقاط الكفارة إذا وصل الاستثناء  
بكلامه ولم يصح عنه في الملة شيء فظاهره أنه إذا لم يكن استثنائه موصولا يمينه كفره  
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء إذا حلف ثم استثنى على أثر

ذلك ومع ذلك وعند ذلك، قال ابن جريج كأنه يقول : ما لم يقطع اليمين ويتركه ، وصح عن الأعمش عن إبراهيم في الاستثناء في اليمين قال : ما كان في كلامه [يقول] (١) .  
ورويانه أيضا عن الشعبي . والحسن . وسفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ومالك . والشافعي . وأبي سليمان .

قال أبو محمد : إنما قلنا بهذا لقول الله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين ) الآية فلو جوب الله تعالى الكفارة على من عقد اليمين ، ثم قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحدث » فلم يجعل الاستثناء مردودا على اليمين الا بالفاء والقاء في لغة العرب توجب تعقبا بلامهلة فوقنا عند ذلك ، وقال بعضهم لو كان ما قال ابن عباس ما لزمت أحدا كفارة أبدا .

قال علي : وهذا لا شيء . لان ابن عباس لا يمنع من أراد الحنث واجاب الكفارة من أن يكفر لكن لو قالوا هذا ما تكثر به البلوى فما كان مثل هذا ليخفى على ابن عباس لكان ألزم لهم ، والمعجب أن أباحنيفة ومالك يريان الاستثناء في اليمين بالله تعالى فقط ولا يريان في سائر الإيمان ، وهذا عجيب جدا أن يكون الإيمان بغير الله تعالى أوكد وأعظم من اليمين بالله لان اليمين بالله تعالى يسقطها الاستثناء ويسقطها الكفارة ، واليمين بغير الله تعالى أجل من أن يسقطها الاستثناء ومن أن يسقطها الكفارة ، ومن أن يكون فيها غير الوفاء بها ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول البشيع الشنيع ، والكفارة في نص القرآن جاءت على الإيمان جملة والاستثناء في بيان رسول الله ﷺ جافى الحلف جملة فان كان تلك أيمانا فالاستثناء والكفارة فيها وان لم تكن أيمانا فمن أين ألزموها ؟ وعجب آخر عجيب جدا : وهو أن مالك قال : ان الاستثناء في الإيمان ان نوى بالخالف الاستثناء فهو استثناء صحيح فان نوى به قول الله عز وجل : ( ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ) لم يكن استثناء .

قال أبو محمد : هذا كلام لا يدري ما هو ولا ماذا أراد قائله به ولقد مرنا أن نجد عند من أخذنا قوله عنه من المتمين اليه معنى يصح فيه هذا الكلام فوجدناه الا أنهم يحملونه كما جاء وكما تقول نحن في كه بعض وطه آتينا به كل من عند ربنا وان لم نهم معناه .

قال أبو محمد : فان احتج محتج لقول ابن عباس وغيره بما رويانا من طريق أبي داودنا محمد بن العلامة ابن بشر (٢) عن مسعر عن سمالك بن حرب [ عن عكرمة ] (٣) يرفعه

(١) الزيادة من النسختة رقم ١٦ (٢) في النسختة رقم ١٦ « نأبو بشر » وهو غلط

(٣) الزيادة من سنن أبي داود

« أن رسول الله ﷺ قال : واقه لاغزون قريشاً ثم قال : ان شاء الله (١) ثم قالوا لله لاغزون قريشاً ثم سكث ثم قال : ان شاء الله » قال أبو داود : وقال الوليد بن مسلم (٢) عن شريك ثم لم يفرهمه ، وروناه أيضاً من طريق شريك عن سماك عن عكرمة ، وأسندته جماعة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس .

قال أبو محمد : سماك ضعيف يقبل التلقين ويلزم من اعتدروا به في أخذ الدناير من الدراهم والدراهم من الدناير ان يأخذها هنا ، ومن قال : إن المرسل كالمسند ان يقول بهذا أيضاً يلزمهم اذ قالوا ما يكون صداقاً على ما قطع فيه اليد في السرقة ان يقيسوا مدة مهلة الاستثناء على مدة الايلاء فيقولوا يقول سعيد بن جبير في ذلك أو يجعلوه شهراً على قولهم في أجل المدين (٣) أنه يسجن شهراً ثم يسأل عنه بعد الشهر ؟ أو يقيسوه على قولهم الفاسد في الخيرة ان لها الخيار ما لم تهم عن مجلسها أو تكلم ، فأى فرق بين هذه التحكات في الدين بالباطل في تحريم الفروج وإباحتها وغير ذلك من الديانة وبين مهلة الاستثناء ؟ وهل هذا إلا شبهة اتلاعب بالدين ، والمعجب من اجازتهم أكل ما ذبح أو نحو نوى مذكبه أن يسمى الله تعالى عليه ثم لا يرون ههنا نسيان الاستثناء عذراً يوجبون للحال به الاستثناء متى ذكر ، فان قالوا فهلا قلتم أتم هذا كما أسقطتم الكفارة عن فعل ما حلف عليه ناسياً قلنا لم نقل بذلك لان الفاعل ناسياً ليس حاتاً لان الحائث هو القاصد الى الحث وناسى الاستثناء لم يستثن ، فأنقضت اليمين عليه فوجب الكفارة بنص القرآن ، والكفارة لا تنسقط بعد وجوبها الا بالنص ولم يسقطها النص الا اذا قل موصولاً باليمين ما يستثنى بهو المعجب أنهم يقولون في مثل هذا اذا واقهم : مثل هذا لا يقال بالرأى فهلا قالوا في قول أبي ذر : وابن عباس ههنا مثل هذا لا يقال بالرأى كما قالوا في رواية شيخ من بنى كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيا : هذا لا يقال بالرأى فردوا به السنة الثابتة من أن كل يمين لا بيع بينهما ما لم يفرقا وكانا معاً .

١١٣٨ - مسألة - ويمين الأبيكم واستنائه لازمان على حسب طاقته من صوت يصوته أو اشارتان كان مصمتاً لا يقدر على أكثر لما ذكرنا من أن الإيمان أخبار من الحالف عن نفسه والأبيكم والمصمت غاطبان يشترع الإسلام كغيرهما ، وقد قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجب عليهما من هذه الشريعة ما استطاعا وان يسقط عنهما ما ليس

(١) في النسخة رقم ١٦ « ان يشأ الله » (٢) في سنن أبي داود قال أبو داود : زاد فيه الوليد ابن مسلم ، الخ (٣) في النسخة رقم ١٦ « والمديون ، وهما مجحان



في قسمها وان قبل منها ما يخبران به عن أنفسهما حسبما يطيقان ويلزمهما ما التزماء ، وبالله تعالى التوفيق •

١١٣٩ - مسألة - والرجال . والنساء . الأحرار . والمملوكون . وذوات الأزواج والأبكار وغيرهن في كل ما ذكرنا ونذكر سواء لان الله تعالى قال : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلقتن ) وقال تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ) وقال عليه السلام : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » ، وقال في الاستئمان ما ذكرنا ، ولم يأت نص بتخصيص عبد من حر ولا ذات زوج من أيم ولا بكر من ثيب ( وما كان ربك نسيا ) ، والتحكم في الدين بالأراء انفاضة لا يجوز وبالله تعالى التوفيق •

وقد اوقفنا على أن كل من ذكرنا مخاطب بالصلاة والصيام . وتحريم ما يحرم . وتحليل ما يحل سواء فأن لم تخصيص بعض ذلك من بعض الباطل . والدعاوى الكاذبة ؟ فان ذكرنا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمين لولد مع يمين والده . ولا يمين لزوج مع يمين زوج . ولا يمين للمملوك مع يمين مليكه . ولا يمين في قطيعة . ولا يمين في مصيبة . ولا يمين في نكاح . ولا يمين في ملك ( ١ ) ولا يمين في يوم إلى الليل . ولا يمين في الصيام . ولا يمين بعد الحلم . ولا يمين بعد الفطام . ولا يمين بعد الهجرة . ولا يمين بعد الفتح » ، فحرام بن عثمان ساقط مطروح لاعتل الرواية عنه ، ويلزم من قدر روايته في استظهار المستحاضة بثلاث بعد أياما فأسقط بها الصلوات المفروضة والصيام المفروض وحرم الوطء المباح ان يأخذوا ( ٢ ) بروايته هنا ولا يفهم متلاعبون بالدين ، وبالله تعالى التوفيق • وقد خالفوا أكثر ما في هذا الخبر ، وأما نحن فوالله لو صح برواية الثقات متصلا لبادرنا إلى القول به ، وبالله تعالى التوفيق •

١١٤٠ - مسألة - ولا يمين لسكران ولا يمين في حال جنونه . ولا لهذا ( ٣ ) في مرضه ولا نائم في نومه . ولا لمن لم يبلغ ، ووافقنا في كل هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي الا أنهم خالفوا في السكران وحده ووافق في السكران أيضا قولنا هنا قول المزني . وأبي سليمان . وأبي ثور . والطحاوي . والكرخي من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم • وحجتنا في السكران قول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فنشهد الله تعالى له بأنه لا يدري ما يقول فلا يحل أخذه بما لا يدري ما هو من

( ١ ) في النسخة البنية « ولا يمين في ملك » ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ ، أن يأخذ ،

( ٣ ) الهادي هو الذي يتكلم بكلام غير معقول في مرض أو غيره •

قوله ، ويقين يدري أنه لم يصدق اليقين والله تعالى لا يؤخذ الا بما عقد منها بنص القرآن ، وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : هو أدخل ذلك على نفسه قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما تقولون فيمن قطع الطريق لجرح جراحة أقعدته أو جرحها فسه عابثا عاصيا ينتقل الى حكم من أقعد في سبيل الله أو يمرض من غده عز وجل في جواز الصلاة قاعدا وفي وجوب الفطر في رمضان في مرضه أم لا ؟ فمن قولهم نعم فظهر تناقضهم وكل من صار الى حال يبطل اختياره فيها باى وجه صار اليها فهو في حكم من صار اليها بقتل لان النصوص لم تستثن هنا من أحوال المصير الى تلك الحال شيئا ، والمعجب من المالكيين القائلين فيمن خرج قاطعا للطريق فاضطر الى الميتة . والتحذير ان له أن يقوى نفسه بالكلية والقرآن جاء بخلاف ذلك وهو قادر على التوبة ثم يأكل حلالا فلا يلزمه ذلك ثم لا يرى السكران في حكم من ذهب عقله من أجل أنه هو أدخله على نفسه ، والمعجب من أبى حنيفة الذي يرى أن التائب في نهار رمضان أن أكل في حال نومه أو شرب مادي في فقه أنه مفطر ثم يراه هنا غير حالف ثم يلزم السكران يمينه ، وهذا عجب جدا ، فان قالوا : لعله متساكروا من يدري أنه سكران ؟ قلنا : ولعل المجنون متجنن متحاقق ومن يدري أنه مجنون أو أحمق ، وجوابنا هنا أنه من حيث يدري أنه مجنون يدري أنه سكران ولا فرق .

(وفي الصبي يخلف) بخلاف ذكره ، روينا من طريق محمد بن المثنى عن حفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم عن طاوس قال : اذا حلف الصبي ثم حنث بعدما يكبر كفره . قال أبو محمد . وقد صح عن بعض الصحابة عمر . أو عثمان إقامة الحد على من بلغ خمسة أشبار وان لم يبلغ ، ويلزم من يرى من المالكيين ان يكفر عن الصبي يصيب الصيد في احرامه أن يكفر عنه ان حنث والا فقد تناقضوا .

قال علي : والحجة في هذا هو ما رويناه من طريق أبي داود ناموسى بن اسماعيل نا وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث عن التائب حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يتحلم وعن المجنون حتى يعقل . ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون نا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث عن التائب حتى يستيقظ وعن المبلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر . قال علي : السكران مبتلى بلا شك في عقله .

١١٤١ - مسألة ومن حلف بالله تعالى في كفره ثم حنث في كفره أو بعد اسلامه فعليه الكفارة لأنهم مخاطبون بطاعة رسول الله ﷺ ودين الله تعالى لازم لهم قال تعالى .

( وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى . ( وإن احكم بينهم بما أنزل الله ) ولا يجوز أن يكفر في حال كفره لأنه لم يأت بالكفارة التي افترض الله تعالى عليه في القرآن مصداقاً نهادين الله تعالى فعله أن يأتي بها قال تعالى : ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء )

١١٤٢ - مسألة - ومن حلف باللات والعزى فكفارته أن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يقولها مرة أو يقول لا إله إلا الله وحده ثلاث مرات ولا بد ، وينفث عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات ثم لا يبدفان عاداً لما ذكرنا أيضاً ، ومن قال لا آخرت مال أقامرك فليصدق ولا بد بما طاب به نفسه قل أم كثير لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أن أبا عبد الحميد ابن محمد أنما غلبنا يونس - هو ابن إسحاق السبيعي - عن أبيه [قال] (١) حدثني مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال : حلفت باللات والعزى فأيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفث عن شمالك (٢) ثلاثاً وتعوذ بالله من الشيطان ثم لا تعد ، ومن طريق أحمد بن شعيب نا أبو داود الحارثي نا الحسن بن محمد - هو ابن أعين ثقة - نا زهير - هو ابن معاوية - نا أبو إسحاق هو السبيعي عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : حلفت باللات والعزى فقال لي أصحاب رسول الله ﷺ بش ما قلت إني رسول الله ﷺ [فأخبره] (٣) فانا لآثراك الا قد كفرت فلقيت فأخبرته فقال لي : قل : لا إله إلا الله وحده [لا شريك له] ثلاث مرات وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات وانفث عن شمالك (٤) ثلاث مرات ولا تعد له ، ومن طريق مسلم نا إسحاق - هو ابن راهويه - نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري نا خبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف نا أنابا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه : باللات فليقل لا إله إلا الله ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق (٥) ،

قال علي : في هذا إبطال التعلق بقول أحد دون رسول الله ﷺ فقد قال الصحابة رضي الله عنهم لسعد : ما نراك الا قد كفرت ولم يكن كفر .

١١٤٣ - مسألة - ومن حلف أيماناً على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين مثل

(١) الزيادة من سنن النسائي (٢) في سنن النسائي «عن يسارك» والحديث فيه زيادة هناك (٣) الزيادة من سنن النسائي وفيه طول (٤) في النسائي «عن يسارك» (٥) هو

والله لا أكلت اليوم، والله لا كلت زيدا، والله لا دخلت داره أو نحو هذا هي أيمان كثيرة ان حنت في شيء. منها فعله كفارة، فان عمل آخر فكفارة أخرى فان عمل ثالثا فكفارة ثالثة وهكذا ما زاد أيمان متفارة. وأفضل متفارة. وأحاث متفارة ان حنت في يمين لم يحث بذلك في أخرى بلائك فلكل يمين حكمها.

١١٤٤ - مسألة - فلو حلف كذلك ثم قال في آخرها: ان شاء الله أو استثنى بشي، ما فن قوما قالوا: ان كان كل ذلك موصولا فهو مصدق فيها نوى فان قال أردت بالاستثناء جميع الأيمان فلا حنت عليه في شيء. منها وان قال: نويت آخرها فهو كما قال وبالله تعالى التوفيق. وقال أبو ثور: الاستثناء راجع الى جميع الأيمان وقال أبو حنيفة: لا يكون الاستثناء الا لليمين التي تلي الاستثناء.

قال أبو محمد: وهذا نأخذ لانه قد عقد الأيمان السالفة ولم يشن فيها وقطع الكلام فيها وأخذ في كلام آخر فبطل أن يصل الاستثناء بها فوجب الحنت فيها ان حنت والكفارة وكان الاستثناء في اليمين التي اتصل بها كما قدمنا، وبالله تعالى التوفيق.

١١٤٥ - مسألة - فان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلت زيدا ولا خالدا ولا دخلت دار عبد الله ولا أعطيتك شيئا فهي يمين واحدة ولا يحث بقوله شيئا بما حث عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه، وهذا قول عطاء. والشافعي. وبعض أصحابنا. رويان طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء. فيمن قال: والله لأفعل كذا والله لأفعل كذا لأمر شئ قال هو قول واحد ولكنه خص كل واحد يمين قال: كفارتان، وقال عطاء. فيمن قال والله لأفعل كذا وكذا لأمرين شئ فعمهما باليمين قال كفارة واحدة، ولا نعلم لتقدم فيها قولاً آخر، وقال المالكيون: هو حائث بكل ما فعل من ذلك ثم يخرج على هذا القول انه يجب عليه لكل فعل كفارة وقول آخر انه يلزمه كفارة بأول ما يحث ثم لا كفارة عليه في سائر ذلك. قال أبو محمد: اليمين لا تكون بالية دون القول وهو لم يلفظ الا يمين واحدة فلا يلزمه أكثر من يمين أصلا اذ لم يوجب لزوما اياه قرآن ولا سنة فاذ هي يمين واحدة فلا يجوز أن يكون في بعضها على حث وفي بعضها على بر انما هو حائث أو غير حائث لم يأت بغير هذا قرآن. ولا سنة. ولا قياس. ولا قول متقدم، فصح أنه لا يكون حائثا الا بأن يفعل كل ما عاهد بتلك اليمين أن لا يفعله، وأيضا فالأموال محظورة والشرائع لا تجب بدعوى لانص معها، وبالله تعالى التوفيق.

١١٤٦ - مسألة - فان حلف أيمانا كثيرة على شيء واحد مثل أن يكون بالله

لا كلت زيدا والرحمن لا كلمته والرحيم لا كلمته بالله ثانية لا كلمته بالله ثالثة لا كلمته ، وهكذا أبداً في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة وفي أيام متفرقة فهي كلها عين واحدة ولو كررها ألف ألف مرة وحث واحد وكفارة واحدة ولا مزيد .

وقد اختلف السلف في هذا رويناه من طريق حماد بن سلمة عن أبان عن مجاهد قال : زوج ابن عمر بمولوكه من جارية له فأراد المملوك سفراً فقال له ابن عمر : أطلقها قال المملوك والله لا أطلقنها قال له ابن عمر : والله لتطلقنها كرر ذلك ثلاث مرات قال مجاهد قتل لابن عمر . كيف تصنع ؟ قال أكفر عن يميني فقلت له : قد حلفت مراراً قال كفارة واحدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أقسمت مراراً فكفارة واحدة . ومن طريق إبراهيم النخعي إذا رد الإيمان في يمين واحدة . وعن هشام بن عروة أن أباه سئل من تعرضت له جارية له مراراً كل مرة ينحلف بالله أن لا يبطأها ثم وطئها فقال له عروة : كفارة واحدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس ابن سعد عن عطاء قال كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال : إذا حلف في مجالس شتى قال : كفارة واحدة قال . وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل هذا . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد وقتادة عن الحسن قال : كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى وهو قول الأوزاعي . ومالك . وأحمد . وإسحاق . وأبي سليمان . وأبي عبيد وأحمد . قول سفيان الثوري ، وروينا عن ابن عمر . وابن عباس إذا أكد اليمين فتحت رقبة ، وقالت طائفة : إن كان ذلك في مجلس واحد فكفارة واحدة وإن كان في مجالس شتى فكفارات شتى صح ذلك عن قتادة ، وقال عمرو بن دينار : يقولون ذلك ، وقال سفيان الثوري في قول له أن نوى باليمين الأخرى ميثاقاً فكفارته ، وقال عثمان البتي . وأبو ثور أن أراد التكرار فيمين واحد فكفارة واحدة وإن أراد التغليظ فلكل مرة كفارة ، وهو قول الشافعي إلا أنه عرعه بأن قال : إن أراد التكرار فكفارة واحدة والافلح كل مرة كفارة فلم يخرجها عن أن يكون لكل مرة كفارة إلا بأن بنى التكرار فقط ثم لم يشترط (١) إرادة التغليظ ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن أراد التكرار فيمين واحدة وإن لم تكن لهنية أو أراد التغليظ أو كان ذلك في مجلسين فصاعداً فلكل يمين كفارة . قال أبو محمد : لا نعلم لمن رأى في تأكيدين عتق رقبة فقط حجة لأن الله تعالى حين بين الرقة . والاطعام . والكسوة وقد علم أن هنالك أيماناً موكدة قال تعالى . ( ولا تنفصوا

الايان بعد تركيها ) ، ولا نعلم لمن فرق بين أن يكون ذلك في مجلس وبين أن يكون في مجلسين فصاعدا حجة الادعاء أنها بين واحدة في مجلس وبين ثانية في المجلس الثاني ، وهذه دعوى لا يصحها برهان ، وكل لفظ فهو بلا شك غير اللفظ الآخر كما ان كل مجلس غير المجلس الآخر ولا فرق ، وكذلك لا عدى لمن فرق بين التغليظ وغير التغليظ حجة أصلا الادعاء بلا برهان ، وأما من قال : ان نوى التكرار فهي بين واحدة والا فهي أيمان شتى فان لم لهم حجة الا أنهم قالوا : هي ألفاظ شتى فلكل لفظ حكم أو ان يقسو ذلك على تكرار الطلاق .

قال أبو محمد : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن النص جاء في القرآن بأن حكم الطلقة الثالثة غير حكم الثانية وغير حكم الأولى ولم يأت ذلك في الأيمان وأما قولهم . انها ألفاظ شتى فنعم الا أن الحنث به تجب الكفارة لابنس اليمين فان الأيمان لا توجب الكفارة أصلا ولا خلاف في ذلك ولا يوجب الكفارة الا الحنث فالحنث فيها كلها حنث واحد بلا شك ، ولا يجوز أن يكون بحنث واحد كفارات شتى ، والأموال محرمة والشرائع ساقطة الا أن يبيع المال نص أو يأتي بالشرع نص وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون والشافعيون وابن عمر . وابن عباس ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٧ - مسألة - ومن حلف بالله لا أكلت هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولو لم يبق منه الا فتاة ، ولا يشرب بعض ماء الكوز ولو لم يبق الا نقطة الا حتى يستوعب أكل جميع الرغيف وشرب جميع ماء الكوز ، وكذلك لو حلف بالله لا آكلن هذا الرغيف اليوم فأكلته الا فتاة وغابت الشمس فقد حنثت وهكذا في الرمانة وفي كل شيء . في العالم لا يحنث ببعض ما حلف عليه ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال المالكيون يحنث بأكل بعضه وشرب بعضه .

قال أبو محمد : نسألهم عن رجل أكل بعض رغيف لزيد فشبه عليه شاهدان أنه أكل رغيف زيد ؟ أصادقان هما أم كاذبان ؟ فنقول لهم إنهما كاذبان مبطلان فاقروا على أنفسهم بالفتيا بالكذب . وبالباطل . وبالشهادة يدري فساد هذا القول لأنه انما حلف أن لا يأكله لم يحلف أن لا يأكل منه شيئا وهو اذا أبقى منه شيئا فلم يفعل ما حلف عليه ، والأموال محظورة الانص ولا نص في صحة قولهم ، وقالنا لهم الحنث . والتحرير كلاما يدخل بارق الأسباب قلنا : هذا باطل ما يدخل الحنث والتحرير لا بارق الأسباب ولا

بأغظها ولا يدخل التحليل أيضا لأبارق الأسباب ولا بأغظها وكل هذا باطل واطك ، ولا يدخل الخنث . والبر . والتحریم . والتحليل الا حيث أدخل الله تعالى شيئا منها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ ، وأطرف شيء انهم قالوا : تحريم زوجة الاب على الابن يدخل بأبارق الاسباب وهو العقد وحده فقلنا لهم نسيت أنفسكم أو لم يكن فرج هذه المرأة حراما على الاب كما هي على الابن ثم دخل التحليل للاب بأبارق الاسباب وهو العقد وحده فإين قولكم إن التحليل لا يدخل الا بأغظ الاسباب ؟ وك هذا التخليط بما لا يعقل في دين الله تعالى ؟ وقالوا : والتحليل في المطلقة ثلاثا لا يدخل الا بأغظ الاسباب وهو العقد . والوطء قلنا : قضت قولكم قولوا بقول الحسن والا فقد أفسدتم بنيانكم لانه يقول : لا تحمل المطلقة ثلاثا الا بالعقد . والوطء . والازال فيها والا فلا وهذا أغظ (١) الاسباب والقوم في لا شيء . هو نحمد الله على السلامة ، وابنة الزوجة لا تحرم على زوج أمها ببارق الاسباب الذي هو العقد لكن بالدخول بالأم مع العقد فما تحريم لم يدخل الا بأغظ الاسباب ، ثم تناقضهم هنا طريف جدا لان من قولهم : ان من حلف أن لا يأكل رغيفا فاكل نصف رغيف يحنث ومن حلف أن لا يهب لزيد عشرة دنانير فوهب له تسعة دنانير انه لا يحنث فإي فرق بين هذا كله لو كان ههنا تقوى ؟ ●

واحتج بعضهم في ذلك بان من حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل شيئا منها فانه يحنث فقلنا لهم : انما يكون الخنث بمخالفة ما حلف عليه ولا يكون في اللغو والمعقول دخول الدار الا بدخول بعضها لابان يملأها بحجته بخلاف أكل الرغيف ولو أنه دخل بعضه الدار لاكله لم يحنث لان لم يدخلها وهم يجمعون معنا على أن من حلف أن لا يهدم هذا الحائط فهدم منه مدرة أنه لا يحنث .

١١٤٨ - مسألة فلو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فانه يحنث بأكل شيء منه وشرب شيء منه لانه خلاف ما حلف عليه ، وبالله تعالى التوفيق .  
١١٤٩ - مسألة - فلو حلف أن لا يشرب ماء النهر فان كانت له نية في شرب شيء منه حنث [ بأى شيء شرب منه ] (٢) لانه بهذا (٣) يخبر عن شرب بعض مائه فان لم يكن له نية فلا حنث عليه لان النبي ﷺ يقول : «انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» .

١١٥٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار زيد فان كانت من النور المباحة

(١) في السخر رقم ١٦ « وهذا أغظ » (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) في النسخة اليمنية ولانه هكذا ،

الدهاليز كدور الرؤساء لم يبحث بدخول الدهليز حتى يدخل منها ما يقع على من صار هناك  
 انه داخل دار زيد (١) وان كانت من المور التي لا باح دهايز هانت بدخول الدهليز،  
 وهكذا في المساجد، والحمامات، وسائر المواضع لاذكرنا من أنها غير اعمى ما يتخاطب  
 به أهل تلك اللغة وقد قال الله تعالى : ( وان منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا )  
 فهذا عموم ولا يجوز أن يقال إن محمدا عليه السلام والأنبياء يدخلون جهنم .

١١٥١ - مسألة - ومن حلق أن لا يدخل دار فلان أو أن لا يدخل الحمام فشي على سقف كل ذلك أو دخل دهليز الحمام لم يحنث لأنه لم يدخل النار ولا الحمام ولا يمسى دخول دهليز الحمام دخول حمام .

[illegible]

قال علي : وهذا كلام فاسد جدا لانه لا دليل عليه لان شريعة ولا لغة « نا أحد ابن عمر بن أنس نا أحمد بن محمد البلوي غندر نا خلف بن القاسم نا أبو الميمون نا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي عن محمد بن أبي يحيى قلة عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال : « رأيت رسول الله ﷺ أخذ كسرة خبز صغير ووضع عليها ثمرة وقال : هذا دام هذه » .

قال علي : وأصل الادام الجمع بينه وبين الحيز . فذلك أحرى أن يؤدم بينهما فكل شيء جمع إلى الحيز ليسهل أكله به فهو إدام .

١١٥٤ - مسألة - ومن حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر



لم يحل له ذلك ويبر في يمينه بان يجمع ذلك المعد فيضربه به ضربة واحدة • رويان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخبره عبد الله بن عبيد بن عمير أنه رأى أباه يتعلم يمينه في ضرب نذره بأدنى ضرب فقال عطاء : قد نزل ذلك في كتاب الله تعالى ( وخذ يدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث ) وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مجاهد والليث . ومالك : لا يبر بذلك وما نظم لهم حجة أصلاً •

١١٥٥ - مسألة - ولا معنى للبساط في الأيمان ولا للمن ، ولو منتهى امرأته عليه أو غيرها بما لحلف أن لا يلبس من ملهاتها لم يحنث الا بما سمي فقط ويأكل من ملهاتها ما شاء . وبأخذ ما تمطيه ولا يحنث بذلك ويشترى بما تمطيه ما يلبس ولا يحنث بذلك ، وكذلك من من على آخر يلبس شاة لحلف أن لا يشرب منه شيئاً فله أن يأكل من لحم تلك الشاة ومن جنبها ومن زبدها . ورائها لا يلبس شيء من ذلك شرب لبن ، فإن باعت تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ولا كفارة في ذلك انما يحنث بما حلف عليه وسماه فقط ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يحنث بكل ذلك ثم تناقض فقال : ان وهبت لمشاة ثم منتهى ما عليه لحلف أن لا يأكل من لبنها شيئاً فباعها وابتاع بشئها ثوباً لبسه فانه يحنث ولا يحنث بما سكاها في ملكه ولا يبيعها وقضاء دينه من ثمنها ، وهذا قول ظاهر الفساد لانه أحسنه بغير ما حلف عليه ، وموته بعضهم بان ذكر ما رويانه من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن علي بن الحسين « أن أبا الباقية ربط نفسه الى سارية وقال : لا أحل نفسي حتى يحلني رسول الله ﷺ » أو تنزل توبتي فجاءت فاطمة تحمله فاني إلا أن يحل رسول الله ﷺ فقال عليه السلام : ان فاطمة بضعة مني » فهذا الاصح لانه مرسل ، ثم عن علي بن زيد وهو ضعيف ، ثم لو صح لكانوا مخالفين لما فيه لانه لا يختلفون فيمن حلف أن لا يضرب زيداً فضرب ولزيد أنه لا يحنث •

١١٥٦ - مسألة - ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا حيناً أو دهرًا أو زماناً أو مدة أو برهة أو وقتاً أو ذكر كل ذلك بالالف واللام . أو قال ملياً أو قال : عمرًا أو العمر فبقى مقدار طريقة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه لان كل جزء من الزمان زمان . ودهر . وحين . ووقت . وبرهة . ومدة •

وقد اختلف السلف في الحين فقالت طائفة : الحين سنة • رويان من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد كان علي بن أبي طالب يقول : أرى الحين سنة ، وقد روى من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الحين سنة • ومن طريق شعبة عن

الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان قالا جميعا : الحين ستة ، وعن عكرمة مثله ، وهو قول مالك قال : الآن ينوى غير ذلك فله مانوى . وذهبت طائفة الى مارويناه من طريق محمد بن المثنى عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن محمد بن علي بن الحسين أنه سئل في رجل حلف على امرأته أن لا تفعل فعلا مالى حين ؟ قال : أى الاحيان أردت ؟ فان الاحيان ثلاثة قال الله عز وجل : ( توفى أكلها كل حين باذن ربها ) كل ستة أشهر ، وقوله تعالى : ( ليسجنته حتى حين ) فذلك ثلاثة عشر عاما ، وقوله تعالى ( وتعلن نبأه بعد حين ) فذلك الى يوم القيامة . وذهبت طائفة الى مارويناه من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر قال الحسن البصرى : ( توفى أكلها كل حين ) ما بين ستة أشهر الى تسعة أشهر . وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق محمد بن المثنى نا المفيرة بن سلمة بن هشام المخزومي نا وهيب بن خالد نا ابن حرمة نا رجل سأل سعيد ابن المسيب عن يمينه أن لا تدخل امرأته على أهلها حينا ؟ فقال سعيد الحين ما بين أن تطلع النخل الى أن ترطب ( توفى أكلها كل حين ) ، وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر عن قتادة ( توفى أكلها كل حين ) قال : تؤكل ثمرتها في الشتاء والصيف . وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري حدثني طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : والحين ستة أشهر ، وهو قول سعيد بن جبير . والشعبى . وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق محمد بن المثنى نا يزيد بن هارون نا هشام نا ابن حسان عن عكرمة أن عمر بن عبد العزيز سأله عن قال لا أفعل امرا كذا حينا ؟ فقال له عكرمة : إن من الحين ما يدرك وما لا يدرك فالذى لا يدرك قوله عز وجل ( ومتنهم الى حين ) والذى يدرك قوله تعالى ( توفى أكلها كل حين ) فإراه من حين تشر الى حين تصرم ستة أشهر فاجب ذلك عمر بن العزيز وبه يقول أبو حنيفة . والأوزاعي . وأبو عبيد ، وقال أبو حنيفة . الآن ينوى مدة ما فله مانوى . وذهبت طائفة الى مارويناه من طريق محمد بن المثنى نا يزيد بن هارون عن محمد بن مسلم الطائفى عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد بن المسيب قال : الحين شهران النخلة تطلع السنة كلها الا شهرين . وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق محمد بن المثنى نا أبو معاوية الضرير نا الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : الحين قد يكون غدة وعشبة وهو قول الشافعى . وأبي سليمان . وروينا من طريق وكيع عن أبي جعفر عن طاوس قال الزمان شهران .

قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ

فوجدناه تعالى قد قال ( هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ) فهذا مذخاق الله عز وجل بدأ العالم إلى خلق آدم عليه السلام ونسم بنيهم إلى وقت نزع الروح في كل واحد مناه ، وقال تعالى ( وتعلمن نباه بعد حين ) فهذا إلى يوم القيامة ؛ وقال تعالى : ( ومتعنهم إلى حين ) فهذا مدة عمر الإنسان إلى أن يموت ؛ وقال تعالى : ( ليسجنه حتى حين ) ، وقال تعالى : ( فلبث في السجن بضع سنين ) والبضع ما بين الثلاث إلى التسع ، وقال الله تعالى : ( فسحان الله حين تمسون وحين تصبحون ولما الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون ) فسمى الله تعالى المساحينا . والأصباح حيننا . والظيرة حيننا ، فصح بذلك ما ذكرناه وبطل قول من حد حدا دون حد ، ووجدنا احتجاجهم بالنحلة عليهم لالهم لآتنا نأشأ عدها يرطب منها ما كان زهوا . ويزهي ما كان بسرا . ويبسر منها ما كان بلحا . ويلح منها ما كان ظلما ، ففي كل ساعة تؤقأكلها وبالله تعالى التوفيق \*

ولآني حنيفة هنا تخالط عظيمة ، منها انه قال : من حلف أن لا يكلم فلانا زمانا أو الزمان . أو حيناً أو الحين . أو ملياً أو طويلاً فهو كله ستة أشهر إلا أن ينوى مدة ما فله مانوى ، وروى عنه أيضا في قوله ملياً انه شهر واحد فان حلف أن لا يكلمه دهرأ قال أبو حنيفة : لا أدري ما الدهر ؟ وقال أبو يوسف . ومحمد : هو ستة أشهر فان قال لأكلمه الدهر قال أبو يوسف : هو على الأبد ، وقال محمد بن الحسن : ستة أشهر فان حلف أن لا يكلمه إلى بعيد فهو أكثر من شهر قال أبو يوسف : شهر ويوم فان حلف أن لا يكلمه إلى قريب فهو أقل من شهر فان حلف أن لا يكلمه عمرأ فان أبو يوسف قال : ستة أشهر ، وروى عنه أنه يوم واحد إلا أن ينوى مدة ما فله مانوى \*

١١٥٧ — مسألة — فان حلف أن لا يكلمه طويلاً فهو ما زاد على أقل المدد ، فان حلف أن لا يكلمه أياماً أو جمعا أو شهرا أو سنين أو ذكر كل ذلك بالآلف واللام فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فبأزاد لأنه الجمع وأقل الجمع ثلاثة وهو ما زاد على التثنية قال تعالى : ( فان كن نساء فوق اثنتين ) فان قال في كل ذلك : كثيرة فهي على أربع لأنه لا كبير إلا بالإضافة إلى ما هو أقل منه ولا يجوز أن يحنث أحد الا يمينين لا لجمال للشك فيه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٥٨ — مسألة — ومن حلف أن لا يساكن من كان ساكنا معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو فيها إلى غيرها ولا يحنث فان أقام مدة يمكنه فيها أن لا يساكنه فلم يفارقه حنث فان رحل كما ذكرنا مدة قلت أو كثرت فهو جمع لم يحنث ، وتفسير ذلك ان كان في بيت واحد أن يرحل أحدهما إلى بيت آخر من تلك الدار

أو غيرها وإن كانا فدار واحدة رحل أحدهما إلى أخرى متصلة بها أو متباعدة (١)، أو اقتسما الدار وإن كانا في محلة واحدة رحل أحدهما إلى أخرى وإن كانا في مدينة واحدة أو قرية واحدة خرج أحدهما عن دور القرية أو دور المدينة لم يحنث وإن رحل أحدهما بحجسه وترك أهله وماله وولده لم يحنث إلا أن يكون له نية تطابق قوله فلهما نوى وهذا كله قول أبى حنيفة والثاقلنى - وأبى سليمان ، وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة ، فإن فارق تلك الحال فقد فارق مساكنته وقدر ولا يقدر أحد على أكثر لأن الناس ما كن بعضهم لبعض في ساحة الأرض وفي العالم قال تعالى : ( وله ما سكن في الليل والنهار ) وقد افترض انعز وجعل على المهاجرين الرحلة عن مكة ودار الكفر إلى المدينة فكان من خرج منهم بنفسه قد أدى ما عليه وفارق وطن الكفر ، وأكثرهم ترك أهله وولده وماله بمكة وفي دار قومه فلم يخرجهم ذلك عن الهجرة ومفارقة الكفار ، وقال مالك : يحنث حتى يرحل بأكثر رحيله وهذا خطأ لما ذكرنا ولأنه قول بلا دليل ، واحتج بعض مقلديه بما روى والمرء مع رحله وهذا لا يستدعي شئ لو صح لكان حجة عليهم لأن النبي ﷺ لم يرو أنه قال إلا في رحل ناته فقط لا في رحل منزله بل تركه بمكة بلا شك ولم يخرج إلا بحجسه .

١١٥٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه زيد فأكل طعاما اشتراه زيد وآخر معه لم يحنث ، وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دارا يسكنها زيد بكرا [ وكذلك ] (٢) دارا بين زيد وغيره لم يحنث إلا أن ينوى دارا يسكنها زيد فيحنث لأن المنظور إليه في الإيمان ما تعارفه أهل تلك اللغة في كلامهم الذي به حلف وعليه حلف فقط ولا يطلق على طعام اشتراه زيد وغاله أنه اشتراه زيد ، ولا على دار مشتركة أنها لأحد من هـ له .

١١٦٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يهب لأحد عشرة دنانير فوهب لها أكثر حنث إلا أن ينوى العدد الذي سمي فقط فلا يحنث .

١١٦١ - مسألة - ومن حلف أن لا يجتمع مع فلان سقف فدخل بيتا فوجده فيه ولم يكن عرف اذ دخل أنه فيه لم يحنث لكن ليخرج من وقته فلن لم يفعل حنث لما ذكرنا قبل من أن الحنث لا يلحق إلا فاعدا إليه علما به .

١١٦٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لحما وإن لا يشتريه بمشترى شحما أو كذا

(١) وفي النسخة اليمنية «متباعدة» وهما بمعنى أى غير متلاصقة ومتصلة (٢) الزيادة

أوسناما . أو مصراننا . أو حشوة . أو رأسا . أو أكارع . أو سمكا . أو طيرا . أو  
 قد بدا لم يحنث لأنه لا يقع على شيء . بما ذكرنا في اللغة اسم لحم أصلا بل كل لنوى وعصى يقول  
 في كل ذلك : ليس لحما ولا يطلق على السمك (١) والطير اسم لحم الأبالاضاة ، وقال أبو  
 حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : قلنا ، وقال مالك : يحنث بكل ذلك ، واحتج له  
 مقلدوه بقول الله تعالى : ( ولحم طير مما يشتهون ) ( ومن كل تأكلون لحما طريا ) .  
 قال أبو محمد : قد قلنا : أنه لا يطلق على ذلك اسم لحم الأبالاضاة كما لا يطلق على ماء  
 الورد اسم ماء الأبالاضاة ويلزمهم أن يقولوا فيمن حلف أن لا يجمعه مع فلان سق  
 أن يحنث ولا بد لأن الله تعالى قال : ( وجعلنا السماء سقفا محفوظا ) وأن يقول فيمن حلف  
 أن لا يقر أضواء سراج قمر أضواء الشمس أن يحنث لأنه تعالى قال : ( وجعلنا سراجا وهاجا )  
 وقوله تعالى : ( وجعل الشمس سراجا ) وأن يقولوا فيمن حلف أن لا يلتقي ثيابه على  
 وتد فلما على جبل أن يحنث لأن الله تعالى يقول : ( والجبال أوتادا ) وهم لا يقولون هذا  
 فصح أن المرامى في ذلك ما قلناه ، ولا يخالفوننا فيمن قال لا خرابع لي بهذا الدرهم لحما فتابع  
 له به سمكا . أو دجاجة . أو رحما . أو رأسا . أو حشوة . أو أكارع فإنه ضامن للدرهم  
 وأنه قد عالج ما أمر به وتعدى بالله تعالى التوفيق .

١١٦٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل شحما حنث بأكل شحم الظهر والبطن  
 وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولم يحنث بأكل اللحم المحض ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان  
 وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يحنث إلا بشحم البطن وحده ولا يحنث بشحم الظهر ، وقال  
 مالك : من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحما حنث ومن حلف أن لا يأكل شحما فأكل  
 لحما لم يحنث ، واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن الله تعالى قال : ( ومن البقر والغنم حرما  
 عليهم شحوهما ) قالوا : فكان ذلك على شحم البطن خاصة .

قال أبو محمد : وهذا احتجاج محال عن موضعه لأنه لم يخص شحم البطن بالتحريم  
 عليهم بنفس هذا اللفظ لكن بما بعده من قوله تعالى : ( إلا ما حلت ظهورهما أو حوايا  
 أو ما اختلط بعظم ) فهذا خص شحم البطن بالتحريم ولولا ذلك لحرمت الشحوم  
 كلها فالآية حجة عليهم ، واحتج المالكيون بأن قالوا : حرم الله تعالى لحم الخنزير فحرم  
 شحمه وحرم على بني إسرائيل الشحم فلم يحرم اللحم وقالوا : الشحم متولد من اللحم وليس  
 اللحم متولدا من الشحم .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاجان في غاية التقوية بالبطلان لأن تحريم شحم الخنزير

(١) في النسخ كلها « ولا يطلق للسمك »

لم يحرم من أجل تحريم لحمه لكن يرهان آخر قد ذكرناه في باب ما يحل أكله ويحرم ، ولو كان تحريم شحم الخنزير من أجل تحريم لحمه دليل على أن من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحمًا حلت كان تحريم لبن الخنزيرة وعظمها على قولهم من أجل تحريم لحما موجب للحث على من حلف أن لا يأكل لحما فشرب لبنًا ولا فرق وهم لا يقولون هذا ، وأما قولهم : إن الشحم تولد من اللحم فيقال لهم فكان ماذا ؟ أليس اللحم . واللين متولد من اللحم والدم حرام وهما حلالان ؟ أوليس الخمر متولدة من العصير والحل متولدة من الخمر وهي حرام وما تولدت منه حلال وما تولد منها حلال فبطل قولهم وبالله تعالى التوفيق .

١١٦٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل رأسًا لم يحث بأكل رموس الطير ولا رموس السمك ولا يحث إلا بأكل رموس الفم . والماعز ، فإن كانت أهل موضعه (١) لا يطلقون اسم الرموس في البيع والأكل على رموس الدلائل والبق لم يحث بأكلها وإن كانوا يطلقون عليها في البيع والأكل اسم الرموس حث بها لما ذكرنا من أن الإيمان انما هي على لغة الخالف ومعبود استعماله في كلامه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، ألا ترى أن المسك دم جامد ولكن لما لم يطلق عليه اسم دم حل ولم يحرمه .

١١٦٥ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل بيضا لم يحث إلا بأكل بيض الدجاج خاصة ولم يحث بأكل بيض النعام وسائر الطير ولا يرضى السمك لما ذكرناه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان .

١١٦٦ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل عنبًا فأكل زبيبًا أو شرب عصيرا أو أكل ربا (٢) أو خلًا لم يحث ، وكذلك من حلف أن لا يأكل زبيبًا لم يحث بأكل العنب ولا بشرب نبيذ الزيت وأكل خله ، وكذلك القول في التمر . والرطب . والزهر . والبسر . والبلع . والطلع . والمنكت ونبيذ كل ذلك وخله وذو شائبته . ونافقه لا يحث ، ومن حلف أن لا يأخذ شيئًا منها حث بأكل سائرهما ولا يحث بشرب ما يشرب منها وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأن اسم كل واحد منها لا يطلق على الآخر ، والعالم كله بعضه متولد من بعض ، ونحن مخلوقون من تراب وماء ، فلو أن امرأ حلف أن لا يدخل في داره حديقًا فأدخل التراب والماء لم يحث بلا خلاف منا ومن غيرنا ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل عنبًا فأكل زبيبًا أو شرب

(١) في النسخة رقم ١٦ دأهل مواضعه ، (٢) هو يضم أو لهو وتشديد الباء الموحدة الطلاء الحائر ، والطلاء ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه

عصيراً حنث ولا يحنث بأكل الخل فكان هذا عجبا جدا وكان احتجاجهم لهذه القولة أعجب منها لانهم قالوا : أمر الخل بعيد وليت شعري ما معنى بعيد ، فان قالوا : ان بين العنب وبين الخل درجتين العصور والخرقنا فكان ماذا ؟ ومن الذي جعل كون درجتين بين الخل والعنب علة في التحليل ؟ وحاش لله من هذا الحكم الفاسد فما زادونا على أن جعلوا دعواهم حجة لدعواهم (١) وقد تناقضوا من قرب ثنثوا من أكل جنبنا بابسا وقد حلف أن لا يأكل لبنا وبين الجنين اليابس واللبن درجتان وهما العقيد (٢) والجنين الرطب ، ثن قالوا : كل ذلك عين واحدة قلنا : والخل . والعصير . والخرق عين واحدة الآن أحكامها اختلف باختلاف صفاتها ولا مزيد ؛ وكذلك السمن يتنوين اللبن درجتان الرائب ثم الزبد ، وقد يترك العنب في الظروف من أيامه إلى أيام الربيع ثم يعصر خلا محضا .

١١٦٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لبنا لم يحنث بأكل (٣) اللبن . ولا بأكل العقيد . لا الرائب . ولا الزبد . ولا السمن . ولا الخيض . ولا المس . ولا الجنين ، وكذلك القول في الزبد . والسمن وسائر ما ذكرنا لاختلاف اسماء كل ذلك .

١١٦٨ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل خبزا فأكل كعكا . أو بشماطا . أو حريرة . أو عصيدة . أو حوفاة . أو قتيبا لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل قححا فان كانت لهنية في خبزه حنث والالم يحنث الا باكله صرفا ، ولا يحنث بأكل هريسة . ولا أكل حشيش . ولا سويق . ولا أكل فريك لانه لا يطلق على كل ذلك اسم قحح ، ومن حلف أن لا يأكل ثينا حنث بالأخضر واليابس لان اسم الثين يطلق على كل ذلك .

١١٦٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يشرب شرابا فان كانت لهنية حل عليها وان لم تكن لهنية حنث بالخر وبجميع الأنبذة . وبالجلاب . والسكنجين وسائر الأشربة لان اسم شراب يطلق على كل ذلك ولا يحنث بشرب اللبن ولا يشرب الماء لانه لا يطلق عليها اسم شراب ، ومن حلف أن لا يأكل لبنا فشربه لم يحنث لانه لم يأكله ولو حلف أن لا يشربه فأكله بالخبز لم يحنث لانه لم يشربه ، ومن حلف أن لا يشرب الماء يومه هذا فأكل خبزا مبلولا بالماء لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل سمنا ولا زيتا فأكل خبزا معجونا بهما أو باحدهما لم يحنث لانه لم يأكل زيتا ولا سمنا ، ولو حنث في هذا الحنث من حلف أن لا يشرب يومه هذا ماء فأكل خبزا لانه بالماء يحنث ولا يحنث بأكل طعام طبخ بهما الآن يكونا ظاهرين فيه لم يزل الاسم عنهما فيحنث حيثن ، ومن حلف أن لا يأكل ملحاً فأكل

(١) في النسخة رقم ١٦ « حجة لدعوانا » (٢) في النسخة رقم ١٦ « المقد »

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، الا بالكل ، وهو غلط

طعاما معمولاً بالملح وخبز امعجونا به لم يحث لانه لم يأكل ملحاً ، فان كان قد ضر عليه الملح حث لانه ظاهر فيه ، ومن حلف أن لا يأكل خلافاً كل طعاما يظهر فيه طعم الخل متميزا حث لانه مكذبا يؤكل الخل •

١١٧٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعدا لم يحث لانه لا يسمى في ذلك كله بدينار •

١١٧١ - مسألة - ومن حلف ليقتضيه حقه رأس الهلال فانه ان قضاه حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تغرب الشمس لم يحث لأن هذا هو رأس الهلال في اللغة فان لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين وهو قادر على قضائه ذا كرحث •

١١٧٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يشترى امرأ كذا . أو لا يزوج وليته . أو أن لا يضرب عبده . أو أن لا يبنى داره . أو ما أشبه هذا من كل شيء فامر من فعل له ذلك كله فان كان ممن يتولى الشراء بنفسه . والبناء . والضرب أو فعل ما حلف عليه لم يحث لانه لم يفعله وان كان ممن لا يباشر بنفسه ذلك حث بامر من يفعله لانه هكذا يطلق في اللغة الخبر عن كل من ذكرنا (١) ولا يحث في أمر غيره بالزواج على كل حال لان كل أحد يزوج وليته فاذا لم يزوجها أو أمر غيره فلم يزوجها هو •

١١٧٣ - مسألة - ومن حلف ألا يبيع عبده فباعه يباعا فاسداً . أو أصدقه . أو أجره . أو يبيع عليه في حق لم يحث لانه ليس شيء مما ذكرنا يباعا والبيع الفاسد حرام والله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع ) ولا شك عند من دماغه صحيح في أن الحرام غير الحلال ، فان باعه يباعا صحيحا لم يحث مالم يفرقا عن موضعيهما فان تفرقا وهو مختار ذا كرحث حيثذ لأنه حيثذ باعه لما نذ كرفي كتاب البيوع ان شاء الله تعالى •

١١٧٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة . أو غير صلاة . أو ذكر الله تعالى لم يحث لقول رسول الله ﷺ وان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح . والتكبير . وقراءة القرآن أو نحو ذلك ، (٢) ولقول الله تعالى ( ثم أدير واستكبر فقال ان هذا إلا سحر يؤثر ان هذا الإقوال البشر ساء صليهم سقر ) فصح أن القرآن ليس قول البشر وان من أطلق ذلك عليه (٣) يصلى سقراً ، فصح أنه لا يطلق في اللغة ولا في الشريعة على شيء مما ذكرنا اسم كلام ، وبالله تعالى التوفيق •

(١) في النسخة رقم ١٦ وعن كل ما ذكرنا ، (٢) الحديث في سنن النسائي مطولاً  
(٣) في النسخة اليمنية . من أطلق عليه ذلك ،



## كفارات الإيمان

١١٧٥ - مسألة - من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث لا خلاف في ذلك .

١١٧٦ - مسألة - ومن أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث أي الكفارات لزمته من العتق أو الكسوة أو الاطعام أو الصيام ، وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة ، وأبو سليمان لا يجزئ ذلك إلا بعد الحنث ، وقال الشافعي : أما العتق ، أو الكسوة أو الاطعام فيجزئ تقديمه قبل الحنث ، وأما الصيام فلا يجزئ . إلا بعد الحنث ، وحنة الشافعيين أن العتق . والكسوة . والاطعام من فرائض الأموال والأموال من حقوق الناس وحقوق الناس جائز تقديمها قبل آجالها ، وأما الصوم فن فرائض الأبدان وفرائض الأبدان لا يجزئ تقديمها قبل أوقاتها .

قال أبو محمد : وهذه قضية فاسدة وهم موافقون لنا على أن تعجيل أموال الناس إنما تجب برضا صاحب الحق ، والذي عليه الحق معال برضا أحدهما دون الآخر وأن هذا إنما يجب أيضا فيما هو حق للإنسان بعينه فراضى هو وغريمه على تقديمه أو تأخيره أو إسقاطه أو إسقاط بعضه ، وأما كل ما ليس لإنسان بعينه وإنما هو حقه لله تعالى وقته بوقت محدود وليس هنا مالك بعينه يصح رضاه في تقديمه لاف تأخيره ولا في إسقاطه ولا في إسقاط بعضه وإنما هو حقه لله تعالى لا يحل فيه إلا ما أحده الله تعالى ، قال الله تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وقال لهم أيضا : إن حقوق الناس يجوز فيها التأخير والإسقاط فهل يجوز في الكفارات الإسقاط أو التأخير إلى أجل أو إلى غير أجل ؟ فظهر فساد قولهم جملة . وأما المال فيكون فأنهم وإن كانوا أصابوا ههنا فقد تناقضوا جدالاً أنهم أجازوا تقديم الكفارة اثر الإيمان وقبل الحنث ولم يميزوا تقديم الزكاة اثر كسب المال لكن قبل الحول بشهر ونحوه ، ولا أجازوا تقديم صدقة الفطر اثر ابتداء الصوم لكن (١) قبل الفطر بيومين فأقل قط ، ولم يميزوا تقديم كفارة الظهار أصلاً ولا بإساعة قبل ما وجبها عندهم من ارادة الوطء ، ولا أجازوا تقديم كفارة قتل الخطأ قبل ما وجبها من موت المقتول ولا بطريقة عين . ولا كفارة قتل الصيد في الحرم قبل قتله ، وأجازوا اذن الورثة للبوصى في أكثر من الثلث قبل أن يجب لهم المال بموته ، فظهر تناقض أفعالهم لله تعالى الحمد وأما الخفيون فتناقضوا أقبح تناقض لانهم أجازوا تقديم الزكاة قبل الحول

(١) في النسخة رقم ١٦ . ولكن . بزيادة قواو

بثلاثة أعرام وتقديم زكاة الزرع أثر زرعه في الأرض ، وأجازوا تقديم الكفارة في جزاء الصيد بمجرد جراحه وقبل موته . وتقديم كفارة قتل الخطأ قبل موت المجرور ولم يميزوا الورثة إلا لأن في الوصية بأكثر من الثلث قبل وجوب المال لهم بالموت . ولا أجازوا إسقاط الشفيع حقه من الشفعة بعد عرض شريكه أخذ الشقص عليه قبل وجوب أخذه له بالبيع ، فظهر تخليطهم وسخف أقوالهم وبالله تعالى نفوذ من الخذلان .

وكلهم لا يميز الاستثناء قبل اليمين ولا قضاء دين قبل أخذه . ولا صلاة قبل وقتها فلم يبق الا قولنا . وقول أصحابنا المانعين من تقديم كل حق له وقت قبل وقته فانهم قالوا : الكفارة لتجب بالاخنث وهي فرض بعد اخنث بالنص والاجماع فتقدمها قبل أن تجب تطوع لا فرض ، ومن المحال أن يجرى التطوع عن الفرض وقالوا : قال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) والدلائل هنا تكثر جدا .

قال أبو محمد : وهذه أدلة صحاح ونحن موافقون لهم في أنه لا يجرى شيء من الشريعة قبل وقته إلا في موضعين ، أحدهما كفارة اليمين لجائز تقديمها قبل اخنث لكن بعد اعادة اخنث ولا بد ، والثاني إسقاط الشفيع حقه بعد عرض الشفيع عليه أن يأخذ أو يترك قبل البيع فإسقاطه حقه حيث لا يلزم له قطع وانما فصلنا ذلك للنصوص المخرجة لحدن الشرع عن حكم سائر الشريعة في أنه لا يجرى ولا يجوز ادا شيء منها قبل الوقت الذي حده الله تعالى له . قال أبو محمد : وقد احتج بعض من وافقنا هنا في تصحيح قولنا بأن قال : قال الله تعالى : ( ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم ) قال : فالكفارة واجبة بنفس اليمين .

قال علي : ولا حجة لنا في هذا لأنه قد جاء النص والاجماع المتيقن على أن من لم يحنث فلا كفارة تلزمه فصح أنه ليس بنفس اليمين تجب الكفارة ، واحتج بعضهم بأن في الآية حذفا بلا خلاف وأنه فاردتم اخنث أو حنثتم .

قال أبو محمد : وهذه دعوى منهم في أن المحذوف هو فاردتم اخنث لا يقبل الا ببرهان فوجب طلب البرهان في ذلك فنظرنا فوجدنا ما رويناه من طريق مسلم نازهير ابن حرب أسروان بن معاوية الفزاري نازير بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأتها وليكفر عن يمينه (١) . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان نا عفان - هو ابن مسلم - نا جرير بن حازم قال : سمعت الحسن - هو البصري - يقول : نا (٢) عبد الرحمن بن سمرة

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦ باطول من هذا (٢) في سنن النسائي ج ٧ ص ١٠

قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير» ، وهكذا رويناه أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ (١) : «ومن طريق أحد ابن شبيب أنا إسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي ناشبة عن عمرو بن مرة سمعت عبد الله بن عمرو مولى الحسن بن علي يحدث عن عدي بن حاتم (٢) قال [قال] (٣) رسول الله ﷺ: من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر [عن يمينه]» (٤) (٥)

فهذه الأحاديث جامعة لجميع أحكام ما اختلفوا فيه من جواز تقديم الكفارة قبل الحنث لأن في حديث أبي هريرة تقديم الحنث قبل الكفارة ، وفي حديث عبد الرحمن ابن سمرة تقديم الكفارة قبل الحنث ، وفي حديث عدي بن حاتم الجمع بين الحنث والكفارة بواو العطف التي لا تعطى رتبة ، وهكذا جاء من طريق أبي موسى الأشعري فوجب استعمال جميعها ولم يكن بعضها أولى بالطاعة من بعض ولا تحل مخالفة بعضها لبعض فكان ذلك جائزا والله تعالى التوفيق ، وصح بهذا أن الحذف الذي في الآية إنما هو إذا أردتم الحنث أو حنثتم ، ورسول الله ﷺ هو المين عن ربه عز وجل ، واعترض بعضهم بأن قال: قول رسول الله ﷺ: «فليكفر ثم يأت الذي هو خير» هو مثل قول الله تعالى: (ثم كان من الذين آمنوا) وكقوله تعالى: (ثم آتينا موسى الكتاب) وكقوله تعالى: (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم) قال هذا القائل: ولقطة ثم هذه الآيات لا توجب تعقيا بل هي واقعة على ما كان قبل ما عطف اللفظ عليه بـ ثم .

قال أبو محمد: ليس كما ظنوا أما قوله تعالى: (ثم كان من الذين آمنوا) فإن نص الآيات هو قوله تعالى: (وما أدراك ما الحق فذكره أو أطيعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة) ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة) وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لحكيم بن حزام: «أسلت على ما أسلفت من الخير» فصح بهذه الآية عظيم نعمة الله تعالى على عباده في قوله كل عمل بر عمله في كفرهم ثم أسلوا فالآية على ظاهرها وهي زائدة على سائر ما في القرآن من قبوله تعالى أعمال من آمن ثم عمل الخير والمجد تقرب العالمين . وأما قوله تعالى: (ثم آتينا موسى الكتاب) فليس كما ظنوا لأن

(١) الحديث أيضا في سنن النسائي (٢) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ١١ (٣) الزيادة

من سنن النسائي

أول الآية قوله عز وجل : ( وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن ) وقد قال تعالى : ( ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما ) وقال تعالى : ( وله أيتكم إبراهيم ) فصح أن الصراط الذى أمرنا الله تعالى باتباعه وأنا أتابعه محمد ﷺ هو صراط إبراهيم عليه السلام ، وقد كان قبل موسى بلا شك ثم أتى الله تعالى موسى الكتاب ، فهذا تعقيب بمنزلة لاشك فيه ، فأما قوله تعالى : ( لقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ) ففى ظاهره لأن الله تعالى خلق أنفُسنا وصورها وهى التى أخذ الله عليها العهد ألسنت بربكم قالوا بلى ثم بعد ذلك أسجد الملائكة لآدم عليه السلام ففعل تعقبهم بهذه الآيات ، ثم حتى لو خرجت عن ظاهرها أو كانت ثم لتغير التتبع فيها لم يجب لذلك أن تكون ثم لتغير التتبع حينئذ وجدت لأن ما خرج عن موضوعه فى اللغة بدليل فى موضع ما لم يجر أن يخرج فى غير ذلك الموضع عن موضوعه فى اللغة ، وهذا من توجيههم القاسد الذى لا ينتفعون به إلا فى تحجير من لم ينعم النظر فى أول ما يفجأونه به ، وبالله تعالى التوفيق •

وقولنا هذا هو قول عائشة أم المؤمنين • ومن طريق ابن أبى شيبة نا المعتبر بن سليمان التميمي عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن مسلبة بن مخلد . وسليمان التماري كانا يكفيران قبل الحنث • وبه إلى أبى بكر بن أبى شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين أن أبا العرداء دعا غلاما له فأعتقه ثم حنث فصنع الذى حلف عليه • وبه إلى ابن أبى شيبة نا أزهر عن ابن عون أن محمد بن سيرين كان يكفر قبل الحنث وهو قول ابن عباس أيضا . والحسن . وريعة . وسفيان . والأوزاعي . ومالك . والليث . وعبد الله بن المبارك . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وسليمان بن داود الهاشمي . وأبى ثور . وأبى خيثمة وغيرهم ، ولا يصح لمن ذكرنا مخالف من الصحابة رضوا الله عنهم إلا أنموهامة برواية عبد الرزاق عن الأسلى - هو إبراهيم بن أبى يحيى - عن رجل سماء عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه كان لا يكفر حتى يحنث ، وهذا باطل لأن ابن أبى يحيى مذكور بالكذب ثم عمن لم يسم ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أن ابن عباس لم يجر الكفارة قبل الحنث أنما فيه أنه كان يؤخر الكفارة بعد الحنث قط ونحن لا نكر هذا •

١١٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يمتق عبده هذا فأعتقه بنوى بعتقه ذلك كفارة تلك اليمين لم يجره ، ومن حلف أن لا يتصدق على هؤلاء العشرة المساكين

فأقطعهم ينوئ بذلك كفارة يمينه تلك لم يجزه ولا يحنث بأن تصدق عليهم بعد ذلك وكذلك الكسوة لكن عليه الكفارة ، ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوماً ثم صام منها ثلاثة أيام ينوئ بها كفارة يمينه تلك هو من أهل الكفارة بالصيام لم يجزه ولا يحنث بأن يصوم فيها بعد ذلك وعليه الكفارة لأن معنى الكفارة بلا شك إسقاط الحنث والحنث قد وجب بالعتق . والاطعام . والكسوة فلا يحنث بعد في يمين قد حنث فيها ، والكفارة لا تكون الحنث بلا شك بل هي المبطلة له والحق لا يطل نفسه ١١٧٨ - مسألة - وصفة الكفارة هي أن من حنث أو أراد الحنث وأن لم يحنث بعد فهو مخير بين ما جاء به النص وهو إما أن يعتق رقبة وإما أن يكسو عشرة مساكين وإما أن يطعمهم أي ذلك فعل فهو فرض ويجزيه فإن لم يقدر على شيء من ذلك ففرضه عيام ثلاثة أيام ولا يجزيه الصوم مادام يقدر على ما ذكرنا من العتق . أو الكسوة . أو الاطعام .

برهان ذلك قول الله تعالى : (فكفاراته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم) وما نعلم في هذا خلافاً ولا تبعده لأن من قال في قول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) : أن هذا على الترتيب لا على التخيير فغير مستبعد منه أن يقول في كفارة الأيمان أيضاً : أنه على الترتيب ، ونسأل الله التوفيق • ١١٧٩ - مسألة - ولا يجزيه بدل ما ذكرنا صدقة . ولا هدي . ولا قيمة . ولا شيء . سواء أصلاً لأن الله تعالى لم يوجب غير ما ذكرنا فمن أوجب في ذلك قيمة فقد تعدى حدود الله ومن تعدى حدود الله فقد ظلم نفسه وقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله تعالى (وما كان ربك نسيا) •

١١٨٠ - مسألة - ومن حنث وهو قادر على الاطعام . أو الكسوة . أو العتق ثم اقتصر فجزع عن كل ذلك لم يجزه الصوم أصلاً لأنه قد تعين عليه حين وجوب الكفارة أحد هذه الوجوه بنص القرآن فلا يجوز سقوط ما ألزمه الله تعالى بقينا بدعوى كاذبة لكن يهل حتى يجد أو لا يجد فاقطع الله تعالى ولي حسابه ، وأما ما لم يحنث فلم يتعين عليه وجوب كفارة بعد إلا أن يجعلها فجزيه على ما قدّمنا وبالله تعالى التوفيق •

١١٨١ - مسألة - ومن حنث وهو عاجز عن كل ذلك ففرضه الصوم قدر عليه حيث أمّ يقدر متى قدر فلا يجزيه إلا الصوم فإن أبصر بعد ذلك وقدر على العتق .

والاطعام . والكسوة لم يجزئ شيئا من ذلك الا الصوم فان مات ولم يصم صام عنه و له  
او استجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه لأن الصوم قد تعين عليه وجوبه حين حث  
وصح لزومه اياه فلا يجوز سقوط ما أوجبه الله تعالى عليه قينا لاشك فيه بدعى كاذبة ،  
وقال بعض القائلين : ان أيسر قبل أن يصوم أو قبل أن يتم الصوم انتقل حكمه الى المتق .  
أو الاطعام . أو الكسوة .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة وليست شرعى ما للفرق بين أن يعسر بعد أن يوسر  
فلا ينقلوه الى جواز الصيام عنه أو وجوبه عليه وبين أن يوسر بعد ما يعسر فينقلوه الى  
وجوب المتق . أو الاطعام . أو الكسوة ، فان قالوا : انما لزمه الصيام لضرورة عدمه  
قلنا : كذب من قال هذا وأخبر عن الله تعالى بالباطل ، وقد وجدنا الله تعالى عوض من  
المتق في كفارة الظهار وقتل الخطأ الصيام لا الاطعام ثم عوض من الصيام من لا يقدر  
عليه في كفارة الظهار الاطعام ولم يعوض منه في كفارة القتل اطعاما وخير في جزاء الصيد  
بين الاطعام والصيام المهدى والله تعالى يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل ويحكم لا معقب  
لحكمه ، ولا يجوز تغيير ما أوجبه الله تعالى عن ما أوجه .

واختلف المخالفون لنا في هذا فقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قدر على الاطعام .  
أو الكسوة . أو المتق قبل أن يتم جميع صيام الثلاثة الأيام بطل حكم الصوم ولزمه أحد  
ما قدر عليه من ذلك ، وقال الحكم بن عتيبة . و ابراهيم النخعي . وسفيان الثوري ان كان  
قد أتم صيام يومين صام اليوم الثالث فقط وان كان لم يصم تمام اليومين انتقل عن حكم  
الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وقال آخرون : ان كان قد تم له صيام يوم واحد  
تمادى على صيام اليومين الباقيين وأجزأه وان كان لم يتم له صيام يوم واحد انتقل عن  
حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وهو قول أحد بن حنبل . واسحاق . وأحد  
قولي الشافعي ، وقال مالك : ان دخل في الصوم ثم أيسر فليتأدى في صومه وإن لم يدخل  
فيه بطل حكم الصوم وانتقل الى المتق أو الكسوة أو الاطعام ، وهو قول الحسن ،  
وعطاء ، قال الله تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) وهذه  
أقوال لانص قرآن فيها ولا سنة فصح أنها آراء مجردة ، ولا فرق بين يساره قبل أن  
يشرع في الصوم وبين يساره بعد أن يشرع فيها انما الحكم للحال التي أوجبه الله تعالى  
فيها عليه ما أوجب ، ونسألهم كلهم عن حنثه وهو معسر هل عليه تعالى كفارة مفترضة  
أم ليس لله تعالى عليه كفارة مفترضة ولا بد من أحدهما ؟ فنقولهم : ان الله تعالى عليه  
كفارة مفترضة ولو قالوا : غير هذا لمخالفوا نص القرآن بلا برهان ، فاذ الكفارة عليه

ولا بد ففسأهم ما هي ؟ فان قالوا : هي التي افترض الله تعالى عليه في القرآن قلنا : صدقتم فاذ قد أقرتم بذلك فمن أين سقطت عندكم يساره بعد ذلك لو ليس هذا في القرآن ولأى السنة ؟ وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ، وان قالوا : هي غير التي افترض الله تعالى عليه أو قسموا (١) كانوا قائلين بلا برهان وكفونا مؤتمتهم وفه تعالى الحد ، وقلنا هذا هو قول أبي سليمان وأصحابه •

١١٨٢ - مسألة - ويجزى في العتق في كل ذلك الكافر . والمؤمن . والصغير . والكبير . والمعب . والسالم . والذكر . والأنثى . وولد الزنا . والمخدم . والمؤاجر . والمرهون . وأم الولد . والمذبرة . والمدير . والمنذور عتقه . والعتق الى أجل . والمكاتب مالم يؤد شيئاً فان كان أدى من كتابته ما قل أو كثر لم يجز في ذلك ولا يجزى من يعتق على المرء بحكم واجب ولا نصفاً رقبين ، وقد ذكرنا كل ذلك في كتاب الصيام فأعني عن اعادته •

وعدة البرهان في ذلك قول الله تعالى : ( أو تحرير رقبة ) فلم يخص رقبة من رقبة : ( وما كان ربك نسياً ) فان قالوا : قسنا الرقبة في هذا على رقبة القتل لان تجزى الامؤمنة قلنا : قيسوها عليها في تعويض الاطعام منها ، فان قالوا : لا نفع لنا بخلاف القرآن ونزيد على ما فيه قلنا : وزيادتك في كفارة اليمين أن تكون مؤمنة ولا بد خلاف للقرآن وزيادة على ما فيه فان كان القياس في أحد الحكمين جائزاً فهو في الآخر جائز وان كان في أحدهما غير جائز فهو في الآخر غير جائز • فان احتجوا بالخبر الذي فيه ان القاتل قال لرسول الله ﷺ : انه لعلم وجه جارية له وعلى رقبة أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : أين الله ؟ قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله ﷺ قال عليه السلام : اعتقها فانها مؤمنة (٢) • فلاحجة لهم فيه لأنها بنص الخبر لم تكن كفارة يمين ولا وطء في رمضان ولا عن ظهار ، وهم يجيزون الكافرة في الرقبة المنذورة على الانسان فقد خالفوا ما في هذا الخبر واحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء ، وأيضاً فانه ليس فيه انه عليه السلام قال : لان تجزى الامؤمنة وانما فيه أفأعتقها فانها مؤمنة ، ونحن لانكرعق المؤمنة وليس فيه أن لا يجوز عتق الكافرة فنحن لانمنع من عتقها ، فان قيل : قد رويت هذا الخبر من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة : « ان الشريد قال : يا رسول الله ان أمي أمرتني أن أعتق عنارقة وعندى أمة سوداء أفأعتقها ؟ فقال له النبي ﷺ : ادعها فقال لها النبي ﷺ : من ربك ؟ قالت : الله قال : فمن أنا ؟ قالت : رسول الله قال : اعتقها فانها

(١) كذا في جميع النسخ (٢) الحديث في صحيح مسلم ، ورواه أيضاً أبو دلو في سننه

مؤنة (١) ، فهذا عليهم لاهم لانهم يجيزون في رقة الوصية كافرة وأما نحن فلو اسند لقنابته في الوصية بمتنها كأورد ، وقال بعضهم : كالا يعطى من الزكاة كافر كذلك لا يمتق في القرض كافر قنابته : هذا قياس والقياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لانه دعوى لا تقابل الا بالكذب والرد فقط لان الله تعالى لم يقل ذلك ولا رسوله عليه السلام . وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : يجزى اليهودى والنصرانى في كفارة اليمين . ومن طريق جرير عن المغيرة عن ابراهيم مثله أيضا . ومن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عن جابر عن الشعبي قال : يجزى الاعمى في الكفارة . وعن الحسن وطاوس يجزى المدبر في الكفارة . وعن الحسن وطاوس . والنخعي تجزى أم الولد في الكفارة ، وأما ولد الزنا فأتنا وروينا من طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت : لان أتصدق بثلاث تمرات أو أمتع بسوط في سبيل الله تعالى أحب الى من أن أعتق ولد زناً . ومن طريق أبي هريرة أنه قال لعبدله : لو أنك ولدنا لاعتقك ، وقال النخعي . والشعبي : لا يجزى ولد الزنا في رقة واجبة . وعن ابن عمر أنه أعتق ولدنا .

وأحتج من منع منه بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن محمد الدوري نا الفضل بن دكين نا اسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ عن النبي عليه السلام «أعتق من ولد الزنا قال لا خير فيه فمئلان أجاهد أو قال أجهز (٢)» هما أحب إلى من أن أعتق ولد الزنا .

قال أبو محمد : اسرائيل ضعيف . وأبو يزيد مجهول ولو صح لقنابته . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن المغيرة عن ابراهيم والشعبي قالا جميعا : لا يجزى في شيء . من الواجب ولدنا .

قال أبو محمد : وأجازه طاوس . ومحمد بن علي ولا يسمى نصفاً رقتين رقة ، ومن أعتق بحكم فلم يعتق عن الكفارة فلا يجزى فيها وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٣ - مسألة - ولا يجزى اطعام مسكين واحد أو ما دون العشرة يرد عليهم لان الله تعالى افترض عشرة مساكين وهذا خلاف أمر الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : يجوز . وروينا مثل قول أبي حنيفة عن الحسن وخالفه الشعبي ، ولا يجزى الا مثل ما يعطى الانسان أهله فان كان يعطى أهله الدقيق فليعط المساكين الدقيق وان كان يعطى أهله

(١) رواه أبو داود في سننه ، وقال : عاهد بن عبد الله أرسله لم يذكر الشريد (٢) في النسخة

رقم ١٦ وأجيز .



الحب فليط المساكين الحب، وإن كان يعطى أهله الحبز فليط المساكين الحبز، ومن أى شيء أطعم أهله فنه يطعم المساكين لا يجزيه غير ذلك أصلاً لأنه خلاف نص القرآن، ويعطى من الصفة. والكيل الوسط لا الأعلى ولا الأدنى كما قال عز وجل • وقد اختلف الناس في هذا فصح عن عمر بن الخطاب في كفارة اليمين لكل مسكين نصف صاع حنطة أو صاع تمر أو شعير، وعن علي مثله • وروينا عن ابن عمر لكل مسكين نصف صاع حنطة • وعن زيد بن ثابت مثله • وعن عائشة أم المؤمنين لكل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر وهو قول إبراهيم النخعي. وابن سيرين، وقال: أو أكلة مأمومة، وقال الحسن: مكوك حنطة ومكوك تمر لكل مسكين، والمكوك نصف صاع، قال الحسن: وإن شاء أطعمهم أكلة خبز أو لحماً فأن لم يجد خبزاً وسنأولنا، فأن لم يجد خبزاً أو خلاً وزيتاً فأن لم يجد صام ثلاثة أيام، وقال قتادة أيضاً مكوك تمر ومكوك حنطة • وعن إبراهيم النخعي مدبر ومد تمر هذا كله في كفارة اليمين، وقال عطاء بن مجاهد: عشرة أمداد لعشرة مساكين ومدان للحطوب والادام • وعن الحسن. وابن سيرين بمجمعم فيشبعهم مرة واحدة، وصح أيضاً عن سعيد بن المسيب، والحسن: وقادة مدتمر ومد حنطة لكل مسكين، وصح عن ابن عباس لكل مسكين مذحضة، وعن زيد بن ثابت، وعن ابن عمر صحيح مثله أيضاً • وعن عطاء وهو قول مالك. والشافعي • وروينا عن ابن بريدة الأسلمي (١) أن كان خبزاً يابساً ففشا موغداً، وعن علي بن عيسى وميشيم خبزاً وزيتاً وسمناً، ولا يصح عنهما، وعن القاسم. وسالم. والشعبي. والنخعي • وغيرهم غداً وعشاء •

واحتج من ذهب إلى هذا بما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يعلى نا أبو الحية عن علي بن أبي سليم قال: قال ابن بريدة. قال رسول الله ﷺ: «أن كان خبزاً يابساً ففداً وعشاء»، وهذا مرسل (٢) وليت ضعيف، وقال أبو حنيفة: نصف صاع بر لكل مسكين أو صاع تمر أو شعير، ومن دقيق البر وسوقه نصف صاع، ومن دقيق الشعير وسوقه صاع فأن أطعمهم ففداً وعشاء. أو غداً وغداً. أو عشاء وعشاء. أو سحور وغداً. أو سحور وعشاء، ولا يجزى عند مالك. والشافعي دقيق ولا سويق •

قال أبو محمد: هذه أحوال مختلفة لأحجته بشيء منها من قرآن ولا سنة، وموه بعضهم بان رسول الله ﷺ أوجب في حلق الرأس للأذى للمحرم نصف صاع بين سنة

(١) في النسخة اليمنية: عن بريدة الأسلمي، وهو غلط، واسم ابن بريدة عبد الله

(٢) لأنه سقط منه الصحابي، وابن بريدة من التابعين توفي سنة خمس عشرة ومائة

مساكين ؛ وهذا حجة عليهم لان نص ذلك الخبر نصف صاع تمر لكل مسكين وهو خلاف قولهم ، وموهوا أيضا بخبر رويته من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن موسى الحرشي نا زياد بن عبد الله نا عمر بن عبد الله التقي نا المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كفر رسول الله ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس أن يعلوا فمن لم يجد فنصف صاع » ، وهذا خبر ساقط لان زياد بن عبد الله ضعيف ، وعمر بن عبد الله - هو ابن علي بن مرة - وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف ، ولو صح لكان خلافا لقولهم لانهم لا يجزون نصف صاع تمر البتة . وروينا من طريق ابن أبي شبة نا أبو معاوية الضرير عن عاصم عن ابن سيرين عن ابن عمر قال : ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) قال : الخبز ، واللبن ، والحزوات ، والحز والسمن ، ومن أعلى ما يطعمهم الخبز واللحم ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين نا أبا موسى الأشعري كفر عن يمين فبجن فأطعمهم . ومن طريق سفيان بن عيينة قال : قال سليمان ابن أبي المغيرة - وكان ثقة - عن سعيد بن جبير قال ابن عباس : كان الرجل يقوت أهله قوتا فيسمة : وبعضهم قوتا دوننا . وبعضهم قوتا وسطا فقبل : من أوسط ما تطعمون أهليكم . وعن ابن سيرين مثل قول ابن عمر ، وروينا نحوه هذا عن شريح . والأسود بن يزيد . وسعيد بن جبير . والشعبى وهو قول أبي سليمان وهو قولنا ، وهونص القرآن ؛ وأما من حدكلاما ومن منع من اطعام الخبز . والنفق . ومن أوجب أكلتين فأقول لاحجة لها من قرآن : . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول صاحب لا يخالف له منهم ، والله تعالى تأيد •

١١٨٤ - مسألة - وأما الكسوة فإوقع عليه اسم كسوة قميص . أو سراويل أو مئط . أو قلنسوة . أو رداء . أو عمامة . أو برنس أو غير ذلك لان الله تعالى عمولم يخص ، ولو أراد الله تعالى كسوة دون كسوة لبين لنا ذلك ( وما كانت ربك نسيا ) فتخصيص ذلك لا يجوز • رويان عن عمران بن الحصين أن رجلا سأله عن الكسوة في الكفارة ؟ فقال له عمران أرايت لو أن وفدا دخلوا على أميرهم فكسا كل رجل منهم قلنسوة قال الناس : انه قد كساهم ؟ • رويان من طريق مسدد عن عبد الوارث التوري عن محمد ابن الزبير عن أبيه • ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أشعث عن الحسن البصري قال : تجزى العمامة في كفارة البين وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي وأبي سليمان ، وقال مالك : لا يجزى الا ما تجوز فيه الصلاة ، وهذا لا وجه له لانه قول بلا برهان ، واختلف عن أبي حنيفة في السراويل وحدها ولا يجزى عنده عمامة فقط ،

وقالوا : لو أن انسانا لم يلبس الاعمامة فقط . أو سراويل فقط لقال الناس : هذا عريان . قال أبو محمد : وهذا ليس بشئ . (١) لأن الله تعالى لم يقل لنا : اكسوهم ما لا يقع عليهم به اسم عريان ( وما كان ربك نسيا ) ولو أن امرأ لبس قميصا . وسراويل في الشتاء لقال الناس : هذا عريان ، والعجب كله من أبي حنيفة اذ يمنع من أن تجزى العمامة وهي كسوة ثم يقول : لو كساهم ثوبا واحدا يساوى عشرة أثواب أو أعطاهم بغلة أو حمارة تساوى عشرة أثواب أجزاء ، ثم تدبرنا هذا فرأينا ضرورة أن الكسوة على الإطلاق منافية للعرى اذ تمتع محال أن يكون كاسيا عاريا من وجه واحد لكن يكون كذلك من وجهين مثل أن يكون بعضه كاسيا وبعضه عاريا أو يكون عليه كسوة قمعه ولا تستر بشرته كاصح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة » فصح يقينا أن الكسوة لا يكون معها عرى اذا كانت على الإطلاق والله تعالى قد أطلقها ولم يذكرها باضافة ، ولا شك في أن من عليه كسوة سابقة الآن رأسه عار أو ظهره أو عورته أو غير ذلك منه فإنه لا يسمى كاسيا ولا مكنتسيا الا باضافة ، فوجب ضرورة ان لا تكون الكسوة الاعمامة لجميع الجسم سائرة له عن العيون مانعة من البرد لانه بالضرورة يعلم أن من كان في كانون الأول مقطى برداء قصب فقط أنه لا يسميه احد كاسيا بل هو عريان ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٥ - مسألة - ويجزى كسوة أهل النعمة واطعامهم اذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة لانه لم يأت هنا نص بتخصيص المؤمنين ، وقد جاء النص في الزكاة ان تؤخذ من أغنياء المسلمين فتزد في فقرائهم .

١١٨٦ - مسألة - ويجزى الصوم للثلاثة الأيام متفرقة ان شاء وهو قول مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تجزى الامتابة ، واحتجوا بقياسها على كفارة الظهار . والقتل ، وقالوا في قراءة ابن مسعود : متابعات .

قال أبو محمد : من العجائب ان يقيس المالكون الرقة في ان تكون مؤمنة في كفارة اليمين على كفارة القتل ولا يقيسها الخفيفون عليها وقيس الخفيفون الصوم في كفارة اليمين في وجوب كونه متابعاً على صوم كفارة قتل الخطأ . والظهار ، ولا يقيسه المالكون عليه فاعجبوا لهذه المقاييس المتخاذلة المحكوم بها في الدين مجازفة ، واما قراءة ابن مسعود فهي من شرق الأرض الى غربها اشهر من الشمس من طريق عاصم . وحزرة . والكسائي ليس فيها ما ذكرنا ثم لا يستحيون من أن يزيدوا

في القرآن الكذب المقترى نصرأ لا توالمه القاسدة وهم يأبون من قبول التغيرب في الزنا  
لأنه عديم زيادة على ما في القرآن ، وقد صح عن النبي ﷺ ثم لا يستجوب من الله تعالى  
ولا من الناس في أن يزيدوا في القرآن ما يكون من زاده فيه كافر أو ما أن قرأ بفى المحراب  
استيق وإن كنه في مصحف قطعت الورقة أو بشر نصرأ لتقليد فاذلم ينص الله تعالى  
تابها من طريق فكيفما صلحن اجزاءه و باقه تعالى التوفيق •

١١٨٧ - مسألة - ومن عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه  
عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلا لأنه واجد ولا يجزى الواجد بنص القرآن من وجد  
الما وجد ولا يجزى الصوم الا من لم يجز (١) ، والعبد والحر في كل ذلك سواء :  
(وما كان ربك نسيا) ومن حد بأكثر من هذا من قوت جمعة ، أو شهر . أو سنة كلف  
الليل ولا سئل له آله •

١١٨٨ - مسألة - ولا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وهو قول  
مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وسفيان : يجزى . وهذا خلاف القرآن وما نعلم  
أحدا قاله قبل أبي حنيفة •

١١٨٩ - مسألة - ومن حلف على أن يقرض عليه أن لا يفعله ويكفر فأن حلفه  
على ما ليس إنما فلا يلزمه ذلك . وقال بعض أصحابنا : يلزمه ذلك إذا رأى غير ما خير منها  
واحتجوا بقول رسول الله ﷺ : فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه •

قل أبو محمد : كان هذا احتجاجا صحيحا لولا ما رويناه في كتاب الصلاة في باب  
الوتر من قول القائل للنبي ﷺ : اذ ذكر له الصلوات الخمس فقال : هل على غيرهن ؟  
قال : لا إلا أن تطوع ، وقال في صوم رمضان والزكاة كذلك ، والله لا يزيد عليهن ولا  
أنتقص منهن فقال عليه السلام : أطلع ان صدق دخل الجنة ان صدق (٢) . ولا شك في  
أن التطوع بعد الفرض أفضل من ترك التطوع وخير من تركه فلم ينكر النبي عليه السلام  
يمينه تلك ولا أمره بأن يأتي الذي هو خير بل حسن له ذلك ، فصح ان أمر النبي ﷺ بذلك  
إنما هو ندب والله تعالى التوفيق •

(تم كتاب الكفارات والمحمد لله رب العالمين )

## كتاب القرض وهو الدين

١١٩٠ - مسألة - القرض فعل خبر ، وهو أن تعطى إنساناً شيئاً يمينه من مائة تدفعه إليه ليرد عليك مثله إما حالاً في ذمته وإما إلى أجل مسمى هذا جمع عليه ؛ وقال الله تعالى : ( إذا تدانيتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) \*

١١٩١ - مسألة - والقرض جائز في كل ما يحل تملكه وتملكه بجهة أو غيرها سواء جازيحه أو لم يجز لأن القرض هو غير البيع لأن البيع لا يجوز إلا بشئ ويجوز بغير نوع ما بعت ولا يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض لا من سوى نوعه أصلاً \*

١١٩٢ - مسألة - ولا يحل أن يشترط رد أكثر مما أخذ ولا أقل وهو رافضوخ ولا يحل اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى وهو ربا ، ولا يجوز اشتراط نوع غير النوع الذي أخذوا لا اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ولا اشتراط ضمان \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق (١) » ، ولا خلاف في بطلان هذه الشروط التي ذكرنا في القرض والله تعالى تأيد \*

١١٩٣ - مسألة - فإن تطوع عند قضاء ما عليه بأن يعطى أكثر مما أخذ . أو أقل مما أخذ . أو أجود مما أخذ . أو أدنى مما أخذ فكل ذلك حسن مستحب ، ومعطى أكثر مما اقترض وأجود مما اقترض مأجور ، والذي يقبل أدنى مما أعطى . أو أقل مما أعطى مأجور ، وسواء كان ذلك عادة أو لم يكن مالم يكن عن شرط ، وكذلك إن قضاء في بلد آخر . ولا فرق فهو حسن مالم يكن عن شرط \* رويان من طريق البخاري وموسى ابن معاوية قال البخاري : ناخلاق ، وقال موسى : ناو كيع ثم اتفق خلاصه وكيع قالوا : فامسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : « كان لي على رسول الله ﷺ دين قصصاني وزادني » . ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حي عن سلمة ابن كليل عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « استقرض رسول الله ﷺ منا عطاه سنا فوق سته وقال : خياركم غاسمك قضاء » ، وهو قول السلف \* رويان من طريق سفيان

ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب بوزادني نحواً من ثمانين درهما . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : تقاضيت الحسن بن علي ديناراً عليه فوجدته قد خرج من الحمام فقضاني ولم يرته فوزته فوجدته قد زادني علي حتى سبعين درهما . ومن طريق مالك قال : بلغني أن رجلاً قال لابن عمر : اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت أفضل مما أسلفته فقال ابن عمر : ذلك الربا ثم ذكر كلاماً وفيه أن ابن عمر قاله : أرى أن تشق صكك فان أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجزت وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طية به نفسه فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرته . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا هشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة (١) عن عطاء بن يعقوب قال : اقترض مني ابن عمر ألف درهم فقضاني أجود من دراهمي ، وقال لي : ما كان فيها من فضل فهو نائل مني لك أتقبله ؟ قلت : نعم ولا يعرف لذين يخالف من الصحابة رضي الله عنهم إلا رواية عن ابن مسعود أنه كره ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كان ابن الزبير يستلف من التجار أموالاً ثم يكتب لهم إلى العمال فذكرت ذلك لابن عباس فقال : لا بأس به ، وحكي شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة . ومحمد بن أبي سليمان عن اقترض دراهم فرد عليه خيراً منها ؟ فقال جميعاً : إذا كان ليس من نية فلا بأس ، وصح عن قتادة عن الحسن البصري . وسعيد ابن المسيب قال جميعاً : لا بأس أن تقرض دراهم بيضا وتأخذ سوداً أو تقرض سوداً وتأخذ بيضاً . ومن طريق ابن أبي شيبة نا قطري بن عبد الله عن أشعث الحراني (٢) قال : سألت الحسن ؟ فقلت : يا أبا سعيد لي جارات ولهن عطاء فيقرضن مني وينقي في فضل دراهم العطاء علي دراهمي قال : لا بأس به . ومن طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا أسلفت طماعاً فاعطاك به أرض أخرى فان كان عن شرط فهو مكروه وإن كان على وجه المعروف فلا بأس به ، وهو كله قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأجاز مالك أن يرد أفضل ما لم يكن عن عادة ولم يجز أن يرد أكثر وهذا خطأ لأنه خلاف فعل رسول الله ﷺ الذي أوردنا ، وأما فرقه بين المادة وغيرها خطأ لأنه إن جاز مرة جاز ألف مرة ولا فرق وإن كان خيراً في المرة الواحدة فالأكثر من الخير خير وإن كان شراً فالأكثر لا يجوز لأمرة ولا مراراً وبالله تعالى التوفيق .

(١) هو بفتح الباء الموحدة وتشديد الزاي ، وفي النسخة رقم ١٦ : مرة ، براء بعد الباء وهو تصحيف (٢) هو بضم الحاء المهملة وسكون الميم نسبة إلى حران ، وفي النسخة رقم ١٦ : الحراني ، بدون ميم وهو تصحيف

ولا نعلم أحدا قبله فرق بين العادة في ذلك وبين المرة الواحدة، وأما منعه من رد أكثر  
 فقد رويناه عن الشعبي . والزهرى ، والعجب كله من إجازته الزيادة حيث هي الربا  
 المكشوف المحرم اذ يجزئ مبادلة دينار ناقص بدينار زائد عليه فيوزنه بمشارطة حين  
 المبادلة ، وكذلك في الدرهم الناقص بالدرهم الزائد عليه فيوزنه ، وقد صح عن النبي  
 ﷺ : الدرهم بالدرهم فضل ما بينهما ربا ، ثم يمنع من الزيادة غير المشتقة في قضاء  
 القرض وقد فعله رسول الله ﷺ وحض عليه وحسبنا الله [ونعم الوكيل] (١) .

١١٩٤ - مسألة - فإن قضاءه من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلا لا بشرط ولا  
 بغير شرط مثل أن يكون أقرضه ذهباً فيرد عليه فضة أو غير ذلك وهكذا في كل شيء، يقول  
 الله تعالى : ( ولأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ،  
 وهو أذا رد غيره ما كان عليه فقد أخذ غير حقه ومن أخذ غير حقه فقد أكل المال بالباطل ،  
 فإن قالوا : إنما هو من باب البيع كأنه باع منه ما كان له عنده بما أخذ منه قلنا : هذا حرام  
 لا يحل لانه ليس له عنده شيء بعينه ولا يحل البيع الا في شيء بعينه وهو بيع ما ليس عندك  
 وبيع ما لم يقبض ، وكل هذا قد صح النهي عنه على ما ندكر في البيوع ان شاء الله تعالى ، وهو  
 فيما يقع فيه الربا بما يحض على ما ندكر في أبواب الربا ان شاء الله تعالى .

فان احتجوا بخبر ابن عمر في ذلك فهو خبر لا يصح على ما ندكر في البيوع ان شاء الله تعالى  
 لانه من روايته ما كان حرب ثم لو صح لكانوا محتالين له على ما ندكر هنالك ان شاء الله تعالى .  
 ١١٩٥ - مسألة - ومن استقرض شيئا قد ملكه وله يمين ان شاء وهبته والتصرف  
 فيه كسائر ملكه وهذا خلاف فيه وبه جاءت النصوص .

١١٩٦ - مسألة - فان كان الدين حالا كان للذي أقرض ان يأخذ به المستقرض  
 متى أحب ان شاء أثر اقراره بما هو ان شاء أنظره به الى انقضاء حياته ، وقال مالك : ليس  
 له مطالبة اياه به الا بعد مدة ينتفع فيها المستقرض بما استقرض وهذا خطأ لانه دعوى  
 بلا برهان ، وأيضا فانه أوجب هنا أجلا مجهول المقدار لم يوجه الله تعالى قط ثم هو  
 الموجب له لا يبعد مقداره فأى دليل أدل على فساد هذا القول من أن يكون قائله يوجب  
 فيه مقدارا [ ما ] (٢) لا يدري هو ولا غيره ما هو وقد أمر رسول الله ﷺ بان يعطى  
 كل ذي حق حقه ، فمن منع من هذا فقد خالف أمره عليه السلام .

١١٩٧ - مسألة - فان طالبه صاحب الدين بدينه والشيء المستقرض حاضر عند

المستقرض لم يجز أن يجبر المستقرض على [ شئ من ماله اذ لم يوجب ذلك ] (١) أن يرد  
الغنى أخذ بعينه ولا بد لكن يجبر على رد مثله اما ذلك الشئ. واما غيره مثله من نوعه لانه  
قد ملك الغنى استقرض وصار كاستر ماله لولا فرق ، ولا يجوز أن يجبر على اخراج شئ.  
بعينه من ماله اذ لم يوجب عليه قرآن ولا سنة فان لم يوجد له غيره قضى عليه حيثن برد  
لانه مأمور بتجبل انصاف غريمه فتأخيره بذلك وهو قادر على الانصاف ظلم وقد قال  
عليه السلام : « مطلق الغنى ظلم » (٢) وهذا غنى فطله ظلم \*

١١٩٨ - مسألة - فان كان القرض الى أجل قرض عليهما أن يكتباه وان يشهدا  
عليه عدلين فصاعدا أو رجلا . وامرأتين عدولا فصاعدا ، فان كان ذلك في سفر ولم  
يجد كاتبان شاء الله الدين ان يرتن بهرنا فله ذلك وان شاء أن لا يرتن فله ذلك وليس  
يلزمه شئ من ذلك في الدين الحال لافي السفر ولا في الحضر \*

برهان ذلك قول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا تدابقم بدين إلى أجل مسمى  
فاكتبوه ) الى قوله ( ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ) الى قوله تعالى  
( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من  
الشهداء ) الى قوله تعالى ( وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة فان أمن  
بعضكم بعضا فليؤد الذي ائتمن أماته ) وليس في أمر الله تعالى الا الطاعة ومن قال :  
انه ندب فقد قال : الباطل ولا يجوز أن يقول الله تعالى : فاكتبوه فيقول قائل : لا أكتب  
ان شئت وقول الله تعالى : ( واشهدوا ) فيقول قائل : لا أشهد ولا يجوز نقل أو امر  
الله تعالى عن الوجوب الى الندب الا ينص آخر أو يضرورة حس ، وكل هذا قول أبي  
سليمان . وجميع أمحبابنا وطائفة من السلف وتفصي ذلك في كتاب اليبوع ان شاء  
الله تعالى \*

١١٩٩ - مسألة - ومن لغى غريمه في بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالا أو قد بلغ  
أجله فله مطالبته وأخذه بحقه ويجبره الحاكم على انصافه عرضا كان الدين . أو طعانا :  
أو حيوانا . أو دنائير . أو دراهم كل ذلك سواء ولا يحل أن يجبر صاحب الحق على أن  
لا يتصف الا في الموضع الذي تدانينا فيه \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « مطلق الغنى ظلم » وأمره عليه السلام أن يعطى  
كل ذى حق حقه ، ومن ادعى أنه لا يجوز أن يجبر على انصافه الا حيث تدانينا فقد قال :  
الباطل لانه قول لا دليل عليه لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب

(١) الزيادة من الفسخ رقم ١٦ وقد وجدت تكلفا في الكلام (٢) هو في الصحيحين



ولا قياس ولا رأى سديد ، ثم قاله : ان كان التدين بالاندلس ثم لقيه بصين الصين ساكنها هنالك أو كلاهما أترى حقه قد سقط أو يكلف الذي عليه الحق هو صاحب الحق التهوض الى الاندلس لينصفه هنالك من مدين ، ثم لو طردوا قولهم للزمهم ان لا يجيزوا الانصاف الا في البقرة التي كانا فيها بأيدئهما حين التدين يوم لا يقولون هذا فنحن نزيدهم من الأرض شبرا شبرا حتى نبلغهم الى أقصى العالم ، ولو حقق كل ذى قول قولهم وحاسب نفسه بان لا يقول في الدين الاما جاء بقرآن أو سنة لقل الخطأ ولكن أسلم لكل قائل ، وماتوفيقنا الالباقه العظيم •

١٢٠٠ - مسألتهم ان أراد الذي عليه الدين المؤجل أن يجعله قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجبر الذي له الحق على قبوله أصلا ، وكذلك لو أراد الذي له الحق أن يتعجل قبض دينه قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجز أن يجبر الذي عليه الحق على ادائه سواء في كل ذلك الدنانير والدرهم . والطعام كله . والعروض كلها . والحيوان فلو تراضيا على تسجيل الدين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخيرها بعد حلول أجله أو بعضه جاز كل ذلك وهو قول أبي سليمان ، وأصحابنا ، وقال المالكيون : ان كان مالا مؤثمة في حله وقبضه أجزى الذي له الحق على قبضه وان كان مافيه مؤثمة في حله وقبضه لم يجبر على قبوله قبل حله •

قال أبو محمد : وهذا قول في غاية الفساد ، أول ذلك انه قول بلال برهان لان من قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا قول صاحب لا يخالفه . ولا قياس . ولا رأى سديد ، والثاني أن شرط الأجل قد صح بالقرآن والسنة فلا يجوز ابطال ما صححه الله تعالى ، والثالث أنهم ابطالوا هذا الشرط الصحيح الذي أثبتته الله تعالى في كتابه وأجازوا الشروط القاسية التي ابطالها الله تعالى في كتابه كمن اشترط لامرأته ان كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق ، وكل سرية يتخذها عليها فهي حرة وأن لا يرسلها عن دارها فان فعل فأمرها يدها ، واحتجوا بها برواية مكذوبة وهي المسلمون عند شروطهم ، فها احتجوا بها إذ هي عندهم صحيحة في انفاذ شرط التأجيل المسمى بالدين فاملوا هذه الأمور تروا العجب ، والرابع أنهم احتجوا في هذا بعمر . وعثمان فيأروى عنهما في القضاء بقبول تعجيل الكتابة قبل أجلها وقد أخطأوا في هذا من وجوه ، أولها أنه لا حاجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه انما جاء ذلك عن عمر . وعثمان في الكتابة خاصة فحاشاوا عليها سائر الديون وهم مقرون بان حكم الكتابة مخالف لحكم الديون في جواز الحاملة وغير ذلك ، والثالث أنه قد خالف عمر . وعثمان في ذلك أنس فلم يرتعجل الكتابة قبل أجلها ، والرابع أنهم خالفوا عمر . وعثمان في منين من القضاء ، منها اجبار عمر سادات

المعيد على كتابتهم بالضرب اذا طلب العيد ذلك وغير هذا كثير ، فمن الباطل ان يكون قولها حجة في موضع غير حجة في آخر ، والخامس انهم قد خالفوا عمر . وعثمان في هذه القضية نفسها لا تمجده عنهما موضع الكتابة في بيت المال ثم يعطى السيد في كل نجم حقه فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وقد مر بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « ما مالكم من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك » . قال أبو محمد : وهذا تعريف منهم للكلم عن مواضعه لان هذا الخبر انما هو في العطاء المستدأ الذي نبتنا عن السؤال فيه عن غير ضرورة أو بغير سلطان ولا في الحقوق الواجبة الواجب السؤال عنها وطلبها او الابراء منها لله تعالى .

قال أبو محمد : وليت شمرى أى فرق بين ارادة الذى عليه الحق تعجيل ما عليه قبل أجله مع اباية الذى له الحق من ذلك وبين ارادة الذى له الحق تعجيل ما له قبل أجله مع اباية الذى عليه الحق من ذلك ؟ اذا وجبوا الواحد ومنعوا الآخر ، فان قالوا : ان الذى عليه الحق يريد ان يبرأ مما عليه قلنا لهم : والذى له الحق يريد ان يبرى . الذى عليه الحق بما عليه ، فان قالوا : ليس يريد ذلك الذى عليه الحق الا الى أجله قلنا لهم : ولا يريد ذلك الذى له الحق الا الى أجله .

١٢٠١ - مسألة - والقرض جائز في الجوارى . والعيد . والسواب . والدور . والأرضين وغير ذلك لعموم قوله تعالى : ( اذا تدابرتم بين يدين الى أجل مسمى ) فعم تعالى ولم يخص فلا يجوز التخصيص في ذلك بالرأى الفاسد بغير قرآن . ولا سنة ، وقولنا في هذا هو قول المزنى . وأبى سليمان . ومحمد بن جرير . وأصحابنا ، ومنع من ذلك أبو حنيفة . ومالك . والشافعى في الجوارى خاصة وما نعلم لهم حجة أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية شقيقة . ولا من قول صاحب . ولا من اجماع . ولا من قياس . ولا من رأى شديد الا ان بعضهم قال : لا يجوز ذلك لانه يطؤها ثم يردّها اليه فيكون فرجا معا راء قال أبو محمد : أما قولهم : يطؤها ثم يردّها عليهم يرجعون هذا قسه الى التى يجد بها عيبا ، فان ادعوا اجماعا قلنا : كذبتم قد صرح عن على . وشريح المنع من الرد بالعيب بعد الوطء . ثم لو صرح لهم انه اجماع للزمهم لانهم أصحاب قياس أن يقيسوا ما اختلف فيه على ما يرضون انه اتفق عليه فهذا أصلهم في القياس فاقى بداهم عنه ، ثم تقول لهم : فاذا وطئها ثم ردّها فكان ماذا ؟ وطئها بحق بنص القرآن قال تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ثم ان ردّها ردّها بحق لانه أدى ما عليه فاتقلت من حق الى حق ،

وأما قولهم : انه فرج معارف فكذب وباطل لأن العارية لا يزول عنها ملك المير غرام على غيره وطؤها لأنه ملك يمين غيره ؛ وأما المستقرضة فهي ملك يمين المقرض فهي له حلال وهو غير بين أن يردّها أو يمكها ويرد غيرها وليست العارية كذلك ، وقالوا : هو بيع شئنا : لا شئنا ولا بشاعة في الحلال وأنتم لا تستبشعون مثله من أن يكون : انسان يبيع جارية من غيره فيطؤها ثم يبتاعها الذي باعها فيستبرئها بحضة ثم يطؤها ثم يبتاعها الذي باعها منه ، وهكذا ابداً ، ومن أن يكون انسان يتزوج امرأة فيطؤها ثم يطلقها فتتخذ خمسة وأربعين يوماً وهي مصدقة عنده ثم يتزوجها جاره فيطؤها ثم يطلقها فتعتد كذلك ثم يتزوجها الاول فيطؤها ثم يطلقها وهكذا أبداً ، فأى فرق بين هذا وبين ما منعوا منه من قرض الجوارى ؟ إنما الشئع البشيع القطيع ما يقولونه من أن رجلاً تكون بينهم أمة يطؤها كل واحد منهم فلا يرون في ذلك حداً ويلحقون الولد بهذا الوطء الحرام الخبيث ، ومن أن يطأ الوالد الأم ولدانه فلا يرون عليه حداً ويلحقون الولد في هذا الوطء الفاحش لاسماً الخفيفين الذين يقولون : من عشق امرأة جاره فرسا شاهدين فنهدها له بأن زوجها طلقها وأنها اعتدت وانها تزوجت هذا وهي منكرة وزوجها منكر والله تعالى يعلم أنهما كاذبان قضى القاضي بذلك فانه يطؤها حلالاً طيباً ، فهذه هي الشناعة المضاهية لخلاف الاسلام بالله تعالى التوفيق .

١٢٠٢ - مسألة - وكل ما يمكن وزنه أو عدده أو زرع لم يجز أن يقرض جزافاً لأنه لا يدري مقدار ما يلزمه أن يردّه فيكون أكل مال بالباطل .

١٢٠٣ - مسألة - وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فإن رده جزافاً فكان ظاهراً متيقناً أنه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهراً متيقناً أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس المقرض وكل ذلك جائز حسن لا قدّمنا ، فإن لم يدرك هو مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر ؟ لم يجز له لأنه لا يجوز مال أحداً لا بطيب قسمته ورضاه ولا يكون الرضا وطيب النفس الأعلى معلوماً ولا بد (١) لأعلى مجهول والله تعالى التوفيق .

١٢٠٤ - مسألة - ولا يجوز تمجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقي فإن وقع رد وحصر في الغريم ما أعطى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فلو عمل الذي عليه الحق بعض ما عليه تغير شرط ثم رغب إلى صاحب الحق أن يضع عنه الباقي أو بعضه فأجاب به إلى

ذلك أو وضعه عنه أو بمضه بغير رغبة فكل ذلك جائز حسن وكلامهما مجور لأنه ليس  
هنا شرط أصلا لكن أحدهما سارع إلى الخير في أداء بعض ما عليه فهو محسن والآخر  
سارع إلى الإبراء من حقه فهو محسن قال الله عز وجل: (واصلوا الخير) وهذا كله خير  
[وبالله تعالى التوفيق] (١) •

١٢٠٥ - مسألة - ومن كان له دين حال أو مؤجل لحل فرغب إليه الذي عليه الحق  
في أن ينظره أيضا إلى أجل مسمى ففعل أو أنظره كذلك بغير رغبة وأشهد أو لم يشهد لم  
يلزمه من ذلك شيء والدين حال يأخذه به متى شاء وهو قول الشافعي وهو أيضا قول زفر .  
وأبي سليمان . وأصحابنا ؛ وكذلك لو أن امرأ عليه دين مؤجل فأشهد على نفسه أنه قد  
أسقط الأجل وجعله حالا فإنه لا يلزمه ذلك والدين إلى أجله كما كان .

برهان ذلك أن كل ما ذكرناه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وليس شيء  
من هذا من العقود التي افترض الله تعالى الوفاء بها لأن العقود المأمور بالوفاء بها  
منصوصة الإسماع في القرآن ، ولا خلاف في أن كل العقود لا يلزم الوفاء بها كمن عقد أن  
يكفر أو أن يزني ، وكل عقد صح مؤجلا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة بطل التأجيل  
إلا بنص آخر ، وكل عقد صح حالا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة إبطال الحلول إلا  
بنص آخر ، ولا سبيل إلى نص في ذلك وبالله تعالى التوفيق . فإن قيل : قد قلتم : إنه  
إن عمل له ما عليه قبل الأجل أن ذلك لازم له لارجوع فيه قلنا : نعم لأنه قد خرج من حقه  
وصيره إلى غيره ووجه هذا جائز إذ قد أمضاه وأما ما لم يمضه فأمما هو وعد وقد قلنا إن  
الوعد لا يلزم إنجازه فرضا وبالله تعالى التوفيق .

وقال مالك : يلزمه التأجيل ، وقال أبو حنيفة : إن أجله في قرض لم يلزمه وكان له  
الرجوع ويأخذه حالا فإن أجله في غصب غصبه إياه أو في سائر الحقوق ما عدا القرض  
لزمه التأجيل وهو قول محمد بن الحسن . وأبي يوسف ، وروى عن أبي يوسف أنه إن استهلك  
لهما يكال أو يوزن ثم أجله به فله أن يرجع في ذلك ولا يلزمه التأجيل ، فإن استهلك لمشاة  
أو ثوبا فأجله في قيمتهما لزمه التأجيل .

قال أبو محمد : فهل سمع بأسخف من هذه الفروق ، واحتج بعضهم بأن قال : إن  
التأجيل في أصل القرض لا يصح فإزاد هذا المحتج على خلاف الله تعالى في قوله : ( إذا  
تدايتم بدين إلى أجل مسمى ) • قال أبو محمد : وإنما الحجة ما ذكرنا وبالله تعالى تأيده  
١٢٠٦ - مسألة - وكل من مات وله ديون على الناس مؤجلة أو للناس عليه ديون

مؤجلة فكل ذلك سواء وقد بطلت الآجال كلها وصار كل ما عليه من دين حالا وكل ماله من دين حالا سواء ذلك كله القرض . والبيع . وغير ذلك ؛ وقال مالك : اما الديون التي عليه مؤجلة فقد حلت واما التي له على الناس فالى أجلها .  
قال أبو محمد : وهذا فرق فاسد بلا برهان لامن قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول صاحب . ولا رأى له وجه .

برهان قولنا هو قول الله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ( ١ ) وقال تعالى في حكمه في الموارث فقد ذكر فرائض الموارث وقال عز وجل ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فصح أن يموت الانسان بطل حكمه عن ماله وانتقل الى ملك الغرماء والموصى لهم ووجوه الوصايا . والورثة . وعند الغرماء في تأجيل ما عليهم أو تأجيل ما على الميت انما كان بلا شك بينهم وبين المتوفى اذ كان حيا وقد انتقل الآن المالك الى ملك غيره فلا يجوز كسب الميت عليهم فيما قد سقط ملكه عنه ولا يحل للغرماء شيء من مال الورثة والموصى لهم والوصية بغير طيب أنفسهم فبطل حكم التأجيل في ذلك ووجب للورثة والوصية أخذ حقوقهم ، وكذلك لا يحل للورثة امساك مال غريم ميتهم إلا بطيب نفسه لأن عقده انما كان مع المتوفى اذ كان حيا فلا يلزمه أن يبقى ماله بأيدي ورثته لمعاملهم قط ، ولا يحل لهم امساك مال الذي له الحق عنه والله تعالى لم يجعل لهم حقا ولا للوصية الا بعد انصاف أصحاب الديون وبالله تعالى التوفيق .

روينا من طريق أبي عبيدنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن علي - عن ليث عن الشعبي . والنخعي قالا جميعا : من كان له ( ٢ ) دين الى أجل فاذا مات فقد حل . وبه الى أبي عبيد عن معاذ بن معاذ العبدي عن أشعث عن الحسن البصري انه كان يرى الدين حالا اذا مات وعليه دين . ومن طريق محمد بن المنثري حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم قال : اذا مات الميت فقد حل دينه وهذا عموم لما عليه وماله .  
١٢٠٧ - مسألة - وهديته الذي عليه الدين الى الذي له عليه الدين حلال ، وكذلك ضيقه اياه مالم يكن شيء من ذلك عن شرط ، فان كان شيء عن شرط فهو حرام لما روينا من طريق الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي « أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه

وليك والضياقة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة (١) « وكان عليه السلام يأكل الهدية وقال عليه السلام : «لو أهدى إلى ذراع لقبلت (٢)» ، «روينا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فهذا عموم لم يخص عليه السلام من ذلك غربما من غيره . «وقالت طائفة : لا يجوز قبول هديته ولا النزول عنده ولا أكل طعامه صح عن ابن عباس إذا أسلفت رجلا سلفا فلا تقبل منه هدية قراع ولا عارية ركوب دابة (٣) وانه استفاه رجل فقال له : أقرضت سما كاخين درهما وكان يبعث إلى من سمكه فقال له ابن عباس : حاسبه فان كان فضل فرد عليه وان كان كفا فاقصصه ، وصح عن عبد الله بن سلام انه قال : اذا كان لك على رجل مال فأهدى لك حمة من تبن (٤) فلا تقبلها فانها ربا اردد عليه هديته أو اثبه ، وصح عن ابن عمر انه سأله سائل ؟ فقال له : أقرضت رجلا فأهدى لي هدية فقال : اثبه أو احسبها له بما عليه أو ارددها عليه . وعن علقمة نحو هذا واحتجوا فقالوا : هو سلف جر منفعة ، وصح النهى عن هذا عن ابن سيرين .  
وقتادة . والنخعي .

قال أبو محمد : أما هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالفوا ابن عمر . وابن عباس في اثنين من القضايا وقد جاء خلافهم عن غيرهم رويانا من طريق عبد الرزاق عن عفيان الثوري عن يونس بن عبيد . وخالد الحذاء كلاهما عن محمد بن سيرين أن أبي بن كعب تسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف فبعث إليه أبي من ثمره وكانت تكبر وكان من أطيب ثمر أهل المدينة فردها عليه عمر فقال له : أني بن كعب : لا حاجة لي بما منعك طيب ثم رقي قبلها عمر ، وقال : انما الرباعلي من أراد أن يربي وينسى . «وبه إلى عفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي وذكره نهي علقمة عن أكل المرء عند من له عليه دين فقال ابراهيم : الآن يكون معروفًا كان يتعاطياناه قال أبو محمد : قول عمر بن الخطاب هو الحق لقول النبي ﷺ : «انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» ، ولو كانت هدية الغريم والضياقة منه حراما أو مكروها لما أغفل الله تعالى يا ناعلي لسان رسوله ﷺ (وما كان ربك نسيا) فاذلم يته تعالى عن

(١) هو في صحيح البخارى ، والجائز وتسمى الجيزة هي قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل ، وقال الخطابي : معناه انه اذا نزل به الضيف أن يتحفه ويرزقه في البر على ما يحضره يوم ما ولية ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره فاذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فإذا ادعيا بما قدمه له يكون صدقة (٢) الحديث في صحيح البخارى ج ٧ ص ٤٤ ؛ بأطول من هذا (٣) في النسخة رقم ١٦ «ولا تجاز به ركوب دابة» (٤) في نسخة جملة من تبن .

ذلك فهو حلال محض الا ما كان عن شرط بينهما ، وأما قولهم انه سلف جرمفعة فكان ماذا ؟ أين وجدوا النهي عن سلف جرمفعة ؟ فليعلموا الآن أنه ليس في العالم سلف الا وهو يجرمفعة وذلك انتفاع المسلف بتضمين ماله فيكون مضمونا تلف أو لم يتلف مع شكر المستقرض إياه وانتفاع المستقرض بمال غيره مدة ما فعل قولهم كل سلف فهو حرام وفي هذا ما فيه ، وبالله تعالى التوفيق ، ثم كتاب القرض والحدثة [ وصلى الله على محمد وآله ] (١) ٥

## كتاب الرهن

١٢٠٨ - مسألة - لا يجوز اشتراط الرهن الا في البيع الى أجل مسمى في السفر أو في السلم الى أجل مسمى في السفر خاصة أو في القرض الى أجل مسمى في السفر خاصة مع عدم الكاتب في كلا الوجهين •

برهان ذلك ان اشتراط الرهن شرط وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط من اشتراط شرطنا ليس في كتاب الله فليس له » ، وقال عز وجل : ( اذا تدابرتهم يدن الى أجل مسمى فاكثبه ) الى قوله تعالى : ( وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فوهوا ما قبضتم ) فهنا يجوز اشتراط الرهن حيث أجاز الله تعالى ، والدين الى أجل مسمى لا يعدوان يكون يما . أو سلبا . أو قرضا فهذه الوجوه يجوز فيها اشتراط التأجيل لورود النصوص بوجوبه في السلم وجوازه في القرض . والبيع ولا يجوز فيما عدا ذلك أصلا لأنه لم يأت في شيء من المعاملات سوى ما ذكرنا نص بجواز اشتراط التأجيل فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وصح عن مجاهد أنه لا يجوز الرهن إلا في السفر ، وأما الحضرة فليروا من طريق البخاري نا مسند ناعبد الواحد - هو ابن زياد - حدثه الأعمش نا ابراهيم نا الأسود عن عائشة أم المؤمنين [ رضى الله عنها ] (٢) « أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما الى أجل ورهنه درعه » • ومن طريق محمد بن المنثري حدثني عثمان بن عمر نا هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : والله لقد مات رسول الله ﷺ وان درعه لموهنة عند رجل من اليهود بعشرين صاعا من شعير أخذها طعاما لاهله • فان قيل : قد روى أنس أن النبي ﷺ أخذ شعيرا من يهودي بالمدينة ورهنه درعه وليس فيه ذكر

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٣٣ ، وفي بعض الفاظ الحديث تقديم وتأخير وفي جزء ٣ ص ٢٨٤ بلفظه

أجل قلنا : ولأفيه اشتراط الرهن ونحن لا نمنع من الرهن بغير أن يشترط في العقد لاه  
تطوع من الرامن حيثذ والتطوع بالم فيه عنه حسن ، فان ذكر حديث أبي رافع في بيعته  
التي عليه السلام إياه الى هودى ليلسقه طاماما لضيف نزل به فأبى إلا برهن فرهه درعه ،  
فهذا خبر اقرده بموسى بن عبيد الربذي وهو ضعيف ضعفه القطان . وابن معين  
والبخارى . وابن المديني ، وقال أحمد بن حنبل : لا تحل الرواية عنه \*

١٢٠٩ - مسألة - ولا يجوز الرهن إلا مقبوضا في نفس العقد لقول الله تعالى :  
( فرمان مقبوضة ) ، وقال قوم : ان شرطه أن يجعل الرهن عند ثقة فهو جائز وهو قول  
ابراهيم النخعي . والشعبي . وعطاء . وبه يقول أبو حنيفة : ومالك . والشافعي ، وقال  
آخرون : لا يجوز هذا وليس هو قبضا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وسفيان  
الثوري قال معمر : عن قتادة ، وقال سفيان : عن أشعث عن الحكم ثم لفتق قتادة . والحكم  
على أن الرهن اذا كان على يدى عدل فليس مقبوضا قال سفيان : وهو قول ابن أبي ليلى  
وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا ، وصح أيضا عن الحارث المكلبي من طريق هشيم عن  
المغيرة عنه \*

قال أبو محمد : انما ذكر الله تعالى القبض في الرهن مع ذكره المتدينين في السفر الى  
أجل عند عدم الكاتب وانما قبض رسول الله ﷺ الدرع الذي له الدين فهو القبض  
الصحيح ، وأما قبض غير صاحب الدين فلم يأت به نص ولا إجماع ، واشتراط أن  
يقبضه فلان لأصاحب الدين شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل \*

١٢١٠ - مسألة - حورهن المرحضة من شئ مشاع بما ينقسم أو لا ينقسم عند الشريك  
فيه وعند غيره جائز لان الله تعالى قال : ( فلهن مقبوضة ) ولم يخص تعالى مشاعا من مقسوم  
( وما كان ذلك نسيا ) وهو قول عثمان البتي . وابن أبي ليلى . ومالك . وعبيد الله بن الحسن .  
وسوار بن عبد الله . والشافعي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وغيرهم ، وقال أبو حنيفة .  
وأصحابه : لا يجوز رهن المشاع كان بما ينقسم أو بما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند  
غيره ، وأجازوا أن يرهن اثنان أرضا مشاعة بينهما عند انسان واحد ، ومنعوا من أن يرهن  
المر أرضه عند اثنين دأبهما دين واحد في صفقة واحدة ، وهذا تخيل طامامك به ، أول  
ذلك انه قول لانظم أحدا قاله قبلهم ، والثاني أنه قول بلا دليل ، والثالث أنهم تناقضوا  
فيه كما ذكرنا ، وأيضا فانهم لا يختلفون في أن يبيع المشاع جائز فيما ينقسم وما لا ينقسم  
من الشريك وغيره . ومنع أبو حنيفة من اجلة المشاع فيما ينقسم وما لا ينقسم الا من  
الشريك فيه وحده فأجازه له ؛ وهذه تخاليل ومناقضات لا خفاء بها وما نعلم لهم شيئا



موهوا به إلا أنهم قالوا : لا يصح القبض في المشاع ، ومن قولهم : ان البيع لا يتم بالقبض وقد أجازوا البيع في المشاع فالقبض عندهم ممكن في المشاع حيث اشتهوا وهو البيع هو القبض عندهم غير ممكن في المشاع حيث لم يشتهوا وهو الرهن ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ويقال لهم : كما يقبض في البيع كذلك يقبض في الرهن ولا فرق .

١٢١١ - مسألة - وصفة القبض في الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فإكان مما ينقل نقله الى نفسه وما كان مما لا ينقل كالنور والأرضين أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منعه من شريكه ولا فرق ، ولو كان القبض لا يصح في المشاع لكان الشريكان فيه غير قابضين لممولو كانا غير قابضين له لكان مهملًا لا بد لأحد عليه ، وهذا أمر يكذبه الدين والعيان ، أما الدين فنصر فيها فيه تصرف ذي الملك في ملكه ، وأما العيان فكونه عند كل واحد مدة يتفان فيها أو عند من يتفان على كونه عنده ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٢ - مسألة - والرهن جائز في كل ما يجوز بيعه ولا يجوز فيما لا يجوز بيعه كالحر وأموال ولد . والنور . والكلب . والماء . لانه وثيقة للمرتن ليتصرف ان مطل ولا يمكن الاتصاف للغيرم الا بما يجوز بيعه وبالله تعالى تأيد .

١٢١٣ - مسألة - ومنافع الرهن كلها لا تحاشي منها شيئاً لصاحبه الراهن له كما كانت قبل الرهن ولا فرق حاشا ركوب الدابة المروته وحاشا لبن الحيوان المروهن فإنه لصاحب الرهن كما ذكرنا إلا ان يضيغهما فلا ينفع عليهما وينفق على كل ذلك المرتن فيكون له حيث ذكر ركوب الدابة ولبن الحيوان بما أتفق لا يحاسب به من دينه كثر ذلك أمقل .  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وحكم عليه السلام بأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه ومملك الشيء المرتن باق رايته يقين وباجماع لا خلاف فيه ، فاذ هو كذلك فحق الرهن الذي حدث فيه للمرتن ولم ينقل ملك الراهن عن الشيء المروهن لا يوجب حدوث حكم في منعه مالم يره ان ينتفع به من ماله بغير نص بذلك ، فله الوطء . والاستخدام . والمؤاجرة . والحياطة . وأكل الثمرة للحادثة . والولد للحادث . والزرع . والمارة . والأصواف للحادثة . والسكنى . وسائر مالم يره في ملكه الا كون الرهن في يد المرتن فقط بحق القبض الذي جاء به القرآن ولا مزيد .

وأما الركوب والاحتلاب خاصة لمن أنفق على الركوب والمحلوب فلما رويناه من

طريق البخارى ناعمد بن مقاتل أنا (١) عباده بن المبارك أنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة [رضي الله عنه] (٢) «أن رسول الله ﷺ قال : الظهير ركب (٣) بنفته اذا كان مرهونا و لبن الذي يشرب بنفته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب الفقه» والنص قد ورد بتحريم الأموال على غير من له فيها حق فالرهن بلا شك حرام على كل من عدا الرهن وللرهن فيه حق الارتهان ، فدخل به في هذا العموم وخرج منه من عداه بالنص الآخر .

قال أبو محمد : ومن خالفنا في هذا فإنه يخالف القرآن . والسنن . والمعقول ، أما القرآن . والسنن فتمه صاحب الحق من منافع ماله والله تعالى يقول : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فقد أطلقه الله تعالى على وطء أمته ولم يخص غير مرهونة من مرهونة (وما كان ربك نسيا) ، وقال تعالى : (لا تحرموا طيات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) وأما خلاف المعقول فالتنازل من خالفناهما عن الدار المرهونة أتاجر ويصلح ما فيها أم تهمل وتضيع ويخرج المستاجر لها عنها ؟ وعن الأرض المرهونة أتحرث وتزرع أم تهمل وتضاع ؟ وعن الحيوان المرهون أن ينفق عليه ويستغل أم يضيع حتى يهلك ؟ وعن الأشجار المرهونة لمن تكون غلتها ؟ فان قالوا : ان كل ذلك يضيع خالفوا الاجماع ، وقيل لهم : قد نبى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وان قالوا : لا يضيع قلنا : فالمنافع المذكورة من الاجارة . والبن . والولد . والصوف . والثمره لمن تكون ؟ فان قالوا : تكون داخل في الرهن قلنا لهم : ومن أين لكم ادخال مال من ماله في رهن لم يتعاقدا قط أن يكون دخلا فيه ؟ ومن أمر بهذا ؟ فلا سمع له ولا طاعة ولا نعى عين لأنه خلاف قول النبي ﷺ : «ان دماكم وأموالكم عليكم حرام» وهذا تحريم ماله عليه وإباحته لغيره وهذا باطل متيقن ، وان قالوا (٤) : بل هو لصاحب الملك قلنا : نعم وهذا قولنا والله الخد ، وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه من قوله مثل قولنا وهو أن يقال : صاحب الرهن يركبه وصاحب الدر يحبله وعليهما الفقه ، وأنه قال : الرهن مركوب ومحلوب بعلقه . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي فيمن ارتهن شاة ذات لبن قال : يشرب المرتهن من لبنها بقدر ثمن

(١) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ قال أخبرنا الخ (٢) الزيادة من صحيح البخارى

(٣) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ . الرهن يركب ، وما هنا أوضح (٤) في الفسخة

رقم ١٦ «فان قالوا»

علفها فإن استفضل من اللين بعد ثمن العلف فهو ربا .

قال أبو محمد : هذه الزيادة من إبراهيم لأقول بها وعموم قول النبي ﷺ أحب اليان من تفسير أبي عمران رحمه الله برأيه ، ولا يخالف لأبي هريرة ههنا من الصحابة نعله ، وقال الشافعي : جميع منافع الرهن للراهن كما كانت ، وقال أبو ثور بذلك ويقولنا في الركوب والحلب إلا أنه زاد الاستخدام ولا نقول بهذا لأنه لم يأت به النص ، والقياس لا يستحل به المحرم من أموال الناس : ( وما كان ربك نسيا ) ، وقال اسحاق . وأحد ابن حنبل : لا ينتفع الراهن من الرهن إلا بالرد وهذا قول بلا برهان ، وأما مالك فإنه قال : لا بأس أن يشترط المرتهن منفعة الرهن إلى أجل في الدور والأرضين وكره ذلك في الحيوان والياب ( ١ ) والعروض ، وهذا قول لا برهان على صحته ، وتقسيم فاسد وشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وقول لأنعم أحدا قاله قبله . ومنافضة : وأتى بعضهم بقرينة وهو أنه قال : هو في العروض سلف جرح منفعة قليل له : وهو في العقار كذلك ولا فرق . وأما أبو حنيفة وأصحابه فأنهم منعوا من مؤاجرة الرهن ومن أن ينتفع به الراهن والمرتهن ثم تناقضوا من قريب فأباحوا للراهن أن يستعيده من المرتهن وأن يعيره إياه المرتهن ولم يروه بذلك خارجا من الرهن ، وهذا قول في غاية الفساد لتعديه من البرهان ولأننا لأنعم أحدا قال به قبله ، واعترض بعضهم بأن قال : فإذا كانت المنافع للراهن كما كانت فأي فائدة للرهن ؟ قلنا : أعظم الفائدة أمان في الآخرة فالعمل بما أمر الله تعالى به بالأجر ، وأمان الدنيا فلان الراهن إن مطلق بالانصاف يبيع الرهن وتعمل المرتهن الانصاف من حقه ، فأي فائدة تريدون أكثر من هذه الفائدة ؟ وقول لهم : أنتم توافقونا على أنه لا يحل القمح بالقمح إلا مثلا بمثل فأي فائدة في هذا ؟ وكذلك الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهذه اعتراضات بسوء الفطن يصاحبها وليس إلا الاتجار لله ورسوله ﷺ قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال عز وجل : ( التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) واعترض بعض من لا يتقى الله تعالى على حديث النبي ﷺ الذي أوردنا قبل من قوله عليه السلام : « الرهن مخلوب ومركوب » قال : هذا خبر رواه هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة وذكر رسول الله ﷺ قال : إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها . وابن الدريش رب بنفقتها وتركب » ( ٢ ) قال هذا الجاهل المقدم . فإذ المراد بذلك المرتهن

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ . والنبات . وهو تصحيف ( ٢ ) انظر صحيح البخاري جزء

فهو منسوخ بتحريم الربا بالنهى عن سلف جر منفعة .

قال أبو محمد : وهذا كلام فى غاية الفساد والجرأة ، أول ذلك أن هذا خبر ليس مستدا  
لأنه ليس فيه بيان بهذا اللفظ من كلام رسول الله ﷺ ، وأيضا فأن فيه لفظا مختلفا  
لأنهم أصلا هو قوله ولبن الدريش ربو على الذى يشرب تفقها وتركب ، وحاش لله  
أن يكون هذا من كلام رسول الله ﷺ ، الأمور بالبيان لنا ، وهذه الرواية انما هى من  
طريق اسماعيل بن سالم الصايغ مولى نبي هاشم عن هشيم قال تخطيط من قبله لا من قبل هشيم  
فمن فوقه لأن حديث هشيم هذا رويناه من طريق سعيد بن منصور الذى هو أحفظ الناس  
لحديث هشيم واضطبع له فقال : ناهشيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفع  
الحديث فيأزعمه قال قال رسول الله ﷺ : الرهن يركب ويعلف ولبن الدر إذا كان  
مرهونا يشربو على الذى يشربه التفقه والملف ، وأما قول هذا الجاهل فاذ ذلك على  
المرتهن فهو منسوخ بالنهى عن الربا بالنهى عن سلف جر منفعة فقد كذب وأفك وما  
للرايهنا مدخل أصلا ، ولو أنهم اتقوا الربا لما أقدموا عليه جهارا إذ أباحوا التمرتين  
بالأربع تمرات وإن كانت الأربع أكبر جسا وأثقل وزنا ، وإذا أباح بعضهم درهما  
فيه درهم ونصف بدرهم فيه درهم غير ثمن ، وإذا أباحوا كلهم ألف درهم حاضرة بمائة دينار  
غاية فى النمة فهذا هو الرابح لا انتفاع الراهن بما هو لا انتفاع المرتهن بالدر . والركوب  
المباحين له بالنصر من أجل تفقته على المركوب والمحلوب ، وقالوا أيضا : قد صرح عن  
الشعبي أنه كره أن ينتفع الراهن من رهنه بشئ . قالوا : وهو راوى الحديث فلم يتركه  
الاقتضال علم عنده .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف ما يأتون به ، ولقد كنا نظن أن فى بلادهم بعض  
العذر لهم إذ يحتجون بترك الصاحب لما روى حتى أتونا بترك السنة من أجل ترك الشعبي  
لها ، وقد أوردنا أخذ أى هريرة بما روى من ذلك فكن مشوا هكذا ليكون ترك  
مالك للأخذ بما روى حجة على الخفيفين فى أخذهم به وليكون ترك أى حنيفة لمسا بلغة  
من الحديث حجة على المالكين فى أخذهم به وهكذا سقلا (١) حتى يكون ترك كل أحد  
للحديث عن النبي ﷺ إذا بلغه حجة قاطعة فى رده ، وهذا مذهب إبليس ومن اتبعه ،  
ولا كرامة لأحد أن يكون حجة على رسول الله ﷺ بل هو عليه السلام المحجة  
على الجن والانس ، وأسلم الوجوه لمن خالف ما روى عن صاحب فن دونه من الأئمة

(١) هو يضم السين المهملة وسكون الفاء ضد العلو ، أى وهكذا اتدرج معهم من علوا

سفل أى من هو فى درجة العلوا إلى من هو دونه فى المرتبة

خاصة أن يظن بهم النسيان أو التأويل الذي اخطأوا فيه قاصدين للغير فيؤجرون مرة واحدة وأما من أقدم على ما صح عنه عن النبي ﷺ فإن اعتقد جواز مخالفته عليه السلام فهو كافر حلال الدم والمال وإن لم يعتقد ذلك فهو فاسق قال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً ) ه  
قال أبو محمد : وقد روى عن ابن مسعود . وابن عمر . وشرح أن لا ينتفع المرتهن بشئ من الرهن ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن ابن مسعود منقطع ، وعن ابن عمر من طريق ابن أبي ليلى ، وعن شريح من طريق جابر الجعفي بل قد صح عن ابن سيرين . والشعبي . لا ينتفع من الرهن بشئ . وهذا صحيح أن كانوا عنوا المرتهن (١) وبه يقول إلا الحلب . والركوب أن اتفق (٢) قطع والا فلا وبالله تعالى التوفيق ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان : نفقة الرهن على رآه . وهذا صحيح لأنه ماله الآن الحيفين قالوا : إن مرض الرقيق المرهون . أو أصابت العبد جراحة . أو دبرت الدواب الموهنة فإن كان الدين . وقيمة الرهن سواء فالعلاج كله على المرتهن وإن كان الدين أقل من قيمة الرهن فالعلاج على الراهن والمرتهن بحسب ذلك ، وهذا كلام يشبه الهذيان إلا أنه أسوأ حالاً من الهذيان لأنه على حكم في الدين بالآراء الفاسدة التي لا نعلم أحداً قالها قبله ولا متعلق لهم فيها لا بقرآن . ولا سنة . ولا برواية ضعيفة . ولا بقياس . ولا برأى سديد . ولا بقول متقدم ه

١٢١٤ - مسألة - فإن مات الرهن . أو تلف . أو أبق . أو فسد . أو كانت أمة خملت من سيدها . أو أعتقها . أو باع الرهن . أو وهبه . أو تصدق به . أو أصدقه فكل ذلك نافذ وقد بطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه ولا يكف الراهن عوضاً مكان شئ من ذلك ولا يكف المقت ولا الحامل استمراء إلا أن يكون الراهن لا شئ له من أن ينصف غريمه غيره فيطيل عتقه . وصدقه . وهبه . ولا يطيل يبعه ولا أصدقاه . رويان من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا إسرائيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي فممن رهن عبده ثم أعتقه قال : العتق جائز ويتبع المرتهن الراهن ، قال يحيى : وسمعت الحسن ابن حي يقول فممن رهن عبداً ثم أعتقه : العتق جائز وليس عليه سعاية ه  
برهان ذلك أن الدين قد ثبت فلا يطله شئ . إلا نص قرآن أو سنة فلا سبيل إلى وجود

(١) في النسخة اليمنية عند المرتهن ، وهو غلط ، والمرتهن هو الذي يأخذ الرهن  
(٢) أن لا ينتفع المرتهن من الرهن حلاً وركوباً إلا إذا اتفق هو فقط فحينئذ للمرتهن أن يركب ويحلب بقدر النفقة وفي بعض النسخ : أن اتفق ، وهو تصحيف .

ابطاله فيها ولا يجوز تكليف عوض ولا استعلاء، لانه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ، والنعمة بريئة إلا بنص قرآن أو سنة، فأما المتق. والبيع. والهبة. والاصداق. والصدقة فإن الرهن مال الراهن بلا خلاف وكل هذه الوجوه مباحة للمره. في ماله بنص القرآن. والسنة. والاجماع المتيقن الا من لا شيء له غير ذلك لقول النبي ﷺ: «كل معروف صدقة» وقوله: «الصدقة عن ظهري» فن ادعى أن الارتنان يمنع شيئا من ذلك فقبوله باطل ودعواه فاسدة اذ لا سيل له الى قرآن ولا سنة. بتصحيح دعواه، قال تعالى: ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) وقد اختلفوا في ذلك فقال عثمان البني. وأبو ثور. وأبو سليمان: المتق باطل بكل حال وهو قول عطاء، وقال مالك. والشافعي: ان كان موسرا افذعته وكلف قيمة يجعلها رهنها مكانه وان كان معسرا ألقه المتق باطل، وقال أحمد بن حنبل: المتق نافذ على كل حال فان كان موسرا كلف قيمته تكون رهنه وان كان معسرا لم يكلف قيمته ولا كلف العبد استعلاء. ونفذ المتق، وقال أبو حنيفة: المتق نافذ بكل حال ثم قسم كما نذكر بعد هذا. وقال الشافعي: ان رهن أمة له فوطئها لحملت فان كان موسرا اخرجت من الرهن وكلف رهنها آخر مكانها وان كان معسرا افره قال: تخرج من الرهن ولا يكلف رهنها مكانها ولا تكلف هي شيئا، ومرة قال: تباع اذا وضعت ولا يباع الولد، وتكليف رهن آخر، بالتفريق ههنا بين الموسر والمعسر ويعمل بعد وضعا دون ولدها أقوال فاسدة بلا برهان، وقال أبو ثور: هي خارجة من الرهن ولا يكلف لاهو ولا هي شيئا سواء معسرا كان أو موسرا، وروينا عن قتادة انها تباع هي ويكلف سيدها أن يفتك ولده منها •

قال أبو محمد: افتكاك الولد لا ندري وجهه ولئن كان مملوكا فلا معنى يكلف والده افتكاكه فإن كان حرا فلم يباع حتى يحتاج الى افتكاكه، وروينا عن ابن شبرمة أنها تستعى وكذلك العبد المرهون اذا أعتق •

قال أبو محمد: وهذا عجب: وما ندري من أين حل أخذ مالها وتكليفها غرامة لم يكلفها الله تعالى قط اياها ولا رسوله ﷺ وما جعل الله تعالى فيها مشركا للمرتين فيستعى له؟، وأما مالك قال: ان كان موسرا كلف أن يأني بقيمتها فتكون القيمة رهنه وتخرج هي من الرهن وان كان معسرا فان كانت تخرج اليه وتأني فهي خارجة من الرهن ولا تتبع بغرامة ولا يكلف هو رهنها مكانها ولكن يبيع بالدين الذي عليه فقط وان كان تسور عليها يمت هي وأعلى هو ولده منها •

قال أبو محمد: في هذا القول خمسة أوجه من الخطأ، وهي تفرقة بين المعسر والموسر

في ذلك والحق عا<sup>١</sup> واحد ، وتكليفه احضار قطعة من ماله لترهن لم يقدح فيها رهنه ، وتفرقة بين خروجها إلى سيدها وبين تسوره عليها ، وهي آمنة في كلا الوجهين . وهي سرهونة في كلا الوجهين ، وهذا عجب جدا . وبيعه أياها وهي أم ولد واخراجها ولدها من حكم الرهن بلا تكليف عوض بخلاف الأم وكلاهما عنده لا يجوز رهنهما ، وكل هذه أوجه فاحشة الخطأ لا متعلق لها فيها بقرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا إجماع . ولا دليل . ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا قول صاحب ، نعم . ولا قول أحد نعليه قبله ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه (١) ان حملت فافر بمحملها فان كان موسرا خرجت من الرهن وكلف قضاء الدين ان كان حالا أو كلف رهنه بقيمتها ان كان إلى أجل ، فان كان معسرا كلفت أن تستسي في الدين الحال بالغاما بلغ ولا ترجع به على سيدها ولا يكلف ولدها سماية فان كان الدين إلى أجل كلفت أن تستسي في قيمتها فقط فجعلت رهنه مكانها فاذا حل أجل الدين كلفت من ذي قبل أن تستسي في باقي الدين ان كان أكثر من قيمتها قالوا : فان كان السيد استلحق ولدها بعد وضعها له وهو معسر قسم الدين على قيمتها يوم ارتبها وعلى قيمة ولدها يوم استلحق فأصاب الأم سعت فيه بالغاما بلغ للرتين ولم ترجع به على سيدها وما أصاب الولد سعى في الأقل من الدين أو قيمته (٢) ورجع به على أبيه وأخذ المرتن كل ذلك ، قالوا : فلو كان الرهن عبدا فأعقته نفذ فيه المتق وخرج من الرهن ، فان كان الراهن موسرا والدين حالا كلف غرم الدين فان كان الدين إلى أجل كلف السيد قيمة العبد تكون رهنه مكانه ، فان كان معسرا استسعى العبد في الأقل من قيمته أو الدين ورجع به على سيده ورجع المرتن على الراهن ياتي دينه ●

قال أبو محمد : ان في هذه الأقوال لعبرة لمن اعتبر ونعوذ بالله من الخذلان ، وان من العجب تفرقة بين ما تستسعى فيه الأمويين ما يستسعى فيه العبد المتق ، وبين ما يستسعى فيه الولد وهو عنده حرا للاحق النسب قال أمة خرجت أم ولد من سيدها بوطء مباح ، وما بال انسان حرا بن حر ولد على فراش أبيه ، وما بال عبد عتق يكلفون الفرامات دون جنابة جنوها ولا ذنب اقترفوه قسبناح أمواهم بالباطل ويكلفون ما لم يكلفهم الله تعالى به قط ولا رسوله عليه السلام . ولا أحد من المسلمين قبل أبي حنيفة ثم يكلفونهم ما ذكرنا ويسلبون صاحب الجنابة عنهم من الفرامة ماشاء الله كان وكل ما يدخل على مالك مما ذكرنا قبل فانه يدخل على أبي حنيفة لا الفرق مالك بين خروجها اليه وبين تسوره عليها

(١) سقط لفظ «وأصحابه» من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ وفي الأقل من

وزيد من التافض والفساد في قول أبي حنيفة تفرقه بين الدين الحال والمؤجل في ذلك وتفرقه بين ما تكلفه الأم وبين ما يكلفه الولد ، وتفرقه بين إقراره بالحل وبين إقراره بالولد بعد الوضع فيما يكلفه من الاستسعاء في الحالين ، وتفرقه بين ما تكلفه أم الولد وبين ما يكلفه العبد بعتق ، وتفرقه بين الرجوع مرة على السيد بما غرم الفارم منهم وبين منعهم من الرجوع عليه مرة بذلك ، وأغرب من ذلك كله قوله : إن الولد يسمى فليت شعري إلى متى بقي هذا الدين المسخوط حتى ولد المحمول به وحتى ظلم وكبر وبلغ وتصرف ؟ أفان مات قبل ذلك ماذا يكون ؟ كل هذا بلا دليل أصلاً لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد من ولد آدم قبلهم . ولا قياس أصلاً . ولا رأى له وجهه مثل عقول أنتجت هذه الأقوال بمأمونة على تدبير نواة عخرة فكيف على التحكم في الدين ؟ وإن نعم (١) الله تعالى علينا العظيمة في توفيقه لنا إلى اتباع كتابه وسنن رسول الله ﷺ ولا يمهون بأن يقولوا : فساد ذلك على الاستسعاء الثابت عن النبي ﷺ في العبد المشترك بعتقه سيده وهو مصر فأن ذلك الحكم في عبد يملكه اثنان فصاعداً وليس ههنا مالك غير المعتق عبده والمولد أمته ، ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنه قياس حكم على ما لا يشبهه وعلى ما ليس منه في ورد ولا في صدر .

قال أبو محمد : ثم نسألهم : ما الفرق بين عتقه وهبته وبيعه وأصدقه إذ أجزتم البيع بغير إجماع ومنعتم من سائر ذلك ؟

وأما هلاك الرهن بغير فعل الرهن ولا المرتهن فللإس في خمسة أقوال ، قالت طائفة : يترادان الفضل ، تفسير ذلك أن الرهن إن كانت قيمته وقيمة الدين سواء فقد سقط الدين عن الذي كان عليه ولا ضمان عليه في الرهن فإن كانت قيمة الرهن أكثر سقط الدين بمقداره من الرهن وكلف المرتهن أن يؤدي (٢) إلى الرهن مقدار ما كان تزيد (٣) قيمة الرهن على قيمة الدين ، وإن كانت قيمة الرهن أقل سقط من الدين بمقداره وأدى الرهن إلى المرتهن فضل ما زاد الدين على قيمة الرهن .

روىنا من طريق الحكم . وقادة أن علي بن أبي طالب قل : يتراجعان الفضل يعني في الرهن يهلك ، وروى أيضاً عن ابن عمر وهو قول عبيد الله بن الحسن . وأبي عبيد . وإسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : إن كانت قيمة الرهن أكثر من قيمة الدين أو مثلها قد بطل الدين كله ولا غرامة على المرتهن في زيادة قيمة الرهن على قيمة الدين

(١) في بعض النسخ «وإن نعمة» (٢) في النسخة رقم ١٦ ، أن يدفع ، (٣) في النسخة



فان كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين سقط من الدين بمقدار قيمة الرهن وأدى الراهن إلى المرتين ما بقي من دينه ، وروى هذا من طريق مطر الوراق عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب . ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حن عن عبد الأعلى بن عامر عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب . ومن طريق قتادة عن عبدربه عن أبي عياض عن علي . ومن طريق وكيع عن ادريس الأودي عن ابراهيم بن عمير قال : سمعت ابن عمر يقول : مثل ذلك ، وهو قول ابراهيم النخعي . وقائدة ، وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه . وقالت طائفة : ذهب الرهن بما فيه سواء كان كقيمة الدين أو أقل أو أكثر اذا تلف سقط الدين ولا يغرم أحدهما للآخر شيئا ، صح هذا عن الحسن البصري . و ابراهيم النخعي . وشريح . والشعبي . والزهرى . وقائدة ، وصح عن طاوس في الحيوان يرتن ، وروينا عن النخعي . والشعبي فيمن ارتن عبدا فاعور عنده قالوا : ذهب بنصف دينه . وقالت طائفة : ان كان الرهن مما يخفى كالثياب . ونحوها فضيان ما تلف منها على المرتن بالغة ما تلفت و يبقى دينه بحسبه حتى يؤدي اليه بكاله . وان كان الرهن مما يظهر كالغمار . والحيوان فلا ضياع فيه على المرتن ودينه باق بكاله حتى يؤدي اليه وهو قول مالك . وقالت طائفة : سواء كان مما يخفى أو مما لا يخفى لا ضمان فيه على المرتن أصلا ودينه باق بكاله حتى يؤدي اليه وهو قول الشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم ابن يحيى أناتقادة عن خلاص ان علي بن أبي طالب قل في الرهن : يترادان الفضل فان أصابته جائحة برى ، فصح أن علي بن أبي طالب لم يرتاد الفضل الا فيما تلف بخيانة المرتن لا فيما أصابته جائحة بل رأى البراءة له مما أصابته جائحة ، وصح عن عطاء انه قال : الرهن وثقة ان هلك فليس عليه غرم يأخذ الدين الذي له كله . وعن الزهرى انه قال في الرهن هلك [ انه ] (١) لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن لغنمه وعليه غرمه . قال أبو محمد : أما فريق مالك بين ما يخفى وبين ما لا يخفى يقول لابرهان على صحته لامن قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول أحد نعله قبله فسقط وانما بنوه على التهمة والتهمة ظن كاذب يأثم صاحبه ولا يحل القول به ، والتهمة متوجهة الى كل أحد وفي كل شيء ، وأما قول أبي حنيفة فانهم احتجوا بخبر مرسل رويناه من طريق سعيد بن المسيب « أن رسول الله ﷺ قال : لا يفتل الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه لا يفتل الرهن

من رهنه له غنمه وعليه غرمه (١) وقالوا : قد أجمع الصحابة على تضمين الرهن والمرتين أمين فيما زاد من قيمة الرهن على قيمة دينه .

قال أبو محمد : أما قولهم : إن المرتين أمين فيما فضل من قيمة الرهن على قيمة دينه فدعوى فاسدة وتقرىق بلا دليل وما هو إلا أمين في الكل أو غير أمين في الكل ، وأما قولهم : أجمع الصحابة على تضمين الرهن قول جروا فيه على عادتهم الخفيفة على الستم من الكذب على الصحابة بلامؤنة ، وبالمسلمين هل جاء . فهذا كله عن أحد من الصحابة الألعز عمر . وعلى . وابن عمر قط ، فأما عمر قط يصح عنه ذلك لأنه من رواية عيين عمير وعيين لم يولد إلا بعد موت عمر وأدركه صغيرا لم يسمع منه شيئا : وأما ابن عمر فلا يصح عنه لأنه من رواية إبراهيم بن عمير عنه وهو مجهول ، وقد روى عنه يتردان الفضل ، وأما على فتختلف عنه في ذلك وأصح الروايات عنه إسقاط التضمين فيما أصابته جائحة كما أوردنا آنفا ثم أعجب شئ دعواهم أن الصحابة أجمعوا على تضمين الرهن فإن صح ذلك فهم قد خالفوا الإجماع لأنهم لا يضمنون بعض الرهن وهو ما زاد من قيمته على قيمة الدين فهذا حكمهم على أنفسهم ، وأما الحديث الذي ذكروا فرسل ولا حجة في فرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا لأنه لا يدل على شئ من قولهم ولا تقسيمهم وإنما مقتضاه لو صح هو أن قوله : لا ينفق الرهن من رهنه : بضم الراء وكسر الهاء له غنمه وعليه غرمه فوجب ضمان الرهن على المرتين ولا بد بخلاف قولهم ، وقوله : لا ينفق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه . إن كان أراد بصاحبه مالكه وهو الأظهر فهو يوجب أن خسارته منه ولا يضمنه له المرتين ، وإن كان أراد بصاحبه المرتين فهو يوجب ضمانه له بكل حال فصار حجة عليهم بكل وجه وبطل قولهم ، وقولهم في أي الأصول وجدتم شيئا واحدا رهننا كله عن دين واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة وأنتم تردون السنن بخلافها بالأصول بزعمكم ثم تخالفونها جبارا بلا نص ، وأما من قال : يتردان الفضل فانعلم لهم حجة أصلا إلا أنه استحسان وكأنه لما كان الرهن مسكان الدين تقاصا فيه وهذا رأى ، والدين لا يؤخذ بالآراء ، وأما من قال : ذهب الرهن بما فيها فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلا

(١) الحديث رواه ابن ماجه في سننه مختصرا ، قال العلامة ابن الأثير في النهاية : يقال غلق الرهن ينفق غلوقا إذا بقي يد المرتين لا يقدر رهنه على تخليصه ، والمعنى أنه لا يستغنى المرتين إذا لم يستفك صاحبه وكان هذا من فعل المجاهلية إن الرهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتين الرهن فأبطله الإسلام .

رهن فربا فهلك عنده فقال رسول الله ﷺ : « ذهب حقلك » .

قال أبو محمد : هذا مرسل ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى .

قال أبو محمد : فاذ قد بطل كل ما هووا به فالواجب الرجوع إلى القرآن . والسنة فوجدنا ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ حدثنى محمد بن ابراهيم حدثنى يحيى بن أبى طالب الأنطاكي (١) وجماعة من أهل الثقة (٢) نا نضر بن عاصم الأنطاكي نا شبابة عن ورقانة ابن أبى ذئب عن الزهرى عن سعيد بن المسيب . وأبى سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يعلق الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » فهذا مسند من أحسن ما روى فى هذا الباب ، وادعوا أن أباعمر المطرز غلام ثعلب قال : اخطأ من قال : أن الغرم هلاكك .

قال أبو محمد : وقد صح فى ذم قوم فى القرآن قوله تعالى : ( ومن الأعراب من يتخذ ما يفتق مفرما ) أى يراه هالكا بلا منفعة فالقرآن أولى من رأى المطرز .

قال أبو محمد : ووجدنا النبى ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجعل لغريم المرتهن شيئا ولأن يضمن الرهن بغير نص فى تضمينه الآن يمدى فيه أوبان يضمنه فيضمنه حيثك باعتدائه فى كلا الوجهين ، وكذلك الدين قد وجب فلا يسقطه ذهاب الرهن فصح بقينا من هذين الأصلين الصحيحين بالقرآن . والاجماع . والسنة ان هلاك الرهن من الراهن ولا ضمان على المرتهن وإن دين المرتهن باق بحسبه لازم للراهن وبالله تعالى التوفيق ، وأما ما تولعن الرهن فاناروينا من طريق عمرو بن دينار ان معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن أرضا فأثمرت فان الثمرة من الرهن . ومن طريق طاوس ان فى كتاب معاذ من ارتهن أرضا فهو يحسب ثمرها لصاحب الرهن .

قال أبو محمد : الحكمان متضادان وهما قولان ، أحدهما ان الثمرة لصاحب الرهن ، والآخر أنها من الرهن ، وقال أبو حنيفة : الولد . والثقة . والثمرة رهن مع الأصول ثم تناقضوا فقالوا : ان هلك الولد . والثقة . والثمرة لم يسقط من أجل ذلك من الدين شئ وإن هلك الأصل . والألم . والشجر قسم الدين على ذلك وعلى النماء فاقوقع للأصل سقط وما وقع للنماء بقى .

قال أبو محمد : وهذا تناقض فاحش لان كل ذلك رهن عندهم ثم خالفوا بين

(١) فى النسخة اليمنية والنسخة رقم ١٤ . يحيى بن طالب الأنطاكي . وما هنا موافقا لما فى كتاب ميزان الاعتدال ولسان الميزان الا أنها لم يذكر انبته ، ولم يذكره السمعاني فى كتابه الأنساب (٢) فى النسخة رقم ١٦ . من أهل الصدق .

أحكامها بـلا برهان ، وقال مالك : أما الولد فداخل في الرهن وأما الثمة والثمره فخارجان من الرهن ، وهذا تقسيم فاسد جدا بلا برهان ، فإن قالوا : إن الولد يبيع الأم قلنا : كذب من قال : هكذا ؟ وكيف يكون بعضها وقد يكون ذكرا وهي أتم ويكون مسلما وهي كافرة ؟ ثم يقال لهم : والثمره أيضا بعض الشجر دعوى كدعوى : **وهذا النافى** : كل ذلك لصاحب الأصل ولا يدخل شيء منه في الرهن وهو الحق لأن الرهن هو ما تم اقتدا عليه الصفقة لا ما لم يتم اقتداها عليه وكل ما ذكرنا شيء لم يتم اقتدا الصفقة عليه فكله غير الأصل وكله حادث في ملك صاحب الأصل فكله له وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٥ - مسألة - فإن مات الرهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن إلى الرهن أولي ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بشئ من الرهن من سائر الفرعاء حيثن ذلك لقول الله تعالى : ( ولا تنكسب كل قسر إلا عليها ) فإذا مات المرتهن قائما كان حق الرهن له لا لورثته ولا لفرعائه ولا لأهل وصيته وإنما تورث الأموال لا الحقوق التي ليست أموالا كالامانات . والوكالات . والوصايا وغير ذلك ، فإذا سقط حق المرتهن بموته وجب رد الرهن إلى صاحبه ، وإذا مات الرهن قائما كان عقد المرتهن معه لا مع ورثته وقد سقط ملك الرهن عن الرهن بموته وانتقل ملكه إلى ورثته وأولى فرعائه وهو أحقر فرعائه أو إلى أهل وصيته ولا عقد للرتن معهم ولا يجوز عقد الميت على غيره فيكون كاسبيا عليهم ، فالواجب رد متاعهم إليهم ولقول رسول الله ﷺ : **« ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام »** ، وما نعلم لمن خالف هذا حجة أصلا . وروينا عن الشعبي فيمن رهن على يدي عدل فمات أن الرهن له أي لورثته قال الحكم : هو للفرعاء .

١٢١٦ - مسألة - ومن ارتهن شيئا تخاف فساد كصير خيف أن يصير خيرا ففرض عليه أن يأتي الحاكم فيبيعه ويوقف الثمن لصاحبه إن كان غائبا أو ينصف منه التبريم المرتهن إن كان الدين حالا أو يصرف الثمن إلى صاحبه إن كان الدين مؤجلا فإن لم يمكنه السلطان فليقل هو ما ذكرنا لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال ولأن ثمن الرهن هو غير الرهن وإنما عقده في الرهن لافئته وإنما ثمنه ما لمن مال مالكة كاسر ماله ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٧ - مسألة - ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهننا من ثمنها فإن وقع فالباع مفسوخ ولكن يجوز للبايع إمساك سلعته حتى ينصف من ثمنها إن كان حالا والا فليس لذلك .

برهان ذلك أنه اشترط منع المشتري من قبض ما اشترى مدة مسماة وهذا شرط ليس

في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأيضاً فإن المشتري لا يملك ما اشترى إلا بتام عقد البيع بينهما والبيع لا يتم إلا بما ذكره في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى من الفرق أو التخيير فهو ما لم يتم البيع فأما الشيء المبيع ملك للبائع فأما المشتري فالمسألة المذكورة كون شيء من مال البائع المرتهن رهناً عنده نفسه وهذا في غاية الفساد ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وأما إمساك البائع سلته حتى يتصف فان حقه واجب في مال المشتري فإن مطله بحق قد وجب له عنده فهو ظالم معتدل لقول النبي ﷺ : «مطل الثني ظلم» ، وإذا هو ظالم فكل ظالم معتد ، وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فالسلة التي ابتاع مال من مال المشتري فلم يعطه السلة حتى يتصف هـ رويان من طريق محمد بن عبد السلام الحثني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن ابن مهدي نا هشيم . وسفيان الثوري قال سفيان الثوري : عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عمرو بن حريث قال فيمن باع سلة ففقد المشتري بعض أثن فقال البائع : لا أعطيك السلة حتى تحجي . بالقية ، فجعل عمرو بن حريث السلة رهناً بما بقي ، وقال هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي : أن عروة بن المغيرة بن شعبة جعل في ذلك أيضاً السلة رهناً بما بقي . فهذا عمرو صاحب لا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة هـ

١٢١٨ - مسألة - ولا يكون حكم الرهن إلا ما ارتهن في نفس عقد التدين وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن ولرأيه أخذه متى شاء لأن الله تعالى لم يجعل الرهن إلا في العقد كما تلونا وكل ما كان بعد ذلك فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل هـ  
١٢١٩ - مسألة - ومن تدين فرهن في العقد رهناً صحيحاً ثم بعد ذلك تدين أيضاً وجعل ذلك الرهن رهناً عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود لأن ذلك الرهن قد صح في العقد الأول فلا يجوز نقله إلى عقد آخر إذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وكل عقد انعقد على باطل فهو باطل لأنه لم تقبله صحة إلا بصحة ما لصحة له فلاحقة له وبالله تعالى التوفيق هـ

١٢٢٠ - مسألة - ومن رهن رهناً صحيحاً ثم أنصف من بعض دينه أنه أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن لذلك لأن الرهن وقع في جميعه بجميع الدين فلا يسقط عن بعض الرهن حكم الرهن من أجل سقوط بعض الدين إذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ، وهو قول الشافعي . وأصحابنا ، فإن قيل : كيف تمنعون من اخراج الرهن إلا برضا المرتهن وتجهزون يمه وعقته والصدقة به وهو اخراج له عن

الرهن ينفذ المرتهن ؟ قلنا : لأن النص جاء بإيجاب الرهن فليس له إبطال ما صححه الله تعالى فإذا أخرجه عن ملكه جلة فلم يمنعه الله تعالى من ذلك قط لافي قرآن . ولا سنة فإذا صار في ملك غيره فقد قل تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وعند المرتهن لم يكن قط مع الذي انتقل اليه الملك فلا يجوز له ارتهان ماله عن غيره ، وقول لهم : إن جميعكم - يعني المالكين . والحنفيين . والشافعيين - مجمعون على أن من قال لبعده : أنت حر إذا قدم أبي أنه عقد فيه عقدا لا يعمل له الرجوع فيه أبدا وأنه حر متى قدم أبوه سم لا خلاف بينكم في جواز بيعه قبل أن يأتي أبوه وإصداقه . وهبه فأى فرق بين الأمرين أن أنصفتم أنفسكم ؟

١٢٢١ - مسألة - ولا يعمل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه . ولا مال ولده الصغير أو الكبير إلا باذن صاحب السلطة التي يردها . ولا ينفذ اذنه ولا مال يتيمة الصغير أو الكبير (١) ولا مال زوجته ، وقال الحنفيون . والمالكيون : لأن يرهن عن نفسه مال ابنه الصغير ، قال المالكيون : وللوصى أن يرهن مال يتيمة عن نفسه وقالوا : إذا أذن الأجنبي لغيره أن يرهن ماله عن نفسه جاز ، واحتجوا في ذلك أن للاب والوصى أن يودع مال الابن واليتم فادعاه في الذمة أحق بالجواز .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأنه لا يجوز له ما يدعاه ولا عرضه الا حيث يكون ذلك نظرا وحياطة للصغير ولا نظره أصلا في أن يرهنه الأب والوصى عن أنفسهما فهو ضرر فهو (٢) مردود ، وأيضا فإن للإنسان أن يودع الوديعة التي أودعت عنده إذا خشى هلاكها عنده ورأى السلامة في إيداعها فيلزمهم بهذا الاستدلال البديع أن يكون له أن يرهنها عن نفسه . واحتجوا في ذلك بما صح من طريق سويد بن غفلة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ انه قال : « ان أطيبت ما أكلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم (٣) » . ومن طريق الأسود بن يزيد عن أم المؤمنين عائشة عن النبي ﷺ انه قال : « ان أطيبت ما أكل الرجل من كسب يده وولده من كسبه (٤) » . ورويناها من طريق قاسم بن أصبغ قال : نا بكر بن حماد . وأحمد بن زهير قال بكر : نا سعد نا يحيى ابن سعيد القطان عن صفيان الثوري نا إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة ، وقال أحمد : نا أبي نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود .

قال أبو محمد : وهذان الخبران اتفاهما في الأكل وهكذا يقول : يأكل منه ماشاء (١) في بعض النسخ والكبير ، (٢) سقط لفظ فهو ، من النسخ رقم ١٩ (٣) رواه الترمذي وغيره (٤) هو في سنن النسائي

من يته وغيره وليساقى البيع . ولا في الارتان . ولا في الهبة . ولا في الاخوة . فان قالوا : قسنا ذلك على الأكل قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكتّم قد تناقضتم الحش تناقض من وجهين ، أحدهما ان الله تعالى يقول : ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا من يوتكم أو يوت آباءكم أو يوت أمهاتكم ) إلى قوله تعالى : ( أو ما ملكتكم مفاتيحه أو صدقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا ) فأباح الله تعالى الأكل من يوت الاصدقاء . والتي مفاتيحه بأيدينا ويوت الاخوة والاخوات وسائر من ذكر في الآية فأباحوا الارتان منها قياسا على الأكل بغير إذن أهلها وأتم لا يفعلون ذلك قد قضيت قياصكم وتركتموه وقضيت بفساده وهو أهل للفساد جلة ، والثاني انكم لا تميزون أن يبيع من مال ابنه الصغير الأعلى وجه النظر له ولا ان يملك منه شيئا أصلا لغير الحاجة الماسة الا الارتان خاصة ، وعند المالكيين أن يصدق عن نفسه خاصة فكم هذا التناقض والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة المضطربة ، واحتجوا أيضا بما روياه من طريق البزارنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم بن عبد الله بن داود هو الحرثي عن هشام ابن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ انه قال : **وأنت ومالك لأبيك (١) .**

قال أبو محمد : فأباحوا به أن يرهن الرجل مال ابنه الصغير وأسقطوا عنه الحد في وطء أمهاته الصغير والكبير وأسقطوا عنه الحد في سرق من مال ابنه الكبير . والصغير ، وقضوا على الأب بضمائه ورده . وأباح المالكيون به أن يصدق مال ابنه الصغير عن نفسه وان يعتق رقة ابنه الصغير خاصة ويضمن القيمة في ذلك كله .

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم في هذا الخبر بل هو حجة عليهم لانهم أول من خالفوه فلم يبيحوا للاب من مال ابنه غير ما ذكرنا والحديث عام لم يخص هذه الوجوه من غيرها فلا يجوز لهم تخصيصها بدعوى كاذبة (٢) ؛ وجه آخر وهو أنهم لم يبيحوا الارتان والاصداق الا من مال الابن الصغير لا من مال الابن الكبير فخالفوا الخبر وتحكموا في الدين بالتحريم . والتحليل بالدعوى المبطلة بلا برهان . فان ادعوا اجماعا كذبوا لانه روينا من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع نا هشام بن عروة عن أبيه . أن رجلا صنع شيئا في ماله ولم يستأذن أباه فقال النبي ﷺ : أو أبا بكر أو عمر قال : اردد عليه فانما هو سهم من كنتاك ، ، وقد صح ما روينا من طريق ابن الجهم نا أبو قلابة الراشدي نا روح

(١) - يأتي أم منسوخ ولم يبع له الا الأكل من البيت لقوله تعالى : ( ليس عليكم جناح أن تأكلوا ) الآية (٢) في النسخة رقم ١٤ . بدعوى كاذبة .

هو ابن عبادته نا ابن جريج اخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : يأخذ الأب - والام من مال وله ما يغير اذنه ولا يأخذ الابن والابنة من مال أبوهما يغير اذنهما ، وصح مثله نصا من طريق عبد بن حميد عن عبيد الله (١) بن موسى العباسي عن سفیان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد - هو ابن غفلة - عن أم المؤمنين عائشة من قولها • ومن طريق ابن الجهم نا بشر بن موسى الأسدي نا أحمد بن الوليد الأزرق نا الحباب بن فضالة بن هرمز الحنفى قال : قلت لأبي مالك : جارية لى غلبى عليها أى لم يخطبها (٢) مال لآبى فقال لى أنس : هى له أنت ومالك من كسبه . أنت ومالك له حلال وماله عليك حرام إلا ما طابت به نفسه • ومن طريق ابن الجهم نا أبو قلابه نا أبو داود هو الجثنانى - نا محمد بن ابان عن حماد عن مسعود بن جبير عن ابن عباس قال أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم • رويانا من طريق ابن مسعود عن عمر بن الخطاب أنه أتاه أبو ابن والابن يطلب أباه بألف درهم أقرضها باها والاب يقول : أنه لا يقدر عليها فأخذ عمر بيد الابن فوضعهما في يد الأب فقال : هذا ماله من هبة الله لك • وعن علي بن أبي طالب نحوه هذا وأنه قضى بمال الولد للوالد وجوز من قال غير هذا • ومن طريق ابن أبي شيبة نا غندر عن ابن جريج نا عطاء لا يرى بأسا بان يأخذ الرجل من مال وله ما شاء من غير ضرورة • ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسرا ئيل عن جابر عن الشعبي عن مسروق (٣) قال : أنت من هبة الله لا لك أنت ومالك لا لك ، نا ابن أبي شيبة نا عبيد الله - هو ابن موسى - نا الحسن - هو ابن حمى عن ليث عن مجاهد • والحكم قالا جميعا يأخذ الرجل من مال وله ما شاء إلا الفرج • نا ابن أبي شيبة نا معاوية ابن هشام عن سفیان الثوري عن أبي حمزة عن ابراهيم النخعي قال : الوالد فى حل من مال وله إلا الفرج ومن طريق شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أنه خاصم أباه إلى الشعبي فى مال له فقال الشعبي لعبد الله • أجعلك ومالك له يعنى لو الله • ومن طريق عبد بن حميد نا أبو نعيم الفضل بن دكين عن الحسن بن صالح بن حمى عن أبيه عن الشعبي قال : الرجل فى حل من مال وله • ومن طريق علي بن المدينى نا محمد بن أبي عدى نا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ الرجل من مال وله ما شاء مالم يضاره • ومن طريق عبد بن حميد نا يزيد بن هارون نا داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال : الوالد يأكل من مال

(١) فى النسخة رقم ١٦ • عبد الله • مكبرا وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٦ • لم

يخطبها • (٣) فى النسخة رقم ١٦ • عن هارون •



ولده ماشاء. والولد لا يأكل من مال والده إلا باذنه. ومن طريق عبيد بن حيد نا محمد بن بكر البرساني عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : يأخذ الوالدان من مال ولدهما ماشاء. ومن طريق عبيد بن حيد نا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه قال : سمعت الحسن وسأله سائل عن شيء من أمر والده ؟ فقال له الحسن : أنت ومالك لا يك أمأ علت أنك عبد أيك ؟. ومن طريق عبد بن حيد نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء وإن كانت جارية تسراها قال قتادة : لم يعجنى ما قال في الجارية. ومن طريق ليك عن مجاهد قال : يأخذ الرجل من مال ولده إلا القرج. وقدر ونا عن الحسن أيضا إلا القرج. وقال ابن أبي ليلى لا يرهم الأب ما استهلك من ماله ولده ويجوز يه مال ولده الكبير.

قال أبو محمد : ما نعلم خلافا من الصحابة لمن ذكرنا منهم في هذه المسألة وم عمر : وعلى. وابن مسعود. وعائشة أم المؤمنين. وجابر بن عبد الله. وأنس. وابن عباس إلا رواية سمعت عن ابن عمر وأخرى عن علي لم تصح، ولا نعلم لمن ذكرنا من التابعين مخالفا في هذه المسألة إلا ابن سيرين. والنخعي. ومجاهد باختلاف عنهم (١) والزهري فانهم يقولون كقولنا. روي نا من طريق عبيد بن حيد نا الضحاك بن مخلد عن عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين قال : كل واحد منهما أولى بماله يعني الوالد والولد. وبما لي عبد أخبرني جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : ليس للأب من مال ابنه إلا ما احتاج إليه من طعام. أو شراب. أو لباس. ومن طريق عبد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : لا يأخذ الرجل من ماله ولده شيئا إلا أن يحتاج فيستغنى بالمعروف يعوله ابنه كما كان الأب يعوله فاما إذا كان الأب موسرا فليس له أن يأخذ من مال ابنه فيقضى به ماله أو يضعه في ماله ليعمل، قال : فإذا كانت أم التيم محتاجة اتفق عليها من ماله يدها مع يده والموسرة لاشئ لها. ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله (٢) بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال : خضع مال ولدك ما أعطيت ولا تأخذت مالم تقطع. ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال رجل لجابر بن زيد : إن أبي يحرمني ماله فقال له جابر : كل من مال أيك بالمعروف. نا ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله أن حمزة بن عبد الله بن عمر نحر جزورا لجلسا سائل فسال ابن عمر ؟

(١) في النسخة القيمة وفي النسخة رقم ١٦ « باختلاف عنهما » وهو تصحيف بدليل كلام المصنف يبدو سياقه لأقوال الثلاثة (٢) في النسخة رقم ١٦ « تأعب الله موم غلط

قال ابن عمر : ما هلى فقال له حمزة : يا أباة فانت فى حل أطعم منها ماشيت .  
 ابن أنى شبة عن اسرائيل عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن على بن أنى طالب قال :  
 الرجل أحق بماله ما إذا كان صغيرا فإذا كبر واحتاز ماله فهو أحق به ، اسرائيل ضعيفه  
 قال أبو محمد : بقول ابن سيرين ، والنخعي ، والزهرى ، ومجاهد ، وجابر بن زيد  
 قول فى كل شىء الا فى الأكل خاصة فان للأب والأم أن يأكلا من مال الولد حيث  
 وجده من بيت أو غير بيت فقط ثم لاشىء لهما ولا حكم فى شىء من ماله لا يبتق ولا باسداق  
 ولا بارتنان الا ان كانا فقيرين فيأخذ الفقير منهما ما احتاج من مال ولده من كسوة ،  
 وأكل ، وسكنى ، وخدمة ، وما احتاجا اليه فقط ، وأما الولد فيأكل من بيت أبيه وبيت  
 أمه ماشاء بغير اذنها ولا يأكل من غير البيت شيئا كما جاءت النصوص لا يتعدى حدود  
 الله ، فان احتاج اخذ أيضا كافتنا فى الوالدين لقول الله تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذى  
 القربى) ثم الحدود . والأحكام لازمة للأب فى جارية ولده وفى مال ولده ولازمة للابن  
 فى جارية أبيه وأموماله كما هي فيما بين الأجنيين سواء ، والمجب أن الحنفيين والمالكين  
 يشنعون خلاف صاحب لا يعرف له منهم مخالف اذا وافق شهوراتهم ويجعلونه اجماعا  
 ويكذبون فى ذلك ، وأقرب ذلك ما ذكرنا من دعوى الحنفيين إجماع الصحابة على  
 تضمين الرهن وليس منه الروايات لاتصح عن عمر ، وابنه . وعلى فقط ، وقد صحت  
 عن على رواية باسقاط التضمين اذا أصابه جائحة ثم لا يرون هنا ما قد صح عن  
 عائشة (١) . وأنس ، وابن عباس ، وروى عن على وابن مسعود لا يخالف لهم يعرف  
 من الصحابة رضى الله عنهم حجة أصلا ولا يلتفتون اليه إلا رواية عن عمر رويناهما من  
 طريق شعبة عن أنى بشر عن محمد بن قدامة الحنفى عن رجل منهم أن رجلا غاصم أباه الى عمر  
 ابن الخطاب فى مال أخذه له أبوه فقال عمر : أما ما كان فى يده فانه يردمو أما ما استهلك فليس  
 عليه شىء ، وهم قد خالفوا هذا أيضا مع أنها لاتصح لانها عن لا يدري من هو ليس هذا  
 من أعجب العجيب ؟ وما يفتى لذى الحياء ان يباهى وفنى الدين أن يفرقه ، فان قيل :  
 ظم القاتلون بكل ما صح عن النبى ﷺ فلم استحلتم ترك الثابت عنه من قوله عليه السلام  
 « أنت ومالك لأيك » ؟ قلنا : يميزنا الله من أن ترك خبرا صح عنه عليه السلام ولو  
 أجلب علينا من بين البحرين الا أن يصح نسخه ، وهذا الخبر مفسوخ لاشك فيه لان الله  
 عز وجل حكم بميراثنا الابوين . والزوج . والزوجة . والبن . والبنات من مال الولد

(١) فى النسخة رقم ١٦ « ما قد صح عن على وعائشة » بزيادة لفظ « على » وهى زيادة

سهو من الكاتب بدليل ذكره بعد قريبا

إذا مات وأباح في القرآن لكل مالك أمة وطئها بملك يمينه وحره ما على من لا يملكها بقوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فدخل في هذا من له والد ومن لا والد له فصح أن مال الولد له يمين لا لأبويه ولا حق لها فيه إلا ما جاء به النص مما ذكرنا من الأكل أو عند الحاجة فقط ولو كان مال الولد للوالد لما ورثت زوجة الولد ولا زوج البنت ولا أولادهما من ذلك شيئاً لأنه مال لإنسان حي ، ولا كان يحمل لدى والد أن يعطاً جاريته أصلاً لأنها لا يه كانت تكون ، فصح ورود هذين الحكمين وبأنهما إلى يوم القيامة ثابتين غير منسوخين أن ذلك الخبر منسوخ وكذلك أيضاً صح بالنص والاجماع المتفق أن من ملك أمة أو عبداً لها والد فان ملكهما للمالك لا لأبيهما ، فصح أيضاً أن (١) قوله عليه السلام : أنه لا يه ، منسوخ وارتفع الاشكال والمحدثه ، وهذا ما احتجوا به بالآثار والفقهاء ذلك الأثر نفسه ؛ وأما رهن المرأة السلعة تكون لغيره باذن صاحبها فان الرهن لا يجوز اخراجه عن الارتهان إلا بخروجه عن ملك الراهن . أو هلاكه . أو باستحاله حتى . يسقط عنه الاسم الذي كان عليه حين رهن أو بقضاء الحق الذي رهن عنه فالترام غير الراهن للراهن هذا كله في سلعة شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وله أخذ سلعته متى شاء . (٢) فالرهن باطل لأنه ليس له حكم الرهن فيها ذكرنا فليس رهنًا وبالله تعالى التوفيق •

١٢٢٢ - مسألة - وإذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفقة كلها لأنها تعاقدا صحتها بصحة الرهن ولم يتعاقدا قط تلك المداينة الأعلى صحة الرهن وذلك الرهن لاصحة له تلك المداينة لم تصح قط وبالله تعالى التوفيق •

١٢٢٣ - مسألة - وإذا رهن جماعة رهنًا هولم عند واحد أو رهن واحد عند جماعة فأى الجماعة قضى ما عليه خرج حقه من ذلك الرهن عن الارتهان وبقي نصيب شركائه رهنًا بحسبه ، وكذلك أن قضى الواحد بعض الجماعة حقه دون بعض فقد سقط حق المقضى في الارتهان ورجعت حصته من الرهن إلى الراهن وبقيت حصص شركائه رهنًا بحسبه لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فصح أن لكل واحد منهم حكمه وبالله تعالى التوفيق •

١٢٢٤ - مسألة - ولا حق للرهن في شيء من رقة الرهن فان كانت أمة فوطئها فهو رزان وعليه الحد وذلك الولد رقيق للرهن لقول النبي ﷺ : « الولد للفرش والعاهر

(١) سقط لفظ « أن » من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « متى أحب »

الحجر، فالأمة بلا خلاف ليست فراشا للرتين ولا ملك يمين له فهو متد عامر .  
 ١٢٢٥ - مسألة - ورهن الدنانير والدرام جائز طبعاً أو لم تطبع ، قال مالك : لا يجوز إلا أن تطبع ، وهذا قول لأنطه لأحد قبله ، ولئن كان يخاف انتفاع بها فإن ذلك مخوف على كل ما يرمن ولا فرق ولا سماع قوله : إن الدنانير والدرام لا تسين وإن امرأاً لو نصب درهما أو ديناراً لم يقض عليه بردهما بينهما وإن كانا حاضرين في يدعوانها عليه مثلها ، وهذا عجب جداً مع قوله في طبعهما في الرهن هو باق الله تعالى التوفيق ، ثم كتاب الرهن والحدود العالمين ، [وصلى الله على محمد خاتم النبيين] (١) هـ

### كتاب الحوالة

١٢٢٦ - مسألة - رويان طريق البخاري . ومسلم قال البخاري : ناعبد الله ابن يوسف ناعمالك عن ابن الزناد عن الأعرج ، وقال مسلم : نا ابن رافع (٢) ناعبد الرزاق ناعممر عن همام بن منه ثم اتفق الأعرج . وهما كلامهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ اعقال : «مطل الفتي ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملي فليتب» وصح عن النبي ﷺ ما سنده أن شاء الله تعالى في كتاب البيوع بأسناده أنه قال : إذا ابتعت بيعاً فلابتعه حتى يقبضه ، فوجب من هذين النصين أن كل من له عند آخر حق من غير البيع لكن من ضمان غصب أو تعدت بوجه ما أو من سلم فيه . أو من قرض . أو من صلح أو اجارة . أو صدق . أو من كتابة . أو من ضمان فأحاله به على من له عنده حق من غير البيع لكن بأحد هذه الوجوه المذكورة ولا ينال من وجه واحد كان الحقان أو من وجهين مختلفين وكان المحال عليه يوفيه حقه من وقته ولا يطلعه قرض على الذي أحيل أن يستحل عليه ويحجر على ذلك ويبرأ المحيل بما كان عليه ، ولا رجوع للذي أحيل على الذي أحاله بشئ . من ذلك الحق انصف أولم يتصف اعمر المحال عليه إثر الإحالة عليه أم لم يسر لأن رسول الله ﷺ أمره باتباع المحال عليه ولا يجوز له اتباع غيره فإن غره وأحاله على غير ملي . والمحيل يدرى انه غير ملي . أولاً يدرى فهو عمل فاسد وحقه

(١) الزيادة من النسخة الحلية ، وهي النسخة التي استنسخها السيد محمد حسين نظيف من حلب بواسطة الشيخ رافع الطباخ الكشي المشهور وأرسلها إلينا جزي الله الجميع خيراً  
 (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «نا بن أبي رافع» بزيادة لفظ «أبي» وهو غلط صحناه من كتب تراجم رجال الحديث ، واسم ابن رافع محمد ، وهو موافق لما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٠ ، وهو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩١

بلى على المحيل كما كان لآتم له يحل على ملى. ولا يجوز الحوالة إلا على ملى. بنس الخبر، وقال الشافى: لا يرجع على المحيل فى كل ذلك وهذا خطأ (١) لما ذكرناه، وقال أبو حنيفة. ومالك: كقولنا، فإن كان أحد الحقيين من بيع والآخر من غير بيع نظر فإن كان الحق على المحيل من غير بيع وكان حق المحيل على المحال عليه من بيع أو غير بيع جازت الحوالة فإن كان الحق على المحيل من بيع لم يجز إلا بوجه التوكيل فيؤكله على قبض حقه قبله فإن قبضه للموكل له حين مصيره يده صار قابضاً ذلك الحق لنفسه وبرىء المحيل وإن لم يقدر على قبضه لما منع ما أى مانع كان؟ رجع على المحيل بحقه انتهى الذى عليه السلام عن بيع ما ابتعت حتى تنقبض؛ وأما براءة ذمة الموكل إذا قبض الوكيل الحق فلأنه مأمور بأن يقضه لنفسه إذا صار يده فأن فعل قد استوفى حق موطن لم يفعل قد اعتدى اذضيع مال موكل فلزمه ضمانه بالتضييع.

[فصار ضمانه بالتضييع] (٢) فصار مثله عليه لمؤكله في ذمته، وقال أبو حنيفة: إن جسد المحال عليه الحوالة ولم يتم عليه بينة وحلف رجع الذى أحيل على المحيل بحقه، وكذلك إن مات المحال عليه ولا مال له، وقال أبو يوسف. ومحمد: وكذلك إذا أفلس التاضى المحال عليه وأطلقه من السجن أيضاً.

قال أبو محمد: هذا قول فاسد لمخالفته أمر رسول الله ﷺ، ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة إذا صح أمرها قد سقط الحق عن المحيل واذا قد أقروا بسقوطه فن الباطل رجوع حق قد سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا إجماع يوجب رجوعه، فإن قالوا: قد روى عن عثمان أنه قال في الحوالات: ليس على مال مسلم توا (٣).

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن علي بن أبي طالب أنه قال فى الذى أحيل: لا يرجع على صاحبه إلا أن يفسد أو يموت، وهو قول شريح. والحسن والنخعى. والشعبى كلهم يقول: إن لم ينصفه رجع على المحيل، وعن الحكم لا يرجع على المحيل إلا أن يموت المحال عليه قبل أن ينصف فإنه يرجع إلى المحيل قلنا: لا حاجة فى أحد دون رسول الله ﷺ فكيف وقد رويان من طريق حماد بن سلة عن محمد بن إسحاق عن علي بن عبيد الله عن سعيد بن المسيب أنه كان لآيه المسيب دين على إنسان ألفاً درهم ولرجل آخر على علي بن أبي طالب ألفاً درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على علي وأحلى أنت على فلان ففعلنا فنصف المسيب من علي وتلف مال الذى أحاله للمسيب

(١) فى النسخة رقم ١٦ وهو خطأ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وهى زيادة لاحقة بالهاولم تفسد (٣) أى ضياع وخسارة، والتو الملاك

عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له علي : أبعد الله ، فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن علي ، وهذه مواقة لقولنا ، وإذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معناني ذلك ولستأرى إحالة من لاحق للمحال عنده لانه أكل مال بالباطل وإنما يجوز عندنا مثل فعل علي . والمسبب رضى الله عنهما على الضمان فانه إذا ضمن كل واحد من التريمين ما على الآخر من غير شرط جاز ذلك ولو لم يتحول الحق الذي على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة واحتجوا في ذلك بأن قالوا : لو وجب إجباره لوجب أيضا إذا أحاله المحال عليه على آخران يجبر على اتباعه ثم إذا أحاله ذلك على آخران يجبر أيضا على اتباعه وهكذا أبدا .

قال أبو محمد : هذه معارضة لامر رسول الله ﷺ وفي هذا ما فيه فكيف والذي اعترضوا به قلند ؟ لانه مطل من غنى أو حوالة على غير ملي ، ومطل النفي ظلم والحوالة على غير ملي لم يؤمر بأن يقبلها وإنما الحوالة على من يسجل الانصاف بفعله لا بقوله والافليست حوالة بنص الحديث .

١٢٢٧ - مسألة - وإذا ثبت حق المحلى على المحال عليه بإقراره أو بيئته عدل وإن كان جاحدا فهي حوالة صحيحة ، وقال مالك : لا يجوز الا بإقراره بالحق فقط . وهذه دعوى بلا برهان ، واحتج لمن قلده بأنه قد تخرج البيئته فيطل الحق قلنا : وقد يرجع عن إقراره بذلك الحق وقيم بيئته بأنه قد كان أداءه فيطل الحق ولا يجوز تخصيصه ما لم يخصه رسول الله ﷺ بالأراء الفاسدة ، وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ( وما كان برك نسيا ) .

١٢٢٨ - مسألة - ويجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل إلى مثل أجله لا إلى أبعد ولا إلى أقرب ، ويجوز الحوالة بالحال على الحال ولا يجوز أن يجزى بحال على حال ولا يجوز أن يجزى بحال على مؤجل إلى غير أجله لأن في كل ذلك إيجاب تأجيل حال أو إيجاب حلول مؤجل ، ولا يجوز ذلك إذ لم يوجه نص ولا إجماع ، وأما المؤجل بالمؤجل إلى أجله فلم يمنع من نص ولا إجماع فهو داخل في أمره عليه السلام « من أتبع على ملي . أن يتبعه » ثم كتاب الحوالة والحمد لله رب العالمين .

### كتاب الكفالة

١٢٢٩ - مسألة - الكفالة هي الضمان . وهي الرعامة . وهي القبالة . وهي الحاماة ؛

فن كان له على آخر حق مال من بيع أو من غير بيع من أى وجه كان حالاً أو إلى أجل سواء كان الذى عليه الحق حياً أو ميتاً فضمن له ذلك الحق إنسان لاشئ عليه المضمون عنه بطيب نفسه وطيب نفس الذى له الحق قد سقط ذلك الحق عن الذى كان عليه وانقل الى الضامن ولزمه بكل حال ولا يجوز للمضمون له أن يرجع على المضمون عنه، ولا على ورثته أبداً بشئ من ذلك الحق انتصف أو لم ينتصف ولا بحال من الأحوال ولا يرجع الضامن على المضمون عنه ولا على ورثته أبداً بشئ مما ضمن عنه أصلاً سواء رغب إليه أن يضمنه عنه أو لم يرغب إليه في ذلك إلا في وجه واحد وهو أن يقول الذى عليه الحق اضمن عني هذا على فإذا أدبت عني فهو دين لك على فهنا يرجع عليه بما أدى عنه لأنه استقرضه ما أدى عنه فهو قرض صحيح .  
أما قولنا : ان الكفالة هي الضمان . والحالة . والزعامة . والقبالة ، والضامن هو القيل . والكفيل . والزعيم . والحيل فالفعة والديانة لا خلاف فيهما في ذلك ، وأما عموم جواز الضمان في كل حق من بيع أو غيره فلا نه ليس فيه بيع أصلاً وانما هو نقل حق فقط ، وأما جواز الضمان بغير رغبة المضمون عنه فلارونا من طريق أبي داود نا مسدد [ بن مسرهد ] (١) نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب قال : حدثني سعيد ابن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا هريرة الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « انكم يا معشر خزاعة قتلتم هذا القتل [ من هذيل ] (٢) وانى عاقله ، وذكر باقي الخبر ، فضمن النبي ﷺ عنهم الدية بغير رغبة منهم في ذلك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الضمان إلا بمحضر الذى له الحق إلا في موضع واحد هو المريض يقول لورثته : أياكم يضمن عني دين فلان على فيضمنه أحدهم - فيجوز بغير محضر الطالب ، وهذا كلام في غاية الفساد لانه دعوى بلا برهان أصلاً ، واحتج له بعض المتأخرين بقوله انه عقد كالنكاح والبيع فلا يصح إلا بمحضرهما جميعاً .

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله فاسد ثم أنه لو صح لكان هذا منه عين الفساد (٣) أول ذلك انهم ينتقضون من قرب فيجوزون نكاح الصغيرة بغير محضرها ويجوزون الضمان لدين المريض بغير محضر صاحب الحق ، ثم ان الضمان ليس عقداً على المضمون له وانما هو على الضامن وحده وانما للمضمون له انصافه من حقه فقط فان انصف في مثل هذا وإلا فلا يلزمه ما لم يرض به وهو باق على حقه كما كان ، وراموا الفرق بين مسألة المريض وغيرها بان قالوا : ان الذين قد تمين في مال المريض .

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة

قال على : وقد كذبوا ماتين قط في ماله الا بدموته ، وأبو حنيفة لا يميز ضمان دين على الميت الا بغير ترك وفاء ، فظهر فساد قولهم جملة . واحتجوا في ذلك بان الدين قد ملك وأجازوا الضمان على الحق المقتبس والدين قد ملك وهذا تناقض ، فان قالوا : قد يكسب المقتبس (١) مالا قلنا : وقد يطرأ للميت مال لم يكن عرف حين موته ، وهذا منهم خلاف لرسول الله ﷺ مجرد ، وعن قال بقولنا في الضمان عن الميت الذي لا يترك وفاء ماله وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبو سليمان . وروينا من طريق البخاري ناسك بن ابراهيم نايزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع [رضي الله عنه] (٢) قال : كنا جلوسا عند النبي ﷺ اذ أتى بجنادة فقالوا : صل عليها فقال : هل ترك شيئا ؟ قالوا : لا قال : فهل عليه دين ؟ قالوا : نعم ثلاثة دنائير قال : صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه ، ففي هذا الخبر جواز ضمان دين الميت الذي لم يترك وفاء بدنيه بخلاف رأي أبي حنيفة ، وفيه ان الدين يسقط بالضمان جملة لانه لو لم يسقط عن الميت وينقل الى ذمة أي قتادة لما كانت الحال الا واحدة ، وامتناعه عليه السلام من الصلاة عليه قبل ضمان أي قتادة لدينه ثم صلاته عليه السلام عليه بعد ضمان أي قتادة برهان صحيح على أن الحال الثانية غير الأولى وان الدين الذي لا يترك به وفاء قد يطل وسقط بضمان الضامن ولزم ذمة الضامن بقول أي قتادة الذي أقره عليه النبي ﷺ على دينه ، فصح أن الدين على الضامن بعد لاعلى المضمون عنه ، وفيه أيضا جواز الضمان بغير محضر الطالب الذي له الحق ، واذا سقط الدين بالضمان كما ذكرنا فلا يجوز رجوعه بعد سقوطه بالدعوى الكاذبة بغير نص ولا إجماع ، وأيضا الخبر الذي روينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى انا حماد بن زيد عن هارون بن رثاب حدثني كنانة بن نعيم العدوي عن قبيصة بن عمار قال : أن رسول الله ﷺ قال له : يا قبيصة ان المسألة لآل محمد ثلاث (٣) رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسكنك ، وذكر باقي الخبر ، فدم عليه السلام اباحة تحمل الحمالة عموما بكل حال ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولنا : انه ان لم يرض المضمون له بالضمان لم يلزمه الابان يوفيه أيضا من حقه فليس له حينئذ الأخذه منه أو تركه جملة ، ولا طلب له على المضمون عنه بعدها فلا نه

(١) في النسخة رقم ١٦ : قد يكتب المقتبس (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٤ والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة رقم ١٩ والنسخة اليمنية ولا حد ثلاث رجال ، زيادة لفظ ورجال ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٤



رقم ۱۶ «لانه دعاوی کلها»

ذلك من السنة ، وأيضا فان من المحال المتع أن يكون مال واحد معدود محدود هو كله على زيد وهو كله على عمرو ، ولو كان هذا لكان للذي هو له عليهما أن يأخذهما جميعا بجميعه فيحصل له العدد مضاعفا ، ولما سقط عن أحدهما حق قدره ما بدأ آخر عن نفسه ما زمه أيضا ولم يقولوا بهذا ، فظهر تناقضهم واختلاط قولهم (١) وأنه لا يبقل ولا يستقر ، فان قالوا : انما هو له على أيها طلبه منه قلنا : فهذا أدخل في المحال لانه على هذا لم يستقر حقه على واحد منهما بعد لاعلى الضامن ولا على المضمون عنه ؛ فاذ هو كذلك فلا حق له على واحد منهما بعد ، فان قالوا : فانكم تقولون في واريث ترك مورثها التي درهم فاخذ كل واحد منهما ألف درهم ثم ظهر غريم له على الميت ألف درهم : انه يأخذها من أيهما شاء ، وتقولون فيمن باع شقصا مشاعا ثم باع المبتاع من آخر ، والثالث من رابع : إن الشفع يأخذه بالشفعة من أيهم شاء ، وتقولون فيمن غصب مالا ثم وهبه لآخر : فان المنصوب منه يأخذ بماله أيها شاء قلنا : نعم وليس شيء من هذا بما أنكراه من كون مال واحد على اثنين هو كله على كل واحد منهما اما الوارثان فانها اقسما ما لا يعمل لهما اقسامه وحق الغريم في ذلك المال بينه لا عند الوارثين أصلا فانما يأخذ حقه من مال الميت حيث وجدته ثم يرجع المأخوذ منه على صاحبه فيقتسمان ما بقي للغريم (٢) حيث والقسمة الاولى فاسدة لان الله تعالى لم يجعل للورثة شيئا إلا بعد الوصية . والدين ، وأما الناصب يجب ما غصب بحق المنصوب منه عند الناصب وحق الناصب أن يرجع بما يؤدى على الذى وهبه إياه بغير حق فالمنصوب منه أن طلب الناصب طلبه بحقه عنده وأن طلب الموهوب له طلبه بحق الناصب عنده من رد ما وهبه بالباطل فإذا فعل استحققه المنصوب منه بحقه عند الناصب وهكذا كل ما انتقل ذلك المال بغير حق ، وأما الشفع فانه غير بين امضاء البيع أو رده فهو بمعنى بيع من شاء منهم ويرد بيع من شاء منهم بحق الشفعة ، فظهر فساد نظيرهم وبالله تعالى تأيده .

واحتجوا على خبر أبي قتادة الذى ذكرنا بخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال : ومات رجل فقال رسول الله ﷺ : أعليه دين ؟ قلنا : نعم ديناران فقال عليه السلام : صلوا على صاحبكم فتحملها أبو قتادة فقال له رسول الله ﷺ : حق الغريم عليك وبرى منها الميت قال : نعم يا رسول الله فصلى عليه فلما كان من الند قال عليه السلام لاني قتادة : ما فعل الديناران ؟ قال : يا رسول الله انما دفناه أسس ثم أتاه بعد فقال له : ما فعل

(١) في النسخة رقم ١٦ « واختلاط أقوالهم » (٢) في النسخة رقم ١٦ « وما بقي عن الغريم »

الديناران؟ قال : قضيتهما يارسول الله قال : الآن بردت عليه جلده ، ، وبخبرين آخرين لا يصحان أحدهما « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » والآخريه انه عليه السلام قال لعل اذ ضمن دين الميت : « فك الله رهائك كما فككت رهان أخيك » .  
قال أبو محمد : وهذا من العجب (١) احتجاجهم باخبارهم أعظم حجة عليهم أما فك الله رهائك كما فككت رهان أخيك فليس فيه دليل ولا نص على ما يدعونه من بقاء الدين على المضمون عنه ، ونحن نقول : انه قد فك رهانه بضمانه دينه فقط فانه حول دينه على نفسه (٢) حيا كان المضمون عنه أو ميتا ، وأما نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه فليس فيه أنه حكم المضمون عنه ولا أنه حكم من لم يمطل بدينه بعد طلب صاحبه اياه منه ، ونحن نقول : ان المطالب بدينه في الآخرة انما هو من مطل به وهو غنى ضار ظالما فعليه اثم المطل أعسر بعد ذلك أولم يصروا ان كان حق الغريم فيما يتخلف من مال أو في سهم الغارمين من زكوات المسلمين ان لم يخلف مالا لم يقدر يمكن أن يعفو الله تعالى عنه ذنب المطل اذا قضى عنه بما يتخلف أو من سهم الغارمين أو قضاء عنه الضامن حتى هذا جاءت الأحاديث في تشديد أمر الدين ، وأما من لم يمطل قط به فلم يظلم واذا لم يظلم فلا اثم عليه ولا تبعة وحق الغريم ان مات الذي عليه الدين فيما يتخلف أو في سهم الغارمين والظالم حيثئذ من مطله بعد موت الذي عليه الدين من ورثة أو سلطان ولا اثم على الميت أصلا لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وهو لم يمطل في حياته فلم يظلم واذا لم يظلم في حياته فليس في وسعه الانصاف بعد موته وانما عليه الاقرار به فقط وبالله تعالى التوفيق [وبه تأيد] (٣) .

وأما حديث أبي قتادة من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل فاعظم حجة عليهم لو كان لهم مسكة انصاف (٤) لان فيه نفاق قول النبي ﷺ للضامن عن الميت : « حق الغريم عليك وبرى منها الميت » قال الضامن : نعم ، ليس في هذا كفاية لمن له مسكة دين أو أقل تمييز ؟ ولكنهم قوم مفتونون ، فلن قيل : فامعنى قول النبي ﷺ اذ قضاهما : « والآن بردت عليه جلده » ؟ قلنا : هذا لا متعلق فيه في بقاء الدين على الميت ولا في رجوعه عليه لان نص الخبر قد ورد فيه بعينه : « وان الميت قد برى من الدين وان حق الغريم على الزعيم » فلا معنى للزيادة في هذا ، وأما قوله عليه السلام : « والآن بردت عليه جلده » فقد أصاب عليه السلام ما أراد وقوله الحق لا تشك فيه لكن قول : انه قد يكون تبريدا ثم دخل عليه حين

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وهذا من المعاجيب ، بصيغة الجمع (٢) في النسخة الحلية

« عن نفسه » (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٤) أى بقية من انصاف

القضاء عنه وان كان لم يكن قبل ذلك في حرك كما تقول لقد سرتني فذلك وان لم تكن قبل ذلك فم ولا حزن ، وكما لو تصدق عن الميت بعدة لكان قد دخل عليه بهار وحزانه ولا بدوان لم يكن قبل ذلك في كرب ولا غم ، ويمكن أن يكون قد كان مطل وهو غنى لحصل له الظلم ثم غفر الله تعالى له ذلك الظلم بالقضاء والله أعلم إلا أنه لا متعلق لهم بهذا أصلاً وإنما هو حكم من أحكام الآخرة ونحن نحمد من سن سنة سوء في الإسلام كان له أنهم ذلك لو أنهم من عمل بها أبداً ، ونحمد من سن سنة خير في الإسلام كان له أجر ذلك وأجر من عمل بها أبداً ، قد يؤجر الإنسان بفعل غيره ويعاقب بفعل غيره إذا كان له فيهما سبب ، وقد يدخل الروح على من ترك ولها صالحا يدعو له ويفعل الله ما يشاء لا يسأل عما يفعل ويالله تعالى التوفيق •

وأما قولنا : لا يرجع الضامن بما أدى سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه فلماذا كرنا من سقوط الحق عن المضمون عنه وبرأته منه واستقراره على الضامن ، فمن الباطل المتيقن والظلم الواضح أن يطالب الضامن من أجل أدائه حقاً لزمه وصار عليه واستقر في ذمته من لاحق قبله له ولولا الذي أداه عنه وهنا لا خفاء به وما ندرى لمن قال : أنه يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى حجة أصلاً ، وقال مالك : يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى عنه سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حي . والشافعي : أن ضمن عنه بأمره رجع عليه وإن ضمن عنه بغير أمره لم يرجع عليه وكلا القولين فاسد (١) لدليل عليه أصلاً . وتقسيم فاسد بلا برهان : وقال ابن أبي ليلى : وابن شبرمة . وأبو ثور . وأبو سليمان بمثل قولنا •

قال أبو محمد : وموه بعضهم بخبر واه رويناه من طريق أبي داود عن الثعني عن الداروردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلاً لزم غريباً له بمشقة دنائير فقال : والله لا أفرئك حتى تهضي أو تأتيني بحميل فتحمل بهار رسول الله ﷺ فأناؤه بقدر ما وعده فقال له النبي ﷺ : من أين أصبت هذا الذهب ؟ قال : من معدن قال : لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير فعضاها عنه رسول الله ﷺ •

قال علي : في احتجاجهم بهذا الخبر عجب ! أول ذلك أنه من رواية عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره وقد تركوا روايته في غير قصة ، منها روايته من هذه الطريق نفسها عن النبي ﷺ : من أتى هيمة فقتلوه واقتلوا [معه] (٢) ، ثم

لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن فيه فائده بقدر ما وعده ، فصح أن المضمون عنه وعده عليه السلام بأن يأتيه بما تحمله عنه وهذا أمر لا تأباه بل به قول إذا قال المضمون للضامن : أنا آتيك بما تحمله به عني ، ثم العجب الثالث احتجاجهم بهذا الخبر وهم أول مخالف له لأن فيه أن ما أخذ من معدن فلاخير فيه وهم لا يقولون بهذا ، فن أعجب من يحتج بخبر ليس فيه أثر بما يحتج به فيه ثم هو مخالف لنص ما فيه ونسأل الله العافية •

١٢٣٠ - مسألة - وحكم العبد . والحر . والمرأة . والرجل . والكافر . والمؤمن سواء لعموم النص الذي أوردناه في ذلك ولم يأت نص بالفرق بين شيء مما ذكرناه ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٣١ - مسألة - ولا يجوز ضمان ما لا يدري مقداره مثل أن يقول له : أنا أضمنك مالك فلان عليك لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) لأن تكون تجارة عن تراض منكم ، ولا يخاره عليه السلام : أنه لا يلحق مال مسلم إلا بطيب نفس منه ، والتراضي . وطيب النفس لا يكون إلا على معلوم القدر هذا أمر يعلم بالحس والمشاهدة (١) •

١٢٣٢ - مسألة - ولا يجوز ضمان مال لم يجب بعد كمن قال لآخر : أنا أضمن لك ما تستقرضه من فلان ، أو قال له : افترض من فلان ديناراً وأنا أضمنه عنك ، أو قال له : افترض فلان ديناراً وأنا أضمنه لك وهو قول ابن أبي ليلى . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبي سليمان لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ولأن الضمان عقد واجب ولا يجوز الواجب في غير واجب وهو التزام ما لم يلزم بعد وهذا محال وقول متفاسد ، وكل عقد لم يلزم حين التزامه فلا يجوز أن يلزم في ثمان وفي حين لم يلزم فيه وقد لا يقرضه ما قاله وقد يموت القائل لذلك قبل أن يقرضه ما أمره باقرضه ، فصح بكل هذا أنه لا يلزم ذلك القول ، فان قال له : أقرضني كذا وكذا وأدفعه إلى فلان أوزن عني فلان كذا وكذا أو أغنق عني في أمر كذا فما أغنقت فهو على أوابن لي أمر كذا فهذا جائز لازم لانها وكالة وكله بما أمره به •

وأجاز ما ذكرنا بطلانه أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . وعثمان البقي . واحتج لهم بعض المتحدين بتقليدنا بان رسول الله ﷺ ولذي زيد بن حارثة جيش الأمراء فان مات فالأمير جعفر بن أبي طالب فان مات فالأمير عبدالله بن رواحة . قال : فكما يجوز المخاطرة في الولايات فهي جائزة في الضمان •

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانبية بين الولاية وبين الضمان ولا نسبة بين الوكالة وبين الضمان لأن الولاية فرض على المسلمين اليوم القيامة وليس الضمان فرضا ، وأما الوكالة فحكم على حياته بما به النص ، ثم نسألهم عن قل : أنا أضمن لك ما أقرضت زيدا ثم مات فأقرض المقول له ذلك زيدا ما أمره به ؟ أجزمونه ذلك بعد موته ؟ فهذا عجيب ! أم لا يجزمونه ؟ فقد تركوا قولهم القاسدور رجعا إلى الحق ولئن لزمه ضمان ذلك في ذمته في حياته فهو لازم له في ماله ولا بد بعد موته من رأس ماله ، ونسألهم عن ضمن كل ما يتدين به زيد إلى اقتضاء عمره ؟ فإن أجزموه ذلك كان شعبة من القول وإن لم يجزموه تناقضوا : وقول لهم : كالم يجز الثمر والمخاطرة في البيع ولا جاز اصداد ما لم يخلق بعد فكذلك لا يجوز ضمان ما لم يلزم بعد ، فهذا أصح من قياسهم على الامارة والوكالة والدلائل هنا على بطلان قولهم تكثر جدا وقيلنا ذكرنا كفاية .

١٢٣٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما شاء بالجمع ولا أن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه ولا أن يشترط أن يأخذ المولى منهما عن المعسر والمخاض عن الغائب ؛ وهو قول ابن شبرمة . وأبي سليمان ، وأجاز هذا الشرط شريح . وابن سيرين . وعطاء . وعمر بن دينار . وسليمان ابن موسى . وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . ومالك .

برهان صحة قولنا قول النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ، وهذا شرط لم يأت باباحه نص فهو باطل ، وأيضا فإنه ضمان لم يستقر عليهما ولا على واحد منهما بعينه وإنما هو ضمان معلق على أحدهما بغيره لا يدري على أيهما يستقر (١) فهو باطل لأن ما لم يصح على المرء بعينه حين عقده إياه فن الباطل أن يصح عليه بعد ذلك في حين لم يقفده ولا التزمه ، وهذا واضح لا خفاء به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٤ - مسألة - فإن ضمن اثنان فصاعدا حقا على انسان فهو بينهم بالحصص لما ذكرنا ، فلو ابتاع اثنان يما أو تداينا دينا على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر فإن ما كان على كل واحد منهما قد انتقل عنه واستقر على الآخر لا يجوز غير هذا أصلا لما ذكرنا قبل ؛ ولأن من الباطل المحال المتمتع أن يكون مال واحد على اثنين فصاعدا يكون كله على كل واحد منهما لأنه كان يصير الدرهم درهمين ولا بد أن يكون غير لازم لأحدهما بعينه ولا لهما جميعا ، وهذا هوس لا يقبل ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في بيع ولا في سلم ولا في مديونة أصلا إعطاء ضامن؛ ولا يجوز أن يكلف أحد في خصومة إعطاء ضامن به ثلاث يهرّب، ولا يجوز أن يكلف من وجب له حق من ميراث أو غيره ضامنا، وكل ذلك جور وباطل لأنه كله شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل، ولأنه تكليف مالم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام بأجابه فهو شرع لم يأذن به الله تعالى، فإن احتج من يجوز ذلك أو بعضه بالخبر الذي روينا من طريق عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبيه عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فذكر كلاما وفيه قال: اتقى بالكفيل فقال: كفى بالله كفيلا فقال: صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم اتى مراكبا [يركبها] (١) يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مراكبا فأخذ خشية فقرها ثم ادخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج (٢) موضعها ثم أتى بها إلى البحر فذكر كلاما وفيه فرمى بها إلى البحر» وذكر باقي الخبر، وذكر البخاري هذا الخبر منقطعا غير متصل، فإن هذا خبر لا يصح لأنه من طريق عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه شرعية غير شريعتنا ولا يلزمنا غير شريعة نينا ﷺ، قال الله تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) والعجب أنهم أول مخالف له فانهم لا يميزون البتة لاحداث يذف ماله في البحر لعله يبلغ إلى غريمه بل يقضون على من فعل هذا بالسفاهة ويجرون عليه ويؤدّبونه (٣) فكيف يستعمل ذو حياء ما يحتاج على خصمه بما هو أول مخالف له وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٢٣٦ - مسألة - ولا يجوز ضمان الوجه أصلا لا في مال ولا في حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ومن طريق النظر اتانا سلم عن تكفل بالوجه فقط فتاب المكفول ماذا تصنعون بالضامن لوجه أئتمنوه غرامة ما على المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلزمه قط أم تركه؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه الذي جاذبتم (٤) فيه الخصوم وحكمتم بأنه لا معنى له أم تكلفونه طلبه؟ فهذا تكليف الحرج والاطاعة له به ومالم يكلفه الله تعالى إياه قط ولا منفعة فيه ولعله يزول عن موضعه كم ولا يطلبه ولكن يشتغل بما يعنيه، وتقولنا هذا هو أحد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٣ (٢) أي سوى موضع التقر وأصلحه

(٣) في النسخة رقم ١٦ «ويؤدّبونه» وهو تصحيف (٤) في النسخة الحلية وغيرها «جاذبتم»

قول الشافعي . وقول أبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : يجوز ضمان الوجه الا ان مالكا قال : ان ضمن الوجه غرم المال الا ان يقول الوجه خاصة فكان هذا التقسيم طريقا جادا وما يعلم أحد فرق بين قوله أنا ضمن وجهه وبين قوله أنا ضمن وجهه خاصة ، وكلا القولين لم يلزم فيه غرامة مال ولا ضمانا أصلا فكيف يجوز أن يأخذ بقرامة مال لم يضمنه قط ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وما نعلم لمالك في هذا التقسيم سلفا •

واحتج المجيزون ضمان الوجه بخبرروياه من طريق العقيلي عن ابراهيم بن الحسن المهداني عن محمد بن اسحاق البلخي عن ابراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه خثيم عن عراك عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كفل في تهمة » . وجماروينا من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه ان عمر بن عبد الله بن مسعود هذيم قد كرا الخبر وفيه « أنهم وجد فيهم رجلا وطي . أمة امرأته فولدت منه فأخذ حمزة بالرجل كفيلا » لانهم ذكروا له أن عمر قد عرف خبره وان لم ير عليه رجلا لكن جلده مائة فلما أتى عمر أخبره الخبر فصدقهم عمر قال : وانما درأته الرجم (١) لانه عذره بالجهالة . وبخبرروياه من طريق اسرائيل عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب أن ابن مسعود أتى يقوم بقرون بنبوة مسيلة وفيهم ابن النواحة فاستتابه فأبى فضرب عنقه ثم ان ابن مسعود استشار أصحاب رسول الله ﷺ في الباقي فأشار عليه عدي بن حاتم بقتلهم وأشار عليه الأشعث بن قيس . وجرير بن عبد الله باستتابتهم وان يكفلهم عشائهم فاستتابهم فكفلهم عشائهم وقامهم الى الشام . وذكرنا أن شريحا كفل في دم وحبه في السجن ؛ وان عمر بن عبد العزيز كفل في حد قالوا : وهذا اجماع من الصحابة كما ترى •

قال أبو محمد : في احتجاج من احتج بهذا كدليل على رقة دين المحتج به ولا مزيد وعلى قلة مبالاة بالفضيحة العاجلة والخزى الآجل عند الله تعالى والمالم حجة أصلا غير ما ذكرنا وكل ذلك باطل . أما الخبر عن رسول الله ﷺ فباطل لان من رواية ابراهيم بن خثيم بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا يجوز الرواية عنهما ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله ﷺ أحدا بتهمة وهو القاتل : « إياكم والظن فان الظن أكل كذب الحديث » والتهمة ظن ، ولو جاز ان يكفل انسان بتهمة لوجب الكفيل على كل من على ظهر الارض اذ ليس أحد بعد الصدر الأول يقطع ببراءة من التهمة وهذا تخليط لانظير له واحتجون بهذا الخبر لا يقولون بما فيه من أخذ الكفالة في التهمة فنأضل بمن ينجح



بخبر يطلعه على رسول الله ﷺ فيما ليس فيه من شيء وهو يخالف كل ما في ذلك الخبر ويرى الحكم بما فيه جورا وظلما ؟ نرى إلى الله تعالى من مثل هذا ، وأما خبر حمزة بن عمرو الأسلمي فباطل لانه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف ، ثم المحتجون به أول مخالف لما فيه فليس منهم أحد يرى أن يجلد الجاهل في وطء أمة امرأته مائة ولأن يدرأ الرجم عن الجاهل (١) فكيف يستحلون أن يحتجوا عن عمر رضي الله عنه بعمل هو عندهم جور وظلم أما في هذا عجب وعبرة ! ما شاء الله كان ، وأيضا فكلمهم لا يجوز الكفالة في شيء من الحدود وهذا الخبر إنما فيه الكفالة في حد ما عجزوا لهذه المعائب ، وأما خبر ابن مسعود فثنا رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، ومن طريق الأعمش ، وشعبة ، وسفيان الثوري كلهم عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن ابن مسعود ، وهذه الأسانيد هي أنوار الهدى لم يذكر أحد منهم في روايته أنه كفل بهم ولا ذكر منهم أحد كفالة إلا إسرائيل وحده وهو ضعيف مولى كان ثقة ماضر روايته من خالفها من الثقات ولكنه ضعيف ، ثم لو صحت لكان جميع المحتجين بها أول مخالف لها لانهم كلهم لا يجوزون الكفالة في الردة تاب أولم تب ولا يرون التهرب على المرتد اذا تاب ، وليس هذا مكانا يمكنهم فيه دعوى نسخ بل هي احكام مجموعة اما صواب وحجة وإما خطأ وغير حجة ، الكفالة بالوجه في الحدود وفي الردة والتهرب في الردة ، وجلد الجاهل المحسن في الزنا مائة جلدة ولا يرجم في المسلمين كيف يستحل من له مسكة حياء أن يحتج على خصمه بما هو أول مخالف له ؟ وكذلك الرواية عن شريح . وعمر بن عبد العزيز إنما هي أنها كفلا في حد ودموم لا يرون الكفالة فهما أصلا ، وهي بعد عن شريح من طريق جابر الجعفي - وهو كذاب - ولا يعرف هذا أيضا يصح عن عمر بن عبد العزيز ، فان كان ما ذكرنا من هذه الكاذب اجماعا كما زعموا فقد أقروا على أنفسهم بمخالفة الاجماع فحقوا بعدا لمن خالف الاجماع قول فهم : كما قال تعالى فيمن اعترف على نفسه بالضلال : ( فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير ) وشهدوا على أنفسهم الآن أولئك نادمون وهؤلاء مصرون ، وأما نحن فلو صحت هذه الروايات كلها لما كان فيها حجة لاننا إنما هي عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم فقط وأين هذه من صلاة معاذ مع النبي ﷺ ثم امامته قومه في مسجد بني سلفة في تلك الصلاة وخلفه ثلاثة

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية ولا أن يدرأ الرجم عن غير الجاهل ، بزيادة

لفظ ، وغيره .

وأربعون بدرية مسمون بأسمائهم وأنسابهم سوى سائر أصحاب الشاهد منهم ؟ فلم يروا هذا إجماعاً بل رأوها صلاة فاسدة ومعاذفه من هذا بل هي والله صلاة مقدسة فاضلة حق وصلاة الخالفين لها هي الفاسدة حقاً ، وأين هذا من إعطاء رسول الله ﷺ وجميع أصحابه أرض خيبر على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر إلى غير أجل مسمى لكن يترونهم [ بها ] (١) ماشاءوا ويخرجونهم إذا شاءوا ؟ فلم يروا هذا إجماعاً بل رأوه معاملة فاسدة مردودة وحاش لله من هذا بل هو والله الإجماع المتيقن والحق الواضع ، وأقوال من خالف ذلك هي الفاسدة المردودة حقاً ، ونحمد الله تعالى على ما من به ، ثم اعلوا الآن أنتم يصح قط إباحة كفالة الوجه عن صاحب ولا تابع فهي باطل متيقن لا تجوز البتة وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الكفالة والحمد لله رب العالمين .

### كتاب الشرقة

١٢٣٧ - مسألة - لا تجوز الشرقة بالآبدان أصلاً لاق دلالة . ولا في تعليم . ولا في خدمة . ولا في عمل يد . ولا في شيء من الأشياء . فإن وقعت فهي باطل لا تلزم ولكل واحد منهم أو منها ما كسب فإن اتسماء وجب أن يقضى له بأخذه ولا بدلاً (٢) شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ولقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقال تعالى : ( لا يكلف الله فحلاً إلا الوسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) وهذا كله عمر في الدنيا والآخرة لأنهم يأت بتخصيص شيء من ذلك قرآن . ولا سنة ، فمن ادعى في ذلك تخصيصاً فقد قال على الله تعالى ما لا يعلم ، وأما نحن فقد قلنا : (٣) ما نعلم لأن الله تعالى لو أراد تخصيص شيء من ذلك لما أمهلنا ليعلمنا ولينه لئلا نرسله ﷺ المأمور ببيان ما أنزل عليه (٤) فاذ لم يخبرنا الله تعالى ولا رسوله عليه السلام بتخصيص شيء من ذلك فنحن على يقين قاطع بات على أنه تعالى أراد عموم كل ما اقتضاه كلامه ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل أن يقضى بمال مسلم أو ذمي لنفيره إلا بنص قرآن . أو سنة أو إجماع » ولقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فهذه ليست تجارة أصلاً ، فهي أكل مال بالباطل .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية « ولا نها »  
(٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « وأما نحن قلنا » باسقاط لفظ « فقد »  
(٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « ما أنزل البناء وهذه الجملة سقطت من النسخة الحلبية »

١٢٣٨ - مسألة - فان كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد ككندوب واحد . أو بناحاط واحد . أو خياطة ثوب واحد . وما أشبه هذا ؟ وكذلك ان نصبا حباله معا فالصيد بينهما أو أرسلنا جارحين فاخذوا صيدا واحدا فهو بينهما والافلكل واحد ماصا جارحه ، وقال أبو حنيفة : شركة الأبدان جائزة في الصناعات انضقت صناعتها أو اختلفت عملا في موضع واحد أو في موضعين ، فان غاب أحدهما أو مرض فأصاب الصحيح الحاضر فينبها ولا تجوز في الصيد ولا في الاحتطاب .

قال أبو محمد : هذا قسم فليدبلا برهان ، وروى عنه ان شركة الأبدان لا تجوز الا فيما تجوز فيه الوكالة وهذا في غاية الفساد أيضا لان الوكالة عنده جائزة في النكاح فتجب أن تجوز الشركة عندهم (١) في النكاح ، وقال مالك شركة الأبدان جائزة في الاحتطاب وطلب الغنم اذا كان كل ذلك في موضع واحد ، وكذلك اذا اشترك في صيد الكلاب والبراة اذا كان لكل واحد منهما بلز وكلب يتعاون البازان أو الكلبان على صيد واحد ، وتجوز الشركة عنده على التعليم في مكان واحد فان كانا في مجلسين فلا ضير فيه ، وأجاز شركة الأبدان في الصناعات اذا كانا في مكان واحد كالتقصار ونحوه اذا كان ذلك في صناعة واحدة فان مرض أحدهما فالأجرة بينهما ، وكذلك ان غاب أحدهما أو عمل أحدهما يوما والآخر يومين ولا تجوز عنده اشتراك الحمالين أو الثقالين على الدواب ولا تجوز عنده الاشتراك في صناعتين أصلا كحداد وقصار ونحو ذلك وهذا تحكم بل برهان (٢) وقول : لانعلم لهم فيه سلفا ، وقولنا هو قول الليث . وأنى سليمان . والشافعي . وأنى ثور و احتج من أجاز شركة الأبدان بما روينا من طريق أبي داود عن عبيد الله بن معاذ العبدي عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة ابن عبد الله (٣) بن مسعود عن أبيه قال : اشتركت أنا وعمار بن ياسر . وسعد بن أبي وقاص فيما نصيب يوم بدر فجاء سعد بأسيرين ولم أجد . أنا وعمار بشي .

قال أبو محمد : وهذا عجب عجيب ومائدى على ما ذا يحمل عليه أمر هؤلاء القوم ؟ ونسال الله السلامة من التوبة في دينه تعالى بالباطل . أول ذلك ان هذا خبر منقطع لان أباعيدة لا يذكر من أياه شيئا روينا ذلك من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو ابن مرة قال : قلت لأبي عبيدة أتذكر من عبد الله شيئا؟ قال : لا . والثاني انه لو صح

(١) في النسخة المحيطة وفتجب أن تكون الشركة عندهم ، (٢) في النسخة رقم ١٦

«بلادليل» (٣) في سنن أبي داود «عن عبد الله» وهو

لكان أعظم حجة عليهم لأنهم أول قاتل معنا ومع سائر المسلمين إن هذه شركة لا تجوز  
وانه لا ينفرد أحدهم أهل السكر بما يصيب دون جميع أهل السكر حاشا ما اختلفنا  
فيه من كون السلب للقاتل وإثباته لغيره فهو غلول من كبار الذنوب . والثالث أن هذه  
شركة لم تتم ولا حصل لسعد ولا لعمار ولا لابن مسعود من ذلك الأسيرين إلا ما حصل  
لطلحة بن عبيد الله الذي كان بالشام . ولعثمان بن عفان الذي كان بالمدينة فأنزله الله  
تعالى في ذلك : ( قل الأفعال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ) فكيف  
يستحل من يرى العار (١) عارا أن يحتج بشركة أبطلها الله تعالى ولم يعضها ؟

والرابع أنهم - يعني الخنفيين - لا يميزون الشركة في الاصطلاح ولا يميزها  
المالكين في العمل في مكانين فهذه الشركة المذكورة في الحديث لا تجوز عندهم ، فن  
أجيب بمن يحتج في تصحيح قوله برواية لا تجوز عنده ؟ : والحمد لله رب العالمين على  
توفيقه لنا •

١٢٣٩ - مسألة - ولا تجوز الشركة إلا في أعيان الأموال فتجوز في التجارة  
بأن يخرج أحدهما مالا والآخر مالا مثله من نوعه أو أقل منه أو أكثر منه فيخطأ  
المالين ولا بد حتى لا يميز أحدهما ماله من الآخر ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال بينهما  
على قدر حصصهما فهو الربح بينهما كذلك والخسارة عليهما كذلك ، فإن لم يخطأ المالين  
فلكل واحد منهما ما ابتاعه هو أو شريكه به بوجه كله له وحده وخسارته كلها عليه وحده •  
برهان ذلك أنهما إذا خطأ المالين قد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا  
بها فشاع بينهما واد هو كذلك فتمنه أصله . وربحه مشاع بينهما . والخسارة مشاعة  
بينهما ، وأما إذا لم يخطأ المالين فن الباطل أن يكون لزيد ما ابتاع بمال عمرو وأما ربح  
في مال غيره أو ما خسر في مال غيره لما ذكرنا آتاه من قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل  
نفس إلا عليها ) •

١٢٤٠ - مسألة - فإن ابتاع اثنان فصاعدا سلمة بينهما على السواء أو ابتاع  
أحدهما منها أكثر من النصف والآخر أقل من النصف فهذا بيع جائز والثمن عليهما  
على قدر حصصهما فأربحا أو خسرا فيهما على قدر حصصهما لأن الثمن يدل من السلمة  
وهكذا لو ورثا سلمة أو وهبت لهما أو ملكاها بأى وجه ملكاها به فلو تعاقدتا أن  
يتاعا هكذا لم يلزم لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل •

١٢٤١ - مسألة - ولا يحل للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما

من الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع ولأن يكون عليه خسارة ولا أن يشترط أن يعمل أحدهما دون الآخر فإن وقع شيء من هذا فهو كله باطل مردود وليس له من الربح إلا ما يقابل ماله من المال وعليه من الخسارة بقدر ذلك لأنه كله شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر أو عمل وحده تطوعا بغير شرط فذلك جائز ، فإن أي من أن يتطوع بذلك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل ربما أو خسر لأنه ليس عليه أن يعمل لغيره فاغتنام عمله بغير طيب نفسه اعتداء وعلى المعتدى مثل ما اعتدى فيه لقول الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) .

١٢٤٢ - مسألة - فإن أخرج أحدهما ذبا والآخر فضة أو عرضا أو ما شبه ذلك لم يجز أصلا إلا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذبا فقط أو فضة فقط ثم يخطا الثمن كما قدما ولا بد لما ذكرنا قبل ، أو يبيع أحدهما من الآخر بما أخرج بمقدار ما يريد أن يشارك به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطا لا يتميز ولا بد لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٢٤٣ - مسألة - ومشاركة المسلم للذي جائزة ولا يحل للذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم لأنه لم يأت قرآن . ولا سنة بالمنع من ذلك ، وقد عامل رسول الله ﷺ أهل خير - وهم يهود - بنصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم فهذه شركة في الثمن . والزرع . والفرس ، وقد ابتاع رسول الله ﷺ طعاما من يهودي بالمدينة ورهته درعه فأتى عليه السلام وهي رهن عنده وذكرناه باستادته في كتاب الرهن من ديواننا هذا ، فهذه تجارة اليهود جائزة ومعاملتهم جائزة (١) ومن خالف هذا فلا برهان له . وروينا عن إياس بن معاوية لأبأس بمشاركة المسلم الذمي إذا كانت الدرام عند المسلم وتولى العمل لها وهو قول مالك ، وكره ذلك أصحاب أبي حنيفة جملة . قال أبو محمد : من عجائب الدنيا تجويز أبي حنيفة . ومالك معاملة اليهود والنصارى وإن أعطوه دراهم الخمر والربا ثم يكرهون مشاركتهم حيث لا يوقن بأنهم يعملون بما لا يحل ، وهذا عجب جداً ! وأما نحن فإنا ندرى أنهم يستحلون الحرام كما أن في المسلمين من لا يبالي من أين أخذ المال إلا أن المعاملة الجبيع جائزة ما لم يوقن حراما فإذا أيقناه حرم أخذه من كافر أو مسلم وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري

عن أبي حسين قال : قال [ل] (١) على بن أبي طالب في المضاربين في الشريكين : الربح على ما اصطلحا عليه • ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن هشام أبي كليب . وعاصم الأحمول . وإسماعيل الأسدي قال إسماعيل : عن الشعبي ، وقال عاصم : عن جابر ابن زيد (٢) ، وقال هشام : عن إبراهيم النخعي قالوا كلهم في شريكين أخرج أحدهما مائة والآخر مائتين : أن الربح على ما اصطلحا عليه والرضيعة على رأس المال •

قال على : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف (٣) وقد خالفه الحنفيون والمالكيون وخالفوا معه من ذكرنا من التابعين •

١٢٤٤ - مسألة - فإن أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال حسبه على نفسه وقص به من رأس ماله ذلك القدر الذي أخذ ولم يكن له من الربح الا بقدر ما بقي له ولا يعمل لأحد منهما (٤) أن ينفق الا من حصته من الربح ولا يزيد لما ذكرنا من أن الأموال محرمة على غير أربابها فإن تكرر ما في ذلك جاز ما قد بطيب النفس ولم يلزم في المستأنف أن لم تطب به النفس •

١٢٤٥ - مسألة - ومن استأجر أجيراً يعاونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يرد أو بجزء مسمى منه فهو باطل وعقد فاسد وله بقدر ما يعمل (٥) ولابد فإن تكرر ما بذلك عن غير شرط فهو جائز مادام بطيب نفوسهما بذلك فقط لقوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » •

١٢٤٦ - مسألة - ومن كانت بينهما الدابة مشتركة لم يجر أن يتشارطا استعمالها بالأيام لا بشرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد يستعملها أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر والأموال محرمة على غير أربابها الا بطيب أنفسهم فإن تكرر ما في ذلك جاز مادام بطيب أنفسهم بذلك لما ذكرنا من أن لكل أحد أن يطيب نفسه من ماله بما شاء ما لم يمنعه من ذلك نص ، وكذلك القول في العبد . والرحى وغير ذلك ، فإن تشاحا فكل أحد منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك أو مقدار حصته من أجرته فإن أجرها لحسن والأجرة بينهما على قدر حصصهما في تلك السلعة •

١٢٤٧ - مسألة - ومن كانت بينهما سلعة مشتركة ابتاعها بالبيع فأراد أحدهما

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ «عن جابر بن عبد الله زيد»  
(٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية «لا يعرف له من الصحابة مخالف» (٤) في النسخة رقم ١٦ «لا تأخذ» هما وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم ١٦ «ولم يقدر ما يعمل» وهو غلط

البيع أجبر شريكه على البيع لأنهما على ذلك تعاقدوا الشركة فان لم تكن البيع لم يجبر على البيع من لا يريد له لأنه لم يوجب ذلك نص ، ومن كانت بينهما دابة . أو عبد . أو حيوان أجبرا على الثقة وعلى ما فيه صلاح كل ذلك ومن كانت بينهما أرض لم يجبر من لا يريد عمارتها على عمارتها لكن يقتسمانها ويعمر من شاء حصته لقول النبي ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أو يمسك أرضه » ومن كانت بينهما دار أو ربح أو مالا ينقسم أجبرا على الإصلاح لنهي النبي ﷺ عن إضاعة المال ولكل أو امرءه حقها من الطاعة لا يحل ضرب بعضها ببعض ويبيع الشريك فيها اشتر كافيته البيع جائز على شريكه واتباعه كذلك لأنهما على ذلك تعاقدوا فكل واحد منهما وكيل للآخر فان تعدى ما أمره به فباع يرضخه أو إلى أجل أو اشترى عيا فعليه ضمان كل ذلك لأنه لم يرضه كله بشئ من ذلك فلا يجوز له في مال غيره إلا ما أباح له ، ولا يجوز اقترار أحدهما على الآخر في غير ما وكله به من بيع أو اتباع لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) وكل واحد منهما إذا أراد الانفصال فله ذلك ولا تحمل الشركة إلى أجل مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الشركة والحمد لله رب العالمين (١) ،

(١) وجد في النسخة الحلية زيادة نقلها الناسخ من كتاب الإيصال للؤلؤ فوادرجها في أصل النسخة فاعلم القارئ ذكرتها هنا ولم أدخلها في الأصل لتلايظ أنها متوهى هذه قال علي : فان كانت الشركة في ربح لم يجز قسمتها بالأيام لكن يطعن كل واحد منهم مثل ما يطعن الآخر ويقسمون الأجرة على حصصهم إذا لم تنفع للرحى إلا الطعن فان اتسموها بالأيام وقع التفاضل وهذا حرام فان كان عبد مشترك فكسبه وغلته بخلاف خدمته فكل ما اكتسبه أجرة أو غيرهما فلكل واحد من مالكيه انتزاع مقدار حصته فقط ولا يجوز اقتسامها بالأيام للتفاضل المذكور ، وكذلك ألبان المواشي وأولادها لا يجوز اقتسامها بالأيام ولا بالشهور ولا اقتسام غلة البور بالشهور ولا بالأعوام والأعوام لا اقتسام حل الشجر بالأعوام لكن يقسم كل ما ظهر من لبن أو ولد أو غلة أو حمل على قدر الحصص إذ فيها عدا ذلك التفاضل وأكل بعضهم مال بعض الباطل وهذا حرام بالنص وبالله تعالى التوفيق •

قال علي : وجامع المضارة خبرنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى عن ثورثة عن صرمة - هوقيس بن مالك المازني له محبة - عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من ضار أخرا لله به ومن شاق شاق الله عليه »

## كتاب القسمة

١٢٤٨ - مسألة - القسمة جائزة في كل حق مشترك (١) إذا أمكن وعلى حسب ما يمكن . برهان ذلك قول الله تعالى : ( وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقهم منه ) . ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد هو ابن سلمة - عن أبيوب السختياني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل فيقول : اللهم هذه قسمتي (٢) فيما أملك فلا تلني فيما تملك ولا أملك » [ يعني القلب ] (٣) فهذا نصان عموم لكل قسمة وليس لاحد أن يخصها في ميراث أو بين النساء برأيه ، وأمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذي حق حقه برهان قاطع في وجوب القسمة إذا طلب ذو الحق حقه وبالله تعالى التوفيق .

١٢٤٩ - مسألة - ويجبر الممتنع منهما عليهما يוכל للصغير . والمجننون . والغائب من يمول له حقه لما ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ . أن يعطى كل ذي حق حقه ، فوجب أن ينفذ ذلك ويقضى به لكل من طلب حقه ، وأما التقديم لمن ذكرنا فقول الله عز وجل : ( كونوا قوامين بالقسط ) وهذا من القسط .

١٢٥٠ - مسألة - وفرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قربي أو مسكين ما طابت به نفسه ويعطيه الولي عن الصغير . والمجننون . والغائب لقول الله تعالى : ( وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقهم منه ) وأمر الله تعالى فرض حتى يأتي نص ثابت بأنه ليس فرضا والا فقول من قال : لا يلزم اتخاذ أمر الله تعالى لخصوص ادعاء . أو نسخ زعمه . أولئذ أطلقه بظنه قول ساقط مردود قلند فاحش إلا أن يخبرنا بشئ من ذلك رسول الله ﷺ فسمعا وطاعة لانه المبلغ عن الله تعالى أحكامه ، وأما من دونه فلا . رويانا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس - هو ابن عيسى ومنصور بن المعتمر . والمغيرة ابن مقسم قال يونس . ومنصور عن الحسن ، وقال المغيرة : عن إبراهيم ثم اتفق الحسن وإبراهيم قال جميعا في قول الله تعالى : ( وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقهم منه ) : هي محكمة وليست بمسوخة ، وبه إلى هشيم عن عوف - هو ابن أبي جميلة

(١) في النسخة رقم ١٦ « في حق كل مشترك » (٢) في سنن أبي داود « وهذا قسمي »

(٣) الزيادة من سنن أبي داود ، وأخرج هذا الحديث أيضا النسائي والترمذي وابن ماجه



عن ابن سيرين قال : كانوا يرضخون لهم اذا حضر أحدهم القسمة ، وابن سيرين أدرك الصحابة رضى الله عنهم . ومن طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوى نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحاق نا عبيد الله نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان - هو الثورى - عن ابن أبي نعيم عن مجاهد . ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقهم منه ) قال : هي واجبة عند قسمة الميراث ما طابت به أنفسهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في هذه الآية قال : هي بحكمة ما طابت به أنفسهم عند أهل الميراث ، فان قيل : قد روى عن الضحاك . وابن المسيب . وابن عباس أنها منسوخة ، وقال قوم : انها تدب قلنا : أما الاحتجاج بقول ابن المسيب . والضحاك فقول يستغنى عن تكلف الرد عليه باكثر من ابراده فكيف وقد خالفها الحسن . وابن سيرين . والتميمي . والزهري . ومجاهد . وغيرهم ؟ وأما ابن عباس فاقول أحذجة بعد رسول الله ﷺ فكيف وقد جاء عن ابن عباس خلاف هذا ؟ كما روينا من طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوى نا بكر بن سهل نا أبو صالح نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقهم منه ) قال : أمر الله عز وجل عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ويتأاهم ومساكينهم من الوصية فان لم تكن وصية وصل لهم من الميراث ، وقد حكم بهذه الآية في ميراث عبد الرحمن بن أبي بكر بلم عائشة أم المؤمنين فلم تنكر ذلك ، ولا عجب أعجب من يأتي الى ما قد صح عن ابن عباس من أن قول الله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) منسوخ بقوله تعالى : ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ) فلا يلتفت اليه وهو قول قد صح برهانه بانكار الله تعالى حكم الجاهلية ، وكل ما خالف دين الاسلام فهو حكم جاهلية سواء كان مفترى من أهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخه بغيره كالصلاة الى بيت المقدس . وتربص المتوفى عنها حولا . والتزام السبت . وغير ذلك ، ثم يأتي فيخرج بقول جاء عن ابن عباس في هذه الآية قد جاء عنه خلافه وهذا هو اتباع الهوى والتحكم بالباطل في دين الله عز وجل ، ولئن كان قول ابن عباس المختلف عنه فيه مبنيا حجة فأحرى ان يكون حجة حيث لم يختلف عنه وان كان ليس قوله (١) هنالك حجة فليس مبنيا حجة ، ثم أن قول القائل : هذه الآية منسوخة أو غير واجبة قول لا يحمل اتباعه لانه دعوى بلا برهان ونهى عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو اباحة لمخالفتها كذلك وكل ذلك باطل متيقن الابنص ثابت من قرآن

(١) في التفسير رقم ١٦ : ولئن كان قوله ليس ، الخ

أوسنة ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٥١ - مسألة - ولا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً كان بما ينقسم أو بما لا ينقسم من الحيوان لكن يجبران على القسمة إن دعا لهما أحدهما أو أحدهما أو تقسم المنافع بينهما إن كان لا يمكن القسمة ومن دعا إلى البيع قيل له : إن شئت فبيع حصتك وإن شئت فأمسك وكذلك شريكك إلا أن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع فيباع حينئذ لو كان أو لشريكين فصاعداً إلا أن يكون اشتراكاً لتجارة فيجبر على البيع فهنا خاصة من أبيه •

برهان ذلك قول الله تعالى : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) ، وقال رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح بهذا أنه لا يملك أن يخرج مال أحد عن ملكه بغير تراض منه والإجبار على البيع إخراج للمال عن صاحبه إلى من هو حرام عليه بنص القرآن والسنة وهذا ظلم لأشك فيه ، فإن قيل : إن في ترك أحدهما البيع ضرراً باتتفاض قيمة حصة الآخر قلنا : لا ضرر في ذلك بل الضرر كله هو أن يجبر المرء على إخراج ملكه عن يده فهذا الضرر هو المحرم لا ضرر لغيره إن كان لا ينفذه هو أو مال شريكه ؛ وقد وافقنا المخالفون هنا على أن من له قطعة أرض أو دار صغيرة إلى جنب أرض أو دار لغيره لو يمتلئها لتضاعفت القيمة لهما وإن يمتلئ منفرد (١) قصت القيمة أنه لا يجبر أحد على ذلك إلا بأباه فمن أين توقع لهم هذا الحكم في المشترك من الأموال دون المقسوم منها ؟ وقولهم فيها عازمون الأدلة كلها وظلم لاخفاء به • وأما ما أتبع للتجارة والبيع (٢) فهو شرط فداها به القرآن والسنة فلا يجوز إبطاله إلا برضا منهما جميعاً وبالله تعالى التوفيق •

ومن جهات الأقوال أن الذين يجبرون الشريك على البيع مع شريكه أو على تقاومه حتى يحصل لأحدهما كله لا يرون الشفعة في ذلك فماعداء الأرض والبناء فأوجبوا البيع حيث لم يوجب الله تعالى . ولا رسوله ﷺ ، وأبطلوه حيث أوجب الله تعالى ورسوله ﷺ وما يصح ويبيع •

١٢٥٢ - مسألة - وقسم كل شيء سواء أرضاً كان أو داراً صغيرة أو كبيرة أو حماماً أو ثوباً أو سيفاً أو لؤلؤة أو غير ذلك إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء أحاسا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً لكن يكون بينهما يؤجرونه

(١) في النسخة الحلية « وإن يمتلئ منفرد » (٢) في النسخة رقم ١٦ « والبيع »

و يقسمون أجرته أو يخدمهم أيأما معلومة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ) الى قوله تعالى : ( بما قل منه أو أكثر نصيباً مفروضاً ) ، وقال قوم : ان لم ينتفع واحد من الشركاء بما يقع له وانتفع سائرهم لم يقسم ، وقال آخرون : ان انتفع بما يقع له واحد منهم أجبروا على القسمة وان لم ينتفع الآخرون ، وقال قوم : ان استضر أحدكم بالقسمة في انحطاط قيمة نصيبه لم يقسم .

قال أبو محمد : وهذه أقوال فاسدة متناقضة لا يدل على صحة شيء منها قرآن . ولا سنة ولا قياس . ولا رأى سديد ، أما من منع من القسمة ان كان فيهم واحد لا ينتفع بما يقع له فقد تجل الضرر لغيرهم منهم بمنع من أخذ حقه والتصرف فيه بما يشاء ، فما الذي جعل ضرر زيد مباحا خوف أن يستضر عمرو ؟ وكذلك يقال لمن راعى انحطاط قيمة حصة أحدكم بالقسمة ، وأما تناقضهم فانه لا يختلفون في قسمة الأرض الواسعة وان انحطت (١) قيمة بعض الحصص انحطاطا ظاهرا فظهر تناقضهم ، وفي المسألة التي قبل هذه زيادة في بيان فساد أقوالهم غنيانا عن تكرارها ، ولا فرق بين قسمة السيف . والثلوة . والثوب . والسفينة وبين قسمة الدار . والحمام . والأرض ، وقد ينتفع المرء بكل ما يقع له من ذلك وقد ينحط النصيب من الأرض . والدار من قيمة الميتين من الدنانير أضعاف ما ينحط النصيب من السيف . والثوب . والثلوة ، ومالك . والشافعي يبيحان قسمة الحمام اذا دعا إلى ذلك أحدهما وان لم ينتفع شريكه بما يقع له من ذلك ، وأبو حنيفة يرى ذلك اذا اتفقا عليه ، وقد يسقط في هذا من القيمة ويظل من المنفعة مالا يسقط من الثلوة اذا قسمت والسيف اذا قسم ولا سيل الى وجود قول صاحب بخلاف هذا فكيف دعوى الاجماع بالباطل ؟ فظهر فساد نظرهم ويظل احتياطهم بإباحتهم في موضع ما منعوا منه في آخر ، وأما الرأس الواحد من الحيوان فان كان إنسانا تفصيل أعضائه حرام وان كان مالا يؤكل لحمه كالخمار . والكلب . والنور قتلها حرام وذبحه لا يكون زكاة فهو اضاعه للبال ومعصية مجردة وان كان مما يؤكل لحمه لم يحل ذبحه بغير إذن كل من له فيه ملك لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام فلا يحل لأحد ذبح حصة شريكه بغير إذنه الآن يرى بموت فيأدر بذبحه لان تركه مية اضاعه للمال ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعه المال ، وأما المصحف فلا يحل قطعيه ولا تفريق أوراقه لان رتبة كتاب الله منزلة من عنده فلا تحال ، وقد روينا عن مجاهد

لا يقسم المصحف ، واحتج المانعون من هذا بخبريه : ولا تنصية على أهل الميراث الا فيما  
 احتمل القسم . وهذا خبر مرسل روياه من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن صديق  
 ابن موسى عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، ثم لم يصح لكان حجة لنا  
 لان التنصية مأخوذة من قسمة الأعضاء وانما الأعضاء الحيوان قطع .

١٢٥٣ - مسألة - فان كان المال المقسوم اشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين الى  
 اخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من اشخاص المال أو في نوع من أنواعه قضى له  
 بذلك أحبشركاؤه أم كرهوا ، ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم ، ولا كل دار  
 بين جميعهم ، ولا كل ضيعة بين جميعهم الا باتفاق جميعهم على ذلك ؛ ويقسم الرقيق  
 والحيوان . والمصاحف وغير ذلك ، فزوقع في سهمه عبدو بعض آخر بقى شريكا في  
 الذي وقع حظه فيه .

برهان ذلك ان من قال: غير قولنا لم يكن له بدم ترك قوله هذا والرجوع إلى قولنا  
 أو باطل القسمة جملة وتكليف ما لا يطاق ، وذلك أنه يقال له : ما الفرق بينك في قولك  
 تقسم كل دار بينهم . وكل ضيعة بينهم . وكل غنم بينهم . وكل بقريينهم . وكل رقيق  
 بينهم . وكل ثياب بينهم وبين آخر ؟ قال : بل يقسم كل بيت بينهم وكل ركن من كل  
 فدان بينهم لانه اذا جعلت لكل واحد منهم حصة في كل شيء تركه الميت لزمك هذا  
 الذي ألزمتك ولا بد ، فان قال : ان الله تعالى يقول : ( عاقل أو أكثر نصيبا مفروضا )  
 قلنا : نعم هذا الحق وهذه الآية حجتنا عليك لانك ( ١ ) اذا حملتها على ما قلت لزمك  
 ما قلنا ولا بد والآية موجبة لقولنا لان الله تعالى انما أرادنا ما قد جعله في وسعنا فانما  
 أراد تعالى ما قل مما تركه الميت أو أكثر فقط ولم يرد تعالى قط من كل جزء من المقسوم  
 اذ لو أراد تعالى ذلك لكان تعالى قد كلفنا ما ليس في الوسع من قسمة كل جزء منه ولو  
 على قدر العوابة فظهر فساد قولهم ، وأيضا فان الخبر الثابت الذي روياه من طريق  
 البخاري عن علي بن الحكم الأنصاري نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباد بن رفاع  
 ابن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج : وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قسم الفتيمة فعدل عشرة من الغنم يعمير ( ٢ ) في حديث ، فهذا نص قولنا لانه عليه السلام  
 أعطى بعضهم غنما وبعضهم ابلا ، فهذا عمل الصحابة مع رسول الله ﷺ لا يخالف لهم  
 منهم ، وهو قول أبي ثور وغيره .

١٢٥٤ - مسألة - ويقسم كل ما لا يحمل يه اذا حل ملكه كالكلاب . والسنابير .

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ « ولاها » وهو غلط ( ٢ ) هو في صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧١

والفر قبل أن يبدو صلاحه. والماء. وغير ذلك كل ذلك بالمساواة والمائلة لأن القسمة تتميز حق كل واحد وتخليعه وليست يما ولو كانت يما لما جاز أن تأخذ البتة ديناراً والابن دينارين، وكذلك قسم الضياع المتباعدة في البلاد المتفرقة فيخرج بعضهم إلى بلدة والآخر إلى أخرى لما ذكرنا، وكل قول خالف هذا فهو تحكم بلا برهان يؤول إلى التناقض وإلى (١) الرجوع إلى قولنا وترك قولهم إذا لبد من ترك بعض وأخذ بعض، وقال أبو حنيفة: لا يقسم الحيوان إلا إذا كان معه غيره ولا يعرف هذا عن أحد قبله، وبالله تعالى التوفيق.

١٢٥٥ - مسألة - ولا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين علو بنا. والآخر سفله وهذا مفسوخ أبداً أن وقع.

برهان ذلك أن الهواء دون الأرض لا يملك ولا يمكن ذلك فيه أصلاً وجهين، أحدهما أنه لا سبيل لأحد إلى أن يستقر في الهواء وهذا ممنوع، والثاني أنه ممنوع غير مستقر ولا مضبوط، فمن وقع له العلو قائماً يملكه بشرط أن يبني على جدران صاحبه وسطحه وبشرط أن لا يهدم صاحب السفلى جدراته ولا سطحه ولأن يبني شيئاً من ذلك. ولأن يقصره. ولأن يقبب سطحه. ولأن يرقق جدراته. ولا أن يفتح فيها أنواساً، وكل هذه شروط ليست في كتاب الله تعالى وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» وقد علمنا أن كل من له حق فهو مالك إياه يتصرف فيه كيف شاء ما لم يمنعه قرآن أو سنة، فبطلت هذه القسمة يقيين لا اشكال فيه وصح أن ابتاع العلو على إقراره حيث هو أكل مال الباطل وإنما يجوز بيع ألتاحه فقط فإذا ابتاعها فليس له أمساكها على جدران غيره إلا ما دام تطيب نفسه بذلك ثم له أن يأخذه بازالتاعن حقه متى شاء، وقد منع الشافعي من اقتسام سفلى لواحد وعلو لآخر.

١٢٥٦ - مسألة - ولا يحل لأحد من الشركاء أخذ شيء من الحكم في جزء معين ماله في شريك ولا في كله سواء قل ذلك الجزء أو كثر لا يبيع. ولا صدقة. ولا هبة. ولا اصداق. ولا إقرار فيه لأحد ولا تحييس ولا غير ذلك كمن باع ربع هذا البيت أو ثلث هذه الدار أو ما أشبه ذلك أو كان شريكه حاضراً أو مقاسمته له ممكنة لأن كل ما ذكرنا كسب على غيره لأنه لا يدري أيهم له عند القسمة ذلك الجزاء لا؟ وقد قال الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة كفوراً أخرى)، ولقول

رسول الله ﷺ : دأن دماءكم وأموالكم عليكم حرام . .  
 ١٢٥٧ - مسألة - فأن وقع شيء بما ذكرنا فسخ أبدا سواء وقع ذلك الشيء  
 بينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع لا ينقض . بما ذكرنا أصلا لقول رسول الله ﷺ :  
 « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وكل ما ذكرنا فانه عمل وقع بخلاف أمر الله تعالى  
 وأمر رسوله عليه السلام فهو رد ، وأيضا فكل عقد لم يجر حين عقده بل وجب إبطاله  
 فن: الحال الباطل أن يجوز في وقت آخر لم يعقد فيه وكل قول لم يصدق حين النطق به  
 فن الباطل المتمنع أن يصدق حين لم ينطق به إلا أن يوجب شيئا من ذلك في مكان من  
 الامكنة قرأت : أو سنة فيسمع له ويطاع وبالله تعالى التوفيق .

ومن كان بينه وبين غيره أرض . أو حيوان . أو عرض فباع شيئا من ذلك . أو  
 ونحوه . أو تصدق به . أو أصدق به . فأن كان شريكه غائبا ولم يجب إلى القسمة أو حاضرا  
 يتعذر عليه أن يضمه إلى القسمة أو لم يجب به إلى القسمة فله تعجيل أخذ حقه والقسمة  
 والعدل فيها لأنه لا فرق بين قسمة الحاكم إذا عدل وبين قسمة الشريك إذا عدل إذ لم  
 يوجب الفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا معقول ، ومنعه من أخذ حقه جور  
 وكل ذي حق أولى بحقه فينظر حيث ؟ فأن كان أخذ ما ذكرنا في مقدار حقه في القسمة  
 بالعدل غير متزيد ولا محاب لنفسه بشيء أصلا فهي قسمة حق وكل ما أخذ من ذلك  
 جائز نافذ أحب شريكه أم كره ، فأن كان حاقب نفسه فسخ كل ذلك لأنها صفة جمعت  
 حراما وحلالا فلم تمقد صحيحة ، فلو غرس وبني وعمر فقد كل ذلك في مقدار حقه  
 ونقص بما زاد للذي يشركه ولا حق له في بناءه (١) وعمارته وغرسه إلا قطع عين ماله  
 كالنصيب لافرق ، فلو كان طعاما فاكل منه ضمن ما زاد على مقدار حقه فأن كان مملوكا  
 فاعتق ضمن حصة شريكه وبالله تعالى التوفيق ، ثم كتاب القسمة والحد لله رب العالمين .

### كتاب الاستحقاق والغصب والجنايات على الأموال

١٢٥٨ - مسألة - لا يعمل لاحد مال مسلم ولا مال ذمي إلا بما أباح الله عز وجل  
 على لسان رسوله ﷺ في القرآن أو السنة نقل ماله عنه إلى غيره أو بالوجه الذي أوجب  
 الله تعالى به أيضا كذلك نقله عنه إلى غيره كالمبيات الجائزة . والتجارة الجائزة . أو القضاء  
 الواجب بالديات والتفاس وغير ذلك مما هو متصوص ، فن أخذ شيئا من مال غيره  
 أو صار إليه بغير ما ذكرنا فن كان عامدا عالما بالغايمة فهو عاص لله عز وجل وإن كان غير

عالم. أو غير عامد. أو غير مخاطب فلا اثم عليه الا انها سوافى الحكم في وجوب رد ذلك الى صاحبه أو في وجوب ضمان مثله ان كان ماصار اليه من مال غيره قد تلقت عنه أولم يقدر عليه \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . وينا هذا من طرق منها عن البخارى ناسد نايحي - هو ابن سعيد القطان - نافرة ابن خالده حدثني محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله ﷺ ( ١ ) وقول الله عز وجل : ( وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ( ٢ ) ولم يستثن عليه السلام عالما من غير عالم ولا مكلفا من غير مكلف ولا عامدا من غير عامد \*

١٢٥٩ - مسألة - فن غصب شيئا أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو جهة محرمة أو بمقداسد أو هو يظن أنه له قرض عليه أن يرده ان كان حاضرا أو ما بقى منه ان تلف بعضه أقله أو أكثره ومثل ما تلف منه أو يرده ومثل ما نقص من صفاته أو مثله ان فانت عنه وأن يرد كل ما اغتزل منه وكل ما تولد منه كما قلنا سواء الحيوان . والدور والشجر . والأرض . والرقيق . وغير ذلك سوافى كل ما قلنا فيرد كل ما اغتزل من الشجر ومن الماشية من لبن أو صوف أو تاج ، ومن العقار الكراء ، وإن كانت أمة فأولدها فإن كان عالما فليعه الحد حد الزنا ويردها وأولادها وما نقصها وطؤه وإن كان جاهلا فلا شيء عليه من حدود الاثم لكن يرددها ويرد أولاده منها رقيقا لسيدها ويرد ما نقصها وطؤه ولا شيء لكل من ذكرنا على المستحق فيما أنفق أكثر أم قل \*

برهان ذلك ما ذكرنا آخا من القرآن والسنة ، وكل ما تولد من مال المرم فهو له باتفاق من خصومنا معنا ، فن خالف ما قلنا قد أباح أكل المال بالباطل وأباح المال الحرام وخالف القرآن . والسنة بلا دليل أصلا . زوينا من طريق مالك . واليث . وعبد الله بن عمر . وأيوب السخيتاني . واسماعيل ابن أمية . وموسى بن عتبة كلهم عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا لا يحلن أحد ماشية أحد إلا بأذنه يجب أحدكم أن توق مشربه فكسر خزائنه فينتقل طعامه قائما تخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعمتهم » ، وهذا نص قولنا والحد لله رب العالمين ، وقد اختلف الناس في

( ١ ) رواه البخارى في صحيحه في غير موضع من حديث طويل ( ٢ ) رواه البخارى ومسلم وغيرهما

هذا قال بعض التابعين وبعض المتأخرين : كل ذلك للناسب والمستحق عليه بضائه ، وقال آخرون : ماتوا من لبن . أو صوف . أو اجارة فهو للناسب والمستحق عليه وأما الولد للمستحق ، وقرأ آخرون في ذلك بين المستحق عليه وبين الناسب لمجملوا كل ذلك للمستحق عليه ولم يجملوه للناسب ، وقرأ آخرون بين ما وجد من ذلك قائما وبين ما ملك منه فلم يضمنوه ما ملك .

قال أبو محمد : وهذه كلها آراء قاسدة متخاذلة وحيجة جميعهم انما هي الحديث الذي لا يصح الذي انفرد به محمد بن خفاف . ومسلم بن خالد الزنجي « ان الخراج بالضمان » ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه انما جاء فيمن اشترى عبدا فاستغله ثم وجد به عيا فرده فكان خراجه له ، وهكذا قول نحن لانه قد ملكه ملكا صحيحا فاستغل ماله لا مال غيره ومن الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ثم لو كان القياس حقا فكيف وهو باطل كله ؟ وان يحكم للباطل بحكم الحق والظالم بحكم من لم يظلم فهذا الجور والتعدي لحود الله عز وجل ، ثم لو صح هذا الخبر على عمومه لكان تقسيم من فرق بين الناسب وبين المستحق عليه وبين الولد وبين النطفة وبين الموجود والتألف باطلا مقطوعا به لانه لا بهذا الخبر أخذ ولا بالنصوص التي قدما أخذ بل خالف كل ذلك فانما بقي الكلام بيننا وبين من رأى النطفة والولد للناسب والمستحق عليه بالضمان فقط والنصوص التي ذكرنا توجب ما قلنا ، وايضا فان الرواية صحت من طريق أبي داود قال : نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن رسول الله (١) ﷺ أنه قال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ، ففسأهم غن صار إليه مال أحد بغير حق ؟ أعرق ظالم هو أم لا ؟ فان قالوا : لا خالفوا القرآن . والسنن وتر كوا قولهم . وقول أهل الاسلام ولزمهم أن لا يردوا على المستحق شيئا لانه ليس بيد المستحق عليه ولا بيد الناسب والظالم يبرق ظالم واذا لم يكن عرق ظالم فهو عرق حق اذ لا واسطة بينهما قال تعالى : ( فاذا بمد الحق الا الضلال ) وهم لا يقولون بهذا وان قالوا : بل يبرق ظالم هو يريده لزمهم أن لاحق له في شيء مما سرى فيه ذلك العرق ، وهذا في غاية الوضوح وباقه تعالى التوفيق .

وأما من فرق بين (٢) الولد وبين سائر النطفة فكلام في غاية السفه والفساد ولو عكس عليهم قولهم ما انفصلوا منه . وأما من فرق بين الأولاد الأحياء فرأى يردهم بين الموتى (١) في سنن أبي داود ، عن النبي ، الخ (٢) سقط لفظ « بين » من النسخة البغية



فلم يرردم فيقال لهم (١) : هل وجب عليه رد كل ماتتحت الأمهات حين الولادة إلى سيدهم وسيد أمهم أم لا ؟ فإن قالوا : لا لزيمهم أن لا يقضوا بردهم أصلا أحياء وجدوا أم أمواتا ؟ وإن قالوا : نعم قلنا : فسقوط وجوب ردهم بموتهم كلام باطل لاخفاء به ، ولهم في أولاد المستحقين استحققت عليه أقوال ثلاثة فقرة قالوا : يأخذها ويأخذ قيمة ولدها ، ومرة قالوا : يأخذها فقط ولا شيء له في الولد لقيمة ولا غيرها ، ومرة قالوا : يأخذ قيمتها وقيمة ولدها .

قال أبو محمد : وهذه أقوال في غاية الفساد ، ونسألهم عن هؤلاء الأولاد هل وقع عليهم قط في أول خلقهم أو حين ولادتهم ملك سيد أمهم أم لم يقع له قط عليهم ملك ؟ ولا ثالث لهذين القولين فإن قالوا : بل قد وقع عليهم ملكة قلنا : ففي أي دين الله عز وجل وجدتم أن تجهروه على بيع عبده أو أمة بلا ضرر كان منه إليهم ؟ وما الفرق بين هؤلاء وبين من تزوج أمة فاسترق ولده منها ؟ فعلا أجبرتم سيدها على قبول فدائهم (٢) فإن قالوا : على هذا دخل الناكح ولم ينو المستحق (٣) عليه على ذلك قلنا : فكان ماذا وما حرمت أموال الناس عليهم بنيات غيرهم فيها أو أين وجدتم هذا الحكم ؟ وهذا ما لا سبيل إلى وجوده وادّعى في ملكه فهم له بلا شك وإن قالوا : لم يقع ملكة قط عليهم قلنا : في أي وجه تقضون له بقيتهم ؟ وهذا ظلم لأبيهم بين . وإياك لئلا بالباطل . وإباحة ثمن الحر الذي حرمه الله تعالى ورسوله عليه السلام ، ويقال لمن قال : يأخذ قيمة الأم فقط أو يأخذها فقط : لا شيء . يأخذها أو قيمتها ؟ فإن قالوا : لأنها أمة قلنا : فأولاد أمة عبيده بلا شك فلم أعطيتوه بعض ما ملكت يمينه وتمنونه البعض ؟ أو لم تجهرونها على بيعها وبيعها لا يريد بيعها . وروينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد أن رجلا باع جارية لأبيه فسراها المشتري فولدت له أولادا فجاء أبوهم فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال له : دع له ولده .

قال علي : هذه شفاعة من عمر رضي الله عنه ورغبة وليس فسحا لقضائه بها وبولدها لسيدها . ومن طريق محمد بن المنثري ناعدا الأعلى ناسيدا . هو ابن أبي عروبة . عن قتادة عن خلاص أن أمة أنت طيئا فرعمت أنها حرة فتزوجها رجل منهم فولدت له أولادا ثم إن سيدها ظهر عليها فقضى بها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها وإن زوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة والسنة كل رأس (٤) . ناسين . ومن طريق عبد الرزاق

(١) في النسخة رقم ١٦ « فيقال له » (٢) في النسخة غير رقم ١٦ « على قبول فدائهم »

(٣) في النسخة غير رقم ١٦ « ولم يبق المستحق » (٤) في النسخة غير رقم ١٦ « والسنة على رأسين »

عن معمر عن منصور عن الحكم بن عتيبة أن امرأة وابنا لها باعا جارية لزوجها وهو أبو الولد فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم (١) إلى علي بن أبي طالب فقال: لم أبيع ولم أحب فقال له علي: قد باع ابنك وباعت امرأتك قال: إن كنت ترى لي حقا فأعطني قال: فتخذ جاريته وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تحصلها فلما رأى الزوج ذلك أخذ البيع، فها على قد رأى الحق أنها وولدها لسيدها وقضى بذلك وسجن المرأة وولدها وهما أهل لذلك لتعديهما والأخذ بالخلاص قد يكون المراد به رد الثمن وهذا حق. ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي بن أبي رباح قال: ثم استحقها آخر بيعة قال علي: ترد عليه ويقوم ولدها فيغرم الذي باعه بما عزمه. وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنما طرف - هو ابن طرف - والمغيرة قال مطرف: عن الشعبي، وقال مغيرة: عن إبراهيم ثم اتفق الشعبي. وإبراهيم في ولد الغارة أن علي أبيهم أن يفديهم بما عزمه. وعن الحسن يقدون بعد عبد.

وقد رونا من طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال: قضى عمر في أولاد الغارة بالقيمة. وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا سفيان عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال: غرت أمة قوما وزعمت أنها حرة فزوجت فيهم فولدت أولادا فوجدوها أمة فقضى عمر بقيمة أولادها في كل مغرور غرة، وقضى الشعبي. وابن المسيب في ولد المغرور بكرة، وهو أيضا قول أبي ميسرة. والحسن مكان كل واحد غرة، وقال إبراهيم: على أبيهم قيمتهم ويضمهم عنه من القيمة شيء، وهذا قولنا وهو قول أبي ثور. وأبي سليمان. وأصحابنا. وقول الشافعي إلا في ولد المستحق عليه منها فقط فإنه ناقض في ذلك. وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي عن عبد الله بن عون أن رجلا اشترى عبدا فاستغله ثم جاء رجل فادعاه فخاصم إلى أبياس بن معاوية فيه فاستحقه فقضى له بالبد وبقلته وقضى للرجل على صاحبه الذي اشتراه منه بمثل البد وبمثل غلته، قال ابن عون: قد كرت ذلك لمحمد بن سيرين فقال: هو فهم، فهذا يأس بن معاوية. ومحمد بن سيرين يقولان بقولنا في رد التل في الاستحقاق. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال: إذا اشترت غنما فمت ثم جاء أمر بالبيع فيه (٢) قال: يردها ونماها والجارية إذا ولدت كذلك؛ قالت قالوا: فلم (٣) فرقة أتم بين الناصب

(١) في النسخة رقم ١٦ «يخاصم» (٢) في بعض النسخ «ثم جاء امرؤ يرد البيع فيه»

(٣) في بعض النسخ سقط لفظ «لم» وهي أظهر بدليل الجواب بعد

والمستحق فالحقم الولد بالمستحق عليه ولم تلحقه بالفاسب ؟ قلنا : نعم لأنهم يختلف  
اثنان من مؤمن وكافر في أن رسول الله ﷺ يبعث قاسم الناس وفيهم أولاد المنكوحات  
التكاح الفاسد والمتملكات بغير حق ، والمتملك والتا كح يظنان أن ذلك التكاح والملك  
حق فألحقهم بآبائهم ولم يلحق قط ولدغاصب أو زان بمن وضعه في بطن أمه بل قال عليه  
السلام : « وللماهر الحجر » والغاصب والعالم يفسد عقده ملكا كان أو زواجا عامرا ن  
فلاحق لهما في الولد وبالله تعالى التوفيق •

وهذا مكان خالفوا فيه عمر . وعثمان . وعليا ولا يعرف لهم من الصحابة رضى  
الله عنهم في ذلك مخالف الارواية عن أبي بكر بن عياش عن مطرف بن طرف عن الشعبي  
أن رجلا اشترى جارية فولدت له فأقام رجل البينة أنها له فقال على : ترد اليه ويقوم عليه  
الولد فيرم الذي باع بما عزموا ن ، فادعوا أنهم تعلقوا بهذه وقد كذبوا لانهم لا يرمون  
البائع ما يفدي به ولده ، وإلا الرواية المنقطعة التي ذكرنا قبل عن عمر أنه قضى في أولاد  
الغارة بقيمتهم والقيمة قد صحت عن عمر في ذلك انها عبد مكان عبد أو عبدان مكان عبد ،  
فقد خالفوا هذا أيضا وخالفوا كل من ذكرنا والحسن . وقتادة : والشعبي وهم جمهور  
من روى عنه في هذه المسألة قول في فداء ولد الغارة المستحقة بعبد (١) وأما قولنا : انه  
يضمن كل مامات من الولد والتاج وماتلف من الغلة ويضمن الزيادة في الجسم والقيمة  
لان كل ذلك مال المنصوب منه وكان فرضا عليه أن يرد كل ذلك فهو معتد (٢) بما ساكه  
مال غيره فعليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ، فان قالوا : ليس معتدا لانه لم يياشر  
غصب الولد وانما هو بمنزلة ربح الفتوى في منزل الانسان قلنا : هذا باطل لان الذي  
رمت الربح الثوب في منزله ليس متملكا له ولو تملكه لزمه ضمانه وهذا المشتري أو الغاصب  
متملك لكل ما تولد من غلة . أو زيادة . أو تاج . أو ثمرة حائل بينه وبين صاحبه الذي  
افترض الله تعالى رده اليه وحرم عليه امساكه عنه فهو معتد بذلك بيقنا فعليه أن يعتدى عليه  
بمثل ما اعتدى • وأما الزيادة في الثمن فانه حين زاد ثمنه كان فرضا عليه رده الى صاحبه  
بجميع صفاته فكان لازما له أن يرده اليه وهو يساوى تلك القيمة فاذا لزمه ذلك ثم نقصت  
قيمه فانه لا يسقط رد مال زمرده ، وأما الكراء فانه اذا حال بين صاحبه وبين عين ماله حال  
بينه وبين منافعه فضمنها وزمه أداء ما منعه من حقه بامر رسول الله ﷺ أن يعطى كل  
ذى حق حقه ، وكراء متاعه من حقه بلا شك ففرض على مانعه اعطاؤه حقه •  
ومن عجائب الدنيا قول الخفيفين أن الكراء للغاصب والغلة ولا يضمن ولدها

الموت ثم يقولون فيمن صاد ظلية في الحرم فأسكها ولم يقتلها حتى اذا ولعت عنده أولاداً فأتوا ولم يدبجهم : أنه يجزئها ويجزى أولادها فلو عكسوا لأصابوا ما أكرم الله تعالى صائد الظية ضمانها عاشت أو ماتت إلا أن يقتلها عامداً ولا فلا، فهم أبداً يحرفون كلام الله تعالى عن مواضعه ، وأعجب شئ احتجاج بعض متصديريهم بالجبل بأن قال : وأى ذنب للولد حتى يسترق ؟ قلنا : ما علمنا ذنباً يوجب الاسترقاق . والردة . وقتل المؤمن عمداً وترك الصلاة . وزنا المحصن أعظم الذنوب وليس شئ من ذلك يوجب استرقاق قاعله (١) وأولاد الكفار يسترقون ولا ذنب لهم فليس يعترض بمثل هذا الهوس الامن لا عقل له ولا دين . وأما إسقاطنا المهر في طوطه الفاصب والمستحق فلانه لم يوجه قرآن ولا سنة ومال الفاصب والمستحق عليه حرام إلا ما أوجبه النص ولا مهر إلا في نكاح صحيح أولئك نكحت بغير إذن ولها فقط على ما جاء به النص وإنما عليه ضمان ما قصه وطوؤه إياها بزنا الفلصب أو بجمل المستحق عليه فقط لانه استهلك بذلك بعض قيمة أمته غيره فقط . وأما القضاء بالمثل فإن المتأخرين اختلفوا فقال بعضهم : لا يعطى إلا القيمة في كل شئ . رويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني فيمن استهلك حنطة أن له طعاماً مثل طعامه قال سفيان : وقال غيره من قهاتنا : له القيمة ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما ما يكال أو يوزن فعليه مثله من نوعه وأما ما عدا ذلك من العروض والميوان فالقيمة . وقال أصحابنا : المثل في كل ذلك ولا بد فإن عدم المثل فالمضمون له بخير بين أن يمله حتى يوجد المثل وبين أن يأخذ القيمة .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه وما نعلم لمن قضى بالقيمة حجة أصلاً إلا أن بعضهم أتى بطامة فقال : إن رسول الله ﷺ قضى على من اعتق شركاً له في عبد بأن يقوم عليه باقيه لشريكه قالوا : قضى رسول الله ﷺ على من استهلك حصه غيره من العبد بالقيمة .

قال على : وهذا من مجائبهم فانهم أغشوا الخطأ في هذا الاحتجاج من وجهين ، أحدهما احتجاجهم به فيمن استهلك والمتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئاً ولا غضب شيئاً ولا تعدى أصلاً بل اعتق حصته التي أباح الله تعالى له عتقها وإنما هو حكم من الله تعالى أنه لا تعدد من المتق أصلاً ، والثاني عظيم تناقضهم لانه يلزمهم أن كان المتق المذكور مستهلكاً حصه شريكه ولذلك يضمن القيمة (٢)

(١) في النسخة رقم ١٦ : « يوجب استرقاقه عليه » (٢) في النسخة رقم ١٦ : « ولذلك

بأن يوجوا ذلك عليه معسرا كان أو موسرا (١) كما يفعلون في كل مستهلك وهم لا يفعلون هذا فكيف يستحل من يدري أن الله تعالى سأله عن كلامه في الدين. وأن عباد الله تعالى يتقون كلامه على هذه الجاهرة التيحة الفاسدة من حالة السن عن مواضعها ومعهم في ادحاض الحق بذلك؛ وليس لهم أن يدعوا هنا إجماعا لأن ابن أبي ليلى وزفر بن الهذيل يضمنونه معسرا أو موسرا وما نبأ بطرد هذين أصلهما في الخطأ لأنها في ذلك مخالفان لحكم رسول الله ﷺ في أنه عليه السلام لم يضمن المعسر شيئا وإنما أمر في ذلك بالاستسعاء للمعتق فقط. وروينا من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد الطويل قال: سمعت أنس بن مالك يحدث: أن زينب بنت جحش أهدت إلى رسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس فقامت عائشة فأخذت القصة فضربت بها الأرض فكسرتها فقام رسول الله ﷺ إلى القصة لها فدفنها إلى رسول زينب فقال: هذه مكاتب محفها وقال لعائشة: لك التي كسرت، فهذا قضاء بالمثل لا بالدرهم بالقيمة، وقد روى عن عثمان. وابن مسعود أنهما قضيا على من استهلك فصلانا بفصلان مثلهما. وعن زيد بن ثابت. وعلى أنهما قضيا بالمثل فيمن باع بعيرا واستثنى جلده. ورأسه. وسواقطه. وعن عمر. وعثمان. والحسن. والشعبي. وقادة. في فداء. ولدا الفارة بعيدا بالقيمة. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن شرح أنه قضى في قصار شق ثوبان الثوب لهو عليه مثله فقال رجل: أو ثمنه فقال شرح: انه كان أحب إليه من ثمنه قال: انه لا يجدر قال: لا يوجد. وعن قتادة أنه قضى في ثوب استهلك بالمثل.

قال أبو محمد: لم نورد قول أحد ممن أوردنا احتجا بما به وإنما أوردناه لتلايم جمعوا بدعوى الإجماع جراً على الباطل، فإن قالوا: فإنكم لا تقضون بالمكسور للكسر فقد خالفتم الحديث قلنا: حاش لله من ذلك لكن النبي ﷺ قال: «اندماء كروأموالكم عليكم حرام» فقلنا أنه عليه السلام لا يعطي أحدا غير حقه ولا أكثر من حقه ولم يقل عليه السلام أنها لك من أجل كسرك إياها فقد كذب عليه من نسب إليه هذا الحكم من غير أن يقوله عليه السلام، فصح بذلك يقينا أن تلك الكسارة التي أعطى لما شترضى الله عنها لا تغل من أحد وجهين لا ثالث لهما أما أنهما تصلح لشيء فأبقاها (٢) كما يعمل لكل إنسان منا مافسد جملة من متاع غير مولم يتنفع منه بشيء، وإما أن قصعة عائشة التي أعطى كانت خيرا من التي كانت لزينب رضي الله عنها فجبر عليه السلام تلك الزيادة بتلك الكسارة

(١) في النسخة رقم ١٤. معسرا كان ذلك أو موسرا. (٢) في نسخة «ألقاها»

والافتح على يقين من أنه عليه السلام لا يعطى أحدا مال غيره بغير حق وإنما حق المجنى عليه في عين ماله لا في غيره فادامت العين أو شئ منها موجودين فلا حق له في غير ذلك فإن عدم جله بحيث يقضى له بالمثل .

قال على : فإذا عدم المثل من نوعه فكل ما قامه وسواه فهو أيضا مثل له من هذا الباب إلا أنه أقل مثله مما هو من نوعه فذلك قضينا به عند عدم المثل المطلق وبالله تعالى التوفيق .  
١٣٦٠ - مسألة - ومن كسر لأخر شيئا أو جرح له عبدا أو حيوانا أو خرق له ثوبا قوم كل ذلك صحبا ما جنى عليه ثم قوم كما هو الساعة وكلفا الجاني أن يعطى صاحب الشئ ما بين القيمتين ولا بد ، ولا يجوز أن يعطى الشئ المجنى عليه للجاني لما ذكرنا آخفا وإنما عليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى قط ، وسواء كانت الجناية صغيرة أو كبيرة لا يجل هذا ، وللعنفين ههنا اضطراب وتخليط كثير كقولهم : من غصب ثوبا فإنه يرد إلى صاحبه (١) فإن وجد وقد قطعه الناصب فصاحب الثوب بخير بين أخذه كما هو وما تقصه القطع وبين أن يعطيه للناصب ويضمنه قيمة الثوب ، فإن لم يوجد الا وقد غاطه قيصا فهو للناصب بلا تخيير وليس عليه الا قيمة الثوب ، وكذلك قولهم في الحنطة تنصب فتطحن ، والذيق ينصب فيعجن ، واللحم ينصب فيطبخ أو يشوى .

قال أبو محمد : ما في المجاهرة بكيد الدين أكثر من هذا ولا في تعليم الظلة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق : إذا أردت أخذ قس يتيه أو جارك وأكل غنمه واستحلل ثيابه وقد امتنع من أن يبيعك شيئا من ذلك فاغصبها واقطعها ثيابا على رغبته وأذبح غنمه وأطبخها واغصب حنطته وأطحنها وكل كل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الاقيمة ما أخذت ؛ وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تأكل أموالنا بالباطل . وخلاف رسول الله ﷺ في قوله : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، وما يشك أحد من أهل الاسلام في أن كل ثوب قطع من شقة فإنه لصاحب الشقة ، وكل دقيق طحن من حنطة إنسان فهو لصاحب الحنطة . وكل لحم شوى فهو لصاحب اللحم يوم يقرون بهذا ثم لا يبالون بأن يقولوا : النصب . والظلم . والتعدي يحمل أموال المسلمين للنصاب (٢) ، واحتجوا في ذلك بامر القصعة المكسورة التي ذكرنا قبل يوم أول مخالف لذلك الخبر مخالفوه فيها فيه واحتجوا له فيما ليس فيه منه شئ ، واحتجوا أيضا بخبر المرأة التي دعت رسول الله ﷺ إلى طعام فآخبرته أنها أرادت ابتياع شاة فلم يجدها فارسلت إلى جارة لها ابعتي إلى الشاة التي لزوجك فبشت

بها إليها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاة أن تطعم الأسارى . قال هذا الجاهل  
المفتري : فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذ شويت .

قال أبو محمد : وهذا الخبر لا يصح ولو صح لكان أعظم حجة عليهم لأنه خلاف  
لقولهم اذفيه انه عليه السلام لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير اذنها . وهم  
يقولون : انه لما ناصب حلال وهذا الخبر فيه انهم يأخذوا بها في ذلك ، فصح انه ليس لها  
فهو حجة عليهم .

قال علي : والمخفوظ عن الصحابة رضي الله عنهم خلاف هذا كما روينا من طريق  
عبدالرزاق نا معمر عن أبوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان أصحاب رسول الله ﷺ  
نزلوا بأهل ماء وفيهم أبو بكر الصديق فانطلق النعمان فجعل يقول لهم : يكون كذا  
وكذا وهم يأتونه بالطعام واللبن ويرسل هو بذلك إلى أصحابه فأخبر أبو بكر بذلك  
فقال : أراي آكل كناية النعمان منذ اليوم ثم أدخل يده في حلقه فاستقاه (١) .  
ومن طريق محمد بن اسحاق في معاذيه عن يزيد بن أبي حبيب عن عوف بن مالك  
الاشجعي قال : كنت في غزوة ذات السلاسل قد كرستمه الجوزور بين القوم وانهم  
أعطوه منها فأتي به إلى أصحابه فطبخوه فأكلوه ثم سأله أبو بكر . وعمر عنه ؟ فأخبرهما  
فقالا له : والله ما أحسنت حين أطعمتا هذا ثم قاما يتقيان ما في بطونهما . ومن طريق  
مالك عن زيد بن أسلم قال : شرب عمر بن الخطاب لنا فأعجبه فقال عنه فأخبرانه حلب  
له من نعم الصدقة فأدخل عمر أصبعه فاستقاه . ومن طريق سعيد بن منصور واللمتمر  
ابن سليمان التيمي عن أبيه ان أهل للكوفة قالوا له : قد شرب على نبيذ الجر قال سليمان :  
قلت لهم : هذا أبو اسحاق المهداني يحدث ان علي بن أبي طالب لما أخبرانه نبيذ جر  
تقياه . نا أحمد بن عمر بن أنس العنزي نا عبيد الله بن محمد السقطي نا أحمد بن أحمد بن يعقوب  
ابن شبة (٢) نا أحمد بن شويه قال : سمعت عبدالرزاق يقول : دخل معمر على أهله فاذا عندهما  
فاكة فأكل منها ثم سأله عنها فقالت له : أهدتها لينا فلانة النائحة فقام معمر فتيها ما أكله .  
قال أبو محمد : فهذا أبو بكر . وعمر . وعلي بحضرة الصحابة وعليهم لا يخالف لهم  
منهم في ذلك لا يرون الطعام المأخوذ بغير حق ملكا لأخذه . وان أكله بل يرون عليه  
اخراجا وأن لا يقيه في جسمه مادام بقدر على ذلك وان استهلكه ، فبأي شيء يعلق هؤلاء  
القوم في إباحة الحرام جهارا ؟

قال أبو محمد : وبهذا قول فادام المرء . بقدر على أن يتقياه قرض عليه ذلك ولا

يجل امساك الحرام أصلا (١) ، فان عجز عن ذلك فلا يكلف اقضها الاوسما ، وهذا مما خالفوا فيه القرآن . والسنة بأرائهم الفاسدة وتقليدا لبعض التابعين في خطأ أخطاءه وبالله تعالى التوفيق . وقالوا أيضا : قسنا هذا على العبد يموت فضمن قيمته (٢) قال على . وهذا عليهم لالهم لأن الميت لا يملكه الفاضب .

١٣٦١ - مسألة - ومن غصب دارا قهدمت كلف رد بنائها كما كان ولا بد لقول الله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهو قد اعتدى على البناء المؤلف لخال يته وبين صاحبه وهو باجماعهم معنا واجماع أهل الاسلام أمور بردها في كل وقت الى صاحبها فلا يجوز أن يسقط عنه بهدما ماله ، وليت شعري أى فرق بين دار تهديم وبين عبد يموت ؟ فكان احتياج صاحبهم أن الدور والارضين لا تنصب فكان هذا عجبا جدا ! وما نعلم لأبليس داعية في الاسلام أكثر من يطلق الظلة على غصب دور الناس وأراضهم ثم يبيع لهم كراها وغلتها ولا يرى عليهم ضمان ما تلف منها نفوذ بالله من مثل هذا .

١٣٦٢ - مسألة - ومن غصب أرضا فزرعها أولم يزرعها فعليه ردها وما قص منها ومزارعتمثلها لما ذكرنا من أنه حال بين صاحبها وبين منفعة أرضه ولا منفعة للأرض الا للزراع والمزارعة على ما ذكر في المزارعة ان شاء الله تعالى ، وقال الحنفيون : الأرض لا تنصب وهذا كذب منهم لأن الغصب هو أخذ الشيء بغير حقه ظلما ، وقد روينا من طريق البخارى ناسلم بن ابراهيم ناعبد الله بن المبارك ناموسى بن عقبة عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : «من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف» [٣] (٤) يوم القيامة الى سبع أرضين ، فصح أن الأرض تؤخذ بغير حق فصح أنها تنصب .

١٣٦٣ - مسألة - ومن غصب زريعة فزرعها . أو نوى ففروها . أو ملوخوا ففروها فكل ما تولد من الزرع فلصاحب الزريعة يضمه له الزارع ، وكل ما نبت من النوى . والمولوخ فلصاحبها وكل ما أنموت تلك الشجر في الأبد فله لاحق للناصب في شيء من ذلك لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : «وليس لمرق ظالم حق» ولأن كل ما تولد من مال المرأة . وانما يجزى للناس من ذلك ما لا يخطب له به ما يتبرأ منه صاحبه فيطرحه مبيحا له من أخذه من النوى ونحو ذلك (٤) فقط لا ما لم يبيحه ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ «قطعا» (٢) في النسخة رقم ١٦ «فيضمن قيمة» (٣) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٢٢٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ «أو نحو ذلك»



١٣٦٤ مسألة لكل من عدا عليه حيوان مملوك من بعير أو فرس أو بغل أو فيل أو غير ذلك فلم يقدر على دفعه عن نفسه لا يقتله قتلته فلا ضمان عليه فيه وهو قول مالك والشافعي. وأبي سليمان، وقال الحنفيون: بضته، واحتجوا بالخبر الثابت عن النبي (١) ﷺ: «العجماء جرحها جبار» (٢) • وبالخبر الذي روته (٣) من طريق عبد الكريم: «إن إنساناً عدا عليه فخل يقتله فضر به بالسيف قتلته فأغرمه أبو بكر إياه وقال: بهيمة لا تعقل» • وعن علي بن أبي طالب نحوه • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: «من أصاب العجماء غرم» • ومن طريق سفيان الثوري عن الأسود بن قيس عن أشياخ لهم أن غلاماً دخل دار زيد بن صوحان فضرته ناقة زيد فقتله فعمد أولياء الغلام فمقروها فأبطل عمر بن الخطاب دم الغلام وأغرم والد الغلام ثمن الناقة، وعن شريح مثل هذا •

قال علي: أما الحديث «جرح العجماء جبار» ففي غاية الصحة وبه تقول ولا حاجة لهم فيه لأننا لم نخالفهم في أن ما جرحته العجماء لا يقرم وليس فيه إلا هذا بل هو حجة عليهم في تضمينهم الراكب. والسائق. والقائد ما أصابت العجماء بما لم يحملها عليه (٤) فهم المخالفون لهذا الأمر حقاً • وأما حديث عمر بن الخطاب. وشريح فيه قول: ومن قتلت بهيمة وله فضى بعد جنايتها قتلها فهو ضامن لها لأنها لا ذنب لها، وأما قول أبي هريرة فصحيح ومن أصاب العجماء قاصداً لها غير مضطر فهو غارم • وأما الرواية عن أبي بكر. وعلي فمقطعة ولا حاجة في منقطع لو كان عن رسول الله ﷺ فكيف عن غيره؟ ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، وكيفية خالفوا فيها أبو بكر وغيره حيث لا يجوز خلافه، أقرب ذلك ما أوردنا عن أبي بكر. وعمر. وعلي رضي الله عنهم من تقيهم ما أكلوا أو شربوا مما لا يحل فخالقوا فانما حجة عندهم حيث وافقوا بأباحتها لا حيث خالفوه، وهذا لا يعاب بالدين، والعجب أنهم يقولون: إن الأسود. والسبع حرام قتلته في الحرم وعلى قاتله الجزاء. إلا أن يبتدىء المحرم بأذى فله قتلوه لا يجوز به فكيف هذا التناقض. والهدم. والبناء؟ ولقد كان يلزم للمالكين المشنعين بقول صاحب إذا وافقهم والقائلين بأن المرسل والمستند سواء أن يقولوا بهذا ولكنه مما تناقضوا فيه •

قال علي: لا يخلو من عدت البهيمة عليه فحتى أن يقتله أو أن يجرحه أو أن تكسر له

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية: عن رسول الله ﷺ، (٢) هو في الصحيحين وغيرهما (٣) في النسخة رقم ١٦ «وبخبر رويناه» وما هنا نسب لسابقه (٤) في النسخة رقم ١٦ • عليهم •

عضواً أو أن تصدّياه من أن يكون مأموراً بإباحة ذلك لها منياً عن الامتناع منها ودفعها وهذا بما لا يقولونه ولو قالوه لكان زائداً في خلافهم لأن الله تعالى يقول : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) وهذا على عومه ، أو يكون مأموراً بدفعها عن نفسه منياً عن إمكانها من روحه ، أو جسمه ، أو ماله . أو أخيه المسلم ، وهذا هو الحق لما ذكرنا ، فأذ هو مأمور بذلك لم يقدر على النجاة منها إلا بقتلها فهو مأمور بقتلها لأن قتلها هو الدفع الذي أمر به [ ومن فعل ما أمر به ] (١) فهو محسن [ وأذ هو محسن ] (٢) فقد قال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) •

١٣٦٥ - مسألة - ولا ضمان على صاحب البهيمة فيما جتته في مال أو دم ليلاً أو نهاراً لكن يؤمر صاحبه بضبطه فإن ضبطه فذاك وإن عاد ولم يضبطه يبيع عليه لقول رسول الله ﷺ : العجاء جرحها جبار ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان ، وقال مالك . والثافقي : يضمن ما جتته ليلاً ولا يضمن ما جتته نهاراً وهو قضاء شريح . وحكم الشعبي ، واحتجوا في ذلك بحديث ناقة البراء بن رسول الله ﷺ قضى أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أصابت بالليل •

قال على : لو صح هذا لما سبقونا إلى القول به ولكنه خبر لا يصح لأنه انما رواه الزهري عن حرام بن محبة عن أبيه ، ورواه الزهري أيضاً عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن ناقة للبراء ، فصح أنه مرسل لأن حرام ليس هو ابن محبة لصلبه انما هو ابن سعد بن محبة وسعد لم يسمع من البراء ، ولا أبو أمامة ولا حاجة في منقطع ، ولقد كان يلزم الحنفيين القائلين : إن المرسل والمستند سواء أن يقولوا به ولكن هذا مما تناقضوا فيه • واحتجوا أيضاً بأغرب من هذا كله وهو ما روينا من طريق عبيد بن عمير . والزهري . ومسروق . ومجاهد في قول الله تعالى : ( ودادو سليمان اذ يحكمان في الحرب اذ قضت فيه غم القوم وكنالحكمهم شاهدين قهمنها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً ) وأن سليمان ﷺ قضى في ذلك في غم أنفدت حرب قوم بأن دفع الغم إلى أهل الحرب لهم صوفها والبائنا حتى يعود المنبأ والحرب كما كان •

قال أبو محمد : وهذا عجيب من عجائب الدنيا والذي لا تشك فيه أن بين هؤلاء المذكورين وبين سليمان عليه السلام ما في رباح ومهامه فيحامولوروا لنا ذلك عن رسول الله ﷺ بما قامت به حجة لأنه مرسل ، ثم لو صح لكان المحتجون به أول مخالفين له لانهم لا يحكمون بهذا الحكم فياته كيف ينطلق لسان مسلم بأن يحتج على خصمه في الدين بحكم لا يعلل عنده

أن يؤخذ به ؟ وحسبنا الله • وعجب آخر من الشافعي : وهو أنه لا يرى القول بالمرسل ثم أباح هذا الأموال بمرسل لا يصح أصلا • وأما بيع ما تمس من العجا فلقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ومن البر والتقوى حفظ الذروع . والمأثر التي هي أموال الناس فلا يمان على فسادها قايما ما يفسد ما فرض ولا سبيل إلى ذلك إلا بالبيع المباح وهذا آثار عن الصحابة رضي الله عنهم قد خالفوها • وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن عمر بن الخطاب كان يقول : برد البعير . والبقرة . والحمار . والضواري إلى أهلن ثلاثا إذا خطر الحائط ثم يعقرن • قال ابن جريج : وسمعت عبد العزيز بن عبد الله يذكر عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بالحائط أن يحطروا ويسد الحطرون الضواري المدل ثم يرد إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقر • ومن طريق يحيى بن سعيد القطان أن أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي قال : أخبرني (١) مكاتب لبني أسد أنه أتى بنقد من السواد إلى الكوفة فلما انتهى إلى جسر الكوفة جاء مولى لبكر بن وائل فتخلل النقد على الجسر فنقرت منها نقدة قطرت (٢) الرجل في القرات ففرق فأخذت فجاء مواله إلى موالى فرض موالى عليهم صلحا أتى درهم ولا يرفوهم إلى علي فأبوا فأتينا علي بن أبي طالب فقال لهم : ان عرفتم النقدة بعينها فخذوها وان اختلطت عليكم فنشرواها (٣) • قال أبو محمد : ان في الخفيفين والمالكين العجب اذ يحتجون بإبطال السنن الثابتة في أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يفرقا برواية شيخ من بني كنانة ان عمر قال : البيع عن صفقة أو خيار سم يردون هذه الرواية عن عمر بن الخطاب وهذه الأخرى عن علي فها قالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ؟ ولكن هذا حكم القوم في دينهم فليحمد الله أهل السنن على عظيم نعمته عندهم •

١٢٦٦ - مسألة - ومن كسر أمانة فدية أو أمانة ذهب فلا شيء عليه وقد أحسن لنبي رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقد ذكرناه في الوضوء والأطعمة والأشربة ، وكذلك من كسر صليا أو أهرق خمرًا لمسلم أولدى • وقال الحنفيون : ان أهرق خمرًا لذي مسلم فعليه قيمتها وان أهرقها ذمي فعليه مثلها •

قال أبو محمد : وهذا باطل ولا قيمة للخمر وقد حرم رسول الله ﷺ بيعها وأمر بهرقها فلا يبل بيعه ولا ملكه فلا ضمان فيه ، فان قالوا : هي أموال أهل الذمة قلنا •

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «حدثني» (٢) أي القصة في القرات على أحد قطريه أي شقيه ، والنقد صغار الفتم واحداً نقدة وجمعها نقاد ، وفي بعض النسخ «بقرة» وهو تصحيف (٣) أي مثلها من الفتم

كذبتم وما جعلها الله تعالى مذحرجا مالا لأحد ولكن أخبرونا أي حلال لأهل الذمة أم  
 هي حرام عليهم ؟ قلنا قالوا : هي لهم حلال كفروا الآن الله تعالى قد أخبر فيما نفاء عليهم  
 أنهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، ولا يختلف مسلمان في أن  
 دين الاسلام لازم للكفار لزومه للسلمين . وأن رسول الله ﷺ مبعوث اليهم كما  
 بعث إلينا وان طاعته فرض عليهم كما هي علينا ؟ قلنا قالوا : بل هي عليهم حرام قلنا :  
 صدقتم فن أنف مالا لا يحل تملكه قد أحسن ولا شيء عليه ، واحتجوا برواية  
 رويناهما من طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى الجعفي عن سويد بن غفلة أن  
 عمر بن الخطاب قيل له : عمالك يأخذون الخنزير . والخنزير في الحراج فقال له بلال :  
 انهم يفعلون فقال عمر : لا تفعلوا ولوم يعمها . ومن طريق أبي عبيد عن [كدام] (١)  
 الأنصاري عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة ان بلالا قال لعمر  
 ابن الخطاب : ان عمالك يأخذون الخنزير والخنزير في الحراج فقال : لا تأخذوها منهم  
 ولكن ولومهم أتم يعمها وخذوا أتم من الثمن .

قال أبو محمد : هذا لاجبة فيه لأن حديث سفيان - وهو الصحيح - ليس فيه ما زاد  
 اسرائيل وإنما فيه « ولوم يعمها » وهذا كقول الله تعالى : ( قوله ماتولى ) واسرائيل ضعيف ،  
 ثم لو صح فلاجبة في أحدود رسول الله ﷺ ، وان من العجب أن يخالفوا عمر  
 رضي الله عنه في تفرقة بين ذوى المحارم من المجوس ونبيه لهم عن الزمزمة (٢) ثم  
 يقدون ههنا رواية ساقطة مخالفة للقرآن . والسنة وان كانت الخمر من أموالهم فان  
 الصليب والاعتصام عندهم أجل من الخمر فيجب على هؤلاء القوم أن يضموا من كسر  
 لهم صليا أو صنما حتى يبيده سالما صحيحا ولا يقتدناقتوا . رويناهم طريق أبي داود  
 ناقتية بن سعيد نا اليت - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح  
 عن جابر بن عبد الله : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : ان الله حرم  
 بيع الخمر والميتة . والخنزير (٣) ، فإليت شعري كيف يستحل مسلم أن يبيع ثمن بيع (٤)  
 حرمه الله تعالى ؟ أم كيف يستحل مسلم أن يقول : انها مال من أموال أهل الذمة تضمن  
 لهم ؟ حاش لله من هذا .

١٢٦٧ - مسألة - ومن كسر حلقة فضة في سرج . أو لجام . أو ماميز .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) هي كلام يقولونه عندأكلهم بصوت خفي (٣)  
 في سنن أبي داود ، والخنزير ، وهو حديث مطول اقتصر المصنف على عمل الشاهد منه  
 (٤) في النسخة رقم ١٦ « ان يبيع يما »

أوسيف . أو تاج . أو غير ذلك . أو حلى ذهب لاسرأة أو لرجل يعده لاهله . أو للبيع كلف اعادته صحيحا كما كان لما ذكرنا قبل ، فان تراخيا جميعا على ان يضمن له ما بين قيمته صحيحا ومكسورا جاز ذلك لانه مثل ما اعتدى به وجاز ان يتفقا من ذلك في حلى الذهب على ذهب . وفي حلى الفضة على فضة . وله أن يؤخره به ماشاء . لانه ليس هويما وانما هو اعتداء بمثل ما اعتدى به عليه فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٦٨ - مسألة - وكل ما جنى على عبد . أو أمة . أو بعير . أو فرس . أو بئيل . أو حمار . أو كلب يحملك . أو سنور . أو شاة . أو بقرة . أو ابل . أو ظي . أو كل حيوان ممتلك (١) فان في الخطأ في العبد في الأمة [خاصة] (٢) وفي سائر ما ذكرنا خطأ أو عمدا ما قص من قيمته بالما مبالغ ، وأما العبد والأمة فقيما جنى عليهما عمدا القود وما قص من قيمتهما أما القود فللجنى عليه وأما ما قص من القيمة فللسيد فيما اعتدى عليه من ماله ، وكذلك لو أن امرأ استكره أمة فقتلها لكان عليه الفرامة لسيدها والحد في زناها به ولا يطل حق حقا ، وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذى حق حقه ، وأما القود بين الحر . والعبد فذكره ان شاء الله تعالى في كتاب القصاص . وأما ما نقصه فلناس ههنا اختلاف ، وكذلك في الحيوان : وقولنا في الحيوان هو قول أبي سليمان ومالك . والثاقفي ، وقال أبو حنيفة : كذلك الا في الابل . والبقر . والبغال . والخيول . والحيل خاصة في عيونها خاصة فانه قال في عين كل ما ذكرنا ربع ثمنه .

قال أبو محمد : واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نازكيا ابن يحيى الناقد ناسعيد بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت ان النبي ﷺ لم يقض في الرأس الا في ثلاث . المنقولة . والموضحة . والأمة (٣) وفي عين الفرس ربع ثمنه ، وبرواية عن عمر بن الخطاب من طريق سفیان . وعمر بن دينار . ومعمّر قال سفیان : عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح عن عمره وقال عمرو بن دينار : أخبرني رجل أن شريحا قال له : قال لي عمر ، وقال معمّر : بلغني أن عمر بن الخطاب ، ثم اتفقوا أنه قضى في عين الدابة ربع ثمنها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرجير عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي عن عند عمر بن أبي نعيم الدابة ربع ثمنها . ومن طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمر في عين الدابة ربع ثمنها .

(١) في النسخة رقم ١٦ . يملكه (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) المنقولة بشديد التاف هي التي تخرج منها صفار العظام وتنقل عن اما كنها ، والموضحة هي التي تبدي وضوح العظم أي يباينه ، والأمة هي الشجة التي بلغت أم ال رأس وهي الجلدة التي تجمع الدماغ

ومن طريق ابن جريج عن عبد الكريم أن علي بن أبي طالب قضى في عين الدابة ربع ثمنها  
قال علي : الرواية عن النبي ﷺ لا تصح لأنها من طريق اسماعيل بن يسلم التقي -  
وهو ضعيف عن عمرو بن وهب عن أبيه وهما مجهولان ، ثم ليس فيه إلا الفرس فلام  
خصوه كإجماع مخصوصا ولام فاسوا عليه جميع ذوات الأربع ه وأما عن علي . وعمر  
رضي الله عنهما فراسل كلها ثم لوححت لما كان فيها حجة لوجوه ه ، أولها أنه لاحجة  
فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه لا مؤنة عليهم في خلاف عمر . وعلى إذا خالفا  
أباحيفة كما ذكرنا عنهما آفانم انهما تقيا ما شربا اذ علما أنه لا يحمل ، ثم في هذه  
القصة نفسها كإروانم طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كتب  
عمر مع عروة البارقي الى شريح في عين الدابة ربع ثمنها وأحق ما صدق به الرجل عند  
موته ان يتخى من ولده أو يدعيه ه ومن طريق عبدالرزاق عن حدثه عن محمد بن جابر  
عن جابر عن الشعبي ان عليا قضى في الفرس تصاب عنه بنصف ثمنه ه ومن طريق سفيان  
ابن عيينة عن مجالد عن الشعبي ان عمر بن الخطاب قضى في عين جل أصيب بنصف ثمنه  
ثم نظر اليه بعد فقال : ما أراه نقص من قوته ولا هدايته قضى فيه ربع ثمنه ، فليت  
شعري ما الذي جعل احدى قضيتي عمر . وعلى أولى من الأخرى ؟ وهلا أخذوا بهذه  
القضية قياسا على قولهم : ان في عين الانسان نصف ثمنه وقد أضف عمر على حاطب  
قيمة الناقة التي اتحرها عبيده ، وجاء بذلك أثر كإروانم ابن وهب أن عمرو بن الحارث  
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو بن العاصي : « أن رجلا من مزينة  
سأل رسول الله ﷺ كيف ترى في حرية الجبل (١) ؟ قال : هي ومثلها والنكاح ه  
فهذا خبر أصح من خبرهم في عين الفرس ربع ثمنه وأصح من خبرهم عن عمر فظهر  
فساد قولهم من كل جهة ه ، وقد كان يلزم المالكيين القائلين بتقليد الصاحب وان المرسل  
كالسند ان يقولوا بهذه الآثار والاقصد تناقضوا ه

وأما ما جنى على عبد فيها دون النفس أو على أمة كذلك فقال قوم : كما قلنا انما فيه للسيد  
ما قص من ثمنه قطع وهو قول الحسن ، وقال قوم : جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من  
ديته بالغاً ثمن العبد والامة ما بلغ ه قضى عين العبد نصف ثمنه ولو أن ثمنه الف دينار (٢) ،  
وفي عين الامة نصف ثمنها ولو بلغ عشرة آلاف دينار ه وهكذا في سائر الاعضاء ه رويانا  
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : جراحات العبد

(١) في النسخة البغية والخيل ه بخاء معجمة وهو نصيف ، والحرية فعيلة بمعنى  
مفعولة أي أن لها من يحرسها ويحفظها (٢) في النسخة رقم ١٦ ه الف دينار ه

في أثمانهم بقدر جراحات الأحرار في دياتهم ، وهو قول شريح . والشعي والنخعي . وعمر  
ابن عبد العزيز . ومحمد بن سيرين . والثاقفي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي الأن  
الحسن قال : ان بلغ جميع القيمة لم يكن له الا ان يسلمه ويأخذ قيمته أو يأخذ ما نقص \*  
ورويناه أيضاً من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز  
عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال : وعقل العبد في ثمنه كمقل الحر في دية \* وروي  
أيضاً عن علي بن أبي طالب \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان  
رجالاً من العلماء يقولون : العبد والاماء سلع في نظر ما نقص ذلك من أثمانهم \*  
قال أبو محمد : وهذا قولنا ، وقالت طائفة : فيه ما نقص الا أن تكون الجنابة استهلاكا  
كقطع الدين أو الرجلين أو فقه العين فصاحبه غير بين أن يأخذ ما نقص من ذلك  
من قيمته أو يسلمه الى الجاني ويأخذ منه قيمته صحيحاً . وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن  
الحسن ، وطائفة قالت : جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية فان كانت الجنابة عمالو كانت  
على حر لكانت فيه الدية كلها أسلمه الى الجاني ولا بد أن يضمنه قيمته صحيحاً وهو قول النخعي .  
والشعي ، وطائفة قالت : يدفع الى الجاني وتلزمه قيمته صحيحاً وهو قول ياس بن معاوية .  
وقادة \* رويناه من طريق حماد بن سلمة عن ياس بن معاوية في رجل قطع يد عبد قال : هو  
له وعليه مثله \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن جدد اذن عبد أو ألقاه  
أو أشل يده انه يدفع اليه ويرم لصاحبه مثله \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج  
عن عطاء قال : ان شج عبداً أو قُتِلَ عينه قيمته كما أفده ، ورأى في موضحة نصف  
عشر قيمته \*

قول أبي حنيفة ومحمد : من قتل عبداً خطأ قيمته على العاقلة مالم تبلغ قيمة عشرة  
آلاف درهم فاكثر فليس فيه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وفي الامة قيمتها  
كذلك مالم تبلغ خمسة آلاف درهم فصاعداً فان بلغت فليس فيها (١) الا خمسة آلاف  
درهم غير خمسة دراهم على العاقلة ، قال أبو حنيفة وحده : وأما ما دون النفس فن قيمتها مثل  
ما في الجنابة وعلى الحر من دية فاذا بلغ أرش ذلك من الحر أنقص من قيمته عشرة دراهم (٢)  
أو خمسة دراهم هكذا جملة ، ثم رجع عن الاذن والحاجب خاصة فقال : فيما ما نقصها  
فقط ، فان كانت الجنابة مستهلكة فليس له الا ما سلكه كما هو ولا شيء له او أسلمه وأخذ  
ما كان يأخذ لو (٣) قتل خطأ ، وقال أبو يوسف في قتل العبد خطأ والجنابة : عليه قيمته

(١) في النسخة رقم ١٦ \* عليه ، (٢) في النسخة رقم ١٤ \* انقص منه قيمته من  
عشرة دراهم ، وهو تركيبيك (٣) في النسخة رقم ١٦ \* وأخذ ما كان يأخذ لو

ما بلغت ولو تجاوزت ديته، وواقعه محمد في ادون النفس واتفقوا كلهم في الجنابة المستهلكة على قول أبي حنيفة الذي ذكرنا، وقدرى عنهما أنه أن أسكه أخذ قيمة ما تقصته الجنابة المستهلكة، وقدرى عن أبي يوسف في ادون النفس خاصة مثل قول أبي حنيفة وسواء في ذلك الحاجب والأذن وغير ذلك كذا في اختلاف الفقهاء، وروى عز زفر في ادون النفس مرة مثل قول أبي حنيفة الآخر ومرة مثل قوله الأول، ووافق أبا حنيفة في قوله في النفس.

وقالت طائفة جراح العبد (١) في قيمة كجراح الحرف في دية الأن تبلغ قيمة العبد عشرة آلاف درهم فصاعدا أو تبلغ قيمة الأمة خمسة آلاف درهم فصاعدا فلا تبلغ (٢) بارش تلك الجراحة مقدارها من دية الحر أو الحره لكن يحط من ذلك حصتان عشرة دراهم في العبد وحصتان خمسة دراهم في الأمة إلا أن يكون قطع اذن فبر أو تنف حاجب فبراً ولم يثبت فليس عليه الا ما قصه وهذا قول أبي حنيفة، فإن بلغ من الجنابة على العبد ما لوجى على حر لوجب فيه الدية كلها فليس له الا ما سكه كما هو ولا شيء له أو اسلامه الى الجاني وأخذ جميع قيمته ما لم يبلغ عشرة آلاف درهم فصاعدا فليس له الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم وفي الأمة نصف ذلك.

وتفسيره أنه ان قفا عين أمة تساوى خمسة آلاف درهم فافوق ذلك إلى مائة ألف فأكثر فليس عليه إلا ألفا درهم وخمسة دراهم غير درهمين ونصف وان قفا عين عبد تساوى عشرة آلاف فازاد فليس عليه الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم وهكذا في سائر الجراحات، فلو ساءت الأمة ما تى درهم والعبد مائة درهم لم يلزمه في عين العبد الا خمسون درهما فقط وفي عين الأمة مائة درهم فقط وهكذا العمل في سائر القيم، وطائفة قالت: ان منقلبة العبد ومأمومته وجانته وموضحة من ثمة بالناس ما بلغ ففى من الحرف في دية، ففى موضحة العبد نصف عشر ثمة ولو أنه ألف درهم وفي منقلبه عشر قيمته كذلك ونصف عشر قيمته كذلك، وفي جانته ومأمومته ثلث ثمة باخ ما بلغ، وأما سائر الجراحات وقطع الأعضاء فانما فيه ما قصه فقط وهو قول مالك، وقدرى عن مالك أيضاً انه اذا قطع يدي عبد أو قفا عينه (٣) أعتق عليه وغرم قيمته كاملة لسيده، وقال الليث بن سعد: من خصى عبده ففعله

(١) قوله « وقالت طائفة جراح العبد » الى قوله بمدا سطر « في الأمة نصف ذلك »

مقدم من تأخير في بعض النسخ (٢) في بعض النسخ « فلا بأس » وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الثانية وعينه بالافراد



قيمت كلها لبيده ويقي العبد لبيده سواء زاد ذلك في قيمته أو نقص .  
قال أبو محمد : أما من قال : جراح العبد في قيمته كجراح الحر في دينه يقول لادليل  
على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة لكنهم قالوه على الحر لأنه  
إنسان مثله .

قال علي : ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن كثيرا من ديات  
أعضاء الحر مؤقتة لازيادة فيها ولا نقص ، وقد وافقنا من خالفنا ههنا على أن دية  
أعضاء العبد غير مؤقتة لا بخلاف في ذلك ، اذ قد يساوى العبد عشرة دنائير فتكون  
دية عنه عديم عشرة دنائير وتساوى الأمة خمسة آلاف درهم فتكون دية عنها ألقى  
درهم وخمسة درهم غير درهمين ونصف . أو تكون دية عنها عند بعضهم عشرة  
آلاف دينار ، فقد أصفقوا (١) على أن الديات في ذلك غير محدودة وعلى جواز تفضيل  
دية عضو المرأة على دية عضو الرجل بخلاف الأحرار والحرار ، فقد ظهر فساد  
قياسهم جملة بهذه الدلائل وبغيرها أيضا . فسقط هذا القول يقين .

ثم نظرنا في قول من قال : يسله ويأخذ قيمته فوجدناه أيضا غير صحيح لأنه لا يحل  
إخراج مال عن يد صاحبه (٢) إلى غيره بغير تراض منهما إلا أن يأتي بذلك نص ولم  
يأت بهذا ههنا نص أصلا فسقط أيضا جملة ، ثم نظرنا في قول مالك . وأبى حنيفة  
فوجدناهما أشد الأقوال فسادا لأنهم يأت بشئ منه قرآن . ولا سنة . ولا رواية بيقينة .  
ولا قول صاحب أصلا . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل ما نعرف هذين عن أحد من  
الأئمة قبل هذين الرجلين . وأما قول أبي حنيفة فظلم بين لاخفاء به أن يكون يقطع  
يد جارية تساوى عشرة آلاف دينار فلا يقضى لصاحبها إلا بماتى دينار وخمسين  
دينارا غير ما تساوى من الذهب درهمين ونصفا ويكون نقصب له خادم أخرى قيمتها  
ألف دينار فتموت عند الغاصب فيغرم له ألف دينار كاملة على هذا الحكم الدائر والدمار  
ونحن نرى إلى الله تعالى منه في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد . وأما قول مالك فتقسيم في غاية  
الفساد ولو عكس عليهم قولهم ما تخلصوا منه لوقيل لهم : بل في المقتلة . والمقتلة . والمأومة  
ما قصه فقط وأما سائر الجراحات فن ثمة بقدرها من الحر في دينه ومثل هذا لا يشتغل  
به إلا محروم . واحتج له بعض مقلديه بأن قال : هذه جراحات يشفق عليها منها فيمكن  
أن يثقف ويمكن أن يبرأ ولا يبقى لها أثر ولا ضرر قلنا : نعم فاجعلوا هذا دليلا

(١) أى أجمعوا ، وقد جاء في النسخة الحلية « وقد أجمعوا » الخ (٢) في النسخة رقم ١٩

« إخراج مال عبد عن يد صاحبه » بزيادة لفظ « عبده » وهو زيادة سهو من النسخ

في أن لا يكون فيها الامتصاص قط .

قال أبو محمد : والحكم على الجاني بما قص فيها جناه على العبد من خصاء . أو مأومة . أو جافة . أو قطع عضو . أو غير ذلك مما قل أو أكثر من الجنايات إنما يكون بأن يقوم صحيحا ثم يقوم في أصعب ما انتهت إليه حاله من تلك الجناية وأشد ما كان منها مرضا وضعفا وخوفا عليه ويغرم ما بين القيمتين ولا ينتظر به صحته ولا تخفف أصلا لأنه في كل حال من أحواله في تأثير تلك الجناية فهو الجاني عليه في كل تلك الأحوال فعليه في كل حال منها ما قص بجنايته من مال سيده بلا شك لقول الله تعالى : ( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقوله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فإن برى العبد أو الأمة وصحا وزادت تلك الجنايات في أمانهما كالخصاء في العبد : أو قطع أصبع زائدة . أو ما أشبه ذلك فمن رزق الله تعالى للسيد ولا رجوع للجاني من أجل ذلك بشيء مما غرم وكذلك لو لم يغرم شيئا حتى صح المجنى عليه فإنه يغرم كما ذكرنا ولا بد لأنه قد لزمه أداء مثل ما اعتدى فيه فلا يسقط عنه بيرة الجناية ، وكذلك من قطع شجرة لإنسان فإنه يضمن قيمتها سواء بنت بعد ذلك ونمت أو لم تنبت ولانتم لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

واما ان قتل المرء عبدا لغيره أو أمة عبدا أو خطأ قيمتهما ولا بد لبيدهما بالغة ما بلغت لما ذكرنا ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا عن حماد بن حماد عن سلمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي أن عبدا قتل خطأ وكان ثمنه عشرة آلاف درهم فجعل سعيد ابن العاصي دية أربعة آلاف ، وصح عن النخعي . والشعبي قال جميعا : لا يبلغ بدية العبد دية الحر ، وروينا أيضا عن عطاء . والحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان ، وبه يقول سفيان الثوري قال : ينقص منها الدرهم ونحوه ، وقال عطاء : لا يتجاوز بدية الحر ، وصح أيضا عن حماد بن أبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . وزفر . ومحمد : ان كان عبدا قيمته مالم يبلغ عشرة آلاف درهم فإن بلغها أو تجاوزها بما قل أو أكثر لم يغرم قاتله الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وان كانت أمة قيمتها مالم تبلغ خمسة آلاف درهم فإن بلغها أو تجاوزتها بما قل أو أكثر لم يغرم قاتلها إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ، وقالت طائفة : يغرم القيمة بالغة ما بلغت . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عبد الكريم عن علي بن أبي طالب : وابن مسعود . وشرح قالوا : ثمنه وان خلف دية الحر ، وصح هذا أيضا عن سعيد بن المسيب . والحسن . وابن سيرين . وابراهيم النخعي أيضا . ويحيى بن سعيد الأنصاري . والزهري

ورويناه أيضا عن عمر بن عبد العزيز . وإياس بن معاوية . وعطاء . ومكحول ، وهو قول مالك . وأبي يوسف . والثاقبي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان وغيرهم . قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة قبي غاية السقوط لانه حدم ما يسقط من ذلك بمجد لا يحفظ عن أحد قبله وانما هو من رأيه الفاسد ، وقال مقلدوه : ينقص من ذلك ما تقطع فيه اليد قلنا : ومن أين لكم هذا ؟ ثم قد تناقضتم فأسقطتم من دية المرأة خمسة دراهم وليس تقطع فيها اليد في قولكم قد أبطلتم ما أصلتهم من كسب (١) ثم قول لهم : وهلا تقسم من الدية ما نقصتم من الأربعين درهما فيجعل الآبق اذا كان يساويها ؟ وهلا نقصتم من الدية ما يجب فيه الزكاة ؟ وهل هذا إلا رأى زائف مجرد ؟ وكل قول لم يقم عليه دليل أصلا ولا كان له سلف فأولى قول بالأطراح ، ثم نظرنا في قول من قال لا يبلغ بدية العبد دية الحر فوجدناه قولنا فاسدا لا دليل عليه ، ثم هم يتناقضون فيقولون فيمن قتل كلبا يساوي ألفي دينار : انه يعطى ألفي دينار ، وان عقر خنزيرا الذي يساوي ألف دينار أدى اليه ألف دينار ، وان قتل نصرانيا يحمل الله تعالى الولد وأم الولد أنه يعطى فيه دية المسلم فيا للمسلمين أبلغ كلب وخنزير ومن هوشر من الكلب والخنزير دية المسلم ولا يبلغ بلال لو قتل قبل أن يعتق دية مسلم نعم ولادية كافري عبد الصليب وهو خير من كل مسلم على ظهر الأرض اليوم عند الله تعالى وعند أهل الاسلام . ثم قد تناقضوا فقالوا : من غصب عبدا فأت عبده وقيمته عشرة آلاف دينار أدى عشرة آلاف دينار (٢) فهل سمع باستخف من هذا التناقض ؟ ثم قد جعلوا دية العبد عشرة آلاف درهم غير درهم أو غير عشرة دراهم فجاءوا بها دية الحرية المسلمة ، وهذه مساوس يغني ذكرها عن تكلف الرد عليها ، وقد روى ما ذكرنا عن ابن مسعود . وعلى وما نعلم (٣) لها غلاف من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك غلافوهما ، وقد جسر بعضهم فقال : قد أجمع على المقدار الذي ذكرنا واختلف فيما زاد قلنا : كذبت وأفكت (٤) ، هذا سعيد بن العاصي أمير الكوفة لعثمان رضي الله عنه . وأمير المدينة . ومكة لمعاوية لا يتجاوز بدية العبد أربعة آلاف درهم .

قال أبو محمد : والعبد . والآمة مال فعل متلقها مثل ما تعدى فيه بالغنا ما يبلغ وبالله تعالى التوفيق ، وأما جناية العبد على مال غيره ففي مال العبدان كان له مال فان لم يكن

(١) بالآثار المثلثة أي من قرب (٢) سقط في النسخة اليمنية من قوله . ثم قد تناقضوا الى هنا (٣) في النسخة رقم ١٦٦ . وما يعلم لها مخالف ، (٤) في النسخة رقم ١٦٦ . كذبت وأفكتكم . والضمير فيها للبعض فانما أنتم وأظهر

له مال حتى ذمته يتبع به حتى يكون له ما في رقه أو بعد عتقه وليس على سيده فداؤه لا بما قل ولا بما كثر ولا اسلامه في جنايته ولا يمه فيها وكذلك جناية المدبر والمكاتب وأم الولد المأفون وغير المأفون سواء الدين والجناية في كل ذلك سواء لقوله تعالى . ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) ولا يحل أن يؤخذ أحد بجريرة أحد ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . وقال تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والعبد مال من مال سيده . وكذلك ثمنه . وكذلك سائر مال السيد فنسأل من خالفنا هنا بأى كتاب الله أم بأى سنة لرسول الله ﷺ استحلتم إباحة مال السيد لغيره ولم يجز شيئاً ؟ ولعله صغير . أو مجنون . أو غائب في أرض بعيدة . أو ناتم . أو فى صلاة أن هذا لعجب عجيب !

قال أبو محمد : واحتج المخالفون بخير رويناه من طريق مروان الفزاري عن دهم بن قران (١) اليمامى عن نمران بن جارية ابن ظفر عن أبيه « أن مولوا قطع يد رجل سم لقي آخر فضحه فاختصم الى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ العبد الى المقطوع يده ثم أخذه منه فدفعه الى المشجوع فصار له ورجع سيد العبد والمقطوع يده بلا شيء . »

قال أبو محمد : هذا لا يصح لأن دهم بن قران ضعيف متفق من أهل النقل على ضعفه ، ونمران مجهول فلم يجز القول به ولو صح لما سبقونا الى الأخذ به وقد ادعى بعض من لا يبالى بالكذب على أهل الاسلام الاجماع على أن جناية العبدى رقبته وقد كذب هذا الجاهل وأفك ، ما جازى هذا [ الخبر ] عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم فى علمنا الا ما ذكره أن شاء الله تعالى وما فاتنا بحول الله تعالى فى ذلك شيء ثابت أصلاً ولعله لم يفتنا أيضاً معلوله رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن حجاج - هو ابن أوطاة - عن حصين الحارثى عن الشعبي عن الحارث - هو الأعور - عن علي قال : ما جنى العبد فى رقبته ويخير مولاه أن شاء فداءه وإن شاء دفعه ، وهذه فضيحة الحجاج والحارث الأعور أحدهما كان يكفى ، وقد خالفوا على بن أبي طالب فى اسلامه الشاة الى أولياء التى نطحت ففرق فى القرأت ، فالذى جعل حكمه هناك أولى من حكمه هنا لو صح عنه فكيف وهو باطل ؟ نعم وقد خالفوا علينا فى هذه القضية (٢) نفسها فأبو حنيفة يقول : ما جنى العبد من دم

(١) دهم بن ثناء مثله ، وقران بضم القاف وتشديد الراء . (٢) فى النسخة

معدا فليس في رقبته ولا ينفذه سيده ولا ينفذه انما هو القود أو العفو أو ما تصالحوا عليه؛  
ومالك يقول : جناية العبد في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فختن ذر جمع الى سيده،  
والشافعي يقول : لا يلزم السيد ان يفدى عبده ولا أن يسله لكن يباع في جانيته فقط .  
وحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان  
رقيقا (١) لحاطب سر قنائة لرجل من مزينة ففحروها (٢) فبلغ ذلك عمر بن الخطاب  
فأمر كثير بن الصلت قطع أيديهم، ثم قال عمر لحاطب : اني أراك تجيهم لأغرمك  
غراما يشق عليك ثم قال للمزني : كم ثمن ناقك ؟ قال : أربع مائة درهم قال : فاعطه  
ثمانمائة درهم وهم يخالفون عمر في هذا ، فليت شرى ما للذي جعل بعض حكمه قضية  
واحدة حقا وبعضه في تلك القضية نفسها باطلا ، ان هذا هو الضلال المبين ، ورواية  
من طريق وكيع نا بن أبي ذئب عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبيه عن السلولى الأعور  
عن معاذ بن جبل عن أبي عبيدة قال : جناية المدبر على مولاه وهذا باطل لأن السلولى  
الأعور لا يدري من هو في خلق الله تعالى؟ ثم قد خالفوا هذه الرواية فذلك يقول :  
لا يفرم عنه سيده ما جنى ولا ينفذه وانما الحكم ان يستخيم في جانيته فقط ، وكذلك  
يقول أبو حنيفة أيضا فيما جنى في الأموال (٣) فان كان ذلك اجماعا فهم أول من  
خالف الاجماع فن أقل حياء ممن يجعل مثل هذا اجماعا ثم لا يرى صوابا فكيف سنة  
فكيف اجماعا ؟ دفعهم كلهم أموالهم بخير على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر  
إلى غير أجل لكن يقرؤونهم ما قرأهم الله ويخرجونهم اذا شاءوا مدة حياة النبي ﷺ  
ثم مدة أبي بكر . ثم مدة عمر رضى الله عنهما لأحد يخالف في ذلك فأى عجب أعجب  
من هذا ؟ لا يرى أيضا آخر صلاة صلاحها رسول الله ﷺ بجميع الحاضرين من  
أصحابه رضى الله عنهم ولم يخف ذلك عن غاب منه بعد أن بدأ أبو بكر بالصلاة بهم  
صوابا ولا سنة ولا اجماعا .

قال أبو محمد : ثم هم مختلفون فقال طائفة : لا يباع المأذون له في التجارة في دينه ولا  
يسلم ولا ينفذه سيده ، وأما غير المأذون فهو الذي يباع . أو يسلم . أو يفدى ، وقالت طائفة :  
لا يباع المأذون ولا غير المأذون في دين ولا يسلم ولا يفدى وأما جانيتهما في باعان فيما . أو  
يسلمان . أو يفديان ، وقالت طائفة : المأذون وغير المأذون سواء ، والدين والجناية  
سواء كلامها يباع في كل ذلك أو يسله سيده أو يفديه ، فهذه أقوال كما ترونها (٤)

(١) في بعض النسخ « ان رقعة » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فأتفحروها » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « من الأموال » (٤) في النسخة رقم ١٦ « كما ترى »

مانحتاج فردهما الى أكثر من ارادها لأن كل طائفة تخطئ الأخرى وتبطل قولها وكلها باطل ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قتل العبد حرام فليس الا القودأ والعفو وهو لسيده كما كان ان عفا عنه وكذلك المدير وأم الولد ، قالوا : فان قتل العبد حرام أو عبدا خطأ أوجنى على مادون النفس من حر أو عبداً أو خطأ قتل الجنابة أو كثرت كف سيده أن يدفعه الى المجنى عليه أو الى وليه كثر المجنى عليهم أم قتلوا أو يفديه بجميع أروش الجنابات قالوا : فان جنى في مال فليس عليه ولا على السيد الآن يباع في جنايته فان توفي ثمة بالجنابات فذلك وان لم يف بها فلا شيء على السيد ولا على العبد وان فضل فضل كان للسيد ، قالوا : فان جنى المدير قتل خطأ أو جنى فيما دون النفس فعلى سيده الأقل من قيمته أو من أرش الجنابة أو الدية ليس عليه غير ذلك الا أن تكون قيمة الجنابة عشرة آلاف درهم فصاعداً فلا يلزم السيد الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم فان قتل آخر خطأ فلا شيء على السيد لكن يرجع كل من جنى عليه بعد ذلك على المجنى عليه أو لا فيشاركه فيما أخذ وهكذا أبداً ، وهكذا أم الولد في جنايتها في قتل الخطأ وما دون النفس ، وقال أبو حنيفة : فان جنى المدير . وأم الولد على مال فعليهما السعى في قيمة ما جنىوا ولا شيء على سيد أم الولد .

قال أبو محمد : هذا الفصل موافق لقولنا ، وكذلك ينبغي أن تكون سائر جناباتها وجنابات العبيد والافرق ، وهذه تفاريق لا تحفظ عن أحد قبل أبي حنيفة ، ولو ادعى مدع في هذه التعاليف خلاف الاجماع لما بعد عن الصدق ، وقالوا : ان جنى المكاتب قتل خطأ أو فيما دون النفس فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته أو من أرش الجنابة ولا شيء عليه غير ذلك فان جنى في مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت ، وقال مالك : جناية العبد في الدماء والأموال سواء فان كان للعبد مال فكل ذلك في ماله فان لم يكن له مال فسيده مخير بين أن يفديه بأرش الجنابة أو بقدر المال أو يدفعه فان جنى المدير كذلك في ماله فان لم يف استخدم في الباقي فان جنت أم الولد فعلى سيدها ان يفديها بالأقل من قيمتها أو من أرش الجنابة فقط ثم كلما جنت كان عليه أن يفديها كذلك فان جنى المكاتب كذلك كلف أن يؤدي أرش ما جنى فان عجز أو أبي رق وعاد الى حكم العبيد .

وهذه تفاريق لا تحفظ أيضاً عن أحد من الناس قبله ، ولو ادعى مدع خلاف الاجماع عليها لمابعده عن الصدق الا قوله : ان الجنابات في مال العبد والمدير فهو صحيح لو لم يتبعه بما ذكرنا ، وقال الشافعي : كل ما جنى المدير . والعبد من دم أو في مال أو مادون النفس

فإنما يلزم السديعه فيها قطع فإن وفي ذلك (١) فإن فضل فضل فللسيدوان لم يف فلا شيء عليه ولا على العبد غير ذلك وليس عليه أن يسلمه ولا أن يفديه ، فإن جنت أم الولد فداها سيدها بالأقل من قيمتها ومن أُرش الجناية ، فإن جنت ثانية فتولان . أحدهما يفديها أيضا وهكذا أبدا . والثاني يرجع الآخر على الذي قبله فيشار كفيما أخذ ولا شيء على السيد ، وهذا أيضا قول لا يحفظ عن أحد قبله ؛ وكل هذه الأقوال ليس على صحة شيء منها دليل لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، فإن موها بان العبد لا مال له ولا يملك شيئا قلنا : هذا باطل بل يملك كما يملك الحر ولكن هيكم الآن أنه لا يملك كما تدعون عدوه فقيرا واتبوعه إذا ملك يوم ما كما يتبع الفقير سواء بسواء ولا فرق ، والله تعالى يقول : ( وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وأمائكم إن يكونوا فقراء يغفم الله من فضله ) فقد وعدم الله أو من شاء منهم بالنفي فانتظروا بهم ذلك النفي فكيف والبراهين على صحة ملك العبد ظاهرة ؟ \* رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال : نويقاد للمملوك من المملوك في كل عديلغ نفسه فادون ذلك من الجراح ، فإن اصطالحوا على العقل فقيمة المقتول على مال القاتل أو الجراح \* .

قال أبو محمد : هذا قولنا والله تعالى الحد ، ويان [ هنا ] (٢) أن عمر بن الخطاب يرى العبد مالكا ، ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخذ عبد أسود آبق قد عدا على رجل فشجه ليذهب رقبته فرفع ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فلم يرله شيئا وهذا قولنا ، وقد جاء هذا عن النبي ﷺ كما رويانا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي نصره عن عمران بن الحصين \* أن غلاما لانس قرا مقطوع أذن غلام لانس أغتبا فأتى أهله رسول (٣) الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله انا لانس قرا لم يجعل رسول الله ﷺ عليه شيئا \* . قال أبو محمد : لم يسلمه ولا باعه ولا أزمه مالا يملكه ولا أزم ساداته فداؤه وهذا قولنا والحد شهر بالمعنيين تم كتاب العصب والاستحقاق والجنایات على الأموال (٤) \* .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ، وذلك (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) في سنن أبي داود ، التي ، بدل « رسول الله » الخ (٤) في النسخة الحلية زيادة ادخلها الناسخ نسخته . وهي من كتاب الايصال للمصنف . واستندنا اليه غرضا على اظهار هذا الكتاب العظيم لطلاب العلم اثبتنا هذه الزيادة هنا مفصلة عن الاصل لئلا يظن انها منه وهي هذه قال :

## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح

١٢٦٩ - مسألة - لا يجعل الصلح البتة على الانتكار ولا على السكوت الذى لا انتكار معه . ولا اقرار . ولا على اسقاط يمين قد وجبت . ولا على أن يصلح مرق على غيره

مسألة فلو أن دينارا . أو درهما . أو لؤلؤة . أو غير ذلك وقع في محبرة أو ناء ضيق انقم قال على : كلما دخل حين وقع كذلك يخرج ولا بد فان لم يمكن اخراجه فان تراضيا على أن يضمّن صاحب الناء أو صاحب الجرم الواقع فيه مثل شيه جاز ولو تراضيا على كسر الناء . وأخذ صاحب الشئ شيه جاز ذلك ولو لم يراضيا على شئ من ذلك وقف الناء بما فيه لهما أبدا حتى يتفقا على ما يجوز ولم يمكن أحدهما منه . برهان ذلك أن الناء لصاحبه فلا يجعل لغيره والشئ الواقع فيه لصاحبه فلا يجوز لغيره فوق كل واحد منهما لصاحبه لا يمكن الآخر منه حتى يتفقا على ما يجوز فلو أن صاحب المحبرة التى ذلك متممدا ولم يقدر على اخراجه الا بكسر المحبرة كسرت ولا شئ . على صاحب الدرهم أو الدينار فلو أن صاحب الدينار تورى رمية متعمدا قيل له : أحضر مثل المحبرة أو كسره وخذه أو الا فلا سبيل لك على صاحب المحبرة لانه هو المتعدى حيث ذل فلو ألقاه غيرهما ضمن ما ألقى أو ما أسد في اخراجه فلو ألقاه مجنون أو صبي أو وقع بغير الفاء انسان فكاذ كرتا في أول المسألة والله تعالى التوفيق •

مسألة فلو أن انسانا طرح ماله في غسل غيره أو لو أن صاحب الفسل طرح ماله غيره في غسله فكل الامرين سواء وعلى صاحب الفسل ضمان ذلك الماء لا يجوز غير هذا ان كان الماء مستهلكا وان كان الفسل مستهلكا فعلى المعتدى ضمان ما اعتدى عليه وليس كذلك مزج غسل بفسل أو زيت بزيت أو ما أشبه هذا فان ما ذكرنا له عين واحدة فهما شريكان فيما امتزج ان كانا مثليين والا فعلى المستهلك ضمان متاع غيره فقط لانه لا يجعل مال انسان لغيره الا لضرورة خوف الموت بالعطش فقط وهذا كله حكم واحد كما قلنا في المسألة الأولى انما الضمان على المعتدى •

مسألة فلو أن انسانا أدخل فروجا صغيرا في قارورة فاطعمه حتى كبر وصار ديكاً أو دجاجة فانه يضمن مثل القارورة ويكلف اخراج ديكه عنها لأن رسول الله ﷺ قال : إن دما . كم أو مالم عليكم حرام ، فكل تمتد ضامن لما اعتدى فيه هذه مختصرة ثم قال : هذه المسائل الثلاثة من تخاليف أصحاب الرأى ليوجبوا في ظنهم القاعد أحكاما لم بأذنه تعالى بها ولا رسوله ﷺ وهيات لهم من ذلك انتهى من الايصال •



وذلك الذي صولح عنه منكر وإنما يجوز الصلح مع الأقرار بالحق قط وهو قول ابن أبي ليلى إلا أنه يجوز الصلح على السكوت الذي لا أقرار معه ولا انكار ، وهو قول الشافعي إلا أنه يجوز الصلح على إسقاط العين وأن يقر انسان عن غيره ويصلح عنه بغير أمره وهذا قضي لأصله ، وهو أيضا قول أبي سليمان إلا أنه يجوز الصلح على إسقاط العين وهذا مذهب لأصله • رويان من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال : كان لرجل على رجل حق فصالحه عنه ثم رجع فيه فخاصمه إلى شريح فقال له شريح : شاهدان ذوا عدل أنه ترك ولو شاء أدبته إليه ، فهذا شريح لم يجوز الصلح إلا مع قدرة صاحب الحق على أخذه فله بأداء الذي عليه الحق إليه فسخه إذا لم يكن كذلك وهو قولنا ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح قال : أيما امرأة صولحت عن ثمنها ولم يبين لها مترك زوجها فذلك الرية كلها • وهذا أيضا يان أنه لم يجوز الصلح إلا على أقرار معلوم ، وقال أبو حنيفة . ومالك : الصلح على الانكار وعلى السكوت الذي لا أقرار معه ولا انكار جائز •

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « إذا ذمكم كم وأموالكم عليكم حرام » فصح أن كل مال حرام على غير صاحبه ويحرم على صاحبه أن يبيعه لغيره إلا حيث أباح القرآن . والسنة أخراجه أو أوجبا أخراجه ، ولم يأت نص بجواز الصلح على شيء مما ذكرنا ، والحديث المشهور من طريق (١) الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أنس بن مالك . وزيد بن خالد الجني قال : « جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله قال أحد الخصمين : إن ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فقالوا له : على ابنك الرجم فقديت ابني بمائة من النعم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا : إنما على ابنك جلد مائة (٢) وتغريب عام ] وإنما الرجم على امرأته [ (٣) قال رسول الله ﷺ : لا تضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة . والنعم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » وذكر باقي الخبر فأبطل رسول الله ﷺ الصلح المذكور وفسخه •

قال أبو محمد : احتج المتأخرون المجيزون للصلح على الانكار وعلى سائر ما ذكرنا بقول الله تعالى : ( والصلح خير ) ويقول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) ويروى من

(١) في النسخة رقم ١٦ • من حديث « وفيه تكرار في التعبير (٢) في النسخة رقم ١٦ • ومائة جلدة • وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود وهو الحديث مطبوعا

طريق كثير بن عبادة - وهو كثير بن زيد - عن أبيه عن جده ، وعن الوليد بن رباح عن أبي هريرة كلاهما أن رسول الله ﷺ قال : «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا والمسلمون يندشروا طعمه (١)» . وبما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس نا أبوذر المروى نا الخليل بن أحمد نا أبو داود السجستاني نا يحيى بن محمد بن صاعد نا يوسف ابن موسى القطان نا عبيد الله بن موسى نا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما . وبما روينا من طرق كثيرة منها عن سفيان بن عيينة . ووكيع . وهشيم . وابن أبي زائدة كلهم عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : أتى علي بن أبي طالب في شيء فقال : انه لجور ولولا انه صلح (٢) لردته ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (الآن تكون تجارة عن تراض منكم ) قالوا : والصلح على الإنكار تجارة عن تراض منهما .

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاجبة لهم في شيء منه بل كله حجة عليهم على ما تبين ان شاء الله تعالى ، أما قوله تعالى : ( والصلح خير ) : ( وأوفوا بالعقود ) فالخالفون لنا في هذه المسألة وجميع أهل الاسلام موافقون لنا على أن كلنا هاتين الآيتين ليستاعلى عومهما وان الله تعالى لم يرد قط كل صلح ولا كل عقد وان امرأ (٣) لو صالح على اباحة فرجه أو فرج امرأته أو على خنزير أو على خمر أو على ترك صلاة أو على ارقاق حر ، أو عقد على نفسه كل هذا لكان هذا صلحا باطلا لا يعمل وعقدا فاسدا مردودا فاذا لاشك في هذا فلا يكون صلح ولا عقد يجوز امضاؤهما الا صلح أو عقد شهد القرآن والسنة بجوازهما ، فان قالوا : نعم لكن كل صلح وكل عقد فلا زمان إلا صلحا أو عقدا جاء القرآن أو السنة باطلهما قلنا : نعم وهو قولنا وقد جاء القرآن بالطاعة لرسول الله ﷺ وقال عليه السلام : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، فصح أن كل شرط غفكه الابطال الا شرطا جاء باباحه القرآن أو السنة ، وكل عقد وكل صلح فهو بلا شك شرط لحكمهما الابطال أبدا حتى يصحهما قرآن أو سنة وليس في القرآن . ولا في السنة تصحيح الصلح على الإنكار ولا على السكوت . ولا على اسقاط العيين ، ولا صلح انسان عن من لم يأمره ولا اقراره على غيره فبطل كل ذلك يبين . وأما حديث الصلح جائز بين المسلمين ، وكلام عمر رضي الله عنه فكلهما لا يجوز

(١) الحديث في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ «ولولا الصلح» (٣) في النسخة

الحكم به . أما الرواية عن النبي ﷺ فناقطة لأنه انفرد بها كثير من عباده بن زيد ابن عمرو هو ساقط متفق على أطراحه وإن الرواية عنه لا تحمل . وأما الرواية عن عمر فانفرد بها عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وكلاهما لا شيء ، ثم لو صحا لكنا حجة لنا لأن الصلح على الإنكار وعلى السكوت لا يخلو ضرورة من أحد وجهين إما أن يكون الطالب طالب حق والمطلوب مانع حق أو معاطلة الحق ، أو يكون الطالب طالب باطل ولا بد من أحدهما فإن كان الطالب معفا غفرا على المطلوب بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام أن يمنعه حقه أو أن يطله وهو قادر على انصافه حتى يضطره إلى إسقاطه بعض حقه أو أخذ غير حقه فالمطلوب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل وبالظلم والمطل . والكذب وهو حرام بنص القرآن ، وإن كان الطالب مبطلا لحرام عليه الطلب بالباطل وأخذ شيء من مال المطلوب بغير حق بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام بنص القرآن . والسنة ، فالطالب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل والظلم والكذب وهذا حرام بنص القرآن ، ولعمري أننا ليطول عجبنا كيف خفى هذا الذي هو أشهر من الشمس على من أجاز الصلح بغير الإقرار ؟ إذ لا بد فيه ضرورة من أكل مال محرم بالباطل لأحد المتصالحين في كلا الوجهين ، وأما الصلح على ترك التيمين فلا يخلو تلك التيمين التي يطلب بها المنكر من أن تكون صادقة إن حلف بها أو تكون كاذبة إن حلف بها ولا سبيل إلى ثالث ، فإن كان المطلوب كاذبا إن حلف فقد قدمناه أنه أكل مال خصمه بالباطل والظلم والكذب ولا يحمل له ذلك ، وإن كان المطلوب صادقا إن حلف فحرام على الطالب أن يأخذ منه فلسا فافوقه بالباطل ، وهذا لا يخفاه على أحد يتأمله ويسمعه . وأما مصالحه المرء على غيره وإقراره على غيره فهذا يبطل الباطل لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فأقرار المرء على غيره كسب على غير نفسه فهو باطل ومصلحته عن غيره لا تخلو أيضا ما قدمنا إماما أن يكون الذي صولح عنه مظلوما يباطل أو مظلوما بحق ولا بد من أحدهما فإن كان مظلوما يباطل فحرام على الطالب أن يأخذ فلسا فافوقه أو شيئا أصلا يطلب باطل فيكون أكل مال بالباطل وإن كان الذي صولح عنه مظلوما بحق فإن كان المتبرع بالصلح عنه ضامنا لمال على المطلوب فهذا جائز والحق قد تحول حيث تدعى المقر فأمّا صالح حيث تدعى عنه لا عن غيره وعن حق يأخذه به الطالب كله إن شاء . وهذا جائز حسن لا يمنع منه ، وكذلك إن ضمن عنه بعض ماله ولا فرق وإنما تمنع من أن يصالح عن غيره دون أن يضمن عنه الحق الذي عليه وهذا في غاية اليان وبالله تعالى التوفيق ، فقد صح بهذا أن كل صلح على غير الإقرار

فهو عمل حراما ومحرم حلالا ، فذلك الأثران لو محالكانا حجة لنا عليهم قاطعة .  
وأما المسلمون عند شروطهم فإن شروط المسلمين هي الشروط التي جاء القرآن وجاءت  
السنة بإيجابها وإباحتها ، وأما كل شرط لم يأت النص بإيجابه أو إباحته (١) فليس  
من شروط المسلمين بل هو من شروط الكافرين أو الفاسقين لقول رسول الله ﷺ :  
« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وليس الباطل من شروط المسلمين بلا شك .  
وأما خبر على فهو خبر سوء يعني أنه عليا في سابقته وفضله . وإمامته من أن ينفذ الجور  
وهو يقر أنه جور ، وبإسحان الله ! هل يجوز لسلطان ينفذ جورا ؟ لكن صح هذا لينفذ  
الربا والزنا والفارة على أموال الناس لأنه كله جور (٢) . والآفة في هذا الخبر والبلية من  
قبل الأرسال لأن الشعبي لم يسمع قط من علي كلمة وإنما أخذ هذا الخبر بلا شك من قبل  
الحارث وأشباهه ، وهذا عيب المرسل ، ثم العجب من احتجاجهم بهذه البلية وهم أول  
مخالف لها فلا يرون أخذ الجور لأن صلح لا غيره وهذا تلاعب بالديانة . وضلال .  
واضلال (فإن قالوا) : قد جاء عن عمر أنه قال ردوا الخصوم (٣) حتى يصلحوا فإن فصل  
القضاء يورث بين القوم الضغائن ، قلنا : هذا لا يصح عن عمر أصلا لانا إنما روينا  
من طريق محارب بن دثار عن عمر وعمر لم يدركه محارب ومحارب ثقة فهو مرسل ،  
ويعد الله عمر من أن يقول هذا القول فيأمر بترديد ذي الحق ولا يقضى له بحقه ،  
هذا الظلم والجور اللذان نزه الله تعالى عمر في إمامته ودينه وصرامته في الحق من أن يفوه  
به ، ثم ليت شمرى أيها المحتجون بهذا القول الذي لم يصح قط عرفونا ما حدث هذا التردد  
الذي تضيفونه إلى أمير المؤمنين رضي الله عنه وتحتجون به وتأمرؤنه ؟ أم ترد بساعة  
فإنه ترديد في اللغة بلا شك . أم ترديد يوم . أم ترديد جمعة . أم ترديد شهر . أم ترديد  
سنة . أم ترديد باقي العمر ؟ فكل ذلك ترديد وليس بعض ذلك باسم التردد بأولى  
من بعض ، وكل من حدى هذا التردد حذافوه كذاب قائل بالباطل في دين الله عز  
وجل ، وأيضا فإن ترك الحكم بينهم حتى ينزل المحق على حكم الباطل أو يترك الطلب  
أو يمل من طلب المظل فيعطيه ماله بالباطل أشد تورثا للضغائن بين القوم من فصل  
القضاء بلا شك ، والحمد لله الذي جعل الأسناد في ديننا فصلا بين الحق والكذب .

فلنذكر ذا كره الخبر الصحيح عن النبي ﷺ من طريق البخاري عن آدم بن أبي  
إيلان عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال :

(١) في النسخة رقم ١٤ . أو إجازته ، وهو تصحيف من النسخ (٢) في النسخة

رقم ١٦ . لأنها كلها جور ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « ردوا الخصوم »

من كانت له مظلة لآخيه (١) من عرضه أو شيء. فليتحلله منه اليوم قبل أن يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلته وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ، فإن هذا الخبر من أعظم حجة في هذا الباب فإن فيه إيجاب التحلل من كل مظلة والتحلل ضرورة لا يكون بانتكار الحق أصلا بل هذا اصرار على الظلم وإنما التحلل بالاعتراف . والتوبة. والتدمو طلب أن يجعل في حل فقط وهو قولنا وليس فيه إباحة صلح أصلا وإنما فيه الخروج إلى الحل ولا يكون ذلك إلا بالخروج عن الظلم ، فمن كان قبله مال أنصف منه أو تحلل منه . ومن كان قبله سب عرض طلب التحلل . ومن كان قبله قصاص اقتصر من نفسه أو تحلل منه بالعفو ولازم بدو بالله تعالى التوفيق .

١٢٧٥ - مسألة - فإذا صح الإقرار بالصلح فاما أن يكون في المال فلا يجوز (٢) إلا باحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يعطيه بعض ماله عليه وببرته الذي له الحق من باقية باختياره ولو شاء أن يأخذ ما أبرأه منه لتحل فهذا حسن جائز بلا خلاف ، وهو فعل خير . وإما أن يكون الحق المقر به عينا معينة حاضرة أو غائبة فتراضيا على أن يبيعها منه فهذا بيع صحيح يجوز فيه ما يجوز في البيع ويحرم فيه ما يحرم في البيع ولا مزيد ، أو بالإجارة حيث تجوز الإجارة لأمر رسول الله ﷺ بالمؤاجرة قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وروينا من طريق الليث بن سعد عن جعفر بن زريعة عن الأعرج حدثني عبادة بن كعب بن مالك عن أبيه أنه كان له على عبادة بن أبي حدرد مال فربهم رسول الله ﷺ فقال : إيا كعب (٣) فأشار بيده كأنه يقول : النصف فاخذ نصف ما عليه وترك نصفه .

١٢٧٦ - مسألة - ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط تأجيل أصلا لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل لكنه يكون حالا في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط لأنه فعل خير .

١٢٧٧ - مسألة - ولا يجوز الصلح على مال مجهول القدر لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والرضا لا يكون في مجهول أصلا إذ قد يظن المرء أن حقه قليل فتطيل نفسه به فاذا علم أنه كثير لم تطب نفسه به ولكن

(١) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٦٠ ، لاحد . بدل لآخيه (٢) في النسخة اليمنية وغيرها . فإذا صح الإقرار فالصلح في المال لا يجوز ، (٣) في النسخة رقم ١٦ حتى أتى كعب ، وما هنا موافق لما في سنن أبي داود ، والحديث رواه أبو داود في سننه من طريق أحمد بن صالح عن ابن وهب الخروفيه قصة

ما عرف قدره جاز الصلح فيه وما جهل فهو مؤخر الى يوم الحساب .  
وقد احتج من أجاز ذلك بما رويناه من طريق محمد بن اسحاق في مغازيه عن حكيم بن  
حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي جعفر محمد بن علي ، أن رسول الله ﷺ بعث عليا الى  
بنى جذيمة إذا وقع بهم خالفه فبعث عليه السلام بمال فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه  
ليدى لهم ميلة الكلب حتى إذا لم يبق شيء من مال ولادم حتى أداه وقيت معه بقية من  
المال قال لهم : هل بقي لكم دم أو مال ؟ قالوا : لا ، قال : فاني أعطيتكم هذه البقية من المال  
احتياطاً لرسول الله ﷺ ما لم يعلم ولا تعلمون فعمل فرجع الى رسول الله ﷺ فأخبره  
فقال له : أصبت وأحسنت .

قال أبو محمد : هذا لا يصح لأنه مرسل ثم عن حكيم بن حكيم وهو ضعيف ، ثم لو صح  
لما كانت لهم فيه حجة أصلاً لأنه ليس فيه صلح مشروط على طلب حق مجهول وهذا الذي  
انكرنا وإنما هو تطوع لقوم لا يدعون حقاً أصلاً بل هم مقرون بأنهم لم يبق لهم طلب أصلاً  
ونحن لا نكثر التطوع عن لا يطلب بحق بل هو فضل خير هو بالله تعالى التوفيق .

١٢٧٣ - مسألة - ولا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة للملومة  
بالاقرار والينة الا في أربعة أوجه فقط ، في الخلع (١) ونذكره ان شاء الله تعالى في كتاب  
التكاح قال الله تعالى : ( وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً فلا جناح  
عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ) أو في كسر نكاح عدا فيصالح الكافر في إسقاط  
القود ، أو في جراحة عدا عوضاً من القود . أو في قتل نفس عوضاً من القود باقل من الدية  
أو بأكثر وبغير ما يجب في الدية .

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من قول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا  
أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « ان ذمكم وأمواكم  
عليكم حرام » فلا يخل اعطاء مال الا حيث جاء النص باباحة ذلك أو إيجابه ، ولقول  
النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » والصلح شرط فهو باطل الا  
حيث أباحه نص ولا مزيد ، ولم يصرح النص الا حيث ذكرنا فقط . رويان من طريق أبي  
داود نا مسدنا المعتز بن سليمان التيمي عن حميد الطويل عن أنس [ بن مالك ] (٢)  
قال : « كسرت الريم أخت أنس بن النضر ثنية امرأة (٣) فأتوا النبي ﷺ فقضى بكتاب

(١) في النسخة اليمنية وغيرها ، وهي الخلع ، وما هنا أنسب بلاحق كلام المصنف بعد

(٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ ، ثنية لمرأة ، وما هنا موافق لما

في سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول

الله القصاص قال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر نتيها اليوم قال :  
يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بارش أخنوه ، ، (فان قيل) : فان هذا الخبر  
ورويتموه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس فذكر أنها كانت جراحاتهم  
أخذوا الدية ، ورويتهم من طريق بشر بن المفضل . وخالد الخذاء كلاهما عن حميد الطويل  
عن أنس فذكر أنهم عفوا ولم يذكروا دية ولا أرشاً ، ورويتهم من طريق أبي خالد الأحمر .  
ومحمد بن عبد الله الأنصاري كلاهما عن حميد الطويل عن أنس فذكر أمر النبي ﷺ بالقصاص  
قطقنا : نعم ، وكل ذلك في غاية الصحة وليس شيء منها مخالفاً لسائر ذلك (١)  
لأن سليمان . وثابتاً . وبشراً . وخالداً زادوا كلهم على أبي خالد . والأنصاري المغفر عن  
القصاص ولم يذكر الأنصاري . ولا أبو خالد عفواً ولا أنهم لم يعفوا وزيادة العدل  
مقبولة ، وزاد سليمان . وثابت على الأنصاري . وأبي خالد . وخالد . وبشر ذكر  
قبول الأرض ولم يذكر هؤلاء (٢) خلاف ذلك ، وزيادة العدل مقبولة ، وقال ثابت :  
دية ، وقال سليمان : أرش ، وهذا ليس اختلافاً لأن كل دية أرش وكل أرش دية إلا أن  
من ذلك ما يكون مؤقتاً محدوداً ومنه ما يكون غير مؤقت ولا محدوداً التوقيت لا يؤخذ إلا  
بنص وارده ، فوجب حمل ما رويناه على عمومهم وجواز ما رخصوا عليه وبالله تعالى التوفيق .  
وأما اختلاف ثابت . وسليمان فقال أحدهما وهو ثابت : جراحة وإن أم الربيع  
التي أقسمت أن لا يقتص منها ، وقال سليمان : كسر سن وإن أنس بن النضر أقسم أن  
لا يقتص منها فيمكن أن يكونا حديثين في قضيتين ويمكن أن يكون حديث واحد في قضية (٣)  
واحدة لأن كسر السن جراحة لأنه يبدى ويؤثر في اللثة فهي جراحة فزاد سليمان يانا  
أذنين أنه كسر سن ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما الجراحة فرويها من طريق محمد بن داود بن سفيان عن عبد الرزاق نا معمر عن  
الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين : «أن رسول الله ﷺ (٤) بعث أبا جهم  
[ابن حذيفة] (٥) مصداقاً فلاحه (٦) رجل في صدقته فضربه أبو جهم فشجه (٧) فأتوا  
رسول الله ﷺ فقالوا : القود يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : لكم كذا وكذا

(١) في النسخة رقم ١٦ ، مخالفاً لكل ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، ولم يذكر غير هؤلاء .  
(٣) في النسخة رقم ١٦ ، «في قصة» (٤) في سنن أبي داود «وإن النبي» الخبر الحديث أخرجه  
أبو داود في سننه (٥) الزيادة من سنن أبي داود الحديث معطول (٦) هو بالجمع من اللجاج  
أي نازعه أو خاصمه قال شارح سنن أبي داود : وفي نسخة الخطأ فلاحه بالحاء المهملة  
منقوصاً ومهما بمعنى (٧) أي جرح رأسه فشجه ،

قلم يرضوا قتال : لكم كذا وكذا فلم يرضوا قتال : لكم كذا وكذا فرضوا ، فهذا الصلح على الشجة بما يراضى به الفريقان ، فان قيل : فان هذا خبر (١) رويتموه من طريق محمد بن رافع عن عبدالرزاق بالاسناد المذكور فيه وفيه فضر به أبو جهم ، ولم يذكر شجة قلنا : هذه بلا شك قصة واحدة وخبر واحد ، وزاد محمد بن داود يان ذكر شجته ولم يذكرها محمد بن رافع وزيادة العدل مقبولة .

وأما الصلح في النفس فانا رويناه من طريق مسلم قال : نازح بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي نا يحيى بن أبي كثير نا أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال بعد فتح مكة : ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يهدي . إما أن يقتل (٢) » فان قيل : فهذا خبر رويتموه من طريق أبي شريح الكلبي : « أن رسول الله ﷺ قال : فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوه ، قلنا : نعم كلاهما صحيح وحق وجاز أن يلزمولى القاتل القاتل الدية (٣) » ، وجاز أن يصلحه حيثما القاتل بما يرضيه به ، فكلا الخبرين صحيح وبالله تعالى التوفيق .

١٢٧٤ - مسألة - ومن صالح عن دم . أو كسر سن . أو جراحة . أو عن شيء معين بشيء معين فذلك جائز فان استحق بعضه أو كله بطلت المصالحة وعاد على حقه في القود وغيره لأنه انما ترك حقه بشيء لم يصح له أو لا فهو على حقه ، فإذا لم يصح له ذلك الشيء فلم يترك حقه ، وكذلك لو صالح من سلمة فبعضها بسكنى دار أو خدمة عبد أو العبد وانهدمت النار أو استحق بطل الصلح وعاد على حقه وبالله تعالى التوفيق .  
(تم كتاب الصلح بحمد الله وعونه)

### بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المدائيات والتفليس

١٢٧٥ - مسألة - ومن ثبت للناس عليه حقوق من مال أو مما يوجب غرم مال بينة عدل أو باقرار منه صحيح يبع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحل . يسجن أصلا إلا أن يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس منه بفريقين كمن عليه نرامم ووجدت له دراهم أو عليه طعام ووجد له طعام وهكذا في كل شيء . لقول الله تعالى :

(١) في نسخة « وهذا خبر » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ بطولا ، وفيه « ما أن يعطى . يعني الدية . وأما أن يقادأهل القتل » (٣) في النسختين ١٦٦ و١٦٧ وولى القاتل للقتيل الدية ، وهو سبق قلم من الناسخ



(كونوا قوامين بالقسط) ولتصوب رسول الله ﷺ قول سلمان أعط كل ذي حق حقه، ولقول رسول الله ﷺ: «مطل الفتي ظلم» فسجته مع القدرة على انصاف غرمانه ظلم له ولم معا وحكم بمالم يوجب الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ، وما كان لرسول الله ﷺ سجن قط. ورويان من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام نا أحمد بن خالد الوهبي عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي بن الحسين قال: قال علي بن أبي طالب: حبس الرجل في السجن بعد ما يعرف ماعليه من الدين ظلم، وقال الخنفيون: لا يباع شيء من ماله لكن يسجن وأن كان ماله حاضرا حتى يكون هو الذي ينصف من نفسه، ثم تناقضوا فقالوا: الا ان كان الدين دراهم فتوجد له ذنانير أو يكون الدين ذنانير فتوجد له دراهم فان الذي يوجد له من ذلك يباع فيما عليه منها (١) فليت شعري ما الفرق بين بيع الذنانير وابتياح دراهم وبين بيع العروض وابتياح ماعليه؟ وانما أوجب الله تعالى علينا على كل أحد انصاف ذي الحق من أنفسنا ومن غيرنا ومنع تعالى من السجن بقوله تعالى: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) وافترض حضور الجمعة والجماعات فتموا المدين من حضور الصلوات في الجماعة ومن حضور الجمعة. ومن المشي في مناكب الأرض، ومنعوا صاحب الحق من تعجيل انصافه وهم قادرون على ذلك فظلموا الفريقين.

واحتجوا بأثار واهية، منها رواية من طريق أبي بكر بن عياش عن أنس «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة» ومن طريق عبد الرزاق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة» ومن طريق أبي مجلز «أن غلامين من جينة كان بينهما غلام فأعتقه أحدهما فخبه رسول الله ﷺ حتى باع غيبته» وعن الحسن «أن قوماً اتقوا قتل بينهم قيل فبعت اليهم رسول الله ﷺ فخبهم».

قال أبو محمد: كل هذا باطل، أما حديث أنس فبكر بن عياش وهو ضعيف وانفرد عنه أيضا ابراهيم بن زكريا الواسطي ولا بدري من هو، وحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ضعيف، ومن هذه الطريق بعينها فمن منع الزكاة (٢) «انا أخذوها وشرط ماله عزمة من عزما تربنا»، فان احتجوا به في الحبس في التهمة فلأخذوا بروايته هذه والا فالقوم متلاعبون بالدين، فان قالوا: هذا منسوخ قيل لهم: أترون خصمكم يعجز عن أن يقول لكم: والحبس في التهمة منسوخ بقوله ﷺ: «اياكم والظن فان

(١) في النسخة رقم ١٤ والحلية، وفيما عليه منها، والضمير في نسختنا عائدا الى الدرهم أو

الذنانير (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن هذه الطريق نفسها في منع الزكاة.

الظن أكذب الحديث » ؟ والجبس في غير التهمة منسوخ بوجوب حضور الجمعة .  
 والجماعات ، وحديث الحبس حتى باع غنيمته مرسل ولا حجة في مرسل ، ولو صح لما  
 كان لهم فيه حجة لانه قد يخاف عليه الحرب بغنيمته فحبس ليصير لها وهذا حق لا تنكره  
 وليس فيه الحبس الذي يرونهم ولانه امتنع من بيعها ، وقد يكون الضمير الذي في باعها  
 راجعا الى رسول الله ﷺ ، وقد يكون هذا الحبس اما في المدينة وليس فيه أصلا  
 انه حبس في سجن فلا حجة لهم فيه أصلا ، وحديث الحن مرسل ، وأيضا فانما هو  
 حبس في قنبل وحاش لله أن يكون عليه السلام يحبس من لم يصح عليه قتل بسجن فيسجن  
 البرى مع التطف ، هذا فعل أهل الظلم والعدوان لا فعله عليه السلام ، والله لقد قتل عبدا لله  
 ابن سبل رضوان الله عليه وهو من أفاضل الصحابة رضي الله عنهم فيما بين أظهر شر الامة  
 وهم اليهود لعنهم الله فاستجاز عليه السلام سجنهم فكيف أن يسجن في تهمة قوما من  
 المسلمين ؟ فهذا الباطل الذي لا شك فيه ، ثم ليت شعري الى متى يكون هذا الحبس في التهمة  
 بالدم وغيره ؟ فان حدا واحدا زادوا في التحكم بالباطل وان قالوا : الابد تر كوا قتلهم  
 فهم أبدا يتكسبون في ظلمة الخطأ ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : ( واللاتي يأتين  
 الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى  
 يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ) وهذه أحكام منسوخة ؛ فمن أضل ممن يستشهد  
 بآية قد نسخت وبطال حكمها فيالم ينزل فيه أيضا وفيالم يس فيها منه لانس ولا دليل ولا أثر ؛  
 والحق في هذا هو قولنا كما روينا من طريق مسلم بن الحجاج ناقتية بن سعيد نايت - هو  
 ابن سعد - عن بكير بن الأشج عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « أصيب  
 رجل في ثمار ابتاعها في عهد رسول الله ﷺ (١) فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ :  
 تصدقوا عليه تصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 [ لفرمانه ] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » فهذا نص جلي على أن ليس  
 لهم شيء غير ما وجدوا له وأنه ليس لهم حبسه وان ما وجد من ماله للفرمان ، وهذا هو  
 الحق الذي لا يحل سواه ( فان قيل ) : روى أنه عليه السلام باع لهم مال معاذ قلنا : هكذا  
 قول وانت لم يصح من طريق السند لانه مرسل لكن الحكم انه انما يقضى  
 لهم بعين ماله ثم يباع لهم ويقسم عليهم بالمخصص لانه لا سيل الى انصافهم بغير هذه  
 . فان موها بما روى عن عمر . وعلى . وشرح . والشعب فان الرواية عن عمر انما هي من

طريق سعيد بن المسيب أن عمر حبس عصة منقوس (١) ينفقون عليه الرجال دون النساء ، وإن نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف فان لم يرض عمر فصفوان أربعمائة ، وهذان خبران لاجبة لهم فيها لأن حبس عمر للعصة للنفقة على الصبي إنما هو إمساك وحكم وقصر لاسجن لأن من الباطل أن يسجنهم أبدا ولم يذكر عنهم امتناع ، ثم هم لا يقولون بإيجاب النفقة على العصة فقد خالفوا عمر فكيف يحتجون به في شيء . هم أول مخالف له ؟ وأما الخبر الثاني فكلهم لا يراهيعا صحيحا بل فاسدا مفسوخا فكيف يستجيز مسلم أن يحتج بحكم يراه باطلا ؟ والمخفوظ عن عمر مثل قولنا على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، والرواية عن علي أنه حبس في دين هي من طريق جابر الجعفي وهو كذاب ، وقدرونا عن علي خلاف هذا كما ذكرنا ونذكر ، وأما شريح . والشعبي فاعلنا حكمهما حجة ، وأقرب ذلك أنهما قد ثبت عنهما أن الأجير . والمستأجر كل واحد منهما يفسخ الاجارة إذا شاء . وإن كره الآخر ، وهم كلهم مخالف لهذا الحكم ، فالشعبي . وشريح حجة إذا اشتبهوا وليا حجة إذا اشتبهوا أف لهذه العقول . والأديان ، وقد ذكرنا قبل عن علي أنكار السجن ، وقدرونا عن عمر ماروينا من طريق مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف عن أبيه أن رجلا من جينة كان يشتري الرواحل إلى أجل فيقال بها فأفلس فرفع إلى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس فإن الاسفع أسفع بنى جينة (٢) رضى من دينه وأماته بأن يقال : سبق الحاج وأنه أن معرضا فأصبح قددين به فن كان له عليه شيء فليقد بالعداة فانا قاسمون ماله بالخصص . وروينا أيضا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر ، ومن طريق أبي عبيد ناذن أبي زائدة عن اسماعيل بن إبراهيم ابن مهاجر عن عبد الملك بن عمير قال : كان علي بن أبي طالب إذا أتاه رجل برجل له عليه دين فقال : أحبه قال له علي : أله مال ؟ قال نعم قد لجأه (٣) مال قال اقم البيت على أنه لجأه والا أحلفناه بالله ما لجأه . ومن طريق أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله ابن المبارك عن محمد بن سليم عن غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة أن رجلا أتاه بآخر فقال له : ان لي على هذا دين قال لا لا آخر : ماتقول ؟ قال : صدق قال : فاقضه قال : اني معسر قال لا لا آخر : ما تريد ؟ قال : أحبه قال أبو هريرة : لا ولكن يطلب لك ونفسه موليا له ، قال غالب القطان : وشهدت الحسن وهو على القضاء قضى بمثل ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة عن زيد بن جباب . وعبد الله كلاهما عن أبي هلال عن

(١) أي صغير في النفاس (٢) في النسخة رقم ١٦ « أسفع جينة » (٣) أي أخفا موغيه

غالب القطن عن أبي المهزم عن أبي هريرة فذكره كما أوردناه ، وزاد فيه أن أبا هريرة قال لصاحب الدين : هل تعلم لعين مال فأخذه به ؟ قال : لا قال : هل تعلم له عقارا أكره ؟ قال : لا ثم ذكر امتناعه من أن يجسه كما أوردناه (١) . وعن عمر بن عبد العزيز أنه قضى في ذلك بأن يقسم ماله بين الغرماء ثم يترك حتى يرزقه الله . ونا محمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عبد الصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا أبو عامر المقدى عن عمرو بن ميمون بن مهران نا عمر بن عبد العزيز نا أبو جابر المغلس في شريعة .

قال أبو محمد : أمر الله تعالى بالقيام بالقسط ونهى عن المظلم والمظلمة والسجن فالسجن مظلم وظلم ، ومنع الذي له الحق من تعجيل حقه مظلم وظلم ، ثم ترك من صح إفلاسه لا يؤجر لغرمائه مظلم وظلم فلا يجوز شيء من ذلك وهو مفترض عليه أنصاف غرمائه وأعطائهم حقهم فإن امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالإجارة أجبر على ذلك والله تعالى التوفيق . ومن طريق أبي عبيد حدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر في المغلس قال : لا يجسه ولكن يرسله يسمى في دينه ، وهو قول الليث بن سعد به يقول أبو سليمان . وأما ما به والله تعالى التوفيق .

١٢٧٦ - مسألة - قلنا لم يوجد له مال فإن كانت الحقوق من بيع أو فرض أزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى أو وكيله على المشي معه ، فإن أثبت عدمه سرح بعد أن يحلفه ماله مال باطن ومنع خصمه من لزومه وأجر لخصومه ومتى ظهر له مال أنصف منه ، فإن كانت الحقوق من نفقات . أو صداق . أو ضمان . أو جناية فالقول قوله مع عينة فإنه عديم ولا سبيل إليه حتى يثبت خصمه أن له مالا لكن يؤجر كما قدمنا ، وإن صح أن له مالا غيبه أدب وضرب حتى يحضره أو يموت لقول الله تعالى : ( كونوا أقوامين بالقسط شهداء لله ) . ولما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : قال أبو سعيد الخدري : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من رأى حاكم منكرا فليخبره يده فإن لم يستطع فليساها فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أحضف الإيمان (٢) » . ومن طريق مسلم نا أحمد بن عيسى نا ابن وهب نا أخير بن عمرو نا الحارث بن بكير نا الأشج نا سليمان بن يسار نا حدثهم قال حدثني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري أنه سمع

(١) في النسخة رقم ١٦ ، كما ذكرناه . (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٩ مطولا

رسول الله ﷺ يقول : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حدم من حدود الله ، (١) فأمر رسول الله ﷺ بتغيير المنكر باليد ، ومن المنكر مطل النوى ، فمن صغ غناه ومنع خصمه فقد أتى منكرا أو ظلما أو كل ظلم منكروا فاجب على الحاكم تغييره باليد ، ومنع رسول الله ﷺ من أن يجلد أحد في غير حداً أكثر من عشرة أسواط فواجب أن يضرب عشرة فان أنصف فلا سيل إلى وان تمادى على المظل قد أحدث منكرا آخر غير الذي ضرب عليه فيضرب أيضا عشرة وهكذا أبدا حتى يصف ويترك الظلم أو يقتله الحق وأمر الله تعالى • وأما التفريق بين وجوه الحقوق فان من كان أصل الحق عليه من دين (٢) أو بيع فقد صح انه قدمك مالا ، ومن صح أنه قدمك مالا فواجب أن ينصف من ذلك المال حتى يصح أن ذلك المال قد تلف وهو في تلفه مدعى ، وقد قضى رسول الله ﷺ بالينة على المدعى ؛ ومن كان أصل الحق عليه من ضمان . أو جناية . أو صدق . أو فقة فاليقين الذي لا شك فيه عند أحد هو ان كل أحد ولد عريان لا شيء له فالتاس كلهم قد صح لهم الفقر فهم على ما صح منهم حتى يصح أنهم كسبوا مالا وهو في انه قد كسب مالا مدعى عليه وقد قضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه ، وهذا قول أبي سليمان . ومحمد بن شجاع البخى . وغيرهما ، وخالف في هذا بعض المتعسفين فقال : قال الله تعالى : ( خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم ) فصح ان الله تعالى رزق الجميع •

قال أبو محمد : لم نخالفه في الرزق بل الرزق متيقن ، وأول ولدن التي أرضعته فولوا رزق الله تعالى ما عاش أحد يومافوقه وليس من كل الرزق ينصف الغرماة وانما ينصفون من فضول الرزق وهي التي لا يصح ان الله تعالى آتاها الانسان الابينة (٣) وأما المواجهة فلذا ذكرنا قبل في المسألة المتقدمة هذه ، وبالله تعالى التوفيق •

١٢٧٨ - مسألة - (٤) فان قيل : إن قول الله تعالى : ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) يمنع من استجاره قلنا : بل يوجب استجاره لان الميسرة لان الميسرة لا تكون الا باحد وجهين إما بسعى وإما بلاسعى ؛ وقد قال تعالى : ( وابتغوا من فضل الله ) فحين نجبره على ابتغاء فضل الله تعالى الذي أمره تعالى بابتغائه فأمره ونزومه التمسك لينصف غرماة ويقوم بعيماله ونفسه ولا ندعه يضيع نفسه وعياله والحق اللازم له •

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩ (٢) في النسخة رقم ١٦ • وان كان أصل الحق في دين الخ وهو سقط ظاهر بحقه ما سأتى بعد من المقابلة (٣) في النسخة الحلية الابنية ، وهو تصحيف من الناسخ (٤) سقط لفظ « مسألة » من النسخة البنية وكذلك الحلية

١٢٧٩ - مسألة - ولا يخلو المطلوب بالدين (١) من أن يكون يوجد له ما يفي بماعيه ويفضل له فنياباع من ماله ما يفضل عن حاجته فينصف منه غرامؤه وما تلف من عين المال قبل أن يباع فنصيبه لا من مصيبة الغرماء لأن حقوقهم في ذمته لا في شيء بعينه من ماله وأيون كل ما يوجد له في ماعيه ولا يفضل له شيء أو لا شيء بما عليه فنياباض بما وجد لهم الغرماء كما فعل رسول الله ﷺ ثم يباع لهم أن اتفقوا على ذلك فالتف بعد القضاء لهم بماله فنصيب الغرماء ويسقط عنه من دينهم بقدر ذلك لأن عين ماله قد صار لهم أن شاموا اقتسموه بالقيمة وإن اتفقوا على بيعه يبيع لهم وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك أنه إذا وفي بعض ماله بماعيه فليس شيء منه أول بان يباع في ذلك من شيء آخر غيره فينظر أي ماله هو عنه في غنى فيباع وما لا غنى به عنه فلا يباع لأن هذا هو التعاون على البر والتقوى وترك المضارة ، فإن كان كله لا غنى به عنه أقرع على أجزاء المال فاباخرجت قرعته يبيع فيما ألزمه .

١٢٨٠ - مسألة - ويقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ولا يدخل فهم حاضر لا يطلب : ولا غائب لم يوكل . ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه طلب أولم يطلب لأن من لم يحل أجل حقه فلا حقه بعد ومن لم يطلب فلا يلزم أن يعطى مالم يطلب وقد وجب فرضا انصاف الحاضر الطالب فلا يحل مطله بفلس فما فقه ، وقد قال رسول الله ﷺ للغرماء الحاضرين : « خذوا مما وجدتم ، فإذا أخذوه فقد ملكوه فلا يحل أخذ شيء مما ملكوه ، وهو قول أبي سليمان . وأبى حنيفة .

وأما الميت فليس فانه يقضى لكل من حضر أو غاب طلبا أولم يطالب ، ولكل ذي دين كان إلى أجل مسمى أو حالا لأن الآجال تحل كلها بموت الذي له الحق والذي عليه الحق لما ذكرناه في كتاب القرض ، وأما من لم يطلب فقلول الله تعالى في الموارث : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) فلا ميراث إلا بعد الوصية والدين فواجب اخراج الديون إلى أربابها والوصايا إلى أصحابها ثم يعطى الورثة حقوقهم فيما أبقي ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨١ - مسألة - وأقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء لأن الأقرار واجب قبوله وليس لأحد إبطاله بغير نص قرآن . أوسته فإن أقر بعد أن قضى بماله للغرماء لزمه في ذمته ولم يدخل مع الغرماء في مال قد قضى لهم به وملكوه قبل

أقراره وبالله تعالى التوفيق •

١٢٨٢ - مسألة - وحقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة أو إلحى . والميت هو المالحج في الميت فإن لم يعم قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالحصول لا يندى منها شيء على شيء ، وكذلك ديون الناس ان لم يف ماله بجميعها أخذ كل واحد بقدر ماله مما وجدنا ذكرنا في كتاب المالحج من قول رسول الله ﷺ : «دين الله أحق أن يقضى» «واقضوا الله فهو أحق بالوفاء» «وكتاب الله أحق وشرط الله أوثق» •

١٢٨٣ - مسألة - ومن فليس من حى أو ميت فوجد انسان سلمته التي باعها بعينا فهو أولى به من الفرماء وله أن يأخذها ، فإن كان قبض من ثمنها شيئاً أكثره أو أقله رده وإن شاء تركها وكان أسوة الفرماء ، فإن وجد بعضها لا كلها فواء وجد أكثرها أو أقلها لاحق له فيها وهو أسوة الفرماء ولا يكون مفلساً من له من أين ينصف جميع الفرماء ويبقى له فضل انما المفلس من لا يبقى له شيء بعد حق الفرماء ، وأما من وجد وديعته . أو ما غصب منه . أو ما باع يما فاسدا . أو أخذ منه بغير حق فهو له ضرورة ولا خيار له في غيره لأن ملككم يزل قطع عن هذا ، وأما من وجد سلمته التي باعها يما صحيحاً أو أقرضها فخير كما ذكرنا •

برهان ذلك ما روينا من طريق زهير بن معاوية . والليث بن سعد . ومالك . وهشيم . وحماد بن زيد . وسفيان بن عيينة . ويحيى بن سعيد القطان . وحفص بن غياث كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : من أدرك ماله بعينه عند رجل أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره (١) ، اللفظ لزهير ولفظ سائرهم نحوه لا يخالفه في شيء من المعنى •

ومن طريق أبي عبيد ناهشيم أن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من وجد عين متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من سواه من الفرماء» • ومن طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناهشام بن سليمان الخزومي عن ابن جريج حدثني ابن أبي حسين أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره أن عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي

ﷺ في الرجل الذي يعدم ، اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه ، ،  
ورويانه ايضا من طريق شعبة . وهشام الدستوائي . وسعيد بن أبي عروبة كلهم  
عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .  
ومن طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فهو قول تواتر وكافة  
لا يبع أحدا خلافا ، وهذا عموم لمن مات أو فليس حيا . ويان جلي أنه ان فرق منه شيء  
فهو أسوة الغرماء ، وعموم لمن تقاضى من الثمن شيئا ولم يتقاض منه شيئا ، وبه قال جمهور  
السلف . ورويانا من طريق أبي عبيد ناسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن سعيد  
ابن المسيب قال : أفلس مولى لأم حبيبة فاختصم فيه الى عثمان رضي الله عنه فحضر أن  
من كان اتقضى من حقه شيئا قبل أن يتبين أفلاسه فهو له ومن عرف متاعه بعينه فهو له .  
ومن طريق أبي داود فامحمد بن بشار نا أبو داود - هو الطالسي - نا ابن أبي ذئب عن  
أبي المعتمر عن عمر بن خليفة (١) قال : أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس فقال :  
« لا تقضين بينكم (٢) » بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد  
رجل متاعه بعينه فهو أحق به ، ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة  
عن هشام بن عروة عن أبيه اذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به .  
وصح عن عطاء اذا أدر كت مالك بعينه كما هو قبل أن يفرق منه شيء . فهو لك وإن  
فرق بعضه فهو بين الغرماء بالسوية . ومن طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان وجد  
سلعته بعينها وأفره فهو أحق بها وإن كان المشتري قد استهلك منها شيئا قليلا أو كثيرا  
فالبائع أسوة الغرماء ، وقاله ابن جريج عن عطاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود  
ابن أبي هند عن الشعبي قال : المتاع لو أفلس لكان البائع أحق بمتاعه . وعن الحسن  
هو أحق بهما من الغرماء ، وقد اختلف في هذا عن الشعبي . والحسن .

قال أبو محمد : وقولنا في هذا هو قول الأوزاعي . وعبيد الله بن الحسن . وأحمد  
ابن حنبل . وإسحاق بن راهوية : وداود ، وقد روي في هذا خلافا ، فرويانا من طريق  
وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال :  
هو فيها أسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل وعليه دين وعنده سلعة قائمة  
لرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء وهو قول إبراهيم النخعي . والحسن : ان من أفلس  
أو مات فوجد انسان سلعته التي باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، وقال الشعبي  
(١) في جميع النسخ « عمرو بن خليفة » زيادة قوا ، وهو غلط صحاحنا من كتب تراجم  
الرجال (٢) في سنن أبي داود « فيكم »



فمن أعطى انسانا لامضاربة فوات فوجد كيسه بينه : فهو والغرماء فيسواء ، وقول أبي حنيفة . وابن شبرمة . وو كيع كقول ابراهيم ، وصح عن عمر بن عبد العزيز ان من اقتضى من ثمن سلعة شيئا ثم أغلس فهو أسوة الغرماء ، وهو قول الزهري ، وقال قتادة : من وجد بعض سلعة قل أو أكثر فهو أحق به من سائر الغرماء ، وقال مالك : هو أحق بها أو بما وجد منها قبض من الثمن شيئا ولم يقبض هو أحق من الغرماء في التغليس في الحياة وأما بعد الموت فهو أسوة الغرماء فيها ، وقال الشافعي : ان وجدها أو بعضها فهو أحق بها أو بالذي وجد منها من الغرماء ولم يخص حياة من موت قال : فان كان قبض من الثمن شيئا فهو أحق بما قابل ما بقي له فقط ، وقال أحمد : هو أحق بها في الحياة وأما في الموت فهو أسوة الغرماء .

قال أبو محمد : أما من ذهب إلى قول أبي حنيفة فانهم جأهروا بالباطل وقالوا : انما قال رسول الله ﷺ فيمن وجد وديعته أو ما غصب منه .

قال علي : وهذا كاذب مجرد على رسول الله ﷺ لانه قد جاء النص كما أوردنا عن النبي ﷺ أنه لصاحبه الذي باعه ، وزاد بعضهم في تعدد الكذب على رسول الله ﷺ بما يشهد بركة دينه وصفاقة وجهه فقال : انما أراد رسول الله ﷺ بانه أحق بسلعة من قبض المشتري ما اشترى بغيراذن بانه هو مفضل فيكون البائع أحق بما باع حتى يتصف من الثمن أو يباع له دون الغرماء ، ومن اشترى سلعة في مرضه بينة وقبضها ثم أقر بدين ثم مات فصاحب السلعة أحق به من الغرماء المقر لهم فيقال له : لعله أراد بى نعيم خاصة أو أهل جرجان خاصة ، ومثل هذا من التخليط لا يأتي به ذو دين ولا ذو عقل ولا ينسب هذا الهوس وهذا الباطل الذي أتى به هذا الجاهل الى النبي ﷺ الا من خذله الله تعالى ، وقال بعضهم : لعله من لفظ الراوى قلنا : من استجاز خلاف النبي ﷺ لم يعجز في كل حديث يأتي أن يقول : لعله من لفظ الراوى فيطلل الاسلام بذلك . واحتج بعضهم بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وبحكم النبي ﷺ . بانه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفسه ، فهذا الاحتجاج عليهم لان ما قضى به النبي ﷺ فهو الحق وهو الذي تطيب به نفس المؤمن وانما الباطل والضلال قضاؤهم بمال المسلم للفاصل الفاسق وللكافر الجاحد : اذ يقولون : ان كراء الدور المنصوبة (١) للفاصل وان أخذه الكفار من أموال المسلمين فذل لهم ، فلو اتقوا الله تعالى لكان أولى بهم ، واحتجوا بخبرين موضوعين ، أحدهما من رواية أبي عصمة نوح بن أبي مريم قاضي مرو

عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أغلس الرجل ووجد رجلا متاعه فهو بين غرمانه » وأبو عصمة كذاب مشهور بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والآخر من رواية صدقة بن خالد عن عمر بن قيس سندل عن ابن أبي مليكة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من باع يعاقب جده بعينه وقد أغلس الرجل فهو ماله بين غرمانه » وعمر بن قيس ضعيف جدا ، ثم لو صحا وقد أعاذ الله تعالى من ذلك لكان الثابت عن أبي هريرة زائدا وكان هذان موافقين لمهود الأصل والأخذ بالزائد هو الواجب الذي لا يجوز غيره ، والعجب من أصلهم الحديث أن صاحب إذا روى رواية ثم خالفها ذلك على بطلانها ، وقد صح عن أبي هريرة خلاف هذين الآخرين المكذوبين الموضوعين : فليجعلوا ذلك علة فيها ولكن أمورهم معكوسة لانهم يردون السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل غسل الاناء من ولوغ الكلب سباعا . وغير ذلك بالروايات المكذوبة في أن الراوي لما تركها ثم لا يرون رد الروايات الموضوعية بان من أضيف اليه صح عنه خلافا ، فتمسك هذه العقول ونحمد الله على السلامة ، وقالوا : لا يتخلو المشتري من أن يكون ملك ما اشترى أو لم يملكه فان كان لم يملكه فنشأؤه باطل وأتم لتقولون هذا ، وان كان قد ملكه فلا يجوز أن يكون للبائع فيه رجوع وهو للفرما . كلهم كسائر ماله .

قال أبو محمد : اعترضوا بهذا في الشفعة أيضا فالأمر سواء لكن باهؤلاء . مثل هذا لا يعارض به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي قال الله تعالى فيه : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) والذي يقول فيه رب تعالى : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) انما يعارض به من قال : الباطل برأيه الفاسد فجعل شراء المسلم من الحرب ما غنمه من المسلمين شراء صحيحا يملكه إلا أن يريد الأول أخذه بالثمن فهو أحق به فيقال له : هل ملك المشتري من الحرب ما اشتراه أو لم يملكه ؟ فان كان اشتراه وملكه فلم يكن الذي غنم منه أحق به بالثمن أو بغير الثمن ؟ وان كان لم يملكه فنذاقولنا لا نقول لكم ، ومن جعل الواهب أن يرجع فيما وهب فيقال له : هل ملك الموهوب ما وهب له أم لم يملك ؟ فان كان لم يملكه فلم يحل له الانتفاع . والوطء . والبيع ؟ وان كان ملكه فبأي شيء يرجع فيه من قد بطل ملكه عنه ؟ فهذا كان أولى بهم من الاعتراض على رسول الله ﷺ بأرأهم المنته التي لا تساوي رجيع كلب . وروينا من طريق أبي عبيد أنه ناظر في هذه المسألة محمد بن الحسن فلم يجد عنده أكثر من أن قال : هذا من حديث أبي هريرة .

قال علي : نعم هو والله من حديث أبي هريرة البر الصادق لامن حديث مثل محمد ابن الحسن الذي قيل لعبدالله بن المبارك : من أمّه أبو يوسف . أو محمد بن الحسن ؟ قال : قل : أيهما أكذب .

قال أبو محمد : والعجب انهم يقولون : من باع سلعة فلم يقبضها المشتري حتى فليس فالبائع أحق بها ! وهذا هو الذي أنكروا ، ولا فرق بين من قبض وبين من لم يقبض ، وأما من فرق بين الموت . والحياة ، وبين أن يدفع من الثمن شيئاً أو لا يدفع منه شيئاً فانهم احتجوا بآثار مرسلة . منها من طريق مالك . ويونس بن عبيد عن الزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن : « أن رسول الله ﷺ ، وأسراييل عن عبدالعزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة : « أن رسول الله ﷺ ، وسند من طريق اسماعيل بن عياش . وبقية كلاهما عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبقية . واسماعيل ضعيفان . وآخر من طريق اسحاق ابن ابراهيم بن جوق عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أيما رجل باع وجلا متاعا فافلس المتاع ولم يقبض الذي باع من الثمن شيئاً فان وجد البائع سلعة بعينها فهو أحق بها وإن مات المشتري فهو أسوة الغرماء (١) » فان اسحاق بن ابراهيم بن جوق مجهول وهذا غير معروف من حديث مالك ، وخبر آخر من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث الزهري هكذا لم يذكر منه ولا لفظه ، ثم هو منقطع لأن قتادة لم يسمعه من بشير بن نهيك انما سمعه من النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة هكذا رويناه من طريق شعبة . وسعيد بن أبي عروبة . والدستوائي كلهم عن قتادة يمثل قولنا كما أوردناه قبل ، فسقط كل ما شغبوا به ، ثم لو صحت هذه الآثار لكانت كلها مخالفة لقول مالك . والشافعي لأن في جميعها الفرق بين الموت . والحياة ، والشافعي لا يفرق بينهما ، وفي جميعها الفرق بين أن يكون قبض من الثمن شيئاً وبين أن لا يكون قبض ومالك لا يفرق بينهما ، فحصل قولهما مخالفاً لكل الآثار .

واحتجوا أيضاً بان قالوا : ذمة الميت قد انقطعت وذمة الحي قائمة قلنا : فكان ماذا ؟ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرق بينهما بل سوى بينهما كما أوردنا قبله قال علي : وأما إذا لم يجد الابض سلعة فلم يجدها بعينها وانما جاء الثمن اذا وجدها

بعتها ولم يفرقا المشتري كما أوردنا قبل ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ؛ وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨٤ - مسألة - ومن غصب آخر مالا أو غناه فيه أو أقرضه فأت ولم يشهد له به ولا يئنه له أوله يئنه فظفر للذى حقه قبله بمال أو اتتمه عليه سواء كان من نوع ماله عنده أو من غير نوعه ، وكل ذلك سواء وفرض عليه أن يأخذه ويجهتد في معرفة ثمنه ، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حقه فإن كان في ذلك ضرر فإن شاء باعه وإن شاء أخذه لنفسه حلالا ، وسواء كان ما ظفر له به جارية أو عبدا أو عقارا أو غير ذلك ، فإن وفي بماله قبله فذلك (١) وإن لم يف بقى حقه فيما لم يتصف منه وإن فضل فضل رده إليه أو إلى ورثته فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل إلا أن يحمله ويبريه فهو مأجور ، وسواء كان قد خاصمه أو لم يخاصمه استخلفه أو لم يستخلفه (٢) فإن طوب بذلك وخاف أن أقر أن يفرم فليكر وليحلف وهو مأجور في ذلك ، وهو قول الشافعي . وأبى سليمان . وأصحابهما ، وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال قرض عليه أخذه وأنصف المظلوم منه .

برهان ذلك قوله تعالى : ( وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقوله تعالى ( ولمن اتصربعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيرون في الأرض بغير الحق ) وقوله تعالى : ( والذين إذا أصابهم البغيهم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله ) وقوله تعالى : ( والحرمات قصاص ) وقوله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقوله تعالى : ( إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيرا واتصروا من بعد ما ظلموا ) ، ومن طريق أبي داود نا أحمد بن يونس نا زهير بن معاوية نا هشام ابن عروة عن أبي يعن عاتقة أم المؤمنين : « ان هذا أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ فقالت : ان أباسفيان رجل شحيح وانه لا يعطيني ما يكفيني وبنى فهل على من جناح ان آخذ من ماله شيئا ؟ قال : خذى ما يكفيك ولولئك (٣) بالمعروف ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لفرماء الذى أصيب في ثمار ابتاعها : « خفوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » ، وهذا إطلاق منه صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الحق على ما وجد للذى له عليه الحق . ومن طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا الليث - هو ابن سعد - حدثني

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية ، فذلك (٢) في النسخة رقم ١٦ « استخلفه أو لم يستخلفه » وهو تصحيف (٣) فمن أنى داود « وبنك » بدل « وولئك »

يزيد - هو ابن أبي حبيب - عن أبي الخير هو مرثد بن عبد الله البزقي - عن عقبة بن عامر الجهني [قال] (١): «قلنا لرسول الله ﷺ: انك تبشنا فنزل بقوم لا يقرؤنا فأتى فيه ؟ فقال [لنا] عليه السلام : ان نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا غفروا منهم حق الضيف » وهو قول علي بن أبي طالب . وابن سيرين • ورويان من طريق خالد الحذاء عنه انه قال : ان أخذ الرجل منك شيئاً فغذمه مثله • ومن طريق سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : ان أخذ منك شيئاً فغذمه مثله •

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال : لا تخزن من خاتك فان أخذت منه مثل ما أخذ منك فليس عليك بأس • وعن عطاء حيث وجدت متاعك فغذه •

قال أبو محمد : وأما قولنا : ان لم يفعل فهو عاصي لله تعالى فقول الله عز وجل : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) فن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو وأسلم . أو ذمى فلم يزل به عن يد الظالم ويرد الى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين لم يعن على البر والتقوى بل أعان على الاثم والعدوان هذا أمر يعلم ضرورة ، وكذلك أمر رسول الله ﷺ : «من رأى منكم منكراً أن يغيره بيده ان استطاع ، فن قدر على كف الظلم وقطعه واعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر فلم يفعل فقد عصي الله عز وجل وخالف أمر رسول الله ﷺ إلا أن يحلله من حق نفسه فقد أحسن بلا خلاف ، والدلائل على هذا تكثر جداً ، وخالفنا في هذا قوم ، فقالت طائفة : لا يأخذ منه شيئاً ، وقالت طائفة : ان ظفر بعين ماله فلأخذه والا فلا يأخذ غيره ، وقالت طائفة : ان وجد من نوع ما أخذ منه فلأخذ والا فلا يأخذ غير نوعه ، واحتجت هذه الطوائف بما روينا من طريق يوسف بن ماهك قال : كنت أكتب لفلان نفقة أيتام كان ولهم فقال طوءم بألف درهم فاداه اليهم فأدركت لهم من ماله مثلها قلت : أقبض الألف الذي ذهبوا به منك قال : لا حدثني أبي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : «ادالي من ائمتك ولا تخزن من خاتك » • ونحوه عن طلق بن غنام عن شريك . وقيس - هو ابن الريح - عن أبي حمزة عن أنى صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «ادال الأمانة الى من ائتمك ولا تخزن من خاتك » • ومن طريق عبد بن حميد عن هاشم بن القاسم عن المبارك بن فضالة عن الحسن قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : «كان لي حق على رجل فجحدني فدان له عندي حق أفأجده ؟ قال : لا أد الأمانة الى من ائتمك ولا تخزن من خاتك » •

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن رجل من بني سدوس يقال له : ديسم قلنا لبشير بن النخاسية : لنا جيران ماتشدنا قاصية الاذهبوا بها وانه يمضى لنا من أمواله أشياء. فنذهب بها قال : لا .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا وكل هذا لا شيء . أما حديث فلان عن أبيه ناهيك بهذا السند ليت شعري من فلان؟ ونبرأ الى الله تعالى من كل دين أخذ عن فلان الذي لا يدور من هو ولا ما اسمه ولا من أبوه ولا اسمه، والآخر طلق بن غنم عن شريك . وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف ، والثالث مرسل وفيه المبارك بن فضال وليس بالقوى ، وحديث بشير عن رجل يسمى ديسم مجهول ، ثم لو صحت لما كان فيها حجة لأن نصها لا تخن من خائفك وأد الأمانة الى من اتمنتك وليس انتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وانكار منكروا إنما الخيانة أن تخون بالظلم والباطل من لاحق لك عنده لامن افترض الله تعالى عليه أن يخرج اليك من حقلك أو من مثله ان عدم حقلك وليس رد المظلة أداء أمانة بل هو عون على الخيانة ثم لاحجة في هذه الاخبار الامن منع من الانتصاف جملة ، وأما من قسم قابح اخذ ما وجد من نوع ماله فقط فخالف لهذه الآثار ولنغيرها وبالله تعالى التوفيق • تم كتاب التفتيس والمحدثه رب العالمين (١) •

### بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الاجارات والاعجاء

١٢٨٥ - مسألة - الاجارة جائزة في كل شيء له منفعة فيؤاجر لينتفع به ولا يستهلك عينه • رويان من طريق مسلم ناسحاق بن منصور أن يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - عن عبد الله بن السائب أنهم سمعوا عبد الله ابن معقل يقول : زعم ثابت (٢) - هو ابن الضحاك - : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة [وقال : لا بأس بها] (٣) .

قال علي : قد صح سماع عبد الله بن معقل من ثابت بن الضحاك ، وقد جاءت في الاجارات آثار ، وبإباحتها يقول جمهور العلماء الآن ابراهيم بن علقم : لا يجوز لانها أكل مال بالباطل •

قال علي : هذا باطل من قوله وقد استأجر رسول الله ﷺ ابن أرقط دليلاً الى مكة

(١) الى هنا تم الجزء الثالث من كتاب المحلى النسخة التي نعتبرها بالقيمة وهي نسخة الفاضل الغيور الشيخ محمد حسين نصيف (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٥ . قال : ودخلنا على عبد الله بن معقل فسلنا عنه المزارعة فقال زعم ثابت ، الخ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

١٢٨٦ - مسألة - والاجارة ليست يعاوى جائز في كل ما لا يخل بيمينه كالحرق والكلب . والنور . وغير ذلك ولو كانت (١) يعا لما جازت اجارة الحرق ، والقائلون إنها بيع يجوزون اجارة الحرق فاقضوا ، ولا يحتلون في أن الاجارة انما هي الامتياز بمنافع الشيء . المجازر التي لم يخلق بعد ولا يخل بيمينه مالم يخلق بعد فظهر فساد هذا القول •

١٢٨٧ - مسألة - ولا يجوز اجارة ما تلفت عنه أصلا مثل الشمع اللوقيد . والطعام للاكل . والماء للسقي به . ونحو ذلك لان هذا بيع لا اجارة ، والبيع هو تملك العين ، والاجارة لا تملك بها العين •

١٢٨٨ - مسألة - ومن الاجارات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذي يستأجر عليه فقط ولا بد كفيه مدة كالخياطة والنسج . وركوب الدابة الى مكان مسمى ونحو ذلك ، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة كسكنى الدار . وركوب الدابة . ونحو ذلك ، ومنه ما لا بد فيه من الأمرين معا كالخدمة ونحوها فلا بد من ذكر المدة والعمل لان الاجارة بخلاف ما ذكرنا مجهولة واذا كانت مجهولة فهي أكل مال بالباطل ، والاجارة على تعليم القرآن والعلم جائزة لان كل ذلك داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمواجرة •

١٢٨٩ - مسألة - ومن استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة مسماة فذلك جائز ، وليس تعلمها فيما يحسنه ويطيقانه بلا اضرارهما • رويان من طريق البخاري نايحي بن بكير نا الليث بن سعد عن عقيل قال : قال ابن شهاب : اخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين [ رضى الله عنها ] (٢) قالت : « استأجر رسول الله ﷺ . وأبو بكر رجلا من بني الدئل هادي آخرتنا وهو على دين [ كفار ] (٣) قريش ودفعنا اليهما حلتبهما وواعدها غار نور بعد ثلاث ليال » •

١٢٩٠ - مسألة - ولا يجوز اشتراط تعجيل الاجرة ولا تعجيل شيء منها ولا اشتراط تأخيرها الى أجل ولا تأخير شيء منها كذلك ولا يجوز أيضا اشتراط تأخير الشيء . المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طريقة عين فافوق ذلك لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ومن هذا استجار دار مكترة . أو عبد مستأجر . أو دابة مستأجرة . أو عمل مستأجر . أو غير ذلك كذلك قبل تمام الاجارة التي هو مشغول فيها لان في هذا العقد اشتراط تأخير قبضه الشيء . المستأجر أو العمل المستأجر له ، وقد أجاز بعض الناس اجارة ما ذكرنا قبل انقضاء مدته باليومين ومنع من أكثره هذا تحكم فاسد ودعوى باطل بلا برهان ،

(١) في النسخة رقم ١٦ ، فلو كانت ، (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخاري

وليس لإحرام في حرم جملة أو حلال في حل جملة ، وقالوا : هو في المدة الطويلة غرر قلنا : وهو أيضا في الساعة غرر ولا فرق إذ لا يدري أحد ما يحدث بعد طرده عين الله تعالى ، وأيضا في كفون إلى تحديد المدة (١) التي لا غرر فيها ، والمدة التي فيها غرر ، وإن بأنوا بالبرهان على ذلك والاهم قائلون في الدين ما لا علم لهم به ، فإن تأخر كل ذلك بلا شرط فلا بأس وبالله تعالى التوفيق .

١٢٩١- مسألة - وموت الأجير . أو موت المستأجر . أو هلاك الشيء المستأجر . أو عتق العبد المستأجر . أو بيع الشيء المستأجر من الدار . أو العبد . أو الدابة . أو غير ذلك . أو خروجه عن ملك مؤجره بأي وجه خرج كل ذلك يطل عقد الإجارة فيما بقى من المدة خاصة قل أو كثر وينفذ العتق . والبيع . والأخراج عن الملك بالهبة . والاصداق . والصدقة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وإذا مات المؤجر قد صار ملك الشيء المستأجر لورثته أو للفرع ، وإنما استأجر المستأجر منافع ذلك الشيء والمنافع إنما تحدث شيئا بعد شيء فلا يملك له الانتفاع بمنافع حادثة في ملك من لم يستأجر منه شيئا قط ، وهذا هو أكل المال بالباطل جهارا ، ولا يلزم الورثة في أموالهم عقد ميت قد بطل ملكه عن ذلك الشيء . ولو أنه أجز منافع حادثة في ملك غيره لكان ذلك باطلا بلا خلاف وهذا هو ذلك بعينه ، وأما موت المستأجر قائما كان عقد صاحب الشيء معه لأمع ورثته فلا حق له عند الورثة ولا عقده معهم ولا ترث الورثة منافع لم تخلق بعد ولا ملكها مورثهم قط ، وهذا في غاية اليان وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول الشعبي : وسفيان الثوري . واليث بن سعد . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابهما . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدالله بن إدريس الأودي عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال : ليس لي شرط . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدالصمد - هو ابن عبدالوارث - عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحكم بن عتيبة فيمن أجز داره عشرين فمات قبل ذلك قال : تنتقض الإجارة ؛ وقال مكحول : قال ابن سيرين : وإياس بن معاوية : لا تنتقض ، وقال عثمان الجني . ومالك . والشافعي . وأصحابهما لا تنتقض الإجارة بموت أحدهما ، وأقصى ما احتجوا به أن قالوا : عقد الإجارة قد صح فلا يجوز أن ينتقض الإبرهان قلنا : صدق وقد جئناكم بالبرهان ، وقالوا : فكيف تصنعون في الإحباس ؟ قلنا :

(١) في النسخة المحلية « فيكفون أن يحدوا المدة »



رقبة الشيء المحبس لأملاك لها الإلقة وإنما المحبس عليهم المنافع فقط فلا تنتقض  
الاجارة بموت أحدهم ولا بولادة من يستحق بعض المنفعة لكن إن مات المستأجر انتقضت  
الاجارة لما ذكرنا من أن عقده قد بطل بموته ولا يلزم غيره إذ النص من القرآن قد أبطل  
ذلك بقوله عز وجل : ( ولا تنكس كل نفس إلا عليها ) ( فان قالوا ) : قد ساقى رسول الله  
ﷺ خبير اليهود وملكها للمسلمين وبلا شك قد مات من المسلمين قوم ومن اليهود  
قوم والمساقاة باقية قلنا : إن هذا الخبر حق ولا حجة لهم فيه بل هو حجة لنا عليهم لوجوه أربعة  
أولها أن ذلك العقد لم يكن إلى أجل محدود بل كان بمجمل يخرجونهم إذا شاؤوا ويقرؤونهم  
ماشاءوا كما ذكره في المساقاة إن شاء الله تعالى وليست الاجارة هكذا \*

والثاني أنه إن كان لم ينقل التناجيد بعقده عليه السلام أو عامله الناظر على تلك الأموال مع  
ورثة من مات من يهود وورثة من مات من المسلمين فلم يأت أيضا ولا قل إنه اكتفى بالعقد  
الأول عن تجديد آخر فلا حجة لهم فيه ولا لنا بل لا شك (١) في صحة تجديد العقد في ذلك \*  
والثالث أنهم لا يقولون بما في هذا الخبر ، ومن الباطل احتجاج قوم بخبر لا يقولون  
به على من يقول به وهذا مكسوس \*

والرابع أن هذا الخبر إنما هو في المساقاة والمزارعة وكلاهما في الاجارة وهي أحكام  
مختلفة وأول من يخالف بينهما قال الكيون والثاقفون المخالفون لنا في هذا المكان فلا يجوز أن  
المزارعة أصلا قياسا على الاجارة ولا يريان للمساقاة حكم الاجارة ، فمن المحال أن لا يقيسوا  
الاجارة عليهما وهم أهل القياس ثم يلزمونا أن نقيسهما عليهما ونحن نبطال القياس ،  
وبالله تعالى التوفيق \*

وأما البيع والهبة والعق . والإصداق وغير ذلك فإن الله تعالى يقول : ( وأحل  
الله البيع ) ويقول : ( والمصدقين والمصدقات ) ويقول : ( وآتوا النساء صدقاتهن  
نحلة ) وحض على العقد فمسموع لم يخص ، فكل ذلك في كل ما يملك المرء فإذا نفذ  
كل ذلك فيه فقد خرج عن ملك مالكه فإذا خرج عن ملكه قد بطل عقده فيه إذا لحكم  
له في مال غيره ولا لجلل المستأجر منافع حادثه في ملك غير مؤاجره وخدعة حر لم يعاقده  
قط لانها حرام عليه لانها بغير طيب نفس مال كذا وبغير طيب نفس الحرفوا كل مال بالباطل  
فإن ذكرنا قول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) وهذا عقد لازم حتى قلنا : نعم هو مأمور  
بالوفاء بالعقد في ماله لا في مال غيره بل هو محرم عليه التصرف في مال غيره ، ( فان قالوا )  
إخراجه للشيء الذي أجز من ملكه إبطال للوفاء بالعقد الذي هو مأمور بالوفاء به قلنا :  
وقولكم لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما أصلا ما أن تمنعوه من إخراجه عن

ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى لها إخراجها عن ملكه بسبب عقد الإجارة وأما أن  
تدعوا لها إخراجها عن ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى لها إخراجها عن ملكه لا بد  
من أحدهما ، فإن تمتصوه إخراجها عن ملكه بالوجوه التي أباح الله تعالى لها إخراجها  
بها عن ملكه كنتم قد خالفتم الله عز وجل وحرمت ما أحل وهذا باطل ، وقد قال رسول  
الله ﷺ : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل من  
اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط  
الله أوثق » فصح يقيناً أن شرطهما في عقد الإجارة لا يمنع ما في كتاب الله تعالى من  
إباحة البيع والهبة والصدقة والإصداق ، وأن شرط الله تعالى في إباحة كل ذلك أحق  
من شرطهما في عقد الإجارة وأوثق ومتقدم له فأنما يكون عقدهما بالإجارة على جواز  
ما في كتاب الله تعالى لأعلى المنع منه ومخالفته ، وإن قلتم : بل نجزئ له كل ذلك ويبقى عقد  
الإجارة مع كل ذلك قلنا : خالفتم قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) ،  
فأوجبتم أن تكسب على غيره وأن ينفذ عقده في مال غيره وخالفتم قول رسول الله ﷺ :  
« إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فأجتمتم للسأجر مال غيره وأجتمتم له مال من لم  
يعقد معه قط فيعقدا : ومنعتم صاحب الحق من حقه وهذا حرام . وأوجبتم للبائع  
أن يأخذ إجارة على منافع حادثة في مال غيره . وعن خدمة حر لا ملك له عليه ، وهذا  
أكل مال الباطل وأكل إجارة مال حرام عليه عينه والتصرف فيه . وهذا كله ظلم وباطل  
بلا شك ، وقولنا هذا هو قول الشعبي : والحسن البصري . وسفيان الثوري : وغيرهم .  
ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية  
فيمر دفع غلامه إلى رجل يعلم ثم أخرجه قبل انقضاء شرطه قال : يرد على معلمه ما أنفق  
عليه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة فيمن أجر غلامه سنة  
فأراد أن يخرج قال : لأن يأخذه قال حماد : ليس له إخراجها إلا من مضرة (١) .  
وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن البصري قال : البيع  
يقطع الإجارة قال أيوب : لا يقطعها قال معمر : وسألت ابن شبرمة عن البيع  
أقطع الإجارة قال نعم ، قال عبد الرزاق : وقال سفيان الثوري : الموت والبيع  
يقطعان الإجارة .

قال أبو محمد : وقال مالك . وأبو يوسف . والشافعي : أن علم المشتري بالإجارة  
فالبائع صحيح ولا يأخذ الشيء الذي اشتري إلا بعد تمام مدة الإجارة ، وكذلك العتق

ناقد والمهبة وعلى الممتق ابقاء الخدمة وتكون الاجرة في كل ذلك للبائع والممتق. والواهب (١) قالوا : فان لم يعلم بالبيع فهو غير بين افاذ البيع وتكون الاجارة للبائع أو رده لأنه لا يتمتع من الانتفاع بما اشترى وهذا فاسد بما أوردنا آقاؤه وقال أبو حنيفة : قولين ، أحدهما ان للمستأجر قبض البيع ، والآخر أنه غير بين الرضا بالبيع وبين أن لا يرضى به فان رضى به بطلت اجارته وان لم يرض به كان المشتري مخيرا بين امضاء البيع والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة وبين فسخ البيع لتعذر القبض (٢) •

قال أبو محمد : هذان قولان في غاية الفساد والتخليط لا يعصدهما قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعله قبل أبي حنيفة . ولا قياس . ولا رأى سديد ، وليت شعري اذا جعل للمستأجر الخيار في فسخ البيع أتروهم يجعلون له الخيار أيضا في رد الممتق أو امضائه ؟ ان هذا لعجبا أو يتناقضون في ذلك ؟ ولا يحل في شيء مما ذكرنا من خروج الشيء المستأجر عن ملك المؤاجر ببيع . أو عتق : أو هبة . أو صدقة . أو اصداق أن يشترط على الممتق وعلى من صار اليه الملك بقاء الاجارة لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل •

١٢٩٢ - مسألة - وكذلك ان اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد واضطر المؤاجر الى ذلك فان الاجارة تنفسخ اذا كان في بقائها ضرر على أحدهما كمرض مانع . أو خوف مانع . أو غير ذلك لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) وقال تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) وهو قول أبي حنيفة • روي عن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري قال : سئل الشعبي عن رجل استأجر دابة الى مكان فقضى حاجته دون ذلك المكان ؟ قال : له من الاجرة (٣) بقدر المكان الذي انتهى اليه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن اكرت دابة الى أرض معلومة فاني أن يخرج قال قتادة : اذا حدث نازلة يعذر بها (٤) لم يلزمه الكراء •

١٢٩٣ - مسألة - وكذلك ان هلك الشيء المستأجر فان الاجارة تنفسخ (٥) ، ووافقنا على هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وقال أبو ثور : لا تنفسخ الاجارة بهذا أيضا بل هي باقية الى أجلها والاجرة كلها واجبة للمؤاجر على المستأجر •

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وللمتق وللواهب (٢) في النسخة رقم ١٤ ، وبين فسخ البيع والصبر حتى تنقضي لتعذر القبض ، وهي زيادة حشو أدرجها الناسخ سهواً لأنه اذا فسخ البيع فلا معنى لصبره حتى تنقضي الاجارة (٣) في النسخة الحلية (من الاجرة) (٤) في النسخة الحلية (اذا جاءت منزله يعذر بها) وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم ١٤ «تبطل»

قال أبو محمد: وهذا خطأ لأنه أكل مال بالباطل، وقاس أبو ثور ذلك على البيع ولقد يلزم من رأى الاجارة كالبيع أن يقول بهذا، ولا فرق بين ابقاء مالك. والشافعى الاجارة بموت المؤجر. والمستأجر وبين ابقاء أى ثور اياها بهلاك الشيء المستأجر حتى قال مالك: من استؤجرت دابته الى بلد بعينه فمات المستأجر بالفلاة ان الاجارة باقية فى ماله وان من الواجب أن يرقى المؤجر ثمن قله كنقل الميت ينقله الى ذلك البلد، وهذا عجب مما مثله عجب! لاسيما مع ابطاله بعض الاجارة بمناخنة تنزل كالـ تعذار. أو قسط فاحتاط فى أحد الوجهين ولم يحط فى الآخر (١) ولا تبطل اجارة بغير ما ذكرناه، وقد روى عن شريح. والشعبي وصح عنهما ان كل واحد من المستأجر والمؤجر ينقض الاجارة اذا شاء قبل تمام المدة وان كره الآخر وكانا يقضيان بذلك ولا قول بهذا لأنه عقد عقده فى مال يملكه المؤجر فهو مأمور بافاده، وكذلك معاقده مادام احين ومادام ذلك الشيء فى ملك من أجره (٢) وبالله تعالى التوفيق.

١٢٩٤ - مسألة - وجاز استئجار العبد. والدور. والدواب وغير ذلك إلى مدة قصيرة أو طويلة إذا كانت بما يمكن بقاء المؤجر. والمستأجر. والشيء المستأجر اليها، فان كان لا يمكن البتة بقاء أحدهم اليها لم يجز ذلك العقد وكان منسوخاً أبداً. برهان ذلك أن بيان المدة واجب فيها استؤجر لالعمل معين فاذا هو كذلك فلا فرق بين مدة ما وبين ما هو أقل منها أو أكثر منها والفرق بين ذلك محطى. بلا شك لأنه فرق بلا قرآن. ولا راية سقيمة. ولا قول صاحب أصلاً. ولا قول تابع فعليه. ولا قياس. ولا رأى له وجه يعقل، والخاف لا تؤمن فى قصر المدد كالاتم فى طولها، وأما ان عقدت الاجارة إلى مدة يوقن أنه لا بد من أن يخترم أحدهما دونها أو لا بد من ذهاب الشيء المؤجر دونها فهو شرط متيقن الفساد بلا شك لأنه اما عقدهما على غيرهما وهذا لا يجوز، وإما عقد فى معبروم وذلك لا يجوز وبالله تعالى التوفيق.

ولقد كان يلزم من يرى الاجارة لا تنتقض بموت أحدهما من المالكين. والشافعى ان لا تنتقض بهلاك الشيء المستأجر بمن ذهب مذهب أى ثور أن يجز عقد الاجارة فى الأرض وغيرها الى ألق عام. وإلى عشرة آلاف عام. وأكثر ولكن هذا مما تناقضوا فيه وبالله تعالى تأييد موقد جاء النص بالاجارة إلى أجل مسمى كإروىنا من طريق البخارى ناسليان

(١) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية فى إحدى الجهتين ولم يحط فى الأخرى،

(٢) فى النسخة الحلية وكذلك رقم ١٤ فى ملك مؤجره، والمعنى واحد.

ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (١) قال: كان رسول الله ﷺ يقول: مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجارة فقال: من يعمل لي من غدة (٢) إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود إلى صلاة الظهر ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فاتهم ، وذكر الحديث . ١٢٩٥ - مسألة - وجاز استئجار المرأة ذات اللبن لارضاع الصغير مدة مسافة

برهان ذلك قول الله تعالى : ( فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ) .

١٢٩٦ - مسألة - ولا يجوز استئجار شاة . أو بقرة . أو ناقة . أو غير ذلك الواحدة ولا أكثر الحلب أصلاً لأن الاجارة إنما هي في المنافع خاصة لا في تلك الأعيان . هذا تملك اللبن وهو عين قائمة فهو بيع لا اجارة ، وبيع مالم يرقط ولا تعرف صفته اطل ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي ، ولم يجز مالك اجارة الشاة ولا الثاين للحلب وأجاز اجارة القطيع من ذوات اللبن للحلب وأجاز استئجار البقرة للحرث واشترط لبنا وهذا كله خطأ وتناقض لأنه فرق بين القليل والكثير بلا برهان أصلاً ، ثم لم يأت بمحددين ما حرم وما حل فزج الحرام بالحلال بغير بيان وهذا كما ترى .

وفرض على كل من حل وحرم أن يبين للناس ما يحرم عليهم بما يحل لهم أن كان يعرف ذلك فان لم يعرفه فالسكوت هو الواجب الذي لا يحل غيره ، ثم أجاز ذلك في الرأس الواحد من البقر وهذا تناقض فاحش ، وكذلك أجاز كراء الدار تكون فيها الشجرة أو النخلة واستثناء ثمرتها وإن لم تكن فيها حين الاجارة ثمرة إذا كانت الثمرة أقل من ثلث الكراء وإلا فلا يجوز ، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ولا دليل على صحته منه ، ولئن كان الكثير مما ذكرنا حلالاً لقليل من الحلال حلال ، وإن كان حراماً لقليل من الحرام حرام ، وهذا بعينه أنكروا على الحنفيين إذ أباحوا القليل مما يسكن كثيره وقد وافقونا على أنه لا يحل كراء الطعام ليؤكل فما الفرق بين ذلك وبين ما أباحوه من كراء الدار بالثمرة التي لم تخلق فيها لتؤكل وبين كراء الغنم لتحلب ؟ فان قالوا : قسنا ذلك على استئجار الظئر قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان ههنا باطلاً لأن أصبح القياس ههنا إن يقاس استئجار الشاة الواحدة للحلب على استئجار الظئر الواحدة

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٨٣ (٢) في النسخة رقم ١٦ من غدة النهار . بزيادة لفظ النهار ولم توجد في البخارى ولا في جميع النسخ ، والحديث مطول اختصره المصنف كما أشار الى ذلك

للرضاع لحرمته ذلك ثم قسم حيث لا تشابه بينهما من البقرة للحرث ومن القطيع الكثير عدده ، والملة المائنة عندهم من إجارة الرأس الواحد للحطب موجود في الظفر ولا فرق ، وما رأينا أجمل بالقياس من هذا قياسه بوبالله تعالى التوفيق •

١٢٩٧ - مسألة - ولا يجوز إجارة الأرض أصلاً للحرث فيها . ولا للفسح فيها . ولا للبناء فيها . ولا لشيء من الأشياء أصلاً لا لمدة مسماة قصيرة ولا طويلة . ولا لفير مدة مسماة . لا بدنانير . ولا بدراهم . ولا بشيء أصلاً ، فتي وقع فسح أبدأ ، ولا يجوز في الأرض إلا المزارعة بجزء مسمى بما يخرج منها أو المغارسة كذلك فقط ، فإن كان فيها بناء قل أو كثر جاز استجار ذلك البناء . وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلة في الإجارة أصلاً •

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناعبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدي ثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال : لقي عبد الله بن عمر رافع بن خديج فأسأله ؟ فقال له رافع : سمعت عمي سوكانا قد شهدا بدرًا . يحدثن [أهل الدار] (١) : أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فذكر الحديث وفيه : أن ابن عمر ترك كراء الأرض •

قال أبو محمد : أهل بدر كلهم عدول • وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن عباة بن رفاع بن خديج عن جده رافع بن خديج قال : جاء جبريل أو ملك إلى رسول الله ﷺ فقال : ما تعدون من شهد بدرًا فيكم ؟ قال رسول الله ﷺ : خيارنا قال : كذلك هم عندنا •

قال علي : ومن روينا عنه المنع من كراء الأرض جملة جابر بن عبد الله . ورافع بن خديج : وابن عمر . وطاوس . ومجاهد . والحسن •

قال علي : وعند ذكرنا للزراعة أن شاء الله تعالى تنقص ما شغب به من أباح كراء الأرض وقضى كل ذلك بحول الله تعالى وقوته •

١٢٩٨ - مسألة - ولا يجوز استجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً ليوم غير معين . ولا لشهر غير معين . ولا لعام غير معين لأن الكراء لم يصح على شيء لم يعرف فيه (٢) المستأجر حقه فهو أكل مال بالباطل وعقد فاسد بوبالله تعالى التوفيق •

١٢٩٩ - مسألة - وكل ما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك وأخذه وله تأخيرها بغير شرط حتى يتم عمله أريتم

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٤ وهو فيه مطول (٢) في النسخة رقم ١٩ منه ،

منه جملة ما لأن الاجرة انما هي على العمل فكل جزء من العمل جزء من الاجرة ، وكذلك كل ما استغل المستأجر الشيء الذي استأجر فعليه من الاجارة بقدر ذلك أيضا ، وكذا ذكرنا للدليل الذي ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٠ - مسألة - وجاز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وان لم يحل بيعه كالكلب والهر والماء . والثمره التي لم يد صلاحها . والسبل الذي لم ييس فيستأجر الدار بكل معين . أو كلب موصوف في الذمة . وبشمة قد ظهرت ولم يد صلاحها . وبماء موصوف في الذمة أو معين حرزه أو بهر كذلك لان الاجارة ليست بيعا وانما نهى في هذه الاشياء عن البيع ، وقياس الاجارة على البيع باطل لو كان القياس حقا فكيف وهو كله باطل ؟ لانهم موافقون لنا على اجارة الحر نفسه وتحريمهم لبيعهم لان البيع تملك للآعيان بالنقل لما عن ملك آخر والاجارة تملك منافع لم تحدث بعد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠١ - مسألة - والاجارة الفاسدة ان أدركت فسخت أو ما أدرك منها ، فان قامت أوقات شيء منها قضى فيها أو فيما قلت منها بأجر المثل لقول الله تعالى : ( والحرقات قصاص ) فن استغل (١) مال غيره بغير حق فهي حرمه اتهكها فعليه أن يقاص بمثله من ماله ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٢ - مسألة - ولا يجوز الاجارة على الصلاة . ولا على الأذان لكن اما أن يعطيها الامام من أموال المسلمين على وجه الصلة وإما أن يستأجرها أهل المسجد على الحضور معهم عند حلول أوقات الصلاة فقط مدة مسماة فاذا حضر تعين الأذان والاقامة على من يقوم بهما ، وكذلك لا يجوز الاجارة على كل واجب تعين على المراء من صوم . أو صلاة . أو حج . أو قيا . أو غير ذلك . ولا على معصية أصلا لان كل ذلك أكل مال بالباطل لان الطاعة المفترضة لا بدله من عملها والمعصية فرض عليه اجتنابها فأخذ الاجرة (٢) على ذلك لا وجه له فهو أكل مال بالباطل ، وكذلك تطوع المراء عن نفسه لا يجوز أيضا اشتراط أخذ مال عليه لانه يكون حيثن الله تعالى .

رويان من طريق ابن أبي شيبة ناخص بن غياث عن أشعث هو ابن عبد الملك الحراني - عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال : كان آخر ما عهد إلى النبي ﷺ أن لا تأخذ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا .

١٣٠٣ - مسألة - وجاز للمرء أن يأخذ الاجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « فن استعمل » (٢) في النسخة رقم ١٦

يجع عنه التطوع . أو يصلى عنه التطوع . أو يؤذن عنه التطوع : أو يصوم عنه التطوع . لأن كل ذلك ليس واجبا على أحدهما ولا عليهما ، فالعامل بعمله عن غيره لا عن نفسه فلم يعلم ولا عصى ، وأما المستأجر فأحق ماله في ذلك تطوعا لله تعالى فله أجر ما اكتسب بماله . ١٣٠٤ - مسألة - ولا تجوز الاجارة في اداء فرض من ذلك الا عن عاجز أو ميت لما ذكرنا في كتاب الحج . وكتاب الصيام من النصوص في ذلك وجواز أن يعمل المرء عن غيره فلا يستجبر في ذلك جائز لانه لم يأت عنه نهى فهو داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة ، وأما الصلاة المنسية . والنوم عنها . والمنفورة فهي لازمة للمرء الى حين موته فهذه تؤدي عن الميت ، فالاجارة في أدائها عنه جائزة ، وأما التعمد تركها فليس عليه أن يصلها إذ ليس قادرا عليها إذ قد فانت فلا يجوز أن يؤدي عنه ما ليس هو مأمورا بأدائه ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٥ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الروح ولا على الكهانة لانهما معصيتان منهى عنهما لا يحل فعلهما ولا العون عليهما فالاجارة على ذلك . أو العطاء عليه معصية . وتعاون على الإثم والعنوان .

١٣٠٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الحجامه ولكن يعطى على سبيل طيب النفس وله طلب ذلك فان رضى والا قدر عله بعد تمامه لا قبل ذلك وأعطى ما يساوى ، وكذلك لا تحل الاجارة على انزاء الفعل أصلا لانزوة ولا نزوات معلومة ، فان كان المقدر الى أن تحمل الأثني كان ذلك أبلغ في الحرام والباطل وأكل السحت . لما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سمعت ابن أبي نعم (١) قال : سمعت بأبهريرة يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام . وثمن الكلب . وعصب الفحل » . وروينا الهي عن عصب الفحل وكسب الحجام من طرق كثيرة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وقال أبو حنيفة والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان : لا تجوز الاجارة على ضراب الفحل . وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن شاذب أبي معاذ قال : قال البراء بن عازب : لا يحل عصب الفحل . ومن طريق الأعمش عن عطاء ابن أبي رباح قال : قال أبو هريرة « أربع من السحت . ضراب الفحل . وثمن الكلب . ومهر البغي . وكسب الحجام » وقال عطاء : لا تعطه على طراق الفحل أجرا

(١) هو بضم أوله وسكون ثانيه ، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي أبو الحكم الكوفي ؛ ووقع في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « ابن أبي نعم » بزيادة ياء آخر الحروف وهو غلط



الآن لا تجد من يطرقك وهو قول قتادة .

قال أبو محمد : وأباح مالك الاجرة (١) على ضراب الفحل كرات سمائة وما نعلم لهم حجة أصلا من نص ولا من فطر ، ورووا رواية فاسدة موضوعة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو مالك عن طلق بن السمح (٢) ولا يدري من هو وعن عبد الجبار ابن عمر وهو ضعيف أن ريمة أباح ذلك ، وذكره عن عقيل بن أبي طالب أنه كان له تيس ينزبه بالاجرة .

قال أبو محمد : قد أجل الله قدر عقيل في نسيه وعلو قدره عن أن يكون ناسا يأخذ الاجرة على تعصيب تيسه ، وأما أجر فالهجوم فقد ذكرنا عن أبي هريرة تحريرا ، وروى عن عثمان أمير المؤمنين أيضا عن غيره من الصحابة رضى الله عنهم ، وروينا عن ابن عباس اباحة كسبه . واحتج من أباحه بما روينا من طريق شعبة عن حميد الطويل عن أنس قال : « دعا النبي ﷺ غلاما لحججه (٣) فأمره بصاع أو صاعين وكلم فيه فخفف من خراجه . »

قال أبو محمد : فاستعمال الحبرين واجب فوجدنا النبي ﷺ أعطاه عن غير مشاركة فكانت مشاركته لا تجوز ، ولأنه أيضا عمل مجبول ، ولا خلاف في أن ذلك الحديث ليس على ظاهره لأن فيه النهي عن كسب الحجام جملة وقد يكسب من ميراث . أو من سهم من المغنم . ومن ضيقة . ومن تجارة وكل ذلك مباح له بلا شك ، ولم تحرم الحجامة قط بلا خلاف ولا بدله من كسب يعيش منه والامات ضياعا ، فصح أن كسبه بالحجامة خاصة هو الممنى عنه فوجب أن يستثنى من ذلك فعل رسول الله ﷺ فيكون حلالا حسنا ويكون ما عداه حراما كإروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا معمر بن سالم عن أبي جعفر - هو ابن محمد بن علي بن الحسين - قال : لا بأس بأن يحتجم الرجل ولا يشارطه وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا .

١٣٠٧ - مسألة - والاجارة جائزة على تعليم القرآن . وعلى تعليم العلم مشاركة جملة ، وكل ذلك جائز ، وعلى الرقي . وعلى نسخ المصاحف . ونسخ كتب العلم لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص بل قد جاءت الاباحة كإروينا من طريق البخاري نا أبو محمد سيدان بن مضارب الباهلي نا أبو مشر البراء [ هو صدوق ] (٤) يوسف بن يزيد حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن قرأ من أصحاب رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ « الاجارة » (٢) « الزائدة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٤١ » (٣) « في النسخة رقم ١٦ » (٤) « الزائدة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٤١ »

ﷺ مروا بقاء فيهم لديغ أوسليم فرض لهم رجل من أهل الماء قال: هل فيكم راق؟ [إن في الماء رجلا لديغا أوسلما] (١) فأطلق رجل منهم قرأ بغاتمة الكتاب على شاهير ألقا بالشاء إلى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا: أخذت على كتاب الله أجرا [حتى قدموا المدينة] قالوا: يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرا قال رسول الله ﷺ: إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله، والخبر المشهور «أرسل الله ﷺ زوج امرأة من رجل بماء من القرآن» (٢) أى يملأها ياء؛ وهو قول مالك. والشافعي. وأبي سليمان، وقال أبو حنيفة. والحسن بن حي: لا يجوز الأجرة على تعليم القرآن، واحتج له مقلدوه بخبر وينا من طريق قاسم بن أصبغ ناعبد الله بن روح ناشأ به - هو ابن ورقاء - نا أبو زيد عبد الله بن الملاء الشامي نا بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني قال: كان عند أبي بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن فأعطاه أحدهم قوسا يتسلحها فيسئل الله تعالى فقال له رسول الله ﷺ «أتحب أن تأتى بهانى عنقك يوم القيامة نارا» «ورويناه أيضا من طريق ابن أنس عن وكيع. وحيد بن عبد الرحمن [الرواسي] (٣) عن المغيرة بن زياد الموصلي عن عباد بن نسي قاضى الأردن عن الأسود ابن ثعلبة عن عباد بن الصامت عن رسول الله ﷺ قصة القوس» وأيضاً من طريق أبي داود عن عمرو بن عثمان نا بقية نا بشر (٤) بن عبد الله بن يسار عن عباد بن نسي عن جناد بن أبي أمية عن عباد بن الصامت عن النبي ﷺ بمثله «ومن طريق سعيد ابن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان بن عمير بن زيتون عن الطليل ابن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه عرض لذلك في القوس مع أبي بن كعب وفيه زيادة «أنه قال: يا رسول الله أنا نأكل من طعامهم قال: أما طعام صنع لغيرك فخيرته فلا بأس أن تأكله وأما ما صنع لك فإن أكلته فأنا تأكله بخلافك» «ومن طريق ابن أنس شية نا محمد بن ميسر (٥) أبو سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أيهان أبي بن كعب غداة رجل كان يقرئ القرآن فقال له رسول الله ﷺ: «إن كان شئ يثقلك به فلا خير فيه وإن كان من طعامه وطعام أهله فلا بأس به» «ومن طريق ابن أنس شية نا عفان بن مسلم نا أبان بن يزيد البطار حدثني يحيى بن أبي كثير عن زيد هو ابن أبي سلام عن أبي سلام - هو مطور الحبشي - عن أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل، سمعت رسول الله

(١) الزيادة من صحيح البخارى (٢) الحديث في الصحيحين وغيرهما (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) في النسخة رقم ١٦ «بشير» بزيادة ياء آخر الحروف وهو غلط (٥) في النسخة الحلية «بن قيس» وفي رقم ١٦ «بن مسروق» وهو غلط

عنه عليه السلام يقول: تعلموا القرآن ولا تعلموا عنه (١) ولا تجفوا فيه ولا تأكلوا به ولا تستكبروا به ولا تستكثروا به، ورويناه عن عوف بن مالك من قوله مثل هذا أن قال في قوس أهداها انسان الى من كان قرفته: «أريدان تعلق قوسا من نار، وصح عن عبدالله بن مفضل أنه أعطاه الأمير ما لقيامه بالناس في رمضان فأبى وقال: انانا أخذ للقرآن اجراه ومن طريق سعيد بن منصور ناخذ بن عبدالله هو الطحان عن سعيد بن ياس الجري عن عبدالله بن شقيق قال: كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون بيع المصاحف وتعليم الغلمان بالادش ويعظمون ذلك، وصح عن ابراهيم أنه كره أن يشترط المعلم وأن يأخذ أجر أعلى لتعليم القرآن ومن طريق شعبة وسفيان كلاهما عن أبي اسحاق الشيباني عن أسير ابن عمرو قال شعبة في روايته: أن عمار بن ياسر أعطى قوما قرءوا القرآن في رمضان فبلغ ذلك عرف فكره، وقال سفيان في روايته: أن سعد بن أبي وقاص قال: من قرأ القرآن الحقته على الفين فقال عمر أو يعطى على كتاب الله ثمنًا، وصح عن عبدالله بن يزيد. وشرع لا تأخذ لكتاب الله ثمنًا. ومن طريق حماد بن سلمة عن عبدالله بن عثمان القرشي عن بلال بن سعد الدمشقي عن الضحاك بن قيس أن قال المؤذن معلم كتاب الله: اني لا بغضك في الله لانك تغني في اذانك وتأخذ لكتاب الله أجرا، وكره ابن سيرين الاجرة على كتاب المصاحف، وعن علقمة أنه كره ذلك ايضا \*

قال أبو محمد: هذا كل ما احتجوا به. وقد ذكرنا عن سعد. وعمار الآن انهما أعطيا على قراءة القرآن \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن صدقة الدمشقي عن الوضين ابن عطاء قال: كان بالمدينة ثلاثة معلمين يعلمون الصبيان فكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشر كل شهر \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نامهدى بن ميمون عن ابن سيرين قال: كان بالمدينة معلم عنده من أبناء أولياء القنظام فكانوا يعرفون حقه في الثيروز والمهرجان \*

قال أبو محمد: محمد بن سيرين أدرك أكابر الصحابة وأخذ عنهم. أبي بن كعب (٢). وأبناقة فمن دونهما \* ومن طريق ابن أبي شيبة نايزيد بن هارون أنا شعبة عن الحكم ابن عتيبة قال: ما علمت أحدا كره أجر المعلم، وصح عن عطاء. وأبي قلابة اباحة أجر المعلم على تعليم القرآن، وأجاز الحسن. وعلقمة في أحد قوله الاجرة على نسخ المصاحف قال أبو محمد: أما الأحاديث في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصح منها شيء، أما حديث أبي إدريس الخولاني أن أبي بن كعب فتنقطع لا يعرف لأبي إدريس سماع من أبي، والآخر

(١) في النسخة رقم ١٦ \* ولا تفلوا عنه (٢) هو بالنصب بدل من أكابر الصحابة

أيضا منقطع لأن علي بن دياح لم يدرك أبي بن كعب . وأما حديث عبادة بن الصامت فمحدوطة عن الأسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدري قاله علي بن المديني . وغيره ؛ والآخرون من طريق بقة وهو ضعيف ، والثالثة من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف ؛ ثم هو منقطع أيضا . وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فبني أبي راشد الجبراني وهو مجهول ثم لو صححت لكانت كلها قد علقها أبو حنيفة . وأصحابه لأنها كلها إنما جاءت فيما أعلی بنير أجمعوا لمشاركة وهم يميزون هذا الوجه فهو إما أراد أحاديث ليس فيها شيء مما منعوا ومختلفون لما فيها فبطل كل ما في هذا الباب ، والصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا فبقى الاثران الصحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللذان أوردنا لا معارض لهما وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٨ - مسألة - والاجارة جائزة على التجارة مدة مسافتي مال مسمى أو هكذا جلة كالخدمة . والوكالة . وعلى قتل جواب الخصم طالبا كان أو مطلوبا . وعلى جلب البيعة وحملهم إلى الحاكم . وعلى قاضي العيين . وعلى طلب الحقوق . وعلى المجيء بمن وجب احضاره لأن هذه كلها أعمال محدودة داخله تحت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمؤاجرة .

١٣٠٩ - مسألة - وإجارة الأمير من يقضي بين الناس مشاهرة جائزة لما ذكرناه .  
١٣١٠ - مسألة - ولا تجوز مشاركة الطبيب على البرء أصلا لأنه يد الله تعالى لا يد أحد وإنما الطبيب معالج ومقو للطبيعة بما يقابل الداء ولا يعرف كيقوة الدواء من كية قوة الداء فالبرء لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

١٣١١ - مسألة - وجاز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة لأنه عمل محدود فإن أعطى شيء عند البرء بغير شرط لحلال الأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأخذ ما أعطى المرء من غير مسألة .

١٣١٢ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على خبر برء البتة سواء كانت الأرض معروفة أو لم تكن لأنه قد يخرج فيها الصفات الصلوة والأرض المنحة الرخوة والصلية ؛ وهذا عمل مجهول وقد يمدد الماني موضع ويرب فيها هو إلى جانبها وإنما يجوز ذلك في اشتجار مياومة ثم يستعمله فيها في حفر البئر لأنه عمل محدود معلوم يتولى منه حسب ما يقدر عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على المستأجر العناية باحضار الخيوط . ولا على الوراق القيام بالحبر . ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر أو الجيار وهكذا

في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأنه اجارة ويسع ما قد اشترط أحدهما مع الآخر غرم ذلك من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، والثاني أنه يبيع مجهولواجارة بمجولة لا يدري مايقع من ذلك للبيع ولا مايقع منه للاجارة فهو أكل مال بالباطل ، فإن تَطَوَّعَ كل من ذكرنا باحضار ما ذكرنا عن غير شرط جاز ذلك لأنه فعل خير ، وأما استجار البناء وآلاته . والتجار وآلاته . والوراق وأقلامه . وجملة (١) وسكينته . وملزمته . ومخبرته ، والعياط وأبرته وجملة فكل ذلك جائز حسن لأنها اجارة واحدة كلها ، فإن كان شيء من ذلك لغير علم يجوز لأنه لا يدري مايقع من ذلك تلك الآلة ولا مايقع للعامل فهو أكل مال بالباطل وباقه تعالى التوفيق ، وأما الصباغ فأنما استاجر لادخال الثوب في قدره فقط .

١٣١٤ - مسألة - ومن استأجر دارا . أو عبدا . أو دابة . أو شيئا ما ثم أجره بأكثر مما استأجره به أو باقل أو بمثله فهو حلال جائز ؛ وكذلك الصانع المستأجر لعمل شيء . فاستأجر هو غيره ليعمله له باقل أو بأكثر أو بمثله فكل ذلك حلال والفضل جائز لما إلا أن تكون المعاقدة وقعت على أن يسكنها بنفسه . أو يركبها بنفسه . أو يعمل العمل بنفسه فلا يجوز غير ما وقعت عليه الاجارة لأنهم يأتئمن عن النبي ﷺ عن ذلك ، وهي مؤاجرة وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وباقه تعالى التوفيق .

١٣١٥ - مسألة - والاجارة بالاجارة جائزة كمن أجر سكنى دار بسكنى دار أو خدمة عبد بخدمة عبد . أو سكنى بخدمة عبد أو بخياطة كل ذلك جائز لأنهم يأتئمن بالنهي عن ذلك وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز كراء دار بكرادار ويجوز بخدمة عبد ، وهذا تقسيم فاسد .

### بقية الكلام في المسألة التي قبل هذه

قال علي : رويان من طريق ابن أبي شيبة ناعباد بن العوام عن عمر بن عامر عن قتادة عن نافع عن ابن عمر أنه قل فيمن استأجر أجيراً فأجره بأكثر مما استأجره قال ابن عمر : للفضل للأول . ومن طريق وكيع ناشئة عن قتادة عن ابن عمر أنه كرهه ، وصح عن إبراهيم أنه قال : يرد الفضل هو ربا ، ولم يجزه مجاهد . ولا إياس بن معاوية . ولا عكرمة ، وكرهه الزهري بدين كان يبيعه ، وكرهه ميمون بن مهران . وابن سيرين . وسعيد ابن المسيب . وشریح . ومسروق ، ومحمد بن علي . والشعبي . وأبو سلة بن عبد الرحمن

وأباحه سليمان بن يسار . وعروة بن الزبير . والحسن . وعطاء . \*

قال أبو محمد : احتج الماتعون من ذلك بأنه كالربا وهذا باطل بل هي اجارة صحيحة ، ولا فرق بين من ابتاع بشئ وباع بأكثر وبين من أكرى بشئ وأكرى بأكثر ، والمالكيون يشعرون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهذا ما تناقضوا فيه لأن ابن عمر لم يجره ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، ومن قال بقول أبي حنيفة في ذلك التضييع .

قال علي : هذا قول لا دليل على صحته والتقليد لا يجوز ، والعجب انهم قالوا : يتصدق بالفضل ! وهذا باطل لأنه ان كان حلالا فلا يلزمه أن يتصدق به الا ان يشا ومن كان حراما عليه فلا يحل له أن يتصدق بماله ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٦ - مسألة - وتقية المرحاض على الذي ملاه لا على صاحب الدار ، ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار لأن علي من وضع كناسة أو زبلا أو متاعا في أرض غيره التي هي مال غيره لم يجره له ذلك وعليه أن يزيله عن المكان الذي لاحق له فيه واشتراطه على صاحب الدار باطل من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والثاني انه محمول القدر فهو شرط فاسد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٧ - مسألة - فان كان غائبا يتوكل فيه ليلة ثم رجع فليصلي صاحب الختان احضار مكان طرخ للخلع ان شاء ، ولا يترزوا في الصدقات ان أبي من ذلك .

١٣١٨ - مسألة - والأجرة على كنس الكنف جائزة وهو الظاهر من أقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان لم يعمم أمر رسول الله ﷺ بالمواجرة على أننا روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن الفضيل بن طلحة أن ابن عمر قال لرجل كنس للفترة : اختبره أنه منه زوج . ومنه كسب . ومنه حج قال له ابن عمر : أنت خيث وما كسبت خيث وما تزوجت خيث حتى تخرج منه كما دخلت فيه ، قال سعيد ابن منصور : انا مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبي عينة عن عمرو بن مرم عن عبد الحميد ابن محمود أنه سمع ابن عباس وقد قال له رجل : اني كنت رجلا كساحا كسح هذه الحشوش فاصبت مالا فتزوجت منه وولدت فيه وحججت فيه فقال له ابن عباس : أنت ومالك خيث . وولدت خيث فاعرف لهما من الصحابة مخالف . فأين الحنفيون والمالكيون عن هذا إن طردوا أقوالهم ؟ ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .

١٣١٩ - مسألة - وجاز إعطاء الغزل للنسج يجره . مسمى منه كريع . أولئك . أو نحو ذلك فان تراخيا على أن يفسدها النساك مما ويكونا معاشر يركبون فيمجاز ذلك

وان أبى أحد هلم يلزمه وكان للنساج من الثوب الذى سمي له أجرة بمقدار ما ينسج من  
الاجر حتى يتم نسجه ويستحق جميع ما سمي له، وكذلك يجوز إعطاء الثوب للنسياط (١)  
بجزء منه مشاع أو معين . وإعطاء الطعام للطحن بجزء منه كذلك ، وإعطاء الزيتون  
للعصر كذلك . وكذلك الاستئجار بجميع هذه الزيوت المحدودة بجزء منها كذلك كل  
ذلك جائز ، وكذلك استئجار الراعى لحراسة هذه الغنم بجزء منها سمي كذلك أيضا ،  
ولا يجوز بجزء مسمى من النسل الذى لم يولد بعد لأن كل ما ذكرنا قبله فى اجارة محدودة فى  
شئ موجود قائم ، ولا يجوز الاجارة بمالم يخلق بعد لأنه غرر لا يدري أبىكون أم لا ؟ •  
روينا من طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن أبى عدى عن ابن عون سألت محمد بن سيرين  
عن دفع الثوب الى النساج بالثلث ودرهم أو بالربع أو بماراضيا عليه ؟ قال : لا أعلم  
به بأسا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان قال : أجاز الحكم اجارة الراعى للغنم  
بثلثها أو ربعها ، وهو قول ابن أبى ليلي ؛ وروى عن الحسن أيضا • نا ابن أبى شيبة نا ابن عليه  
عن ليث عن عطاء مثل قول ابن سيرين • نا ابن أبى شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى  
مثل قول ابن سيرين . وعطاء • نا ابن أبى شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد  
قال : سألت أيوب السخيتاني . ويعلى بن حكيم عن الرجل يدفع الثوب الى النساج بالثلث  
والربع ؟ فلم يريا به بأسا • نا ابن أبى شيبة نا زيد بن الحباب عن أبي هلال عن قتادة قال :  
لا بأس أن يدفع الى النساج بالثلث . والربع • نا ابن أبى شيبة نا عبدة بن سليمان  
عن سعيد بن أبى عروة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا بأس بأن يعالج الزجل  
التخل ويقوم عليه بالثلث . والربع مالم ينفق هو منه شيئا • نا ابن أبى شيبة نا ابن عليه  
عن أيوب السخيتاني عن الفضيل عن سالم قال : التخل يعطى من عمل فيه منه ، وهو  
قول ابن أبى ليلي . والأوزاعي . والليث ، وكره كل ذلك إبراهيم . والحسن في أحد قوله  
ولم يجره أبو حنيفة . ولا مالك . ولا الشافعي •

١٣٢٠ - مسألة - وجائز كراء السفن كبارها وصغارها بجزء مسمى مما يحمل  
فيها مشاع في الجميع أو متميز ، وكذلك الدواب . والعجل ويستحق صاحب السفينة  
من الكراء بقدر ما قطع من الطريق عطب أو سلم لأنه عمل محدود ، وقال مالك : لا كراء  
له إلا إن بلغ •

قال على : وهذا خطأ واستحلال تسخير السفينة بلا أجرة وبلا طيب نفس صاحبها  
ولا فرق بين السفينة : والدابة في ذلك ، وقوله في هذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة

ولا رواية سقيمة ولا قول أحد قبله نعله ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه ، وكذلك استجار خدمة المركب جائز ولهم من الأجرة بقدر ما عملوا عطف المركب أو سلم ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٢١ - مسألة - فإن مال البحر وخافوا العطب فليخفوا الأثقل فالأثقل ، ولا ضمان فيه على أهل المركب لأنهم مأمورون بتخليص أنفسهم ، قال الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وقال تعالى : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) فزفعل ما أمر به فهو محسن ، قال الله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) وقال مالك : يضمن ما كان للتجارة ولا يضمن ما سبق للأكل . والقنية ولا يضمن شيء من ذلك من لا مال له في المركب ، وهذا كله تخليط لا يعضده دليل أصلا ، وقولنا نعلم أحد أقدمه قبله وبالله تعالى التوفيق ، فإن كان دون الأثقل ما هو أخف منه فإن كان في ذم الأثقل كلفة بطول أمرها ويخاف غرق السفينة فيها ويرجى الخلاص برمي الأخف رى الأخف حيث نلما ذكرنا ، وأما من رى الأخف وهو قادر على رمي الأثقل فهو ضامن لما رى من ذلك لا يضمنه معه غيره لقول النبي ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا يرمى حيوان الا للضرورة يوقن منها بالنجاة برميها ولا يلقى انسان أصلا لا مؤمن ولا كافر لأنه لا يحل لأحد دفع ظلم عن نفسه بظلم من لم يظلمه والمانع من القاء ماله المثقل السفينة ظالم لمن فيها فدفع الهلاك عن أنفسهم بمنعهم من ظلمهم فرض .

١٣٢٢ - مسألة - واستجار الحمام جائز ويكون البئر ، والساقية تبعاً ولا يجوز عقد اجارة مع الباطل فيه لكن يعطى مكارمة فان لم يررض صاحب الحمام بما أعطى الزم بعد الخروج ما يساوى بماؤه فيه فقط لأن مدته بقائه قبل أن يستوفيه مجعولة ولا يجوز عقد الكراء على عمل مجهول لأنه أكل مال بالباطل لجهلها بما يتراضيان به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٢٣ - مسألة - ومن استأجر داراً فإن كانت فيها دالية . أو شجرة لم يجز دخولها في الكراء أصلاً قل خطرهما كثر ظهر حملها أولم يظهر طاب أولم يظلم لأنها قبل أن تخلق الثمرة وقبل أن تطيب لا يحل فيها عقد أصلاً الا المساقاة فقط وبعد ظهور الطيب لا يجوز فيها إلا البيع لا الاجارة لأن الاجارة لا تملك بها العين ولا تستهلك أصلاً ، والبيع تملك به العين والرقبة فهو بيع بثمن مجهول . واجارة بثمن مجهول فهو حرام من كل جهة وهو قول أبي حنيفة . والشافعي : وأبي سليمان .

١٣٢٤ - مسألة - واجارة المشاع جائزة فيما ينقسم . وما لا ينقسم من الشريك ومن غير الشريك ومع الشريك ودونه هو قول مالك . والشافعي . وأبي يوسف .



وعمد بن الحسن: وأبى سليمان، وغيرهم، وقال أبو حنيفة: لا يجوز اجارة المشاع لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم الا من الشريك وحده، وقال: لا يجوز رهن المشاع كان ما ينقسم أو بما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند غيره فلو اثنان رهن اثنان ما رهنان واحد جاز ذلك، وقال: لا يجوز هبة المشاع ان كان ما ينقسم كالدر والارضين ويجوز فيما لا ينقسم كالسيف والقلوة ونحو ذلك، وأجاز بيع المشاع ما انقسم وما لا ينقسم من الشريك وغير الشريك ولم يجوز فز اجارة المشاع لامن الشريك ولا من غيره، وهذه تقاسم في غاية القساد والدعوى بالباطل والتناقض بلا دليل أصلا ولا تمسكها عن أحد قبل أبي حنيفة، ولا حاجة لهم في ذلك الآن قالوا: الانتفاع بالمشاع غير ممكن الا بالمباينة وفي ذلك انتفاع بحصة شريكه.

قال أبو محمد: وهذا دخل عليهم في البيع وفي التملك ولا فرق وأمر النبي ﷺ بالثأر اجارة ولم يخص مشاعا من غير مشاع وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى وما كان ذلك نسيا، وقد تم الدين بوفاء الحمد ونحن في غنى عن رأي أبي حنيفة وغيره، وبالله تعالى التوفيق.

١٣٢٥ - مسألة - ولا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ولا على صانع أصلا الا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضرع والقول في كل ذلك ما لم تقم عليه بينة قوله مع يمينه فان قامت عليه بينة بالتعدى أو الاضرار ضمن وله في كل ذلك الاجرة فمما ثبت انه كان عمله فان لم تقم بينة حلف صاحب المتاع انه ما يعلم انه عمل ما يدعى انه عمله ولا شيء عليه حيثئذ، وبرهان ذلك قول الله تعالى: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ) قال الصانع والأجير حرام على غيره فان اعتدى أو أضرع لزمه حيثئذ أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى والاضرار لما يلزمه حفظه تعد وهو ملزم حفظ ما استعمل فيه بأجر أو بغير أجر لنهى رسول الله ﷺ عن اضرار المال وحكمه عليه السلام بالينة على من ادعى وبالبين على المطلوب إذا أنكر، ومن طلب بغرامة مال أو ادعى عليه ما يوجب غرامة فهو المدعى عليه فليس عليه الا اليمين بحكم الله عز وجل والينة على من يدعى لنفسه حقا في مال غيره.

وقد اختلف الناس في هذا قالت طائفة: كما قلنا • ورونا من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال: لا يضمن الصانع ولا القصار، أو قال الحياط وأنشأه • ومن طريق حماد بن سلمة أنا جلبة بن عطية عن يزيد بن عبد الله بن موهب قال في حمال استجر لحمل قلة عمل فانكسرت قال: لا ضمان عليه • ومن طريق ابن أبي شيبة نا أزمهر السمان عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين انه كان لا يضمن الأجير الا من خصيع • ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال: ليس على أجير المشاركة

ضمان • ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن مطرف بن مطرف عن الشعبي قال : لا يضمن القصار الا ما جت يده • ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن مطرف عن الشعبي قال : يضمن الصانع ما عنت يده ولا يضمن ما سوى ذلك • ومن طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح انه كان لا يضمن الملاح غرقا ولا خرقا • ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : اذا أفسد القصار فهو ضامن وكان لا يضمنه غرقا ولا خرقا ولا عدوا مكابرا •

قال أبو محمد : وهذا نص قولنا • ومن طريق سعيد بن منصور عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن طائوس انه لم يضمن القصار • ومن طريق عبد الرزاق نا معمر قال : قال ابن شبرمة : لا يضمن الصانع الا ما عنت يده ، وقال قتادة : يضمن اذا ضيع • وبه الى عبد الرزاق نا سفيان الثوري نا حماد بن أبي سليمان كان لا يضمن أحدا من الصانع وهو قول أبي حنيفة . والثاقبي . وزفر . وأبي ثور . وأحمد . وإسحاق . والمزني . وأبي سليمان ، وقالت طائفة : الصانع كلهم ضامنون ما جنوا وما لم يجنوا • وروينا من طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن الليث بن سعد عن طلحة بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن الصانع يعني من عمل يده • ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : كان علي بن أبي طالب يضمن الأجير • وصح من طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا كان يضمن القصار والصواغ وقال : لا يصلح الناس الا ذلك ، وروى عنه أنه ضمن نجارا ، وصح عن شريح يضمن الأجير . والقصار . وعن إبراهيم أيضا يضمن الصانع ، وكذلك عن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وعن مكحول أنه كان يضمن كل أجير حتى صاحب القندق الذي يجبس للناس دوابهم ، وهو قول ابن أبي ليلى حتى انه ضمن صاحب السيفة اذا عطبت الامتعة التي تلفت فيها ، وقالت طائفة : يضمن كل من أخذ أجرا ، وروى ذلك عن علي وعن عبد الرحمن بن يزيد وغيرهما ، وقالت طائفة : يضمن الأجير المشترك وهو العام وهو الذي أستجر على الأعمال ولا يضمن الخاص وهو الذي أستجر لمدة ، وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وروى عن إبراهيم يضمن الأجير المشترك ولم يأت عنه لا يضمن الخاص ، وقالت طائفة : يضمن الصانع ما غاب عليه الا أن يقيم بينة انه تلف بعينه من غير فعله فلا يضمن ولا يضمن ما ظهر أصلا الا أن تقوم عليه بينة بأنه تعدى وهو قول مالك بن أنس •

قال أبو محمد : أما قول مالك فإن لم له حجة أصلا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله . ولا من قياس ، وما كان هكذا فلا وجه له ولم نجد لهم شبهة إلا أنهم قالوا : إنما قلنا ذلك احتياطا للناس قلنا لهم : فضمنوا الودائع احتياطا للناس ، قد صرح عن عمر بن الخطاب أنه ضمننا أنس بن مالك ، وأيضا فمن جعل المستصنعين أولى بالاحتياط لهم من الصانع والكل مسلمون ، ولو عكس عما كس عليهم قولهم لما كان بينه وبينهم فضل كمن قال : بل أضمن ما ظهر إلا أن تأتي بينة على أن الشيء تلف من غير فعله وتمديه ولا أضمن ما بطن إلا أن تقوم بينة عدل بأنه هلك من تمديه بل لعل هذا القول أحوط في النظر ، وكذلك قول أبي يوسف . ومحمد [ بن الحسن ] (١) ، وهذا كما ترى خالفوا فيه عمر (٢) . وعلى بن أبي طالب ولا يعرف لهما من الصحابة بخلاف رضى الله عنهم وهم يظلمون مثل هذا إذا وافق آراءهم (٣) والقوم أصحاب قياس برعهم وقد قال بعضهم من أصحاب القياس : وجدنا ما يدفعه الناس بعضهم إلى بعض من أموالهم ينقسم أقساما ثلاثا لأربع لها ، قسم ينتفع به الدافع وحده لا المدفوع إليه فقد اتفقنا أنه لا ضمان في بعضه كالوديعة فوجب رد كل ما كان من غيرها إليها ، وقسم ينتفع به الدافع والمدفوع إليه فقد اتفقنا على أنه لا ضمان في بعضه كالقراض فوجب رد ما كان من غيره إليه ودخل في ذلك الرهن وما دفع إلى الصانع ، وقسم ثالث ينتفع به المدفوع إليه وحده فقد اتفقنا في بعضه على أنه مضمون كالقرض فوجب أن تكون العارية مثله .

قال أبو محمد : لو صح قياس في العالم لكان هذا ولكنهم لا الآثار اتبعوا ولا القياس عرفوا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٦ - مسألة - ولا يجوز الاجارة إلا بمضمون مسمى محدود في الزمة ، أو بعين معينة متميزة معروفة الحد والمقدار وهو قول عثمان رضى الله عنه وغيره .

قال أبو محمد : وقال مالك : يجوز كراء الأجير بطعامه ، واحتجوا بخبر عن أبي هريرة كنت أجيرا لابنة غزو أن يطعام بطنى وعقبه رجلى .

قال أبو محمد : قد يكون هذا تكرار ما من غير عقد لازم وأما العقود المقتضى بها فلا تكون إلا بالمعلوم ، والطعام يختلف فيه اللين ومنه الخشن . ومنه المتوسط ، ويختلف الأدم ، ويختلف الناس في ألا كل اختلافا متغايرا فهو مجهول لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .  
تمت الاجارة بحمد الله .

(١) الزيادة من النسخة الحلبية (٢) في النسخة الحلبية ، وهذا ما خالفوا فيه كلهم غير ،

الح (٣) في النسخة رقم ١٤ والحلية «أمراء»

بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب الجعل في الآبق وغيره

١٣٢٧ - مسألة - لا يجوز الحكم بالجعل على أحد فن قال آخر : ان جئني بمبدى الآبق فك على دينار أقال : ان فلت كذا وكذا فك على درهم أو ما أشبه هذا (١) لجاء بذلك ، أو هتف وأشهد على نفسه من جاني بكذا فله كذا لجاء به لم يقض عليه بشئ . ويستحب لو وفي بوعدة ، وكذلك من جاءه بآبق فلا يقضى له بشئ . سواء عرف بالمجهر بالآبق أو لم يعرف بذلك إلا أن يتأجره على طلبه مدة معروفة أو يأتيه به من مكان معروف فيجب له ما استأجره به ، وأوجب قوم الجعل والأموه الجاعل واحتجوا بقول الله تعالى : (أو فوا بالعقود) وبقول يوسف عليه السلام وخدمته عنه (قالوا : فقد صواح الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) وبحديث الذي رقى على قطع من الغنم وقد ذكرناه في الإجازات فأنفى عن إعادته .

قال أبو محمد : وكل هذا لأحجة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : (أو فوا بالعقود) فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فصح أنه ليس لأحد أن يعقد فدمه ولا في ماله ولا في عرضه ولا في بشرته عقدا ولأن يلزم في شئ . من ذلك حكى الامام . النص بإيجابه باسمه أو بإباحته باسمه ، فصح أن العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي العقود المنصوص عليها باسمائها وان كل ما عداها لحرام عقده ، وأيضا فإن الله عز وجل يقول : (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) فصح أن من التزم أن يفعل شيئا ولم يقل : ان شاء الله فقد خالف أمر الله تعالى وإذا خالف أمر الله تعالى لم يلزمه عقد خالف فيه أمر ربه عز وجل بل هو معصية يلزمه أن يستغفر الله عز وجل منه ، فلو رسول الله صلى الله عليه وسلم : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، فإن قال : إلا أن يشاء الله فقد علمنا يقينا علم ضرورة إذ قد عقد ذلك العقد بمشيئة الله عز وجل ثم لم ينفذوا لافضلته أن الله تعالى لم يشأه اذ لو شاء الله لأنفذه وأتمه فلم يخرج عن ما التزم من كون ذلك العقدان شاء الله تعالى أخذه وأتمه والا فلا ، وأيضا فإن المخالفين لنا في هذا لا يرون جميع العقود لازمة ولا يأخذون بعموم الآية التي احتجوا بها بل يقولون فيمن عقد على نفسه أن يصبح ثوبه أصفر أو أن يمشي إلى السوق أو نحو هذا : أنه لا يلزمه فقد قضوا احتجاجهم بعمومها ولزمهم ان يأتوا بالحد الفرق بين

ما يلزمونه من العقود وبين مالا يلزمونه ، وبالبرهان على صحة ذلك الحد وذلك الفرق  
ولا أقولهم مردود لانه دعوى بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل ، قال الله تعالى : ( قل  
هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ) .

والعجب ان المخالفين لنا : يقولون : ان وكذا كل عقد عقده يمين لم يلزمه الوفاء  
به وانما فيه الكفارة ان لم يف به فقط ثم يلزمونه اياه اذالم يؤكده فترام كلما أكد العاقد  
عقده انحل عنه واذا لم يؤكده لزمه وهذا معكوس وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول  
يوسف عليه السلام فلا يلزم لوجوه ، أحدها ان شريطة من قبلنا من الانبياء عليهم السلام  
لا تلزمنا قال تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) وقال رسول الله ﷺ : « فضلت على  
الانبياء بسبب قد كره عليه السلام منها وأرسلت الى الناس كافة » (١) وقال عليه السلام أيضا :  
« أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ، فذكر عليه السلام منها » و كان النبي يبعث إلى قومه  
خاصة ويبعث الى الناس عامة » (٢) ، روينا هذا من طريق جابر . والتي قبله من طريق  
أبي هريرة ، فاذا قد صح هذا فلم يبعثوا اليها وإذ لم يبعثوا اليها فلا يلزمنا شرع لم يؤمر به  
وانما يلزمنا الايمان بانهم رسل الله تعالى وان ما أتوا به لازم لمن يمشوا اليه فقط ، وإضافان  
المحتجين بهذه الآية أول مخالف لها لانهم لا يلزمون من قال : لمن جادني بكذا حمل بعير  
الوفاء بما قال لان هذا الجمل لا يدري بما هو آمن لؤلؤ . أو من ذهب . أو من رماد . أو  
من تراب ؟ ولا أى البران هو ؟ ومن البران الضيف الذى لا يستقل بعشرين صاعا .  
ومنهم القوى والصحيح الذى يستقل بثلاثة صاع ، ولا أشد مجاهرة بالباطل من محتج  
بشئ . هو أول مخالف له على من لم يلزم فقط ذلك الاصل ، وأيضا حتى لو كان هذا في شريعة  
لما كان حجة علينا لانه ليس في هذه الآية الزام القضاء بذلك وانما فيها انه جمل ذلك  
الجمل فقط وليس هذا ما خالفناهم فيه فبطل تعلقهم بالآيتين جميعا (٣) . والله تعالى اعلم  
وأما قوله ﷺ في حديث الرافى فصحيح الا أنه لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه الا  
اباحة أخذ ما أعطى الجاعل على الرقية فقط ، وهكذا أقول وليس فيه القضاء على الجاعل  
بما جعل ان أبى أن يعطيه فقط كل ما احتجوا به وبالله تعالى التوفيق .

( فان قيل ) انه وعد قلنا : قد تكلمنا في الوعد والاختلاف في آخر كتاب التنوير  
بما فيه كفاية وكلامنا هنا فيه بيان انه ليس كل وعد يجب الوفاء به وانما يجب الوفاء بالوعد  
بالواجب الذى افترضه الله تعالى فقط ولا يلزم أحد ما التزمه لكن ما ألزمه الله تعالى

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٧ من طريق أبي هريرة (٢) هو في الصحيحين

(٣) في النسخة الحالية « بالآيتين جميعا » وفي النسخة رقم ١٤ « بالآيتين جميعا »

على لسان نبيه ﷺ فهو الذى يلزم سواء التزمه المرء أو لم يلزمه وبالله تعالى تنأيد .  
ومن المعائن أن الملتزمين الوفاء بالجمل يقولون : انه لا يلزم المجمول له أن يفضل  
ما جمل له فيه ذلك الجمل وهم يزعمهم أصحاب أصول يردون إليها فروعهم حتى أى الأصول  
وجدوا عقدا متفقا عليه أو متصوما عليه بين اثنين يلزم أحدهما ولا يلزم الآخر ؟  
وقال مالك : من جاء بالآبق فإن كان من يعرف بطلب الأبق فإنه يجعل له على قدر قرب الموضع  
وبعد ما قل يمكن ذلك شأنه ولا عمله فلا جعل له لكن يعطى ما اتفق عليه فقط ، وقال أبو حنيفة  
لا يجب الجمل فى شيء الا فى رد الآبق فقط العبد . والأمة سواء فمن رد أبقا أو أبقته من مسيرة  
ثلاث ليال فصاعدا فله على كل رأس أربعون درهما فان درهما من أقل من ثلاث رضع له ولا  
يلغ بذلك أربعين درهما فان جاء واحد مائة من مسيرة ثلاث ليال فصاعدا وهو يساوى أربعين  
درهما فقل قص من قيمته درهم واحد فقط ، ثم رجع أبو يوسف : ومحمد بن الحسن عن هذا  
القول فقال محمد : ينقص من قيمته عشرة دراهم ، وقال أبو يوسف : له أربعون درهما  
ولولم يساوى الا درهما واحدا .

قال أبو محمد : أما قول مالك خطأ لا برهان على صحته أصلا لانه تفريق بين ما لا فرق  
بينه بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب  
ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وما نعلم هذا القول عن أحد قبله ، ويلزم عليه أن من  
كان بناء فرع على حائط مائل فأصلحه وبناء أن له أجره عليه فلم يكن بناء وبناء فلا أجره (١)  
له ، وكذلك من نسج غزلا آخر لم يأمره به فإن كان نساجا فله الأجره وإن لم يكن  
نساجا فلا أجره له ولو الباب يتسع هنا جندا ، فاما أن يتزبدوا من التحكم فى أموال الناس  
بالباطل واما أن يتأقتضوا لابدن أحدهما ، وأما قول أبي حنيفة وأصحابه حتى غاية الفساد  
والتخليط لانهم حدوا حدا لم يأت به قط قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا  
قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد نعلمه قبلهم . ولا قياس . ولا رأى يعقل ، ثم فيه من  
التخاذل ، ما لا يخفى على ذى مسكة عقل وهم قد قالوا : من قتل جارية تساوى مائة ألف  
درهم فصاعدا أو اقل الى خمسة آلاف درهم لم يكن عليه الا خمسة آلاف غير خمسة  
دراهم ، ومن قتل عبدا يساوى عشرين ألف درهم فصاعدا أو اقل الى عشرة آلاف درهم  
لم يكن عليه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ثم سوا فى جعل الآبق بين المرأة  
والرجل وأسقط أبو حنيفة درهما من قيمته ان لم يساوى أربعين درهما فهلا أسقط من ثمن  
الذكر عشرة دراهم ومن ثمن الأمة خمسة دراهم كما فعل فى القتل ؟ أو هلا أسقط هنالك

درهما كأستقطنها ؟ وليت شرى من أين قصدوا إلى الدرهم ؟ ولعله ينبغي أيضا كالنبي  
 حذ به التجاسات ، وملاحدين نصف درهم أو ربع درهم أو بغيره ، ثم إنجاب أبي يوسف  
 أربعين درهما في جعله وان لم يساوا الدرهما فبأهوا للمسلمين من أصل طريقة . أو أبعد  
 عن الحقيقة : أو أقل مراقبة ممن يعارض حكم رسول الله ﷺ في المصراة في أن ترد  
 وصاع تمر لحاقهم وآرائهم المتنفة ، قالوا : أرايت ان كان اشتراها بنصف صاع تمر ؟  
 ثم يوجب مثل هذا في الجمل الذي لم يصح فيه ستة قط ، وهلا اذحقوا هنا ؟ قالوا في  
 المصراة : يردوها وقيمتها من صاع تمر ان كانت أقل من صاع التمرين أو الانصف مد  
 أو نحو ذلك ، ثم هو ما بانهم اتبعوا في ذلك أثر امرسلا . وروايات عن الصحابة رضي  
 الله عنهم كذبوا في ذلك كله بل خالفوا الأثر المرسل في ذلك وخالفوا كل رواية رويت  
 في ذلك عن صاحب أو تابع على ما نذكر ان شاء الله تعالى .

وأعجب شيء دعواهم أن الاجماع قد صح في ذلك فان كان اجماعا قد خالفوه ومن  
 خالف الاجماع عندهم كفر ، فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير وان لم يكن اجماعا  
 فقد كذبوا على الأمة كلها وعلى أنفسهم انظر كيف كذبوا على أنفسهم . رويانا من طريق  
 ابن أبي شيبة ناخص - هو ابن غياث عن ابن جريج عن عطاء - أو ابن أبي مليكة . وعمر  
 ابن دينار قال جميعا : مازلنا نسمع « أن النبي ﷺ قضى في البعد الآتي يوجد خارجا  
 من الحرم دينار أو عشرة دراهم » . ومن طريق وكيع نا ابن جريج عن ابن أبي مليكة  
 وعمر بن دينار قال جميعا : جعل رسول الله ﷺ في الآتي اذا حذى به خارج الحرم  
 دينار . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن عمرو بن دينار قال : « قضى النبي ﷺ  
 في الآتي يوجد في الحرم عشرة دراهم » وهذا خلافا لغيره من قولهما ان المرسل  
 كالسند ولا مرسل أصح من هذا لان عمرا . وعطاء . وابن أبي مليكة ثقات أئمة نجوم ،  
 وكلهم أدرك الصحابة فطاء أدرك عائشة أم المؤمنين وصحبا من دونها (١) ، وابن  
 أبي مليكة أدرك ابن عباس . وابن عمر . وأسبأ بنت أبي بكر . وابن الزبير وسمع منهم  
 وجالسهم ، وعمر وأدرك جابرا . وابن عباس وصحبا لاسيا مع قولنا اثنين منهما لانال  
 أيهما كانا انهما ما زالوا يسمعان ذلك ، فان عند هؤلاء مخالفة كل ذلك تقليدا لخطأ أبي  
 حنيفة . ومالك ، وسهل عندهم في ذلك السن الثابتة بتقليد رواية شيخ من بني كنانة عن عمر  
 البيه عن صفقة وأخبار . وسائر المرسلات الواهية اذا واقتصر رأى أي حنيفة ومالك ، فن  
 أصل من هذه طريقة في دينهم ونموذباقتهم من الخذلان ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن يزيد

عن أيوب أبي العلاء عن قتادة عن أي هاشم كلاهما قال: ان عمر بن الخطاب قضى في جمل الآبق اذا أصيب في غير مصره أربعين درهما فان أصيب في المصر فمشرين درهما أو عشرة دراهم . ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي يزيد بن هارون نا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في جمل الآبق دينار أو اثنا عشر درهما وهذا كله خلاف قول المالكيين والحنفيين . ومن طريق أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة قالا جميعا : يزيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة عن الحسين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب قال في جمل الآبق دينار أو اثنا عشر درهما زاد أحد في روايته اذا كان خارجا من المصر ، وهذا كله خلاف قول المالكيين . والحنفيين . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق قال : أعطيت الجمل في زمن معاوية أربعين درهما ، وهذا خلاف قول الحنفيين . والمالكيين ، ثم ليس فيه ان معاوية قضى بذلك ولا أنه قضى بذلك على أبي اسحاق ولا في أي شيء أعطاه وظاهره انه تقطوع بذلك ولا يدري في أي شيء فلا متعلق لهم بهذا أصلا ولله أعطاه في جمل شرطى وكله عليه زاد ظلم . ومن طريق محمد بن عبد السلام الخثعمي نا محمد بن المنثري نا أبو عاصم المقدى عن سفيان الثوري عن ابن درباح عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال : أتيت عبد الله بن مسعود يابا أو بأبق قال الأجر . والغنية قلت : هذا الأجر فإ الغنية ؟ قال : من كل رأس أربعين درهما . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الله بن درباح عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا أصاب أبقا بمين التمر فجاء به فجعل فيه ابن مسعود أربعين درهما .

ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة نا شيخ عن أبي عمرو الشيباني أن ابن مسعود سئل عن جمل الآبق قال : اذا كان خارجا من الكوفة فأربعين واذا كان بالكوفة فمشرة ، هذا كل ما روى فيه عن الصحابة رضي الله عنهم ، وكله مخالف لأبي حنيفة . ومالك ولم يجد ابن مسعود ولا أحد قبله مسيرة ثلاث باربعين درهما ثم كل ذلك لا يصح .

أما عن عمر فأحد الطريقين منقطع هو الأخرى والتي عن علي فكلاهما عن الحجاج ابن أرطاة وهو ساقط بوالتي عن ابن مسعود عن شيخ لا يدري من هو ، وعن عبد الله ابن رباح القرشي وهو غير مشهور بالدلالة ، وأما التابعون فصح عن شريح . وزاد ان الآبق ان وجد في المصر فجعل واجده عشرة دراهم . وان وجد خارج المصر فأربعين درهما ، وروى هذا أيضا عن الشعبي وبه يقول اسحاق بن راهويه وهذا خلاف



قول أبي خنيفة، ومالك، وصح عن عمر بن عبد العزيز ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة تا الضحاك بن مخلد عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز قضى في جعل الآبق إذا أخذ (١) على مسيرة ثلاث ثلاثين نائير، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قضى عمر بن عبد العزيز في الآبق في يوم دينار وفي يومين دينارين وفي ثلاثة أيام ثلاثة نائير فلزاد على أربعة فليس له إلا أربعة؛ وهذا كله خلاف قول أبي خنيفة ومالك. ومن طريق أحمد بن حنبل نا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن أبي شيبة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: جعل الآبق قد كان يجعل فيه وهو الذي يعمل فيه أربعون درهما، فهذا عموم خلاف قول أبي خنيفة. ومالك، وقد جاء عن إبراهيم خلاف هذا ومثل قولنا، وقال أحمد بن حنبل: ان وجد في المصر فلا شيء. وان وجد خارج المصر فأربعون درهما.

قال أبو محمد: فهم ثلاثة من الصحابة لم يصح عن أحد منهم، وهم أيضا مختلفون وهم خمسة من التابعين مختلفون فلم يستح الحنفيون من دعوى الإجماع من الصحابة على جعل الآبق ولم يصح عن أحد منهم قط ولا جاء إلا عن ثلاثة فقط كما ذكرنا وقد خالف قوم مع ذلك فلم يكن عندهم إجماعا إجماعهم يقيّن على المساقاة في خبر إلى غير أجل وقد اتفقوا بالإشك على ذلك عصر النبي ﷺ وعصر (٢) أبي بكر. وعمر رضي الله عنهم ولا بالوا بمخالفة أكثر من ضعف هذا العدد من الصحابة رضي الله عنهم، صح عنهم القصاص من اللطمة. ومن ضرب بالسط. والسح على الجورين. والعمامة. وغير ذلك، ثم قد روينا خلاف هذا كله عن بعض الصحابة والتابعين كما روينا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب في الآبق قال: المسلمون يرد بعضهم على بعض. ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي قال: المسلم يرد على المسلم يعني في الآبق. ومن طريق وكيع نا سفيان عن جابر عن الحكم بن عتيبة قال في الآبق المسلم: يرد على المسلم، وهو قول الشافعي. والأوزاعي. والليث. والحسن بن حي. وأبي سليمان. وأحد قول أحمد بن حنبل كلهم يقول: لا جعل في الآبق. وروينا من طريق وكيع نا مسمر. هو ابن كدام. عن عبد الكريم قال: قلت لعبد الله بن عتبة: أيجعل في الآبق؟ قال: نعم قلت: الحر قال: لا. ومن طريق وكيع نا إسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد

(١) في النسخة رقم ١٦. إذا أخذه، (٢) في النسخة رقم ١٦. على ذلك بحضرة

ابن أبي بكر قال : انزل يعضه جعلا فليس له في المكان الذي اخذه •  
 قال أبو محمد : قال الله تعالى : ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء  
 بينهم ) ، ونهى رسول الله ﷺ عن اضاعه المال ، وقال الله تعالى : ( وتعاونوا على  
 البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) فحرض على كل مسلم حفظ مال أخيه اذا  
 وجد هو لا يحل له اخذ ما له بغير طيب نفسه (١) فلا شيء لمن أتى بأق لا يفعل فعلا هو فرض  
 عليه كالصلاة والصيام وبالله تعالى التوفيق ، ولو أعطاه بطيب قلبه لكان حسنا ، ولو أن  
 الامام يرتب لمن فعل ذلك عطاء لكان حسنا ، وبالله تعالى التوفيق •  
 ثم كتاب الجمل بمحمد الله [وعونه] (٢)

### كتاب المزارعة والمغارسة

١٣٢٩ - مسألة - الاكثر من الزرع والفرس حسنو أجر ما لم يشغل ذلك  
 عن الجهاد ، وسواء كان كل ذلك في أرض العرب أو الأراض التي أسلم أهلها عليها . أو  
 أرض الصلح . أو أرض الغنوة المقسومة على أهلها أو الموقوفة بطيب الأتس لمصالح  
 المسلمين • رويان من طريق البخاري ناقتية [بن سعيد] (٣) نا أبو عروانة عن قتادة عن أنس  
 ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يفرس غرسا أو يزرع زرعافيا كل  
 منه طائر أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » • وروياه أيضا من طريق الليث أنه  
 سمع أبا الزبير انه سمع جابرا عن النبي ﷺ بمثله ، فعم عليه السلام ولم يخص ، وكره  
 مالك الزرع في أرض العرب وهذا خطأ وتفرق بلا دليل ، واحتج لهذا بعض مقلديه  
 بما رويانه من طريق البخاري ناعبد الله بن يوسف ناعبد الله بن سالم الحمصي نا محمد بن زياد  
 الهماني عن أبي امامة الباهلي أنه رأى سكة وشيئا من آفة الحرق قال : سمعت رسول الله  
 ﷺ يقول : لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الغل (٤) •

قال أبو محمد : لم نزل الانصار كلهم وظل من قسم له التي ﷺ أرضا من فوح  
 بني قريظة من أعطاه أرضا من المهاجرين يزرعون ويفرسون بحضرته ﷺ ، وكذلك  
 كل من أسلم من أهل البحرين . وعمان . واليمن . والطائف فاحض عليه السلام قط  
 على تركه ، وهذا الخبر (٥) عموم كاترى لم يخص (٦) بغير أهل بلاد العرب من أهل

(١) في النسخة رقم ١٦ طيب نفس ، (٢) الزيادة من النسخة الحلية (٣) الزيادة من  
 صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٠٨ (٤) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٠٨ (٥) في النسخة  
 رقم ١٦ «فهذا» (٦) في النسخة رقم ١٤ «ولم يخص»

بلاد العرب وكلامه عليه السلام لا يتناقض ، فصح أن الزرع المذموم الذي يدخل الله تعالى على أهله النخل هو ما تشوغل به عن الجهاد وهو غير الزرع الذي يؤثر صاحبه وكل ذلك حسنة ومذمومة (١) سواء ، كان في أرض العرب أو في أرض العجم إذا استن في ذلك على عمومها ، واحتجوا أيضا بما روينا من طريق أسد بن موسى عن محمد بن راشد عن مكحول أن المسلمين زرعوا بالشام فبلغ عمر بن الخطاب فأمر بآحراقه وقد ابيض فأحرق ، وإن معاوية تولى حرقه \* ومن طريق أسد بن موسى عن شرحبيل بن عبد الرحمن المرادي أن عمر بن الخطاب قال لقيس بن عبد بنوث المرادي : لا آخذ لك بالزرع إلا أن تقر بالنخل وأعوانك من المطاء ، وإن عمر كتب إلى أهل الشام من زرع واتبع أذئاب البقر ورضي بذلك جعلت عليه الجزية \*

قال أبو محمد : هذا مرسل ، وأسد ضعيف ، ويعذر الله أمير المؤمنين من أن يحرق زرع المسلمين ويفسد أموالهم ، ومن أن يضرب الجزية على المسلمين ، والعجب من يخرج هذا وهو أول مخالف له \*

١٣٣٠ - مسألة - ولا يجوز كراء الأرض بشئ أصلا لا بدنانير ولا بدراهم . ولا يعرض . ولا بطعام مسمى ولا بشئ أصلا ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه ، وإما أن يبيع لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئا فاشترى كافي الآلة والحيوان والبذر ، والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراء الحنن ، وإما أن يعطى أرضه لمن يزرعها يذره وحيوانه وأعوانه وآلته بجزء . ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى إما نصف وإما ثلث أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو أقل ، ولا يشترط على صاحب الأرض البتة شئ من كل ذلك ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو أكثر فأن لم يصب شيئا فلا شئ له ولا شئ عليه فذه الوجوه جائزة فمن أتى فليمسك أرضه \*

برهان ذلك أننا قد روينا عن الأوزاعي عن عطاء بن جابر بن عبد الله أن رسول الله (ص) قال : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها فإن أتى فليمسك أرضه (٣) » \* ومن طريق رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع عن رسول الله (ص) مثله \* ومن طريق رافع عن عمه له بدرى عن النبي (ص) مثله \* ومن طريق البخاري نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن تافع عن ابن عمر [رضي الله

(١) في النسخة رقم ١٤ ، أو مذمومة (٢) في النسخة رقم ١٦ وعن رسول الله ، الخ

(٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١٧

عنهما (١) أنه كان بكري مزارعه قال : فذهب إلى رافع بن خديج وذهبت معه [فسأله]  
قال رافع : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض . ومن طريق مسلم نا محمد  
ابن حاتم نا معلى بن منصور الرازى نا خالد - هو الحذاء - نا أكثياني نا أبو اسحاق -  
عن بكير بن الأخنس عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ أن  
يؤخذ للأرض أجر أو حظ (٢) . ومن طريق مسلم نا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - نا  
معاوية نا ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن أنى سلة بن عبد الرحمن بن عوف  
عن أنى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كانت له أرض  
فليرزعا أو يمنحها أخاه قل أنى فليمسك أرضه (٣) . ومن طريق ابن وهب نا  
مالك (بن أنس) (٤) عن داود بن الحصين أن أباسفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه  
سمع أباسعيد الخنزي يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الزبانة  
والحافاة قال : والحافاة كراء الأرض . ومن طريق حماد بن سلة نا عمرو بن دينار  
قال : سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم عن كراء الأرض . فهؤلاء شيخان بدر بيان . ورافع بن خديج . وجابر .  
وأبو سعيد . وأبو هريرة . وابن عمر كلهم يروى عن النبى عليه السلام النهى عن  
كراء الأرض جملة وأنه ليس إلا أن يزورها صاحبها أو يمنحها غيره أو يمسك  
أرضه فقط ، فهو قتل (٥) تواتر موجب للعلم المتيقن فأخذ بهذا طائفة من السلف كما  
روينا من طريق ابن وهب أخبرنى عمرو - هو ابن الحارث - أن بكيرا - هو  
ابن الأشج - حدثه قال : حدثنى نافع مولى ابن عمر أنه سمع ابن عمر يقول : كنا نكرى  
أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج (٦) ، ومن طريق ابن أبي شيبة  
نا وكيع عن عكرمة بن عمار عن عطاء عن جابر أنه كره كراء الأرض . ومن طريق ابن  
داود السجستاني قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقاني قلت : أحدثكم عبد الله بن المبارك  
عن سعيد بن شجاع حدثنى عيسى بن سهل (٧) بن رافع قال : أتى تميم فى حجر جدى رافع  
ابن خديج ورجعت معه فجاءه أخى عمران بن سهل قال : أكرنا أرضنا قلانة بما تى درهم

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١٧ والحديث فيه مطول (٢) موفى صحيح  
مسلم ج ١ ص ٤٥٢ (٣) موفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١  
ص ٤٥٣ واقتصر المصنف على بعضه فى التفسير (٥) فى النسخة رقم ١٦ ، فهذا قتل  
(٦) موفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٣ (٧) وقع فى سنن أبى داود و عثمان بن سهل ،  
والصواب ما هنا كما موفى سنن النسائى .

قال : دعه فإن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض . . وعن عبي رافع نحوه .  
ومن التابعين كماروينا من طريق ابن أبي شبة ناو كعب نا سفيان عن منصور عن مجاهد  
قال : لا يصلح من الزرع الأرض تملك رقبته أو أرض يمتلكها رجل . وعن عبد الرحمن بن  
مهدي عن سفيان بن منصور عن مجاهد أنه كره اجارة الأرض . وبه أبو كعب عن يزيد  
ابن ابراهيم . واسماعيل بن مسلم عن الحسن أنه كره كراء الأرض . ومن طريق عبد  
الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يكره كراء الأرض البيضاء . ومن طريق  
عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أن عكرمة مولى ابن عباس قال : لا يصلح  
كراء الأرض . ومن طريق أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا أبو عاصم نا عثمان بن مرة  
قال : سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن كراء الأرض ؟ قال (١) رافع بن خديج :  
نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض .

قال أبو محمد : فأقن من استفتاء بالنهي عن كراء الأرض . ومن طريق ابن الجهم  
نا ابراهيم الحربي نا خلاد بن أسلم نا النضر بن شميل عن هشام بن حسان قال : كان  
محمد بن سيرين يكره كراء الأرض بالذهب . والفضة . وبه نا ابراهيم الحربي نا  
داود بن رشيد نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي قال : كان عطاء . ومكحول . ومجاهد .  
والحسن البصري يقولون : لا تصلح الأرض البيضاء بالدرهم ولا بالدنانير ولا بمعاملة  
الآن يزرع الرجل أرضه أو يمتنها . ومن طريق شعبة نا أبو اسحاق السبيعي عن الشعبي  
عن مسروق أنه كان يكره الزرع قال الشعبي : فذلك الذي منعتي ولقد كنت من أكثر  
أهل السواد ضيعة . وهذا يقتضي ولا بد ضرورة أنها كانا يكرهان اجارة الأرض جملة .  
فهو لا عطاء . ومجاهد . ومسروق . والشعبي . وطاوس . والحسن . وابن سيرين .  
والقاسم بن محمد كلهم لا يرى كراء الأرض أصلا لا بدنانير ولا بدراهم ولا بغير ذلك .  
فصح النهي عن كراء الأرض جملة ثم وجدنا قد صح ماروينا من طريق البخاري نا ابراهيم  
ابن المنذر نا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره أن رسول  
الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو ثمر (٢) . ومن طريق البخاري  
نا موسى بن اسماعيل نا جويرية - هو ابن أسماء - عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : أعطى  
النبي ﷺ خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها . ومن  
طريق مسلم نا ابن ربح نا الليث - هو ابن سعد - عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن

(١) سقط لفظ وقال ، من النسخة رقم ١٤ وهو موجود في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٩

(٢) في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١١ . من ثمر أوزرع . والحديث مطول فيه

ابن عمر عن النبي ﷺ أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتزلوها من أموالهم وأرسل رسول الله ﷺ نصف ثمرها (١) . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا ابن جريج حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لما ظهر رسول الله ﷺ على خيبر أراد اخراج اليهود عنها فسالوه عليه السلام أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ؟ قال لهم رسول الله ﷺ : قهركم بها على ذلك ما شئتموها بها حتى أجلاهم عمر (٢) . قى هذا أن آخر فعل رسول الله ﷺ إلى أن مات كان اعطاء الأرض بنصف ما يخرج منها من الزرع ومن الثمر ومن الشجر ، وعلى هذا مضى أبو بكر وعمر وجميع الصحابة رضي الله عنهم معهما فوجب استثناء الأرض ببعض ما يخرج منها من جملة ما صح النبي عنه من أن تكرر الأرض أو يؤخذ لها أجر أو حظ ، وكان هذا العمل المتأخر ناسخا للنبي المتقدم عن اعطاء الأرض ببعض ما يخرج منها لأن النبي عن ذلك قد صح قلولا أنه قد صح لقلنا : ليس ناسخا لكنه استثناء من جملة النبي ولولا أنه قد صح أن رسول الله ﷺ مات على هذا العمل لما قطعنا بالنسخ لكن ثبت أنه آخر عمله عليه السلام ، فصح أنه نسخ صحيح متيقن لا شك فيه وبقي النبي عن الاجارة جملة بحسبه اذ لم يأت شيء ينسخه ولا يخصه البتة إلا بالكذب البحت أو الظن الساطع الذي لا يحل استعماله في الدين .

قلنا قيل : انما صح عن النبي ﷺ النبي عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ . وعن أن تكرر بذلك أو ربع ، وصح أنه أعطاهما بالنصف فاجبوا اعطائها بالنصف خاصة وانما من اعطاهما بأقل أو أكثر قلنا : لا يجوز هذا لانه إذا أباح عليه السلام اعطائها بالنصف لهم والنصف للسلين وله عليه السلام بضرورة الحسن . والمشاهدة يدري كل أحد أن الثلث . والرابع . ومادون ذلك وفوق ذلك من الأجزاء (٣) بمادون النصف داخل في النصف قد أعطاهما عليه السلام بالربع وزيادة . وبالثلث وزيادة ، فصح أن كل ذلك مباح بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ومن أجاز اعطاء الأرض بجزء مسمى ما يخرج منها . وروى عن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن حجاج عن أبي جعفر محمد بن علي قال : عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بالشطر ثم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وروى عن طريق البخاري

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٦ . شطر ثمرها . (٢) الحديث اختصره المصنف

(٣) في النسخة رقم ١٦٦ . من الاجرة . وهو تصحيف من الناسخ

قال : عامل عمر بن الخطاب الناس على أن جاء عمر بالبذر [ من عنده ] (١) فله الشطر وإن جاءوا بالبذر فلم يكدوا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن الحارث بن حصيرة (٢) حدثني صخر بن الوليد عن عمرو بن صليح (٣) أن رجلا قال لعلي بن أبي طالب : أخذت أرضا بالنصف أكرى أنهارها وأصلحها وأمرها قال علي : لا بأس بها قال عبد الرزاق : كراء الأنهار هو حفرها . ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء أنه سمع طلوسا يقول : قدم علينا معاذ بن جبل فأعطى الأرض على الثلث والرابع فحنن نعملها إلى اليوم .

قال أبو محمد : مات رسول الله ﷺ ومعاذ باليمن على هذا العمل . ومن طريق عبد الرزاق قال سفیان الثوري عن منصور بن المتمر عن مجاهد قال : كان ابن عمر يعطي أرضه بالثلث ، وهذا عنه في غاية الصحة ، وقد ذكرنا عمر جو عنه نباحة كراء الأرض . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن كليب بن وائل قال : سألت ابن عمر : قلت : أرض قبلتها ليس فيها نهري جار ولانبات عشرين بأربعة آلاف درهم كل سنة كريت أنهارها وعمرت فيها قراها وأنفقت فيها نفقة كثيرة وزرعتها لم ترد على رأس مالي زرعها من العام المقبل فاضعف قال ابن عمر : لا يصلح لك الأراض مالك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن أبي زائدة . وأبو الأحوص كلاهما عن كليب بن وائل قلت لابن عمر : رجل له أرض . وماء ليس له بذر ولا بقر فأعطاني أرضه بالنصف فزرعها يبذري وبقري ثم قاسمته قال : حسن . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص وعبيد الله ابن أبياد بن لقيط كلاهما عن كليب بن وائل مثله أيضا ، فهذان استدان في غاية الصحة . عن ابن عمر أنه سأله كليب ابن وائل عن كراء الأرض بالبراهم فلم يجزه ولا أجاز له ما أصاب فيها زيادة على قدر (٤) ما اتفق بوسأله عن أخذها بالنصف ما يخرج فيها لا يجعل صاحبها فيها لابذرا ولا عملا ويكون العمل كله على العامل والبذر ؟ فأجازه ، وهذا هو قس قولنا والله الحمد . ومن طريق سفیان . وأبي عوانة (٥) . وأبي الأحوص وغيرهم كلهم عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أنه شاهد جارية سعد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١١ (٢) هو فتح الحاد المهملة وكسر الصاد المهملة ووقع . في النسخة رقم ١٤ . حاضرة . بالضاد المعجمة وهو تصحيف ، وفي النسخة الحلية . عن الحارث عن حصيرة وهو غلط (٣) هو بالصاد المهملة مصغرا ووقع في النسخة الحلية . صليح ، بالضاد المعجمة وهو تحريف (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية . على قدر زيادة ، (٥) في النسخة الحلية عن أبي عوانة ، وهي زيادة مضرة

ابن أبي وقاص . وعبداه بن مفسود يعطيان أرضهما على الثلث . ومن طريق حماد بن سلمة عن المجاج بن أروطة عن عثمان بن عبداه بن وهب عن موسى بن طلحة أن خباب بن الارت . وحذيفة بن اليمان . وابن مسعود كانوا يعطون أرضهم الياس على الثلث . والرابع ، فؤاد أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلي . وسعد . وابن مسعود . وخباب . وحذيفة . ومعاذ بنصره جميع الصحابة .

ومن التابعين من طريق عبدالرزاق ثامعمر أخبرني من سأل القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق عن الأرض تعطى بالثلث . والرابع ؟ قال : لا بأس به ، وقد ذكرنا قبل نيه عن كراء الأرض وهذا نص قولنا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن هشام - هو ابن حسان - عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وابن سيرين انهما كانا لا يريان بأسا أن يعطى أرضه على أن يعطيه الثلث . أو الربع . والعشر ولا يكون عليه من الثقة شيء . ومن طريق أحمد بن شعيب النسائي أنا محمد ابن عبداه بن المبارك نازكيا بن عدى أنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان طاوس يكره أن يؤاجر أرضه بالنهب . والفضة ولا يرى بالثلث والرابع بأسا (١) وهذا نص قولنا . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن سعيد بن المسيب . وابن سيرين كانا لا يريان بأسا بالاجارة على الثلث . والرابع - يعني في الأرض - ، وقد ذكرنا نهي ابن سيرين عن كراء الأرض قوله هو قولنا . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن اياس بن معاوية أن عمر بن عبدالعزيز كتب أن أعطوا الأرض على الربع والثلث والخمس الى العشر ولا تدعوا الأرض خرابا . وروناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة قال : نا حفص بن غياث . وعبد الوهاب : اتفقوا قال حفص : عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، وقال عبد الوهاب : عن خالد الحذاء ثم اتفق يحيى . وخالد على أن عمر بن عبدالعزيز أمر باعطاء الأرض بالثلث والرابع . ومن طريق وكيع نا شريك عن عبداه بن عيسى قال : كان لعبد الرحمن بن أبي ليلى أرض بالفوارة (٢) فكان يدفعها بالثلث . والرابع فيرسلني فأقامهم . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر سألت الزهري عن اعطاء الأرض بالثلث . والرابع فقال : لا بأس بذلك . ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري أخبرني قيس بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال : ما بالمدينة أهل بيت حمزة الا وهم يعطون أرضهم بالثلث والرابع . ومن طريق عبدالرزاق

(١) الاثر في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٢٢ مطبوعا (٢) هي ضلع القامو يشهد بالواو قرية



نا وكيم أخبرني عمرو بن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين يقول : آل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل علي يدفعون أرضهم بالثك . أو الربع . ومن طريق ابن أبي شيبة قال الفضل بن دكين عن بكير بن عامر عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد قال : كنت أزارع بالثك والربع وأحمله إلى علقمة . والأسود فلورا يابه بأسالنياني عنه . وروينا ذلك أيضا عن عبد الرحمن بن يزيد . وموسى بن طلحة بن عبيد الله وهو قول ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . وابن المنذر ، واختلف فيها عن الليث وأجازها أحمد . وأسحاق إلا أنها قالوا : إن البذر يكون من عند صاحب الأرض وإنما على المامل البقر . والآلة . والعمل ، وأجازها بعض أصحاب الحديث ولم يبال من جعل البذر منهما .

قال أبو محمد : في اشتراط النبي ﷺ على أهل خير أن يعملوها بأموالهم بيان أن البذر والنفقة كلها على المامل ولا يجوز أن يشترط شيء من ذلك على صاحب الأرض لأن كل ذلك شرط (١) ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع صاحب الأرض بأن يقرض المامل البذر أو بعضه أو ما يتابعه البقر أو الآلة أو ما ينسج فيه من غير شرط في العقد فهو جائز لأنه فضل خير والقرض أجرو برؤى الله تعالى التوفيق .

واتفق أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو يوسف . ومحمد . وزفر . وأبو سليمان على جواز كراء الأرض ، واختلفوا فيه أيضا ، وفي المزارعة فأجاز كل من ذكرنا سائما مالكا وحده كراء الأرض بالذهب والفضة وبالطعام المسمى كيلة في الذمة مالم يشترط أن يكون مما يخرج منه تلك الأرض وبالعروض كلها ، وقال مالك : بمثل ذلك إلا أنه لم يجز كراء الأرض بشيء مما يخرج منها ولا بشيء من الطعام وإن لم يخرج منها كالسبل . والملح . والمرى . ونحو ذلك ، وأجاز كراءها بالخشب . والحطب وإن كانا يخرجان منها ، وهذا تقسيم لا نعرفه عن أحد قبله . وتفاض ظاهرا ومائلا لقوله هذا (٢) متعلقا لا من قرآن . ولا من سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى لهوجه . يعني استثناء السبل والملح وإجازته الخشب والحطب . ومنع أبو حنيفة وزفر إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يزرع فيها بوجه من الوجوه ، وقال مالك : لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج الأرض الآن تكون أرض وشجر فيكون مقدار اليابس من الأرض ثلث مقدار الجميع ويكون السواد مقدار الثلثين من

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية ، لا تشترط ، (٢) في النسخة رقم ١٦

الجميع فيجوز حيث أن تعطى بالثلث والرابع والنصف على ما يعطى بذلك السواد ، وقال الشافى : لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى بما يخرج إلا أن يكون في خلال الشجر لا يمكن سقيها ولا عملها إلا بعمل الشجر وحفرها وسقيها فيجوز حيث أعطوا هابتك ، أو ربع . أو نصف على ما تعطى به الشجر ، وقال أبو بكر بن داود : لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى بما يخرج منها إلا أن تعطى هى والشجر في صفقة واحدة فيجوز ذلك حيث .

قال أبو محمد : حجة جميعهم في المنع من ذلك نهى رسول الله ﷺ عن إعطاء الأرض بالنصف . والثلث . والرابع .

قال على : ولست أجازهم الآن (١) في ألفاظ ذلك الحديث بل أقول : نعم قد صح عن النبي ﷺ أنه نهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ وقال : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها فإن أبى فليمسك أرضه ، وهذا نهى عن إعطائها بجزء مما يخرج منها لكن فضله عليه السلام في خير هو التماسخ على ما بينا قبل ، فأما أبو حنيفة فخالف التماسخ وأخذ بالتمسوخ ، وأما مالك . والشافى . وأبو سليمان فخبرهم فعل النبي ﷺ في أرض خيبر فأخرجوه على ما ذكرناه عنهم ، وكل تلك الوجوه تحكم ، ويقال لمن قدم مالكا : من أين لك تحديد الياض بالثلث ؟ ولم يأت قط فى شيء من الأخبار بتحديد ثلث ولا دليل عليه ومثل هذا في الدين لا يجوز ، ويقال لهم : ماذا تريدون بالثلث ؟ أثلث المساحة ؟ أو ثلث الغلة ؟ أم ثلث القيمة ؟ قال أى وجه مالوا (٢) من هذه الوجوه قيل لهم : ومن أين خصصتم هذا الوجه دون غيره ؟ والغلة قد تقل وتكثر والقيمة كذلك ، وأما المساحة فقد تكون مساحة قليلة أعظم غلة أو أكثر قيمة من أضعافها ، وأيضا فان خير لم تكن حائطا واحدا ولا محشرا واحدا ولا قرية واحدة ولا حسنا واحدا بل كانت حصونا كثيرة . باقية الى اليوم لم تبدل منها الوطىح . والسلام . وناعم . والقمص . والكثبة . والشتى . والبطاء . وغيرها ، وما الفتن يله أخذ فيه القسمة ماتنا فارس وأضعافهم من الرجاله فتمولوا منها وصاروا أصحاب حيا ع فمن أين لمالك تحديد الثلث ؟ وقد كان فيها يياض لاسود في سواد لا يياض فيه ويياض وسواد فاجله قط فى شيء من الآثار تخصيص ما خصه ، فان قال : قد جاء عن النبي ﷺ الثلث والثلث كثير قلنا : نعم وأتم جعلتم في هذه المسألة الثلث قليلا بخلاف الآثار ثم يقال لهم والشافى : من أين لكم أن رسول الله

(١) في النسخة رقم ٦٠٦ ، قال على . نعارضهم الآن الخ والسلام عليها لا يتم (٢) في النسخة

ﷺ إنما أعطى أرض خير بنصف ما يخرج منها لأنها كانت تبعا للسواد؟ وهل يعلم هذا أحد إلا من أخبره رسول الله ﷺ بذلك عن نفسه والا فهو غفلة من قاله وقطع بالظن؟ وأما بعد التثنية عليه فما هو الا الكذب البحت عليه ﷺ، وإنما الحق الواضح فهو أنه عليه السلام أعطى أرضها بنصف ما يخرج منها من زرع وأعطى نخلا وثمارها كذلك فنحن نقول: هذا سنة حق أبدا ولا يزيد ونعلم أنه ناسخ لما تقدمه مما لا يمكن الجمع بينهما بظاهرهما، وكذلك أيضا قال لمن قال يقول أنى بكر بن داود سواء بسواء، والسبب أن بعضهم قال: المخاربة مشتقة من خير فدل أنها بعد خير.

قال أبو محمد: ولو علم هذا القائل (١) قبيح ما أتى به لاستغفر الله تعالى منه ولتنتع حياة منه أما علم الجاهل أن خير كان هذا اسما قبل مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وإن المخاربة كانت تسمى بهذا الاسم كذلك. وإن أعطاه رسول الله ﷺ خير بنصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر كان إلى يوم موته عليه السلام واتصل كذلك بعدموته عليه السلام؟ فكيف يسوغ لذي عقل أو دين أن يقول: إن نهي عليه السلام عن المخاربة كان بعد ذلك؟ أتري عهده عليه السلام أتانا من الآخرة بعدموته عليه السلام بالنهي عنها؟ أما هذا من السخف. والثالث. والعار من ينسب إلى العلم ويأتي بمثل هذا الجنون؟ فصح يقينا كالشمس أن النهي عن المخاربة وعن إعطاء الأرض بما يخرج منها كان قبل أمر خير بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

واحتج المجيزون للكرام بحديث ثابت بن الضحاك: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال: لا بأس بها». وبالخير الذي رويناه من طريق مسلم نا إسحاق - هو ابن راهويه - أنا عيسى بن يونس نا الأوزاعي عن ربيعة بن أنى عبد الرحمن حدثني حفظة بن قيس الزرقى (٢) قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة (٣)؟ فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيانات. وأقبال الجداول (٤) وأشباه من الزرع فيملك هذا ويسلم هذا [ ويسلم هذا ويملك هذا فم يكن للناس كراء الا هذا فذلك زجر عنه ] فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به، وهذا خبران صحيحان، وباروينان طريق البخارى

(١) في النسخة الحلية «قاتل هذا» (٢) هو بضم الزاى وقع الرواء نسبة إلى النبي زريق بطن من الانصار، وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٧ «الانصارى» بدل «الزرقى» وهو صحيح أيضا (٣) في صحيح مسلم «بالورق» بدل «بالفضة» والورق الفضة (٤) الماذيانات جمع ماذيان هو النهر الكبير وليس اللفظ بمرى، والإقبال الإوائل والرؤس وهو جمع قبل

ثعلب بن عبد الله هو ابن المديني - ناسبيان - هو ابن عينة - قال عمرو - هو ابن دينار - :  
 قلب لطاوس : لو تركت الخبارة قلن النبي ﷺ نهى عنها فابزعمون فقال بل طاوس :  
 ان اعلهم - يعني ابن عباس - اخبرني ان النبي ﷺ لم ينه عنها ولكن قال : لان يمنع  
 أحدكم اخاه خير لمن ان يأخذ عليها خراجا معلوما (١) ، وهذا ايضا خبر صحيح ، وبخبر  
 رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي عبيدة بن عمار  
 ابن ياسر عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن  
 الزبير قال : قال زيد بن ثابت : يفر الله لرافع بن خديج انا والله أعلم بالحديث منه انما  
 اتاه رجلان فداقلا فقال رسول الله ﷺ : ان كان هذا شأنكم فلا تنكروا المزارع •

قال علي : قلنا لهم : أما حديث زيد فلا يصح ولكن انما سمعنا في هذا قول : حكاه  
 قدس سره فان رافعا لا يثبت عليه الوهم بمثل هذا بل قول : صدق زيد وصدق رافع وكلامهما  
 أهل الصدق والثقة ، وإذ حفظ زيد في ذلك الوقت ما لم يسمعه رافع قد سمع رافع أيضا  
 مرة أخرى ما لم يسمعه يزيد وليس زيد بأولى بالتصديق (٢) من رافع ولا رافع أولى  
 بالتصديق من زيد بل كلاهما صادق • وقد روى النبي عن الكراء جملة للأرض جابر  
 وأبو هريرة . وأبو سعيد . وابن عمرو وفيهم من هو أجل من زيد ثم قول لهم : إن ظنتم  
 هذا الخبر على حديث النبي عن الكراء فليؤوه على النبي عن الخبارة ولا تفرق ، وهكذا  
 القول في حديث ابن عباس لأنه يقول : لم ينه عنه النبي ﷺ ، ويقول جابر . وأبو هريرة .  
 وأبو سعيد . وابن عمر : نهى عنه رسول الله ﷺ فكل صادق وكل انما أخبر (٣)  
 بما عنده ، وابن عباس لم يسمع النبي وهو لا سمعوه فمن أثبت أولى ممن قى ومن قال : انه  
 علم أولى ممن قال لأعلم (٤) ، وأما خبر حنظلة بن قيس عن رافع قالني فيه انما هو من  
 كلام رافع - يعني قوله : هو أمائي - مضمون فلا •

وقد اختلف عن رافع في ذلك كما أوردنا قبل ، وروى عنه سليمان بن يسار النبي عن  
 كراتها بطعامهم سبي فلم أجزئوه ؟ ورواية حنظلة عن رافع شديدة الاضطراب وعلى  
 كل حال قالوا ندعها أولى ، وقد روى عمران بن سهل بن رافع . وابن عمر . ونافع . وسليمان  
 ابن يسار . وأبو النجاشي (٥) وغيرهم النبي عن كرى الأرض جملة عن رافع بن خديج

(١) في النسخة رقم ١٦ وخراجا معلوما ، وما هنا موافقا لما في صحيح البخاري  
 ج ٣ ص ٢١٢ والحديث فيه تقديم وتأخير . (٢) في النسخة رقم ١٤ ، (بالصدق) (٣) في  
 النسخة رقم ١٦ ، وكل أخبرناه . (٤) في النسخة رقم ١٦ ، (لم أعلم) (٥) في النسخة رقم ١٦  
 «وابن النجاشي» وهو تصحيف ، واسمه عطاء . بن صبيب الانصاري مولد رافع بن خديج •

خلاف ما روى عنه حنظلة وكلهم أوثق من حنظلة فالزائد أولى . وأما حديث أمر بالمؤاجرة فنعم هو صحيح وقد صح نفيه صحيح ؛ وخبر الاباحة موافق لمعود الأصل ، وخبر النهي زائد فالزائد أولى ونحن على يقين من أنه صحيح حين نهى عن الكراء فقد حرم ما كان مباحا من ذلك بلا شك ولا يحل أن يترك اليقين للظن ، ومن ادعى أن الاباحة التي قد تبطل بطلانها (١) قد عادت فهو مبطل وعليه الدليل ، ولا يجوز ترك اليقين بالدعوى الكاذبة وليس الاتغليب النهي فبطل الكراء جملة والمخارة جملة أو تغليب الاباحة فيثبت الكراء جملة والمخارة جملة كما يقول أبو يوسف . ومحمد . وغيرهما .

وأما التحكم في تغليب النهي في جهة وتغليب الاباحة في أخرى فلا برهان فتحكم الصبيان . وقول لا يحل في الدين وبالله تعالى التوفيق . وأما قول مالك فإن مقلديه احتجوا له بحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض قلنا : يا رسول الله إذا نكراها بشئ من الحب قال لا قال : نكراها بالثمن فقال : لا قال : وكنا نكراها على الربيع السابق قال : لا أزرعها أو أضعها أعاك (٢) .

وبحديث مجاهد قال : رافع نهى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتقبل الأرض ببعض خرجا (٣) . وبما رويناه من طرق عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع بن خديج قال : إن بعض عومته أنام فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثك ولا بربع ولا بطعام مسمى » ، وبما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم نا عمي قال : نا أبي عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن ليبة عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرمون مزارعهم (٤) فزمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يكون على السواقي من الزرع فجاءوا [ رسول الله صلى الله عليه وسلم ] (٥) يختصمون فنهام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكرؤ بذلك وقال : اكروا بالذهب والفضة . ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعد بن ابن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : أخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراء الأرض بالذهب . والورق . ومن طريق سفيان بن عيينة نا يحيى بن سعيد الأنصاري أنا حنظلة ابن قيس الزرقى أنه سمع رافع بن خديج يقول : كنا حول الذي نخاره : لك هذه القطعة

(١) في النسخة رقم ١٦ . قد سقنا بطلانها ، والصواب ، ما هنا بدليل ما بعده

(٢) هوف سنن النسائي ج ٧ ص ٣٣٣ (٣) في النسخة رقم ١٦ . بعض خراجها (٤) في سنن النسائي ج ٧ ص ٤١ فيه تقديم وتأخير (٥) الزيادة من سنن النسائي

ولنا هذه القطعة نزرعها بما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فهانا رسول الله ﷺ  
عن ذلك فأما بورق فلم يته . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد  
الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال : أنما يزرع  
ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرعها . أو رجل استكرى  
أرضاً يذهب أوضته .

قال أبو محمد : أما الحديث الأول فسنده ليس بالثبر ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم  
لاحتجهم لأن الذي فيه عن النبي ﷺ فهو النبي عن كراء الأرض جملة والمنع من غير  
زرعها من قبل صاحبها أو من قبل من منحها وهذا خلاف قولهم . وأما حديث مجاهد  
عن رافع فلا خلاف في أنه لم يسمه من رافع ثم لو صح لكان فيه النبي عن كراء الأرض  
بعض ما يخرج منها وهو خلاف لقولهم من قبل أنهم يمنعون من كرائها بالعسل والملح  
وليس أنما يخرجان منها ويجوزون كراءها بالحطب والخشب وهما من بعض ما يخرج منها  
قد خالفوه من وجهين فزادوا فيه ما ليس فيه وأخرجوا منه ما فيه وأيضاً فإن  
الذهب . والفضة من بعض ما يخرج من الأرض وهم يجيزون الكراء بها بالرصاص  
والنحاس وكل ذلك خارج منها فإن قالوا : إنما منع النبي عليه السلام من كرائها (١)  
بما يخرج من تلك الأرض يعنيها قلنا : هاتوا دليلكم على هذا التخصيص والإلفاظ  
الخبر على عمومهم فسقط قولهم جملة فهذا الخبر ، ثم أيضاً فنحن نقول بما فيه ثم نستثنى  
منه ما صح نسخه يقرين من إعطائنا الأرض بجزء ما يخرج منها مسمى ونمنع من غير ذلك فهو  
حجة لنا لا لهم . وأما خبر سليمان بن يسار فطليم لا لهم لأن فيه أن يزرعها أو يزرعها فقط  
وهكذا رويها من طريق أحمد بن شعيب أخبرني زياد بن أيوب نا ابن علي نا أيوب - هو  
السخيتاني - عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن رجلاً من عموته  
قال لهم : نهى رسول الله ﷺ أن نحاول بالأرض أو نكرها بالثك والربيع والطعام  
مسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها وكره كراءها وما سوى ذلك (٢) .  
وأما خبر حنظلة عن رافع فقد ذكرنا أنه من قول رافع - يعني قوله : فأما بورق فلم يته -  
وقد صح عن رافع ما ذكرناه من قول رافع قبل من نهى ﷺ عن ذلك حتى أبطل كراء  
أرض بني أيه بالدرهم ، وهذه الرواية أولى لوجه . أحدها أنها مستندة إلى رسول الله  
ﷺ وتلك موقوفة على رافع ، والثاني أن هذه غير مضطربة فيها وتلك مضطربة فيها

(١) في النسخة رقم ١٦ : وأنما يمنع كراءها . والمؤدى واحد إلا أن ما هنا أوضح وأصرح

(٢) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٤ اختصره المصنف

على رافع ، وثالثها أن الذين دروا عموم النهي عن رافع - ابن عمر . وعثمان . وعمران . وعيسى ابن اسلم بن رافع . وسليمان بن يسار . وأبو النجاشي ، وكلهم أوثق من حفظه ابن قيس فسقط تعلقيهم بهذا الخبر . وأما خبر سعد بن أبي وقاص فأحد طريقه عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو مالك عن عبد الملك بن الماجشون وهو ضعيف . والآخرى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن لينة (١) وهو مجهول لا يدرى من هو فسقط التعلق به . وأما خبر طارق عن سعيد عن رافع فإن ابن أبي شيبة رواه كما أوردنا عن أبي الأحوص فوم فيه لأننا روينا من طريق قتية بن سعيد . والفصل بن دكين . وسعيد بن منصور كلهم عن أبي الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة قال : إنما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرع مانح . أو رجل استكرى أرضاً يذهب أوفضة » فكان هذا الكلام مغزولاً (٢) عن كلام رسول الله ﷺ فظن ابن أبي شيبة أنه من جملة كلام رسول الله ﷺ فخره وأبقى السند ، وقد جاء هذا الخبر عن طارق من طريق من هو أحفظ من أبي الأحوص مينا أنه من كلام سعيد بن المسيب كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن علي [وهو ابن ميمون] (٣) نا محمد بن سفيان عن طارق قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول لا يصلح من الزرع غير ثلاث (٤) أرض تملك (٥) رقتها . أو منحة : أو أرض يضاء تسأجرها يذهب أوفضة .

قال علي : وأيضاً فلو صح أنه من كلام النبي ﷺ لسكانوا مخالفين له لأن فيه النهي عن كل كراهي الأرض إلا يذهب . أوفضة وأنتم تبيعونها بكل عرض في العالم حاشا الطعام أو ما أنبت الأرض (٦) فقد خالفتموها كلها ؛ فإن ادعوا همها إجماعاً من القائلين بكراه الأرض بالذهب والفضة على أن ماعدا الذهب والفضة كالذهب والفضة - فلا يبعد عنهم التجاسروا الهجوم على مثل هذا - أكذبهم ما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا تترك الأرض البيضاء إلا بالذهب والورق ، وهذا إسناد صحيح جيد ، (فان قالوا) : قسنا على الذهب والفضة ماعدا ما قلنا : فقيسوا اعطاء ما بالثلاث والربع على المضاربة ، فان قالوا :

(١) في تهذيب التهذيب ، ويقال : ابن أبي لينة (٢) أي منقطعا (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٤١ (٤) في سنن النسائي « لا يصلح الزرع غير ثلاث » (٥) في النسائي « وملك » وكذا يستأجرها بالياء . فيهما (٦) في النسخة رقم ١٩ والنسخة الحلبية « أو ما تنبت الأرض »

قد صرح النبي عن ذلك قلنا : قد صرح النبي عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ ، ونص عليه السلام على أن ليس له إلا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها أو يملك أرضه فقط ، فظهر فساد هذا القول جملة وانهم لم يتلقوا بشئ أصلا وأعلوا أنه لم يصح كرامة الأرض بذهب أو فضة عن أحد من الصحابة إلا عن سعد . وابن عباس ، وصرح عن رافع بن خديج ، وابن عمر ، ثم صح رجوع ابن عمر عنه وصرح عن رافع المنع منه أيضا .

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تغليب الإباحة في كرامتها بكل عرض وكل شئ. مضمون من طعام أو غيره وبالثك والربع كما قال سعد بن أبي وقاص . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأحمد بن حنبل . وإسحق . وغيرهم ، أو تغليب المنع جملة كما فعل رافع بن خديج . وعطاء . ومكحول . ومجاهد . والحسن البصري . وغيرهم ، أو أن يغلب النبي حيث لم يقر أنه نسخ ويؤخذ بالناسخ إذا ثبت كما فعل ابن عمر . وطاوس . والقاسم بن محمد . ومحمد بن سيرين . وغيرهم ، فنظرنا في ذلك فوجدنا من غلب الإباحة قد أخطأ لأن معهود الأصل في ذلك هو الإباحة على ما روى رافع وغيره . : أن النبي ﷺ قدم عليهم وهم يكرمون مزارعهم . وقد كانت المزارع بلا شك تكريما قبل رسول الله ﷺ وبعد مبته هذا الأمر لا يمكن أن يشك فيه ذو عقل ، ثم صرح من طريق جابر . وأبي هريرة . وأبي سعيد . ورافع . وظهير البدرى . وآخر من البدرين . وابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ عن كراهة الأرض جملة » فبطلت الإباحة يقين لا شك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ قد رجوع وأن يقين النسخ قد بطل فهو كاذب مكذب قائل ما لا علم له به وهذا حرام بنص القرآن إلا أن يأتي على ذلك برهان لا سبيل له إلى وجوده أبدا إلا في إعطائها بجزء [مسمى] (١) بما يخرج منها فإنه قد صرح أن رسول الله ﷺ فعل ذلك بخير بعد (٢) النهى بأعوام وأنه بقي على ذلك إلى أن مات عليه السلام ، فصح أن النهى عن ذلك منسوخ يقين وإن النهى عما عدا ذلك باق يقين ، وقال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) فمن المحال أن ينسخ حكم قد بطل ونسخ ثم لا يبين الله تعالى علينا أنه قد بطل وأن المنسوخ قد عاد وإلا فكان الدين غير مبين وهذا باطل والله تعالى الوفيق ، فارتفع الاشكال والحدثة كثيرا .

١٣٣١ - مسألة - والتين في المزارعة بين صاحب الأرض وبين العامل على ما تعامل عليه لأنه مما أخرج الله تعالى منها .

١٣٣٢ - مسألة - فإن تقطوع صاحب الأرض بأن يسلف العامل بذرا أو دراهم أو يبيعه بغير شرط جازل لأنه فعل خير وتعاون على بر وتقوى ، فإن كان شئ من ذلك



عن شرط في فسخ العقد بطل العقد فسخ لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وعقد رسول الله ﷺ مع الذين دفع اليهم خيبر إنما كان كما أوردنا قبل أن يعملوها بأموالهم وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٣ - مسألة - فان اتفقا على شيء يزرع في الأرض فحسن وان لم يذكرا شيئاً فحسن لأن رسول الله ﷺ يذكركم شيئاً من ذلك ولا ينهى عن ذكره فهو مباح ، ولا بد من أن يزرع فيها شيء ما فلا بد من ذكره إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد فهو شرط فاسد وعقد فاسد لانه ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره إن كان له فيها شجر فهذا واجب ولا بد لأن خلفه فساد وإهلاك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد (إن الله لا يحب المفسدين) وقال تعالى : (لهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) فإهلاك الحرث بغير الحق لا يحل وبالله تعالى تأيد ، فهذا شرط في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم .

١٣٣٤ - مسألة - ولا يحل عقد المزارعة إلى أجل مسمى لكن هكذا مطلقاً لأن هكذا عقده رسول الله ﷺ وعلى هذا مضى جميع الصحابة رضي الله عنهم وكذلك أخرجهم عمر رضي الله عنه إذ شاء في آخر خلافته فكان اشتراط مدة في ذلك شرطاً ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وخلاف لعمله عليه السلام ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد قال مخالفون بذلك (١) في المضاربة .

١٣٣٥ - مسألة - وأيهما شاء ترك العمل فله ذلك لما ذكرنا وإيهامات بطلت المعاملة لأن الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) فان أقر وارث صاحب الأرض العامل ورضي العامل فهما على ما تراضيا عليه ، وكذلك إن أقر صاحب الأرض ورتة العامل برضاهم فذلك جائز على ما جرى عليه أمر رسول الله ﷺ ومن بعده من الصحابة رضي الله عنهم بلا خلاف من أحد منهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٦ - مسألة - وإذا أراد صاحب الأرض إخراج العامل بعد أن يزرع أو أراد العامل الخروج بعد أن يزرع يموت أحدهما أو في حياته ما فذلك جائز وعلى العامل خدمة الزرع كله ولا بد على ورثته حتى يبلغ مبلغ الاتفاقة به من كليهما لأنهما على ذلك تعاقدتا العقد الصحيح فهو لازم لانه عمل به رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم . وعقد يلزم الوفاء به وبالله تعالى التوفيق ، وما عداه إضاعة للمال وإفساد للحرث وقد صح النهي عنه .

(١) في النسخة رقم ١٤ ، ذلك .

١٣٣٧ - مسألة - فان أراد أحد هاترك العمل وقد حثرت، وقلب، وزيل ولم يزرع فذلك جائز ويكلف صاحب الأرض للعامل أجر مثله فيما عمل وقيمة زبله إن لم يجعله زبلا مثله إن أراد صاحب الأرض إخراجَه لأنه لم يتم بينهما المزاوعة التي يكون كل ما ذكرنا ملغى بتمامها، وقال تعالى: (والحرثات قصاص) فعليه حرمة فلا بد له من أن يقتصص بمثلها والزبل ماله فلا يحل إلا بطيب نفسه وبالله تعالى التوفيق •

١٣٣٨ - مسألة (١) - فلو كان العامل هو المريد للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما عمل وإن أمكنه أخذ زبله بغير أخذِه والا فلا شيء له لأنه مختار للخروج ولم يتعد عليه صاحب الأرض في شيء، ولا منعه حقاله فهو بخير بين إتمام عمله وإتمام شرطه والخروج (٢) باختياره ولا شيء له لأنه لم يتعد عليه بغير طيب نفسه في شيء، وبالله تعالى التوفيق •

١٣٣٩ - مسألة - ومن أصاب منهما ما يجب فيه الزكاة فعليه الزكاة من قصر نصيبه عن ما فيه الزكاة (٣) فلا زكاة عليه، ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على الآخر لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولكل أحد حكمه، واشتراط إسقاط الزكاة عن نفسه ووضعها على غيره (٤) شرط للشيطان ومخالفة لله تعالى فلا يحل أصلا وبالله تعالى التوفيق، وقد كانا قد درين على الوصول إلى ما يريدان من ذلك (٥) بغير هذا الشرط الملعون وذلك بأن يكونا يتعاقدان على أن لأحدهما أربعة أعمار الزرع أو أربعة أخماس الثلث أو نحو هذا فيصح العقد •

١٣٤٠ - مسألة - وإذا وقعت المعاملة فاسدة رد إلى مزارعه مثل تلك الأرض فيما زرع فيها سواء كان أكثر مما تعاقدا أو أقل •

برهان ذلك أنه لا يحل في الأرض أخذ أجر ولا حظ المزاوعة بجزء مشاع مسمى بما يخرج الله تعالى منها فاذ ذلك كذلك فهو حق الأرض فلا يجوز إباحة الأرض وما أخرجت للعامل بغير طيب نفس صاحب الأرض لقول الله تعالى: (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يجوز إباحة بذر العامل وعمله لصاحب الأرض بغير طيب نفسه لذلك أيضا فيردان إلى مثل حق كل واحد منهما مما أخرج الله تعالى منها لقول الله تعالى: (والحرثات قصاص) فالأرض حرمة محرمة من مال صاحبها وبشرته فله ومن حقه أن يقتص بمثل حق مثلها مما إباحه الله تعالى في المعاملة فيها، وبذر الزارع وعمله حرمة محرمة

(١) سقط هنا لفظ «مسألة» من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦  
«اتمام العمل وإتمام شرطه والخروج» (٣) في النسخة رقم ١٦. عن ما يلزم من الزكاة،  
(٤) في النسخة رقم ١٦. عن غيره، وهو تحريف (٥) في النسخة رقم ١٦ «من غير ذلك»

من ماله وبشرته فله ومن حقه أن يقتصر بمثل حق مثل ذلك بما أباحه الله تعالى في المعاملة فوجب ما قلنا ولا بد وبالله تعالى التوفيق .

## المغارسة

١٣٤١ - **مسألة** - من دفع أرضه يضاء إلى إنسان لغرسها لم يجوز ذلك إلا بأحد وجهين إما بأن تكون النقول أو الأوتاد أو التوى أو القصبان لصاحب الأرض فقط فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام عليها مدة مساة ولا بد بشئ مسمى أو بقطعة من تلك الأرض مساة محوزة أو منسوبة القدر مشاعة في جميعها فيستحق العامل بعمله في كل ما يمضي من تلك المدة ما يقابلها بما استؤجر به فهذه إجارة كآثر الاجارات، وإما بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا وبغرسه وبخدمه وله من ذلك كله (١) ما تعامل عليه من نصف أولئك أو ربع أو جزء مسمى كذلك ولا حقه في الأرض أصلا فهذا جائز حسن لأنه لا يجوز الا مطلقا لا إلى مدة أصلا، وحكمه في كل ما ذكرنا قبل حكم المزارعة سواء سواء في كل شئ لا تخاش منها شيئا .

١٣٤٢ - **مسألة** - فإن أراد العامل الخروج قبل أن ينتفع فيما غرس بشئ . وقبل أن تنضج له فله ذلك ويأخذ كل ما غرس وكذلك إن أخرجه صاحب الأرض لأنه لم ينتفع بشئ . فإن لم يخرج حتى انتفع ونما ما غرس فليس له إلا ما تعاقد عليه لأنه قد انتفع بالأرض فعليه حقا وحقا هو ما تعاقد عليه .

برهان ذلك هو ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من إعطاء رسول الله ﷺ خير اليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر ونصف ما يخرج (٢) منها هكذا مطلقا ، وكذلك رويان من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : «أعطى رسول الله ﷺ خير اليهود على أن لهم الشطر من كل زرع . ونخل . وشئ .» وهذا عموم لكل ما خرج منها بعمله من شجر أو زرع أو ثمر وكل ذلك داخل تحت العمل بأنفسهم وأموالهم ، ولا فرق بين غرس أو زرع أو عمارة شجر ، وبالله تعالى التوفيق .

وبالضرورة بدري كل ذي تمييز أن خير وفيها نحو التي عامل ويصاب فيها نحو ثمانين ألف وستة مئويين بأيديهم أزيد من خمسة عشر عاما أربعة أعوام من حياة النبي

(١) في النسخة رقم ١٦٦ من كل ذلك، (٢) في النسخة رقم ١٦٦ ونصف ما خرج ،

وما هنا أنسب بلفظ الحديث

عليه السلام وعامين ونصف عام مدة أبي بكر وعشرة أعوام من خلافة عمر رضي الله عنهما حتى أجلهم في آخر علم من خلافته فلا بد أن فيهم من غرس فما يديه من الأرض فكان بينهم وبين أصحاب الأصول (١) من المسلمين بلا شك ، وقال مالك : المغارة هو أن يعطي الأرض البيضاء لغيرها من ماله ما رأى حتى يبلغ شبابا ما ثم له ما تعاقد عليه من رقة الأرض ومن وقاب ما غرس .

**قال أبو محمد** : وهذا لا يجوز أصلاً ، لأنه إجارة مجهولة لا يدري في كم يبلغ ذلك الشباب ولعلها لا تبلغه ولا يدري ما غرس ولا عدده ، وأعجب شيء قوله : حتى تبلغ شبابا ما والغرس تختلف في ذلك اختلافاً شديداً متبايناً لا ينضبط البتة فقد يشب بعض ما غرس ويظل البعض ويتأخر شباب البعض ، فهذا أمر لا ينحصر أبداً فيما يغرس ولعله لا يغرس له الأشجرة واحدة أو اثنتين فيكلف لذلك استحقاق نصف أرض عظيمة فهو يبيع غرر بشن مجهول . ويبيع . وإجارة معا . وأكل مال بالباطل . وإجارة مجهولة . وشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل قد جمع هذا القول كل بلاء . وما نعلم أحداً قاله قبله ولا لهذا القول حجة لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع نعله . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا لم يجوز القول به ، هو بالله تعالى التوفيق .

١٣٤٣ - مسألة - ومن عقد مزارعة أو معاملة في شجر أو مغارة فزرع العامل وعمل في الشجر وغرس ثم انتقل ملك الأرض أو الشجر إلى غير المعاهد بميراث أو ببيعة أو بصدقة أو بأصدق أو ببيع ، فأما الزرع ظهر أو لم يظهر فهو كله للزارع وللذي كانت الأرض له على شرطهما والذي انتقل ملك الأرض إليه أخذهما بقطعه أو قلعه في أول إمكان الانتفاع به لا قبل ذلك لأنه لم يزرع إلا بحق الزرع بلا خلاف هو غير الأرض الذي انتقل ملكها إلى غير مالكها الأول ، وأما المعاملة في الشجر يعض ما يخرج منها فهو ما لم يخرج غير متملك لأحد فإذا خرج فهو لمن الشجرة له فإن أراد إبقاء العامل على معاملة فله ذلك وإن أراد تجديد معاملة فله ما ذلك وإن أراد إخراجه فله ذلك وللعامل على الذي كان الملك له أجره مثل عمله لأنه عمل في ملكه بأمره ، وأما الفرس فللذي انتقل الملك إليه إقراره على تلك المعاملة أو أن يتفق على تجديد أخرى فإن أراد إخراجه فله ذلك والفارس قطع حصته مما غرس كالأجر الذي كان عامله أو لأعلى ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق ، وأما إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة فالثمرة بين العامل وبين الذي

كان الملك له على شرطهما لاثني، فيها الذي انتقل الملك إليه بمولاه تعالى التوفيق .

[ تم كتاب المزارعة والمقاساة والحمد تقرب العالمين ] (١) .

## بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب المعاملة في الثمار

١٣٤٤ - مسألة المعاملة في هاسته ، وهي أن يدفع المراء أشجاره أى شجر كان من نخل . أو عنب . أو تين . أو ياسمين . أو موز . أو غير ذلك لاحتشاش شيئا بما يقوم على ساق ويطعم سنة بعد سنة لمن يحفرها ويزيلها ويسقيها إن كانت عايسقى بسانية . أو ناعورة أو ساقية ، ويأبر النخل . ويزبر النوالى . ويحترث ما احتاج إلى حرثه ويحفظه حتى يتم ويجمع أو ييس إن كان عايس أو يخرج دهنه إن كان بما يخرج دهنه أو حتى يحل بيعه إن كان عايسا مع كذلك على سهم مسمى من ذلك الثمر أو ما تحمله الأصول كنصف (٢) أو ثلث . أو ربع . أو أكثر أو أقل كاقطنافى المزارعة سواء سواء .

برهان ذلك ما ذكرناه هناك من فعل رسول الله ﷺ بخير ، وروينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن إسحاق حدثني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال : قال عمر بن الخطاب للناس : « أيها الناس (٣) إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أن يخرجهم إذا شافوا كان له مال فليحرق به فاني مخرج يهود فأخرجهم » .

**قال أبو محمد :** وبهذا يقول جمهور الناس إلا أننا روينا عن الحسن . وإبراهيم كراهة ذلك ، ولم يجره أبو حنيفة ولا زفر وأجاز ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو يوسف . ومحمد . والشافى . ومالك . وأحمد . وأبو سليمان . وغيرهم ، وأجازوه مالك في كل شجر قائم الأصل إلا فبا يخلف ويعنى (٤) مرة بمدة أخرى كالوز . والقصب . والبقول فلم يجره فيها ولا أجاز ذلك أيضا في البقول إلا في السقى خاصة ولم يجره الشافى في أشهر قوله إلا في النخل . والعنب فقط ، ومن أصحاب أبي سليمان من لم يجر ذلك إلا في النخل فقط .

**قال أبو محمد :** من منع من ذلك إلا في النخل وحده . أو في النخل والعنب . أو في بعض دون بعض . أو في سقى دون بعل فقد خالف الحديث عن النبي ﷺ كما ذكرنا قبل ودخلوا في الذين أنكروا على أبي حنيفة فلا معنى لقولهم ، واحتج بعض المقلدين

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦ ، ونصف . (٣) في سنن أبي

داود . أن عمر قال : أيها الناس ، (٤) في النسخة رقم ١٦ ، ويجوز . وهو غلط

لا في حنيفة بأن قالوا : لا يجوز الاجارة الا بأجرة معلومة .

**قال أبو محمد :** ليست المزارعة ولا اعطاء الشجر يعرض ما يخرج منها اجارة والتسمية في الدين انما هي لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى قال تعالى : ( ان هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بهامن سلطان ) ويقال لهم : هلا أبطلتم بهذا الدليل بعينه المضاربة وقلم : لأنها اجارة بأجرة مجهولة ؟ فان قالوا : ان المضاربة متفق عليها قلنا : ودفع الأرض بجزء مما يخرج منها ودفع الشجر بما يخرج منها متفق عليه يمين من فعل رسول الله ﷺ وعمل جميع أصحابه رضي الله عنهم لانحاش منهم أحدا فإغاب منهم عن خير الامم مذمور بمرض أو ضعف أو ولاية تشغله ومع ذلك فكل من غاب بأحد هذه الوجوه فقد عرف أمر خبير واتصل الأمر فيها عاما بعد عام الى آخر خلافة عمر فهذا هو الاجماع الثيق المقطوع عليه لا ما يدعونه من الباطل والظن الكاذب في الاجماع على المضاربة التي لا تروى الا عن ستة من الصحابة رضي الله عنهم فاعترضوا في أمر خبير بأن قالوا : لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيدا أو أحرارا فان كانوا عبيدا فعامة المملوك لبعده بمثل هذا الجزاء وان كانوا أحرارا فيكون الذي أخذ منهم بمنزلة الجزية لانهم يأت في شيء من الاخبار أنه عليه السلام قد أخذ منهم جزية ولا زكاة .

**قال أبو محمد :** وهذا ما جروا فيه على الكذب والبهت والتوقع البارد أما قولهم : لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيدا فكيف انطلقت ألسنتهم بهذا وهم أول مخالف لهذا الحكم ؟ فلا يختلفون في أن أهل العترة أحرار وأنه (١) اندأى الامام إرفاقهم فلا بد فيهم من التخميس والبيع لقصة أمانهم ، ثم كيف استجازوا أن يقولوا : لهمهم كانوا عبيداً وقد صرح أن عمر أجلاهم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم عن عهد رسول الله ﷺ باخراج اليهود عن جزيرة العرب ؟ فكيف يمكن أن يستجيز عمر تقويت عبيد المسلمين وفيهم حظ للثاني والأرامل ؟ ان من نسب هذا الى عمر لفضال مضل بل الى رسول الله ﷺ وقد صرح أنه عليه السلام أراد اجلاهم فرغبوا في اقرارهم فأقرهم على أن يخرجهم افشاءه المسلمون وهو عليه السلام لا يجوز أن ينسب اليه تضييع رقيق المسلمين ومن المحال أن يكونوا عبيدا لله عليه السلام خاصة لأنه عليه السلام ليس له من المقنع الا خمس الخمس وسهمه مع المسلمين وقد قال قوم : والصفى ولم يقل أحد من أهل الاسلام : ان جميع من ملك عترة عبيد له عليه السلام ، ثم لو أمكن أن يكون ما زعموا من الباطل وكانوا له عبيدا لكان قد أعفاهم بلا شك كإروينا من طريق البخاري نا ابراهيم

ابن الحرث نايجي بن أبي بكر نازهير - هو ابن معاوية الجعفي - أبو اسحاق - هو السلمي - عن عمرو بن الحارث [ ختن رسول الله ] (١) وأخى أم المؤمنين جويرية بنت الحارث قال : « مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة ولا عينا إلا بقتله البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة » وقد قسم عليه السلام من أخذ غنوة بخير كاروينا من طريق مسلم نازهير بن حربنا اسماعيل بن علي عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فذكر الحديث وفيه : « قال : فأصبنا غنوة وجمع السبي فجاءه دحية فقال : يا رسول الله أعطني جارية من السبي قال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية بنت حيي (٢) » وذكروا الحديث »

**قال أبو محمد :** وكانت الأرض كلها غنوة وصالح أهل بعض الحصون على الأمان فنزلوا ذمة أحرارا ، وقد صح من حديث عمر قوله كما قسم رسول الله ﷺ خير فصيح أن الباقي بها أحرار ، وأما قولهم : أن ذلك المأخوذ منهم كان مكان الجزية فكلام من لا يتقى الله تعالى ، وكيف يجوز أن يكون ذلك النصف مكان الجزية ؟ وإنما كان حقوق أبواب الضياع المقسومة عليهم التي عومل اليهود على كفايتهم العمل والذين خطبهم عمر كاذكرنا وأمرهم أن يلقوا بأموالهم فلينظروا فيها إذ أراد اجلاء اليهود عنها ، والآثار بهذا متواترة متظاهرة كاللآل الذي حصل لمعربها فجعله صدقة ، وكقول ابن عمر في سبب اجلاء اليهود : خرجنا إلى خيبر ففرقنا في أموالنا وكان إعطاء أمهات المؤمنين بعض الأرض والماء وبعضهن الأوساق وإن بقايا أبناء المهاجرين لبها إلى اليوم على مواريتهم ، فظهر هذان هؤلاء النوكي هو المعجب أنهم قالوا : لو كان إجماع الكفر أبو حنيفة وذفرنا قلنا : عنذرا بمجهلما كما يمدح من قرأ القرآن فأخطأ فيه وبدله وزاد وقص وهو يظن أنه على صواب ، وأما من قامت الحجة عليه وتمادى معاندا لرسول الله ﷺ فهو كافر بلا شك ، وشغب أصحاب الشافعي بأن قالوا : لما سحبت المساقاة في النخل وجب أن يكون أيضا في النصب لأن كليهما فيه الزكاة ولا يجب الزكاة في شيء من الثمار (٣) غيرهما

**قال أبو محمد :** وهذا قاسد وقياس بارد ، ويقال لهم : لما كان ثمر النخل ذاتوى وجب أن يقاس عليه كل ذي نوى أو لما كان ثمر النخل حلوا وجب أن يقاس عليه كل حلوا والا فاما الذي جعل وجوب الزكاة حجة في إعطائهم من ثمارها ؟ وقالوا أيضا : إن ثمر النخل ظاهر يحاط به وكذلك النصب »

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٦ (١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٣

(٢) في النسخة الحلية « من الثمر »

قال على : وكذلك الذين . والنسق وغير ذلك ، وأنامع المالكين من ذلك في الموز والبقل فدعوى بلا دليل ، فإن قالوا : فقط المساقاة يدل على السقي قلنا : ومن سعى هذا العمل مساقاة حتى يجعلوا هذه القطة حجة ؟ ما علمنا ما عز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يولاهن أحد من أصحابه رضي الله عنهم وإنما هو لهما معكم مساعدة فقط ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد كان بخير بلائك بقل وكل ما ينبت في أرض العرب من الرمان . والموز . والقصب . والبقول فاملهم عليه السلام على نصف كل ما يخرج منها ، وبالله تعالى التوفيق •

١٣٤٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة . والمغارة . والمعاملة في ثمار الشجر لا أجير ولا عبد ولا سانية ولا قادوس . ولا جمل . ولا دلو . ولا عمل . ولا زيل . ولا شيء أصلا ، وكل ذلك على العامل بشرط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أن يعملوها من أموالهم فوجب العمل كله على العامل ، فلو تطوع صاحب الأصل (١) بكل ذلك أو بعضه فهو حسن لقول الله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) •

١٣٤٦ - مسألة - وكل ما قلناه (٢) في المزارعة فهو كذلك هنا لا تخاش شيئا من تلك المسائل فأغنى عن تكرارها وبالله تعالى التوفيق •

١٣٤٧ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في المزارعة وإعطاء الأصول بجزء مسمى مما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط . ولا سد ثلثة . ولا حفر بئر . ولا تنقيتها . ولا حفر عين . ولا تنقيتها . ولا حفر سانية . ولا تنقيتها . ولا حفر نهر . ولا تنقيته ، ولا عمل صريج . ولا إصلاحه . ولا بناء دار . ولا إصلاحها . ولا بناء بيت . ولا إصلاحه . ولا آفة سانية . ولا خطارة . ولا ناعورة لأن كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع بشيء من ذلك بغير شرط جاز لأن السنة إنما وردت بأن الشرط عليهم أن يعملوها بأموالهم وبأنفسهم فقط ، وكل هذا ليس من عمل الأرض ولا من عمل الشجر في شيء ، وأما آفة الحرث والحفر كلها وآفة السقي كلها . وآفة التقليم . وآفة التذليل والغباب والأجراء فكل ذلك على العامل ولا بدلانه لا يكون العمل الواجب عليهم إلا بذلك فهو عليهم وبالله تعالى التوفيق •

[ تم كتاب المعاملة في الثمار والحد لله رب العالمين ] (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ صاحب الأرض . (٢) في النسخة الحلية وما قلناه (٣) الزيادة من النسخة الحلية



## كتاب أحياء الموات. والاقطاع. والحجى. والصيد يتوحش

ومن ترك ماله بمضيعة. أو عطب ماله في البحر

١٣٤٨ - مسألة - كل أرض لا مالك لها ولا يعرف أنها عمرت في الاسلام فهي لمن سبق إليها وأحيائها سواء باذن الامام فعل ذلك أو بغير اذنه لا اخذ في ذلك للأمام ولا للامير ولو أنه بين الدور في الأمصار، ولا لأحد أن يعمى شيئاً من الأرض عن سبق إليها بعد رسول الله ﷺ، فلو أن الامام أقطع انساناً شيئاً لم يضره ذلك ولم يكن له أن يجمعه بمن سبق إليه فإن كان أحياءه لذلك مضرراً بأهل القرية ضرراً ظاهراً لم يكن لأحد أن ينفرد به لا باقطاع الامام ولا بغيره كالمخاض الظاهر. والماء الظاهر: والمراح. ورحبة السوق. والطريق. والمصل. ونحو ذلك، وأما مالك يومئذ بأحياءه أو بغيره ثم ذكروا شئراً (١) حتى عاد كآول حاله فهو ملك لمن كان له لا يجوز لأحد تملكه بالأحياء أبداً، فإن جبل أصحابه فالتظرف به الى الامام ولا يملك الا باذنه.

وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة: لا تكون الأرض لمن أحيائها الا باذن الامام لغير ذلك، وقال مالك: أما ما ينشأح الناس فيه مما يقرب من العمران فإنه لا يكون لأحد الا بقطعة الامام وأما ما كان في الصحارى وغير العمران فهو لمن أحياءه فان تركه يومئذ حتى عاد كما كان قد صار أيضاً لمن أحياءه وسقط عنه ملكه (٢) وهكذا قال في الصيد يملك ثم يتوحش فإنه لمن أخذه فان كان في أذنه شئ (٣) أو نحو ذلك فالتشرف للذي كان له والصيد لمن أخذه، وقال الحسن بن حي: ليس الموات الا في أرض العرب فقط، وقال أبو يوسف: من أحياء الموات فهو له ولا معنى لاذن الامام الا ان أحد الموات عنده ما اذا وقع المرء في أذن المصر إليه ثم صاح لم يسمع فيه فما سمع فيه الصوت لا يكون الا باذن الامام، وقال عبد الله بن الحسن. ومحمد بن الحسن. والشافعي وأبو ثور. وأبو سليمان. وأصحابه: كقولنا، فأما من ذهب بمذهب أبي حنيفة فاحتجوا بنجس من طريق عمرو بن وقاد عن موسى بن يسار عن مكحول عن جندب بن أبي أمية قال: نزلنا دابق (٤) وعلينا أبو عبيدة بن الجراح فقتل حبيب بن مسلمة قتيلاً من الروم فأراد عبيدة أن يخلصه فقال له حبيب: إن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل، فقال له

(١) هو بالنسبة المعجمة أى خلا، وفي النسخة الحلية أشعره. بالمين المهملة وهو تصحيف  
(٢) في النسخة رقم ١٦ سقط ملكه عنه (٣) هو يفتح أوله وسكون ثانيه القرض الذي يعلق في شجرة الأذن (٤) بكسر الباء. وقد فتح قرية قرب حلب.

فما ذنب رجل : مه يا حبيب اني سمعت رسول الله ﷺ يقول : انما للزنا ما طابت به  
فلس إمامه ، وقالوا : لما كان الموات ليس أحد أولى به من أحد أشبه ما في بيت المال  
مانع لهم شبهة غير هذا .

قال علي : أما الأمر فوضوح لأنه من طريق عمرو بن واثق وهو متروك باتفاق من  
أهل العلم بالآثار ، ثم هو حجة عليهم لأنهم أول من عاقبه فأباحوا الصيد لمن أخذه بغير  
إذن الامام ، فان ادعوا اجماعا كذبوا لأن في التابعين من منع من الصيد في دار الحرب  
وجعلهم من المغنم ولا يمارض بمثل هذا الأمر الكاذب حكم رسول الله ﷺ بالسلب  
للقتال وبالارض لمن أحياها ، وأما تشبيههم ذلك (١) بما في بيت المال فهو قياس  
والقياس كله باطل لأن ما في بيت المال أموال مملوكة أخذت بجزية أو بصدقة أو من بيت  
مال كان له رب فلم يعرف ولا يجوز أن يشبهه ما لم يعرف أكان له رب أم لم يكن له رب  
بما يوقن أنه كان له رب ، ولو كان الأمر بالقياس حقا لكان قياس الأرض الموات  
التي لم يكن لها رب بالصيد والخطب أولى وأشبه ولكن لا التصور يتبعون ولا القياس  
يحسنون ، ثم لو صح هذا الخبر الموضوع لكان حجة لنا لأن النبي ﷺ قد قضى  
بالموات لمن أحياها وهو عليه السلام الامام الذي لا امامة لمن لم يأت به وهو الذي قال فيه  
تعالى . ( يوم نفعو كل أناس بامامهم ) فهو إمامنا تشبده (٢) تعالى على ذلك ، وجميع  
عباده لا امام لنادونه ونسأل الله أن لا يدعونا مع امام غيره ، فمن اتخذ إماما دونه عليه السلام  
يفلب حكمه على حكمه عليه السلام فيردو يعلم ونحسب الى الله منه يرآه .

وأما قول مالك فظاهر الفساد لأنه قسم تقسيلا لا تعلما عن أحد قبله ولا جاء به قرآن .  
ولاستة : ولا رواية سقيمة . ولا قياس ، وأعجب شئ فيه ! انهم يجعل الموات القريب  
الذي لم يكن له قط مالك لمن أحياها وقد جعله الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ثم جعل المال  
المتملك الذي حرمة الله تعالى في القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ إذ يقول : « ان دماكم  
وأموالكم عليكم حرام » فجعلها ملكا لمن أخذها كالقول الذي ذكرناغه في الموات يعمر  
ثم يتشتر ومثل الصيد يتوحش وما وجب سقوط الملك ، بالتوعر والتوحش (٣)  
لا بقرآن ولا بسنة ولا برواية سقيمة . ولا بقياس . ولا برأى لهوجه ، وأيضا فلا يخلو  
ما قرب من العمران أو تنساح فيه الناس من أن يكون فيه ضرر على أهل القرية والمصر  
أو لا ضرر فيه عليهم فان كان فيه ضرر فالامام أن يقطعه أحدا ولا أن يضرهم وان

(١) في نسخة وفي ذلك (٢) في النسخة رقم ١٤ يشهد (٣) في النسخة رقم ١٩ سقوط

الملك بالتشتر ، الخ ، يقال شتر البلد اذا خلا من الناس

كان لا ضرر فيه عليهم فأى فرق بينه وبين البعيد عن العمران ؟ فصح أن لا معنى للامام فى ذلك أصلا ، وكذلك تقسيم أبى يوسف . والحسن بن حى قفاسد أيضا لأنه قول بلا برهان فهو ساقط .

**قال أبو محمد :** وبرهان صحة قولنا ما رويناه من طريق أحد بن شعيب النساقى نا يونس بن عبد الأعلى نا يحيى - هو ابن بكير - عن الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن أبى جعفر عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - هو أبو الأسود - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من أحيأ أرضا ميتة ليست لأحد فهو أحق بها » . ومن طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث عن عبيد الله بن أبى جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « من عمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها » قال عروة : وقضى به عمر بن الخطاب .

**قال أبو محمد :** هذا الخبر هو نص قولنا وهو المبتطل لقول من لم يجعل ذلك الا باذن غير النبي ﷺ اماعوموا وامانى مكان دون مكان ، ولقول من قال : من عمر أرضا قد عمرت ثم أشغرت فهي للذى عمرها آخر اقال الله تعالى : ( وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ) فصح أن كل قضية قضاه رسول الله ﷺ : وكل عطية أعطاه عليه السلام فليس لأحد يأتي بعده لامام ولا غيره أن يعترض فيها ولأن يدخل فيها حكما وقد اتصل كاترى أن عمر قضى بذلك ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم . ومن طريق أبى داود نا محمد بن المنثى نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفى - نا أيوب - هو السخيانى - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد [ بن زيد ] (١) بن عمرو بن قنيل عن النبي ﷺ : « قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » . ومن طريق أحد بن شعيب نا يونس بن عبد الأعلى أنا ابن وهب أخبرنى حبة بن شريع عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير أنه قال : العرق الظالم هو الرجل يعمر الأرض الخربة وهي للناس قد عجزوا عنها فتركوها حتى خربت .

**قال أبو محمد :** فهذا عروة سمي هذه الصفة عرق ظالم وصدق عروة وهذا [ هو ] (٢) الذى أباحه المالكيون ، وروينا من طريق أحد بن شعيب نا عبد بن يحيى بن أيوب . وعلى بن مسلم قال محمد بن يحيى : نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفى - نا أيوب - هو السخيانى - ، وقال على بن مسلم : نا عبد بن عباد الملبى ثم اتفق أيوب . وعباد كلاما

عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال :  
من أحيأ أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة ، .

قال على : لا معنى لأخذ رأى الامام فى الصدقة ولا ما فيه أجر ، ولو أراد المنع من ذلك  
لكان عاصياً لله تعالى . ومن طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة الآملى (١) نا عبد الله بن  
عثمان نا عبد الله بن المبارك نا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير  
قال : . أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله من أحيأ  
مواتاً فهو أحق به جأنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه . ومن طريق  
أبي داود نا ابن السرح (٢) نا ابن وهب نا أخيه في يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جشامة اللبي ، أن رسول الله  
ﷺ قال : لا حي إلا الله ورسوله ، فصيح أن ليس للامام أن يحمي شيئاً من الأرض  
عن أن يحيا . ومن طريق أبي داود نا أحمد بن سعيد الدارمي نا وهب بن جرير نا حازم  
عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه . أن رجلاً غرس نخلاً فى أرض  
غيره قضى رسول الله ﷺ لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج  
نخله منها نا عروة : حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ وأكبر غنى أنه أبو  
سعيد الخدرى فأرأيت الرجل يضرب فى أصول النخل (٣) .

قال أبو محمد : هذا هو الحق الذى لا يجوز غيره وعروة لا يخفى عليه من محبت محبته  
معلم فصيح ، وقد اعتمر من مكة إلى المدينة مع عمر بن الخطاب وأدركه فنزله لاقول  
مالك : إنه ان لم ينتفع بالشجر ان قلت كان لغارسها قيمتها مقلوعة أحب أم كره وترك  
لصاحب الأرض أحب أم كره وما يزالون يقضون للناس بأموال الناس المحرمة عليهم  
ينير برهان والمتعدي وان ظلم فظلمه لا يحل أن يظلم فيؤخذ من الله ما لم يوجب الله تعالى  
ولا رسوله ﷺ أخذه ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . ومن طريق أبي عبيد  
حدثني أحمد بن خالد الحمصي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
عن أبيه قال : كان عمر بن الخطاب يخطب على هذا المنبر يقول : يا أيها الناس من أحيأ أرضاً ميتة  
فهو له ، وجاء أيضاً عن علي فهذا بحضرة الصحابة علانية لا ينكره أحد منهم . ومن طريق  
أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق قال : قرأت كتاب  
عمر بن عبد العزيز إلى أبي من أحيأ أرضاً ميتة ببيان أو حرث ما لم تكن من أموال قوم

(١) هو بالموضع الميم (٢) واسمه أحمد بن عمرو (٣) المصنف تصريف فى بعض  
ألفاظ الحديث

ابتاعوها أو أحيوا بعضا وتركوا بعضا فأجز للقوم احياءهم وأما ما كان مكشوفاً فجميع المسلمين (١) يأخذون منه الماء أو الملح أو يرحمون فيه دوابهم فلاهم (٢) قد ملكوه فليس لأحد أن يفرده . وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عن أبيض بن حمال - هو المازني - قال : « استقطعت رسول الله ﷺ معدن الملح الذي بمأرب فاقطعني فقيل له : انه بمنزلة الماء العد (٣) قال : فلا إذا » قال أبو محمد : فان قيل : فقد أقطع رسول الله ﷺ وأقطع أبو بكر . وعمر . وعثمان . ومعاوية فما معنى اقطاعهم ؟ قلنا : أما رسول الله ﷺ فهو الذي له الحى والاقطاع والذي لملك انسان رقبة حر لكان له عبداً وأما من دونه عليه السلام فقد يفعلون ذلك قطعاً للتشاح والتنازع ولا حجة في أحد دونه عليه السلام .

قال أبو محمد : وليس المرعى متمسكاً بل من أحياء فيه فهو له ، ويقال لأهل الماشية : أعزبوا وأبعدوا في طلب المرعى وإنما التملك بالأحياء فقط وبالله تعالى التوفيق ، والرعى ليس أحياءاً ولو كان أحياءاً لملك المصان من رعاها وهذا باطل متيقن في اللغة وفي الشريعة واحتج بعض المالكيين لقولهم في الصيد المتوحش بأنه خوف معارضة سمعت ، وهو أنه قال : الصيد إذا توحش بمنزلة من أخذناه من بئر متمسكة (٤) فوعاته فانهرق الماء في البئر أيكون شريكاً بذلك في الماء الذي في البئر ؟

قال أبو محمد : البئر وأخذ الماء منها لا يخلو أن تكون مباحة أو متمسكة فان كانت مباحة فله أن يأخذ منها أضعاف ما انهرق لها ان شاء . وله أن يترك ان شاء كما يترك الناس ما لا قيمة له عديم من أموالهم ويبيعونه لمن أخذه كالنوى . والتبن . والزبل . ونحو ذلك ، ولو أن صاحب كل ذلك لم يطلعه ولا أباح أخذه لأحد لكان ذلك له وما لحد لأحد أخذه فلا يعل مال أحد قل أو كثر إلا باباحته له أو حيث اباحته إلا بانه عن الله تعالى ؛ وقد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن من اقتطع يمينه حق مسلم أو جاب الله له النار ولو كان قضيا من أراك ، فأبما أكثر عديم - وهم أصحاب قياس يزعمهم - قضيب أراك أو أيل . أو حمار وحش ينسأوى كل واحد منهما مالا أو أرض تساوى الأموال وإن كانت البئر متمسكة فلا يخلو أخذ الماء منها من أن يكون محتاجاً إلى ما أخذ أو غير محتاج فان كان محتاجاً فله أن يأخذ منها مثل ما انهرق له أو أكثر أو أضعافه إذا احتاج إليه ، وإن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « لجميع المسلمين » (٢) في النسخة الحلية لانهم (٣) هو الهائم الذي لا اقطاع لمادته ، ووقع في النسخة الحلية بعد قوله المد والمر . ولم يذكر في النهاية (٤) في النسخة رقم ١٤ فيتمسكة .

كان (١) غير محتاج لم يجز له أخذ شيء من ماثها لا ما قل ولا ما كثر، فظهر هنـذا  
هذا الجاهل وتخطيـله .

١٣٤٩ - مسألة - والاحياء هو قطع ما فيها من عشب أو شجر أو نبات  
بينة الاحياء . لا بنية أخذ العشب والاحتطاب فقط . أو جلب ماء إليها من نهر . أو من  
عين . أو حفر بئر فيها لسقيها منه . أو حرثها . أو غرسها . أو زرعها . أو ما يقوم مقام  
التزليل من قـل تراب إليها . أو رماد . أو قطع حجارة . أو جرد تراب ملح عن وجهها  
حتى يمكن بذلك حرثها . أو غرسها . أو أن يخطط عليها بحظير البناء فهذا كله إحياء  
في لغة العرب التي بها غابطينا الله تعالى على لسان نبيه (ﷺ) فيكون له بذلك ما أدرك  
الماء في فوره وكثرته من جميع جهات البئر . أو العين . أو النهر . أو السابقة قد ملكه  
واستحقه لأنه أحياء ، ولا خلاف في ضرورة الحس واللغة أن الاحتطاب وأخذ  
العشب للرعي ليس إحياءاً وماتولى المرء (٣) من ذلك بأجراته وأعوانه فهو له لاهم  
لقول رسول الله (ﷺ) « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .

١٣٥٠ - مسألة - ومن خرج في أرضه معدن فضة . أو ذهب . أو نحاس .  
أو حديد . أو رصاص . أو قزدير . أو زئبق . أو ملح . أو شب . أو زرنخ . أو كحل . أو  
ياقوت . أو زمرد . أو مجادى . أو رهوى . أو بلور . أو كذبان . أو أى شيء كان فهو له  
و يورث عنه وله يمينه ولا حق للامام منه فيه ولا لغيره وهو قول أبى حنيفة والشافعي .  
وأبى سليمان وقال مالك : تصير الأرض للسلطان .

قال أبو محمد : وهذا باطل لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) ولقول  
رسول الله (ﷺ) « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ولقبه » ولقوله عليه السلام : « من  
غصب شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين » ولقوله عليه السلام :  
« إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فليت شعري بأى وجه تخرج أرضه التي ملك  
بارئ أو التي أحيأ عن يده من أجل وجود المعدن فيها ؟ وما علينا لهذا القول  
متعلقاً لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول أحد قبله نعله . ولا من  
قياس . ولا من رأى سديد . ونسأله بمن مسجد ظهر فيه معدن أو لو ظهر معدن في  
المسجد الحرام أو في مسجد رسول الله (ﷺ) أو في مقبرة المسلمين ؟ أ يكون للامام  
أخذ المسجد الحرام وأخذ مسجد رسول الله (ﷺ) والمقبرة فيمنع الناس من كل ذلك

(١) في النسخة الحلية « كان » (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « ولسان رسوله »  
الح (٣) في النسخة الحلية « التومن »

ويقطعها من أراد؟ أف أف لهذا القول وماقاده إليه •

١٣٥١ - مسألة - ومن ساق ساقية أو حفر بئر أو عينا فله ما سقى كما قدمنا ولا يخفى أحد بحيث يضرب تلك العين أو تلك البئر أو تلك الساقية أو ذلك الثمر أو بحيث يجلب شيئا من مائها عنها فقط لاحتريم لذلك أصلا غير ما ذكرنا لأنه إذا ملك تلك الأرض قدم ملك ما فيها من الماء فلا يجوز أخذه له بغير حق • وروينا من طريق اسماعيل بن علية عن رجل عن سعيد بن المسيب • ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب • أن رسول الله ﷺ قال : حريم البئر المحدثه خمس وعشرون ذراعا وحريم البئر العادية خمسون ذراعا • وعن سعيد بن المسيب • ويحيى بن سعيد الأنصاري من قولهما مثل ذلك • وعن أبي هريرة • والشعبي • والحسن • حريم البئر أربعون ذراعا لأعطان الأبل والغنم • وعن ابن المسيب حريم بئر الزرع ثلاث مائة ذراع ، قال الزهري : سمعت الناس يقولون : حريم العين خمسمائة ذراع • وعن عكرمة حريم ما بين العينين مائة ذراع وليس عندما لك في ذلك حد ، وقال أبو حنيفة : حريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا من كل جهة إلا أن يكون جلهما أطول ، وحريم العين خمسمائة ذراع ، ولا يعلم لأبي حنيفة سلفا في قول في بئر الناضح ، وقد خالف المرسل في هذا الحكم ، وقال يحيى بن سعيد في قوله المذكور : هو السنة ، والمال يكون يتجوز في أصابع المرأة بقول سعيد بن المسيب : هي السنة فلا احتجوا بها بقول يحيى بن سعيد : هي السنة ؟ •

١٣٥٢ - مسألة - وأما الشرب من نهر غير مملوك فالحكم أن السقي للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته وحق ذلك أن ينفذ الماء وجه الأرض حتى لا يثر به ويرجع للجدار أو السياج ثم يطلعه ولا يمسكه أكثر ، وسواء كان الأعلى أحدث ملكا أو إحياء من الأسفل أو مساويا له أو أقدم منه ، ولا يملك شرب نهر غير مملوك أصلا ولا شرب سيل وتبطل الدول والقسمه فيها وان تقدمت إلا أن يكون قوم حفر واساقية وبوها فلهم أن يقتسموا ماءها بقدر حصصهم فيها •

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا الليث - هو ابن سعد - عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال : « خاصم الزبير رجلا في شراج الحرة التي يسقون بها فقال الأنصاري للزبير : سرح الماء يرفأني [ عليه ] ( ١ ) الزبير فقال رسول الله ﷺ : [ للزبير ] ( ٢ ) اسق يا زبير ثم أرسل إلى

(١) الزيادة من سنن أبي داود وهو الحديث مختصر (٢) الزيادة من سنن أبي داود

جارك فنصب الأنصاري وقال : يا رسول الله ان كان ابن عمك كلون وجه رسول الله  
 ﷺ ثم قال : اسق ثم احتبس الماء (١) حتى يرجع الى الجدر .

١٣٥٣ مسأله ومن غرس أشجارا لله ما أظلت أغصانها عند تمامها فان  
 انتثر على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره . ورونا من طريق  
 أبي داود بن محمود بن خالد بن محمد بن عثمان حديثهم قال : ناعبد المزي بن محمد هو القدر اوردى  
 عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري : قال : اختصم [ الى رسول الله  
 ﷺ ] (٢) رجلان في حريم نخلة (٣) فأمر عليه السلام بحريفة من جريد ما فندرت  
 قضى بذلك ، يعني بميلها (٤) ؛ وأما تشارها على أرض غيره فلقول رسول الله ﷺ  
 و ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد الاتفاع بمال غيره الا مادامت نفسه له  
 طية بذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٣٥٤ مسأله ومن ترك دابته فغلاة ضائعة فأخذها انسان فقام عليها فصلحت  
 أو عطي بغير أجر أو نهر فرى البعير متاعه فأخذها انسان أو غاص عليه انسان فأخذها فكل  
 ذلك لصاحبه الأول ولا حق فيه لمن أخذ شيئا منه لقول رسول الله ﷺ : و ان دماءكم  
 وأموالكم عليكم حرام . وقد جاء في ذلك خلاف كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هاشم  
 أن منصور - هو ابن المعتز - عن عبيد الله (٥) بن حيد الحميري قال : سمعت الشعبي  
 يقول : من قامت عليه دابته فتر كفاه في لمن أحياءها قتلته : عن أبي عمرو ؟ قال : ان  
 شئت عدت لله كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ . ومن طريق سعيد بن منصور  
 نا خالد - هو ابن عبد الله الطحان الواسطي - نا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي في  
 رجل سيب دابته فأخذها رجل فأصلحها فقال الشعبي : هذا قد قضى فيه ان كان سيها في  
 كلاً . وأمن . وما فصحها حتى بها وان كان سيها في غفلة أو مفازة (٦) فالذي أخذها  
 أحق بها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن عثمان بن غياث (٧) قال : سئل  
 الحسن عن ترك دابته بأرض قعر فأخذها رجل فقام عليها حتى صلحت ؟ قال : هي  
 لمن أحياءها ، قال : وسئل الحسن عن البقية تفرق في البحر فمتاع لقوم شتى ؟ فقال :

(١) في سنن أبي داود ثم احتبس الماء ، (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) أي في  
 أرض حول النخلة قريبا منها (٤) أي بقدر قامتها و قد دعا ، وجاء التصريح بذلك في سنن  
 أبي داود فوجدت نسخة أذرع . وفي رواية « خمسة أذرع » (٥) في النسخة رقم ١٤  
 والنسخة الحلية « عبد الله » مكبرا وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب (٦) في النسخة رقم  
 ١٤ والحلية وفي مفازة أو غفلة ، (٧) في النسخة رقم ١٦ « عثمان بن عتاب » وهو تصحيف



ما ألقى البحر على ساحله ومن غاص على شيء فاستخرجه فهو له .  
 قل أبو محمد : وهو قول الليث ولقد كان يلزم من شنع بقول الصحابي لا يعرف له  
 مخالف أن يقول بقول الشعبي والحسن لأنه عن جماعة من الصحابة لا يعرف له مخالف منهم .  
 ١٣٥٤ - مسألة - (١) - لا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي إلى الذي وجده  
 عنده ما أتفق عليه لأنه لم يأمر بذلك فهو متطوع بما أتفق . رويان من طريق سعيد بن  
 منصور ناهشم أن أبا داود بن أبي هند عن الشعبي أن رجلاً أضل بعير له فأنشأه رجل  
 فأتفق عليه حتى صلح وسمي فوجده صاحبه عنده فخاصمه إلى عمر بن عبد العزيز فقبض  
 له بالنفقة ورد الدابة إلى صاحبها قال الشعبي : أما أنا فأقول : يأخذ ماله حيث وجده  
 سمينا أو مهزولاً ولا شيء عليه . ( المرق )

١٣٥٥ - مسألة - ولكل أحد أن يفتح ماشاء في حائطه من كوة أو باب  
 أو أن يهدمه إن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ أو نافذ ويقال للجاره : إن في حقك  
 ما تشر به على نفسك إلا أنه يمنع من الإطلاع فقط وهو قول أبي حنيفة . والشافعي .  
 وأبي سليمان ، وقال مالك : يمنع من كل ذلك .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** وهذا خطأ لأن كل ذي حق أولى بحقه ، ولا يحل للجار أن يتنفع  
 بحائط جاره إلا حيث جاء النص بذلك ، ولا فرق بين أن يهدم حائطه فلا يكلف بنيانه  
 ويقول لجاره : استر على نفسك أن شئت وبين أن يهدم حوائط نفسه ، ولا فرق بين  
 السقف والإطلاع منه وبين قاع الدار والإطلاع منه ، ولا فرق بين فتح كوة الضوء  
 وبين فتحها هكذا (١) وكلا الأمرين يمكن الإطلاع منهما لم يأت قطع قرآن ولا سنة .  
 ولا رواية شقيقة . ولا قول صاحب يمنع المرم من أن يفتح في حقه وفي حائطه ماشاء ، فإن  
 احتجوا بالخبر « ولا ضرر ولا ضرار » فهذا خبر لا يصح لأنه إنما جاء مرسلًا أو من  
 طريق فيها زهير بن ثابت وهو ضعيف إلا أن معناه صحيح ، ولا ضرر أعظم من أن يمنع  
 المرم من التصرف في مال نفسه مراعاة لنفع غيره فهذا هو الضرر حقاً ، وأما الإطلاع  
 فمنه واجب لما روينا من طريق البخاري نا علي بن عبد الله بن المديني ناسفان بن عينة  
 نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم عليه السلام : « لو أن امرأً أطلع  
 عليك بغير إذن لحفظته بعضاً فقعات عين لم يكن عليك جناح » وروناه أيضاً من طريق  
 أخرى بحصة (٢) وهو أصح .

(١) وقع في صفحة ٢١٠ غلط في رقم ١٣٢٩ وتسلسل إلى هنا (٢) في النسخة رقم ١٤

« بين فتحها لذلك » (٣) رواية النسخة المطبوعة بحصة . ج ٩ ص ١٩

١٣٥٦ مسألة وليس لأحد أن يرسل ماء سقاه أو دأوه على أرض جاره أصلاً فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فاطلاقه ماء ، دأوه على أرض جاره تصرف منه في مال غيره وهو عليه حرام والأذن في ذلك إنما هو ملأه إذا لم يملكه الرقة والأذن في شيء ما اليوم غير مالم يؤذنه له فيه غدا بلا شك وبالله التوفيق »

١٣٥٧ مسألة ولا يجوز لأحد أن يدخل على جاره لأنه أذى وقد حرم الله تعالى أذى المسلم ، ولكل أحد أن يعلى بنيانه ماشاء ، وإن منع جاره الریح والشمس لأنه لم يباشر منه بغير ما أبيع له ، ولكل أحد أن يبنى في حقه ماشاء من حمام ، أو زن ، أو رحي . أو كد (١) أو غير ذلك إذ لم يأت نص بالمنع من شيء من ذلك .

١٣٥٨ مسألة ولا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره ويحجر على ذلك أحب أم كره إن لم يأذنه له ، فإن أراد صاحب الحائط هدم حائطه كان له ذلك وعليه أن يقول لجاره : دعم خشبك أو انزعه فاني أهدم حائطي ، ويحجر صاحب الخشب على ذلك لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم » (٢) فهذا قول أبي هريرة ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهو قول أصحابنا ، وقال أبو حنيفة . ومالك : ليس له أن يضع خشبة في جدار جاره .

قال أبو محمد : وهذا خلاف مجرد للخبر وما نعلم لهم حجة أصلاً إلا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .

قل على : الذي قال هذا هو الذي قال ذلك وقوله كله حق وعن الله تعالى ، وكله واجب علينا السمع له والطاعة وليس بعضه معارضا لبعض قال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) والذي قضى بالشفعة واستأط الملك بعد تمامه . وباطال الشراء بعد صحته . وقضى بالعاقلة . وإن يرموا مالم يجنوا . وأباح أموالهم في ذلك أحبوا أم كرهوا هو الذي قضى بأن يفرز الجار خشبه في جدار جاره ونهى عن منعه من ذلك ، ولو أنهم استعملوا هذا الحكم حيث أباحوا ثم التخلوا كراء الدار المفضوعة كل ذلك لمن اشتراه من الغائب بالباطل لكان أولى بهم ،

(١) كذا في جميع النسخ (٢) ورواه أيضاً أبو داود في سننه من طريق مسدد . وابن أبي خلف عن سفيان عن الزهري الخ

والواجب استعمال جميع السنن فنقول : أموالنا حرام على غيرنا إلا حيث أباحها الذي حرما ، وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر خشية بالنصب على أنها واحدة قلنا : فأنتم لا تجيزون له لا واحدة ولا أكثر من واحدة فأى راحة لكم في هذه الرواية ؟ وكل خشية في العالم فهي خشية وليس للجار منع جاره من أن يضعها في جداره فالحكم واحد في كلنا الروايتين والله تعالى التوفيق .

**١٣٥٩ مسألة** وكل من ملك ما في نهر حفره أو ساقه حفرها أو عين استخرجها أو بئر استنقطها فهو أحق بماء كل ذلك مادام يحتاجا إليه ، ولا يحل له منع الفضل بل يجبر على بذله لمن يحتاج إليه ولا يحل له أخذ عوض عنه لا ببيع ولا غيره لما روينا من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يمنع فضل الماء لمنعه به الكلام » ومن طريق أبي داود . نا النفي (١) ناداود بن عبد الرحمن الطمار عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن أبي إسحاق بن عبد الله قال : « نهى (٢) رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء » .  
**١٣٦٠ مسألة** وما غلب عليه الماء من نهر أو نضح . أو سيل فاستنقار (٣) فهو لصاحبه كما كان فإنما تنقل عنه يوم ما ملو بعد ألف عام فهو له ولورثته ، وما رمى النهر من أحد عدوته (٤) إلى أخرى فهو باق بحسبه كما كان لمن كان له ، وقال المالكيون : بخلاف ذلك وهذا باطل لأن تبدل (٥) مجرى الماء لا يسقط ملكا عن مالك ولا يحل مالا محرمان حرمة الله تعالى عليه ، وهذا حكم في الدين بلا برهان قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .

**١٣٦١ مسألة** ولا تكون الأرض بالأحياء إلا المسلم وأما الذي فلا نقول الله تعالى : « إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده » وقوله تعالى : ( إن الأرض يرثها عبادي الصالحون ) ونحن أولئك لا الكفار ، فمن الذين أورثنا الله تعالى الأرض فله الحمد كثيرا (٦) .

(١) هو عبد الله بن محمد شيخ أبي داود والجهاني (٢) في سنن أبي داود أنه رسول الله ﷺ نهى . الخ ، والحديث الذي قبل هذا أيضا في سنن أبي داود بالسند الذي ذكره المصنف (٣) في النسخة الحالية « فاستنقار » (٤) ثنية عدوة بضم العين وكسر هاء جانب النهر وحافته (٥) في النسخة رقم ١٦ ، تبديل (٦) تم الجزء الثالث من كتاب المحلى من النسخة رقم ١٤ وقد ذكرنا نسخها ومصححها تاريخ كتابتها أنها خمس بقين من جمادى الأولى سنة ثمانين وسبعمائة وفتح الحمد والمئة

## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوكالة

١٣٦٢ **مسألة** الوكالة جائزة في القيام على الأموال والتذكية. وطلب الحقوق واعطائها . وأخذ القصاص في النفس فادونها بربطها ببيع الانكاح والبيع . والشراء . والاجارة . والاستجار ، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء من المريض والصحيح سواء ، وطلب الحق كله واجب بغير توكيل الآن يرى . صاحب الحق من حقه .

برهان ذلك بمقتضى رسول الله ﷺ الولاية لأقامة الحدود . والحقوق على الناس . ولأخذ الصدقات وتلقيها ؛ وقد كان بلال على نفقات رسول الله ﷺ ، وقد كان له نظار على أرضه بغير . وقد روي في كتاب الأضاحي من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر [الجهني] عن رسول الله ﷺ أنه أعطاه غنما يقسمها بين أصحابه ، وذكرنا في الحج من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأرأسم جلودها وجلالها ، » ومن طريق أبي داود نا عبد الله بن سعد ابن إبراهيم بن سعد نا [عمر - مويقوب بن إبراهيم نا] (١) أبي داود إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : أردت الخروج إلى خيبر فقال لي رسول الله ﷺ : « إذا أتيت وكيلي بغيري (٢) فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابتنى منك آية فضع يدك على رقبة (٣) ، وفي هذا الخبر تصديق الرسول إذا علم الوالي بصدقه (٤) بغير بينة » ومن طريق مسلم نا سلمة ابن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن أبي قرعة الباهلي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري ذكر حديث آخر ، وإن رسول الله ﷺ قال : « يعوامرهما واشتروا لنا من هذا » ومن طريق أبي داود نا حجاج بن أبي يعقوب (٥) التقى حدثنا معلى بن منصور نا عبد الله بن المبارك حدثنا معمر بن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة أم المؤمنين أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فأتى بأرض الحبشة فزوجها التجاشي النبي ﷺ وأمرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة ، وهذا خبر منقول قل الكافة وأمر عليه السلام بأخذ القود

(١) الزيادة من سنن أبي داود والحديث اختصره المصنف (٢) سقط لفظ «خير» من النسخة رقم ١٤ (٣) هو العظم الذي بين ثفرة النحر والماتق (٤) في النسخة رقم ١٦ «تصدقه» (٥) في النسخة رقم ١٤ نا حجاج نا يعقوب ، وهو غلط

وبالرجم وبالجلد . وبالتقطع . ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا حامد ابن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسارعن سهل بن أبي حشمة . ورافع ابن خديج نا عيص بن مسعود . وعبد الله بن سهل انطلقا إلى خيبر (١) ففترقا في النخل فقتل عبيد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وابنا عمه حويصة ومحصة إلى رسول الله ﷺ (٢) فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم فقال رسول الله ﷺ : «الكبير الكبر أوقال: ليبدأ الأكبر فتكلمنا في أمر صاحبهما» ، وقال أبو حنيفة : لا قبل توكيل حاضر ولا من كان غائبا على أقل من مسيرة ثلاث . إلا أن يكون الحاضر أو من ذكرنا مريضا إلا برضى الخصم ، وهذا خلاف السنة وتحميد بلا برهان (٣) وقول لا نعلم أحدا قاله قبله . وقال المالكيون : لا تتكلم في الحقوق إلا بتوكيل صاحبها وهذا باطل لما ذكرنا . ولقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء ) وقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) فواجب بما ذكرنا انكار الظلم وطلب الحق للحاضر وغائب مالم يترك حقه الحاضر سواء بتوكيل أو بغير توكيل ، وطلب الحق قد وجب ولا يمنع من طلبه قول القاتل لمل صاحبه لا يريد طلبه ويقال له : قد أمر الله تعالى بطلبه فلا يسقط هذا اليقين ما يتوقفه بالظن .

**١٣٦٣ مسألة** ولا تجوز وكالة على طلاق ولا على عتق ولا على تدير . ولا على رجعة ولا على اسلام ولا على توبة . ولا على إقرار . ولا على إنكار ولا على عقد الهبة . ولا على العفو . ولا على الإبراء . ولا على عقد ضمان . ولا على ردة . ولا على قذف . ولا على صلح . ولا على انكاح مطاق بغير تسمية المنكحة والناكح لأن كل ذلك إلزام حكم لم يلزم قط . وحل عقد ثابت . ونقل ملك بلفظ ، فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب ذلك نص ولا نص على جواز الوكالة في شيء من هذه الوجوه ، والأصل أن لا يجوز قول أحد على غيره ولا حكمه على غيره لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وكل ما ذكرنا كسب على غيره وحكم بالباطل فلا يعضيه أحد على أحد وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٦٤ مسألة** ولا يحل للوكيل تمدي ما أمر به موكله فان فعل لم ينفذ فله فان قلت ضمن لقول الله تعالى : ( ولا تمتدوا انه لا يحب المعتدين ) ولقوله تعالى : ( فن

(١) في سنن أبي داود قبل خيبر . (٢) في سنن أبي داود فأتوا النبي الخ . (٣) في نسخة

رقم ٥٩٦ بلا دليل .

اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فوجب من هذا أن من أمره موكله بأن يتابع له شيئا بمن مسمى أو يبعه له بمن مسمى فباعه أو ابتاعه بأكثر أو بأقل ولو بنس فإزاد لم يلزم الموكل ولم يكن البيع له أصلا ولم يتفادى البيع لأنهم يؤمر بذلك ، فلو وكله على أن يبيع له أو يتابع له فإن ابتاع له بما يساوى أو باع بذلك لزم والا فهو مردود ، وكذلك من ابتاع لآخر أو باع له بغير أن يأمره لم يلزم في البيع أصلا ولا جاز للآخر امضاؤه لأنه امضاء باطل لا يجوز وكان الشراء لازما للموكل وما عدا هذا قول بلا برهان . وحكم بالبطل • واحتج قوم في إجازة ذلك بحديث عروة البارقي . وحكيم ابن جزام وأن رسول الله ﷺ أمر كل واحد منهما بأن يتابع له شاة بدينار فابتاع شاتين فباع أحدهما بدينار وأتى به إلى النبي ﷺ وبالشاة • وهما خبران منقطعان لا يصحان •

١٣٦٥ - مسألة - وفعل الموكل نافذ فيما أمره الموكل لازم (١) للموكل ما لم يصح عنده أن موكله قد عزله فإذا صح ذلك عنده لم ينفذ حكمه من حيث ذم ويفسخ ما فعل ، وأما كل ما فعل مما أمر به الموكل من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ طال المدة بين ذلك أو قصرت ، وهكذا القول في عزل الاسم للامير . والوالى . وللقاضى ، وفى عزل هؤلاء لمن جعل إليهم أن يؤلوه ولا فرق لأن عزله بغير أن يعلمه بعد أن يؤلوه وأطلقه على البيع وعلى الإنفاق وعلى التذكية . والقصاص . والاتكاح لسماءة ومسمى خديعة (٢) وغش قال الله تعالى : ( بخادعون الله والذين آمنوا ما يخدعون إلا أنفسهم ) وقال رسول الله ﷺ : من غشنا فليس منا • فعزله له باطل إلا أن يقول أو يكتب إليه أو يوصى إليه إذا بلغك رسول قد عزلك فهذا صحيح لأن له أن يتصرف في حقوق نفسه كما يشاء فإذا بلغه قد صح عزله وليس للخصم أن يمنع من خصامه من عزل وكيه وتولية آخر لأن التوكيل في ذلك قد صح ولا برهان على أن الخصم منه من عزل من شاء وتولية من شاء . ( فان قيل : ) أن في ذلك ضررا على الخصم قلنا : لا ضرر عليه في ذلك أصلا بل الضرر كله هو المنع من تصرف المراء في طلب حقوقه بغير قرآن أو جوب ذلك . ولا سنة ، وهذا هو الشرع الذي لم يأذن الله تعالى به •

١٣٦٦ مسألة - والوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك إلى الموكل أولم يبلغ بخلاف موت الامام فان مات قالوا له كلمه نافذة أحكامهم حتى يميز لهم الامام الوالى ، وذلك لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) والمال قد انتقل بموت الموكل الى ورثته فلا يجوز في مالهم حكم من لم يوكله . وليس كذلك الامام لأن المسلمين لا بد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، نافذ ، (٢) قوله خديعة هو خبر عن قوله قبل ولا عزله والخ

لمن ممن يقوم بأمرهم وقد قتل أمرا رسول الله ﷺ ورضى عنهم بمؤنة كلهم فتولى الأمر خالد بن الوليد من غير أن يؤمره رسول الله ﷺ حتى رجع بالمسلمين وصوب عليه السلام ذلك ، وقد مات عليه السلام وولاه باليمن . ومكة . والبحرين وغيرها فنفدت أحكامهم قبل أن يلغىهم موته عليه السلام لم يختلف في ذلك أحد من الصحابة رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق .

## كتاب المضاربة وهي القراض

١٣٦٧ - مسألة - القراض كان في الجاهلية . وكانت قریش أهل تجارة لا معاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذي لا يطيق السفر . والمرأة . والصغير . واليتيم فكانوا وذروا الشغل والمرض (١) يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بجزء مسمى من الربح فأقر رسول الله ﷺ ذلك في الاسلام وعمل به المسلمون عملا متينا لا خلاف فيه ولو وجد فيه خلاف ما التفت اليه لأنه قل كقصة بعد كافة الى زمن (٢) رسول الله ﷺ وعليه بذلك ، وقد خرج ﷺ في قراض بمال خديجة رضى الله عنها .

١٣٦٨ - مسألة - والقراض انما هو بالدنانير . والدرهم ولا يجوز بغير ذلك الا بأن يعطيه العرض فيأمره ببيعه بثلث من محدود وأن يأخذ الثلث فيعمل به قراضا لأن هذا يجمع عليه وما عداه مختلف فيه ولا نص بإيجابه . ولا حكم لاحد في ماله إلا بما أباحه له النص ، ومن منع من القراض بغير الدنانير . والدرهم الشافعي . ومالك . وأبو حنيفة . وأبو سليمان . وغيرهم .

١٣٦٩ - مسألة - ولا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلا الا ما جاء به نص . أو اجماع ، ولا يجوز أن يشترط عبدا يعمل معه أو أجيرا يعمل معه أو جزءا من الربح لفلان لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأما المالكيون . والشافعيون فتناقصوا عنها فقالوا في القراض كما قلنا . وقالوا في المساقاة : لا تجوز البتة الا الى أجل مسمى ، وكذلك قالوا في المزارعة في الموضع الذي أجازوها فيه ولا فرق بين شيء من ذلك مع خلافهم في المزارعة . والمساقاة السنة الواردة في ذلك وتركوا القياس أيضا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٧٠ - مسألة - ولا يجوز القراض الا بأن يسمي السهم الذي يتقارضان

(١) في النسخة رقم ١٤ فكانوا وذروا الشغل . والمرض . الخ . وفي النسخة الحلية والصغير وذو الشغل والمرض فكانوا . الخ (٢) في النسخة رقم ١٤ الى زمانه

١٣٧١ - مسألة - ولا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولا أن يلبس منه شيئا لا (١) في سفر ولا في حضر مرويا من طريق (٢) عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: ما أكل المضارب فهو دين عليه وصح عن ابراهيم . والحسن أن نفقته من جميع المال قال ابراهيم : وكسوته كذلك قال ابن سيرين ليس كذلك ، وقلنا هنا هو قول الشافعي . وأحد . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . مالك : أما في الحضر فكما قلنا وأما في السفر فيأكل منه ويتكسى منه ويركب منه بالمعروف إذا كان المال كثيرا أو لا فلا إلا أن مال الكاتالة : في الحضر أن يتخذ من بالافس ، وهذا تقسيم في غاية الفساد لأنه بلا دليل وليت شعري ما مقدار المال الكثير الذي أبا حوا هذا فيه وما مقدار القليل الذي منعه فيه وهذا كله باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فلا يجوز اشتراطه فإن لم يشترط فهو أكل مال بالباطل ، ثم أيضا يتوعد المال إلى الجهة فلا يدرى ما يخرج منه ولا ما يبقى منه وقليل الحرام حرام ولو أنه مقدار ذرة وكثير الحلال حلال ولو أنه الدنيا وما فيها ، فإن قالوا هو ساع (٣) في مصلحة المال قلنا نعم فكان ماذا ؟ وإنما هو ساع لربح يرجوه قائما يسعى في حظ (٤) نفسه .

١٣٧٢ مسألة وكل ربح ربحا فلهما أن يتقاسما فان لم يقصلا وتركا لا ربح به  
 م خسر في المال فلا ربح للعامل وأما إذا اتسبا الربح فقدم كل واحد منهما ما صار  
 له فلا يقط ملكه عنه لأنهما على هذا التعامل وعلى أن يكون لكل واحد منهما حظ من  
 الربح فإذا اتسبا فهو عدهما المتفق على جوازه فان لم يقتسما فقد تطوعا بترك حقهما  
 وذلك مباح .

۱۳۷۳- مائة - ولا ضین علی العامل فیما تلف من المال ولو تلف كله ولا  
 فیما خسر فیہ ولا شیء له علی رب المال إلا أن یعدی أو یرضی فیضمن لقول رسول  
 الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم علیکم حرام»

(١) سقط لفظ « لا » من النسخة رقم ١٤ (٢) الجار والمجرور سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحالية (٣) في النسخة رقم ١٦ « انما » (٤) في النسخة رقم ١٤ « في حفظ » وهو غلط



١٣٧٤ - مسألة - وأيهما اراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلح معجلا خسر أو ربح لأنه لامدة في القراض فاذ ليس فيه مدة فلا يجوز أن يجبر الابي منهما على التماذي في عمل لا يريد أحدهما في ماله ولا يريد الآخر في عمله ولا يجوز التأخير في ذلك لأنه لا بدري كم يكون التأخير ؟ وقد تسهوية السلح وقد تحط فاجاب التأخير في ذلك خطأ ولا يلزم أحدا أن يبيع ماله لغيره ليموله به ، والمعجب عن أزم هنا إجبار صاحب المال على الصبر حتى يكون للسلح سوق ليمون بذلك العامل من مال غيره وهو لا يرى إجباره على تدارك من يموت جوعا من ذوى رحمه أو غيرهم بما يقيم رفقته . وهذا عكس الحقائق وبالله تعالى التوفيق •

١٣٧٥ - مسألة - وإن تعدى العامل فريح فان كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم الناصب وقد صار ضامنا للمال إن تلف (١) أو مات تلف منه بالتدبى ويكون الربح له لأن الشرى له ، وإن كان اشترى بمال القراض نفسه فالشرى فاسد مفسوخ فان لم يوجد صاحبه البائع منه فالربح للساكين لأنه مال لا يعرف له صاحب ، وهذا قول النخعي . والشعبي . وحامد بن أبى سليمان . وابن شبرمة . وأبى سليمان وبالله تعالى التوفيق •

١٣٧٦ - مسألة - وأيهما مات بطل القراض أما في موت صاحب المال فلا ن المال قد صار للورثة وقد قال رسول الله ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» وأما في موت العامل فقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وعقد الذى له المال إنما كان مع الميت لامتع وارثه إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعديا وعمل الوارث بعد موت العامل لإصلاح للمال (٢) وقد قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) فلا ضمان على العامل ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعدد ويكون الربح كله لصاحب المال أو لوارثه ويكون للعامل هنا أولورثته أجر مثل عمله فقط لقوله تعالى : (والحرمان قصاص) فحرمة عمله يجب له أن يقاص بمثلها لأنه محسن معين على بر وبالله تعالى التوفيق •

١٣٧٧ - مسألة - وإن اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا لأن أصل الملك لغيره وولده منها رقيق لصاحب المال ، وكذلك ولد الماشية .

(١) في النسخة رقم ١٦ «وإن تلف» بزيادة : «او ولا شيء» ، وسقطت جملة «وإن تلف» من النسخة المحلية (٢) في النسخة رقم ١٤ «و على الوارث بدموت العامل اصلاح المال» ، والصواب ما هنا لأن الكلام الذى بعده يبين ما هنا والآية كذلك

وعمر الشجر . وكرى النور لأنه شئ حدث في ماله وإنما لما عمل حظه من الربح فقط ولا يسمى رجلاً إلا ما نعى بالبيع فقط وباقه تعالى التوفيق .

### كتاب الاقرار

١٣٧٨ - مسألة - من أقر لآخر أو قه تعالى بحق في مال . أودم . أو بشرة وكان المقر عاقلاً بالغاً غير مكره وأقر إقراراً تاماً ولم يصله بما يفده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ، فإن رجع لم ينتفع برجوعه وقد لزمه ما أقربه على نفسه من دم . أو حد . أو مال ، فإن وصل الإقرار بما يفده بطل كله ولم يلزمه شئ إلا من مال . ولا تود . ولا حد مثل أن يقول : لفلان على مائة دينار ، أو يقول : قذفت فلاناً بارتزنا ، أو يقول : زيت ، أو يقول : قتلت فلاناً ونحو ذلك فقد لزمه فإن رجع عن ذلك لم يلتفت ، فإن قال : كان لفلان على مائة دينار وقد قضيته أباه ، أو قال : قذفت فلاناً وأنا في غير عقل ، أو قتلت فلاناً لأنه أراد قتلي ولم أقدر على دفعه عن نفسي ، أو قال : زيت وأنا في غير عقل أو نحو هذا فإن هذا كله يسقط ولا يلزمه شئ ، والحرق . والعبد . والذكر . والأنثى ذات الزوج . والبكر ذات الأب . واليتيمة فيما ذكرنا سواء ، وإنما هذا كله إذا لم تكن (١) ينة فإذا كانت اليانة فلامعنى للانكار ولا للإقرار . ورويان من طريق مسلم أنها من جواب بن خالد ناهاهم - هو ابن يحيى - ناقدة عن أنس أن جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين فسألوا من صنع هذا بك ؟ فلان فلان حتى ذكروا يهودياً فأومأت برأسها فاخذ اليهودي فأقر فامر به (٢) رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة . ومن طريق مسلم نا محمد بن روح أنا ليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة [ ابن مسعود ] (٣) عن أنس بن مارية . وزيد بن خالد الجهني قد ذكر الحديث وفيه قول القائل : ان ابني كان عسيفاً على هذا فزني بإمرأته وأنا أخبرت أن على ابني الرجم فأقديت منه بمائة شاة ووليدة فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله الوليدة قالوا نعم فرد وعلى ابنك جلد ما تموتن قريب عام أعديا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ففدا عليها فاعترفت فامر بها رسول الله ﷺ فرجمت ، قتل عليه السلام بالإقرار ورجم بغورده المال من كان يدهم إلى غيره ، وأما إذا وصل به ما يفده فلم يقربش . ولا يجوز أن يلزم بعض أقراره ولا يلزم سائر له لأم لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة . ولا إجماع ،

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحالية ومالم تكن ينة (٢) سقط لفظ به من النسخة رقم ١٦ وهو موجود في صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٦

وقد تناقض هذا المخالفون فقالوا : ان قال : له ثلث دينار الاربع دينار فهو كمال ، وان قال : ابتعت منه داره بمائة دينار فأبكر الآخر البيع وقال : قد أقرت بمائة دينار وادعى ابتياع دارى فانهم لا يقضون عليه بشئ أصلا وهذا تناقض ظاهر ، وقال مالك : من قال : أحسن الله جزاء فلان فانه (١) أسلفنى مائتى دينار وأملئنى حتى أدبئها كلها اليه فانه لا يقضى لذلك الفلان عليه بشئ . إن طلبه بهذا الاقرار ، ولا يختلفون فيمن قال : قتل رجلا مسددا الآن أمامكم أو قال : أخذت من هذا مائة دينار الآن بمحضرتكم فانه لا يقضى عليه بشئ . ولم يقولوا : انه أقر ثم ندم ولا أخذوا ببعض قوله دون بعض وهذا تناقض ظاهر . وروى عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد ابن أبى بكر الصديق أن رجلا استضاف ناسا من هذيل فأرسلوا جارية تحمط فأعجبت الضيف فقبها فأرادوا ما فتمتعت فماركها فأنفلت فرمته بحجر فقضت كبده فأتت أهلها فأخبرتهم فاتوا عمر بن الخطاب فأخبروه فقال عمر : قتل الله لا يودى والله أبدا . ومن طريق حماد بن سلة عن ثابت البناني . وحيد . وه طرف كلهم عن عبد الله ابن عبيد بن عمير قال . غزا رجل نخاف على امرأته رجل من يهود فبره رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول :

وأشمت غره الاسلام .نى . خلوت بدمه ليل التمام

أيت على تراثها ويمسى . على جرداء لاحقة الحزام

كأن مجامع الربلات منها . قيام ينهضون الى قسام (٢)

فدخل عليه فضره بسيفه حتى قتله (٣) فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء الرجل فأخبره بالامر فأبطل عمر بن الخطاب دمه . ومن طريق محمد بن الحنفى ناعبد الله بن ادريس الأودى ناعاصم بن كليب عن أبيه عن أبى موسى الأشعري قال : أتيت وأنا باليمن امرأة فأسألتها ؟ فقالت : ما تسأل عن امرأة جبل ثيب من غير رجل أما والله ما خللت خبيلا ولا خادنت خدنا منذ أسلمت ولكنى بينما أنا نائمة بفناء بيتى فوافقه ما يقظنى الا الرجل حين ركبى وألقى بيضى مثل الشهاب فقال فكنت فيها الى عمر [ بن الخطاب ] فكنت الى أن وافتى بها وبناس من قومها فوافيته بها في الموسم فسأل عنها قومها ؟ فأثروا خيرا وسألها فأخبرته كما أخبرتنى فقال عمر : شاة تهاية تتومت قد كان ذلك يفعل فارها

(١) سقط لفظ وفانه من النسخة رقم ١٤ (٢) الترائب عظام الصدر ، والربلات

جمع ربة باطن الفخذ يسكن ويحرك قال الاصمعي : الأفضح التحريك ، والقتام الجماعة من

الباس (٣) في النسخة رقم ١٦ « حتى مات »

عمر وكساها وأوصى بها قومها خيراً ، هذا خبر في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن سلة عن عامر بن أبي الحكم عن الحسن أن رجلاً رأى مع امرأته رجلاً فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فأبطل دمه . ومن طريق حماد بن سلة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار قال جميعاً : إن رجلاً أتى امرأة ليلا فجعلت تستصرخ فلم يصرخها أحد فلأرأت ذلك قالت : وويذك حتى أستمد وأتياً فأخذت فمراً (١) فقامت خلف الباب فلما دخل ثلثت (٢) برأسه فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس فأبطل دمه . ومن طريق حماد بن سلة أخبرنا أبو عقبة أن رجلاً ادعى على رجل ألف درهم ولم تكن له ينة فاختصما إلى عبد الملك بن يعلى قال : قد كانت له عندي ألف درهم قضيت (٣) قال : أصلحك الله قد أقر قاله عبد الملك بن يعلى : إن شئت أخذت بقوله أجمع وإن شئت أبطلته أجمع ، عبد الملك بن يعلى من التابعين بولي قضاء البصرة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبادة بن طاوس عن أبيه قال : من أقر بشئ في يده فالقول قوله . ومن طريق حماد بن سلة عن أبياس بن معاوية قال : كل من كان في يده شئ فالقول فيه قوله ، وقولنا فياذكرناه قول عثمان بن عيسى . وأبي سليمان . وأحد قول الشافعي ، وأما الرجوع عن الإقرار فكلهم متفق على ما قلنا إلا في الرجوع عن الإقرار بما يوجب الحد فإن الخفيفين . والمالكين قالوا : أن رجلاً لم يكن عليه شئ . وهذا باطل والقوم أصحاب قياس يزعمهم فلا قاسوا الإقرار بالحد على الإقرار بالحقوق سواء ؟ وأيضاً فإن الحد قد لازم به بإقراره فمن ادعى سقوطه برجوعه فقد ادعى ما لا برهان له به ، واحتجوا بشيئين . أحدهما (٤) حديث ماعز . والثاني أن قالوا : إن الحدود تدرأ بالشبهات .

قال علي : أما حديث ماعز فلا حاجة لهم فيه أصلاً لأنه ليس فيه أن ماعز أرجع عن الإقرار بالثبوت لا بنقض . ولا بدليل . ولا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن رجلاً عن إقراره قبل رجوعه أيضاً البتة فكيف يستحل مسلم أن يموه على أهل الثقة بخبر ليس فيه شئ بما يزعم ؟ وإنما روى عن بعض الصحابة أنه قال : كنا نتحدث أن ماعزاً ، وللعامة في ثور رجلاً بعد اعترافهما أُلِمَ يرجعاً [بعد اعترافهما] لم يطلبهما هكذا رويناه من طريق أبي أحمد الزبيري عن يثير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه أنه قال هذا القول ، وهذا ظن والظن لا يجوز القطع به ، وقول القائل : لو فعل فلان كذا لفعل رسول الله ﷺ أمرنا كذا ليس بشئ . إذ لم يفعل ذلك القائل ولا غير ذلك الفعل

(١) هو حجر ملء الكف يذكرو ويؤشروا به أفعالهم (٢) أي شدخته (٣) في النسخة

رقم ١٦٦ ، قضيتها (٤) في النسخة رقم ١٤ ، يستثنى أحدهما ، الثور ما هنا أوضح .

قط ولاضله عليه السلام قط، وقد قال جابر: أنا أعلم الناس بأمر ما عرانا قال رسول الله ﷺ: «هلا تركتموه وجتموني؟» ليستثبت (١) رسول الله ﷺ منه فاما الترك حدفلاه هذا نص كلام جابر فهو أعلم بذلك لم يرجع ما عر قط عن إقراره إنما قال: ردوني إلى رسول الله ﷺ فإن قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتل هكذا روينا كل ما ذكرنا من طريق أبي داود وأبي عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يزيد بن زريع عن محمد بن اسحاق أن عاصم بن عمر بن قتادة قال: حدثني (٢) حسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب أن جابر بن عبد الله قال له: كل ما ذكرنا على نفسه، فبطل تمرهم بمحدث ما عر وأما ادروا الحدود بالشبهات فما جاء عن النبي ﷺ قط من طريق فيها خير ولا تعلمه أيضا جاء عنه عليه السلام أيضاً لا مسندا ولا مرسلًا وإنما هو قول روى عن ابن مسعود. وعمر قط، ولو صح لكانوا أول مخالفين له لأن الخفيفين والمالكين لأنهم أشد إقامة للحدود بالشبهات منهم، فلما يكون يحدون في الزنا بالرجم. والجلد بالجلب قط وهي منكرة وقد تنكره وتوطأ بنكاح صحيح لم يشتر أو وهي في غير عقلا، ويقتلون (٣) بدعوى المريض أن فلانا قتله وقلان منكرو لا ينة عليه، ويحدون في الخمر بالرائحة وقد تكون رائحة فواح أو كثري شوي، ويقطعون في السرقة من يقول: صاحب المنزل يشئ في هذا الشيء. وصاحب المنزل مقره بذلك، ويحدون في القذف بالترريض وهذا كله هو إقامة الحدود بالشبهات. وأما الخفيفون فانهم يقطعون من دخل مع آخر في منزل إنسان للسرقة فلم يتول أخذ شيء. ولا إخراجهم وإنما سرق الذي دخل فيه فقط فيقطعونهما جميعا في كثير لهم من مثل هذا قد قصصناه في غير هذا المكان، فمن أعجب شأننا بمن يحتج بقول قاتل دون رسول الله ﷺ، ثم هو أول مخالف لما احتج به من ذلك، وأما تسويتنا بين الحر والعبد. والذكر والأنثى ذات الأب البكر وغير البكر. والقيمة. وذات الزوج فلا زال الدين واحد على الجميع والحكم واحد على الجميع إلا أن يأتي بالفرق بين شيء من ذلك قرآن أو سنة. ولا قرآن. ولا سنة ولا قياس. ولا إجماع على الفرق بين شيء مما ذكرنا (٤) وبلا خلاف من أحد من أهل الأرض من المسلمين أن الله تعالى خاطب كل من ذكرنا خطبا بقصد به إلى كل واحد منهم في ذات نفسه بقوله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على

(١) في النسخة رقم ١٦ «وليتبت» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ «وأخبرني» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ «والحلية فيقبلون» وهو تصحيح (٤) في النسخة رقم ١٤ «من ذلك»

أنه حكم أو الرافدين والأقرين) فكل من ذكرنا مأمور بالقرار بالحق على نفسه ، ومن الباطل المتيقن أن يفترض عليهم مالا يقبل منهم ، وقد قل قوم : أن (١) إقرار العبد بما يوجب الحد لا يلزم لأنه مال قائم هو مقر في مال سيده والله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) .

قال علي : هو وإن كان مالا فهو إنسان تلزمه أحكام الديانة ، وهذه الآية حجتا في ذلك لأنه كاسب على نفسه بإقراره ، وقد وافقونا لو أن أجيرا أقر على نفسه بحد يلزمه ، وفي إقراره بذلك إبطال أجارته إن أقر بما يوجب قتلا أو قطعاً وليس بذلك كاسبا على غيره والله تعالى التوفيق .

١٢٧٩ - مسألة - وإقراره مرة يلزم كل ما ذكرنا من حد أو قتل أو مال ، وقال الحنفيون : لا يلزم الحد في الزنا إلا بإقرار أربع مرات ؛ وقيل أبو يوسف : لا يلزم في السرقة إلا بإقرار مرتين وأقاموا ذلك مقام الشهادة ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان . كقولنا . واحتج الحنفيون بأن رسول الله ﷺ رد دما عن أربع مرات . قال علي : قد صح هذا وجاء أنه ردده أقل ، وروى أكثر وإنما ردده عليه السلام لأنه اتهم عقله واتهم أنه لا يدري ما الزنا ؟ هكذا في نص الحديث أنه قال : استكبره هل شرب خمرأ ؟ أو كمال عليه السلام ، وأنه عليه السلام بعث إلى قومه يسألهم عن عقله ؟ وأنه عليه السلام قاله : أتدري ما الزنا ؟ لملك غمزت أو قبلت ، فأدفع صم هذا كله ولم يأت قط في رواية صحيحة ولا سقيمة أنه عليه السلام قال : لا يحد حتى يقر أربع مرات فلا يجوز أن يزداد هذا الشرط فيما تمام به حدود الله تعالى ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم فيلزمهم إذا أقاموا الإقرار مقام البيئة في بعض المواضع أن يقيموه مقامها في كل موضع فلا يقضوا على أحد أقر بما لا يحد حتى يقر مرتين وهم لا يفعلون (٢) هذا ، وقد قتل رسول الله ﷺ اليهودي الذي قتل الجارية بإقراره غير مردود القتل أعظم الحدود والله تعالى التوفيق ،

١٣٨٠ - مسألة - وإقرار المريض في مرض موته وفي مرض أفاق منه لو ارتد ولم يوارث نافذ من رأس المال كأقرار الصحيح ولا فرق . وروينا من طريق عبد الرزاق نا بعض أصحابنا عن الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : إذا أقر المريض في مرضه بدين لرجل فإنه جائز . فعم ابن عمر ولم يخصه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أن علياً عن ليث عن طاوس قال : إذا أقر لو ارتد بدين جائز - يعني في المرض - . وبه إلى ابن علية عن عامر الأحول قال : سئل الحسن عنه ؟ فقال : أحلها ياء ولا أتحملا عنه .

(١) سقط لفظ «أن» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ «لا يقولون»

ومن طريق ابن أبي شيبة نازيدين الحباب باحاديث سلة عن قيس بن سعد عن عطاء  
 فيمن أقر لوارث بدين قال : جائز . ومن طريق ابن أبي شيبة نازيدين عن أبي الوصل  
 عن جعفر - هو ابن رقان - عن ميمون - هو ابن مهران - إذا أقر بدين في مرضه فأرى  
 أن يجوز عليه لأنه لو (١) أقر به - وهو صحيح - جاز وأصدق ما يكون عند موته ، وهذا  
 هو قول الشافعي . وأبى سليمان . وأصحابهما • وقالت طائفة : لا يجوز إقرار المريض  
 أصلاً كإروينا عن ابن أبي شيبة ناو كيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يجوز  
 إقرار المريض بالدين وهو قول ياسين الزيات إلا أنه قال : هو من الثلث ، وقسمت  
 طائفة كإروينا عن شريح أنه كان يجوز اعتراف المريض عند موته بالدين لغير الوارث  
 ولا يجيزه للوارث الابنية وهو قول إبراهيم . وابن أذينة صح ذلك عنهما ، ورويناه  
 أيضاً عن الحكم . والشعبى وهو قول أبي حنيفة إلا أن دين الصحة عنده مقدم على دين  
 المرض ، واتفقوا على أن إقرار الصحيح للوارث ولغير الوارث بالدين جائز من رأس  
 المال كان له ولداً ولم يكن ، وقال مالك . وأبو حنيفة : إن أقر المريض لوارث فأفاق من  
 مرضه فهو لازم له من رأس ماله ، واختلف عن مالك في ذلك إن مات من ذلك المرض  
 فرواية ابن القاسم عنه أنه لا يجوز ذلك الإقرار ؛ وروى أبو قرة عن مالك لا يجوز إلا  
 في الشيء اليسير الذي يرى (٢) أنه لا يؤثر به لنفاسته ، وروى عن مالك أيضاً أنه إن أقر  
 لوارث بار به لم يجز إقراره له فإن أقر لوارث عاق جاز إقراره كالأجنبي ، وقال في إقراره  
 لزوجته بدين أو مهر : فإنه إن كان له ولد من غيرها ولم يعرف له انقطاع إلى الزوجة ولا  
 ميل إليها فإقراره لها جائز من رأس المال فإن عرف له ميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها  
 تفاقم لم يجز إقراره لها قال : وليس سائر الورثة في ذلك كالزوجة لأنه لا يهتم في الزوجة إذا  
 لم يكن له إليها ميل أن يصرف ماله عن ولده إليها قال : فإن ورثه بنون أو أخوة لم يجز إقراره  
 لبعضهم دون بعض في مرضه فإن لم يترك الابنة وعصبة فأقر لبعض العصبة جاز ذلك ،  
 وقال : ولا يجوز إقراره لعصبة الملاحظ إذا ورثه أبواه أو عصبة فإن ورثه ولد  
 أو ولد ولد جاز إقراره له •

قال أبو محمد : هذه أقوال مبنية - بلا خلاف - على الظنون الزائفة على التهمة الفاسدة  
 وقد قال رسول الله ﷺ : «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» وقال الله تعالى : (إن  
 يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً) وكل هذه الأحوال لا تحفظ عن أحد  
 قبله ، ولا يتخلو إقرار المريض عنهم إذا اتهموه فيه من أن يكون عندهم أو يكون

وصية فان كان مة فاقبلة عندهم لبعض الورثة دون بعض جائزة من رأس المال وما جاء قط فرق بين هبة مريض ولا هبة صحيح ، وان كان وصية فوصية الصحيح . والمريض سواء لا يجوز الا من الثلث ، فظهر ان تفرقهم فاسد فان ذكروا حديث عتي الستة الاعد و اقراع النبي ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فليس هذا من الاقرار في شيء (١) أصلا والاقرار انما هو اخبار بحق ذكره . وليس عطية أصلا . ولا وصية ، وحديث الستة الاعد سند كره ان شاء الله تعالى في العتق باسنادهمينا وبالله تعالى التوفيقه

١٣٨١ - مسألة - ومن قال : هذا الشيء لشيء في يده كان لفلان ووجهه لي أوقال : باعته من صدق ولم يقض عليه شيء لما ذكرنا قبل ، ولأن الأموال . والاملاك بلا شك متقلة من يدالي يدهنا أمر نعلمه يقينا ، فلو قضى عليه ببعض إقراره هنا دون سائر (٢) لوجب اخراج جميع أملاك الناس عن أيديهم أو أكثرها لانيك لانيك (٣) في الدور . والأرضين : والياب المجاورة (٤) . والعيذ . والدواب انها كانت قبل من هي يده لغيره بلا شك وان أمكن في بعض ذلك أن ينتج فان الأم وأم الأم بلا شك كانت لغيره ، وكذلك الزوجة بما يده بما يثبت فظهر فساد هذا القول جملة ، فان قامت بينة في شيء مما يده بما أقر به أو علم يقر به أنه كان لغيره قضى به لانيك الغير (٥) حيثن ولم يصدق على انتقال ما قامت به اليه لانسان يبيع البتة الابينة وهذا متفق عليه ، وقد حكمرسول الله ﷺ وقضى بالينة للدعي .

١٣٨٢ - مسألة - ومن قال : لفلان عندي مائة دينار دين ولي عنده مائة قفيزقم ، أو قال : الامانة قفيز تمر أو نحو ذلك أو لاجارية ولا يينة عليه بشيء ولا له قوم القمع الذي ادعاه فان ساوى المائة الدينار التي أقر بها أو ساوى أكثر فلا شيء عليه وان ساوى أقل قضى بالفضل فقط للذي أقر له .

برهان ذلك انهم يقرلفظ اقرارا تاما بل وصله بما أبطل به أول كلامه فلم يثبت له قط على نفسه شيئا ، ولو جاز ان يؤخذ ببعض كلامه دون بعض لوجب أن يقتل من قال لا اله الا الله لان نصف كلامه اذا ترد كفر صحيح وهو قوله لا اله فيقال له : كفرت ثم دمت ، وهذا فاسد جدا ، ولو جوب أيضا أن يطل الاستثناء كله بمثل هذا لانه ابطال

(١) في النسخة رقم ١٦ ورقم ١٤ وفي سبب (٢) في النسخة رقم ١٤ «دون بعض» (٣) في النسخة رقم ١٦ «لا يشك» (٤) في النسخة الحلية «الياب المجاورة» فكتب تأييدها بما شابه هذا وجد في الأصل والأظهر «والشاة المجاورة» اه وليس كذلك بل هو تصحيح في لفظ «المجاورة» فقط (٥) في النسخة رقم ١٦ وقضى لمبذلك الغير وهو غلط



لما أثبت بآول كلامه قبل أن يستثنى ما استثنى ، وقد قال قوم : انما يجوز الاستثناء من نوع ما قبله لا من نوع غيره .

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لأن الله تعالى يقول : ( انى لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم ) وقال تعالى : ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ) فاستثنى ابليس من الملائكة وليس منهم بل من الجن الذين يفسلون والملائكة لا تنسل ، واستثنى تعالى : ( من ظلم ) من المرسلين وليسوا من أهل صفتهم ، وقال الشاعر :

وبلدة ليس بها انيس • الا البعافير والا العيس .

وليس البعافير . والعيس من الآنيس وقد استثناء الشاعر الفصحى العربى .

## كتاب اللقطة . والضالة . والآبق

١٣٨٣ - مسألة - من وجد مالا فى قرية . أو مدينة . أو صحراء فى أرض المعجم أو أرض العرب المنوة أو الصلح مدفونا أو غير مدفون الا أن عليه علامة أنه من ضرب مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط أى مال كان فهو لقطة ، وفرض عليه أخذه وان يشهد عليه عدلا واحدا فكثر ثم يعرفه ولا يأتى بعلامته لكن تعريفه هو أن يقول فى الجماع الذى يرجو وجود صاحبه فيها أو لا يرجو : من ضاع لعمال فليخبر بعلامته فلا يزال كذلك سنة قرية فان جاء من يقيم عليه بيته أو من يصف غصاه (١) ويصدق فى صفة ويصف وعام ويصدق فيم يصف رباطه ويصدق فيه ، ويعرف عدده ويصدق فيه . أو يعرف ما كان له من هذا ، أما العدد . والوعاء . ان كان لا غصاه له ولا واء . أو العدد ان كان مشورا فى غير وعاء دفعها اليه كانت له بيته أو لم تكن ويجهز الواجد على دفعه اليه ولا ضمان عليه بمذلك ، ولو جاء من يثبت بيته فان لم يأت أحد يصدق فى صفة بما ذكرنا (٢) ولا بيته (٣) فهو عند تمام السنة مال من مال الواجد غنيا كان أو فقيرا يفضل فيه ما شاء ويرث عنه إلا أنه متى قدم من يقيم فيه بيته أو يصف شيئا عما ذكرنا فيصدق ضمنه لمان كان حيا أو ضمنه له الورثتان كان الواجد له ميتا ، فان كان ما وجد شيئا واحدا كدينار واحد .

(١) قال أبو عبيد : الغصاه هو الوعاء الذى يكون فيه النفقة ان كان جلفا أو خرقا أو غير ذلك ولذلك سمي الجلف الذى يلبن رأس القارورة الغصاه لأنه كالوعاء لها (٢) فى النسخة رقم ١٦٦ : فوصفه ما ذكرنا ، وفى الحلية : فى صفة ما ذكرنا (٣) فى النسخة رقم ١٤ : ولا بيته .

أودهم واحد . أولئك قواحدة . أو ثوب واحد . أو أي شيء كان كذلك لا رباط له . ولا وعاء . ولا غصاء فهو الذي يحمده من حين يحمده ويعرفه أبدا طول حياته فان جاء من يقيم عليه بينة فقط حتمت له القطع هو أو ورثته بعده والأفوله أو لورثته يفعل فيه ماشاء . من يبيع أو غيره ، وكذلك يورثه بعده ولا يرد (١) ما أخذ فوافيه ، فان كان ذلك في حرم مكة حرسها الله تعالى أو فدرقة قوم تاهضين إلى العمرة أو الحج عرف أبدا ولم يحل له تملكه بل يكون موقوفاً فان يش يقين عن معرفة صاحبه فهو في جميع مصالح المسلمين .

برهان ذلك ما روينا به طريق مسلم في إسحاق بن منصور نا عبيد الله بن موسى العبيسي عن شيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - أخبرني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبرني أبو هريرة قال : خطب رسول الله ﷺ عام فتح مكة قال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها نبيه (٢) والمؤمنين ألا وانها لم تحل لأحد قبلي ولم تحل لأحد بعدى إلا وانها أحلت لي ساعة من النهار ألا وانها ساعة هذه حرام لا يخط شوكةا ولا يعصد شجرةا ولا يلقط ساقطها إلا مشد .

**قال أبو محمد :** مكة هي الحرم كله فقط وهي ذات الحرم المذكورة لا ما عدا الحرم بلا خلاف ، وروينا به أيضا عن ابن عباس عن النبي ﷺ أيضا ، ومن طريق مسلم في أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله ﷺ نهى عن قطعة الحاج (٣) .

قال أبو محمد : الحج في اللغة هو القصد منه سميت المحجة محجة ، فالقاصد من يته إلى الحج أو العمرة هو فاعل القصد الذي هو الحج إلى أن يتم جميع أعمال حجه أو عمرته لقول رسول الله ﷺ : دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، فإذا تمت فليس حاجا لكنه كان حاجا وقد حج وباقه تعالى التوفيق . وروينا هذا عن عمر بن الخطاب . وابن المسيب . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الأسود بن شيان عن أبي نوفل - هو ابن أبي عقرب - عن أبيه أنه أصاب بدرة بالموسم على عبد عمر بن الخطاب فزفها فلم يعزفها أحد فأتى بها عمر عند التفريق قاله : قد عزفها فاعزفها عنى (٤) قال : ما أنا بفاعل قال : يا أمير المؤمنين فأتأمرني ؟ قال : أمسكها حتى توافي بها الموسم قابلا ففعل فزفها

(١) في النسخت رقم ١٤ ولا يردوا (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ . رسولاه . والحديث مطول اختصره المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه (٣) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٤) أي أصرها عنى ، وفي نسخته رقم ١٦ فأعزفها عنى ، وهو تصحيف

فلم يعرفها أحد فأتى بها عمر فأخبره أنه قد وافته بها كرامته وعرفها فلم يعرفها أحد وقال له : أغنا عني قال له عمر : ما أنا بفاعل ولكن ان شئت أخبرتك بالخروج منها أوسيلها ان شئت تصدقت بها فان جاء صاحبها خيره فان اختار المال رددت عليه المال وكان الاجر لك وان اختار الاجر كان لك نيتك ، فهذا فعل عمر في لقطة الموسم ، وفعل في لقطة غير الموسم مارو ينامن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل ابن أمية أن معاوية بن عبد الله بن بدر الجعفي أخبره أن أبا عبد الله - قال اسماعيل : وقد سمعت أن له حجة - أقبل من الشام فوجد حصة فيها ذهب مائة فأخذها فجاء بها إلى عمر ابن الخطاب فقال له عمر : انشدها الآن على باب المسجد ثلاثة أيام ثم عرفها سنة فان اعترفت والافهي لك قال : فقبلت فلم تعرف قسمتها بين امرأتين له .

ومن طريق الحجاج بن النبال نأبوعروة عن قتادة قال : كنت أطوف بالبيت فوطئت على ذهب . أو فضة فلم أخذه فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : بدس ما صنعت كان ينبغي لك أن تأخذه ثمرة سنة فإن جاء صاحبه رددته إليه والآن صدقت به على ذنبة من لا تعمل ، وقال في لقطه غير الحرم ماروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن أمية أن يزيد بن الأحنس الخزاعي أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطه أفأتصدق بها ؟ قال : لا تجرأت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : إذا يأكلونها أكلا سرعا قلت : وكيف تأمرني ؟ قال : عرفها سنة فإن اعترفت والأفهي لك كمالك ، فهذا سعيد بن المسيب يقول : بإيجاب أخذ اللقطة ولا بد ، ويراه بعد الحول قد صارت من مال الملتقط اللفظة مكة ، وقرولنا في لقطه مكة هو قول عبد الرحمن بن مهدي . وأبي عبيدنا بذلك أحمد بن محمد بن الجسور قال : نا محمد بن عيسى بن زفاعة نا علي بن عبد العزيز نأبوعبيد عن عبد الرحمن بن مهدي بذلك ، وعن أبي عبيدنا قوله ، وأما ما عد اللفظة الحرم . والحاج فلاروينا من طريق أبي داود نا مسدد نا أحمد - هو الخزاز - عن أبي العلاء - هو يزيد بن عبد الله بن الشخير - عن مطرف - هو ابن عبد الله بن الشخير - عن عياض بن حمار المجاشعي قال : قال رسول الله ﷺ : من أخذ (١) لقطه فليشهد أو عدل ولا يكتم ولا يغيب فإن وجد صاحبها فليردها عليه والأهوه مال الله عز وجل يؤتمن من يشاء . وروينا من طريق شميم عن خالده الخزاز ، بإسناده فقال : فليشهد قولي عدل .

**قال ابو محمد :** وزاد مسدد كما ذكرنا وليس شكا، ولا يجوز أن يحمل شي.

عاصري عن النبي ﷺ على أمثلك الا يقين أمثلك والافظاهه الاستاد .  
ومن طريق حماد بن سلمة عن زبيدة عن مولى المتبع عن زيد بن خاله الجهني  
أن رسول الله ﷺ : « سئل عن القطة فقال : أعرف عفاصها وعدتها ووعاءها فان  
جاء صاحبها فزفها فادفعا اليه والافني لك » ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر  
[أحمد بن عمرو بن السرح] (١) أن ابن وهب قال : سمعت أبا النضر - هو مولى  
عمر بن عبيدة - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خاله الجهني قال : « سئل رسول الله ﷺ  
عن القطة ؟ فقال : عرفها سنة فان لم تعترف فاعرف عفاصها ووكاها ثم كاهها فان  
جاء صاحبها فادفعا اليه » ومن طريق حماد بن سلمة ناسلة بن كهيل عن سويد بن غفلة  
« أن أبي بن كعب قال له : انه سأل النبي ﷺ عن القطة ؟ فقال له رسول الله ﷺ :  
اعرف عددها ووكاها ووعاءها ثم استمع بها فان جاء صاحبها فرف عددها ووكاها  
ووعاءها فاعطها إياه وإلا فهي لك »

وأما الشيء الواحد الذي لا وكاها ولا عفاص ولا وعاء فلا نرسول الله ﷺ  
إنما أمر بتعرف السنة فيها له عدد وعفاص ووكاها أو بعض هذه فأما ما لا عفاص  
له ولا وعاء ولا وكاها ولا عدد فهو خارج من هذا الخبر وحكمه في حديث عياض  
ابن حمار حكاه أن يشد ذلك أبدا لقوله عليه السلام : « لا يكتم ولا يغيب » ولقوله  
عليه السلام : « هو مال الله يؤتيه من يشاء » فقد آناه الله واجده (٢) رويان من طريق  
أحمد بن شعيب أن أحمد بن زافع نا حجين بن المتي نا عبد العزيز نا حوا بن أبي سلمة نا ماجشون  
عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل قال : كان سويد بن غفلة - وزيد بن صوحان  
وثالث معهما في سفر فوجد أحدهم - هو سويد بلا شك - سوطا فأخذه فقال له صاحبه  
الله قال : استمع به فان جاء صاحبه أدبته إليه خير من أن تأكله السباع فلقى أبي  
ابن كعب فذكر ذلك له قال : أصبت وأخطأه قى هذا أن أبي بن كعب رأى  
وجوب أخذ القطة .

**قال أبو محمد :** فبما ذكرنا اختلاف ، فمن ذلك أن قوما قالوا : لا تؤخذ القطة  
أصلا ، وقال آخرون : مباح أخذها وتركها مباح ، فأما من نهى عن أخذها (٣)  
فلا ذكرنا آثما ، وكما رويانا عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن جعفر بن  
ربيع أن الوليد بن سعد حدثه قال : كنت مع ابن عمر فرأيت ديناراً فحببت لأخذه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وقد آناه من أخذه »  
وفي النسخة الحلية « وقد آناه من أخذه » ولا يخفى ما فيها (٣) في النسخة رقم ١٦ « وعن القطة »

فضرب ابن عمر يدي وقال : مالك وله اتركه . ومن طريق قابوس بن أبي ظيان عن أبيه عن ابن عباس لا ترفع القطة لست منها في شيء . تركاخير من أخذها . ومن طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى مثل سعيد بن جبير عن النكاكة توجدي الطريق ؟ قال : لا توك كل إلا باذن ربها . وعن الربيع بن خيثم انه كره أخذ القطة . وعن شريح أنهم يدرهم فتركة ، وقتل أبو حنيفة . ومالك : كلا الأمرين مباح والأفضل أخذها ، وقال الشافعي مرة : أخذها أفضل ومرة قال : الورع تركها .

**قال أبو محمد** : أما من أباح كلا الأمرين فأنعم له حجة أصلاً ، فإن حلوا أمره عليه السلام بأخذها على التدبيل لهم : فأحلوا أمره بتعريفها على التدبيل ولا فرق ، فإن قالوا : أموال الناس محرمة قلنا : وإضاعته محرمة ولا فرق ، وأما من منع من أخذها فانهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فقلنا لهم : نعم وما أمرناه باستحلالها أصلاً لكن أمرناه بالمقتضى عليه من حفظها وترك إضاعته المحرمة عليه ثم جعلنا له حيث جعلناه حيث جعلناه الذي حرم أموالنا علينا إلا بما أباحتنا لا يجوز ترك شيء من أوامره ﷺ فهو أولى بنا من أنفسنا ، وقد كفر من وجدي نفسه حرجاً بما قضى ، واحتجوا أيضاً بحديث المنذر بن جرير عن أبيه عن النبي ﷺ : « لا يأوى الضالة الاضال » (١) ، وبحديث أبي مسلم الجرمي أو الحرمي عن الجارود عن النبي ﷺ : « قال : ضالة المسلم حرق النار » ، وهذان خبران لا يصحان لأن المنذر بن جرير وأبا مسلم الجرمي أو الحرمي غير معروفين ، لكن « ضالة المسلم حرق النار » قد صح من طريق أخرى وهذا لفظ مجمل فسرناه سائر الآثار ، وهو خبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن مطرف بن عبد الله بن الشيخير عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ضوال الابل ؟ فقال عليه السلام : « ضالة المسلم حرق النار » ، وهم أول مخالف قاموا بأخذ ضوال الابل ثم لم يحالوا كان لهم فيها حجة لأن إيواء الضالة بخلاف ما أمر به النبي ﷺ حرق النار وضلال بلا شك ، وما أمرناه قط بإيوائها مطلقاً لكن بتعريفها وضمانها في الأبد ، وقد جاء بهذا حديث أحسن من حديثهم كأرويان من طريق ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة عن أبي سالم الجيشاني عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ [ أن قال ] : « من أخذ قطة (٢) فهو ضال ما لم يعرفها » (٣) . ومنها

(١) الحديث في سنن أبي داود بلفظ « من آوى ضالة » الخ (٢) الحديث بهذا السند ومثله في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٥ : « إلا أن قوله من أخذ قطة ، بدل ما هنا (٣) قال الخطابي : ليس هذا بخلاف للاخبار التي جاءت في أخذ القطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على

مدة الترفيع، وقد روي عن عمر رضي الله عنه التعريف ثلاثة أيام على باب المسجد ثم سنة ٥، وبه يقول الليث بن سعد، ويحتاج لهذا القول بما روي من طريق أحمد بن شعيب أنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد (١) ناعلي بن عياش ثالث - هو ابن سعد - حدثني من أروى عن اسماعيل بن أمية عن زينة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال - وقد سئل عن الضالة -: اعرف عفاصها وو كاهها ثم عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد فإن جاء صاحبها فادفعها إليه وإن لم يأت فمرها سنة فإن جاء صاحبها والافشأ بك بها، وهذا حديث هالك لأن الليث لم يسم من أخذ عنه وقد رضى القاضي من لا يرضى، هذا سفيان الثوري يقول: لم أر أصدق من جابر الجعفي وجابر مشهور بالكذب، ثم هو خطأ لأنه قل فيه: عن عبد الله بن يزيد (٢) وإنما هو عن يزيد لا عن عبد الله بن يزيد، ووجه آخر كما روي من طريق حماد ابن سلمة أن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن معاوية بن عبد الله بن بدر قال: وجد أبي في مبرك بعير مائة دينار فسال عمر بن الخطاب عن ذلك؟ قال له: عرفها عاما فمرها عاما فلم يجد لها عارفا فقال له عمر: هو لك، ويحتاج لهذا بما روي من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن قدامة نا جابر عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال: قال لي أبي بن كعب: انقضت صرة فيها مائة دينار فأتيت بها رسول الله ﷺ قال: عرفها حولا فمرها حولا فقلت: يا رسول الله قد عرفتها حولا قال: عرفها سنة أخرى فمرها سنة أخرى ثم قلت: يا رسول الله عرفتها سنة قال: عرفها سنة أخرى فمرها سنة أخرى ثم أخبرته عليه السلام بذلك قال: انتفع بها واعرف وكاهها وخرقتها واحص عددها فإن جاء صاحبها قال جرير: لم أحفظ ما بعد هذا، وهكذا روي من طريق يزيد بن أبي أنيسة وعبد الله بن عمر الرقيين كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ

**قال أبو محمد:** هذا حديث ظاهره صحة السند إلا أن سلمة بن كهيل أخطأ فيه بلا شك لأننا رويناه من طريق حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال فيه: فلم أجد لها عارفا عامين أو ثلاثة، وروينا من طريق

الدرام والناتير والتاع وغيرها وإنما الضال اسم للحيوان التي تفصل عن أهلها كالابل والبقر والطيور وما في معناها فإذا وجدها المرء لم يحل له أن يعرض لها ما دامت بحال تمنع بنفسها وتستغل قوتها حتى يأخذها صاحبها له (١) في النسخة رقم ١٤، عن عبد الصمد وهو غلط (٢) كذلك رواه مسلم بن الحجاج في صحيحه بسنده عن يزيد، كما قال المصنف

عبد العزيز بن أبي سلفه المالحشون عن عبد الله بن الفضل عن سلة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال فيه : عرفها عاماً قال : فرقتها فلم أعترف فرجعت فقال : عرفها عاماً مرتين أو ثلاثاً ، فهذا شك من سلة بن كهيل ، ثم رويناه من طريق مسلم بن الحجاج قال : حدثني أبو بكر بن نافع نا غندر نا شعبة عن سلة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة قال : لقيت أبي بن كعب فذكر الحديث ، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : عرفها حولاً فرقتها فلم أجدها من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولاً فلم أجدها من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولاً فلم أجدها من يعرفها ، وذكر باقي الحديث : قال شعبة : فلقية بعد ذلك بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حول واحد (١) ، فهذا تصريح من سلة بن كهيل بالشك والثريفة لا تؤخذ بالشك ، ورويناه أيضاً من طريق مسلم حدثني عبد الرحمن بن بشر (٢) العبدى نا هـ - هو ابن أسد - نا شعبة نا سلة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة نا قص الحديث قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول : عرفها عاماً واحداً .

فصح أن سلة بن كهيل ثبت واستدرك ثبت على عام واحد بعد أن شك فصح أنه وم ثم استدرك فشك ثم استدرك فثبت وجوب تعريف العام وبطل تعريف ما زاد والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وهما أنرا ن آخران . أحدهما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر - هو ابن أبي ميسرة - عن شريك بن عبد الله عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري : أن علياً جاء الرسول الله ﷺ بدينار وجد في السوق قال النبي ﷺ : عرفه ثلاثاً فعمل فلم يجد أحداً يعترفه فقال له النبي ﷺ : كله ، فذكر الحديث كله وفي آخره : ففعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام ، لهذا الحديث .

قال أبو محمد : لا ندري من كلام من هذه الزيادة ، وهذا خبر سوء لأنه من طريق ابن أبي سيرة وهو مشهور بوضع الحديث والكذب ، عن شريك (٣) وهو مدلس يدلس المتكررات عن الضعفاء إلى الثقات ، وروى من طريق إسرائيل عن عمر بن عبد الله ابن يعلى عن جدته حكيمه عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال : من التقط لقطة يسيرة درهما أو جبلاً أو شبه ذلك فليعرفه ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام ، وهذا

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ وبشير وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٤ على شريك وهو تصحيح صحيح لأنه يوم ان الجمار والمجرور متعلق «بوضع» وهذا قلد كالأصحى

لائىء اسرائيل ضعيف وعمر بن عبيد الله مجهول وحكيمة (١) عن أبيها أنكر وأنكره ، طلبات بعضها فرق بعض .

قال أبو محمد : روي عن مالك . والشافعي . وأبي سليمان . والأوزاعي تعريف القطعة سنة وهو القول الظاهر عن أبي حنيفة ، وقد روى عنه خلافة ، وروى عن عمر ابن الخطاب أيضا تعريف القطعة ثلاثة أشهر ، وروى أيضا عنه من طريق شريك عن أبي يعقوب البدي عن أبي شيخ البدي عن يزيد بن صوحان البدي أن عمر أمر أن يعرف قلادة الثعالب أربعة أشهر فإن جاء من عرفها والاوضها في بيت المال ، فهذه عن عمر رضي الله عنه خمسة أقوال ، وروى أبو نعيم عن سفيان الثوري من الثقط درهما فانه يعرفه أربعة أيام ، وقال الحسن بن حي . وأبو حنيفة في رواية هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن عنه : ان ما بلغ عشرة دراهم فصاعداً فانه يعرف سنة ، واختلفا فيما كان أقل فقال الحسن بن حي : يعرف ثلاثة أيام ، وقال أبو حنيفة : يعرف على قدر ما يرى الملتقط ، وهذه آراء قاسدة كآرى ، ومهادف القطعة الى من عرف العفاص . والوكاء . والعدد . والوعاء . قال مالك . وأبو سليمان كما قلنا ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا يدفعها اليه بذلك فان فعل ضمنها لانه قد يسمع صاحبها يصفها فيعرف صفتها فيأتى بها ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، ونهى عن أن يسلأ أحد دعواه ، وقال عليه السلام : شاهدك أو يمينك ليس لك غير ذلك .

**قال أبو محمد :** هذا كلسق والذي قاله هو الذي أمر بأن تعطى القطعة من عرف العفاص . والوكاء . والعدد . والوعاء . وليس كلامه متارضا ولا حكمه متافضا ولا يحل ضرب بعضه ببعض ولا ترك بعضه وأخذ بعض فكله حتى وكله وحى من عند الله عز وجل يوم يجمعون معنا على أن المدعى عليه إن أقر قضى عليه بغير بينة قد جعلوا للبدعي شيئا غير الشاهدين أو يمين المدعى عليه ، فإن قالوا قد صح الحكم بالاقرار قلنا : وقد صح دفع القطعة بأن يصف المدعى وكلها وعددها . وعفاصها . ووعاها ولا ترق وليس كل الاحكام توجد في خير واحد ولا تؤخذ من خير واحد ولكن قسم السن بعضها للبيض ويؤخذ بها كلها ، ولو أن الخفيفين اعترضوا أنفسهم بهذه الاعتراضات في قبولهم امرأة واحدة في عيوب النساء . والولاة قولوا عارضوا أنفسهم

(١) قال ابن حجر في تلخيص المحيد : وزعم ابن حزم ان عمر مجهول وزعم هو وابن القطان ان حكيمة ويمل مجهولان وهو معجب منهما لأنهم على معاني معروف له



بهذا في حكمهم الزوجين يختلفان في متاع البيت ان ما أشبه أن يكون للرجال كان للرجل مع بيته وما أشبه أن يكون للنساء كان للراة يمينها بغير بيته ، ولا يحكمون بذلك في الأخت والأخ يختلفان في متاع البيت الذي هما فيه ، ولو عارضوا أنفسهم بهذا الاعتراض في قولهم : إن من ادعى لقطا هو وغيره فأقى بعلامات في جسده قضى له به ولا يقضون بذلك فيمن ادعى مع آخر عبدا فأقى أحدهما بعلامات في جسده ، وفي قولهم لو أن مستأجر الدار تداعى مع صاحب الدار في جنوع موضوعة في الدار وأحد مصرعين في الدار أن تلك الجنوع إن كانت تشبه الجنوع التي في البناء والمصرع القائم كان كل ذلك لصاحب الدار بلا بيته ، وسائر تلك التخاليط التي لا تمقل ، ثم لا يبالون بمعارضة أوامر رسول الله ﷺ بأرائهم الفاسدة ، وأما الشافعي فإنه قضى في القتل يوجد في محلة أقوام أعداء له أن المدعين يقتله عليه يحلفون خمسين يمينا ثم يقضى لهم بالدية فأعطاهم بدعواهم ، فإن قالوا : إن السنة جاءت بهذا قلنا لهم : والسنة جاءت بدفع القطة إلى من عرف عفاصها . ووكاهما . وعددها . ووعدها ولا فرق ، وقالوا : قد قال رسول الله ﷺ : فإن جاء صاحبها فادها إليه قلنا : نعم وصاحبها هو الذي أمر عليه السلام بدفعها إليه إذا وصف ما ذكرنا ، وأما قولهم : قد يسمعها متجبل فيقال لهم : وقد تكذب اليهود ولا فرق ، وقالوا : قد قال أبو داود السجستاني : هذه الزيادة - فإن عرف عفاصها . ووكاهما . وعددها فادفعها إليه - غير محفوظة .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء ولا يجوز أن يقال فيها رواه الثقات مسندا : هذا غير محفوظ ، ولا يجوز أحد عن هذه الدعوى فيما شاء من السنن الثواب : وقد أخذ الحنفيون بزيادة جاءت في حديث حماد بن سلمة في الزكاة وهي ساقطة غير محفوظة ولو صح إسنادها ما قلنا فيه : غير محفوظ ، وأخذوا بخبر الاستسعاء وقد قال من هو أجل من أبي داود : وليس الاستسعاء محفوظا وإنما هو من كلام ابن أبي عروبة ، وأخذوا بالخبر من ملك ذارحم محرمة فهو حر ، وجمهور أصحاب الحديث يقولون : إنه غير محفوظ ، وأخذ الشافعي في زكاة القطر باللفظة التي ذكرها من لا يعتد به : ممن تقولون ، وهي بلا شك ساقطة غير محفوظة ولو صححت من طريق الإسناد ما استحلنا أن نقول فيها : غير محفوظة ثم نقول : أخطأ أبو داود في قوله : هي غير محفوظة بل هي محفوظة لأنها لو لم يروها إلا حماد ابن سلمة وحده لكنني لثقت وإمامته وكيف وقد وافقه عليها سفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد بن مولى المنبج عن يزيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ ، وسفيان أيضا عن سلمة ابن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ، فبطل قول من قال :

هي غير محفوفة بل هي مشبورة محفوفة ، ومنها تلك القطة بعد المحل رويانا قولنا عن عمر بن الخطاب . وغيره كانوا من طريق أحمد بن شعيب أنا أبو عبيدة بن أبي السفر نا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن عمرو . وعاصم بن سفيان بن عبد الله عن أبيهما أنه التقط عيقاً (١) فأقربها عمر بن الخطاب فأمره أن يرفعها حولاً ففعل ثم أخبره فقال : هي لك إن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك قلت : لا حاجة لي بها وأمرها فالتفت في بيت المال ، وقد صرح عن عمر بن طريق بجمه . وعن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ . ومن طريق ابن عمر أنه رأى ثمرة مطروحة في السكة فأحدها فأكلمها . وعن علي بن أبي طالب أنه التقط حبراً من فاكهه . وعن ابن عباس من وجد لقطة من سقط المتاع سوطاً أو نعلين . أو عصاً أو سيرا من المتاع فليستمتع به وليشده فإن كان ود كافياً قدم به وليشده وإن كان زاداً فليأكله وليشده فإن جاء صاحبه فليقرمه ، وهو قول روى أيضاً عن طاوس . وابن المسيب . وجابر بن زيد وعطاء بن أدد قوله . والثاقفي . وأبي سليمان . وغيرهم ، وقالت طائفة : يتصدق بها فإن عرفت خير صاحبها بين الأجر والفضلان • رويانا ذلك أيضاً عن عمر . وعلي . وابن مسعود . وابن عباس . وابن عمر قال : لا أمرك أن تأكلها ، وعن طاوس أيضاً . وعكرمة وهو قول أبي حنيفة . والحسن بن حي . وسفيان ، واحتج هؤلاء بما روى من طريق البزار نا خالد بن يوسف نا أبي نا زياد بن سعد نا سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « سئل رسول الله ﷺ عن القطة ؟ فقال : لا تحمل القطة فن التقط شيئاً فليقرمه سنة فإن جاء صاحبه فليقرمه إليه وإن لم يأت فليصدق به فإن جاء فليقرمه بين الأجر وبين النيلة » .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لأن يوسف بن خالد . وأباه مجبولان ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن قوله لا تحمل القطة حتى ولا تحمل قبل التعريف وأمره بالصدقة بها مضموم إلى أمره عليه السلام باستغافوا بكرنا من جملة ما له إذ لو صح هذا لكان (٢) بعض أمره عليه السلام أول بالطاعة من بعض ولا يحمل مخالفة شيء من أمره عليه السلام لآخرها بل كلها حقوق واجب استعماله ونحن لم نمنع واجدها من الصدقة بها إن أراد فيحتج علينا بهذا فبطل تعليقهم بهذا الخبر لو صح فكيف وهو لا يصح ؟ فإن ادعوا إجماعاً على الصدقة بها كذبوا المارويين من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن زيد بن الأخطس الخزاعي أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأصدق بها ؟ قال : لا تجرأت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : إذا يأكلونها أكلت سريراً قلت : فكيف تأمرني ؟

(١) هو ذيل من أدم ما يجعل فيه الثياب (٢) في النسخة رقم ١٤ والمحلية لا كان وهو غلط

قال : عرفنا سنة فإن اعترفت والا فهي لك ، والمجب أن بعضهم احتج لمذنبه (١) الخطأ في هذا بقول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم يتكم بالباطل ) .

قال علي : احتجاج هذا الجاهل بهذه الآية في هذا المكان (٢) دليل على رقة دينه إذ جعل ما أمر به رسول الله ﷺ باطلا ولو كان له دين لما عارض حكم رسول الله ﷺ ، ولو أنه جعل هذه المعارضة لقولهم الملعون : إن الفاعب لنور المسلمين وضياعم يسكنها ويكرها فالكرها له حلال واحتراث ضياعم له حلال لا يلزم في ذلك شيء ، وقولهم : من اشترى شيئا اشترأ فاسدا فقد ملكه ملكا فاسدا وأباحوا له التصرف فيما اشترى بالباطل بالوطء : والعق وسائر أقوالهم الخبيثة لكانوا قد وافقوا ، ثم أعجب شي. (٣) أمرهم بالصدقة بها فإن جاء صاحبها ضمنوا المساكين أن وجدوه فليأكلهم هو أيضا أكل مال بالباطل ، وأي فرق بين أن يأكلها الواجد وضمناها عليه وبين أن يأكلها المساكين وضمناها عليهم ؟ قال بن يوجدا فقله لان كان أحد الوجبين أكل مال بالباطل فإن الآخر أكل مال بالباطل ولا فرق ، ولان كان أحدهما أكل مال بحق فإن الآخر أكل مال بالحق ولا فرق إذ الضمان في العاقبة في كلا الوجبين ولكنهم قوم لا يفتلون . واحتجوا بما ذكرنا قبل أنه لا يصح من ضالة المسلم حرق النار . ولا يأوى الضالة الاضال ولو محال كانا عليهم أعظم حجة لانهم يبيعون أخذ ضوال الابل التي فيها ورد النص المذكور فاعجبوا هذه العقول ، وأعجب شيء احتجاجهم هنا برواية خبيثة رواها أبو يوسف عن عبد الملك بن العزمي عن سلة بن كيرل أن أبي بن كعب ثم ذكر باقي الحديث وأن رسول الله ﷺ قال له : فأنك ذو حاجة إليها .

قال أبو محمد : هذا منقطع لأن سلة لم يدرك أيأثم العزمي ضعيف جدا ، وأبو يوسف لا يبعد عنه فمن أضل ممن يرد ما رواه ثوري . ومحمد بن سلة كلاهما عن سلة بن كيرل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ . يأخذ بما رواه أبو يوسف المضموز عن العزمي الضعيف عن سلة عن أبي وهو لم يلق (٤) أيأقط في مثل هذا فليعتبر أولوا الأبصار ، ثم لوححت لهم هذه الزيادة التي لا تصحح لما كان لم فيها حجة لأنه ليس فيها الاإباحة للقطة للمحتاج ولستأكر هذا بل هو قولنا وليس فيها منع القنى منها لانصر ولا بدليل ، ثم المجب كله ردم كلم في هذا المكان نفسه حديث على

(١) في النسخة رقم ١٦ « ويحتج لمذنبه » (٢) في النسخة رقم ١٦ « وهذا الوضع »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « وأعجب شيء . » (٤) في النسخة رقم ١٦ « هو لم يدرك »

ابن أبي طالب في القاطة الدينار واباحة رسول الله ﷺ له استفاقه بان قالوا (١) :  
هو مرسل ورواه شريك وهو ضعيف والمرسل الذي يرويه الضعيف لا يجوز الأخذ  
به اذا علق رأى أبي حنيفة والمرسل الذي رواه المرزومي وهو الغاية في الضعف لا يجوز  
تركه اذا وافق رأى أبي حنيفة والله لتطول غداة من هذا سيئه في دينه يوم لا ينفي  
النعم عنه شيئا ، وما هذه طريق من يدين يوم الحساب لكنه الضلال والاضلال نعموذ  
بالله من الخذلان ، ثم قد كذبوا بل قد روى حديث علي بن غير طريق شريك وأسند  
من طريق أبي داود ناجض من مسافر النيسى فابن أبي فديك ناموس بن يعقوب الزمعي  
- هو موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمة - عن أبي حازم عن سهل بن سعد  
أخبره أن علي بن أبي طالب وجد الحسين والحسن يكيان من الجوع فخرج فوجد ديناراً  
بالسوق فجاء به إلى فاطمة فأخبرها فقالت له : اذهب إلى فلان اليهودي فخذ لنا دقيقاً  
فذهب إلى اليهودي فاشتري به دقيقاً فقال اليهودي : أنت ختن هذا الذي يزعم أنه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : نعم قال : فخذ ديناراً ولك الدقيق فخرج  
على حتى جاء به فاطمة فأخبرها فقالت له : [ اذهب إلى فلان الجزار ] (٢) فخذ لنا  
بدرهم لحماً فذهب فربهن الدينار بدرهم لحماً فجاء به ففجنت ونصبت وخبزت وأرسلت  
إلى التي ﷺ فجاءهم فقالت له : يا رسول الله أذكر لك فأن رأيت لنا حلالاً أكلنا  
وأكلت معان من شأنه كذا وكذا فقال عليه السلام : كلوا باسم الله فأكلوا فبينما هم مكانهم  
إذا غلام ينشد الله تعالى والاسلام الدينار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فدعى له [ فسأله ] (٣) فقال : سقط مني في السوق فقال رسول الله ﷺ : يا علي  
اذهب إلى الجزار فقل له : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك : أرسل إلى  
بالدينار ودرهمك على فأرسل به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلالينة (٤) ،  
قال أبو محمد : هذا خير خير من خبرهم وهو عليه السلام . وعلى . وفاطمة . والحسن .  
والحسين رضي الله عنهم لا تحمل لهم الصدقة أغنياء كانوا أو فقراء ، وقد أباح في هذا الخبر  
شراء الدقيق بالدينار فائماً أخذه ابتاعاً ثم أهدى إليه اليهودي الدينار ، وكذلك رهن الدينار  
في اللحم ، والخبر الصحيح يكتفي من كل هذا • رويناه من طريق البخاري نا محمد بن يوسف  
أناسيان عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن أنس بن مالك رضي الله عنه (٥)

(١) في النسخة رقم ١٦٦ وقالوا (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن  
أبي داود (٤) قوله بلالينة ، غير موجود في سنن أبي داود (٥) الزيادة من صحيح  
البخاري ج ٣ ص ٢٥٩

قال مر: ورسول الله ﷺ بتمره مطروحة في الطريق قال: لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها، فهذا رسول الله ﷺ غني لا يقير بشهادة الله تعالى له إذ يقول (ووجدك عائلا فأغني) يستحل أكل اللقطة وإنما توقع أن تكون من الصدقة قال بعضهم: هذا على تحقيق الصفة إنهما من الصدقة (١) لأنها لقطة ، وهذا كلام إنسان عديم عقل وحياء ودين لأنه كلام لا يعقل وخلاف المفهوم لفظ رسول الله ﷺ وكذب مجاهر به باردغث، وأعجب بشئ قول بعضهم: قد صح الإجماع على أنه لا يعطيا غنيا غيره فكان هو كذلك •

**قال أبو حمزة :** لاشئ أسهل من الكذب المقصوح عند هؤلاء القوم ثم كذبه  
إنما هو على الله تعالى . وعلى رسوله ﷺ وعلى جميع أهل الاسلام . وعلى العقول والحواس  
ليتشعري متى أجمع معهم على هذا ومن أجمع معهم على هذا آفة الجندل . والكثكث (٢)  
وأين وجدوا هذا الاجماع ؟ بل كذبوا في ذلك وإذا دخلت اللقطة في ملكه بانقضاء  
الحول الذي عرفها فيه فإن أعطاها غيا أو أغنياء أو قارون لو وجده حيا أو سليمان  
رسول الله ﷺ لو كان في عصره لكان ذلك مباحا لاشئ . من الكراهية فيه ، وقالوا :  
قد شك يحيى بن سعيد في أمر الملقط بأن يستفقهأهو من قول يزيد مولى المنبث ؟  
أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وقطع مرة أخرى على أنه من قول يزيد قلنا : وقد  
أسنده يحيى أيضا وهذا كله صحيح فيه لأنه سمعه مرة مستندا وسمع يزيد يقول : من فتياه  
أيضا ثم يقول : لكن ربيعة لم يشك في أنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك  
أيضا لم يشك بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
روى مالك . وسفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد عن  
التي صلى الله عليه وسلم « فان جاء صاحبها والافتشأنك بها » وروى حماد بن سلمة عن  
ربيعة عن يزيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم « فان جاء صاحبها والا  
فتشأنك بها » وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
« فان جاء صاحبها فعرفها فأدفعها اليه والا فهي لك » وروى سفيان بن عيينة ان ربيعة  
اخبره ان يزيد مولى المنبث حدثه عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) أنه سئل  
عن اللقطة؟ فقال . عرفها سنة فان اعترفت وإلا فاعطها بمالك ه ورويناها من طريق  
سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد — هو الدراوردي — سمعت ربيعة يحدث عن  
زيد مولى المنبث عن زيد بن خالد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الحديث ، وفي

(١) في النسخة رقم ١٦ وعلى تحقيق الصدقة أعلاه الصدقة (٢) موفات المجارة والتراب (٣) هذه الزمادة سقطت من النسخة رقم ١٦ والنسخة الحالية

آخره . فان جاء صاحبها فأدعا إليه وإلا فاصنع بها ما صنع بمالك ، ورواه أبو النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القطة قال : « عرفاستة فان لم تعترف فأعرف عفاصها . ووكأها ثم كلها فان جاء صاحبها فأدعا إليه » . ورواه حماد بن سلة أناسلة بن كريل عن سويد بن غفلة أن أبي بن كعب قاله : قال رسول الله ﷺ في القطة : « فان جاء صاحبها فعرف عفاصها . ووكأها . ووعاها فأعطها إياه والأنتهى لك » وعلى هذا دل حديث عياض بن حمار . وأبي هريرة لا مثل تلك الملققات المكشوبة من مرسل . ومجهول . ومن لا خيفه وبالله تعالى التوفيق .

وقد جاء خبر من طريق لا يزال المخالفون ينجون بها إذا اقتهمروا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : كيف ترى ما وجد في الطريق الميتاء أو في القرية المسكونة ؟ قال : عرف ست فان جاء باغيه فأدفعه إليه والافشأ بك به فان جاء طالبها يوم من الدهر فأدعا إليه وما كان في الطريق غير الميتاء وفي القرية غير المسكونة فقيه وفي الركاك الخس » وأما نحن فهذه صحيفة لا نأخذ بها فهذا حكم القطة من غير الحيوان .

وأما الضوال من الحيوان فلها ثلاثة أحكام : أما الضأن والمزققط كبارها وصغارها توجد بحيث يخاف عليها الذئب أو من يأخذها من الناس ولا حافظ لها ولا هي بقرب ماء منها فهي حلال لمن أخذها سواء جاء صاحبها أو لم يجر وجدها حية أو مذبوحة . أو مطبوخة أو مأكولة لا سبيل له عليها . وأما الأبل القوية على الرعي وورود الماء فلا يجل لأحد أخذها وإنما حكمها أن تترك ولا بدفن أخذها ضمنها إن تلفت عنده بأى وجه تلفت وكان عاصيا بذلك إلا أن يكون شئ من كل ما ذكرنا من لقطه أو ضالة يعرف صاحبها لحكم كل ذلك أن ترد إليه ولا تعزف في ذلك ، وأما كل ما عدا ما ذكرنا من إبل لا قوة بها على ورود الماء والرعي وسائر البقر . والحيل . والبغال . والحير . والصيد كلها المتمسكة والاباق من العيد والآماء وما أضل صاحبها منها والغنم التي تكون ضوال بحيث لا يخاف عليها الذئب ولا إنسان وغير ذلك كله فحرم أخذها وضمه وتعريفه أبدا ، فان يش من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو واجدها في جميع مصالح المسلمين وبالله تعالى التوفيق .

سواء كان كل ما ذكرنا مما أمهله صاحبه لضرورة أو لحوف . أو لخرال .

أوما ضل ولا فرق • برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى ناقتية [بن سعيد] (١) نا اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهنى : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل (٢) عن القطة ؟ قال : عرفها سنة ثم اعرف وكابها وعفاصها ثم استفق بها فانت جا ربها فادها اليه فقال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : خذها فانما هي لك وأولائك أو لذئب قال : يا رسول الله فضالة الابل ؟ فنضب عليه السلام حتى احمرت وجنتاه [أو احمر وجهه] (٣) وقال (٤) : « اللهم ما عفاها حتى يلة اماربها » • ومن طريق البخارى نا اسماعيل بن عبد الله بن أبى أويس ناسليان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يزيد بن مولى المنبث أنه سمع زيد بن خالد الجهنى يقول : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف ترى في ضالة الغنم ؟ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : خذها فانما هي لك وأولائك أو للذئب فقال : كيف ترى في ضالة الابل ؟ قال : دعها فان معها حذاهما وسقاها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها » (٥) فأمر عليه السلام بأخذ ضالة الغنم التي يخاف عليها الذئب أو العادى ويترك الابل التي ترد الماء وتأكل الشجر ويخصها بذلك دون سائر القطعات والضوال فلا يحل لأحد خلاف ذلك •

قال أبو محمد : وأما ما عرف به فليس ضالة لأنها لم تفصل جملة بل هي معروفة وانما الضالة ما ضلت جملة فلم يعرفها صاحبها أين هي ؟ ولا عرفوا جدها لمن هي وهي التي أمر عليه السلام بشدها وبقي حكم الحيوان كله حاشى ما ذكرنا موقوفا على قول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ومن البر والتقوى احراز مال المسلم أو الذمى ، وقال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد من مال أحد إلا ما أحله الله تعالى ورسوله ﷺ » • روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى عماله لا تضموا الضوال فقد كانت الابل تتنازع هلا وترد المياه لا يمرض لها أحد حتى يأتى من يعترفها فيأخذها حتى إذا كان عثمان كتب أن ضموها وعرفوها فان جاء من يعترفها والافيعوها وضعوا أمانتها في بيت المال فان جاء من يعترفها فادفعوا اليهم الأمان •

ومن طريق ابن وهب أخبرني أنس بن عياض (٦) عن سلة بن وردان سألت سالم بن

- (١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٣ (٢) في صحيح البخارى وان رجلا سأل رسول الله الخ (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) في صحيح البخارى • ثم قاله (٥) الحديث في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٠ مطولا اختصره المصنف (٦) في النسخة رقم ١٦ « أنس بن عياض » وهو غلط

عبدالله بن عمر عن الشاة وجد بالارض التي ليس بها أحد فقال: عرفنا من ذلك فان عرفنا  
قادضا إلى من عرفنا وإلا فثابتك وشاة الذئب فكلها . ومن طريق وكيع حدثنا سلمة  
ابن وردان قال : سألت سالم بن عبدالله بن عمر عن ضالة الابل ؟ قال : معها سقاؤها  
وحذاؤها دعها إلا أن تعرف صاحبها فتدفعها اليه . وروينا من طريق عبدالرزاق عن  
معمر : وسفيان الثوري كلاهما عن أبي اسحاق السبيعي عن امرأته قال : جاءت امرأة  
إلى عائشة أم المؤمنين فقالت : إني وجدت شاة فقالت : اعطني واحلي وعرفي ثم عادت  
اليها ثلاث مرات فقالت : تريدن أن أمرك بذببحها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو  
الأحوص عن زبدين جبير أنه سمع ابن عمر يقول لرجل سأله عن ضالة وجدتها : فقال له  
ابن عمر : أصلح إليها واتخذ قال : فهل على انت شربت من لبنها قال : ما أرى عليك في  
ذلك . وقال أبو حنيفة . وأصحابه : تؤخذ ضالة الابل كما تؤخذ غيرها ، وقال الشافعي :  
ما كان من الخيل . والبقرة . والغال قويا يرد الماء . ويرعى لم يأخذ قياسا على الابل وما  
كان منها ومن سائر الحيوان لا يمتنع أخذ (١) ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : من أخذ  
ضالة من الغنم ففليه ضمانها إن أكلها ، وقال مالك : أما ضالة الغنم فإكان بقرب  
القرى فلا يأكلها ولكن يضمها إلى أقرب القرى فيعرفها هناك وأما ما كان في  
الفلوات والمهام فانه يأكلها أو يأخذها فان جاء صاحبها فوجدتها حية فهو أحق بها  
وإن وجدتها مأكولة فلا شيء له ولا يضمها له ما وجدتها الذي أكلها ، واختلف أصحابه  
فيها إن وجدها مذبوحة لم تؤكل بعد قال : وأما البقرة فان خيف عليها السبع لحكمها  
حكم الغنم وإن لم يخف عليها السبع لحكمها حكم الابل يترك كل ذلك ولا يعترض له ولا  
يؤخذ ، وأما الخيل . والبقال . والحبر فلتعرف ثم يتصدق بها .

قال أبو محمد : أما تقسيم مالك غلطاً لأنه لم يبيح النصف إذ فرق بين أحوال وجود  
ضالة الغنم وليس في النص شيء من ذلك وكذلك تفرقه بين وجود الشاة صاحبها  
حية أو مأكولة فليس في الخبر شيء من ذلك أصلاً لا بنص ولا بدليل ولا القياس طرد  
ولا قول مقدم التزم لأن القياس أن لا يبيح الشاة لو وجدها أصلاً كما لا يبيح سائر القطعات  
إلا أن كان مقبراً بعد تعريف عام ولا نعلم فروقه هذه عن أحد قبله ولا نعلم لقوله حجة  
أصلاً ، وأما أبو حنيفة فانه عالف أمر رسول الله ﷺ كله جواراً فتم من الشاة جملة  
وأمر بأخذ ضالة الابل وقد غضب رسول الله ﷺ من ذلك غضباً محرماً له وجهه ونموذ  
بالله من ذلك ، فاما ما هو - يعني أبا حنيفة - فيمنزله لها لا آثاراً هو أما هو لا الحارسون فواقه



ما لهم عذر بل هم قد أقدموا على ما أغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم علانية لمخلوق  
 جملة من قال الله تعالى فيهم : ( ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه ) فما  
 أخوفنا عليهم من تمام الآية لأن الحق قد قامت عليهم ، ( فان قالوا ) : ان الأموال حرام على  
 غير أهلها وواجب حفظها فلا تأخذ بخلاف ذلك بخبر واحد قلنا لهم : قد أخذتم بذلك  
 الخبر بعينه فيما أنكرتموه فأمروهم بالتلافى بالصدقة بها بعد تعريف سنة فرة صار  
 عندكم الخبر حجة ومرة صار عندكم باطلا وهوذا للخبر بعينه فاهذا الضلال ؟ وقد  
 روينا لهم عن أم المؤمنين . وابن عمر اباحة شرب لبن الضالة وهم لا يقولون بذلك ،  
 وأما الشافعي فقتض أصله ولم يرأخذ الشاة وأضحم في حكم الخبر ما ليس فيه فالحق  
 بالابل ما لم يذكر في النص وجعل ورود الماء ورعى الشجر علة قاس عليها ولا دليل  
 له على صحة ذلك ، وإن الشاة لترد الماء وترعى ما أدركت من الشجر كما تفعل  
 الابل ويتمتع منها ما لم تدركه كما يتمتع على الابل ما لا تدركه وإن الذئب ليأكل البعير كما يأكل  
 الشاة ولا منعة عند البعير منه وإنما يتمتع منه البقر فقط هذا أمر معلوم بالمشاهدة ، وقالوا :  
 قول النبي ﷺ « مأكلك أولادك أول الذئب » ليس تملكك للذئب فكذلك ليس  
 تملكك للواجد قلنا : هذا باطل من قولكم لأن الذئب لا يملك والواجد يملك والواجد  
 مخاطب والذئب ليس مخاطبا وقد أمر الواجد بأخذ ما في يادكم كاذبة مردودة عليكم وبالله  
 تعالى التوفيق ، فظهر سقوط هذا الأقوال كلها يتقن وإن كل واحد منهم أخذ ببعض الخبر  
 وجعله حجة وترك بعضهم يراه حجة ، واختلفوا في ذلك فأخذوا ما ترك هذا وترك  
 هذا ما أخذ الآخر ، وهذا ما لا طريق للصواب إليه أصلا وبالله تعالى التوفيق ، ولئن كان  
 الخبر حجة في موضع فانه لحجة في كل ما فيه الآن تأتي مخالفة له بناسخ متيقن ، وإن كان  
 ليس حجة في شيء منه فكله ليس حجة ، والتحكي في أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يجوز وبالله تعالى التوفيق •

### كتاب القبط

١٣٨٤ - مسألة - انوجد صغير منبوذ فعرض على من يحضره أن يقوم به  
 ولا بد لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان )  
 ولقول الله تعالى : ( ومن أجاها فكأنما أجاها الناس جميعا ) ولا إثم أعظم من إثم من  
 أضاع (١) نسمة مولودة على الاسلام صغيرة لا ذنب لها حتى تموت جوعا وبرقا

(١) في النسخة رقم ١٤ « ولا إثم أعظم من أضاع » الخ

أو تأكله الكلاب نحو قاتل نفس عبدا بلا شك ، وقد جمع عز رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 • من لا يرحم الناس لا يرحمه الله •

١٣٨٥ مسند القبط حرر ولا ولا . عليه لاحد ان الناس كلهم أولاد آدم  
 وزوجه حواء عليهما السلام هما حران وأولاد الحرمة أحرار بلا خلاف من أحد فكل  
 أحد فهو حر (١) إلا أن يوجب نص قرآن . أو سنة ولا نص فيها يوجب ارقاق القبط ،  
 وإذا لرق عليه فلا ولا . لاحد عليه لأنه لا ولا مالا بعد صحة رق على المرء أو على أبه  
 تريب أربيت يرجع اليه بنسبة رسول الله ﷺ : « إنما الولدان أعنت » وهذا قول  
 أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وداد ، وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ما رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جميلة أنه وجد منبوا فأتى به إلى عمر بن  
 الخطاب فقال له عمر : هو حر وولاه لك وثقتك من بيت المال . وروينا أيضا هذا  
 عن شريح أنه جعل ولا القبط لمن التقطه ، وصح عن إبراهيم النخعي ما رويناه من طريق  
 محمد بن جعفر ناشئة عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : القبط عبد ، وقد رويناه  
 هذا عن عمر بن الخطاب كما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نا سفيان عن سليمان -  
 هو أبو اسحق الشيباني - عن حوط عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر : هم ملوك .  
 يعني القبط . (٢) • ومن طريق ابن أبي شيبة نا سفيان - هو ابن عينة - عن عمرو  
 ابن دينار عن الزهري عن رجل من الأنصار قال : ان عمرا أعتق لقيطا . ومن طريق  
 ابن أبي شيبة ناو كيع نا الأعمش عن زهير العبسي أن رجلا التقط لقيطا فأتى به على  
 ابن أبي طالب فاعتقه •

قال أبو محمد : لا يمتنع الاملك قال علي : فان قيل : قد رويتم من طريق ابن أبي شيبة  
 ناو كيع ناشئة قل : سألت حماد بن أبي سليمان . والحكم عن القبط ؟ فقالا جميعا :  
 هو حر قلت : عن ؟ قال الحكم : عن الحسن بن علي ، ورويت عن وكيع عن  
 سفيان عن زهير بن أبي ثابت . وموسى الجهني قال موسى : رأيت ولدا لنا ألحقه على  
 في مائه ، وقال زهير عن ذهل بن أوس عن تميم بن مسيح قال : وجدت لقيطا فأتيت به على  
 ابن أبي طالب فألحقه في مائه ، قلنا : ليس في هذا خلاف لما ذكرنا قبل لأن قول عمر هو حر .  
 وقول الحسن بن علي هو حر إذا ضم إلى ما روي عنهما من أن كل واحد منهما أعتق القبط  
 مع ما روي عن عمر من أنهم ملوك كونوا أولاد . لمن وجدته اتفق كل ذلك على أن قولهما

(١) قوله « فكل أحد فهو حر » سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦

• هو ملوك - يعني القبط - •

رضى الله عنهما هو حر انه اتفق منهما في ذلك الوقت ، وان العجب ليطول من ترك السنة الثابتة لرواية شيخ من بني كنانة عن عمر بن الخطاب أنه قال : « البيع عن صفقة أو خيار » ولو سمعنا هذا من عمر لما كان خلافا للسنة في أن اليمين لا يبيع بينهما حتى يفرقا أو يخير أحدهما الآخر بل كان يكون موافقا للسنة ، فالصفقة الفرق والخيار التخير ثم لا يجعل ما روى سنين سوله محجة عن عمر حجة وما رواه ابراهيم النخعي حجة عن عمر ، وهو والله أجل وأوضح من شيخ من بني كنانة ، ولا يعرف لعمر . وعلى هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم لاسما وقد جاء أثرهم أبدا يأخذون بما دونه وهو ما روياء من طريق محمد بن الجهم ناعبد الكريم بن الهيثم نا يزيد بن عبدربه ناعبد بن حرب الخولاني ناعمر بن روبة (١) قال : سمعت عبد الواحد النصري (٢) يقول : سمعت وأثله بن الاسقع يقول : « ان النبي ﷺ قال : تحرز المرأة ثلاثة موارث : لقيطها . وعتيقها . وولدها الذي اعنت عليه » .

**قال أبو محمد** عمر بن روبة . وعبد الواحد النصري مجهولان ولو صح لقلا به وأمام فلا يالون بهذا ولا أحد الا وهو أعرف وأشهر من شيخ من بني كنانة وقد تركوا السنة الثابتة لروايته ، فان قالوا : وبأي وجه (٣) يرق واصله الحرية ؟ قلنا : ياسبحان الله يا هؤلاء . ما أسرع ما نسيت أنفسكم أولستم القائلين : إن رجلا قرشيا لولحق بدار الحرب مرتداه وامرأته القرشية مرتدة فولدت هنالك أولادا فان أولادهم أرقاء . ملوكون يباعون ، وقال الحنفيون : ان تلك القرشية باع وتملك أو ليس الرواية عن ابن القاسم إما عن مالك وإما على ما عرف من أصل مالك إن أهل دار الحرب لو صاروا ذمة سكانا يبتنا وبأيديهم رجال ونساء من المسلمين أحرار وحرائر أسروهم وبقوا على الاسلام فحال أسرم فانهم ملوكون لاهل الذمة من اليهود والنصارى يتابعونهم متى شاموا ، وهذا منصوص عنه في المستخرجة ، فإما أنشع وأظنع هذا كله : أو أراق لقيط لا يدري من أمه أحره أم أمة ؟ حتى لقد أخبرني محمد بن عبد الله البكري التميمي (٤) وما علمت فيهم أفضل منه ولا أصدق عن شيخ من كبارهم أنه كان يفتي أن التاجر . أو الرسول اذا

(١) في النسخة رقم ١٤ « عمرو بن روبة » وهو غلط (٢) هو بالصاد المهملة (٣) في النسخة رقم ١٦ « وبأي وجه » (٤) بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الدال المهملة وكسر الميم وسكون اليا . المنقوطة آخر الحروف بعدها راء نسبة الى تميم وهي من بلاد الأندلس ، ووقع في النسخة رقم ١٦ ، والتدري . باسقاط اليا آخر الحروف نسبة الى تميم وهي بليدة في الشام وهو غلط

دخل دار الحرب فظفوه أسراء من أحرار المسلمين وحرّائهم عطيقهم عبيد وأما له  
يطأ ويبيع كسائر ممالكه، شاهد وجه هذا المقتى ومن اتبعه على هذا .

**قال أبو محمد :** وروى نافع إبراهيم قولاً آخر كادرو بنان طريق ابن أبي شيبة  
نا وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي في اللقيط قال : له نيتة أن  
نوى أن يكون حرّاً فهو حر وإن نوى أن يكون عبداً فهو عبد ، وقولنا بأنه لارق عليه  
هو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء . والشعبي . والحكم . وحمام . وروىناه أيضاً  
عن إبراهيم وعنه ناهيهم يقولون فيما خالف الأصول . والقياس إذا وافق آراءهم :  
مثل هذا الإقبال بالرأى فهلا قالوا مهنا هذا ؟ والله تعالى التوفيق .

**١٣٨٦ مسألة** وكل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له لأن الصغير يملك  
وكل من يملك فكل ما كان بيده فهو له وينفق عليه منه .

**١٣٨٧ مسألة** وكل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حرّاً كان .  
أو عبداً صدق أن أمكن أن يكون ما قاله حقاً فإن يثق كذبهم يلتزم . برهان ذلك أن  
الولادات لا تعرف إلا بقول الآباء والأمهات وهكذا أنساب الناس كلهم ما لم يثق  
الكذب ، وإنما قلنا للمسلمين لثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « كل مولود يولد  
على الفطرة وعلى الفطرة وعلى الفطرة » وقوله عليه السلام عزّ به تعالى في حديث عياض بن حمار  
الجبالي : « خلقت عبداً حنيفاً كلهم » ولقوله تعالى : ( وإذا خبرك من بني آدم من  
ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم  
القيامة أنا كنا عن هذا غافلين ) فإن ادعاه كافر لم يصدق لأن في تصديقه إخراجه عن  
ما قد صحّ له من الإسلام ولا يجوز ذلك إلا حيث أجازته النص من ولد على فراش كافر  
من كفرة قطع ولا فرق بين حر . وعبد فيما ذكرنا . وقال الحنفيون : لا يصدق العبد  
لأن في تصديقه إراق الولد وكذبوا في هذا ولد العبد من الحرّة حراً لاسياً على أصلهم  
في أن العبد لا يتسرى ، وأما نحن فقد قلنا : إن الناس على الحرية ولا تحمل امرأة العبد  
الأعلى أنها حرة فولده حر حتى يثبت انتقاله عن أصله والله تعالى التوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الوديعه

**١٣٨٨ مسألة** فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها وردها إلى صاحبها  
إذا طلبها منه لقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ولقوله تعالى : ( إن الله  
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) ومن البر حفظ مال المسلم أو الذمي ، وقد صح

نهي رسول الله ﷺ عن اضاءة المال ، وهذا عموم لمال المرء وماله غيره .

**١٣٨٩ مسألة** فان تلتقت من غير تعد منه ولا تضيق لها فلا ضمان عليه فيها لانه اذا حفظها ولم يتعد ولا ضيع فقد أحسن والله تعالى يقول : ( ما على المحسنين من سبيل ) ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، فقال هذا المودع حرام على غيره مالم يوجب أخذه منه نص ، وقد صرح عن عمر بن الخطاب تضمين الوديعة ، وروى عنه (١) وعن غيره أن لا تضمن .

**١٣٩٠ مسألة** وصفة حفظها هو أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله وان لا يخالف فيها ما حمله صاحبها الآن يكون فيما حمله بقين هلا كما فعله حفظها لأن هذا من صفة الحفظ وما عداه هو التمدد في اللغة ومعرفة الناس ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩١ مسألة** فان تعدى المودع في الوديعة أو أضعافها فلتقت لزمه ضمانها ولو تعدى على بعضها دون بعض لزمه ضمان ذلك البعض الذي تعدى فيه فقط لأنه في الاضاعة أيضا متعد لما أمر به ، والتعدى هو التجاوز في اللغة التي نزل بها القرآن وبها خاطبنا رسول الله ﷺ والله تعالى يقول : ( فراعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فيضمن ضمان الفاصب في كل ما ذكرنا في حكم النصب ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٢ مسألة** والقول في هلاك الوديعة أو في ردها الى صاحبها أو في دفعها الى من أمره صاحبها بدفعها إليه قول الذي أودعت عنده مع يمينه سواء دفعت الى بيته أو بغير بيته لأن ماله محرم كاذكرنا فهو مدعى عليه وجوب غرامة وقد حكم رسول الله ﷺ بأن اليمين (٢) على من ادعى عليه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي وأبي سليمان ههنا خلاف في مواضع ههنا أن مال الكافر بين الثقة وغير الثقة فرأى أن لا يمين على الثقة وهذا خطأ لأن رسول الله ﷺ اذا أوجب اليمين على من ادعى عليه لم يفرق بين ثقة وغير ثقة ، والمالكيون موافقون لنا في أن نصرانيا . أو يهوديا . أو فلسافا من المسلمين معلن الفسق يدعى دينا على صاحب من الصحابة يرضى الله عنهم ولا يئنه له وجبت اليمين (٣) على صاحب ، ولا فرق بين دعوى جحد الدين وبين دعوى جحد الوديعة أو تضمينها ، والمقرض مؤتمن على ما أقرض وعلى ما عمل فيه كما أن المودع مؤتمن ولا فرق ؛ وفرق أيضا بين الوديعة تدفع بيته وبينها اذا دفعت بغير بيته فرأى إيجاب الضمان فيها اذا دفعت بيته به وهذا لا معنى له لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة ،

(١) في النسخة رقم ١٦ ورويت عنه ، (٢) في النسخة رقم ١٤ ، باليمين ، سقط

جمل في هذا الموضع من النسخة الحليقة (٣) في النسخة رقم ١٤ ولوجبت اليمين

والإيمان لا تسقط والغرامة لا تجب إلا حيث أوجبها الله تعالى أو رسوله ﷺ،  
أو حيث أسقطها الله تعالى. أو رسوله ﷺ. و فرق قوم بين قول المودع ملكك  
الوديعة صدقته أما بيته وأما بغير بيته وبين قوله: قد صرفتها إليك فالزموه الضمان،  
وكذلك في قوله: أمرتني بدفعها إلى فلان فضمنوه.

**قال أبو محمد** وهذا خطأ لأنهم يأت بالفرق بين ذلك قرآن. ولائحة، والوجه  
في هذا أمر أن كل ما قاله المودع مما يسقط به عن نفسه الغرامة ولا يخرج عين (١) الوديعة  
عن ملك المودع فالقول قوله مع يمينه لأن ماله محرم الإيقان أو سنة، سواء كانت  
الوديعة معروفة للمودع بيته أو يعلم الحاكم أو لم تكن، ولا فرق بين شيء مما فرقوا بينه  
بآرائهم التاسدة (٢) وأما إذا ادعى المودع شيئا ينقل به الوديعة عن ملك المودع إلى  
ملك غيره فإنه ينظر فإن كانت الوديعة لا تعرف للمودع الا بقول المودع فالقول أيضا  
قول المودع مع يمينه في كل ما ذكره من أمره إياه بيمينها: أو الصدقة بها. أو هبتها.  
أو أنه وهبها له وسائر الوجوه ولا فرق لأنه لم يقر له بشيء في ماله ولا بشيء في ذمته لا بد من  
ولا بتد ولا قامت له عليه بيته بحق ولا بتد وماله محرم على غيره، وأما إن كانت  
الوديعة معروفة للمودع بيته أو يعلم الحاكم فإن المودع مدع قل ملك المودع  
عنها فلا يصدق الا بيته وقد أقر حيث ذكر في مال غيره بما قد منع الله تعالى منه اذ يقول: (ولا  
تكسب كل نفس الا عليها) فهو ضامن وبالله تعالى التوفيق.

**١٣٩٣ مسألة** وإن لقي المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه  
ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة، وتقل الوديعة بالحل والرد على المودع لا على المودع  
وإنما على المودع أن لا يمنحها من صاحبها فقط لأن بشرته وماله محرمان وهذا بخلاف  
النائب. والمتد في الوديعة أو غيرها أو أخذ المال بغير حق فردته على المتد والنائب  
وأخذه بغير حق إلى صاحبه حيث لقيه من بلاد الله تعالى لأن فرضا عليه الخروج من  
الظلم والمطل في كل أو ان ومكان وبالله تعالى التوفيق.

### كتاب الحجر

**١٣٩٤ مسألة** لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون  
في حال جنونه فنهان خاصة لا يتفلسما أمر في ماله ما إذا بلغ الصغير وأفاق المجنون جاز

(١) في النسخة رقم ١٦. ولا يخرج ملك. (٢) سقط لفظ. التاسدة. من النسخة.  
رقم ١٤ والنسخة الحالية

مرهما في المأكل كغيرهما ولا فرق سواء في ذلك كله (١) الحر . والعبد . والذكر .  
والأنثى . والبكر ذات الأب . وغير ذات الأب . وذات الزوج . والى لازوج لها  
فعل كل من ذكرنا في أموالهم من عتق . أو هبة . أو بيع . أو غير ذلك نافذة إذا وافق  
الحق من الواجب . أو المباح ، ومردود فعل كل أحد في ماله إذا خالف المباح أو  
الواجب ولا فرق ولا اعتراض لأب ولا زوج ولا لحاكم في شيء من ذلك إلا ما كان  
معصية لله تعالى فهو باطل مردود ، ومن معصية الله تعالى الصدقة . والعطية بما لا يبقى  
بمده لتتصد . أو الواهب غني ، فإن أراد السيد إبطال فعل المبدق ماله فليعلن باتزاعه  
منه ولا يجوز للعبد حيثن تصرف في شيء منه .

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود : نا أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب  
أخبرني جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن أبي ظيان وهو حصين بن جندب الجني (٢)  
عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب قال للمعمر بن الخطاب : أو ما ندكر أن رسول الله ﷺ  
قال : « رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله [ حتى يفتق ] (٣) . وعن النائم  
حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يحتلم » ؟ ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا  
وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي  
ﷺ نحوه ، أبو ظيان ثقة لقي علي بن أبي طالب وسمع منه . ومن ابن عباس .  
ومن طريق أبي داود أيضا نا عثمان بن أبي شيبة نا يزيد بن هرون نا أحمد بن سلمة عن  
حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله  
ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ . وعن المبتلى حتى يبرأ . وعن  
الصبي حتى يكبر » .

قال علي : معنى ثلاث ثلاث نفوس (٤) وقال تعالى : ( لن تأكلوا البر حتى تنفقوا  
مما تحبون ) وقال تعالى : ( والمصدقين والمصدقات ) وقال تعالى : ( جاهدوا بأموالكم  
وأ أنفسكم في سبيل الله ) وقال تعالى : ( ما سلكتكم في سقر قالوا : لم نك من المصلين ولم نك  
نطعم المسكين ) وحضر على المتق ، وقال رسول الله ﷺ : « اتقوا النار ولو بشق تمرة »  
وقال تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) وقال تعالى :  
( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فصح أن كل أحد مندوب إلى فعل الخير . والصدقة .  
والعتق . والنفقة فيوجوه البر ليقى نفسه بذلك نار جهنم ، ولا خلاف في أن كل من

(١) في النسخة رقم ١٦ في كل ذلك ، (٢) نسبة إلى جنب قيلة في العين (٣) الزيادة  
من سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول (٤) في النسخة رقم ١٦ ثلاث أنفس .

ذكرنا من عبد . وذات أب . وبكر . وذات زوج مأورون منيرون متوعلون بالنار . مندويون موعودون بالجنة قراء الى انقاذ أنفسهم منها كقفر غيرهم سواء ولا مزية فلا يخرج من هذا الحكم الا من أخرجه النص ولم يخرج النص الا المجنون مادام في حال جنونه . والنسب لم يبلغ الى أن يبلغ قط ، فكان المفقود بين من ذكرنا فيطلق بمضا على الصدقة . والهبة . والسكاح . ويمنع بمضا بغير نص بمطل محرم ما ندب الله تعالى اليه مانع من فعل الخير .

قال على : وروينا عن محمد بن جعفر خنجر ناشعة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : لا يحجر على حر . وحدثني أحمد بن عمر العنزي نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد ابن حنبل السرخسي نا ابراهيم بن خزيمة نا عبد بن حميد نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى الحجر على الحر شيئا ، وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم . وقول مجاهد . وعبد الله بن الحسن . وغيره ، وقال أبو حنيفة : لا يحجر على حر لا التبذير ولا الدين ولا التلبس ولا الغيرة ، ولا يرى حجر القاضى عليه لازما ويرى تصرفه في ماله واقاراره بعد حجر القاضى عليه لازما [ ويرى تصرفه في ماله واقاراره بعد حجر القاضى ] (١) وقوله سواء كل ذلك ناقد الا أنه زاد فقال : من بلغ ولم يؤنس منه رشد (٢) حيل بينه وبين ماله الا أنه ان باع شيئا كثيرا أو قل فغذيمه وإن أقر فيه كثير أو قل فغذاه حتى اذا تمت له خمس وعشرون سنة دفع اليه ماله وإن لم يؤنس منه رشد . وهذه الزيادة في غاية الفساد ، أول ذلك أنه لا تعلم أحد اقل بها قبله ، وأيضا فإنه قول متناقض لأنه اذا جاز يعه واقاراره فأي معنى للنسخ له من ماله هذا تخطيط لا نظيره ، ثم تحديده بخمس وعشرين سنة من إحدى عجائب الدنيا : وما ندرى بأي وجه يستحل في الدين منع مال واطلاقه يمثل هذه الآراء بغير إذن من الله تعالى ؟ ، وأعجب شيء احتجاج بعض من خذله الله تعالى بتقليده ياه فقال : يولد للحر من اثني عشر عاما ونصف فيصير أبائهم يولد لابنه كذلك فيصير جدا وليس بعد الجدة منزلة .

**قال أبو محمد :** وهذا كلام أحق بآرد وماله : هيك أنه كما تقول فكان ماذا ؟ ومتى فرق الله (٣) تعالى بين من يكون جدا وبين من يكون أباً في أحكام ماله ما ، وفي أي عقل وجدتم هذا ؟ وأيضا قد يولد له من اثني عشر عاما ولابنه كذلك فبذره أربعة وعشرون عاما ، وأيضا بعد الجدة أبو جد قبله هكذا الى سبع وثلاثين سنة أو الى أربعين سنة

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٤ ، الرشد ، (٣) في النسخة



تقول الله تعالى : ( حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة ) فظهر فساد هذه الزيادة جملة وباقه تعالى التوفيق •

وذهب آخرون إلى الحجر (١) فقال مالك : من كان بخدع في اليوع ولا يحسن ضبط ماله حجر عليه فلم ينفذه عتق . ولا صدقة . ولا بيع . ولا لابة . ولا نكاح ولا يكون وليا لآبته في النكاح (٢) وكل ما أخذه قرضاً لم يلزمه أدائه ولا قضى عليه به وإن رشد بعد ذلك وقال : ما ضل قبل أن يحجر القاضي عليه ففعله نافذ غير مردود إلى أن يحجر القاضي عليه أو لوليه أن يدفع نفقة شهر ونحو ذلك ، قال : فإن ظهر منه الرشد لم يكن بذلك نافذاً إلا مراً حتى يفك القاضي عنه الحجر وأجاز لمن لم يحجر عليه إعطاء كل ما يملك في ضربة وفي مرار وأخذ عليه ، وهذا خطأ ظاهر وتناقض شديد في وجوه جملة • أحدها وأعظمها إبطاله أعمال البر التي نذب الله تعالى إليها وجعلها منقذات من التيران كالعتق . والصدقة ، وإبطاله البيع الذي أباحه الله تعالى وهذا صدى عن سيل الله تعالى وتعاون على الأثم والعدوان لأعلى البر والتقوى بغير برهان لا من قرآن . ولا سنة . وثانيها إبطاله الولاية لمن جعلها الله تعالى ولياً لها في النكاح فإن كان عندهم في حكم الصغير . والمجنون الذين هما غير مخاطبين ولا مكلفين اتفاد أنفسهم من النار ولا ولاية لمعاذ فليقطوا عنه الصلاة والصوم وإن كان عندهم مكلفاً مخاطباً مأموراً منها مندوباً موعوداً متوعداً فإياهم (٣) يحولون بينه وبين ما نذبه الله تعالى إليهم فله في يديه من الولاية بقوله تعالى : ( وأذكروا الأيمنى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) وما الذي أسقط عنه هذا الخطاب وأوقع عليه الخطاب بالصلاة . والصوم . والتحريم والتحليل . وإقامة الحدود ؟ وما ندرى ما هذا ؟ فإن قالوا : لو علمنا أنه يقصد بذلك الله تعالى نعمه قلنا لهم : ما عليكم بهذا من ولا جعلكم به منه إلا كلمكم به وجعلكم من غيره ممن تطلقونه على كل ذلك وتفنونهم من مولاهم أبعد من تقوى الله تعالى . وأقل اعتباراً بالدين . وأعطى من هذا الذي حلت بينه وبين ما يقربه من ذبه تعالى بالظنون الكاذبة • وثالثها إبطالهم أموال الناس التي يأخذها بالبيع أو القرض الذين أباحها الله عز وجل ، وهذه عظيمة من العظائم ما ندرى أين وجدوا هذا الحكم ؟ ونعوذ بالله منه ، وهذا أيكال للمال بالباطل وقد حرم الله تعالى هذا أيضاً (٤) ، وإذا أسقطوا عنه حقوق الناس اللازمة لهم أئمان البيع ورد القرض

(١) أي إلى القول بمشروعية الحجر (٢) في النسخة رقم ١٦ وكذلك بهامش نسخة رقم ١٤ وفي النسخة رقم ١٤ . فالهم ، (٤) في النسخة رقم ١٦ وهذا نص •

بصر القرآن فليقطعوا عنه قصاص الجنايات في أموال الناس ودماهم والا فقد  
 تناقضوا أقبح تناقض وهذا هو التماون على الاتيم والمدون جهارا . وربما هو الخشها  
 في التناقض اتفاده ما قبل من التبذير المفسد حقا ويوع الفتن (١) قبل أن يجر عليه  
 القاضي ورده ما قبل من الصدقة والمتق بعد حجر القاضي عليه فكان حكم القاضي  
 أخذ من حكم الله تعالى ولا كرامة لوجه القاضي كاتنام كان فاجعل الله تعالى قط حكم  
 القاضي محلا ولا عرما لئلا القاضي منفذ بسلطانه على من امتنع قط لا خصلة له غير ما  
 ولا معنى سوى هذا والإقليد نأية . أوسنة بخلاف هذا وبأن الله من ذلك ، وهذا  
 كله لا تدرى من أين أخذه ؟ . وغامسها لإبطاله جميع أقواله وان كانت رشد امام بك  
 القاضي عنه المحرر وهذه كالتى قبلها . وسادسها اجازته أن يعطيه الولي ثقة شهر يطلق  
 يده عليها فليت شعرى من أين خرج هذا التقسيم العجيب ؟ وما الفرق بين اطلاق يده  
 على ثقة شهر وبين اطلاقه على ثقة سنة أو ثقة ستين ؟ فان قالوا : ثقة شهر قليلة قلنا :  
 قد يكون مال تكون ثقة شهر فيه كثيرا ويكون مال ثقة عشرة أعوام فيه قليلا ،  
 ولا يخلو دفع ماله اليه من أن يكون واجبا . أو حرما فان كان واجبا فدفعه كله اليه  
 واجب . وان كان حرما فقليل المحرام حرام ؛ وهذا بينه أنكروا على أصحاب أى حنيفة  
 في باحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره . وسابعها اتفادهم أقوال الفساق الظلة المتدين  
 على المسلمين بكل باقة المتابعين للخمر المنهمكين في أجر الفسق اذا كانوا جماعين  
 للمال من أى وجه أمكن بالظلم وغيره فيجوزون بيعهم وشراهم وهباتهم وان كانت في  
 الأغلب والأظهر لنفي الله تعالى ، وان أتى ذلك على كل ما يملكونه وبقوا بعده قراء  
 متكفين فانفذوا منه التبذير الذى حرم الله تعالى والبسط الذى يقعد عليه بعده ملوما  
 محسورا وروم المتق والصدقة بدرم وان كان ذامال عظيم من يتخددع في البيوع  
 ويصفونه بأنه لا يحسن ضبط ماله فأى تناقض الحش من يحمل أصله برعه ضبط المال  
 ويحفظه ؟ ثم يجيزون من واحد اعطاه ماله كله حتى يبقى هو وعباله جاعوا وينفذونه عليه  
 ويمنعون آخر من عتق عبد وصدقه بدرم وابتاع فأكيةا كلها ووراه من المال ما يقوم  
 بأمثاله وأمثال عياله ، ثم يحملون أصله برعهم دفع الحديمة له عن ماله ثم يجيزون الحديمة  
 المكشورة في المال العظيم لنفيه ، فاهذا البلاء وما هذا التخاذل وكم هذا التناقض ؟  
 والحكم في الدين بمثل هذه الأقوال بلا قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا  
 قياس . ولا رأى لهوجه بمثل ونموذبا من البلاء . وقال الشافى بمثل هذا كله الا

أنه قال : ان كان مفسدا لجميع أفعاله مردودة حجر عليه القاضي أول لم يحجر واذا  
رشد لجميع أفعاله نافذة حل عنه القاضي الحجر أول لم يحل ، وكل ما أدخلنا على مالك  
يدخل عليه حاشا ما يدخل في هذين الوجهين فقط .

**قال أبو محمد :** والحق الواضح هو ما قلناه وهو أن كل بالغ غاطب مكلف أحكام  
الشريعة لحكمهم كلهم سواء في أنهم متدبرون إلى الصدقة والعق مباح لهم البيع والنكاح  
والشراء ، محرم عليهم اتلاف المال بالبطل وإضاعته والخديعة عنه والصدقة بما لا يبقى  
لهم غنى كما قال رسول الله ﷺ : « الصدقة عن ظهر غنى وابدأ بمن تمول » وكما قل عليه  
السلام : « الدين النصيحة قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة  
المسلمين وعامتهم » وكما قال عليه السلام : « ليس منا من غشنا » وكما قال الله تعالى :  
( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) وكما قال تعالى : ( ولا تنذر تبذرا )  
وكما قال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتعطلوا  
محسورا ) وكل من تصدق وأعتق وفعل الخير عن ظهر غنى فقد ولم يحل رده ، وكل  
من أعتق وتصدق عن غير ظهر غنى ردو بطل لأنه لا طاعة إلا لأمر الله تعالى به ولا  
معصية إلا لأمر الله عنه فالصدقة بما لا يبقى غنى معصية والصدقة بما يبقى غنى طاعة ،  
وكل من باع أو اشترى بخدع أو خدع فردود لأن الله تعالى حرم الخديعة والغش ،  
وكل من باع أو اشترى فلم يغبن ولا غش (١) فنافذ لأن الله تعالى أباح البيع ، وكل  
من أفق في معصية فليس فافوقه فردود ، وكل من أفق كما أمر قل أو كثر فنافذ لازم  
وما أباح الله تعالى قط إبطال حق ولا المنع من الطاعة من أجل معصية عصاها ذلك  
الممنوع أو خيف أن يصيبها ولم يصيبه كالم يبيع أن تنفذ معصية وأن يمضي باطل (٢)  
من أجل باطل عمل به ذلك الخلل ومعصيته بل الباطل مبطل قل وجوده من المرء أو  
كثر والحق نافذ قل وجوده من المرء أو كثر ، هذا هو الذي جاء به القرآن والسنة  
وشهدت له العقول وما عدا هذا باطل (٣) لاختفاء به . وتناقض لا يحل . وقول  
مخالف للقرآن . والسنة . والعقول . وقال محمد بن الحسن : ان أعتق المحجور نفذ  
عقده وعلى العبد ان يسمى له في قيمته فكانت هذه طرفة جداول لا ندرى من أين استحل  
إلزام العبد السعي منها في هذه الفرامة ؟ وقال أبو سليمان . وأصحابنا : من بلغ مبدرا  
فهو على الحجر كما كان لأنه محجور عليه يقين فلا يفك عنه الا يقين آخر قالوا :

(١) في النسخة رقم ١٦ « فلم يغش ولا غبن » وفي النسخة رقم ١٤ « فلم يغبن ولا غبن »  
وما هنا أظهر (٢) في النسخة رقم ١٤ « يمضي باطلا » (٣) في النسخة رقم ١٦ « فضلال »

فانزله ثم ظهر تذيير لم يجر عليه لكن يتقدم أماله ما وافق الحق ويرد ما عاين الحق كثيره سواء .

قال علي : أما قولهم : قد لزمه الحريقتين فلا ينحل عنه إلا يقين آخر قول صحيح واليقين قد ورد وهو أمر الله تعالى له بالصدقة وأن يتي النار بالعتق وباطلاقه على البيع إذا بلغ وعلى النكاح إذا كان غاطبا بسائر الشرائع ولا فرق .

**قال أبو محمد** : واحتج المخالفون بأشياء يجب إيرادها ويان فاسد احتجاجهم بها ووضعهم التصور في غير مواضعها . ويان ذلك بحول الله تعالى وقوته .

**قال أبو محمد** قالوا : قال الله عز وجل : ( وابتلوا الناس حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ) قالوا : فأما أمر الله تعالى بأن ندفع اليهم أموالهم مع إنباس الرشد منهم لافي غير هذه الحال ، وقال تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها وكسومهم وقولوا لهم قولاً معروفاً ) فنبى عز وجل عن إنباء السفهاء المألول لم يجعل لهم إلا أن يرزقوا منها في الأكل ويكسوا ويقال لهم قول معروف ، وقال عز وجل : ( فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن عمل هو فليمل وليه بالمدل ) فأوجب الولاية على السفيه والضعيف ، وقال تعالى : ( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ) وقال تعالى : ( ولا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ) وقال تعالى : ( ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) حرم الله تعالى السرف والتبذير ، وقال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً ) هذا كل ما ذكرنا من القرآن كله حجة لنا عليهم ومخالف لأقوالهم على ما نبين إن شاء الله تعالى ما نعلم لهم من القرآن حجة غير هذا أصلاً . وذكرنا من السنة الخبر الصحيح عن المغيرة بن شعبة : أن رسول الله ﷺ نهي عن إضاعة المال ، وذكرنا خبراً رويناه من طريق أبي عبيد ناعم بن عمرو بن هارون عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : : أعمارجل كان عنده تيم لحال يتنوي أن يتزوج فزني فالأنم بينهما ما نعلم لهم خبر غير هذين كلاماً حجة لنا عليهم ومخالف لأقوالهم على ما نبين [ بعد هذا ] (١) إن شاء الله تعالى ، وذكرنا عن الصحابة رضي الله عنهم ما رويناه عن هشام بن عروة عن أبيه أن علي بن أبي طالب أنى عثمان بن عفان فقال له : إن ابن جعفر اشترى يما كذا وكذا فاحجر عليه فقال الزبير : أنا شريك في البيع فقال عثمان : كيف أحجر على رجل في بيع

شريكة فيه الزبير ؟ • ومن طريق أبي عبيد حدثني عثمان بن مسلم عن حاد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عثمان لعلی : ألا تأخذ علي يدي ابن أخيك يعني عبدا لله ابن جعفر وتجر عليه ؟ اشتري سبعة بستين ألفا ما يسرقني أنها لي بنعلی (١) • ومارويناه من طريق أبي عبيدنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن الطفيل بن الحارث قال : بلغ ابن الزبير أن عائشة أم المؤمنين أرادت بيع رباعها فقال : لتنهين أولًا حجرن عليها • ومن طريق أبي عبيدنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم عن عبدا لله بن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال : كان عبدا لله بن الزبير إذا نشأنا ناشئ • حجر عليه • ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة الطائي عن ابن عباس أنه سئل عن الشيخ الكبير ينكر عقله أيجر عليه ؟ قال نعم • ومن طريق يزيد بن هرمز (٢) عن ابن عباس أنه كتب إلى نجيدة بن عويمر وكتبت تسألني عن اليتيم متى ينقض يثمه فلم ير أن الرجل ثبت لحيته وأنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعیف العطاء منها وإذا أخذ لنفسه من مصالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وأنه لا ينقطع عن اليتيم حتى يبلغ ويؤنس منه رشده وإذا بلغ النكاح وأونس منه رشده دفع إليه ماله فقد انقضت عنه يثمه • قال أبو محمد : جمعنا هذه الالفاظ كلها لأنها كلها ماعروينا من طرق كلها راجع إلى يزيد ابن هرمز عن ابن عباس فاقصرنا على ذكر من روى جميعا عنه فقط وكلها صحيح السند •

ومن طريق فيها شريك عن سماك (٣) عن عكرمة عن ابن عباس ( فان أنتم منهم رشدا ) قال : اليتيم يدفع إليه ماله بحلم وعقل وقار مانعنا عن الصحابة رضي الله عنهم شيئا غير هذا ، وكله مخالف لقولهم وحجة عليهم وأكثره موافق لقولنا • وعن التابعين عن الحسن البصري ( فان أنتم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ) قال : صلاح فدينه وحفظ لماله • وعن الشعبي أن كان الرجل ليشط (٤) وما أونس منه رشده وروينا مثل قولهم عن شريح . والقاسم بن محمد . وربيعة . وعطاء • وروينا عن الضحاك أنه لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه صلاح إلا أنه لم يأت عن شريح ولا عن القاسم منعه من عتق وصدة . ويبيع له بخر ماله أنما جاء ذلك عن ربيعة . وعطاء . فقط •

قال علي : مانعنا لم عن التابعين غير هذا وبعضه موافق لقولنا •

**قال أبو محمد :** أما قول الله تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان أنتم

(١) عزى هذا الحديث الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير إلى أبي عبيد في كتاب الاموال ونسخ هذا الكتاب نادرة جدا (٢) في النسخة رقم ١٦٦ يزيد بن هرمز ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦٦ عن سالم ، وهو خطأ (٤) الشطط الشيب

منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ) فينبغي أن يعرف ما الرشد الذي أمر الله تعالى من أولس منه يدفع ماله إليه فنظرنا في القرآن الذي هو المين لنا ما الرشد الذي أمر الله تعالى به فوجدناه كله ليس الرشد في المال الدين . وخلاف التي فقط لا المعرفة بكسب المال أصلاً قال تعالى : ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ) وقال تعالى : ( أولئك هم الراشدون ) وقال تعالى : ( وما أمر فرعون برشيد ) فصح أن من بلغ بميزا للإيمان من الكفر فقد أولس منه الرشد الذي لا رشد سواه أصلاً فوجب دفع ماله إليه وما يشك مؤمن ولا كافر أن فرعون وأصحابه كانوا أشد غاية بالمال وأضبط له وأكثر وأعرف بوجوه جمعه من موسى عليه السلام وأن فرعون لم يكن قط مغبوناً في ماله ولقد أتى موسى عليه السلام . والحضر عليه السلام إلى أهل قرية فاستطعمهم فأبوا أن يضيغوهما فباتا ليلتهما بغير قري وما بلغ فرعون في ملكه قط هذا المبلغ ، وكذلك لاشك في أن المقطر من قريش كافي لخب . والوليد ابن المغيرة . وابن جعدان كانوا أبصر وأسرع إلى كسب المال من أي وجه أمكن من مساعاة الاماء . والربا وغير ذلك من رسول الله ﷺ . رويان من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة . وعمر والناسد قالا جميعا : حدثنا أسود بن عامر (١) نا حامد بن سلة عن هشام بن عروة . وثابت البناني قال هشام : عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . وقال ثابت : عن أنس ثم اتفق أنس . وأم المؤمنين فذكرنا حديث تلقيح النخل وأن رسول الله ﷺ قال : « أتم أعلم بأمر دنياكم » (٢) فصح أن الرشد ليس هو كسب المال ولا منعه من الحقوق ووجوه البر بل هذا هو السفه وإنما الرشد طاعة الله تعالى وركب المال من الوجوه التي لا تلم الدين ولا تخلف العرض وانفاقه في الواجبات وفما يتقرب به إلى الله تعالى للنجاة من النار . وإبقاء ما يقوم بالنفس والعيال على التوسط والقناعة فهذا هو الرشد ، وقال تعالى : ( سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سيل الرشد لا يتخفوه سيلا وإن يروا سيل الغنى يتخفوه سيلا ) وهكذا كل مكان في القرآن ذكر فيه الرشد ، وكذلك لم نجد في شيء من لغة العرب أن الرشد هو الكيس في جمع (٣) المال وضبطه فبطل تأويلهم في الرشد بالآية . وفي دفع المال بآيانه ، وصح أنها مواهقة لقولنا وإن مراد الله تعالى بقينا بها انما هو أن من بلغ عاقلاً بميزا مسلماً وجب دفع ماله إليه وجاز فيه من جميع أفعاله ما يجوز

(١) في النسخة رقم ١٦٠ سويد بن عامر وهو غلط (٢) موفى صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢٣

(٣) في النسخة رقم ١٤ وفي كسب

من فعل سائر الناس كلهم ويرد من أفضاله ما يرد من أفعال سائر الناس كلهم ولا فرق ،  
وان من بلغ غير عاقل ولا عاقل للدين لم يدفع اليه ماله ولو كان الذي قالوا في الرشد وفي  
السفه قولاً صحيحاً ومعاداً من ذلك لكان طوائف من اليهود . والنصارى . وعباد  
الأوثان ذوى رشد ولكان طوائف من المسلمين سفهاء وحاشية من هذا ، وأما قوله  
تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) الآية وقوله تعالى : ( فان كان الذي عليه الحق  
سفيهاً أو ضعيفاً ) فان السفه في لغة العرب التي نزل بها القرآن وبها خوطبنا لا يقع الاعلى  
ثلاثة معانٍ لارابع لها أصلاً ، أحدها البذاء والسب باللسان وهم لا يختلفون ان من  
هذه صفة لا يحجر عليه في ماله فسقط الكلام في هذا الوجه ، والوجه الثاني الكفر  
قال الله عز وجل : ( وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم  
هم السفهاء ) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام : انما قال لله تعالى : ( أهلكنا بما  
فعل السفهاء منا ) يعني كفرة بني اسرائيل ، وقال تعالى : ( سيقول السفهاء من الناس  
ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ) وقال تعالى : ( ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من  
سفه نفسه ) وقال تعالى حاكياً عن مؤمنى الجن الذين صدقهم ورضى عنهم قولهم :  
( وإنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً ) فهذا معنى ثانٍ ولا خلاف منهم ولا منافي ان  
الكفار لا يمنون أموالهم وان معاملتهم في البيع والشراء وبها تم جواز كل ذلك ، وإن  
قوله تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم ) وقوله تعالى : ( فان كان الذي عليه الحق  
سفيهاً أو ضعيفاً ) لم يرد به تعالى قط الكفار ولا ذوى البذاء في ألسنتهم والمعنى الثالث  
وهو عدم العقل الرافع للمخاطبة كالجائنين والصبيان فقط ، وهو لا باجماع منا ومنهم  
هم الذين أراد الله تعالى في الآيتين وان أهل هذه الصفة لا يؤتون أموالهم لكن يكسون  
فيها ويرزقون ويرفق بهم في الكلام ولا يقبل إقرارهم لكن يقر عنهم ولهم الناظر  
لهم فصيح هذا يبين ، فن قال : ان من يقبض في البيع ولا يحسن حفظ ماله وان كان  
عاقلاً خاطباً بالدين ميمراً له داخل في اسم السفه المذكور في الآيتين فقد قال : الباطل  
وقال على الله تعالى : ما لا علم له به وقصداً لا علم له به وما لا برهان له على صحته وهذا كله  
حرام لا يحل القول به ، قال تعالى : ( وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وقال تعالى :  
( قل : هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) فإذا برهانهم فليسوا صادقين فيه بلا شك ،  
فصح أن الآيتين موافقتان لقولنا مخالفتان لقولهم ، وما سمى الله تعالى قط في القرآن ولا  
رسوله ﷺ ولا المرءى الجاهل بكسب ماله أو المغبون في البيع سفيهاً أو السفه الذي  
ذكر في الآية هو الذي لأعقل له لجنونه والضعيف الذي لا قوة له قال تعالى : ( ثم جعل

من بعدد قرة ضيفا) والذي لا يستطيع أن يعمل هو من به آفة في لسانه تمنعه بكرس أو نحو ذلك ولا يجوز أن يضر كلامه تعالى بالكلية أو بكلامه رسول الله ﷺ أو بلفظة العرب التي أخبر الله تعالى أنه أنزل بها القرآن وباليقين الذي لا شك فيه أنه مراد الله تعالى بهذه طريق التجارة وأما بالظنون وما لا برهان عليه فعاد الله من هذا . وروى عن طريق سعيد بن منصور نا جري عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى : ( فان آمنتم منه رسدا ) قال : العقل لا يدفع إلى التيم ماله وان شطحت حتى يؤنس منه رشد ، وهذا هو الحق المتيقن .

ومن طريق سعيد بن منصور أنا يونس عن الحسن في قوله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال : السفهاء الصغار والنساء من السفهاء ( ١ ) . وبه إلى سعيد بن منصور نا عون بن موسى سمعت معاوية بن قرة يقول : عودوا النساء لافانها سفيهة ان أعطتها أهلكتك . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق عن يحيى بن عبد الحميد الحماني نا أبي وحيد الرؤاسي . وعبد الله بن المبارك قال الرؤاسي : عن الحسن بن صالح عن السدي رده إلى عبد الله قال في قوله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال : النساء . والصيان ، وقال ابن المبارك عن اسماعيل عن أبي مالك : النساء . والصيان ، قال : وقال أبي عن سلمة بن زياد عن الضحاك : قال : النساء . والصيان . وبه إلى اسماعيل نا نصر بن علي . ومحمد بن عبد الله بن نمير قلنصر : نا أبو أحمد عن ابن أبي غنية ( ٢ ) عن الحكم بن عتيبة ، وقل ابن نمير : نا أبي نا الأعمش عن مجاهد ، ثم اتفق الحكم . ومجاهد في قول الله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال جميعا : النساء . والصيان ( ٣ ) . وبه إلى اسماعيل نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم عن عيسى نا ابن أبي نجيع عن مجاهد في قول الله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ) قال : نهى الرجال أن يعطوا النساء أموالهم والسفهاء من كن أزواجا . أو أمهات . أو بنات . وبه إلى اسماعيل نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا شريك عن سالم عن سعيد . هو ابن جبير . ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال : النساء .

قال أبو محمد : فاتفق الحسن . والحكم . ومعاوية بن قرة . ومجاهد . والضحاك . وسعيد بن جبير . وأبو مالك . وعبد الله ، أما ابن مسعود وهو الأظهر . وأما ابن عباس على أن النساء سفهاء . وأنهن من المراد في هذه الآية ، وصرح مجاهد بأنهن الأمهات

( ١ ) في التفسير رقم ١٦ « والنساء من السفهاء » ( ٢ ) هو فتح العين المعجمة وكسر الهمزة وتشديد التثنية ، وفي النسخة الحالية « ابن أبي عبيد » وهو تصحيف ( ٣ ) في النسخة رقم ١٤ ، والرفعان .



والزوجات . والبنات الماشعون بخلاف الجمهور ؟ وجميع الحاضرين من المخالفين لنا في هذه المسألة يخالفون لهذا القول •

قال أبو محمد : أما الصبيان فنعيم وأما النساء فلا نعلم يأتقرآن ولا سنة بانهم سفهاء بل قد ذكرهن الله تعالى مع الرجال في أعمال البر فقال : ( والمتصدقين والمتصدقات ) وفي سائر أعمال البر فبطل تلقفهم بهذه الآية والحمد لله رب العالمين • وأما تحريمه تعالى التذير . والاسراف . وبسط اليد كل البسط فحق وهو قولنا وهم مخالفون لكل ذلك جهلا فيجوزون من الذي لا يخدع في البيع اعطاء ماله كله ماصدقة وامابة لشاعر أو في صدق امرأة نعم حتى انه يكتب لها على نفسه بعد خروجه لها عن جميع ماله الدين الثقيل وهذا هو التذير المحرم والاسراف المحرم وبسط اليد كل البسط حتى يقدموا معسورا ونحن نمنع من هذا كله ونبطله ونرده ، ثم يمتنون آخرين من الصدقة بدرهم في حياته ومن عتق عبده وان كان له مائة عبد ، وينفذون وصيتهم وان عظمت بعد موتهم ويحجرون الصدقة والعتق باليسير والكثير على من يخدع (١) في البيع ولا يحجرون على من يتناع الخور . ويعطى أجر الفسق . وينفق على التمدان . وفي القهار وان أكثر ذلك اذا كان بصيرا بكسب المال من ظلم وغير ظلم ضابطا له من حق وغير حق ومانعا من زكاة وصدقة ، وهذه تناقضات في غاية السجاسة . وظهور الخطأ بغير وجه يعرف ، فمرة يطلعون اتلاف المال جملة في الباطل ومرة يحتاطون فيردون صدقة درهم وعتق رقبة لاضرر على المال فيها (٢) ومرة يحجرون الخديعة في الألوف في البيع ولا يكرهونها ويقولون : البيع خدعة ، ومرة يطلعون البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه مخوف أن يخدع مرة أخرى ، وهذا في التناقض كالذي قبله ، وفي القول بما لا يعقل ولا يشهد له قرآن . ولا سنة . ولا معقول . ولا رأى سديد ، وأما نحن فردد الخديعة والفسق (٣) حيث وجدا ومن وجدا قلا أم كثيرا ونجيز البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه حيث وجدوا ومن وجدوا ونرد كل عطية في باطل قلت أم كثرت ونمضي كل عطية في حق قلت أم كثرت ، وبهذا جاءت النصوص ولشهدت العقول والآراء الصحاح (٤) التي إليها يمتنون وبها في دين الله تعالى يقضون ، والحمد لله رب العالمين •

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** ونحن نقرر بعون الله تعالى التذير . والاسراف . وبسط اليد

- (١) في النسخة رقم ١٦ ، والكثير من يخدع ، وفي النسخة الحلية ، والكثير من يخدع ، (٢) في النسخة رقم ١٦ والحلية ، فيها ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، والفتن ، (٤) في النسخة رقم ١٦ ، والادلة الصحاح •

كل البسط. التي حرم الله تعالى وزجر عنها لا تفسيرم التي لا يفهمونه ولا يفهمونه أصلا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم •

قال علي : هذه الأعمال المحرمة معانها كالمواحد وبمجمله (١) ان كل نفقة أباحها الله تعالى وأمر بها كثرت أم قلت فليست اسرافا ولا تبذيرا ولا بسط اليد كل البسط لأنه تعالى لا يحل ما حرم مما فلتاك فان الذي أباح هو غير الذي نهى عنه وهو نفس قولنا والله الحمد ، وكل نفقة نهى الله تعالى عنها قلت أم كثرت فهي الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط لأنه لا شك فان الذي نهى الله تعالى عنه مفسر اهل الذي نهى عنه جملا والله الحمد كثيرا ، وهذا جاءت الآثار . رويانا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد بن كثير اناسيليان بن كثير عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في الميزنة هو الذي يتفق في غير حق . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي العيدين (٢) عن ابن مسعود في قوله تعالى : (ولا تبذر تبذرا) قال : الاتفاق في غير حقه • ومن طريق ابن وهب أخبرني خالد بن حميد عن عقيل بن خالد عن الزهري انه كان يقول في قوله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) قال : لا تخمه من حق ولا تنفقه في باطل ، قال الزهري : وكذلك قوله تعالى : (والذين اذا أفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) •

قال أبو محمد : فصح أن هذه الآيات هي نص قولنا (٣) وانهم مخالفون لما أوضح خلاف • قال علي : كل شراء لما كؤل . أو ملبوس . أو مركوب ، وكل عتي وصدة وعبه أبهى غنى فهو حلال . والحلال هو غير التبذير والاسراف وبسط اليد كل البسط ، والحلال لا يجوز رده وكل ما لم يبق غنى من كل ذلك مما ليس بالمرء عنه غنى فهو الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط فهو كله باطل من فله مردود ، وهكذا كل نفقة في حرم كالخر . وأجرة الفسق . والقمار وغير ذلك قل أو كثرو بالله تعالى التوفيق ، فبطل عنهم (٤) كل ما تنفقوا به من القرآن ، وأما نهى رسول الله ﷺ عن اخضاع المال للحق وهو قولنا ، واخضاعه هو صبه في الطريق أو اخضاعه في حرم كاتفا في التبذير والاسراف وبسط اليد •

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آفا في المزاولة : « من كانت له

(١) في النسخة رقم ١٦ «بمجمله» بدون الواو (٢) هو بلفظ الثنية واسمه معاوية ابن سبرة السوائي (٣) في النسخة رقم ١٤ «في نص ما حول» (٤) سقط لفظ «وغيرهم» من النسخة رقم ١٤

أرض فليزرعها أو يوزعها أخاه فإن أنى فليمسك أرضه ، فلم يجعل عليه السلام ترك الأرض لاتعمرا ضاعة للبال إذا لم يحتج صاحبها إلى ذلك ، وما نعلم خلافا في أن ترك التزويد من كسب المالكين معه الكفاف له ولياله مباح وإن أقباله حيث عدل على العمل لا آخره أنزل من كتابه على طلب التزويد من المال ، فظهر فساد قولهم من كل وجه ، وأعجب شيء قولهم : أن من لم يشر ماله فهو سفيه ، ثم أباحوا لمن تعدى فأكل أموال الناس ظلما أو غصبا وباليق وبأى وجه أمكنه فلما طلب بالحقوق وأخذ ما وجد له ولم يوجد له شيء (١) أن يقعد مكانه فلا يتكسب شيئا ينصف منه أهل الحقوق قبله وهذه ضد الحقائق ، مرة يمنعونه من الصدقة . والحق . والبيع لأنه لا يحسن تسمير ماله ، ومرة يطلقون له أن لا يشر ماله وإن أضرب ذلك بأهل الحقوق قبله ، فواخلافا .

روى يانم طريق محمد بن المثنى نايعلى بن عبيد العناني ناعمد بن سودة نا ابن سعيد ابن جبير قال . سئل أنى عن اضاعة المال ؟ فقال : أن يرزقك الله تعالى مالا فتفتقه فيها حرم عليك .

قال أبو محمد : أولاد سعيد بن جبير هم ثلاثة . عبدالله . وعبد الملك . واسحاق كلهم ثقات مشاهير فاهم كان فبرقة ، وقدر وينا عن مالك أن الاسراف هو النفقة في المعاصي فظهر أن هذا الخبر هو قولنا وأنه مخالف لقولهم ، وأما الخبر الآخر : و إنما رجل كان عنده يتيم فخال بينه وبين أن يتزوج فزنى فالأثم بينهما ، فلو صح لكان أعظم حجة عليهم وأشد خلافا لقولهم لأنه ليس فيه إلا نهي الولي عن أن يحول بين اليتيم وبين التزويج بأشد الوعيد وهذا هو قولهم لأنهم يأمرون ولي اليتيم بأن يحول بينه وبين التزويج ويردون زواجه إن تزوج بعير أذن وليه حتى يكون وليه هو الذي يزوجه عن أراد الولي لا من أراد المولى عليه ، فأى عجب أعجب من احتجاج قوم (٢) بما هو أعظم حجة عليهم فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء من القرآن . أو بشيء من السنن . أو برواية أصلا ، ولا ح أن القرآن . والسنن مخالفان لأقوالهم ههنا ، وأما الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم فكلها لا حجة لهم فيها بل هي عليهم ، أما الرواية عن عثمان من قوله لعلى : لا تنجر على ابن أخيك وتأخذ على يده اشترى سبعة بستان ألفا ما أحب أن هالي بنلى ؟ فلا شك في أن ابن جعفر لم يحجر عليه قط فإن كان الحبر واجبا فلم تركه عثمان ولم يحجر عليه حتى يخرج ذلك مخرج (٣) الرأي براه ؟ فصح

في النسخة رقم ١٦ وأخذ ما وجد له ولم يؤخذ له شيء (٢) في النسخة رقم ١٤ من قوم يحتجون الخ (٣) في النسخة رقم ١٦ حتى أخرجه مخرج .

أنظم ير الحجر واجبا (١) ولورآه على : أو عثمان واجبا للمحل لهما أن لا يعضيه ، وهذا خبر ناقص دوناه بتمامه من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن عثمان قال لملي : خذ علي يد ابن أخيك اشترى سبعة آل فلان بستين ألفا ما أحب أنألى بعل فأقل قال : فجوأما عبد الله بن جعفر ثمانية أجزاء وألقى فيها البهال فأقلت الأرض فربها عثمان قال : لمن هذه ؟ قالوا : لعبد الله بن جعفر قال : يا ابن أخي ولني جزء من منها قال عبد الله بن جعفر : لا والله حتى تأتيني بالذين سفهتني عندهم فيطلبوني إلى قتل قال : والله لا أقصك جزءا منها من مائة وعشرين ألفا قال عثمان : قد أخذتهما فصم أن ذلك القول كان من عثمان رأى قد رجع عنه لأم لم يحجر عليه أصلا ما بين انكاره للشرا إلى أن أقبلت الأرض ، وأما الرواية الأخرى عن علي أنه ذكر لعثمان أنه يحجر على عبده بن جعفر في بيع اتباعه قال له الزبير : أنا شريك في فروايتك سكرها جدا ، ولا يخلو ذلك البيع من أن يكون يوجب الحجر على صاحبه أولا بوجه فان كان يوجب الحجر فالحجر واجب على الزبير كما هو على عبده وان كان لا يوجب الحجر على الزبير فأيوجه على عبد الله ولا على غيره ، وقد أعاذ الله عثمان رضي الله عنه من أن يكون يترك حقا واجبا من أجل أن الزبير في الطريق وقد أعاذ الله الزبير رضي الله عنه من أن يحول بين الحق وبين اتقاذه وقد أعاذ الله عليا رضي الله عنه في أن يتكلم فيما لم يثبت له فأن قيل : أتمارك عثمان الحجر على عبده من أجل الزبير لأنه علم أن الزبير لا يخلد في البيع فلم بدخول الزبير فيه أنه يبيع لا يحجر في مثله قلنا : قد مضى على في خطأ إذا أراد الحجر في بيع لا يجوز الحجر فيه وصح بهذا كله أنه رأى عن رآه منهم وقد خالفهم عبده بن جعفر فلم ير الحجر على نفسه في ذلك وهو صاحب من الصحابة فبطل تعليقهم بهذين الخبرين . وأما الرواية عن ابن الزبير فطامة الأبد لا ندري (٢) كيف استحل مسلم أن يحتج بخطبة . ووهلة . وزلة كانت من ابن الزبير والله تعالى يغفر له إذا أراد مثله في كونه من أصاغر الصحابة أن يحجر على مثل أم المؤمنين التي أتى الله تعالى عليها أعظم التافئ نص القرآن وهو لا يكاد يجزى منها في الفضل عند الله تعالى ، وهذا خبر روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عوف بن الحارث ابن أخي عائشة أم المؤمنين لا ما أن عائشة أم المؤمنين حدثت : أن عبده بن الزبير قال في بيع أوعطا أعطته : والله لتبتهن عائشة أو لأحجرن عليها فقالت عائشة : أو قال هذا ؟ قالوا : نعم فقالت عائشة : هو فقه على نذر أن لا أكلم ابن الزبير كلمة أبدا ثم ذكر الحديث بطوله وتقمه التهاو بكاه لعبد الرحمن

ابن الأسود بن عبد بنوث . والمسور بن غرمة الزهرى حتى كلفته (١) واعتقت في غزرها  
أن لا تكلمه أربعين رقبة .

قال أبو محمد : قد بلغت به عائشة رضي الله عنها الانتكار حيث بلغته (٢) فلا يخلو  
الأمر من أن يكون ابن الزبير أخطأ وأصابته هي وهو كذلك بلا شك فلا يحتاج بقول  
أخطأ فيه صاحبه ، أو يكون ابن الزبير أصاب وأخطأ هي ، ومعاذ الله من هذا . ومن  
أن تكون أم المؤمنين توصف بسفه ونسحق أن يحجر عليها نعوذ بالله من هذا القول ،  
فصح أن ابن الزبير أخطأ في قوله وعلى كل حال قد اختلفت الصحابة في ذلك وإذا اختلفوا  
فالراجح الرجوع إلى القرآن . والله كما أمر الله تعالى ، وفي القرآن . والله إياحه  
البيع الذي لا خديعة فيه ولا غش والحض على الصدقة . والعق فيها أبغى غنى والمنع مما  
عدا ذلك ، فواجب امضاء ذلك كله من كل من فعله لأن الكل مندوب إلى ذلك وما يح  
له ذلك وواجب رد كل بيع فيه خديعة وغش وكل صدقة وعطية لم يبق بعدهما غنى من  
كل من فعله لأن الكل منهى عن ذلك وبالله تعالى التوفيق .

وأما الروايات عن ابن عباس فلا حجة لهم في شيء منها لأنه ليس فيها إلا أنه قد نبت  
الحية لمن هو ضعيف الأخذ والاعطاء وإنه إذا أخذ نفسه من صالح ما يأخذ الناس (٣)  
قد اعتصم بيمينه وهكذا يقول إذا عقل الرشد من الفقه (٤) قد أخذ نفسه بالصلح ما يأخذ  
الناس فقامهم كما أوردنا سبعة . عن علي . والزبير . وابن الزبير . وأم المؤمنين .  
وعبد الله بن جعفر . وابن عباس ، وقد روي أيضا في ذلك كلاما موافقا لقولنا ذكره  
في آخر الباب أن شاء الله عز وجل ، ثلاثة منهم روى عنهم الإشارة بالحجر ولا مزيد ولا  
يان عنهم ولا عن أحد منهم ماصفة ذلك الحجر ، فإن كان هو رد البيع الذي فيه الغبن  
فيكون قولنا هذا هو قولنا لا قول المخالفين ، يوم عثمان . وعلي . وابن الزبير ، وعلي كل  
حال فليس في فرد صدقة ولا عقول ولا نكاح ولا بيع لا غبن فيه ، وثلاثة منهم جاء عنهم  
انكار الحجر والقول به يوم عائشة . وابن جعفر . والزبير ، وأما ابن عباس فليس عنه  
شي . يوافق المخالفين لأبail انما قال في الشيخ الذي ينكر عقله أنه يحجر عليه وهذا قولنا  
نفسه فيمن تغير عقله فهم مختلفون كما أوردنا ولو اتفقوا في أحد حجة دون رسول الله  
ﷺ ، وكم قصة خالفوا فيها أكثر من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف  
لهم منهم ؟ وأقرب ذلك هذه المسألة نفسها فإنه لم يأت عن أحد من الصحابة قطعا

(١) في النسخة رقم ١٦ . حين كلفته ، وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ . حيث

بلغت ، (٣) في النسخة رقم ١٦ . وما يأخذ الناس ، (٤) في النسخة رقم ١٤ . ومن الفقه

ما ذكره من إبطال التتق ورد الصدقة في المحجور فبطل أن يكون لهم موافق من الصحابة في هذه المسألة ، وقد خالفوا أكثر من هذا العدد في المسح على الجور بين ونحو ذلك .  
وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا فالذي جعل قول عطاء . والقاسم . وربيعة . وشريح أولى من قول إبراهيم . وابن سيرين . وعمر بن عبد العزيز ؟ هذا وليس عن القاسم . وشريح إبطال صدقة . ولا عتق . ولا بيع وإنما عنهما أمساك ماله عنه فقط وإنما جاء إبطال البيع . والتتق . والنكاح عن ربيعة . وعطاء فقط وقد جاء كما أوردنا عن سبعة من التابعين وواحد من الصحابة أن السفهاء هم النساء ، يوم الحسن . والحكم . ومعاوية بن قرة . وأبو مالك . والضحاك . ومجاهد . وسعيد بن جبير غالفهم كلهم ، فمن جعل قول اثنين من التابعين قد خالفهم ثلاثة (١) منهم حجة ولم يجعل قول سبعة منهم حجة ، وأما الحسن . والشعبي فليس فيأروى عنهما شيء يخالف قولنا أصلا لأن الحسن قال : الرشد صلاح الدين وحفظ المال وكذلك قول وكل مسلم فله حظ من الصلاح ولا يستوعب صلاح الدين أحد بعد رسول الله ﷺ ولا بد من قصص عنه ومن لم ينقص ماله في معصية فقد حفظه ، وقال الشعبي : إن الرجل ليشط وما أونس منه رشد وصدق قد يبلغ الشيخ وهو مجنون فبطل أن يكون لهم متعلق أصلا . وروى بنان طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي الكندي مهما أقلت السفهاء فيه من شيء فلا تظلمهم في ثلاث . عتق . وطلاق . ونكاح .  
**قال أبو محمد** : نوقول لهم : متى تعجرون على المرء ؟ أبأول مرة يغبن فيها في البيع أم بأن يغبن مرة بعد مرة ؟ فان قالوا : بأول مرة قلنا : فاعلى الأرض أحدا لا وهو عندكم مستحق للحجر عليه إذ لا سيل أن يوجد أحديهم ويشتري الا وهو يغبن ؛ وان قالوا (٢)  
بل للمرء بعد المرة قلنا : حدوا لنا العدد الذي من بلغه فسخ منه من البيع وفسخ عتقه ونكاحه وردت صدقته ، فهذه عظام لا تسهل مطارقة ولا مساحة بل النار في طرفها ، فان حدوه كلفوا البرهان وكانوا قد زادوا تحكما بالباطل في دين الله تعالى ، وان لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد أفروا بأنهم لا يدرون متى يلزمهم الحكم بما به يحكمون ولا متى لا يلزمهم وأنهم يحكمون بالجبالا لا بالعلمى ، وكذلك نألمهم متى يحجرون عليه إذا غبن بما يزيد على ما يتقن الناس به مثله أم إذا غبن بالكثير فان قالوا : بل بما يزيد على ما يتقن الناس به مثله قلنا : ما على أديم الأرض أحد الا وهو مستحق للحجر عندكم إذ ليس أحد الا وقد

(١) في النسخة رقم ١٤ : قد خالفهم ثلاثة . (٢) في النسخة رقم ١٤ : فان قالوا ،

يفين (١) بهذا القدر من بيع ويشتري، وإن قالوا : بل يكثر من ذلك كفوا أن يبنوا الحد الذي عنده تجب هذه العظام من فسخ يوعه وأن لا يمدى عليه فيما كل من أموال الناس بالشراء ومنع الفتن . وإن ترد صدقاته . وعقته . ونكاحه ومتى لا يجب فإن حدوا زادوا شعا وحكما بالبطل وإن لم يحدوا كانوا حاكين بما لا يدرون ، وفي هذا ما فيه ، ويكفي من هذا أنهم لا يقدرون - إلى منتهى الأبد - على أن يأتوا برواية معروفة غير موضوعة في الوقت على أنه كان في عهد النبي ﷺ ولا في عهد أبي بكر ولا عهد عمر . نعم ولا عهد عثمان . ولا عهد علي رضي الله عنهم إنسان مسلم بهم الدين يمنع بالحجر من صدقة . وعق . ونكاح لا يضر شي . من ذلك بماله ولا من بيع لا عين فيه هذا ما لا يحدونه أبدا ، فأف لكل شريعة تفتل لها من بعدهم ، وبالله تعالى التوفيق .

ومن طوام الدنيا وشتمها قولهم : إن المحجور عليه لا يكفر في ظهاره . ولا في وطئه في رمضان . ولا في قتله الخطأ . ولا في إيمانه بالالصيام وإن كان صاحب أموال لا يحصها إلا الله تعالى خلافا للقرآن . والسنن وهم يلزمونه الزكاة . والنققات على الأقارب وعلى الزوجة فهل بين الأمرين فرق ؟ وقد جاء إيجاب العتق فيما ذكرنا في القرآن كما جاءت الزكاة سواء سواء ، فليت شعري من أين خرج هذا التقسيم الفاسد ؟ إن هذا لعجب .

**قال أبو محمد :** وقد صرح عن النبي ﷺ مثل قولنا ما يطل قولهم كانوا من طريق أحمد بن شعيب أنا يوسف بن حماد نا عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس : « أن رجلا كان في عتقه (٢) ضعف وإن أهله [ أتوا النبي ﷺ ] (٣) فقالوا : يا بني الله أحجر عليه فدعاه رسول الله ﷺ فنهاه فقال : يا بني الله أتني لأصبر عن البيع فقال عليه السلام : إذا بعت قتل لا خلافة (٤) » . ومن طريق مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن [ عبد الله ] (٥) بن عمر قال : ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يمدع في البيع (٦) فقال له رسول الله ﷺ : إذا بعت قتل : لا خلافة قال : فكان الرجل إذا بايع يقول : لا خلافة » . ومن طريق قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البخني نا سفيان بن عيينة نا محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر قال : « وإن

(١) في النسخة رقم ١٤ . الأروا قد يفين . (٢) بضم العين المهملة وسكون القاف أي في رأيه ونظره في مصالح نفسه وغيره ، وفي النسخة رقم ١٤ في عقله . وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٥ (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) أي لا خديعة ، والخلافة الخديعة بالقول اللطيف (٥) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ١٧١ (٦) في الموطأ وإن رجلا ذكر لرسول الله ﷺ (٧) في الموطأ المطبوع سنة ١٢٤٣ هـ في اليوم .

متقناً سقم فبرأه مأمومة (١) في الجاهلية غلبت لسانه فكان يندع في البيع فقال له رسول الله ﷺ: بيع وقل: لا خلافة ثم أت بالخيار ثلاثاً من يملك قال ابن عمر: فسمعت يقول: إذا بايعم لا خلافة لا خلافة ۝

قل علي: هذان أثران (٢) في غاية الصحة وما يقول بعد سماعها بالحجر على من يندع في البيع أو باقاً ذبيح فيه خديعة لا ذاهل عن الحق مقدم على العظام لأن رسول الله ﷺ لم يلتفت إلى قولهم: أحجر عليه ولا حجر عليه ولا منعه من البيع بل جعل له الخيار فيما اشترى ثلاثاً وأمره أن لا يبايع الا ببيان أن لا خلافة وهكذا يقول والله الحمد ۝ ومن طريق البخاري نايجي بن بكير ناالك بن سعد عن عقيل بن خالد قال ابن شهاب: أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين قالت في حديث طويل عن رسول الله ﷺ ذكرت فيه آتياء إلى المدينة إذ هاجر من مكة: ۝ ثم ركب - تعني رسول الله ﷺ - ناقه فسار حتى بركت عند مسجده عليه السلام بالمدينة وهو يصل فيه يومئذ رجال من المسلمين وكان مربداً للتمر لسبل وسهل [غلامين] (٣) يتيمين في حجر أسعد ابن زبارة ثم دعار رسول الله ﷺ الغلامين فساوهمها بالمربد ليتخذ مسجداً قالوا: بل نهبك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله منهما هبة حتى ابتاعه منهما ثم بناه مسجداً ۝ فهذا رسول الله ﷺ قد علم أنهما في حجر غيرهما يتيمان فلم يساوهم ولا شاوره ولا ابتاعه منه بل ساوهمها وأخذ يبعهما فيه ولم يجعل للذي كانا في حجره في ذلك أمراء فان قيل: لم يقبل هبتها إياه قلنا: قد فعل مثل ذلك أبي بكر قبل ذلك بأقل من شهر أو شهر إذ أراد عليه السلام الهجرة قدم إليه أبو بكر رضي الله عنه إحدى ناقتين لهو قال له: هي لك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يركبها إلا بالثمن فابتاعها منه، فرده عليه السلام هبة اليمين كرده هبة أبي بكر ولا فرق ليس لأن ذلك لا يجوز منهم، وبرهان هذا (٤) إجازته عليه السلام بيعهما ولا خلاف بين المخالفين لنا وأن من لم يبحر عليه يبعه لم يبحر عليه هبة في هذا المكان، وانما فرقوا بين الهبة والبيع في المريض والمرأة ذات الزوج وفي المحابة فيما زاد على الثلث خاصة، وهذا أثر صحيح لا منزهة، وعقيل

(١) أي ضرب فبرأه ففتح حتى بلغت المأمومة وهي أم الصباغ وفي النهاية ۝ وان متقناً صقم - بالصاد المهملة آمة في الجاهلية أي شجيرة بلغت أمراً (٢) في النسخة رقم ١٤ ۝ أثران صحيحان ۝ (٣) الزيادة من صحيح البخاري ج ٥ ص ١٦٠، والمربد السطح وأهل المدينة يسمون الموضع الذي يخفف فيه التمر مربداً وهو الجر من لغة أهل نجد اه من الصحاح للجوهري (٤) في النسخة رقم ١٤ ۝ برهان ذلك ۝



أحد المختصين بالمرى المتحققين به الملازمين له ، وكذلك عروة بماتشة رضى الله عنها . وقد روينا خبرا لوظفروا بمشله لبغوا كما روينا من طريق أبى داود نا أحمد بن صالح نا يحيى بن محمد المدنى نا عباد الله بن خالد بن سعيد بن أبى مریم عن سعيد بن عبد الرحمن ابن رقيش أنه سمع شيوخه من بنى عمرو بن عوف ومن خاله عباد الله بن أبى أحمد قال : قال على بن أبى طالب : حفظت من رسول الله ﷺ : لا يتم بعد احتلام . .

**قال أبو محمد** : وأقل ما في هذا الأثر أن يكون موقوفا على على بن أبى طالب فهو خلاف لما تعلقوا به عنه في الحجر الذى لا يان فيه أنه موافق لقولهم على كل حال ، ونا أحمد بن عمر بن أنس المدنى نا أبو ذر الهروى نا عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابه نا بغداد نا عباد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى نا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام نا أبى عن ربيعة بن عثمان عن زيد بن أسلم . أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لصهيب : يا صهيب ما فيك شيء أعياه عليك إلا ثلاث خصال ولولا هن ما قدمت عليك أحدا فقال له صهيب : ما هن فأنك طعان ؟ فقال عمر بعد كلام : أراك تذر مالك وتكتنى باسم نبى وتتسب عريا ولسانك أعمى فقال له صهيب : أما تبرى مالى فإفقه إلا فى حقه وأما أكتانى فان رسول الله ﷺ كنانى بأبى يحيى أفأتر کہا لقولك ؟ وأما اتسبى إلى العرب فان الروم سبى وأنا صغير فإنى لأذكر أهل أياقنى ولوا خلقت عنى ردة لانتسب إليها . فذا عمر يرى فعل صهيب تذكرا ولم يحجر عليه ، وفى هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٥ مسألة** والمريض مرضا يموت منه أو يبرأ منه . والحامل مذتحمل إلى أن تضع أو تموت . والموقوف للقتل يحق قود أوحد أو يباطل . والاسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم . والمشرى على المطب . والمقاتل بين الصنفين كلهم سواء ، وسائر الناس فى أموالهم ولا فرق فى صدقاتهم . ويوعهم . وعقهم . وهباتهم وسائر أموالهم ، وقال قوم : بالحجر على هؤلاء فيما زاد على الثلث ، وقال أبو سليمان . وأصحابنا : كقولنا لا فى العتق خاصة فقط فانهم قالوا : عتق المريض خاصة دون سائر من ذكرنا لا ينفذ إلا من الثلث سواء أفاق من مرضه أو مات منه أى مرض كان .

ورويانا من طريق ابن أبى شيبة نا على بن مسهر نا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق أنه سئل عن أعتق عبدا له فى مرضه وليس له مال غيره ؟ فقال مسروق : أجزه برمته شيء جعله الله لأرداه ، وقال شريح أجزى ثلثوا استسميه فى ثلثه قال الشعبي قول مسروق أحب إلى فى الثنيا وقول شريح أحب إلى فى القضاء ، وقول النخعي كقول :

شريح . ومن طريق قتادة عن الحسن عن ابن مسعود فيمن أعتق عبدا له في مرضه لا مال له غيره قال : أعتقك . ومن طريق معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم ابن عبد الرحمن أن رجلا اشترى جارية في مرضه فأعتقها عند موته لئلا يباعها بشئ فلم يجدوا له مالا قال ابن مسعود : اسقى في ثمنك . ومن طريق الهجاج بن أرمطة عن قتادة عن الحسن سئل على من أعتق عبدا له عند موته وليس له مال غيره وعليه دين ؟ قال : يعتق ويسمى في القيمة ، وقال النخعي فيمن أعتق عبدا عند موته لا مال له غيره وعليه دين : أنه يسمى في قيمته فيقضى الدين فان فضل شئ فله ثلثه وللورثة ثلثاه ، وقال الحسن . وعطاء : عتق المريض من الثلث وهو قول قتادة . وسعيد بن المسيب . وأبان بن عثمان . وسليمان بن موسى . ومكحول ، ثم اختلفوا فمن مرق منه ما زاد على الثلث ومن معتق لجميعه ويستعبه فيما زاد على الثلث ، وأما يعه وشراؤه فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي في المريض يبيع ويشترى قال : هو في الثلث وإن مكث عشرين ، وأما الحامل فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح أنه كان يرى ما صنعت الحامل في حملها من الثلث قال سفيان : ونحن لا نأخذ بهذا بل نقول : ما صنعت فهو جائز إلا أن تكون مريضة من غير الحمل أو يدنو غناضها يريد أن يضرها بالطلق (١) ، وقال عطاء : ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية قلت : أرى ؟ قال : بل سمعناه وهو قول قتادة : وعكرمة . وقال الحسن . والنخعي . ومكحول . والزهري : عطية الحامل كمطية الصحيح . ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : ما أعطت الحامل لوارث . أولزوج فن رأس مالها إلا أن تكون مريضة وقال ربيعة : كذلك إلا أن تثقل أو يحضرها فاس ، قال ابن وهب : وأخبرت بهذا أيضا عن ابن المسيب . ويحيى بن سعيد . وابن حجريرة الخولاني وهو قول أحمد . واسحق ، وقال النخعي . ومكحول . ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي . وعبد الله بن الحسن . والشافعي في عطية الحامل كقول سفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ، وروى عن سعيد بن المسيب عطية الغازي من الثلث ، وقال مكحول : بل من رأس مالها إلا أن تقع المسابقة (٢) وعطية راكب البحر كذلك ، وقال الحسن : هو كالصحيح وكذلك راكب البحر ، ومن كان في بلد قد وقع فيه

(١) في النسخة رقم ١٤ . أن يضرها بالطلق (٢) بالفاء ، وهي المجاهدة والتضارب

بالسيف ، وفي النسخة رقم ١٤ والمسابقة بالباء الموحدة بعدما تألف وهو تصحيف

الطاعون، وقال مكحول: كذلك في راكب البحر مالم يهيج البحر، وقال الحسن في لباس ابن معاوية لما حبسه الحاج: ليس لمن ماله الا التلث فقال اياس اذ بلغته قوله: ما قه أحد الاساء ظنه بالناس، وقال الشعبي: ما صنع المسافر فن التلث من حيث يقع رحله في الفرس، قال النخعي: بل من رأس المال، وقال الزهري: ما صنع الأسير فن التلث، وقال أبو حنيفة: ليس للمريض أن يقضى بعض غرماته دون بعض ورأوا عايناته في البيع وحياته. وصدقاته. وعقته كل ذلك من التلث ان مات من ذلك المرض الا أن العقير نفذ كله ويستعى فيما لا يحمله التلث منه فان أفاق من ذلك المرض نفذ كل ذلك من رأس ماله، وأما المحصور. والواقف في صف الحرب فكالصحيح، وأما الذي يقدم للقتل في قصاص. أو رجم فكالمرضى، ومن اشترى ابنه في مرضه الذي مات فيه فان خرج من تلثه عتق وورثه وان لم يخرج من تلثه عتق ولم يرثه واستسعى فيما زاد على التلث كسائر الورثة، فان أقر بولد أتمته في مرض موته لحقه به (١) وورثه وأن وطئ أمه في مرض موته خلعت فهي أم ولد من رأس ماله ويرثه ولدها وواقعه على ذلك كله أبو يوسف. ومحمد إلا أن الذي يشترى ولده في مرضه ولا يحمله التلث فانهما قالوا: يرثه على كل حال ويستسعى فيما بقى من قيمته للورثة فأخذوه وقالوا كلهم: انما هذا في المرض الخفيف كالحي الصالب. والبرسام. والبطن. ونحو ذلك ولم يروا ذلك في الجذام. ولا حي الربيع. ولا اللب. ولا من يذهب ويحجي. في مرضه، وقال مالك: كقول أبي حنيفة في كل ما ذكرنا إلا في الحامل فان أفعالها عنده كالصحيح إلى أن تم ستة أشهر فاذا أتمتها فأفعالها في مالها كالمرضى حتى أنه منها من مراجعة زوجها الذي طلقها طلاقاً باتاً واحدة أو اثنتين وإلا الاستبراء فلم يره بل أرق مالم يحمل التلث منه ولا فيمن اشترى ابنه في مرضه ولم يحمله التلث فإنه اعتق منه ما حل التلث وأرق الباقي، وقال الشافعي. وسفيان الثوري: للمريض أن يقضى بعض غرماته دون بعض وقال الشافعي: فعل المريض مرضاً خفيفاً من التلث فان أفاق فن رأس ماله، واختلف قوله في الذي يقدم للقتل فرة قال: هو كالصحيح ومرة قال: هو كالمرضى.

قال أبو محمد: أما قول مالك. وأبي حنيفة: أنه ليس للمريض أن يقضى بعض غرماته دون بعض خطأ في تقريرهما في ذلك بين الصحيح. والمرضى، والحق في ذلك هو أن رسول الله ﷺ أمر بأن يعطى كل ذي حق حقه فهو في انصافه بعض غرماته دون بعض معطى ذلك الذي أنصف حقه ومن فعل ما أمر به فهو محسن والاحسان لا يرد، فان كان

الذي لم ينصفه لغيره طالبا لحقه فهو عاص في أن لم ينصفه مما قضيتان أصاب في أحدهما وظلم في الأخرى والحق لا يظلم ظلم فاعله في قصة أخرى . وحق الغريم أنما هو في ذمة المدين لا في عين ماله مادام حي لم يفسد ، فاذ ذلك كذلك فقد نفذ الذي أعطاه بحق (١) ولزمه أن ينصف من قبله إذ حقق في ذمته لا في عين ما أعطى الآخر ولم يأت (٢) نص في التفرق بين صحيح . ومريض ؛ وما نعلم لهما في قولهما هذا سلفا ، وأما قولهما فيمن اشترى ولده في مرضه فلم يحمله الثلث انه لا يرثه فان حله الثلث عتق وورث فقوله في غاية القصد والمناقضة بولأن لم يفسد لهما فيه سلفا متقدما لانه ان كان وصية فالوصية للوارث لا يجوز فينبغي على أصلهم أن لا ينفذ عتقه أصلا حله الثلث أولم يحمله ، وقد قال بهذا بعض الشافعيين ، وقال آخرون منهم : الشراء فاسد لانه وصية لو ارث وان كان ليس وصية فإبالة لا يرث وقد صار حرا بملك أبيه له ثم مناقضتهم في المريض بطلأ أنه فتحمل إيمانهم رأس ماله حرة وورثه ولدها ، فان قالوا : حملها ليس من فعله قلنا : لكن وطع لها من فعله وقراره بولدها من فعله ؛ وعتق الولد في كل حال ليس من فعله : وأما قول مالك في الحامل قول أيضا لان لم يفسد لهما فيه سلفا ، واحتج له بعض مقلديه بقول الله تعالى : ( فلما نقشاها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله رجلا ) •

**قال أبو محمد :** وهذا إيهام منهم للاحتجاج بما لا يحيط لهم فيه أصلا لأن الله تعالى لم يقل : ان الانتقال لم تكن الا بتمام ستة أشهر فظهر توجيههم بما ليس لهم فيه متعلق ، ثم ليت شعري من لم يأت بالانتقال جملة يدخلها في حكم المريض وقد يحمل الحامل حملا ثقيلًا فلا يكون بذلك في حكم المريض عندهم ، فان قالوا : قد تدل ستة أشهر قلنا : وقد نسقط قبل ذلك والاسقاط أخوف من الولادة أو مثلها فظهر فساد هذا القول جملة والله تعالى التوفيق . قال علي : ثم نأخذ بحول الله تعالى وقوته في قول من قال : بأن أفضل المريض ومن خيف عليه الموت من الثلث •

**قال أبو محمد :** احتجوا بالخبر الثابت المشهور من طريق ابن سيرين . وأبي المهبب كلاهما عن عمران بن الحصين : • أزر جلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فجزام أثلاثا ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة ، وجافى بعض الروايات أنه عليه السلام قال فيه قولاً شديدا • وبالخبر الصحيح الثابت من طريق مالك . وابن عينة . وإبراهيم بن سعد عن الزمري عن عامر بن سعد

(١) في النسخة رقم ١٤ • قد نفذ الذي أعطى بما أعطاه بحق • (٢) في النسخة

ابن أبي وقاص عن أبيه قال : ه جاني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتدني قلت : يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذوال مال ولا يرثي الابنة لي أفأتصدق بثلث مالي ؟ قال عليه السلام : لا قلت : فالشطر قال : لا ثم قال عليه السلام : الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثك اغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفنون الناس (١) . وذكر باقي الخبر قالوا : فلم يأذن له عليه السلام بالصدقة بأكثر من الثلث .

وبخبر رويانه من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نايز يدين محمد القليل نا حفص ابن عمر بن ميمون (٢) عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصناجي عن أبي بكر الصديق « أن رسول الله ﷺ قال ان الله قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسانكم » . ومن طريق سليمان بن موسى سمعت : « أن رسول الله ﷺ قال : جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم » . ومن طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابه « قال النبي ﷺ في خبر عن الله تعالى انه قال : جعل لك طائفة من مالك عند موتك أرهلك به » . ومن طريق معمر عن قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « اتبعوا أنفسكم من ربكم أيها الناس ألا انه ليس لامرئ شيء الا لا أعرف امرأ يخل بحق الله حتى إذا حضره الموت أخذ يذعدع ماله (٣) ههنا وههنا » . ومن طريق وكيع عن طلحة - هوابن عمرو المكي - عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الله تصدق عليكم بالثلث من أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في أعمالكم » .

ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا حجاج عن العلاء بن بدر عن أبي يحيى المكي أن رجلاً أعتق غلامه عند موته ليس له مال غيره وعليه دين فأمره رسول الله ﷺ أن يسمى في قيمته . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا خالد عن أبي قلابه عن رجل من بني عنزة أن رجلاً منهم أعتق غلاماً عند موته ولم يكن له مال غيره فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فأعتق منه الثلث واستسمى في الثلثين ، وقالوا : (٤) قد صح عن أبي بكر أنه قال لعائشة رضي الله عنها عند موته : « إني كنت تحملك جادعشرين وسقاً من مالي فلو كنت جددتيه وحزتيه (٥) لكان ذلك وإنما هو اليوم مال الوارث » قالوا : فاخبر أبو بكر بحضرة الصحابة أن من قارب الموت فماله مال الوارث ، وقالوا : قد جاء ما أوردنا عن علي . وابن مسعود ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة رضي الله عنهم فهو اجماع ،

(١) أي يستعملون با كفهم الناس « (٢) في النسخة رقم ١٤ » حفص بن عمرو ابن ميمون « وهو غلط (٣) أي يفرقه (٤) في النسخة رقم ١٤ » وقال ، والباقي يعين ما هنا (٥) جد النخل - بالذال المهملة - يجده أي صرمه وقطعه

وقالوا : قسناه على الوصية •

**قال أبو محمد** : هذا كل ما شئنا به بوجه لا حجة لهم فيه ، أما حديث رجل من بني عذرة فرسل وعن مجول ثم لو صح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي لانهما لا يريان الاستسعا ، وأما خبر أبي يحيى المالكي فذاك لانه مرسل وعن حجاج وهو ساطع ، ثم لو صح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي • وأما حديث أبي هريرة فقيه طلحة بن عمرو المكي وهو كذاب • وأما حديث قتادة فرسل ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لان البخل بحق الله تعالى لا يخالفهم انه لا يجل وان ذذعة المال ههنا وههنا لا يجوز عندنا لافي حجة ولا في مرض فليس ذلك الخبر مخالفا (١) لقولنا • وأما حديث أبي قلابة فرسل ، وكذلك حديث سليمان بن موسى • وأما حديث أبي بكر فسنده غير مشهور ولا ندرى حال حفص بن عمر بن ميمون ثم لو صح هو وجميع الآثار التي ذكرنا لم يكن لهم في شيء منها حجة أصلا لانه ليس فيها كلها الا أن الله عز وجل تصدق علينا عند موتنا بثلث أموالنا ، فهذا يخرج على أنه الوصية التي هي بلا خلاف نافذة بعد الموت ومعروف في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ أن العرب تقول : كان أمر كذا عند موت فلان وارتدت العرب عند موت رسول الله ﷺ . وولى عمر عند موت أبي بكر هذا أمر معروف مشهور ، لجميع هذه الأخبار خارجة على هذا أحسن خروج . ومواقفة لقولنا على الحقيقة حاشا خبر العلاء بن بدر عن أبي يحيى المكي فانه لا يخرج لاعلى قولنا ولا على قول أحد منهم فليس لهم أن يحتجوا بخبر يخالفونه لان أبا حنيفة يقول : ان كانت الدين لا يستغرق جميع قيمة العبد فانما يسي في الدين فقط ثم في ثلث ما يبقى من قيمته بعد الدين فقط وهو قولنا اذا أوصى بعقده ونحن نقول : ان كان الدين يستغرق جميع قيمته فالمتى باطل وهو قول مالك : والشافعي ، فكل طائفة منهم قد خالفت ذلك الحديث ثم جميعهم مخالف لجميع هذه الآثار لانه ليس فيها إلا عند موته وعند موتكم وليس في شيء منها ذكر لمرض أصلا فالمرض شيء زادوه بأرائهم ليس في شيء من الآثار نص منه ولا دليل عليه ، وقديموت الصحيح لجأه من مرض خفيف فقتصارهم على المرض من أين خرج ؟ وهلا راعوا ما جاءت به الآثار من لفظ عند موته ؟ لجعلوا من فعل ذلك عند موته صحيحا فله أو مريضا من الثلث وجعلوا ما فعلوا في حجة أو مرضه بما تأخر عنه موته من دأس ماله • فظهر أن جميع هذه الآثار مخالفة لقولهم وانها من النوع الذي احتجوا به لأقوال لهم ليس منها شيء فيها احتجوا به ،

وهذا إيهام منهم قبيح وتدليس في الدين فسقط تعليقهم بها . وأما حديث سعد فأنما رويناه من طريق سفيان الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، ومن طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه ، ومن طريق مروان ابن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه . ومن طريق عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه .

ومن طريق أيوب السخيتاني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد كلهم عن سعد ، ومن طريق قتادة عن يونس بن جبير (١) عن محمد بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه ، ومن طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد ابن أبي وقاص ، ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد . وعائشة أم المؤمنين كلهم قال في هذا الخبر : أفأوصي بمالي أو بثلاثي مالي يا رسول الله ؟ ثم ينصفه وهو خير واحد ، فصح أن الذين رويوا ألقطه ، أفأتصدق ، عن الزهري إنما غوابه الوصية بلا شك لا للصدقة في حال الحياة لأنه كله خبر واحد عن مقام واحد عن رجل واحد في حكم واحد ، وكل وصية صدقة وليس كل صدقة وصية ، نعم وروينا (٢) هذا الخبر من طريق أبي داود نا أبو الوليد الطيالسي قال : ناعبد العزيز بن الماجشون . وإبراهيم ابن سعد كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال : ، مرضت مرضا شديدا فأشفيت منه فدخل على رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله ان لي مالا كثيرا وإنما ترثني ابنتي واحدة أفأتصدق بمالي كله ؟ قال : لا قلت : فأوصي بالشرط قال : لا قلت : يا رسول الله فم أوصي ؟ قال : الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ، فروى مالك . وابن عينة عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أفأتصدق ؟ وروى إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه مرة أفأتصدق ومرة أفأوصي ؟ ، وروى معمر . وسعد بن إبراهيم عن عامر ابن سعد عن أبيه أفأوصي ؟ وليس دون مالك . وابن عينة ، واتفق سائر من ذكرنا على لفظ أوصي فارتفع الاشكال جملة ، وأيضا فليس في هذا الخبر نص ولا دليل بوجه من الوجوه على أن ذلك الحكم في المرض عاصد دون الصحة ، فن قال : انه في المرض خاصة فقد كذب وقول (٣) رسول الله ﷺ مالم يقل ، وهذا من أكبر الكبار ، وأيضا قد علم رسول الله ﷺ أن سعدا سيرا وتكون له آثار في الاسلام فيطل أن

(١) في النسخة رقم ١٦ ، عن يونس بن جبير ، وهو غلط ، وهو يونس بن جبير الباهلي أبو غلاب البصري (٢) في النسخة رقم ١٦ «روينا» بدون واو (٣) هو بتشديد الواو

يكون ذلك حكم المرض الذى يموت المرنه • رويانا من طريق أبى داود نا عثمان ابن محمد بن أبى شبة نا جرير عن الأعمش عن أبى وائل عن حذيفة قال : قام فزار رسول الله ﷺ قائما فأتى ترك شيئا يكون في مقامه ذلك الى قيام الساعة الا أخبر به حفظه من حفظه ونسبه من نفسه قد علم أصحابى هؤلاء أنه لم يكن منى (١) التى فأعرفه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غلب عنه فأذار أعرفه •

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ :** وسعد قد فتح أعظم الفتوح وأزل ملك الفرس عن سريره وافتتح قصوره . ودوره . ومداينه فعدل أن يكون لهم بهذا الخبر متعلق أصلا ، وأما خبر عمران بن الحصين في السنة الأبعد فأولى الناس أن لا يخرج به أبو حنيفة . وأصحابه الذى لا يستحيون من أن يقولوا : انه قاروا أنه فعل باطل . وحكم جور شاه وجه من قال ذلك (٢) في حكم رسول الله ﷺ ، بقى الكلام فيه مع المالكيين . والشافعيين وأصحابنا القائلين به •

قال على : فنقول بوجه التوفيق : انه لاجبة لهم فيه أصلا لوجه ثلاثة ، أولها انه ليس فيه الا المتق وحده ففهمهم (٣) مع المتق جميع أفعال المريض خطأ وتعد لحدود الله تعالى والقياس باطل ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لانهم يفرقون بين حكم المتق وسائر الأحكام فيوجبون فيمن أعنت شقصاله من عبد أن يقوم عليه باقية مفعفه ولا يرون فيمن تصدق بنصف عبده أو أوقف (٤) نصف داره . أو نصف فرسه . أو تصدق بنصف ثوبه . أو بنصف ضيعته أن يقوم عليه باقى ذلك وينفذ فله في جميعه ، فنأين وجب أن يقاس على المتق ههنا ولم يجب أن يقاس عليه هناك ؟ ان هذا التحكم فاسد • والوجه الثانى أنه ليس فيه من فعل المريض كلفة ولا دلالة ولا اشارة بوجه من الوجوه انما فيه أعنت عدموته فكان الواجب عليهم أن يجعلوا هذا الحكم فيمن أعنت عدموته صحيحا أو مريضا فأتى بذلك لا فيمن أعنت مريضا أو صحيحا ثم تراخى موته فان هذا لم يمتنع عدموته بلا شك ، وهذا مما عاقلوا فيه الخبر الذى احتجوا به فيما فيه وأصحوا فيه ما ليس فيه واحتجوا به فيما ليس فيه من شئ . أصلا ، وهذه قبائح موبقة نمود بالله منها • والثالث أن هذا الخبر حجة لنا عليهم قاطعة لأن هذا الانسان

(١) في النسخة رقم ١٦ منه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن قال هذا ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، (٤) قال الجوهري في صحاحه : وقت الدار للبساكين وقتها وأوقفها بالآلف لغة رديئة وليس في الكلام أوقف الحرف واحدا وقتت عن الأمر الذى كنت فيه أى أقلمت وكل شئ . أمسكت عنه تقول : أوقفته اه •



لم يبق لنفسه شيئا أصلا هكذا في الحديث أنه لم يكن له مال غيرهم ، وهذا عندنا مردود  
الفعل صحيحا كان أو مريضا ، ولا يجوز لأحد في ماله عتق تطوع . ولا صدقة تطوع . ولا  
هبة بيت بها إلا فيما أبقى غنى كما قال عليه السلام : « الصدقة عن ظهر غنى » وقد أبطل رسول  
الله ﷺ عتق إنسان صحيح لم يكن له مال غيره كما روينا من طريق البخاري . واحمد بن  
شعيب قال البخاري : نا عاصم بن علي وقال أحمد : نا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم  
نا أبي وعمر - هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد - ثم اتفق عاصم . وسعد . ويعقوب  
أبناء إبراهيم قالوا كلهم : نا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله  
أن رجلا أعتق عبدا لم يكن له مال غيره فردّه رسول الله ﷺ وأبناعه منه نعيم بن  
التحام قال الزهريون في روايتهم : فردّه عليه السلام فهذا إسناد كالشمس لا يبع  
أحدا خلاه ، فصح أن النبي ﷺ إنما رد عتق أولئك الأعداء لأن معتقهم لم يكن  
له مال غيرهم . وكان عتقه عليه السلام لثمتهم والله أعلم كما روى في بعض الأخبار أنه  
عليه السلام قال لكعب بن مالك اذ جعل على نفسه إذ تاب الله عليه : « يجرى من  
ذلك الثلث ، وإن كان هذا اللفظ لا يصح لكن أنه عليه السلام قال له : أمسك عليك  
بعض مالك فأمسك سهمه بخير ، فقد يكون ذلك المعتق له أربعة منهم غنى ، وبرهان  
هذا أن الرواية الثانية في ذلك الخبر أنه عليه السلام إنما أعتق اثنين وأرق أربعة ولم  
يذكر قيمة ، والثالث عند المحتجين بهذا الخبر لا يكون هكذا أصلا ولا يكون إلا بالقيمة  
ووجه رابع وهو أننا روينا هذا الخبر من طريق مسلم نا اسحق بن إبراهيم - هو ابن  
راهويه - وابن أبي عمر كلاهما عن الثقي - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب  
السختياني عن أبي قلابة عن أبي المطلب عن عمران بن الحصين أن رجلا أوصى عند  
موته فأعتق ستة مملوكين لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ [ فجزأهم أثلاثا  
ثم أفرع بينهم ] (١) فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له : قولنا شديدا ، فصح أن ذلك  
العتق إنما كان وصية ولا خلاف أنها من الصحيح والمريض سواء لا يجوز إلا بالثلث ،  
فإن كانت الروايتان حديثا واحدا وهو الظاهر الذي لا يكاد يمكن ولا يجوز غيره  
فقد ارتفع الكلام وبطل تعلقهم به وإن كانا خبرين وهذا يمكن بعيدا فلا مانعنا وموافق لقولنا  
ومخالف لقولهم ، وعلى كل حال فليس في شيء منه ذكر لمرض ولا لفعل في مرض  
أصلا ولا لأن الرد إنما كان لأن العتق وقع في مرض وبالله تعالى التوفيق • فبطل  
عنهم كل ما موهوا به من الآثار التي هم أول مخالف لها وعادت كلها عليهم حجة •

وأما ما رووا في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم فكذلك أيضا وانما هم ثلاثة أبو بكر . وعلى . وابن مسعود . فاما أبو بكر فانما تعلقوا عنه بقوله . وانما هو اليوم مال الوارث (١) وهذا لا يتعلق لهم به أصلا لأنه لا يختلف اثنان وهم معنا أيضا في أن رضى الله عنه انما غنى أنه مال الوارث بعد موته واعلم من بذلك أن مال المريض الذي يموت من ذلك المرض للوارث مادام شيء من الروح في المريض ، ولا خلاف في أن أسماء لومات إذ قال أبو بكر هذا القول لما ورث عباده . وعروة . والمنذر اولادهما من مال أبي بكر حجة خردل ولا قيمتها فما فرق ذلك بولو كان مال المريض قد صار مالا للوارث في مرضه لورثه عنه ان مات وورثته في حياة المريض وهذا لا يقوله أحد ولا أحق . ولا عاقل ، وأيضا فلا خلاف منا ومنهم في أن الوارث لو وطئ أمة المريض قبل موته لسكان زانيا يحد حيث يحد لوطتها وهو صحيح ولا فرق ، وانما لو سرق من ماله قبل موته شيئا في مثله القطع لقطع يده حيث تقطع يده لو سرق منه وهو صحيح ، فظهر تمويههم وبردم وتديسهم في الدين بابائهم الباطل من اغتر بهم وأحسن الظن بطرقهم ، فان أنونا في صرف الأخبار التي ذكرنا قبل عن ظاهر ما يبرهان مثل هذا وجب الاقيد للحق وان لم يأثروا إلا بالكذب البحت والظن الفاسد بآلهم والميلس فإذ ذلك ناره لازمان لم لالا والله تعالى التوفيق ، فبطل تعلقهم بخبر أبي بكر رضى الله عنه جملة .

وأما الخبر عن ابن مسعود فرسل لأن الحسن . والقاسم بن عبد الرحمن لم يدركاه ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن في إحدى الروايتين عنه أنه ابتاعها في مرضه فاجاز بيعه واعتقها عند موته فأمرها بأن تسمى في ثمنها للفرس ، وفي الأخرى أعتق عبده في مرضه لا مال له غيره ، فقال ابن مسعود : عتقك ، والقول في هذا كالقول في بعض الأخبار المقدمة من أنه انما رد ذلك لأنه لم يكن له مال غيره فإني ما أبقي له غنى . وقد رويان من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أعتقت امرأة جارية لها ليس لها مال غيرها فقال عباده بن مسعود : تسمى في قيمتها ، فهذا عباده قد رأى السمي في قيمتها إذ لم يكن (٢) له مال غيره حاول يذكر أن ذلك كان في مرض أصلا فإذ فعل ابن مسعود لو صح حجة عليهم ، فكيف ولا حجة في قول أحد ولأنه دون رد والله ﷻ ؟ فبطل تعلقهم بابن مسعود ولا حجة خلافهم له .

. وأما الرواية عن علي فنقطعة لأن الحسن لم يسمع من علي شيئا ثم لو محت لما كان لهم بها شئ أصلا لأنهم قل على رضى الله عنه انه انما فضل ذلك لأنه أعتقه في مرضه البتة

(١) في النسخة رقم ١٤ ، مال الوارث ، وما هنا موافق لما تقدم (٢) في النسخة رقم ١٦ ، إذ لم يكن ،

ولا في تلك الرواية ذكر أن ذلك كان في مرض (١) لا بنص ولا بدليل وانما فيه انه اعتقه  
عند موته قطع ، والأظهر أن عليا إنما أوجب الاستسعاء في ذلك لانهم يكن له مال غيره  
وعليهم دين ، فهذا هو نص الخبر وهو قولنا لا قولهم كلهم ، وكذلك نقول بالاستسعاء في  
هذا إذا فصل من قيمة التمتع عن الدين شيء قل أو كثر وليس في ذلك الخبر خلاف لهذا فلا حرج  
وقه الحد كثيرا ان كل ما احتجوا به من أثر صحيح أو سقيم أو عن صاحب فليس منه شيء  
أصلا موافقا لقولهم . وإن أرادهم لكل ذلك تمويه . وإيهام بالباطل . والظن الكاذب ،  
وأن كله أو أكثره حجة لنا وموافق لقولنا والحد لله رب العالمين .

وأما احتجاجهم بالتابعين ودعواهم الاجماع في ذلك فغير منكر من استسهلهم  
الكذب على جميع أهل الاسلام ، وقد أوردنا في صدر هذه المسألة باصم طريق عن مسروق  
خلاف قولهم . وإن عتق المريض من رأس ماله وإن مات من مرضه ذلك . وإنما قال  
بذلك لأنه شيء جعله الله تعالى فلا يرد ، فصح أن كل ما فعله المريض لله تعالى فثابت من  
مرضه أو عاش فمن رأس ماله عند مسروق فظهر كذبهم في دعوى الاجماع فكيف وانما  
جاءت في ذلك آثار عن أربعة عشر من التابعين فقط ؟ شريح . والشعبي . والنخعي .  
وسعيد بن المسيب . والقاسم . وسالم . والزهرى . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصاري  
وعكرمة . ومكحول . وعطاء . والحسن . وقنادة أكثر ذلك لا يصح عنهم لأنها من  
طريق جابر الجعفي ومثله ، ثم هم يختلفون فمنهم من رأى المسافر من حين يضع رجله  
في الفرس لا ينفذه أمر في مال الأمن ثلثه ، ومنهم من يرى ذلك في الحامل جملة ، ومنهم  
من يرى ذلك في الأسير جملة ، والمالكيون . والحنيفيون . والشافعيون مخالفون لكل  
هذا ، ثم قولهم في تقسيم الأمراض مخالف لجميعهم ، فإن كان هؤلاء إجماعا فقد أقروا  
على أنفسهم بخلاف الاجماع وإن كان ليس إجماعا فلا حجة لهم في قول من دون الصحابة  
إذا لم يكن إجماعا عندهم فكيف وقد روينا عن مسروق . والشعبي خلاف هذا ، وروينا  
من طريق محمد بن المني ناعدا الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم  
ابن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا برأت المرأة زوجها من صداقها في مرضها فمرجأ ،  
وقال سفيان : لا يجوز ، فصح أن إبراهيم إنما عني مرضها الذي تموت منه ولم يراع ثلثا  
ولا رأوه حية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز في الرجل  
يتصدق بماله كله قال : إذا وضع ماله كله في حق فلا أحد أحق بماله منه وإذا أعطى بعض

الورثة دون بعض (١) فليس له إلا الثلث .

**قال أبو محمد :** لا يخلو عمر بن عبد العزيز من أن يكون أراد الصحيح . والمريض معاً والمريض وحده أو الصحيح وحده . فإن كان أراد الصحيح قط قدر دفعه في صدقه بماله كله . وإن كان أراد المريض فقد أمضى فعله في ماله كله فهذا خلاف ظاهره .

ومن طريق حماد بن سلة عن أيوب السختياني . وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن رجلاً رأى فيما يرى النائم أنه يموت إلى ثلاثة أيام فطلق نساءه طلاقاً وقسم ماله فقال عمر بن الخطاب له : أجلك الشيطان في ممالك فأخبرك أنك تموت إلى ثلاثة أيام فطلقت نساءك وقسمت مالك ؟ رده ولومت لرجعت فبرك كما رجم قبر أبي رعال ؟ فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبس إلا بسيراً حتى تموت .

ومن طريق حماد بن سلة نايونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيما يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فشذبت مالها (٢) وهي صحيحة ثم ماتت في اليوم الثالث فأمضى أبو موسى الأشعري فعلها ، فإن كان للوفيق بالموت حكم المريض في ماله فقد أمضاء أبو موسى فهذا خلاف قولهم ، وإن كان له حكم الصحيح فقد رده عمر ولم يمس منه ثلثاً ولا شيئاً وهذا خلاف قولهم وباقه تعالى التوفيق . ومن أقيح (٣) مجاهرة من يجعل مثل من ذكرنا قبل إجماعاً ثم لا يبالى بمخالفة أبي بكر . وعمر . وعثمان . وخالد بن الوليد . وأبي موسى . وابن الزبير . وغيرهم . وحوائف . من التابعين في القصاص من اللطمة وضربة السوط لا يخالف لهم يعرف من الصحابة ، ومثل هذا كثير جداً قد قهصنا منه جزءاً صالحاً في موضع آخر ، وأما قولهم : قسنا ذلك على الوصية فالقياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن الوصية إنما تنفذ بعد الموت وهي من المريض . والصحيح سواء بلا خلاف لا يجوز إلا في الثلث فما دونه فإذا قيس فعل المريض عليها وجب أن يكون في الحياة فعل المريض كفعل الصحيح سواء . سواء ، وأيضا لو كان القياس حقاً لكان لشيء أشبه بشيء . وأولى بأن يقاس عليه من شئين شبه رسول الله ﷺ بينهما . وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أن أناتية نأبوا الأحوص عن أبي حبيبة عن أبي الدرداء . وأن رسول الله ﷺ قال : الذي يمتنع عند الموت كالذي يهدى بعد ما يشيع .

قال علي : ولا يحتقون في أن الذي يهدى بعد ما يشيع فهديته من رأس ماله ،

(١) في النسخة رقم ١١٤ وإذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض (٢) أي فرقة

(٣) في النسخة رقم ١٦ ولا أقيح

فإن كان القياس حقا فالمتى عند الموت مثله سواء سواء فواجب أن يكون من رأس ماله قال تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها) وهذا نص جلي لا يمتثل تأويلا على جواز الصدقة للصحيح والمريض مالم يأتيه الموت ويحيى. حلول أجله دون تأخير قريب أو بعيد ولكنهم لا النصوص يشعرون ولا القياس يحسنون ، وأيضا فلا خلاف بينهم أصلا في أن ما اشتراه المريض من فاكهة . ولحم . ونحو ذلك مما هو عنه في غنى وما تصدق به على سائل بالباب فإنه من رأس ماله ، فهو كان فعله في مرضه من الثلث لكان هذا من الثلث بل لولم يكن له من ماله إلا الثلث في مرضه الذي يموت منه لما وجب أن يعد أكله ونفقته على نفسه وعياله إلا من الثلث لأن باقي ذلك لأحكامهم فيه وهم لا يقولون بهذا ، فظهر من اتخاذهم وتناقصهم وفساد أقوالهم في هذه المسألة ما بعضه يكفي ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٦ مسألة** وكذلك لا يجوز الحجر أيضا على امرأة ذات زوج . ولا بكر ذات أب . ولا غير ذات أب ، وصدقتهما . وهبتهما نافذ كل ذلك من رأس المال إذا حاضت كالرجل سواء سواء ، وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . والثاقي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : ليس لذات الزوج إلا الثلث فقط تهب وتصدق به أحب زوجها أم كره ، فإذا مضت لها مدة جاز لها في ثلث ما بقي أيضا أن تفعل فيه ما شاءت أحب زوجها أم كره وهكذا أبدا ، فإن كان ذلك قريبا من فعلها في الثلث الأول فسخ فإن زادت على الثلث رد الكل أوله عن آخره بخلاف المريض إن شاء زوجها إن يردّه وإن أنفذه نفذ ، فإن خفي ذلك عن زوجها حتى يموت أو يطلقها نفذ كله ، قال المغيرة بن عبد الرحمن صاحبه : بل لا يرد الزوج إلا ما زاد على الثلث فقط وينفذها الثلث كالرئيس قال مالك : فإن وهبت لزوجها ماله كله فنذلك وأما بيعها وإتباعها لجائز أحب زوجها أم كره إذا لم يكن فيه محاباة قال : وأما البكر فمجيورة على كل حال ذات أب كانت أو غير ذات أب لا يجوز لها فعل في مالها ولا في شيء منه ولا أن تضع عن زوجها من الصداق وإن عنست (١) حتى تدخل بيت زوجها ويعرف من حالها فإن وهبت قبل أن تتزوج ثم تزوجت كان لها أن ترجع فيها وهبت إلا أن كان يسيرا قال : وأما التي كان لها زوج ثم تأتت فكالرجل في نفاذ حكمها في مالها كله (٢) ،

(١) يقال: عنست المرأة فهي عانس وعنست - بتشديد النون - فهي معنسة إذا كبرت

وجازت في بيت أبويها (٢) في النسخة رقم ١٦٩ في نفاذ حكمها في ماله كله .

وأما المتقدمون فروى عنهم أقوالاً روى بنان من طريق ابن أبي شيبة وأبو كيع عن إسماعيل بن عمار . وروى ابن أبي زائدة كلاهما عن الشعبي عن شريح قال : عهد إلى عمر بن الخطاب أن لا يجيز عطية جارية حتى تلد ولداً أو تحول في بيتها حولا . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم بن إسماعيل بن أبي عمار قال : قال شريح : أمرني عمر بن الخطاب أن لا أجيز لجارية مملوكة عطية حتى تحبل في بيت زوجها (١) حولا أو تلد ولداً قال : قلت للشعبي : كتب إليه عمر قال : بل شافه به شافه . ومن طريق ابن أبي شيبة وابن أبي زائدة عن عمار بن عبد الله عن الشعبي قال : قرأت كتاب عمر إلى شريح بذلك ، وذلك أن جارية من قرين قال لها أخوها وهي مملوكة : تصدقي على بيمرك من أهلك فقلت ثم طلبت ميراثها فرد عليها . وروى ابنه أيضاً من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن خلاص بن عمرو قال : وكتب عمر بن الخطاب لا تجيزوا نخل امرأة بكر حتى تحبل حولا في بيت زوجها أو تلد ولداً .

**قال أبو محمد** : وهو قول شريح كما روى بنان من طريق حاد بن سلمة عن قتادة . وأيوب السخيتاني . وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين أن شريحاً قال في المرأة إذا وهبت من مالها فانه لا يجوز لها هبتها حتى تلد ولداً أو تبلغ في ذلك (٢) وهو سنة . ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن سعيد بن عبد الرحمن عن الحسن . ومحمد بن سيرين قال محمد : لا يجوز لامرأة عطية حتى تحول حولا أو تلد ولداً قال الحسن : حتى تلد ولداً أو تبلغ في ذلك . ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشم بن عثمان بن الأسود عن عطية ومجاهد قال جميعاً : القيمة خناقان (٣) لا يجوز لها شي في مالها حتى تلد ولداً أو تمضي عليها سنة في بيت زوجها ، وهو قول قتادة . والشعبي إلا أنه اختلف عنه إذا غنست قبل ذلك فروى عنه من طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي عمار قال : قلت للشعبي : أرايت ان غنست أيجوز يعني هبتها قال : نعم . وروى عنه من طريق ابن أبي زائدة عن إسماعيل بن أبي خالد قلت للشعبي : أرايت ان غنست قال : لا يجوز كلاهما من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع وابن أبي زائدة ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشم بن الأحمس عن المغيرة عن الشعبي قال : إذا حلت في بيتها حولا جاز لها ما صنعت قال المغيرة : وقال إبراهيم : إذا ولدت الجارية أو ولد لها جازت هبتها وهو قول الأوزاعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وقول آخر روى عن أنس ابن مالك وهو أنه لا يجوز لذات زوج عطية في شيء من مالها إلا باذن زوجها .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ في بيتها (٢) أي حين ذلك وسقط لفظ . في ذلك . من النسخة رقم ١٦٦ (٣) هو ثنية خناق بكر أوله وأصله جبل يخفق به استمير إلى الضيق والمعنع

ومن طريق الترمذي عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة قال : لا يعمل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها إلا بإذنه وإن صفة بنت أبي عبيد كانت لا تعقب زوجها ستون سنة إلا بإذن ابن عمر •

**قال أبو محمد :** هذا ليس فيه دليل على أنه كان لا يرى لما ذكرنا ذلك جائزا دون إذنه لكنه على حسن الصحة قطع . وروينا من طريق سفیان بن عيينة عن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال : لا تجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها ، وقد روى هذا عن الحسن . ومجاهد وهو قول الليث بن سعد فلم يجز لذات الزوج عتقا ولا حكما في صداقها ولا غيره إلا بإذن زوجها إلا الشيء اليسير الذي لا بد لها منه في صلة رحم أو ما يتقرب به إلى الله عز وجل •

ومن روى عنه مثل قولنا كإروينا من طريق مسلم نا محمد بن عبيد الغنبري (١) نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن ابن أبي مليكة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت وأسوس فرسه كنت أحتش له وأقوم عليه فلم يكن شيء أشد علي من سياسة الفرس ثم جاء النبي ﷺ سبي فاعطاها خادما ثم ذكرت حديثا وفيه أنها باعها قالت : فدخل الزبير ومثمانى حجرى فقال : هيها إلى قالت : أتى لكن تصدقت بها • فهذا الزبير . وأسماء بنت الصديق قد أخذت الصدقة بثمن خادمها وبمعها بغير إذن زوجها ولعلها لم تكن تملك شيئا غيرها أو كان أكثر مامعها كإروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا الحسن بن محمد - هو ابن الصباح - عن حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج (٢) أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر [ أنها جاءت النبي ﷺ فقالت ] : (٣) : « يابني الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل على جناح أن أراضخ بما يدخل علي ؟ قال : ارضخي (٤) ما استطعت ولا توكي (٥) فيوكي عليك » فلم ينكر الزبير ذلك • وروينا من طريق حماد بن سلمة أنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيها يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فاقبلت على ما بقي من القرآن عليها فتملعت وشذبت ما لها وهي صحيحة فلما كان يوم الثالث دخلت على جاراتها فجلست تقول : يا فلانة استودعك الله وأقرأ عليك السلام فجعلن يلقن لها : لا تموتين اليوم لا تموتين اليوم إن شاء الله فانت فسال زوجها أياموسى الأشعري عن ذلك فقال

(١) هو بعض الغين المعجمة بعدها باء موحدة مفتوحة ، وفي نسخة رقم ١٦ • محمد ابن أبي عبيد الغنبري • وهو غلط (٢) في سنن النسائي ج ٥ ص ٧٤ • قال قال ابن جريج ، (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) هو براؤض المعجمة - العطية القليلة (٥) أى لا تبخلى

له أبو موسى : أى امرأة كانت امرأتك قال : ما أعلم أحدا كان أخرى منها (١) أن تدخل الجنة الا الشيد ولكنها ضلت ما فلتت وهى صحيحة ، قال أبو موسى : هى كما تقول فلتت ما فلتت وهى صحيحة (٢) فلم يردّه أبو موسى . ومن طريق حماد بن سلمة عن عدى بن عدى الكندى قال : كتبت الى عمر بن عبدالعزيز أسأله عن المرأة تعطى من مالها بغير اذن زوجها ؟ فكتب أماهى سقية أو مضارة فلا يجوز لها وأماهى غير سقية ولا مضارة فيجوز (٣) . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبدالعزيز فى امرأة أعطت من مالها ان كانت غير سقية ولا مضارة فأجبر عطيتها (٤) . وعن ربيعة أنه قال : لا يحال بين المرأة وبين ان تأتى القصد فى مالها فى حفظ روح (٥) . أو صلة رحم . أو فى مواضع المعروف اذا لم يجوز للمرأة أن تعطى من مالها شيئا كان غيرا لها أن لا تسكح وانها اذا تكون بمنزلة الأمة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - قال : قال عطاء بن أودى باح : تجوز عطية المرأة فى مالها ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتى عن ابن سيرين قال : اذا أعطت المرأة الحديثة السن ذات الزوج قبل السنة عطية فلم ترجع حتى تموت فهو جاز . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال : اذا أعطت المرأة من مالها فى غير سقه ولا ضرار جازت عطيتها وان كره زوجها .

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ :** أما قول مالك فانه لم يعلقه لا من القرآن . ولا من السنن . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد قبله فلهذا الرواية عن عمر بن عبدالعزيز قد صح عنه خلافا كما ذكرنا آنفا ولم يأت عنه أيضا تقسيم المذكور ولا عن أحد فعله . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه بل كل ما ذكرنا مخالف لقوله هناعلى ما بين ان شاء الله تعالى ، والرواية عن عمر رويتها (٦) من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال : جعل عمر بن عبدالعزيز للمرأة اذا قالت : أريد أن أصل ما أمر الله به وقال زوجها : هى تضارنى فأجاز لها ذلك فى حياتها ، وم قد دخلوا عمر بن عبدالعزيز فى سجوده : ( اذا السبا انشقت ) وفى عشرات من القضايا ، وم قد خالفوا هناعمر بن الخطاب . وأنس بن مالك . وأبا هريرة . وأبا موسى

(١) فى النسخة رقم ١٦ « وأذن منها » (٢) سقطه ناجل من النسخة الحلية (٣) فى النسخة رقم ١٤ ، والنسخة الحلية « فانه يجوز » (٤) فى النسخة رقم ١٦ « فأقر عطيتها » (٥) فى النسخة رقم ١٦ « فى حفظ زوج » وكذلك النسخة الحلية (٦) فى النسخة رقم ١٦ والحلية « رويتا »



الأشعري . والزيير . وأسماء . وجميع الصحابة على ما نذكر أن شاء الله تعالى . وشرعنا .  
والثعني . والنخعي . وعطاء . وطاوسا . ومجاهدا . والحسن . وابن سيرين .  
وقادة . وعمر بن عبد العزيز . وغيرهم ، والعجب من تقليد عمر رضي الله عنه في  
امرأة المفقود . وفي ما يدعونه عليه من الحد في الخمر ثمانين . ومن تأجيل النين سنة .  
ومن تحريمه على من تزوج في العدة ودخل أن يتزوجها في الأبد وقد خالفه غيره من الصحابة  
في كل ذلك ورجع هو عن بعض ذلك ، ثم لم يقلدوه هنا ، وهلا قالوا هنا : مثل  
هذا لا يقال بالرأي كما قالوه في كثير مما ذكرنا ، قلن عمر ومن ذكرنا معه أبطلوا فعل  
المرأة جملة قبل أن تلد وتبقى في بيت زوجها سنة ثم أجازوه (١) بعد ذلك جملة ولم يجعل  
للزواج في شيء من ذلك مدخلا ولا حد ثلثا من أقل ولا من أكثر . وأما الحنفيون  
فيلزمهم مثل هذا سواء سواء لأنهم قلدوا عمر في حد الخمر . وفي تأجيل النين سنة  
وفيما ادعوا عليه من شرب النبيذ المسكر وكذبوا في ذلك فهلا قلدوه هنا وقالوا : مثل  
هذا لا يقال بالرأي ، ولكن القوم في غير حقيقة ، ونحمد الله تعالى على نعمه .

قال أبو محمد : وموه المالكيون بأن قالوا : صح عن النبي ﷺ : تنكح المرأة  
لما لها وجالها وحساب دينها . قالوا : فإذا نكحها لما لها فله في ما لها متعلق وقالوا : فمتاعا على  
المرضى . والموصى .

قال علي : وهذا تحريف للسنة عن مواضعها وأغت ما يكون من القياس وأشدّه  
بطلانا ، أما الخبر المذكور فلا مدخل فيه شيء من قولهم في إجازة الثلث وإبطال ما زاد  
وإنما يمكن أن يتعلق به من ذهب (٢) إلى ما روي عن أبي هريرة . وأنس . وطاوس .  
واليث تعلقا بموه أيضا على ما نين أن شاء الله تعالى . وأما قياسهم المرأة على المريض  
فهو قياس للبطل على الباطل واحتجاج للخطأ بالخطأ ، ثم لوصح لم في المريض  
ما ذهبوا إليه لكانوا قد أخطأوا من وجوه أحدها أن المرأة صحيحة وإنما احتاطوا  
بزعمهم على المريض لا على الصحيح ، وقياس الصحيح على المريض باطل عند كل من  
يقول بالقياس لأنهم إنما يقيسون الشيء على مثله لا على ضده . والثاني أنه لا علة  
تجمع بين المرأة الصحيحة وبين المريض ولا شبه بينهما أصلا ، والعلة عند القائلين به أما  
على علة جامعة بين الحكمين وأما على شبه بينهما . والثالث أنهم يمتنعون فعل  
المريض في الثلث ويطلون ما زاد على الثلث وهما يطلون الثلث وما زاد على

(١) في النسخة رقم ١٦٤ ثم أجازوه وهو لا يناسب قوله بعد : ولم يجعل (٢) في النسخة

الثلث قد أبطلوا قياسهم \* والرابع أنهم يجزئون للمرأة ثلثا بعد ثلث ولا يجزئون ذلك للريض فجمعوا في هذا الوجه مناقضة القياس . وإبطال أصلهم في الحياة الزوج لانها لا تزال تغطي ثلثا بعد ثلث حتى تذهب المال إلا ما قدر له وهذا تخليط لظنير له ، فان قالوا : قسنا على الموصى قلنا : المنفغير الموصى ودخل عليهم كل ما أدخلناه آنفا في قياسهم على المريض ، فان قالوا : إن الزوج طريقا في مالها إذ قد تزوج بالمال فسند كرماء قد بهذا القول إن شاء الله تعالى إثر هذا في كلامنا على من يمنعها من الحكم في شيء من المال لأن هذا الاحتجاج انما هو لهم لا للبالكين بل هو عليهم لانه لو صح لكان موجبا للمنع من قليل مالها وكثيره لكن نسألهم عن الحرمة فإزوج عبد الكافرة لها زوج مسلم والتي تسلم تحت كافر هل هو لاء منع من الصدقة بأكثر من الثلث أم لا ؟ فان قالوا : لا تناقضا وان قالوا : نعم زادوا أخوة ، فان قالوا : هي محتاجة الى ما يتقرب به الى الله عز وجل فلم يجز منعها من جميع مالها كان الثلث قليلا قلنا : هذا يفسد من وجوه ، أحدها أنها ان كانت محتاجة الى ما يتقرب به الى الله تعالى فقال الذي أوجب أن تمنع من التقرب الى الله تعالى بالكثير الزائد على الثلث كثيرا . ولا فرق ؟ وثانيها أن قولهم : والمحجور السفيه محتاج باقرار كمال ما يتقرب الى الله تعالى به كاتوجون عليه الصلاة . والصيام . والزكاة والحج . وسائر الشرائع فأيجوا له الثلث أيضا بهذا الدليل السخيف نفسه ، فان قالوا : المرأة ليست سفية قلنا : فاطلقوها على مالها ودعوا هذا التخليط بما لا يعقل \* وثالثها أن النبي ﷺ قال : الثلث والثلث كثير ، قلتم : أنتم أنتم قليل وحسبكم هذا الذي نستعين الله من مثله ، ورابعها أن الثلث عند كمرة كثير فتردونه كالجوانح ومرة قليل فتفقدونه مثل هذا الموضع وشبهه ، فكذلك هذا التناقض والقول في دين الله تعالى بمثل هذه الآراء ؟ وخامسها أن حجة الزوج في مالها كحجة الولد : أو الوالد . أو الأخ بل ميراث هؤلاء أكثر لان الزوج مع الولد ليس له الا الربع وللولد ثلاثة الارباع ، والوالد . والولد كالزوج في أنهم لا يحجبهم أحد عن الميراث أصلا فانمعوها مع الولد . والوالد من الصدقة بأكثر من الثلث بهذا الاحتياط الفاسد لاسياو حق الابوين فيما أوجب عندهم وعندنا من حق الزوج لان الابوين ان افقرا قضوا بنفقتهم وكسوتهم واسكانهم وخدمتهم عليها في مالها أحب أم كرهت ، ولا يقضون للزوج في مالها بشيء . ولومات جوعا وبردا ، فكيف احتاطوا للاقل حق ولم يحتاطوا للاكثر حق فلاح فساد هذا القول الذي لا ندري كيف ينشر صدر من له أدنى تمييز لتقليد من أخطأ فيه الخطأ الذي لا يخاف به مخالف فيه كل مقدم نعله الارواية عن عمر بن عبد العزيز

قد صح عنه خلافها ليس أيضا في تقسيمهم ذلك (١) وبالله تعالى التوفيق وهو أمان من منها من أن تنفذ مالها شيئا إلا بإذنه فانهم احتجوا بالخير المذكور وبقوله تعالى : (الرجال قروا مومن على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) •  
وبما روينا من طريق الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أي النساء خير ؟ قال : الذي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره • وبما حدثناه أحمد بن عمر نا محمد بن أحمد بن نوح الإصبهاني نا عبد الله بن محمد بن الحسن المديني نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا الحسن بن عبد الغفار بن داود نا موسى بن أعين عن ليث بن أبي سليم عن عبد الملك قال الصائغ : ليس هو المرزبي عن عطاء عن ابن عمر سئل رسول الله ﷺ ما حق الزوج على زوجته (٢) قال : • لا تصدق إلا بإذنه فان فعلت كان له الأجر وكان عليها الوزر •  
ومن طريق عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص : • أن رسول الله ﷺ لما فتح مكة خطب فقال : لا يجوز لامرأة عطية في مالها إلا بإذن زوجها •  
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ربيعة عن رجل وعن عبد الله بن طاوس قال الرجل : عن عكرمة وقال ابن طاوس : عن أبيه • ثم اتفقا : • أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل (٣) لامرأة شيء في مالها إلا بإذن زوجها • هذا لفظ طاوس ؛ ولفظ عكرمة • في مالها شيء • ما نعلم شيئا غير هذا أصلا ، وكل هذه النصوص والآية والأخبار ما صح منها وما لم يصح فحجة على المالكيين ومبطل لقولهم في إباحة الثلث ومنهم ما زاد • فاما الخبر • تنكح المرأة لأربع • فليس فيه التقييد بذلك ولا الحضي عليه ولا إباحته فضلا عن غير ذلك بل فيه الزجر عن أن تنكح لغير الدين لقوله عليه السلام في هذا الخبر نفسه : • فاظرب ذات الدين • فقصر أمره على ذات الدين فصار من نكح للمال غير محمود في نيته تلك • ثم هلك أنه مباح مستحب أي دليل فيه على أنها ممنوعة من مالها بكونه أحد الطاعين في مال لا يحل له منه شيء • إلا ما يحل من مال جاره • وهو ما طابت له به نفسها وتيسر جاره ولا مزيد • وأيضا فان الله تعالى افترض في القرآن والسنة التي أجمع أهل الإسلام عليهما إجماعا مقطوعا به متيقنا أن على الأزواج نفقات الزوجات وكسوتهن وإسكانهن وصدقاتهن وجملهن الميراث من الرجال كما جملة للرجال (٤) • منهن سواء سواء • فصار يقيم من كل ذي مسكة عقل حق المرأة في مال زوجها واجبا لازما حلالا يوما بيوم

(١) في النسخة رقم ١٦ • ليس لها في تقسيمهم في ذلك (٢) في النسخة رقم ١٤ • على الزوجة (٣) في النسخة رقم ١٤ • لا يجوز (٤) في النسخة رقم ١٦ • للرجل • فيها •

وعشر اشهر وعاما بعام وفى كل ساعه وكرة الطرف لا تخلو ذمة من حق لها فى ماله بخلاف  
منه من المأهولة . ونعرب عنه عليه إلا ما طابت له نفسها به ثم ترجو من ميراثه بعد الموت  
كما يرجو الزوج من ميراثها ولا فرق ، فان كان ذلك موجبا للرجل من ماله ما لها فهو للزوجة  
أوجب وأحق من ماله إلا باذنها لان لما شركا واجبا فى ماله وليس له فى ماله الا  
القب والزوج فى العجب عكس الأحكام . فان لم يكن ذلك مطلقا لما منع من ماله خوفا  
أن يفترق فيطلق حقها الا لازم فأبعد والله وأبطل أن يكون ذلك موجبا له منعها من مال  
لاحق له فيه ولا حظ الا حظ القليل من الطيران ، والعجب كل العجب من إطلاقهم له المنع من  
مالها أو من شيء منه وهو لو مات جوعا أو جهدا أو هزالا أو بردا لم يقضوا له فى مالها  
بنواة يزدودها ولا يجده يستتر به فكيف استجازوا هذا ؟ ان هذا لعجب أقبطل لتعلمهم  
بهذا الخبر جملة .

وأما قول الله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض  
وبما آتوا من أموالهم ) فان الله تعالى لم يخص بهذا الكلام زوجا من أب ولا من أخ ،  
ثم لو كان فيها نص على الأزواج دون غيرهم لما كان فيها نص ولا دليل على أنه لها منها  
من مالها ولا من شيء منه ، وانما كان يكون فيه أن يقوموا بالنظر فى أموالهم وهم لا يعملون .  
هذا للزوج أصلا بل لما عدهم أن توكل فى النظر فى مالها من شامت على رغم أنفس زوجها  
ولا خلاف فى أنها لا ينفذ عليها بيع زوجها لشيء من مالها لا ما قبل ولا ما كثر لا لنظر  
ولا لغيره ولا ابتاعه لها أصلا ، فصارت الآية مخالفة لهم فيما يتأولونه فيها ، وصح  
أن المراد بقوله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء ) ما لا خلاف فيه من وجوب تفتن  
وكسوتهم عليهم ، فذات الزوج على الزوج وغير ذات الزوج ان احتاجت على أهلها  
قطر والله تعالى الوفيق ، فصارت الآية حجة عليهم وكاسرة لقولهم .

وأما حديث أبي هريرة فان يحيى بن بكير رواه عن الليث وهو أوثق الناس فيه عن  
ابن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال فيه : « ولا تغالنه فى  
نفسها وماله بما يكره » وهكذا روينا أيضا من طريق أحمد بن شعيب اناعرو بن على  
ناجي - هو ابن سعيد القطان - فان ابن عجلان ناسيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة :  
« سئل رسول الله ﷺ عن خير النساء ؟ قال : التى تطيع إذا أمر وترى إذا انظر وتحتفظ  
فى نفسها وماله » (١) ثم لو صح ومالها دون معارض لما كان لهم فى تلك الرواية متعلق  
لان هذا اللفظ انما فيه التنب فقط لا الإيجاب وانما الطاعة فى الطاعة والمنع من الصدقة

(١) الذى يظهر أن المصنف أتى بالرواية معنى لا لفظا انظر سنن النسائي ج ٦ ص ٦٨

وفعل الخير ليس طاعة بل هو مدعى سبيل الله تعالى فبطل تعلّقهم بهذا الخبر .  
وأما خبر ابن عمر فمالك لأن فيه موسى بن أعين وهو مجهول . وليث بن أبي سليم  
وليس بالقوى . وأما حديث عبد الله بن عمرو فصحيفة منقطعة ، ثم لو صح لكان منسوخا  
بخبر ابن عباس الذي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى . وأما خبر طاوس . وعكرمة  
فرسلان فبطل كل ما شغبوا به ، وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد :** فأذ قد سقطت هذه الأقوال فالتحديد الوارد عن عمر رضي الله عنه  
ومن اتبعه في أن لا يجوز لها عطية إلا بعد أن تلد أو تبقى في بيت زوجها سنة فلا حجة  
في قول أحد دون رسول الله ﷺ وإنما افترض الله تعالى الرجوع عند التنازع إلى  
القرآن . والسنة لا إلى قول أحد دون ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : فبطلت الأقوال كلها إلا قولنا والله تعالى الحمد . ومن الحجة لقولنا  
قول الله تعالى : ( لا يجعل لكم أن تراثوا النساء كرها ) فبطل بهذا منعها من مالها طمعا  
في أن يحصل للبائع بالميراث أبا كان أو زوجا ، وقول الله تعالى : ( والمتصدقين  
والمصدقات ) وقال تعالى : ( وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت )  
فلم يفرق عز وجل بين الرجال في الحظ على الصدقة وبين امرأة . ورجل ، ولابن  
ذات أبي بكر . أو غير ذات أبي ثيب . ولابن ذات زوج . ولا أرملة ، فكان التفرق  
بين ذلك باطلا متيقنا وظاهرا آمن قامت الحجة عليه في ذلك فقد ، وبالله تعالى التوفيق .  
وقد ذكرنا في صدر هذا الباب أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسماء بالصدقة  
ولم يشترط عليها إذن الزبير ولا ثلثا فما دون فما فوق بل قال لها : « ارضخي ما  
استطعت ولا توكي فيوكي عليك » . ومن طريق سفيان بن عينة نا أبو ب السخني  
سمعت عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : أشهد رسول الله ﷺ لصلى (١) قبل  
الخطبة ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأثامن فذكرهن ووعظهن وأمرهن بالصدقة  
وبلال قائل ثوبه فجعلت المرأة تلقى الخاتم والحرص والنسي .

ومن طريق مسلم نا أبو الربيع الزهراني نا حماد . هو ابن زيد . نا أبواب السخني نا عن  
محمد بن سيرين عن أم عطية عن النبي ﷺ ، أنه أمر أن يخرج في العبدن العواتق  
وذوات الخدور (٢) . . ومن طريق مسلم نا قتيبة نا اسماعيل بن جعفر عن داود  
ابن قيس عن عياض بن عباد عن أبي سرح العامري عن أبي سعيد الخدري وأن

(١) في النسخة رقم ١٦ « شهدت رسول الله ﷺ صلى » وما هنا موافق لما

في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤١ (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٢

رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الأضحي ويوم الفطر وكان يقول: تصدقوا تصدقوا  
وكان أكثر من يتصدق النساء (١) فهذا أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة عموماً نعم  
وجاءه دول من حليكن وفيهن المواتق المخدرات ذوات الآباء . وذوات الأزواج ، فما  
خص منهن بعضا دون بعض وفيهن المقتلة . والنسية فما خص مقدار دون مقدار ، وهذا  
آخر فعله عليه السلام . وبحضرة جميع الصحابة . وآثار ثابتة ، والله تعالى الحمد .

**١٣٩٧ مسألة** وللرأة حق زائد وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها أحب  
أم كره وبغير اذنه غير مفسد قوهي مأجورة بذلك ولا يجوز له أن يتصدق من مالها بشيء .  
أصلاً إلا بإذنها قال تعالى : ( ولا تنكس كل نفس إلا عليها ) فبطل بهذا حكم أحد في مال  
غيره ، ثم وجب أن يخص من ذلك ما خصه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ كاذكرنا  
من طريق أسامة بنت أبي بكر الصديق في الباب الذي قبل هذا . وروينا من طريق مسلم نا  
محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله  
ﷺ : « لا تصم المرأة وبلغها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه  
وما أنفقت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له » . ومن طريق أحمد بن شعيب  
أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن سفيان عن عائشة أم المؤمنين  
قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان له  
أجره بما كسب ولها مثله بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجورهم  
شيء » . وروينا أيضاً من طريق محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت  
أبا وائل يحدث عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : إذا تصدقت المرأة من  
بيت زوجها كان لها أجر وللزوج مثل ذلك . وللخازن مثل ذلك ولا ينقص كل واحد  
[ منها ] (٢) من أجر صاحبه شيئاً .

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ** أبو وائل أدرك الجاهلية وأدرك رسول الله ﷺ فغير منكر أن  
يسمعه من أم المؤمنين ومن مسروق عنها أيضاً .

قال علي : واعترض بعض الجهابذ في هذه الآثار القوية برواية تشبهه من طريق العزمي  
عن عطاء عن أبي هريرة « لا يحل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها بغير اذنه » وهذا  
جهل شديد لأنه لا يصح عن أبي هريرة لضعف العزمي ثم لوح فليعارض قول رسول  
الله ﷺ برأى من دونه الأفاقي ، فان قالوا : أبو هريرة روى هذا وهو تركه قلنا : قد  
مضى الجواب وإنما افترض علينا الاتقاد لما صح عن النبي ﷺ لا الباطل الذي لم يصح

عن دونه نعم ولا لما صح عن دونه، والحجة في رواية أبي هريرة لاني رأيه، وقد  
أفردنا لما تناقضوا في هذا المكاتب بابا ضخما فكيف وقد صح عن غير أبي هريرة  
القول بهذا؟ كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن اسماعيل بن أبي  
خالد عن قيس بن أبي حازم عن امرأته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فسألها امرأة  
هل تصدق المرأة من بيت زوجها؟ قالت عائشة: نعم ما لم تق ما لها بماله.

فان ذكرنا وماروينا من طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن  
سلم الحولاني عن أبي امامة الباهلي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تنفق المرأة  
شيئا من بيت زوجها الا باذن زوجها قيل: يا رسول الله ولا الطعام؟ قال: ذلك أفضل  
أمواتها». وماروينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن موريق العجلي «أن رسول  
الله ﷺ سأله امرأة ما يحل من أموال أزواجهن؟ قال: الرطب تأكلته وتهدينه». ومن  
طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن زياد عن النبي ﷺ مثله: الا انه  
قال: والرطب «يفتح الراموا سكان الطاء وفي الأول بعضهم الرامو فتح الطاء»

**قال أبو محمد:** فهذا كله لاشي حديث عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش وهو  
ضعيف عن شرحبيل بن مسلم (١) وهو مجهول لا يدري من هو لا يعارض بمثله الثابت  
من طريق اسماء. وعائشة. وأبي هريرة المتواتر عنهم من طريق ابن أبي مليكة.  
وعباد بن عبيد الله بن الزبير. وفاطمة بنت المنذر عن اسماء. ومسروق. وشقيق  
عن عائشة. والأعرج. وهمام بن منبه عن أبي هريرة هذا نقل تواتر يوجب العلم في  
أعلام مشاهير يمثل هذا السقوط والضعف الذي لواحد عن معارض لم يحل الأخذ  
به، والآخرون مرسلان على أن فيهما خلافا لقول المخالف لأن فيه إباحة الرطب جملة  
وقد نظم قيمته، وقد رويت مراسيل (٢) أحسن من هذا بخلاف قولهم كما روينا  
من طريق الحجاج بن المنهال نازيد بن زريع نايونس بن عبيد عن الحسن: قال  
رجل لرسول الله ﷺ: صاحبتى تصدق من مالي وتطعم من طعامي قال: انما تشاريكان  
قال: أرايت ان نبيها عن ذلك؟ قال: لها مائونت ولك ما بخلت. ومن طريق  
ابن عباس ان امرأة قالت له: آخذ من مال زوجي فأتصدق به؟ قال: الخبز والتمر  
قلت: فدراهمه قالت: أتحمين أن تصدق عليك قالت: لا قال: فلا تأخذى دراهمه  
الا باذنه أو نحو هذا قال على: يكفى من هذا قول رسول الله ﷺ: «غير مفسدة»،

(١) شرحبيل بن مسلم ضعفه ابن معين وقال أحمد بن حنبل الشافعيين انظر في تهذيب

التهذيب (٢) في النسخة رقم ١٤ «مرسل» وما عناموافق لما ذكره بعد

هذا يجمع اليان كله ، وقال تعالى : ( التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) وقال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) فمن خالف هذا لم يلفظ اليه وبالله تعالى التوفيق •

**١٣٩٨ مسألة** والصديق جواز صدقته . وحبته . وبيعه . وشرائه كالحر ، والأمة كالحرمة مالم ينزع سيدها مالهما • برهان ذلك ما ذكرناه قبل من أمر الله تعالى بالصدقة . وأمر رسوله ﷺ بها . وقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تلهمكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون • وانفقوا عمارتكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول : رب لولا آخرتي إلى أجل قريب فأصدقوا كن من الصالحين ) وقوله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) ولا خلاف في أن العبد . والأمة مخاطبان بالإسلام وشرائعه ملزمان بتخليص أنفسهم والتقرب إلى الله تعالى بصالح الأعمال موعدان بالجنة متوعدان بالنار كالأحرار ولا فرق ، فالتفريق بينهما خطأ .

الأحيث جاء النص بالفرق بينهما •

قال علي : أما المالكيون فحش اضطرابهم هنا وذلك (١) أنهم أباحوا التتسري بأذن مولاه والله تعالى يقول : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ولا خلاف بين أحد في أن العبدان وطى أمة سيده فانه زان فيقال للمالكين : لا تخلو هذه السرية التي أبحتم فرجها للعبد من أن يكون ملك يمينه فهذا قولنا قد صح ملكك لاله وظهر تناقضهم (٢) أو تكون ليست ملك يمينه وإنما هي ملك يمين سيده فهو زان عاد ، وهذا مالا يخرج منه وإذا ملكها قد ملكك بلا شك ثمنها الذي اشتراها به والذي يبيدها به ، وقال تعالى : ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن بأذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف ) فأمر تعالى بإعطاء الأمة صداقها وجعله ملكا لها وحفاظا لها والله تعالى لا يأمر بأن يعطى أحد مال غيره فصح أنهن مالكات كسائر النساء الحرار ولا فرق • وأما الحنفيون . والشافعيون قالوا : لا يملك العبد أصلا ولم يبيحوا له التتسري الا أن الشافعيين تناقضوا أيضا لأنهم أوجبوا عليه حقة زوجه وكسوتها فلو لا أنه يملك لا جاز أن يلزم غرامة حقة وكسوة من لا يجوز أن يملك ولا من لا يمكن أن يملك

(١) في النسخة رقم ١٤ وهو ، بدل « وذلك » (٢) في النسخة رقم ١٦ تناقضكم



وأما الخائفون فلم يوجبوا عليه نفقة أصلاً لكن جعلوه بزواجه جانياً جناية توجب أن يقضى برقبته لزوجه فينفسخ الزكاح إذا ملكته فهل سمع بآدم من هذه الوسواس المضادة لأحكام القرآن . والسنة . والمقول بلا دليل أصلاً ؟ • واحتج المانعون من ملك العبد بأن ذكرنا قول الله تعالى : ( ضرب الله مثلاً عبدًا عملوا كالآبقدر على شيء ومن رزقناه منارزقا حسنا فهو ينفق منه ) •

**قال أبو محمد** : وقالوا : العبد لا يرث ولا يرث فصيح أنه لا يملك وقالوا : العبد سلمة من السلع ما نعلم لهم شيئاً غير هذا أصلاً وكله لاحتجهم فيه ، أما قول الله تعالى : ( ضرب الله مثلاً عبدًا عملوا كالآبقدر على شيء ) فلا حجة لهم فيه لوجه • أولها أنهم يقل الله تعالى : إن هذه صفة كل عبد عملوك وإنما ذكر من المالك من هذه صفة ، وقد قال تعالى : ( وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أبنا يوجهه لايات بخير ) فهل يجب من هذا أن تكون هذه صفة كل أبكم أو أن يكون الأبكم لا يملك شيئاً ؟ هذا ما لا يقولونه ، ولا فرق بين ورود الآيتين ، ونحن لا نذكر أن يكون في الأحرار وفي العبيد من لا يملك شيئاً لفقره ولا يقدر على شيء ولكن ليس كلهم كذلك • والثاني هو أن هذه الآية ليس فيها نص ولا دليل ولا إشارة على ذكر ملك ولا مال وإنما فيها أنه لا يقدر على شيء قائما فيها نفي القدرة . والقوة قطعا ما بضعف وأما بمرض أو نحو ذلك • والثالث أنهم إذا أسقطوا ملكه بهذه الآية فاعزى بهم أن يسقطوا عنه بها الصلاة والصوم لانهما شيئان ، وفيها أنه لا يقدر على شيء فوضع فساد تعلقم بهاجلة • وأما قولهم : إن العبد لا يرث ولا يرث فنع لان السنة وردت بذلك وليس في هذا دليل (١) على أنه لا يملك ، والعملة لا ترث وليس ذلك دليلا على أنها لا تملك ويخص الله تعالى بالميراث من شاء كما قال تعالى : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقال تعالى : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) فدخل في هذا بنو البنات وخرجوا من الأولى ولم يكن في ذلك دليل على أنهم ليسوا لنا أولادا ، وأما قولهم : العبد سلمة فنع فكان ماذا ؟ إن كانوا من أجل أنه سلمة جعلوه لا يملك فليسقطوا عنه الصلاة . والطهارة . والصوم . والحدود لان السلع لا يلزمها شيء . من ذلك •

**قال أبو محمد** : يكفي من هذا قول الله تعالى : ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا اقراء بغنم الله من فضله ) فقد وعدهم الله تعالى بالزواج وأخبر أن الفقير والغني جازان على العبد . والاماء ، ولا يجوز أن يوصف بالفقير الا من يملك

(١) في النسخة رقم ١٤ ، وليس ذلك ليلا ،

فيعدم مرة ويستخى أخرى وأمان لا يملك أصلاً فلا يجوز أن يوصف بفقر ولا بفتى كالإبل . والقرب . والباع . والجمادات ، وهذا واضح والقرآن . والسنة في أكثر عهودهما شاهد كل ذلك بصحة قولنا هذا إذ لم يأت فرق في شيء من الأوامر بالقرق (١) في الأموال بين حر . وعبد وبقائه تعالى التوفيق . وقد صرح أن رسول الله ﷺ كان يجيب دعوة المملوك فلولم يكن مالكا لما لم يجب عليه السلام دعوته ، وقد قبل هدية سلمان وهو مملوك وكلها عليه السلام كما أخبرنا أحمد بن محمد الطنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري نا اسحاق بن راهويه أنا يحيى بن آدم نا ابن إدريس - هو عبدالله - نا محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة (٢) عن محمد بن يزيد عن ابن عباس حدثني سلمان الفارسي من فيه قال : كنت من أهل أصبهان واجتهدت في المجوسية ثم ذكر الحديث بطوله وأنه عامل ركب من كلب على أن يحملوه الى أرضهم قال : فظفوني فباعوني (٣) عبدا من رجل يهودي ثم باعه ذلك اليهودي من يهودي من بني قريظة ، ثم ذكر قدوم النبي ﷺ المدينة قال : فلما أمسيت جمعت ما كان عندي ثم خرجت حتى جئت رسول الله ﷺ وهو بقبا ومعه نفر من أصحابه قلت : كان عندي شيء وضعت للصدقة رأيتم أحق الناس به فتشكروا به فقال عليه السلام : كلوا وأمسكوا ثم تحول عليه السلام الى المدينة فجمعت شيئا ثم جئت فسلمت عليه قالت : رأيته لا تأكل الصدقة وكان عندي شيء أحب أن أكرمك به هدية فأكل هو وأصحابه ثم أسلمت ثم شغلني الرق حتى فاتني بدر ثم قال لي رسول الله ﷺ : كاتب ، وذكر الحديث قد أجاز عليه السلام صدقة العبد . وهديته ولا حجة في أحد دونه وبقائه تعالى التوفيق ، نعم وأجازها معه عليه السلام الحاضرون من أصحابه (٤) ولا غالف لهم من الصحابة أصلاً ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : ( ضرب لكم مثلا من أنفق ماله لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فإرزقناكم فاقم فيه سواء ) . قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيها لأنهم نخلهم في أن عبيدنا لا يملكون أموالا ولا هم شركاء لنا فيها وإنما خالفناهم هل يملكون أموالهم وكسبهم أم لا ؟ \*

**قال أبو محمد :** وأما اتزاع السيد مال عبده فباح وقد جاءت السنة بذلك في الغلام الذي حجج رسول الله ﷺ فسأل رسول الله ﷺ عن خراجه ؟ فأخبر فأمر عليه

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « بالقرب » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٤ عن عاصم بن عمر بن حبيب بن قتادة ، وما هنا موافق لما في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٥٣ (٣) في النسخة رقم ١٤ « وباعوني » (٤) في النسخة رقم ١٤ « من الصحابة »

السلام بان يخفف عنه ، فصح أن السيد أخذ كسب عبده فاذا قال السيد : قد انتزعت كسبك فقد سقط ملك العبد عنه وصار للسيد وبالله تعالى التوفيق .

١٣٩٩ مسألة وأما من لم يبلغ أو بلغ وهو لا يميز ولا يعقل . أو ذهب تمييزه بعد أن بلغ بميزا فهو لا . غير مخاطبين ولا ينفذ لهم أمر في شيء من ما لهم (١) لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث ذكر الصبي حتى يبلغ . والمجنون حتى يبرأ » فان كان المجنون يفقه تارة ويعقل ويحسن أخرى جاز فعله في الساعات التي يفقه فيها وبطل فعله في الساعات التي يحسن فيها لما ذكرنا آغا ولأنه مخاطب في ساعات عقله غير مخاطب في ساعات جنونه .

قال علي : ومن حجر عليه ماله لصغر . أو جنون فسواء كان عليه وصى من أب أو من قاض كل من نظره نظرا حسنا في بيع أو ابتاع أو عمل ما فخر نافذ لازم لا يردوان أفذه عليه الوصي مالم يس نظر الم يجوز لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء ) ولقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعُدوان ) ولقوله تعالى : ( انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين أخويكم ) وقوله تعالى : ( المؤمنون واثقوا بعضهم بأولياء بعض ) ولقوله رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه » فصح أن كل مسلم فهو ولي لكل مسلم وأنه مأمور بالنظر له بالأحوط . والقيام له بالقسط . والتعاون على البر والتقوى ، فكل بر وتقوى أفذه المسلم للصغير والذي لا يعقل (٢) فهو نافذ بنص القرآن ولم يأت قط نص بإفراذ الوصي بذلك ورد ماسواه ، فان قيل : فأجزوا هذا في الصغير الذي له أب قلنا : نعم هكذا نقول ولو أن أباه يسيء له النظر لمنع من ذلك ، فان قالوا : فأجزوا هذا من المسلمين بعضهم على بعض هذا الدليل نفسه قلنا : منعنا (٣) من ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) فالمخاطب المكاتب المتملك ماله لا يجوز لأحد أن يكسب عليه غيره وأما من ليس مخاطبا ولا مكلفا ولا مملوكا ماله فلا شك في أن غيره هو المأمور بإصلاح ماله ، فمن سارع إلى ما أمر به من ذلك فهو حقه وكذلك الغائب الذي يضع ماله ، فكل من سبق إلى حسن النظر فيه فغذ ذلك الا فيما يمنع منه (٤) اذا قدم وكان لا ضرر في ترك انفاذه فهذا ليس لأحد انفاذه عليه لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٤٠٠ مسألة ولا يجوز أن يدفع إلى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة

(١) في النسخة رقم ١٤ من اموالهم . (٢) في النسخة رقم ١٦ والصغير الذي لا يعقل .  
(٣) في النسخة رقم ١٦ . منعنا . (٤) في النسخة رقم ١٦ . منع منه .

يوم فضلا عن ذلك الا ما با كل في وقته وما يلبس لبرد الحر والبرد من لباس مثله ويوسع عليه في كل ذلك .

١٤٠١ مسأله . ومن باع ما وجب بيعه لغيره . أو لمحجور غير مميز . أو لفلان . أو لغائب (١) . أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه . أو باع في وصية الميت . أو ابتاع من نفسه للمحجور . أو للصغير . أو لفرع من الفلاس . أو للغائب . أو باع لهم من نفسه فهو سواء كالو ابتاع لهم من غيره . أو باع لهم من غير مولاهم ، أن لم يحجب نفسه (٢) في كل ذلك ولا غيره . أو ابتاع من نفسه أو غيره بطل لأنه مأمور بالقيام بالقسط والتعاون على البر فإذا فعل ما أمر به فهو محسن وإذا هو محسن فاعلى المحسنين من سييل ، ولم يأت قط نص قرآن . ولا سنة بالبيع من ابتاع من ينظر له (٣) لنفسه أو يشتري له من نفسه .

فإن قيل : أن ابن مسعود قد منع من ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن أبي اسحاق عن صلة بن زفر قال : جاء رجل الى ابن مسعود على فرس فقال : ان عمي أوصى الى يتركه هذا منها فأشتره ؟ قال : لا ولا تستقرض من أموالهم شيئا قلنا : قدرونا ما حدثناه أبو سعيد الجعفي قال : نا أبو بكر محمد بن علي المقرئ نا أحمد بن محمد ابن اسماعيل النحوي عن الحسن بن غليب بن سعيد عن يوسف بن عدي نا أبو الاحوص نا أبو اسحاق عن يرقمولى عمر بن الخطاب قال : قال لي عمر بن الخطاب : أنزلت مال الله تعالى مني بمنزلة مال اليتيم ان احتجت اليه أخذت منه فإذا أسبرت قضيت ، فهذا عمر لا ينكر الاستقراض من مال اليتيم ، وكذلك صح عن ابن عمر أيضا ولا فرق بين أخذ مال اليتيم قرضا ورد مثله بعد ذلك وبين ابتياعه بمثل ثمنه وقيمته واعطاه مثله قداه .

فإن قالوا : بينهم في ذلك قلنا : وبنهم أيضا أنه يدلس أيضا بما يبتاع له من غيره أو يبيعه له من غيره فيأكل ويخون في الأمرين ولا فرق بين من استجاز عن الوصية ومن فولأته فيما يبتاع له من نفسه أو ما يشتريه لنفسه . وبين أن يستجيز ذلك فيما يبتاع له من غيره أو يبيع له من غيره وما جعل الله قط بين الأمرين فرقا يعقل . وقال أبو حنيفة : لا يبتاع لنفسه من مال يتيمة شيئا ، وروى هذا عن الشافعي ، وقال أبو حنيفة مرة أخرى : ان ابتاع منه بأكثر من القيمة جاز وأما بالقيمة فأقل فلا ، وقال مالك : يحمل الى السوق فإن بلغ أكثر بطل عقده والا فهو له لازم . والعجب أنهم منعوا من هذا وأجازوا أن يبرهن عن نفسه مال يتيمة ، وأباح المالكون أن يمتد عبد يتيمة ، وهذا

(١) في النسخة الحلية . أو للغائب . (٢) في النسخة رقم ١٦ . وأن لم يحجب نفسه .

(٣) في النسخة رقم ١٤ . ومن أن يبتاع من ينظر له .

تاتض وعكس الحقائق ، وقال بقولنا أبو يوسف . وأبو سليمان . وسفيان الثوري في أحد قوله ، فعلى كل حال قد عالجوا ابن مسعود وبالله تعالى التوفيق .

١٤٠٢ مسألة مستدركة ، ولا يحل للوصى أن يأكل من مال من إلى نظره مطابقة لكن ان احتاج استأجره له (١) الحاكم بأجرة مثل عمله لقول الله تعالى : ( ولا تقربوا مال اليتيم إلى آبائِهِ هـ أحسن ) فان ذكروا قول الله تعالى : ( ومن كان فقيراً فليأكل مما بالبيت ) قلنا : قد قال بعض السلف : ان هذا الأكل المأمور به إنما هو في مال نفسه لا في مال اليتيم وهو الأظهر لأن الله تعالى يقول : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ) فهي حرام أشد التحريم الاعلى سبيل الاجرة أو البيع للذين أباحهم الله تعالى وبالله تعالى التوفيق (٢) .

(١) لفظه : سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) التي منتهى كتاب الحبر ، وقد ذكر المصنف في كتابه الايصال مسائل كثيرة وفروغاني الفقه زيادة على ما في كتاب المحلى فتسبها كاتب النسخة خالية والمحلى بكتاب المحلى ونبه على ذلك ، ولا كانت مشتملة على أحكام تنبيه نافعة لأختها حالاً إلا في فصلتها عن أصل الكتاب وجعلنا مستغنى عن خوف اختلاطها بالاصل وهي هذه .

زيادة من الايصال في الأكل من مال اليتيم للوصى والقاضي . قال علي : ذهب أبو حنيفة إلى انه لا يأكل منه شيئاً في الحضر قال : فان سافر من أجله أخذ ما يحتاج اليه .

قال علي : هذا تقسيم فاسد لا دليل على صحته وذهب مالك إلى أنه لا يأكل منه الا الشيء . السير كالحلب والقران كان غنياً وان كان فقيراً فليأكل كل قدر حاجته ، وذهب آخرون إلى أنه لا يحل له أن يأكل من مال اليتيم شيئاً روى ذلك عن ابن عباس وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا قال علي : قلنا اختلفوا كما ذكرنا وجب الرد إلى كلام الله وما مضى من كلام رسوله عليه السلام كما افترض الله علينا إذ يقول : ( فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تنتمون بالله واليوم الآخر ) فقلنا فوجدنا الله تعالى يقول : ( يسألك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعسكم ) وقال تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها سراوا وبداراً أن يكبروا ومن كان غنياً فليستغفف ومن كان فقيراً فليأكل مما بالبيت ) قلنا فاذدفعتم إليهم أموالهم فأشبهوا عليهم وكفى بالله حسيماً وقال تعالى : ( وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالهم ) أموالهم ( كان حواً كبيراً ) وقال تعالى : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً ) وقال تعالى : ( ولا تقربوا مال اليتيم إلى آبائِهِ هـ أحسن )

حتى يبلغ أشده ) وقال تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )  
فصح أن كل ما تولوا من الآيات متفق غير مختلف مضموم بعضه إلى بعض ككلمة واحدة  
لا يعمل غير ذلك لا ترك بعضه وأخذ بعضه ولا ضرب بعضه ببعض ، ووجدناه تعالى يقول  
مخاطبا لنبيه عليه السلام : ( تبين للناس ما نزل إليهم ) وقال تعالى غفر الله عنه عليه السلام :  
( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) روينا من طريق مسلم حدثني هرون بن سعيد  
الأبلي نا بن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أبي الفيث عن أبي هريرة  
• أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات قيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال  
الشرك بالله والعهر وقتل النفس التي حرم الله الأبالق وأكل مال اليتيم وأكل الربوا والتولي  
يوم الزحف وقدف المحصنات الغافلات المؤمنات • • ومن طريق أحمد بن شعيب أنا  
اسحق بن منصور أما يحيى - هو ابن - عبد القطان - عن محمد بن عجلان حدثني سعيد بن أبي  
سعيد - هو المقبري - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : اللهم اني أخرج حق الضعيفين  
اليتيم والمرأة • • ومن طريق أحمد بن شعيب أيضا أخبرني محمد بن بكار نا محمد - هو ابن  
مسلة - عن المقبري عن أبيه عن شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ : اللهم اني  
أخرج حق الضعيفين حق اليتيم وحق المرأة • • وكل هذا صحيح ثابت • • ومن طريق أبي  
داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما أنزل  
الله تعالى ( انما يأكلون من بطونهم نارا ) الآية انطلق من كان عنده يتيمة ففعل طعامه من طعامه  
وشرا به من شرا به فجعل يفضل من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يصدق فاستد ذلك عليهم  
فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فانزل الله تعالى : ( ويسألونك عن اليتامى قل : إصلاح لهم  
خير وإن تخالطوهم فآخروانكم ) فخلطوا طعامهم بطعامه وشرا بهم بشرا به •  
قال علي : هذا كل نص ورد في ذلك بما يصح وهو كله وقه الحمد متفق لا اختلاف في شيء  
منه ، وذلك أنه قد صح تحريم أموال اليتامى والوعيد بال نار في بطونهم وصلى الله عليه وعلى آله  
فكان هذا تحريما بالدين منها جملة الإلزامي أحسن وهو حفظها وانما هو ابتداء ماها فقط  
وليس أكلها ولا تملكها شيء منها التي هي أحسن بل التي هي أسوأ باختلاف ومن عند عن  
الحق منها فانه موافق لنا في أنها التي هي أسوأ في أموال الاجنبيين والوعيد بال نار على أموال  
اليتامى اشتمت على أموال غيرهم فظهر تناقض المخالفين في هذا • • وصح قولنا والحد لله رب  
العالمين ، وكذلك قوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ) إنه كان حوبا كبيرا ) فنصح أن  
كل ما قل أو أكثر من مال اليتيم من الكبائر والحبوب بنص القرآن • • وكذلك نص حديثه  
عليه السلام الذي ذكرنا فانه أخبر أن أكل مال اليتيم من الموبقات المقررة بالشرك والقتل •

قال علي : فلم يبق الا الآيتين اللتين تعلق بهما من تعلق فوجب النظر فيهما مضمومتين الى هذه الآيات الاخرى ولا بد لامفردتين عنها لما نص الله تعالى عليه من أن كلامه لا اختلاف فيه فصيح أنه كله شيء واحد .

قال علي : فاذ لا بد من ضم تينك الآيتين الى سائر هذه الآيات وهذا الحديث قلابد في ذلك من أحد وجهين لا ذلك لهما اما أن يكون في تينك الآيتين استثناء بأباحة في بعض ما حرم في هذه الآيات الاخر فيستثنى ما فيها ويرقب عنده واما أن لا يكون فيهما استثناء شيء مما في هذه الآيات الاخر فيكون حكم الجميع واحدا ومن تعدى هذين الوجهين فهو مخالف للقرآن متحكم في دين الله تعالى برأيه، وهذا عظيم جدا ونسأل الله التوفيق .

قال علي : ففطرنا في الآية التي فيها قول الله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل مما قلنا أو أكثر من مال اليتيم ووجدناه قد أمر الفقير أن يأكل بالمعروف ولم يقل تعالى : ما لشيء الذي يأكل فلم يحل لاحد أن يتحكم في ذلك برأيه فيكون قاتلا على الله تعالى ما لا علم له به، وهذا مقرون بالشرك قال تعالى : ( قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وان المقدم على هذا بعد ساعة هذه الآية لجرى . هالك نموذباؤه من الخذلان .

قال علي : فلم يكن في معنى هذه الآية وما أمر الله تعالى فيها الا قولان لا ثالث لهما أحدهما قول من قال : فليأكل بالمعروف أي من مال اليتيم والثاني قول من قال : فليأكل كل بالمعروف أي من مال نفسه لا من مال اليتيم وانها وصية للفقير ان لا تحرمه في الفقة من نفقته التي رزقه الله تعالى اياه عن يده وقهره .

قال علي : يوجب النظر في الصحيح من هذين القولين ليؤخذ بعرفي الباطل منهما فيطرح ويرفض ففطرنا في قول من قال : ان مراد الله تعالى بذلك اباحة الأكل له من مال اليتيم فوجدناه دعوى بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل وحرام أن ينسب الى الله عز وجل فسقط هذا القول لتعريفه من البرهان وقد قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ثم اذ قد سقط هذا القول قد صحح القول الثاني اذ ليس في الآية الا هذان القولان فلو لم يكن لناديل الا هذا الكافي لانه برهان ضروري صحيح فكيف والبرهان على صحته واضح قاطع مقطوع على صحته يقين لا شك فيه وهو انه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى شيء من الأحكام يقال فيه هذا مراد الله عز وجل الا بنص أو اجماع متيقن ونحن على يقين وثقة من أن أموال اليتامى محرمة على الوصي يقين ونحن على يقين من اباحه مال الوصي لنفسه

بلا شك فنحن ان قلنا : ان مراد الله تعالى باطلاة الفقير أن يأكل بالمعروف انما هو من مال نفسه كنا على يقين ووجهه أن الله تعالى قد اراد هذا واباحه بلا شك ، وكان من نسب الى الله تعالى ما لا يشك في صحته عسنا مصيصادا فوجب الوقوف عندهذا الذي لا تبعه على قائله فيموجودنا من أخبرنا مراد الله تعالى بقوله : ( فليأكل بالمعروف ) انه من مال اليتيم مخالف ليقين تحريمه تعالى أموال اليتامى ناسبا الى الله تعالى برأيه ما لا علم له به ، وهذا حرام لا يحل ، فقل هذا القول جملة والحمد لله رب العالمين .

نا أبو سعيد الفقي نا أبو بكر محمد بن علي بن الأدفوي نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ابن النحاس عن محمد بن جعفر بن حفص عن يوسف بن موسى ناقيصة عن سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستعفف ) قال ابن عباس : معناه لا يأكل من مال اليتيم قال . ( ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) قال ابن عباس : يقوت على نفسه حتى لا يحتاج الى مال اليتيم وبه الى ابن النحاس نا جعفر بن جهم نا ابراهيم بن اسحق نا ابراهيم بن عبد الله نا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس نسخت الظلم والاعتداء ونسختها : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) . قال علي : كلنا الروايتين عن ابن عباس متفقة مؤيدتان الى منع الوصي الفقي والفقير من أكل شيء من مال اليتيم وبه قول ، والرواية عن عمر بن الخطاب وعن ابنه رضي الله عنهما في الاستقراض موافقة لقولنا في انه احرار مال اليتيم ، فحصل قولنا وهو قول الصحابة رضي الله عنهم .

( فان قيل ) : كيف تقولون هذا ، وأنتم تقولون : الفقير هو الذي لا يملك شيئا أصلا قلنا ، وبالله تعالى التوفيق هو كما قلنا ليس في قولنا هنا مناقضة لما قد صالنا قد علمنا أن كل حي في الأرض فلولا انه رزق رزقه الله تعالى اياه مياومة ما عاش قال الله تعالى : ( خلقكم ثم رزقكم ) ما دللنا من رزق يماش به فما ذلك الرزق قلنا : انه يأكل بالمعروف وهو امان عمل أو صدقة أو احتشاش وما أشبه ذلك . وروينا من طريق البخاري انه عليه السلام قال للرجل الذي أراد أن يتزوج المرأة التي عرضت نفسها عليه . و التمس شيئا ولو خاتما من حديد فلم يجد فقال : أملك من القرآن شيء قال : نعم . الحديث ، فهذا رجل يعلم النبي ﷺ انه لا شيء معه غير ازاره لا ما يبس ولا ما يفضل عنه ولا خاتم حديد فاغفقه ويقين يدري انه قد أكل ما أقام قوته ولولا ذلك ما قدر على التكاح ولا على الشيء اذ شيء يلتمس شيئا فلم يجد هو في غاية الفقر ، فقل هذا أن يأكل



## بسم الله الرحمن الرحيم ٠ كتاب الاكراه

١٤٠٣ مسألة الاكراه ينقسم قسمين . اكراه على كلام . واكراه على فعل ، فالاكراه على الكلام لا يجب به شيء . وان قاله المكروه كالكفر . والنذير . والافتقار . والنكاح . والانسكاح . والرجعة . والطلاق . والبيع . والابتعا . والنذر . والايان . والعق . والهبة . واكراه الذي الكتابي على الايمان وغير ذلك لانه في قوله ما اكره عليه انما هو حاك للفظ الذي أمر أن يقوله ولا شيء . على الحاكى بخلاف ، ومن فرق بين الأمرين فقد تناقض قوله ، وقد قال رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات ولعل امرئ ما نوى » فصح أن كل من أكره على قول ولم ينو مختاراه فانه لا يلزمه . والاكراه على الفعل ينقسم قسمين ، أحدهما كل ما يبيحه الضرورة كالاكل .

فيارزقه تعالى من قوته الذي يملك حياته بالمعروف ولا يحرق فيه ، قال علي : ثم رجعت الى الآية التي هي ( وان تخالطوهم فاخوانكم ) والحديث المأثور في ذلك وهو صحيح فوجدناهما ليس فيهما اباحة أكل شيء . من مال اليتيم أصلاً للوصي وانما فيهما اباحة المخالطة فقط وهي ضم طعامهم مع طعامه فقط ونحن لا نمنع من هذا اذا لم يستزد مؤاكل اليتيم على مقدار ما جعل ، وقد ذكرنا في كتاب الأطعمة نهي عليه السلام عن القران الا أن يستأذن صاحبه فحرم بهذا الاستزادة من مال المؤاكل الا باذن اليتيم لا اذله مالم يبلغ غرمت الاستزادة من طعامه ما قل أو كثر ، وفي نص الآية يات لذلك جلي وهو قوله تعالى : ( وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ) فصح بقينا أن الفساد في المخالطة محذور وأن الإصلاح فيها حسن ، والإصلاح هو أن يتجافى لليتيم عن زيادة على قدر طعامه فهذا إصلاح لا شك فيه وأن يقتصر على مقدار طعامه فقط ، والافساد هو أن يستوفي جميع طعامه ويتزبد من مال اليتيم ، وهذا هو نص قولنا والحمد لله رب العالمين . قال علي : وأما قول المالكيين : وتقسيم الخنيفين نخل من موافقة نص . أوسنة صحيحة أو قياس . أو قول صاحب وبقائه تعالى التوفيق . قال علي : فان اتي الوصي من النظر لليتيم ولم يجد الحاكم من ينظر له حبة فليستأجر له ولو كيلا ناظر وهذا انما هو حظ اليتيم فهذا جائز بلا خلاف لأمر رسول الله ﷺ بالمواجزة وأما من عمل له حبة فلا يحل له أن يأكل من ماله شيئا فيكون أكل مال اليتيم بالباطل وبقائه تعالى التوفيق .

( انتهى من كتاب الايصال )

والشرب فهذا يبيحه الاكراه لأن الاكراه ضرورة فن أكره (١) على شيء من هذا فلا شيء عليه لأنه أتى بإباحه إتيانه ، والثاني ما لا يبيحه الضرورة كالقتل . والجراح . والضرب . وفساد المال فهذا لا يبيحه الاكراه فن أكره على شيء من ذلك لأنه لو لمه القود والضمان لأنه أتى بحرما عليه إتيانه ؛ والاكراه هو كل ماسى للغة إكراه ما عرف بالحس أنه إكراه كالوعيد بالقتل من لا يؤمن منه فإذا ما توعد به . والوعيد بالضرب كذلك . أو الوعيد بالسجن كذلك . أو الوعيد بفساد المال كذلك . أو الوعيد في مسلم غيره بقتل . أو ضرب . أو سجن . أو فساد مال لقول رسول الله ﷺ : والمسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله .

١٤٠٤ مسألة فن أكره على شرب الخمر . أو أكل الخنزير . أو الميتة . أو الدم . أو بعض المحرمات . أو أكل مال مسلم . أو ذمى فباح له أن يأكل . ويشرب ولا شيء عليه لاحد ولا ضمان لقول الله عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم إليه ) وقوله تعالى : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ) وقوله تعالى : ( فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم ) فان كان المكروه على أكل مال مسلم له مال حاضر فعليه قيمة ما أكل كل (٢) لأن مكثدا هو حكم المضطر فان لم يكن له مال حاضر فلا شيء عليه فيما أكل لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق فان قيل : فهلا أجمعت قتل النفس للمكروه والزنا . والجراح . والضرب . وفساد المال بهذا الاستدلال ؟ قلنا : لأن النص لم يبح له قط أن يدفع عن نفسه ظلما بظلم غيره ممن لم يتعد عليه وإنما الواجب عليه دفع الظالم أو قتاله لقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) ولقول رسول الله ﷺ : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده إن استطاع فان لم يستطع فليأنه فان لم يستطع فليقله وذلك أضعف الإيمان ليس وراء ذلك من الإيمان شيء . فصح أن لم يبح له قط العون على الظلم للضرورة ولا لتغيرها وإنما فسح له أن يعجز في أن لا يغيره بيده ولا بلسانه وبقى عليه التغير بقلبه ولا بد والصبر لقضاء الله تعالى فقط وأبيح له في المخمصة (٣) بنص القرآن الأكل والشرب وعند الضرورة (٤) وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ومن أكرهه (٢) في النسخة رقم ١٦ له مال حاضر منه فعليه قيمته بالأكلة . (٣) أي جماعة تورث خصم البطن أي ضموه (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « عند الضرورة » بدون واو ، والظاهر ما هنا فيكون أباح له ذلك في حالتين عند المخمصة وعند الضرورة والله أعلم

١٤٠٥ **مسألة** فلو أسكت امرأة حتى زنى بها أو أسكت رجل فأدخل حليله في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا عليها سواء انتشر أو لم ينتشر . أمضى أو لم يمن . أنزلت هي أو لم تنزل لأنهما لم يفعلا شيئا أصلا ، والانتشار والامتناء فعل الطبيعة الذي خلقه الله تعالى في المرأة أحب أم كره لا اختيار له في ذلك .

١٤٠٦ **مسألة** ومن كان في سبيل معصية كفر لا يحل . أو قال لا يحل فلم يجد شيئا يأكله إلا الميتة . أو الدم . أو خنزيرا . أو لحم سبع . أو بعض ما حرم عليه لم يحل له أكله إلا حتى يتوب فإن تاب فليأكل حلالا وإن لم يتوب فإن أكل كل حراما وإن لم يأكل فهو عاص لله تعالى بكل حال ، وهذا قول الشافعي (١) . وأبي سليمان ، وقال مالك : يأكل .

**قَالَ ابْنُ مَجْمُودٍ :** وهذا خلاف للقرآن بلا كلفة لأن الله تعالى لم يسمح له ذلك إلا في حال يكون فيها غير متجانف لاثم . ولا باغيا . ولا عاديا ، وأكله ذلك عون على الإثم والمدون وقوة على قطع الطريق . وفساد السبيل . وقتل المسلمين وهذا عظيم جدا ، قالوا : (٢) معنى قوله تعالى : ( غير باغ ولا عاد ) أي غير باغ في الآكل ولا عاد فيه فقلنا : هذا الباطل والقول على الله تعالى بزيادة في القرآن بلا برهان ، وهذا لا يحل أصلا لأنه تحريف للحكم عن مواضعه ، فإن قالوا : (٣) فقال الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فهو أن لم يأكل قاتل نفسه قلنا : قول الله حق وما أمرناه قط بقتل نفسه بل قلنا له : افعل ما افترض الله عليك من التوبة واترك ما حرم عليك من السي في الأرض بالفساد . والبغى وكل في الوقت حلالا طيبا ، فإن أضفتهم إلى خلافكم القرآن الإباحة له أن لا يتوب وأمره بأن يصر على الفساد في الأرض فأوردنا منكم الأقل من هذا • وقال الحنفيون : لا يلزم الاكراه على البيع . ولا على الشرى . ولا على الاقرار . ولا على الهبة . ولا على الصدقة ، ولا يجوز عليه شيء من ذلك • قالوا : فلما كره على النكاح . أو الطلاق . أو الرجعة . أو العتق ، أو النذر . أو اليمين أرغمه كل ذلك وقضى عليه به وضح ذلك النكاح . وذلك الطلاق . وذلك العتق . وتلك الرجعة . ولزمه ذلك النذر . وتلك اليمين • وروينا من طريق حماد بن سلمة ناعبد الملك بن قدامة الجمعي حدثني أبي أن رجلا تدلى بجبل ليشتار عسلا فخلعت له امرأته فقطعت من الجبل أوليطلقها ثلاثا فطلقها ثلاثا فلما خرج أتى عمر بن الخطاب فأخبره فقال له عمر : ارجع إلى امرأتك فإن هذا ليس طلاقا ، ومن طريق حماد بن سلمة

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وهو قول الشافعي ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، وقالوا •

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، وقالوا •

عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : ليس لمكره طلاق ، قال الحسن : وأخذ رجلا أهل امرأته فطلقها إن لم يبعث بنفقتها إلى شهر لحاء الأجل ولم يبعث شيئا فخاصموه إلى علي فقال : اضطهدتموه حتى جعلها طالقا (١) فردا عليه . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهشم ناعبد الله بن طلحة الخزاعي نا أبو يزيد المدني (٢) عن ابن عباس أنه قال : ليس لمكره طلاق ، وصح أيضا عن ابن عمر من طرق أنه لم يجز طلاق المكره . ومن طريق ثابت الأعرج قال : سألت كل قبيح بالمدينة عن طلاق المكره ؟ فقالوا : ليس بشئ . ثم أتيت ابن الزبير . وابن عمر فردا على امرأتى ، وكان قد أكره على طلاقها ثلاثا ، وصح هذا أيضا عن جابر بن زيد . والحسن . وعطاء . وطاوس . وشريح . وعمر بن عبد العزيز . وهو قول مالك . والأوزاعي . والثاقفي . وأحد . وأبي سليمان . وجميع أصحابهم ، وصح إجازة طلاق المكره أيضا عن ابن عمر ، وروى عن عمر . وعلي . ولم يصح عنهما ، وصح عن الزهري . وقتادة . والنخعي . وسعيد بن جبيرة واحتج المجيزون لذلك بمعوم قوله تعالى : ( فان طلقها فلا تحل له من بعد ) الآية

**قال أبو محمد** : وهذا تمويه منهم لان الله تعالى الذي قال هذا هو الذي قال : ( ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم ) والمكره لم يطلق قط إنما قيل له : قل : هي طالق ثلاثا فحكى قول المكره قطع ، والمجب من تخليطهم وقلة حياثهم يحتجون بمعوم هذه الآية في إجازة طلاق المكره ثم لا يجيزون بيع المكره والله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) فان قالوا : البيع لا يكون الا عن تراض قلنا : والطلاق لا يكون الا عن رضى من المطلق ونيله بالنصوص التي قدمنا ، ثم قد خالفوا هذا المعوم ولم يجيزوا طلاق الصبي ولا طلاق النائم ، فان قالوا : ليس هذان مطلقي قلنا : ولا المكره مطلقا .

وأطرف شيء أنهم احتجوا هنا فقالوا : البيع يرد بالعيب قلنا : نعم ولكن بعد صحة فآخبرونا هل وقع بيع المكره صحيحا أم لا ؟ فان قلتم : وقع صحيحا فلا سبيل إلى الردة الا برضاها أو بئس في ذلك ، وان قلتم : لم يقع صحيحا وهو قولهم قلنا : بقياسكم ما لم يصح على ما صح باطل في القياس لانه قياس الشيء (٣) على ضده وعلى ما لا يشبهه ، وقلنا لهم أيضا : وكذلك الطلاق من المكره وقع باطلا واحتجوا باخبار فاسدة منها ما رويناه من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن عياش حدثني الغازي بن جلبة الجبلائي عن صفوان

(١) في النسخة رقم ١٤ والحلية حتى جعلها عليه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « أبو يزيد المدني » وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب (٣) في النسخة رقم ١٤ « قياس للشيء »

ابن عمران الطائي «أن رجلا جعل امرأته سكيناً على حلقه وقالت : طلقني ثلاثاً ولا ذبحنك فنامها الله تعالى فأبى فطلقها ثلاثاً قد كره ذلك لرسول الله ﷺ قال : لا قيلولة في الطلاق ، هـ ورويناه أيضاً من طريق نعيم بن حاد عن بقية عن الغازي بن جلة (١) عن صفوان الطائي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ (٢) ، وهذا كله لا شيء لأن اسماعيل بن عياش ، وبقية ضعيفان . والغازي بن جلة مجهول . وصفوان ضعيف ثم هو مرسل هـ وذكر واحدنا من طريق مطين عن حسين بن يوسف التيمي وهو مجهول عن محمد بن مروان وهو مجهول عن عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ «كل الطلاق جائز لإطلاق المعتوه المغلوب على عقله» •

قال أبو محمد : وهذا قلة حياء منهم أن يحتجوا برواية عطاء بن عجلان وهو مذکور بالكذب ثم هم يقولون : أن صاحباً إذا روى خبراً وخالفه فذلك دليل على سقوط ذلك الخبر وإنما روى هذا من طريق ابن عباس ، وقد روىنا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : أن ابن عباس لم ير طلاق المكروه فليزهمهم على أصلهم الفاسد أن يسقطوا كل هذه الأخبار لأن ابن عباس روى بعضها وخالفه كما فعلوا فيما كذبوا فيه على أبي هريرة من تركه ما روى هو وغيره من الصحابة رضي الله عنهم من غسل الأثام من ولو غل الكلب سبعا ولكنهم قوم لا يعقلون ، وأضافهم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يجيزون طلاق النائم يتكلم في نومه بالطلاق . ولا طلاق الصبي وليساً معتوهين ولا مغلوبين على عقولهما ، ويقولون فيمن قال لامرأته في غضب : أنت خلية أو باتن . أو برية . أو حرام . أو أمرك يدك ونوى طلقه واحدة فهي لازمة وإن نوى ثلاثاً فهي لازمة . وإن نوى اثنتين لزمت واحدة ولم تلزم الأخرى : فمن أرق ديناً من يحتج بخبر هو أول مخالف له على من لا يراه حجة أصلاً واحتجوا بالآثار الواردة : «ثلاث جدهن جد وهزلن جد» •

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** : وهي آثار واهية كلها لا يصح منها شيء ، ثم لو صحتم يكن لهم فيها

(١) هو - بالزاي وفي بعض النسخ بالراء - قال الذهبي في الميزان : وغازي بالزاي وقيد بعض الأئمة بالراء ، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان وهو كذلك في كتاب العقلي • (٢) ذكر الحافظ ابن حجر الحديث في لسان الميزان ولفظه : أن رجلاً كان ناماً فاخذت امرأته السكين فقالت : طلقني والاذبحنك فطلقها قد كره ذلك النبي ﷺ قال : لا قيلولة في الطلاق ، قال ابن عدى : ليس له إلا هذا الحديث الواحد ، وقال البخاري حديث منكر في طلاق المكروه •

حجة أصلاً لأن المكروه ليس بمحذوف مطلقاً ولا مازلاً فخرج أن يكون لهم حكم في ذلك .  
قال علي : وأرى عجباً أكثر من يحتاج بهذه الأكذوبات التي هي أمان رواية كذاب  
أو مجهول . أو ضعيف . أو مرسل ثم يعترض على ما روينا من طريق الربيع بن  
سليمان المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ  
« عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فان قال : سأل عبدالله بن أحمد  
ابن حنبل أباه عن هذا الحديث قال له : إنه رواه شيخ عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي .  
ومالك قال مالك : عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وقال الأوزاعي : عن عطاء عن  
ابن عباس عن النبي ﷺ قال أحمد : هذا كذب . وباطل ليس يروى إلا عن الحسن  
عن النبي ﷺ ، فأعجبو العجب ! إنما كذب أحمد رحمه الله من روى هذا الخبر من  
طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء  
عن ابن عباس وصدق أحمد في ذلك فهذا لم يأت قط من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر  
ولان طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس إنما جاء من طريق  
بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن بدل الأسانيد  
قد أخطأ أو كذب ان تعد ذلك . ثم العجب كله عليهم هذا الخبر بأنه مرسل من طريق  
الحسن وهم يحتاجون في هذه المسألة قضياً باتناً ما يكون من المراسيل أما هذا عجب ! ثم  
قالوا : كيف يرفع عن الناس ما استكرهوا عليه وقد وقع منهم ؟ وهذا اعتراض على رسول  
الله ﷺ ، ثم حملهم قلة الدين وعدم الحياء على مثل هذا الاعتراض الذي هو عائد عليهم  
بذاته كما هو عائد في رفعهم (١) الإكراه في البيع . والشراء . والإقرار . والصدقة ، ثم  
هو كلام سخيف منهم لأنهم يقل عليه السلام قط : ان المكروه لم يقل ما أكرهه على أن يقوله  
ولأنهم يفعل ما أكرهه على فعله لكنه أخبر عليه السلام أنه رفع عنه حكم كل ذلك كما رفع  
عن المصل فله بالسو في السلام . والكلام . وعن الصائم أكله . وشربه . وجماعه  
سوا . وعن البائع مكرها يمه وبالله التوفيق .

**قال أبو محمد** : وكل ما هو مأثور في هذا فهو مبطل لقولهم في إبطال بيع المكروه  
وابتياعه . وأقراره . وحبته . وصدقته مثل قولهم : انا وجدنا المكروه على إرضاع  
الصبي خمس رضعات يحرمها عليه ويحرم عليه ما يحرم عليه من جمها لو أَرْضَتْ طائفة .  
قال علي : وهذا عليهم في الإكراه على البيع . والابتياح . والصدقة . والإقرار ،

(١) في النسخة رقم ١٦ « رفعه » وفي النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية سقط

لفظه « عائد منها »

ثم قول لهم : ان الرضا ع لا يراعى فيه نية بل رضا ع المجنونة . والثالثة كرضا ع العاقلة لقول النبي ﷺ : « يحرم من الرضا ع ما يحرم من النسب » فلا مدخل للارادة في الرضا ع ولا هو عمل أمرت به فیراعى فيه نيتها ، وقالوا : وجدنا من أكرهه على وطء امرأة ابنه يحرمها على الابن .

قال أبو محمد : وهذا عليهم في البيع . والصدقة . والاقرار ، وجوابنا نحن انه ان أخذ فرجه فادخل في فرجها لم يحرم شيئا لأنه لم ينكحها واما أن تهدد أو ضرب حتى جامعها بنفسه قاصدا فهو زان مختار قاصد وعليه الحد وتحرم لأنه لا حكم للاكراه هنا .

قال علي : وقول لهم : هيكم أنكم وجدتم في الطلاق . والعق هذه الآثار المكذوبة فأى شيء وجدتم في النكاح ؟ وبأى شيء أئتمموه ؟ وقد صرح عن النبي ﷺ بابطاله كما روينا من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن . وجمع ابن يزيدي بن جارية (١) الانصاري عن خنساء بنت خدام (٢) [الانصارية] (٣) ان أباهما زوجها وهي تب فكرهت ذلك فأنت النبي ﷺ فرد نكاحه .

ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن داود المصيصي نا الحسين بن محمد نا جابر بن ابن حازم عن أبيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس : « أن جارية بكرأنت النبي ﷺ فقالت : ان أبى زوجنى وهى كارهة فرد النبي ﷺ نكاحها » وهذان سندان في غاية الصحة لا معارض لهما .

**قال أبو محمد :** فن حكم بامضاء نكاح مكره . أو طلاق مكره . أو عتق مكره حكمه مردود أبدا ، والواطيء في ذلك النكاح وبعد ذلك الطلاق وبعد ذلك العتق أن تزوج المطلقة والمعتقة زان بجلده ويرجم ان كان محصنا وبجلده ما تقوى فرب عامان كان غير محصن ، والعجب أنهم لا يرون الاكراه على الردة تبين الزوجة والردة عندهم تينها ، وهذا تناقض منهم في اجازتهم الطلاق بالكراه .

**١٤٠٧ مسألة** ومن أكرهه على سجود لصنم . أو لصليب فليسجد لله تعالى مبادرا الى ذلك ولا يبالى في أى جهة كان ذلك الصنم . والصليب قال الله تعالى : ( فأبينا تولوا قم وجه الله ) .

**١٤٠٨ مسألة** ولا فرق بين اكراه السلطان . أو اللصوص . أو من ليس

(١) وقع في النسخ « حارثة » بالخاء المهملة وهو غلط (٢) هو بالخاء المعجمة والبال المهملة هكذا ضبطه السيوطي في توير الحوايك ، وضبطه في تعليقه على السنن وفي بعض النسخ « خدام » بالذال المعجمة وكذلك في اسد الغابة (٣) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٦٩

سلطانا كل ذلك سواء في كل ما ذكرنا لأن الله تعالى لم يفرق بين شيء من ذلك ولا رسوله ﷺ .

١٤٠٩ - مسألة - وقال الخفيفون : الاكراه بضرب سوط أو سوطيين أو حبس يوم ليس اكراهاً ، قال أبو محمد : وهذا تقسيم فاسد لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة . ولا معقول ، والضرب كله سوط ثم سوط الى مائة ألف أو أكثر ، وهم يشعرون بقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف ، وقدر وينا من طريق شعبة قال : نا أبو حيان يحيى بن سعد التميمي عن أبيه قال : قال لي الحارث بن سويد سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدراعى سوطاً أو سوطيين الا كنت متكلماً به ، ولا يعرف لمن الصحابة رضي الله عنهم مخالف .

١٤١٠ - مسألة - واحتجوا في الزام النذر . واليمين بالكره . بحدث فاسد من طريق حذيفة ان المشركين أخذوه وهو يريد رسول الله ﷺ يدبر . فأحلفوه أن لا يأتي محمد الخلف فأقضى النبي ﷺ فأخبره فقال : نفي لهم بهودهم ونستعين الله عليهم . قال أبو محمد : وهو حديث مكذوب وما كان المشركون المانعون عن النبي ﷺ قط في طريق يدبر ، وحذيفة (١) لم يكن من أهل مكة إنما هو من أهل المدينة حليف للأَنْصار ونص القرآن يخبر بأنهم لم يجتمعوا يدبر عن وعد ولا علم بعضهم ببعض حتى قرب السكران ولم يكن بينهم الا كتيب رمل فقط ، ومثلهم احتج بمثل هذا وحاش لله أن يأمر رسول الله ﷺ بأخذ عهد (٢) بمصيبة ليت شعري لوعا هدوا انساناً على أن لا يصلي أو أن يأتي أمه أو أن يتركهم هذا عندهم ؟ ان هذا العجب أو نعوذ بالله من الخذلان ،

### — كتاب اليوع —

١٤١١ - مسألة - إمامي بيع قيمان : إمامي سلمة حاضرة مرتبة مقبلة بسلمة كذلك أو بسلمة بينا غائبة معروضة موصوفة أو بدنانير أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض . أو الى أجل مسمى . أو حالة في الذمة وإن لم يقبض . والقسم الثاني بيع سلمة بينا غائبة معروضة أو موصوفة بمثلها . أو بدنانير . أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض أو الى أجل مسمى أو حالة في الذمة وإن لم يقبض . إمامي بيع الحاضر المرقي القلب بمثله أو بدنانير أو بدراهم حاضرة مقبوضة أو الى أجل مسمى أو حالة في الذمة فتفتق على جوازه .

(١) في النسخة رقم ١٦ «حذيفة» (٢) في النسخة رقم ١٦ «بأضا . عهد»



وأما بيع سلمة غائبة بعينها مرتبة موصوفة معينة فقيه خلاف (١) فأحد قولى الشافعى المتع من بيع الغائب جملة وقال مرة : هو جائز وله خيار الرؤية ، وقال مرة : مثل قولنا فى جواز بيع الغائب وجواز التقديف ولزوم البيع اذا وجد على الصفة التى وقع البيع عليها بلا خيار (٢) ، فى ذلك ، وأجاز مالك بيع الغائبات الا أنه لم يجر التقديف فيها جملة فى أحد قوله رواه ابن وهب عنه وأجاز ابن القاسم عنه النقد فى الضياح والدور قربت أم بعدت ، وأما الفروض فانه أجاز التقديف ان كان قريبا ولا يجوز ان كان بعيدا وقال أبو حنيفة : بيع الغائبات جائز موصوفة وغير موصوفة والنقد فى ذلك جائز الا أن الخيار للشترى اذا رأى ما اشترى فله حينئذ أن يرد البيع وأن يمضيه سواء وجدته كما وصف له أو وجدته بخلاف ما وصف له ، وله الخيار أيضا فى فسخ البيع أو امضائه قبل أن يرى ما اشترى ، ولو أشهد على نفسه انه قد أسقط ماله من الخيار وانه قد أمضى البيع والتزمه لم يلزمه شئ من ذلك وهو بالخيار كما كان ، فاذا رأى وجه الجارية التى اشترى وهى غائبة ولم يلق بسائرهما فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها الا من عيب ، وكذلك القول فى البعد سواء سواء قال : فان اشترى دابة غائبة فرأى عجزها فقد لزمته وإن لم يرساها ولا يرد لها الا من عيب ، وكذلك سائر الحيوان حاشا بنى آدم ، قال : فان اشترى ثيابا غائبة أو حاضرة مطلوبة فرأى ظهورها ومواضع طيها ولم ينشرها فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها الا من عيب ، قال : فان اشترى ثيابا هروية فى جراب أو ثيابا زطية (٣) فى عدل أو سمن فى زقاق ، أو زيتا كذلك أو حنطة فى غرارة . أو عروضا بما لا يكال ولا يوزن . أو حيوانا لم ير شيئا من ذلك فانه خيار الرؤية حتى يرى كل ما اشترى من ذلك ، ولو رأى جميع الثياب الا واحدا منها أو جميع الدواب الا واحدا منها فله فسخ البيع ان شاء ، وسواء وجد كل ما رأى كما وصف له بخلاف ما وصف له الا السمن والزيت . والحنطة فانه إن رأى بعض ذلك فكان مالم يرمته مثل الذى رأى فقد لزمته البيع وسقط خياره ، قال : فان ابتاع دارا فرأها من خارجها ولم يرها من داخل فقد لزمته وسقط خيار الرؤية ولا يرد لها الا من عيب ، وروى عن زفرانه لا يسقط خياره الا حتى يرى مع ذلك شيئا من أرضها ، وقال أبو يوسف : لمس الأعمى لباب النار ولحائطها يسقط خياره ويلزمه البيع ولا يرد لها الا من عيب ، قال أبو حنيفة . وأصحابه : وليس له أن يرد البيع إذا رأى ما ابتاع الا بمحض البائع فلو اشترى اثنا

(١) فى النسخة رقم ١٦٠هـ اختلاف ، (٢) فى النسخة رقم ١٦٠هـ لا خيار ، (٣) منسوبة

الى الزط جيل أسود فى السند ، وفى النسخ « رطبة » وهو تصحيف

شراء واحدا شيئا غائبا فراه فرد أحدهما البيع وأجزه الآخر فلا يجوز الرد إلا أن يرداه معا قالوا : فإن أرسل رسولا ليقبض له ما اشترى فرأى الرسول الشيء المبيع وقبضه فالمشتري باق على خياره فلو وكل وكلا فرأى الوكيل الشيء المبيع وقبضه فقد سقط خيار المشتري في قول أبي حنيفة ولم يسقط عند أبي يوسف . ومحمد ، وقال أبو حنيفة مرة : الخيار أيضا للبائع إذا باع مالم يركب للمشتري ثم رجع عن ذلك •

**قال أبو محمد :** وروى في ذلك عن السلف [وفي ذلك] (١) أثر ، وهو أن عثمان باع من طلحة رضي الله عنهما أرضا بالكوفة قليل لثمان : أنك قد غبت قال عثمان : لي الخيار لأنني بعت مالم أر ، وقال طلحة : لي لي الخيار لأنني اشتريت مالم أر فخما بينهما جبير بن مطعم قضى أن الخيار لطلحة لالعثمان ، وقال ابن شبرمة : بخيار الرؤية للبائع وللمشتري معا كما روى عن عثمان • ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن اسماعيل ابن سالم . ويونس بن عبيد . والمغيرة قال اسماعيل : عن الشعبي . وقال يونس : عن الحسن . وقال المغيرة : عن إبراهيم ثم اتفقوا كلهم فيمن اشترى شيئا لم ينظر إليه كأنما ما كان قالوا : هو بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك ، وقال إبراهيم : هو بالخيار وإن وجدته كما شرط له ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري ، والنقد عندهم في كل ذلك جائز ، وخالفهم غيرهم كما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : إذا ابتاع الرجل البيع ولم يره ونمت له فوافق التمت وجب في عقه ، قال الحجاج : وحدنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين : إذا ابتاع البيع ولم يره فوصفه له البائع فجاء على الوصف فهو له ، وقال الحسن : هو بالخيار إذا رآه ، قال أيوب : ولا أعلم رجلا اشترى يعلّم يره فوصفه له البائع فوجده على ما وصفه له فردّه عليه إلا هو من الظالمين •

ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن المغيرة عن الحارث العكلي فيمن اشترى العدل من البر فظن بعض التجار إلى بعضه فقد وجب عليه إذا لم ير عوارا فيما لم ينظر إليه • ومن طريق شعبة عن الحكم . وحماد فيمن اشترى عبدا قد رآه بالأس ولم يره يوم اشتراه فلا جبا : لا يجوز حتى يراه يوم اشتراه •

**قال أبو محمد :** هذا كل ما نقله عن المتقدمين ، فأما أقوال أبي حنيفة التي (٢) ذكرنا فاقوال في غاية الفساد لا تؤثر عن أحد من أهل الاسلام قبله نعتي الفرق بين ما يسقط الخيار مما يرى من الرقيق . ومما يرى من الدواب . ومما يرى من الثياب الزطية في الوعاء

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ ، فأما قول أبي حنيفة الذي ، وهو غلط

وما يرى من الثياب التي ليست في عدل . وما يرى من السن . والزيت . والخطبة . والدور ، وكل ذلك وسواه لا حظ لها في شيء من العقل ولا لها مجاز على القرآن . ولا السن . ولا الروايات الفاسدة . ولا قول أحد من السلف . ولا من قياس لاجلي ولا خفي . ولا من رأى له حظ من السداد ، وما كان هكذا فلا يحل لأحد القول به .

وأما قول مالك جيمًا فكذلك أيضا سواء سواء . ولا فليهما عن أحد قبله وما لهم شبهة أصلا إلا أن بعضهم ادعى العمل في ذلك وهذا باطل لأنهما عنه قولان كما ذكرنا كلاهما مخالف لصاحبه فإن كان العمل على أحدهما قد خالف العمل في قوله الآخر وخلاف المرء لما يراه حجة قاطعة في الدين تعظيم جدا وليس في الممكن أن يكون العمل على كليهما ، وأيضا فإن تحديده جواز النقد أن كان المبيع قريبا ومنه من النقدان كان المبيع بعيدا وهو لم يحد مقدار البعد الذي يحرم فيه التقدم القرب الذي يجوز فيه النقد عجب جدا ! وأي عجب أعجب ممن يحرم ويحل ! ثم لا يبين لمن يقدمه العمل المحرم ليجتنبه من المحلل لآتيه .

واحتج بعض مقلديه في المنع من النقد في ذلك وهو قول الليث بن قال : أن نقد في ذلك ثم وجدته على خلاف ما وصف له فرد البيع كان البائع قد انتفع بالثمن مدة فصار ذلك سلفا جر منفعة .

**قال أبو محمد :** وهذا الاحتجاج أقدم من القول الذي احتج له ونقول لهم : نعم فكان ماذا ؟ وما صار قط سلفا جر منفعة بل هو بيع كسائر البيوع ولا فرق ، ثم أين وجدتم المنع من سلف جر منفعة في أي كتاب الله عز وجل وجدتم ذلك ؟ أم في أي سنة لرسول الله ﷺ ؟ أم في أي قول صاحب ؟ ثم العجب كله أنه ليس على ظهر الأرض سلف الا وهو بجر منفعة للمستلف ولولا أنه ينتفع به ما استلفه ، فما سمعنا بآرد ولا بأعث من هذا القول ، ثم لو كان ماذا كروا لوجب بذلك ابطال جميع البيوع كلها لأنه لا بيع في العالم الا وهذه الملة موجودة فيه لأنه لا بيع الا ويمكن أن يستحق فيرد أو يوجد فيه عيب فيرده فهل امنعوا النقد في كل بيع من أجل ذلك ؟ لأنه اذا رد صار البائع قد رد الى المشتري الثمن بعد أن انتفع به فصار سلفا جر منفعة ، وما ندري كيف يستجيز ذو ورع أن يفر قوما من المسلمين يمثل هذا الاحتجاج الفاسد ؟ ونسأل الله العافية ، فقط هذا القول جملة . وأما قول الشافعي في المنع من بيع الغائب (١) فإن أصحابه احتجوا له بنبي رسول الله ﷺ عن زيد الفرر . وعن الملامسة . والمنابذة لأنهم لم يجدوا حجة غير هذا أصلا ،

ولاحجة لهم فيه لأن بيع الغائب اذا وصف عن رؤية . وخبرة . ومعرفة وقد صح ملكه لما اشترى فأين الفرر ؟ قلنا قالوا : قد تهلك السلعة قبل حين البيع فيقع البيع فاسدا قلنا : وقد تستحق السلعة فيقع البيع فاسدا ولا فرق فأبطلوا بهذا النوع من الفرر كل بيع في الأرض فلا غرر ههنا أصلا الا كالفرر في سائر البيوع كلها ولا فرق .

وأما المنازعة . والملاسة فروينا من طريق أحمد بن شعيب أن أحمد بن عبد الأعلى نا المعتبر بن سليمان [قال] (١) سمعت عبيد الله - هو ابن عمر - عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « أنه نهى عن بيعتين المنازعة والملاسة وزعم أن الملاسة أن يقول الرجل للرجل : أبيعك ثوبي ثوبك ولا ينظر واحدهما الى ثوب الآخر ولكن يلبسه لهما ، والمنازعة أن يقول : أنبذ ما معي وتنبذ ما معك ليشتري أحدهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من ذا . »

ومن طريق أحمد بن شعيب أن أبو داود الطيالسي نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أن عامر (٢) ابن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أباسعيد الخدري [رضي الله عنه] قال ، « نهى رسول الله ﷺ عن الملاسة ، والملاسة لبس الثوب لا ينظر اليه . وعن المنازعة ، والمنازعة طرح الرجل ثوبه الى الرجل قبل أن يقبله (٣) » .

قال أبو محمد : وهذا حرام بلا شك ، وهذا تفسير أبي هريرة ، وأبي سعيد رضي الله عنهما ، وهما الحجة في الشريعة . واللغة ولا يخالف لهما في هذا التفسير ، وليس هذا بيع غائب البتة بل هو بيع حاضر فظهر تمويه من احتج منهم بهذين الخبرين . قال علي : الا أن هذين الخبرين هما حجة على أبي حنيفة في إجازته بيع الغائب والحاضر (٤) غير موصوفين ولا مرثيين .

قال علي : وما يظن قول الشافعي أنه لم يزل المسلمون يتبايعون بالصفه وهي في البلاد البعيدة وقد بايع عثمان ابن عمر رضي الله عنهم مالا لثمان بخير بمال لابن عمر بوادي القرى وهذا أمر مشهور ، فإن احتجوا بنهي النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك قلنا : نعم والغائب هو عند بائعه لا بما ليس عنده لانه لا خلاف في لغة العرب في صدق القتال عند ضياع . وعندى دور . وعندى رقيق ومتاع غائب وحاضر اذا كان كل

(١) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦١ (٢) في النسخة رقم ١٤ « عن عامر » وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦١ (٣) هذا الحديث ذكر في سنن النسائي بغير هذا الاستاد ولا أدري من الزعم والله أعلم (٤) في النسخة رقم ١٦ « بالحاضر »

ذلك في ملكه وانما ليس عند المرء ما ليس في ملكه فقط وان كان في يده ، والبرهان على فساد قول الشافعي هذا هو قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فبيع الغائب بيع داخل فيها أحله الله تعالى ، وفي التجارة التي يراضى بها المتبايعان فكل ذلك حلال إلا يما حرمه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن . والسنة الثانية ، ومن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يحرم علينا بيعا من البيوع فيجعل لنا إباحة البيع جملة ولا يبينه لنا على لسان نبيه ﷺ للأمور بالبيان ، هذا أمر قد أمناه والله تعالى الحمد لقوله تعالى : لا يكلف الله شيئا إلا برهانا ( وليس في وسعنا أن نعرف ما حرم الله علينا . وما أحله لنا . وما أوجبه علينا إلا بورود النص بذلك ، وما نعلم للشافعي في المنع من بيع الغائبات الموصوفات سلفا ، فان قيل : فان قول الحكم . وحما الذي رو يتصور آتيا ؟ قلنا : إنما لم يمنعا من بيع الغائب إنما منعا من بيع ما لم يره المشتري يوم الشراء وقديره أو أول النهار وينيب بعد ذلك فلم يشترطا حضوره في حين عقد البيع ولا يحل أن يقول أحد ما لم يقل بالظن الكاذب وبالله التوفيق .

قال علي : فسقطت هذه الأقوال كلها وبقي قول من أوجب خيار الرؤية جملة على مارويان عن ابراهيم . والحسن . والشعبي . ومكحول . وأحد قولي الشافعي فوجدناهم يذكر أن ارويانا عن طريق وكيع عن الحسن بن حي عن الحسن البصري ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى يما فهو بالخيار حتى ينظر اليه .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه ليس فيه أن له الخيار اذا وجد (١) كما وصفه وظاهره قطع الخيار بالنظر فهو مخالف لقول أبي حنيفة جملة وبالله التوفيق ، وهذا ما تركه المالكيون وهم يقولون بالمرسل لانهم لا يجعلون له خيارا قبل أن يراه أصلا . وذكر ومارويانا (٢) من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء رده (٣) واسماعيل ضعيف . وأبو بكر ابن مريم مذكور بالكذب ، ومرسل مع ذلك ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه يحتمل أن يريده رده ان وجده بخلاف ما وصفه .

١٤١٢ مسألة فان وجد مشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصف له فالبيع

(١) في النسخة رقم ١٤ ، ان وجدته ، (٢) في النسخة رقم ١٤ ، مارويانا ، (٣) في النسخة

له لازم وان وجدته بخلاف ذلك فلا يصح بينهما الاتيديد صفة أخرى (١) برضاها جميعا. برهان ذلك انه اشترى شراء صحيحا اذا وجد الصفة كما اشترى كما ذكرنا آخافان وجد الصفة (٢) بخلاف ما عدا الاتباع عليه فيقين ندرى انهم يشترطون السلعة التي وجد لانها اشترى سلعة بصفة كذا السلعة بالصفة التي وجدنا التي وجد غير التي اشترى بلا شك من أحد فان لم يشترها فليست له : فان قيل : فالزموا البائع احضار سلعة بالصفة التي باع قلنا : لا يحل هذا الا انه انما باع عينا معينة لصفة مضمونة فلا يجوز الزامه احضار (٣) ما لم يبيع ، فصح أن عقده فاسد لانه لم يقع على شيء أصلا وبالله تعالى التوفيق . وهذا قول أبي سليمان . وغيره \*

١٤١٣ مسألة فان يبيع شيء (٤) من الثابتات بغير صفة ولم يكن بمعرفة البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق بمن رأى ما باعه ولا بمعرفة المشتري برؤية أو بصفة من يصدق فالبائع فاسد مفسوخ أبدا لا خيار في جوازه أصلا . ويجوز ابتاع المرء ما وصفه البائع صدقة أو لم يصدقه ، ويجوز بيع المرء ما وصفه المشتري صدقة أو لم يصدقه فان وجد المبيع بتلك الصفة فالبيع لازم وان وجد بخلافها فالبيع باطل ولا بد . وأجاز الخفيفون بيع العين المجهولة غير الموصوفة وجعلوا فيها خيار الرؤية كما ذكرنا ، وقولنا في أنه لا يجوز الابمعرفة وصفه هو قول مالك في بعض ذلك أو قول أبي سليمان . وغيرهما \*

قال أبو محمد : واحتج الخفيفون لقولهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أنه نهي عن بيع الحب قبل أن يشتد ، قالوا : ففي هذا إباحة يبيع بعد اشتداده وهو في أكامه بعد لم يره أحد ولا تدرى صفته \*

قال علي : وهذا مما هو راجح وأومئوا أنه حجة لهم وليس كذلك لانه ليس في هذا الخبر الا النهي عن يعمقل اشتداده فقط وليس فيه إباحة يبيع بعد اشتداده ولا المنع من ذلك فالمعجبوا لجرائم هؤلاء القوم على الله تعالى بالاعل : إذا احتجوا بهذا الخبر ما ليس فيه منه شيء ، وخالفوه فيما جاء فيه نصا ، فهم يجوزون بيع الحب قبل أن يشتد على شرط القطع في الضلال هذه الطريقة \*

قال أبو محمد : وعجب آخر : أنهم كذبوا في هذا الخبر فاقبحوا فيه ما ليس فيه منه نص ولا أثر من إباحة بيع الحب بعد أن يشتد ثم لم يقتنعوا بهذه الطامة حتى أوجبوا بهذا

(١) في النسخة رقم ١٩٦ ، صفة أخرى (٢) في النسخة رقم ١٤٤ ، صفة (٣) في النسخة

رقم ١٦٦ ، باحضار (٤) في النسخة رقم ١٩٦ ، فان يبيع شيئا ،

الخبر ما ليس فيه لا ذكر ولا إشارة إليه بوجه من الوجوه من بيع الثنائب التي لا تعرف صفاتها ولا عرفها البائع ولا المشتري ولا وصفها لهما أحد ثم يلشوا أن قضوا ذلك ككرة الطرف (١) فخرموا بيع لحم الكبش قبل ذبحه . والنوى دون التمر قبل أكله . وبيع الزيت في الزيتون قبل عصره . وبيع الألبان في الضروع ، واحتجوا في ذلك بأنه كله مجهول لا ندري صفته وهذا موق (٢) وتلاعب بالدين نعوذ بالله من مثله .

قال علي : ونحن نجيز بيع الحب بعد اشتداده كما هو في أكمامه با أكمامه . وبيع الكبش حيا ومذبوحا كله لحمه مع جلده . وبيع الشاة بمافي ضرعها من اللبن ، وبيع النوى مع التمر لأنه كله ظاهر مرقى ولا يعلل بيعه دون أكمامه لأنه مجهول لا يدري أحد صفته ولا بيع اللحم دون الجلد . ولا النوى دون التمر . ولا اللبن دون الشاة كذلك .

قال أبو محمد : ولا يخلو بيع كل ذلك قبل ظهوره من أن يكون إخراجه مشروطا على البائع أو على المشتري أو عليهما أو على غيرهما أو على أحد فان كان مشروطا على البائع أو على المشتري فهو بيع بضمن مجهول . واجارة بضمن مجهول وهذا باطل لأن البيع لا يخلل بنص القرآن إلا بالتراضي والتراضي بضرورة الحس لا يمكن أن يكون إلا بعلوم لا بمجهول ، فكذلك ان كان مشروطا عليهما أو على غيرهما ، وأيضا فان كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل فان لم يشترط على أحد فهو (٣) أكل مال بالباطل حقا لأنه لا يصل إلى أخذ ما اشتراه .

قال علي : والبرهان على بطلان بيع ما لم يعرف برؤية ولا بصفة صحة نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ، وهذا عين الغرر لأنه لا يدري ما اشتري أو باع (٤) ، وقول الله تعالى : (الأن تكون تجارة عن تراض منكم) ولا يمكن أصلا وقوع التراضي على ما لا يدري قدره ولا صفاته وإنما فرقنا بين صفة البائع للمشتري أو المشتري للبائع صدق أحدهما الآخر أو لم يصدقه فأجزنا البيع بذلك وبين صفة غيرهما فلم يجزه إلا من يصدقه الموصوف له فلا ن صفة البائع للمشتري أو صفة المشتري للبائع عليها (٥) وقع البيع وبها تراضيا ، فان وجد المبيع كذلك علمنا أن البيع وقع صحيحا على حق وعلى ما يصح به التراضي والأقلا ، وأما إذا وصفه لهما غيرهما من لا يصدقه الموصوف له فان

(١) هو يسكون الزاوي المعنى اسرع ما يكون (٢) هو بضم الميم ويسكون الواو - حق في غباوة (٣) في النسخة رقم ١٤ ، وهذا (٤) في النسخة رقم ١٦ ، وما باع (٥) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية «عليهما» والضمير على نسختنا هذه يرجع إلى صفة البائع أو المشتري ، وعلى النسختين يرجع إلى الصفتين معا

البيع ههنا لم يقع على حصة أصلا فوقع العقد على مجهول من أحدهما أو من كليهما وهذا حرام لا يعمل فأنوصفه من صدقه الموصوف له فالتصديق يوجب العلم فأنما اشترى ما علم أو باع البائع ما علم فالتقدم صحيح والتراضى صحيح ، فان وجد المبيع كذلك علم أن البيع انعقد على حصة وان وجد بخلاف ذلك علم أن البيع لم ينعقد على حصة كما لو وجده قد استحال عما عرفه عليه ولا فرق والله تعالى التوفيق .

١٤١٤ مَسْأَلَةٌ وجاز بيع الثوب الواحد المطوى أو في جرابه أو الثياب الكثيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فاليصم لازم والا فاليصم باطل . قال على : التفريق بين الواحد . والكثير خطأ وليس إلا احرام قليله وكثيره حرام أو حلال قليله وكثيره حلال ، وهذا بعينه هو لو اشتروا على الخفيفين في باحتهم قليل المسكر وتحرهم كثيره ولا يقبل مثل هذا الا من رسول الله ﷺ قطع وما نعلم لهم شيئا شغبوا به الا أنهم قالوا : أمر الثوب الواحد يسهل نشره وقليله وطيه وهذا يصعب في الكثير فقلنا لهم : وأين وجدتم هذه الشريعة ان تكون صعوبة العمل تيسح المحرمات والبيع المحرمة ؟ ثم قول لهم : ما تقولون في ثوبين مدرجين في جراب أو جرابين فان أحوا ذلك سألتهم عن الثلاثة ثم عن الأربعة ثم زيدهم هكذا واحدا فواحد اذ ان حرموا سألتهم عن الدليل على تحليل ما أحلوا من ذلك وتحرهم ما حرموا . وعن الدليل على صعوبة ما جعلوه لصعوبته حلالا وعلى سهولة ما جعلوه لسهولة حرمانه ، وهذا ما لا يسيل اليه ، وأيضا قرب ثياب يكون نشرها وطيا أسهل من نشر ثوب واحد وطيه هذا أمر يعرف ضرورة كالمرؤى المجلوب من بغداد الذي لا يقدر على إعادة طيه بعد نشره الا واحد بين ألوف وانما الحكم في ذلك كوجوه حصة التراضى بعلمها بالعفة وارتفاع الضرر في عقد البيع عن الجهالة قطع والله تعالى التوفيق .

١٤١٥ مَسْأَلَةٌ وفرض على كل متبايعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من الدول فان لم يجدا عدولا سقط فرض الاشهاد كما ذكرنا فان لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان كان البيع بشئ إلى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور أن يكتباه فان لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان لم يقدر على كاتب قد سقط عنهما فرض الكتاب (١) .  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا تدابرتم بين يدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب



وليلعل الذي عليه الحق وليتق الله ولا يخسر منه شيئا فان كان الذي عليه الحق سفها أو ضعيفا أولا يستطيع أن يعمل هو فليمل وليه بالعدل واستشهدوا شهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا ياب الشهداء إذا مدعوا ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وأشهدوا إذا تابعتهم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن فعلوا فانه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وإن كنتم على سفرو لم تجدوا كتابا فربان مقبوضة فان أمن بعضكم ببعض فليؤد الذي أؤتمن أماته وليتق الله به ولا تكتبوا الشهادة )

**قال أبو محمد** : فهذه أوامر مغلظة مؤكدة لا تختمل تأويل ، أمر بالكتاب في المداينة إلى أجل مسمى وبالاشهاد في ذلك في التجارة المدارة كما أمر الشهداء أن لا يأبوا أمرا مستويا فمن أبى صار عندهؤلاء القوم أحدا لا وأمر فرضا والآخرون هملا ؟ وأخبر تعالى أن الكاتب إن ضار سولا شك في أن امتناعه من الكتاب مضارة وإن امتناع الشاهد من الشهادة أذعى - فسوق ، ثم أكد تعالى أشد تأكيد ونهايانا نسام كتاب ما أمرنا بكتابنا صغيرا كان أو كبيرا وأخبر تعالى أن ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى من أن لا ترتاب ، وأسقط الجناح في ترك الكتاب خاصة دون الاشهاد في التجارة المدارة ولم يسقط الجناح في ترك الكتاب فيما كان ديننا إلى أجل مسمى ، وبهذا جاءت السنة كأرو بن مزمر بن غندر عن شعبة عن فراس الخارقي (١) عن الشعبي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : ثلاثة يدعون الله تعالى فلا يستجاب لهم وذكر فيهم ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه ، وقد أسنده معاذ بن المنذر عن أبيه عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ ومن طريق اسماعيل بن إسحق القاضي ناعلي بن عبد الله - هو ابن المديني - أخبرنا المؤمل بن اسماعيل ناسفيان الثوري عن زيث بن أبي سلم عن مجاهد في قول الله تعالى : ( وأشهدوا إذا تابعتهم ) قال مجاهد : كان ابن عمر إذا باع بنقد أشهدوا إذا باع بنسيئة كتب وأشهد ومن طريق اسماعيل ناعلي بن عبد الله ناهسان بن إبراهيم الكرماني نا إبراهيم - هو ابن ميمون الصائغ - عن عطاء بن أبي رباح قال : تشهد على كل شيء تشتريه وتعيه ولو كان بدرهم أو نصف

(١) هو - بن مجاهد في أوامره وأوفاء بعد ما به النسبة نسبة إلى خارف بطن من ممدان ، وفي النسخة رقم ١٦ والحامضي ، وهو غلط

درم أو ربع درم أو أقل فإن الله تعالى يقول : ( وأشهدوا اذا تباعتم ) نا أبو سعيد  
 الفقى نا محمد بن على الآدوى نا أحمد بن محمد بن اسماعيل بن الحاس النخوى نا جعفر بن مجاشع  
 نا ابراهيم بن اسحاق نا شعاع نا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعى قال :  
 « أشهد اذا بعته واذا اشتريته ولو على دستجة بقل ، قال ابن الحاس : وقال محمد  
 ابن جرير الطبرى : لا يعلى لمسلم اذا باع واشترى إلا أن يشهد ولا كان مخالفا لكتاب  
 الله عز وجل ، وهكذا ان كان الى أجل فعليه أن يكتب ويشهد اذا وجد كتابا ، وهو  
 قول جابر بن زيد . وغيره . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم  
 - هو الضحاك بن خلف - عن عيسى نا ابن أبى نجیح عن مجاهد فى قول الله تعالى : ( ولا ياب  
 كاتب ) قال : وأوجب على الكاتب أن يكتب ، وكل هذا قول أبى سليمان . وأما هنا  
 وذهب الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون إلى أنه ليس الأشهاد المذكور  
 ولا الكتاب المذكور بالمأمور به واجبا ولا يلزم الكاتب أن يكتب . روى عن  
 أبى سعيد الخدرى أنه قرأ هذه الآية فلما بلغ الى قول الله تعالى : ( فان آمن بعضهم  
 فليؤد الذى اؤتمن أمانته ) قال : نسخت هذه الآية ما قبلها .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** الظاهر من قول أبى سعيد رضى الله عنه انها [انما] (١) نسخت  
 الأمر بالره لأنه هو الذى قبلها متصلا بها ولا يجوز أن يظن بأبى سعيد أنه يقول :  
 انها نسخت كل ما كتب قبلها من القرآن ولا كل ما نزل قبلها من القرآن فاذلا شك  
 فى هذا فلا يجوز أن يدخل فى قول أبى سعيد أنها نسخت الأمر بالاشهاد والكتاب بالدعوى  
 البعيدة الفاسدة بلا برهان إلا أنه قد روى هذا عن الحسن . والحكم ، وروى عن الشيبى  
 ان الأمر بكل ذلك ندب وهو قول أبى قلابة . وصفوان بن محرز . وابن سيرين .

قال أبو محمد : دعوى النسخ جملة لا يجوز الا برهان متيقن لان كلام الله تعالى انما ورد  
 ليؤتمن له ويطاع بالعمل به لا لتركه والنسخ يوجب الترك فلا يجوز لاحد أن يقول فى  
 شئ أمره الله تعالى به هذا لا يلزم طاعته الا بنص آخر عن الله عز وجل أو عن رسوله  
 عليه السلام بانه قد نسخ والا فالقول بذلك لا يجوز ، وكذلك دعوى التدب باطل  
 أيضا الا برهان آخر من النص كذلك لان معنى التدب ان شئت فاقبل وان شئت فلا  
 تفعل ولا يفهم فى اللغة العربية من لفظة اقبل (٢) لا تفعل ان شئت الا برهان يوجب ذلك  
 فبطلت الدعوات معايقين لاشكال فيه ، وليت شعرى ما الفرق بين قول الله تعالى :  
 ( فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع ) وبين قوله تعالى : ( ولا تسأمو أن تكتبوه صغيرا

أو كبيراً إلى أجله) ؟ وقد قال المالكيون في ذلك : هو فرض وقالوا همنا : هو نذب تحكما بلا برهان ، وكذلك قوله تعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) وقد قال الشافعيون : انه فرض وقالوا همنا : هو نذب تحكما بلا دليل ، وكذلك قوله تعالى : ( مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً ) فقال الخيفيون : هذا فرض ولا يقام بحكم حده ، وقالوا همنا : هو نذب تحكما بلا حجة ، وأي فرق بين أمره تعالى بالشهاد . والكتاب وبين أمره تعالى بما أمر في كفارة الايمان . وكفارة الظهار . وحكم الايلاء . وحكم اللعان . وسائر أوامر القرآن ؟ ونعوذ بالله من أن نجعل القرآن عشرين فتوجب بعضا ونلغي بعضا \* فان ذكروا قول الله تعالى : ( فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتى أمانته ) قلنا : هذا مردود على ما يتصل به من الرهن ولا يجوز أن يحمل على إسقاط وجوب الأمر بالشهاد . والكتاب بالدعوى بلا برهان ، وكذلك من قال : هو فرض على الكفاية لان كل ذلك دعوى عارية من البرهان وما كان بهذه الصفة فهو باطل مطرح قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ومن أطرف شيء مبادرتهم اذا ادعوا في شيء من أوامر القرآن انه نذب فقلنا لهم : ما برهانكم على هذه الدعوى ؟ قالوا : قول الله تعالى : ( واذا حلفتم فاصطادوا ) ( فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ) فقلنا لهم : ان هذا لعجب البتة شرعى في أي دين وجدتم أم في أي عقل انه اذا صح في أمر من أوامر الله تعالى انه منسوخ وأنه نذب وجب أن تحمل سائر أوامره تعالى على أنها منسوخة وعلى أنها نذب ؟ فما سمع بالجواب من هذا الاحتجاج الفاسد ! اذ قصدوا به هدم القرآن بلا برهان ، ولا فرق بين فعلهم هذا همنا وبين من قصد إلى أي آية شاء من القرآن فقال : هي منسوخة فإذا قيل له : ما برهانك على ذلك قال : نسخ الله تعالى الاستقبال إلى بيت المقدس ونسخه لاعداد المتوفى عنهن \* قال أبو محمد : ونحن لا ننكر وجود النسخ (١) في بعض الأوامر أو كونه على النذب أو على الخصوص اذا جاء نص آخر ببيان ذلك وأما بالدعوى فلا ، فإذا صح في أمر من القرآن أو السنة انه منسوخ . أو مندوب . أو مخصوص بنص آخر قلنا بذلك ولم تعده بهذا الحكم إلى ما لم يأت فيه دليل يصرفه عن موضوعه ومقتضاه .

قال علي : واحتجوا بالخبر المأثور من طريق الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت أن عمه أخبره أن رسول الله ﷺ ابتاع فرسا من أعرابي فاستبته النبي ﷺ ليعطيه الفرس فامر النبي ﷺ وأبطا الأعرابي فطفر رجال يسأومون الأعرابي بالفرس ويزيد على السوم فنادى الأعرابي النبي ﷺ ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والابنة فقال له

التي **ع** . أوليس قد ابتعت منك ؟ قال الاعرابي : والله ما بعتك ولم شيئا يشهد  
أنى بايعتك فقال خزيمه : أنا أشهد أنك بايعت فأقبل النبي **عليه السلام** يقول : بم تشهد ؟ قال :  
بصديقك لجلل النبي **عليه السلام** شهادة خزيمه شهادة رجلين . ومن طريق حماد بن سلة  
عن أبي جعفر عن عماره بن خزيمه بن ثابت نحوه وزاد فيه فردها رسول الله **عليه السلام** وقال :  
اللهم أنت كان كذب فلا تبارك له فيها فاصبحت شاصية برجلها (١) فقالوا : (٢) فهذا  
رسول الله **عليه السلام** قد ابتاع ولم يشهد .

**قال أبو محمد** : هذا لاحجة لهم فيه لوجوه ؛ أولا انه خبر لا يصح لانه راجع  
الى عماره بن خزيمه وهو مجهول ، والثاني أنه لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه ليس  
فيه ان الأمر تأخر مقدار مدة يمكن فيها الاشهاد فلم يشهد عليه السلام وانما فيه أن  
رسول الله **عليه السلام** ابتاع منه الفرس ثم استتمه لوفيه الفرس فأمر عليه السلام وأبطأ  
الاعرابي والبيع لآيته الا بالفرق بالأبدان فقارقه النبي **عليه السلام** ليتم البيع والا فلم  
يكن ثم بعد وانما يجب الاشهاد بعد تمام البيع وصحته لأقبل أن يتم ، والثالث أنه حتى  
لو صح لهم الخبر وهو لا يصح ثم صح فيه انه عليه السلام ترك الاشهاد وهو قادر عليه  
بعد تمام البيع وهذا لا يوجد أبدا فليس فيه انه كان بعد نزول الآية ونحن نقر بأن  
الاشهاد انما وجب بنزول الآية لأقبل نزولها ولا يجوز ترك يقين حكم الله عز وجل بظن  
كاذب لا يحل القطع به فبطل تعليقهم بهذا الخبر جملة .

**قال أبو محمد** : وعندها بهم قولون : بخلاف هذا الخبر لان جميعهم يقول : لا يحكم  
الحاكم نفسه . وفي المسند من طريق هذا الخبر أنه حكم عليه السلام نفسه ، فمن عجائب  
الدين اتزكم الحكم بخبر فيما ورد فيه واحتجاجهم به في ما ليس منه فيه أثر . ولانص .  
ولا دليل . فان قالوا : أخذنا بالمرسل في أنه عليه السلام ردها قلنا : وما الذي جعل  
المرسل من هذا الخبر أقوى من المسند ، ثم ليس في المرسل أنه عليه السلام ردها لوجوب  
الحكم بردها بل قديها عليه السلام له كما أخبر عن نفسه المقدسة أنه لا يسأله أحد  
مالا تعيب به نفسه فيعطيه اياه الا لم يبارك له فيه . فهذا حسن واعطاء حلال والدعاء عليه  
بالعقوبة لكذبه ولا يجوز غير ذلك لو صح الخبر [ فكيف وهو لا يصح ] (٣) أصلا  
لانه لا يحل لمسلم أن يظن برسول الله **عليه السلام** أنه أطلق يد الفاسق على حرام وهو يعلمه  
خراما اذا كانت يكون معينا على الاثم والعدوان . وعلى أخذ الحرام عمدا وظلما

(١) أي افتقر رجلها وهو عيب واضح (٢) في النسخة رقم ١٤ « قالوا » (٣) قوله  
« فكيف وهو لا يصح » سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية والظاهر حذفه

والله تعالى يقول: ( ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ومن نسب هذا الى رسول الله ﷺ فقد خرج عن الاسلام، وعهدنا بالخيفيين لا يستحيون من مخالفة الخبر الثابت في أن رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد لانه بزعمهم خلاف ما في القرآن وردوا الخبر الثابت في تعريب الزاني سنة لانه زيادة على ما في القرآن وقالوا : لا نأخذ بخبر الواحد اذا كان زائدا على ما في القرآن وفعلوا هذا كلهم في جلد المحصن مع الرجم ثم لا يالون مهنا بالآخذ بخبر ضعيف لا يصح مخالف بزعمهم لما في القرآن فكيف ولو صح لما كان فيه خلاف للقرآن على ما ينهه ؟ وبالله تعالى التوفيق .

**قال ابو محمد** : وقد زاد بعضهم في الهذرو والتخليط فأثروا باخبار كثيرة صحاح كونه عليه السلام مودعه عمره موهنة في ثلاثين صاعا من شعير أو كاتبا عه البكر من عمر . والجمل من جابر ، واتباع بريرة . واتباع صفية بسبعة رؤوس : والعبد بالعبدين والثوب بالثوبين الى الميسرة ، وكل خبر ذكر فيه أنه عليه السلام باع أو ابتاع قالوا : وليس فيها ذكر الاشهاد ( ١ ) ، وكل ذلك لا متعلق لهم بشيء منه لأن جميعها ليس في شيء منها انه عليه السلام يشهد ولا أنه أشهد ، ووجدنا أكثرها ليس فيها ذكر ممن فيلزمهم على هذا أن يجيزوا البيع بنفي ذكر ممن لانه مسكوت عنه كاسكت عن ذكر الاشهاد وليس ترك ذكر جميع الأحكام في كثير من الاخبار بمسقط لها كما أن قوله تعالى : ( كلوا واشربوا ) ليس فيه إباحة ما حرم من الماء كل . والمشارب بل النصوض كلها مضموم بعضها الى بعض مأخوذ بما في كل واحد منها وان لم تذكر في غيره منها وما عدا هذا فساد في العقل وافساد للدين : ودعاوى في غاية البطلان ، وأيضا فانهم مهما خالفوا في وجوب الاشهاد : والكتاب فانهم مجمعون معان على أنهما فعل حسن مندوب اليه ، فان كان السكوت عن ذكر الاشهاد في هذه الاخبار دليلا على سقوط وجوبه فهو دليل على سقوط اختياره لانه عليه السلام لا يترك الأفضل في جميع أعماله للأدنى . ومن عجائبهم احتجاجهم بهذه الآية - يعني الخيفيين والمالكين - في مخالفتهم السنة في أن لا يبيع بين المتبايعين الا بعد التفريق فقالوا : قال الله تعالى : ( وأشهدوا اذا تبايعتم ) ولم يذكر التفريق ، ثم أبطلوا حكم هذه الآية باخبار أخرى فيها ذكر الاشهاد ، وهذا باب يطل به لوصح جميع الدين أوله عن آخره لأنهم لا يمدون نصوصا آخر لم يذكر فيها ما في تلك الأحاديث فيطلون لذلك أحكامها ، وهكذا أبدا كل ما ورد نص لم يذكر فيه سائر الأحكام وجب بطلان ما لم يذكر فيه ثم يطل حكم ذلك النص أيضا لانه لم يذكر أيضا في نص

آخر ، وهذه طريق من مسلكها فلم يرد على أن أثبت فساد دينه وقلة حياته ومضعف عقله ونموذبا له من الخذلان . فان قالوا : هذا ما تعظم به البلوى فلو كان واجبا ما خفى (١) على كثير من العلماء قلنا : هيكم موهم بهذا في اخبار الآحاد أترون هذا يسوغ لكم في القرآن الذى لم يبق من لم يعلمه ؟ وهل قلتم هذا لأنفسكم في قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالتسليم للبيع وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه أكثر الناس وفي قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالفرق ، وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه كثير من الناس ، وفي قول من قال منكم : بهذه الرقيق في السنة والثلاث . وبالجزائخ في الثمار وهي أمور تنكث بها البلوى ولا يعرفها غير القائلين بذلك منكم فظهر التحكم بالباطل في أقوالهم واستدلهم والله تعالى التوفيق ، وانما قلنا : انه ان ترك الاشهاد . والكتاب فقد عصى الله تعالى والبيع تام فالمعصية لخلافه أمر الله تعالى بذلك ، وأما جواز البيع فلان الاشهاد والكتاب إعلان غير البيع وانما أمر الله تعالى بهما بتمام البيع وصحته فإذا لم يطلعه بمعصية حدث بعده ولكل عمل حكمه : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) \*  
**١٤١٦ مسألة** ولا يجوز البيع الا بلفظ البيع . أو بلفظ الشراء . أو بلفظ التجارة . أو بلفظ يعبر به في سائر اللغات عن البيع ، فان كان الثمن ذهبا أو فضة غير مقبوضين لكن حالين أو إلى أجل مسمى جاز أيضا بلفظ الدين أو المدانية ولا يجوز شيئا من ذلك بلفظ الهبة . ولا بلفظ الصدقة . ولا بشئ غير ما ذكرنا أصلا .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقوله تعالى : ( وإذا بدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) فصح أن ما حرم الله تعالى فهو حرام وما أحل فهو حلال ، ففى أخذ مال بغير الاسم الذى أباح الله تعالى به أخذه كان باطلا بنص القرآن \* وصفة البيع والربا واحدة والعمل فيهما واحد وانما فرق بينهما الاسم فقط انماهما معاوضة مال بمال أحدهما حلال طيب والآخر حرام خبيث كبيرة من الكبائر قال تعالى : ( وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال : أنبئوني بأسماء هؤلاء ان كنتم صادقين قالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمنا ) وقال تعالى : ( ان هي الاسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ) فصح أن الاسماء كلها توقيف من الله تعالى لاسماء أسماء أحكام الشريعة التى لا يجوز فيها الاحداث ولا تعلم الا بالنصوص ولا خلاف بين المحاضرين منا ومن خصومتنا في ان امرأ لو قال لآخر :

أقرضني هذا الدينار وأفضيك ديناراً إلى شهر كذا ولم يحد وقافاه حسن، وأجره وبر. وعندنا إن قضاء دينارين أو نصف دينار فقط ورضي كلاهما فحسن، ولو قال له: يعني هذا الدينار بدينار إلى شهر ولم يسم أجلا فانه ربا. وإثم. وحرام. وكبرة من الكبائر. والعمل واحد وإنما فرق بينهما الاسم فقط، وكذلك لو قال الرجل لامرأة: أبيع لي جماعك متى شئت ففعلت ورضي ولها المكان ذلك زنا إن وقع يبيع الدم في بعض المواضع، ولو قال لها: أبيعكني نفسك ففعلت ورضي ولها المكان حلالا وحسنا وبراء، وهكذا عندنا في كل شيء. وأما لفظ الثرى فلداروينا من طريق البخاري ناعلي بن عياش نا أبو غسان محمد بن مطرف حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله [رضي الله عنهما] (١) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله امرأة أسما إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » هـ

**١٤١٧ مسألة** وكل متبايعين صرفاً أو غيره فلا يصح البيع بينهما أبداً وإن تقابضا السلعة والتم مالم يتفرقا بآبائهما من المكان الذي تعاقد فيه البيع ولكل واحد منهما إبطال ذلك العقد أحب الآخراً مكره ولو بقيا كذلك دهرهما إلا أن يقول أحدهما للآخر: لا تبال أيهما كان القائل بعد تمام التعاقد: اختر أن تمضي البيع أو أن تبطله فإن قال: قد أمضيت فقد تم البيع بينهما تفرقا أو لم يتفرقا وليس لهما ولا لأحدهما فسخه إلا ليعيب ومتى مالم يتفرقا (٢) بآبائهما ولاخير أحدهما الآخر فالبيع باق على ملك البائع كما كان أو الثمن باق على ملك المشتري كما كان ينفذ في كل واحد منهما حكم الذي هو على ملكه لاحكم الآخر هـ

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي رويناه من طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال: أو يكون بيع خيار » (٣) هـ ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن علي بن حرب أنا محرز بن الوضاح عن اسماعيل - هو ابن جعفر - عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع كان عن خيار فإن كان البيع كان (٤) عن خيار فقد وجب البيع هـ

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٢١ (٢) في النسخة رقم ١٦ هـ وأما ما لم يتفرقا (٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٤ (٣) لفظ « كان » سقط من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٤٨

**قال أبو محمد** هذا بين أن الخيار المذكور إنما هو قول أحدهما للاتّخر : اختر  
لاعتد البيع على خيار مدة مساة لانه قال عليه السلام : ان كان البيع عن خيار فقد وجب  
البيع وهذا خلاف حكم البيع المعقود على خيار مدة عند القائلين به . ومن طريق يحيى  
ابن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر (١) أخبرني نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ  
قال : « كل بيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون خيارا » وهكذا رواه هشيم عن يحيى بن سعيد  
الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه لا يبيع بينهما ، وهكذا روينا عن  
اسماعيل بن جعفر . وسفيان الثوري . وشعبة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن  
رسول الله ﷺ ، لا يبيع بينهما حتى يتفرقا ، . ومن طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد عن الليث  
ابن سعد حدثه عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « إذا باع الرجلان فكل  
واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا أو يخبر أحدهما الآخر فان خيرا أحدهما  
الآخر فبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تابعا ولم يترك واحد منهما  
البيع فقد وجب البيع » (٢) .

قال أبو محمد : هذا الحديث يرفع كل اشكال : ويبين كل اجمال . ويطل التأويلات  
المكذوبة التي شغب بها المخالفون . ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن  
اسماعيل الترمذي نا الحميدي نا سفيان بن عينة نا ابن جريج قال : أُمي على نافع في الواحي  
قال : سمعت عبادة بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « إذا باع المتبايعان البيع  
فكل واحد منهما بالخيار من يمه مالم يتفرقا أو يكون يمهما عن خيار » قال نافع :  
فكان ابن عمر إذا باع البيع فاراد أن يجهل مشى قليلا ثم رجع . ومن طريق مسلم نا محمد  
ابن المنثري . وعمر بن علي قال ابن المنثري : نا يحيى بن سعيد القطان وقال عمرو بن علي : نا  
عبد الرحمن بن مهدي ثم اتفق يحيى . وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أبي  
الخليل - هو صالح بن أبي مريم - عن عبادة بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد  
المطلب عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ : « قال البيعان بالخيار مالم يتفرقا فان صدقا وبينا  
بورك لمعاني يعهما وان كذبا وكنا محقير كيعهما » . ورويناه أيضا من طريق همام  
ابن يحيى - وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة باسناده . ومن طريق أبي التياح عن عبادة بن  
الحارث باسناده ، وهذه أسانيد متواترة متظاهرة منتشرة توجب العلم الضروري .  
ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن

(١) في النسخة رقم ١٤٤ عبيد الله بن عمير ، وهو غلط (٢) هو في صحيح مسلم ج ١



أبي الوضي قال: غزو نافرزة لنا فزلنا فباع صاحب لنا فرسا غلام ثم أقام بقية يومهما وليتهما فلما أصبحا من الغد حضر الرحيل (١) فلم إلى فرسه ليسرجه فقدم فأتى الرجل ليأخذه بالبيع فأبى أن يدفعه إليه فقال له: بني وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فأبى أبو برزة في ناحية العسكر فقال له: هذه القصة قال: أنرضي أن أفضى بينكما بقضاء رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «اليمان بالخيار مالم يتفرقا» قال هشام بن حسان. قال جميل بن مرة قال أبو برزة. ما أراكما اقترقا.

قال أبو محمد: أبو الوضي - هو عباد بن نسيب تابعي ثقة - سمع علي بن أبي طالب - وأبا هريرة وأبا برزة - يقولان عن رسول الله ﷺ ثلاثة من الصحابة، وعظم الأئمة من التابعين ومن بعدهم - ناهي عن نسيب بن عمر بن نبات قال: ناهي الله بن محمد بن قاسم القلي ناهي عن أحمد الصراف ينفذ ناهي عن موسى بن صالح بن شيخ بن عمير الاسدي ناهي الله بن الزبير الحميدي ناهي عن هوان عينة ناهي عن بشر بن عاصم الثقفي قال: سمعت سعيد ابن المسيب يحدث عن أبي بن كعب قال: إن عمر بن الخطاب - والعباس بن عبد المطلب - هما كمالا في دار للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخضا ليزيدها في المسجد فأتى العباس فقال لهما: يا بني، لما أمر سليمان ببناء بيت المقدس كانت أرحه لرجل فاشترى أمانته سليمان فلما اشتراها قال له الرجل: الذي أخذت مني خير أم الذي أعطيتني قال سليمان: بل الذي أخذت منك قال: فأبى لا أجيز البيع فردته فواده ثم سأله فأخبره فأبى أن يجيزه فلم يزل يزده ويشترى منه فيسأله فيخيره فلا يجيزه البيع حتى اشتراها منه بمحكمة على أن لا يسأله فأحكم شيئا كثيرا فاشترى سليمان فأوحى الله إليه أن كنت إنما تعطيه من عندك فلا تعطه وإن كنت إنما تعطيه من رزقا فأعطه حتى رضي به فعضى به العباس - وروينا من طريق البخاري قال الليث - هو ابن سعد - حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (٢) قال: بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخير فلما تابنا رجعت على عقبى حتى خرجت من بيته خشي أن يرادني البيع (٣) وكانت السنة أن المتابعين بالخيار حتى يتفرقا (٤) - ومن طريق الليث أيضا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: قال عبد الله بن عمر: كنا

(١) أي آن وقت الرحيل الجيش (٢) سقط لفظ - عن أبيه - من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٧ (٣) أي يطلب استرداده (٤) في النسخة رقم ١٦ - مالم يتفرقا وما هنا موافق لصحيح البخاري

إذا تبين أن كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان فبايتم أنا وعثمان بن عفان  
فبعت مالاً بالوادي بمال له بخير فلما بايتم طفت أنكص على عقي القهقري خشية  
أن يرادني عثمان البيع قبل أن أغرقه • فهذا ابن عمر يخبر بأن هذا مذهب الصحابة وعلمهم.  
ومذهب عثمان بن عفان لأنه خشى أن يراده البيع قبل التفرق بالأبدان، فلم يكن ذلك مذهب  
عثمان ما عاف ابن عمر ذلك منه ويخبر بأن ذلك هو السنة • وروينا ذلك أيضاً عن أبي هريرة .  
وأبي زرعة بن عمرو بن جرير . وطاوس كازرونا عن عبد الرزاقنا سفيان الثوري عن  
أبي عتاب عن أبي زرعة أن رجلاً سألهم بفرس له فلما بايتم خيره ثلاثاً ثم قال : اختر  
غير كل واحد منهما صاحبه ثلاثاً ، ثم قال أبو زرعة : سمعت أبا هريرة يقول : هذا  
البيع عن تراض ، فهذا عمر . والعباس يسمعان أياً يقضى بتصويب البيع بعد عقده  
فلا ينكران ذلك فصح أنهم كلهم قائلون بذلك ومعهم عثمان . وأبو هريرة . وأبو زرعة .  
وابن عمر . والصحابة بجملة رضي الله عنهم • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة  
عن سليمان الأحول سمعت طاوساً يحلف بالله ما التخير إلا بعد البيع • ومن طريق سعيد  
ابن منصور ناهشيم أنا محمد بن علي السلي سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحاً اختصم  
إليه رجلان اشترى أحدهما داراً من الآخر بأربعة آلاف فواجهه ثم بدله في بيعها قبل  
أن يفارق صاحبه قال : لا حاجة لي فيها قال البائع : قد بعتك وأوجبت لك فاختصما  
إلى شريح قال شريح : هو بالخيار ما لم يتفرقا قال محمد بن علي : وشهدت الشعبي يقضى  
بهذا • ومن طريق ابن أبي شيبة ناجر بن عن مغيرة عن الشعبي أن رجلاً اشترى برذونا  
فأراد أن يردّه قبل أن يتفرقا فقضى الشعبي أنه قد وجب عليه فشده عنده أبو الضحى أن شريحاً  
أتى في مثل ذلك فردّه على البائع فرجع الشعبي إلى قول شريح • وروينا أيضاً من طريق معمر  
عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أنه شهد شريحاً يقضى بين المختصمين اشترى أحدهما  
من الآخر فيما قال : أني لم أرضه وقال الآخر : بل قد رضيت قال شريح : يتشكا  
أنكما تصادرتما عن رضي بعد البيع أو خيار أرميته بالله ما تصادرتما عن رضي بعد البيع  
ولا خيار ، وهو قول هشام بن يوسف . وابنه عبد الرحمن ، وقال البخاري : هو قول  
عطاء بن أبي رباح . وابن أبي مليكة : وهو قول الحسن . وسعيد بن المسيب . والزهري .  
وابن أبي ذئب . وسفيان الثوري . وسفيان بن عيينة . والأوزاعي . والليث . وعبيد  
الله بن الحسن القاضي . والثاقفي . وأبي ثور . وجميع أصحابه . وإسحاق بن راهويه .  
وأحمد بن حنبل . وأبي عبيد . وأبي سليمان . ومحمد بن نصر المروزي . ومحمد بن جرير  
الطبري . وأهل الحديث . وأهل المدينة كازرونا ومن طريق ابن أبي نعيم ناعب الله بن أحمد

ابن حنبل قال : قال أبو : بلغني عن ابن أبي ذئب أنه بلغه قول مالك بن أنس : ليس اليعان بالخيار قال ابن أبي ذئب : هذا حديث موطوء بالمدينة يعني مشهورا .

**قال أبو محمد** إلا أن الأوزاعي قال : كل بيع فالتبايعان فيه بالخيار مالم يتفرقا بآبائهما إلا لايوعا ثلاثة . المغنم . والشركاء في الميراث يتقاومونه . والشركاء في التجارة يتقاومونها ، قال الأوزاعي : وحد التفرق أن يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه ، وقال أحمد : كما قلنا إلا أنه لا يعرف التخيير ولا يعرف الا التفرق بالآبدان فقط ، وهذا الشعبي قد فسخ قضاؤه بمد ذلك ورجع الى الحق فشد عن هذا كله أبو حنيفة . ومالك . ومن قد هما قالوا : البيع يتم بالكلام وإن لم يتفرقا بآبائهما ولا خير أحدهما الآخر وغالقا السن الثابتة . والصحابة ، ولا يعرف لمز ذكرنا منهم مخالف أصلا وما ذلم لهم من التابعين سلفا إلا إبراهيم وحده كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هـ شيم عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا وجبت الصفقة فلا خيار • ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان عن مغيرة عن إبراهيم قال . البيع جائز وإن لم يتفرقا ، ورواية مكذوبة موضوعة عن الحجاج بن أرطاة وكفي به سوطا عن الحكم عن شريح قال : إذا كلم الرجل بالبيع وجب عليه البيع ، والصحيح عن شريح هو موافقة الحق كما وردنا قبل من رواية أبي الضحى . وابن سيرين عنه ، ولم يرو أن قول إبراهيم ليخرج على أنه عن كل صفقة غير البيع لكن الاجارة . والنكاح . والهبات فهذا يمكن لأن لم يذكر البيع أصلا خصلوا بلاسلف ، وقوله : البيع جائز وإن لم يتفرقا صحيح وما قلنا : انه غير جائز ولا قال ، هو : انه لازم وانما قال : انه جائز .

**قال أبو محمد** : وموهوا بتوجيهات في غاية الفساد ، منها أنهم قالوا : معنى التفرق أي بالكلام قلنا : لو كان كما يقولون لكان موافقا لقولنا وغالقا لقولكم لأن قول المتبايعين آخذ به بشره فيقول الآخر : لا ولكن بعشرين لاشك عند كل ذي حس سليم أنهما متفرقان بالكلام فإذا قال أحدهما بخمسة عشر وقال الآخر : نعم فديتكم بخمسة عشر فالآن اتفقا ولم يتفرقا فالآن وجب الخيار لهما اذ لم يتفرقا بنص الحديث فاذ هو كيف شتم من عارض الحق يلج (١) واتضح ، وأيضا فنقول لهم : قولكم . التفرق بالكلام كذب ودعوى بلا برهان لا يحل القول بهما في الدين ، وأيضا فرواية الليث عن نافع عن ابن عمر التي أوردنا رافعة لكل شغب ومينة أنه التفرق عن المكان بالآبدان ولا بد ، وقال بعضهم : معنى المتبايعين ههنا انما هما (٢) المتساومان كما سمى الفيزيح ولم يذبح وقال

(١) يلج الرجل بلوجا وتليجا أعيا (٢) في النسخة رقم ٥١٤ انهما

فما قال تعالى: (فلئن أجلبن) انما أراد قتارين بلوغ أجلبن ، وقال آخرون منهم :  
 انما أراد بقوله عليه السلام : و ما لم يفرقا انما هو ما بين قول أحدهما قد بعتك سلمى  
 هذه بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر قد بعتك ذلك وبين قوله لصاحبه قد بعتك سلمتك  
 هذه بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر : قد بعتك بما قلت ، وقال آخرون : انما هو ما بين  
 قول القتال بمعنى سلمتك بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر : قد بعتك وبين قول  
 القتال اشتري سلمى هذه بدينار فهو الخيار ما لم يقل له الآخر قد بعتك . والجواب هذه  
 الأقوال كلها واضحة مختصرة وهو أن قال : كذب قتال هذا وأنت وأثم لانه حرف كلام  
 رسول الله ﷺ عن مواضعه بلا برهان أصلا لكن مطابقة ومجاهرة بالدعوى الباطل ،  
 فمن أين لكم هذه الأقوال ؟ ومن أخبركم بأن هذا هو مراده عليه السلام ؟ وأما قولكم :  
 كما سمي النسيح ولم يذبح فاسما الله تعالى قط ذبيحا ولا صح ذلك أيضا قط عن رسول  
 الله ﷺ ، وإذا كان هكذا فأنما هو قول مطلق عامي لا حجة فيه وإنما أطلق ذلك من  
 أطلق مسامحة أولانه حل الخليل عليه السلام السكين على حلقه وهذا فعل يسمى من فاعله  
 ذبحا وما نبأ عن هذه التسمية لانها لم يأت بها قط قرآن ولا سنة فلا يقوم بها حجة في  
 شيء أصلا . وأما قوله تعالى : (فلئن أجلبن) فصدق الله تعالى وكذب من قال :  
 انه تعالى أراد المقاربة حاشية من هذا ، ولو كان ما ظنوه لكان الامساك والرجمة  
 لا يجوز إلا فترقب بلوغ الأجل لا قبل ذلك وهذا باطل بلا خلاف . وتأويل الآية  
 موافق لما مرها بلا كذب ولا تزويد وإنما أراد تعالى بلا شك بلوغ المطلقات أجل العدة  
 بكونهن فيها من دخولهن إياها إلى اثر الطلاق إلى خروجهن عنها وهذا المدة كلها للزوج  
 فيها الرجمة والامساك بلا خلاف أو التحدى على حكم الطلاق ، وحتى لو صح لهم  
 ما أطلقوا فيه الباطل لكان لا متعلق لهم به لانه ليس (١) إذا وجد كلام قد صرف عن  
 ظاهره بدليل وجب أن يصرف كل كلام عن ظاهره بلا دليل ، وفي هذا افساد التفاهم  
 والمقول والشرية كلها ، فكيف ورواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي  
 عليه السلام قال : « كل يعين لا يع بينهما حتى يفرقا » فاضح لهذا الكذب كله وبطل  
 تخصيص بعض من يقع عليه اسم يع من سائر من يقع عليه هذا الاسم ، وقالوا : هذا التفريق  
 المذكور في الحديث هو مثل التفريق المذكور في قوله تعالى : ( وإن يفرقا يغفر الله كلا من  
 سمعه ) قلنا : نعم بلا شك وذلك الفرق المذكور في الآية تفرق بالقول يقتضى التفرق  
 بالأبدان ولا بد ، والفرق المذكور في الحديث كذلك أيضا تفرق بالقول يقتضى التفرق

بالأبدان ولا بدوأتهم يقولون: إن التفرق المرامي فيما يحرم به الصرف أو يصح إنما هو تفرق الأبدان فلا قلتم على هذا معنا : أن التفرق المذكور في هذا الخبر هو أيضا تفرق الأبدان لولا التحكم البارد حيث تهوون، وهو ما يقول الله تعالى: (لأن تكون تجارة عن تراض منكم) فأباح تعالى الأكل بعد التراضي قالوا: وهذا دليل على صحة الملك بالمقدمة **قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ** : الذي أنانا بهذه الآية هو الذي من عنده ندرى ما هي التجارة المباحة لنا ما حرم علينا وما هو التراضي الناقل لذلك من التراضي الذي لا ينقل الملك؛ ولولا لم نعرف شيئا من ذلك، وهو الذي أخبرنا أن العقد ليس يعا ولا هو تجارة ولا هو تراضيا ولا ينقل ملكا إلا حتى يستضيف إليه التفرق عن موضعها أو التخيير فهذا هو البيع . والتجارة . والتراضي لا مانع له أهل الجبل بأرائهم بلا برهان لكن بالدعوى الفاسدة واحتجوا بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) وهذا حق الآن الذي أسرنا به على لسان نبيه هو تعالى الأمر - سوله عليه السلام أن يخبرنا أنه لا يصح هذا العقد ولا يتم ولا يكون عقدا إلا بالتفرق عن موضعها أو بأن يخبر أحدهما الآخر بعد التعاقد إلا فلا يلزم الوفاء بذلك العقد وهم مجمعون معنا على أنه لا يلزم أحدا الوفاء بكل عقد عقده بل أكثر العقود حرام الوفاء بها كمن عقد على نفسه أن يزني أو أن يشرب الخمر نعم وأكثر العقود لا يلزم الوفاء به عديم وعندنا كمن عقد أن يشتري أو أن يبيع أو أن يفتي أو أن يزني (١) أو أن يشد شعرا، فصح بقينا أنه لا يلزم الوفاء بمقد أصلا إلا عقدا في النص بالوفاء به (٢) باسمه وعينهم يقولون - يعني الخفيفين - أن من بايع آخر شيئا غائبا وتعاقد اسقاط خيار الرؤية فإنه عقد لا يلزم والمالك يكون يقولون: من ابتاع ثمر فواشترط أن لا يقوم بمجانحة عقد ذلك على نفسه فاه عقد لا يلزمه فأين احتجاجهم بقول الله تعالى: (أو فوا بالعقود) ؟ فان قالوا: هذه عقود قامت الأدلة على أنه لا يلزم الوفاء بها قلنا : وعقد البيع عقد قد قام البرهان حقا على أنه لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفرق بالأبدان أو بعد التخيير بخلاف الأدلة العائدة التي خصصت بها ما خصصت من العقود المذكورة ، وهو ما يقول الله تعالى: (واشهدوا إذا تباتمت) وإن الحياة القليل في وجه من احتج بهذه الآية في هذا المكان لوجوه : أولها أنهم أول مخالف لهذه الآية فيأوردت فيه من وجوب الاشهاد فكيف يستحلون الاحتجاج بانهم قد عصوا الله تعالى فيها وغالفوها ولم يروها حجة في وجوب الاشهاد في البيع ؟ والثاني أنه ليس في الآية نص ولا دليل على بطلان التفرق المذكور في الخبر ولا ذكر منه أصلا . والثالث أن نص الآية انما هو إيجاب الاشهاد إذا تباتمت والذي

(١) الزن في النص والقب (٢) سقط لفظه من النسخة رقم ١٤

جامع هذه الآية - ولولا لم ندر ما البيع المباح من المحرم البتة - هو الذى أخبرنا أنه لا بيع أصلاً إلا بعد التفرق عن موضعهما أو التخيير ، فصح يقينا أن قول الله تعالى : (وأشهدوا إذا تباعتم) إنما هو أمر بالاشهاد بعد التفرق أو التخيير الذى لا بيع بينهما أصلاً إلا بعد أحدهما وإن رغمت أنوف المخالفين ؟ ثم هو ما يبراد أخبار ثابتة وغير ثابتة مثل قوله عليه السلام : إذا ابتعت يما غلاته حتى تحبضه ، والقول فيه كالقول فى الآية سواء - ولا لا - لا بيع بينهما إلا بعد التفرق أو التخيير والأقل بيع المتاع أصلاً ولا باع البائع البتة ، ومثل من باع عبداً وله مال فإله للبائع ومثل من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المتاع ، ومثل النهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، وإذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع ، وأخبار كثيرة جاء فيها ذكر البيع والقول فيها كلها كما قلنا آتفان كل هذه الأحكام إنما وردت فى البيع والذى أمر بما صح منها هو الذى أخبر وحكم وقال : أنه لا بيع بين المتبايعين ما كانا معا ولم يفرقا أو خير أحدهما الآخر قبل أن يعصاه ، والمعجب أن أكثر هذه الأخبار مغلطون لما فى نصوصها فلم يقتضوا بذلك حتى أضافوا إلى ذلك غرور من أحسن الظن فى أن أوهموم ما ليس فيها من شئ أصلاً ، ولا فرق بينهم فى احتجاجهم بكل ما ذكرنا فى إبطال السنة الثانية من أن لا بيع بين المتبايعين إلا بعد التفرق بالأبدان أو التخيير وبين من احتج بحاقى الباحة كل بيع لم يذكر فيها من الربا ، والفرور ، والمصاة ، والملاسة ، والمنابدق وغير ذلك بل هو كله عمل واحد نموذجاً عنه ، ومن عجائبهم احتجاجهم فى هذا بالخبر الثابت من أنه لا يجوز له والبالأ إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه .

قال أبو محمد : ولولا أن القوم مستكثرون من الباطل ، والتخديعة فى الإسلام لمن اغتر بهم لم يخف عليهم هذا التطويل بلا معنى ونعم الخبر صحيح وما اشترى قط أباه من لم يفارق بانه يدينه ولا خيره بعد العقد ولا ملكه قط بل هو فى ملك بانه كما كان حتى يخيره المتاع أو يفارقه يدينه فحينئذ يعق عليه والأفلا بنص حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ . وذكروا أيضاً المسلمون عند شروطهم ، وهذا خبر مكذوب لانه إنما رواه كثير بن زيد وهو ساقط ومن هو دونه . أو مرسل عن عطاء ، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن شروط المسلمين ليست كل شرط بلا خلاف بل إنما هى الشروط المأمور بها أو المباحة بإحسانها فى القرآن . وصحيح السنن ، ولو كان ما أوهموا به لكان شرط الزنا ، والقباذة ، وشرب الخمر ، والزنا شروطاً لوازم وحاش لله من هذا الضلال ، وقد صح عن رسول الله ﷺ : كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل كتاب

الله أحق بشرط الله أوثق ، فشرط الله تعالى هو التفرق بالأبدان بعد العقد للبيع أو التخيير والا فلا شرط هناك يلزم أصلا ، وأعجب شئ . احتجاج بعضهم بأن من باع يباع على أنه ثابت بلا خيار أن الخيار ساقط .

قال أبو محمد : ليت شعري من واقعهم على هذا الجنون لا ولا كرامة بل لو أن متبايعين عقدا يبيعهما على اسقاط الخيار الواجب لهما قبل التفرق بأبدانهما وقبل التخيير لكان شرطا ملعونا وعقدا فاسدا وحكم ضلال لانهما اشتراطا بابطال ما أنبت الله تعالى ورسوله ﷺ . وموهوا أيضا بأن قالوا : لما كان عقدا النكاح . وعقدا الطلاق . وعقدا الاجارة ، والخلع . والعق . والكتابة تصح ولا يراعى فيها التفرق بالأبدان وجب مثل ذلك في البيع . قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لا جماعهم معناه على أن كل حكم من هذه التي ذكروا له (١) أحكام وأعمال مخالفة لاسانها لا يجوز أن يجمع بينهما فيه ، فالبيع يتقل فيه ملك رقة المبيع وتمنع وليس ذلك في شئ . من الأحكام التي ذكروا ، والنكاح فيه إباحة فرج كان محرما بغير ملك رفته ولا يجوز فيه اشتراط خيار أصلا ولا تأجيل يوم يمحزون الخيار المشتراط في البيع والتأجيل ولا يرون قياس أحدهما على الآخر في ذلك جائزا ، والطلاق تحريم فرج محل إمان في وقته واما إلى مدة بغير نقل ملك ولا يجوز فيه اشتراط خيار بعد إيقاعه أصلا بخلاف البيع ، والاجارة إباحة منافع بعوض لا تملك به الرقة بخلاف البيع ويجوز في الحر بخلاف البيع وهي إلى أجل ولا بد إما معلوم واما مجهول ان كان في عمل محدود بخلاف البيع ، والخلع طلاق بمال لا يجوز فيه عديم خيار مشروط بخلاف البيع . والعق كذلك . والكتابة ، فظهر سخف قياسهم هذا وانه هوس وتخليط . وكم قصة لهم في التخيير في الطلاق أوجبوا فيه الخيار مادام في مجلسهما وقطعوه بالتفرق (٢) . بأبدانهما حيث لم يوجه قط رب العالمين . ولارسوله عليه السلام . ولاتقول صاحب ولا معقول . ولا قياس شبه بل لكن بالأراء الفاسدة ؟ ثم أبطلوه حيث أوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فنحمد الله تعالى على السلامة بما ابتلاه به ، وقال بعضهم : التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فمن المحال أن يكون ما يبطل العقد هو الذي يشبهه .

قال علي : وهذا كلام في غاية الفساد ولا نكر هذا إذا جاء به النص قد وجدنا النقد (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦٦ هـ (٢) في النسخة رقم ١٦٤ هـ بالتفريق (٣) في النسخة رقم ١٦٦ هـ التفرق

وترك الأجل فيسالم عنهم ويصح اليوم التي يتم فيها الرابح لا تصح إلا به فكيف والمعنى فياراموا التفرق بين واحد وهو أن المتصارفين لم يملكوا شيئاً ولا تبيعاً أصلاً قبل التبايع، وكل متبايعين ظميرهم بينهما بيع أصلاً قبل التفرق أو التخيير متصارفين كانوا أو غير متصارفين، فمن تفرق كل من ذكرنا بأبدانهم قبل ما يتي به البيع فمن كان قد عقد عقداً أبيع له ثم له بالتفرق ومن كان لم يعقد عقداً أبيع له فليس هنا شيء يتم له بالتفرق، وقالوا أيضاً متعين لكلام رسول الله ﷺ وأدين عليه: المتبايعان إنما يكونان متبايعين مادام في حال العقد لا بعد ذلك كالتصارفين والمتقاتلين (١)، فمن المحال أن يكونا متبايعين متفاسخين معاً

**قال أبو محمد:** وهذا كلام من لا عقل له ولا علم ولا دين ولا حياة لأنه فسطة باردة ونعم فإن المتبايعين لا يكونان متبايعين إلا في حين تمامهما لكن عقدهما بذلك ليس بشيء ولا يتم إلا بالتفرق أو التخيير بعد العقد كما أمر من لا يحرمهم أحداً باتباعه أو بجزية يفرهما إن كان كتايبا وهو صاغره ومن طريق نوادرهم احتجاجهم في معارضة هذا الخبر بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستفله، قالوا: فالاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وحصة انتقال الملك.

قال علي: قبل كل شيء فهذا حديث لا يصح ولنا من يحتج لنفسه بما لا يصح وقد أعادنا الله تعالى من ذلك ولو صح لكان خواتمنا قولنا إلاق المنع من المفارقة خوف الاستقالة فقط فلنا قول به لأن الخبر المذكور لا يصح ولو صح لقلنا بما فيه من تحريم المفارقة على هذه النية وليس الاستقالة المذكورة في هذا الخبر ما ظن هؤلاء الجهال وانما هي فنسخ النادم منها البيع ورضى الآخر أم كره لأن العرب قول استقلت من علي واستقلت ما قلت غنى إذا استدركه، والبرهان على صحة قولنا هذا وعلى فساد تأويلهم وكذبه هو أن المفارقة بالابدان لا تمنع من الاستقالة التي حملوا الخبر عليها بل هي (٢) يمكنه أبداً ولو بعد عشرات أعوام فكان الخبر على هذا المعنى لهو لا حقيقة ولا فائدة، فصح أنها الاستقالة التي تمنع منها المفارقة بلا شك وهي التفرق بالابدان الموجب لبيع المانع من فسخه ولا بد لا يمكن غير هذا ولا يحتمل لفظ الخبر معنى سواه البتة؛ فصار هذا الخبر ثقلاً عليهم على قتل لأنهم صحوه وخالفوا ما فيه وأباحوا لمفارقه حتى أن يستفله أولم يخش.

قال علي: هذا كل ما هو به وكلمة عائد عليهم ومبدي تخاذلهم (٣) وقلة فهمهم

(١) في النسخة الحلية «والتقاتلين» (٢) في النسخة رقم ١٦، انتهى. (٣) في النسخة



ونحن ان شاء الله تعالى نذكر ما هو اقرب شبهة لهم ونبين حكم التلقية لمن عسى أن يفعل ذلك وبالله تعالى التوفيق • رويان من طريق البخاري قال : وقال الحيدى عن سفيان بن عينة ناعرو عن ابن عمر [ رضى الله عنهما قال : (١) ] كناعم النبي ﷺ في سفر فكنت على بكر صعب لعمر فكان ينلني فيقدم أمام القوم فيجزه عمرو يرده [ ثم يتقدم فيجزه عمر و يرده ] قال النبي ﷺ لعمر : بعنه قال : هو لك يا رسول الله قال : بعنه فباعه من رسول الله ﷺ قال [ النبي ﷺ ] : هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع بمماشت • قالوا : فهذا بيع صحيح لا تفرق فيه وبة لما ابتاع عليه السلام قبل التفرق بلا شك •

**قال أبو محمد** : هذا خبر لا حجة لهم فيه لوجه • أولها أنه وان لم يكن فيه تفرق قد يكون فيه التخيير بعد العقد وليس السكوت عنه بمنافع من كونه لان صحة البيع تقتضيه ولا بدولم يذكر في هذا الخبر ثمن أيضا فينبغي لهم أن يجزوا البيع بغير ذكر ثمن أصلا لانهم يذكر فيه ثمن ، فان قالوا : لا بد من الثمن بلا شك لان البيع لا يصح الا بهتنا : ولا بد من التفرق أو التخيير لان البيع لا يكون فيما ولا يصح أصلا إلا باحدهما ولا فرق بينهم في احتياجهم بهذا الخبر في اسقاط حكم ما لم يذكر فيه من التخيير بعد العقد وبين من احتج به في البيع بالمحررات لانهم يذكر فيه ثمن أصلا وهذه بة لما اتبع قبل القبض بخلاف رأى الحنفيين فهو حجة عليهم ، وكذلك القول في الاشهاد سواء سواء • والوجه الثاني أنه (٢) حتى لو صم لهم أن لم يكن في هذا البيع تخيير ولا اشهاد أصلا - وهو لا يصح أبدا - فن لم أن هذه القصة كانت بمقدور رسول الله ﷺ : كل يمين لا يبيع بينهما حتى يفرقا أو يغير أحدهما الآخر ؟ وبعد أمر الله تعالى بالاشهاد ، ومن ادعى علم ذلك فهو كذاب أفك يتبو • ان شاء الله تعالى - مقدمه من النار لكذب على رسول الله ﷺ ، فان كان هذا الخبر قبل ذلك كله فحق قول : ان البيع حينئذ كان يتم بالعقد وان لم يفرقا ولا يغير أحدهما الآخر وان الاشهاد لم يكن لازما وانما واجب كل ما ذكرنا حين الامر به لا قبل ذلك ، وأما نحن فنقطع بان رسول الله ﷺ لا يخالف أمره به تعالى ولا يفعل ما نهى عنه أمته هذا املا شك فيه عندنا ومن شك في هذا أو أجاز كونه فهو كافر يتقرب الى الله تعالى بالبراءة منه ، وكذلك قطع بانه عليه السلام لو نسخ ما أمرنا به لينه حتى لا يشك عالم بسته في أنه قد نسخ ما ثبت وأثبت ما نهي ، ولو جاز غير هذا - وأعوذ بالله - لكان دين الاسلام قدسا لا يدري أحد ما يحرم عليه ما يحل له ما أوجب

ربه تعالى عليه حاشىة من هذا ، ان هذا هو الضلال المبين الذى يكذبه الله تعالى اذ يقول : ( تيانا لكل شىء ) ( ولتين الناس ما نزل اليهم ) وقد تبين الرشد من التى والدين كله رشد وخلاف كل شىء منهغى ، فلم يتبين كل ذلك لكاتب الله تعالى كذبا والرسول عليه السلام لم يبين ولم يبلغ ( ١ ) والدين ذاهبا فاسدا ، وهذا هو الكفر المحض بمن اجاز كونه . والوجه الثالث أنهم يقولون : ان الراوى من الصحابة أعلم بما روى . وابن عمر هو راوى هذا الخبر وهو الذى كان لا يرى البيع يتم إلا بالتفرق بالابدان فهو على أصلهم أعلم بما روى ، وسقط على أصلهم هذا تعلقهم بهذا الخبر جملة والحد شرع العالمين ، وقال بعضهم : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر ومن الفرر ان يكون لها خيار لا يدريان متى ينقطع .

**قال أبو محمد :** وهذا كلام فاسد من وجوه . أحدها أن العقد قبل التفرق بالابدان . أو التخيير ليس يما أصلا لا يبيع فرر ولا يبيع سلامة كما قال عليه السلام : « أنه لا يبيع بينهما ما كان معا » فهو غير داخل في بيع الفرر المنهى عنه . والوجه الثاني انه ليس كما قالوا : من أن لها خيارا لا يدريان متى ينقطع بل أيها شاء قطعه قطعه في الوقت بأن يغير صاحبه فاما بعضه فتم البيع وينقطع الخيار واما بقسخته فيطل حكم العقد ( ٢ ) وتماذيه . أو بأن يقوم فيفارق صاحبه كما كان يفعل ابن عمر ، فظهر برد هذا الاعتراض على رسول الله ﷺ بالرأى السخيف . والعقل المجين . والوجه الثالث أنه لا يكون فررا شىء أمر به رسول الله ﷺ لأنه لا يأمر بما نهى عنه مما حاشى له من ذلك وإنما الفرر ما أجازة هؤلاء . بأرائهم الفاسدة من يعهم الذين لم يخلق في ضروع الفهم شهرا أو شهرين . وبيع الجزر المغيب في الأرض التى لم يره انسى ولا عرف صفته ولا هو جزر أم هو مفقود مسوس لاخير فيه . وبيع أحد ثوبين لا يدري أيهما هو المشتري . والمقاتى التى لم تخلق . والغائب الذى لم يوصف ولا عرف فبذاهو الفرر المحرم المفسوخ الباطل حقا ، فان ذكروا ما روياه من طريق ابن أبى شيبة عن هاشم بن القاسم عن أيوب بن عتبة الجاهلى عن أبى كثير السجى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ « الإيمان بالخيار مالم يتفرقا من بيعهما أو يكون بيعهما بخيار » .

**قال أبو محمد :** وهذا عجب جدا لأنه عليهم لو صح ، والتفرق من البيع لا يكون إلا بأحد أمرين لا ثالث لهما إما بتفرق الابدان فتم البيع حيثن ويتفرقان منه حيثن لا قبل ذلك ولما أن يتفرقا منه بفسخه وإطاله لا يمكن غير هذا فكيف وأيوب بن عتبة ضعيف لا ترضى الاحتجاج بروايته أصلا وان كانت لنا ، وآتى بعضهم بطاعة تدل على رقة دينه .

وضمف عقله قال: معنى ما لم يفرقا إنما أراد ما لم يتفقا كما يقال للقوم: على ماذا افرقتم؟ أي على ماذا اختلفتم فأراد على ماذا افرقنا عن كلامكم.

**قال أبو محمد:** وهذا باطل من وجوه. أولها أن هذه دعوى كاذبة بلا دليل ومن لكم بصرف هذا اللفظ إلى هذا التأويل؟ وما كان هكذا فهو باطل. والثاني أن يقول: هذا هو السفسطة بينه وبين الكلام إلى ضده أبدا ولا يصح مع هذا حقيقة ولا يجوز أحد أن يقول: كذلك في كل ما جاء عن القرآن والسنة، وهذه سبيل الروافض إذ يقولون: إن الجبت والطاغوت إنما هما انسانان بينهما وأن تذبجوا بقرة أنما هي فلاة بينهما. والثالث أن يقول لهم: فكيف ولو جاز هذا التأويل لكان ما رواه الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، إذ أتباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا وكان جيمعا أو يغير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تابعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع. مكذبا لهذا التأويل الكاذب المدعى بلا دليل. ومينا أن التفرق الذي به يصح البيع لا يكون البتة على رغم أنوفهم إلا بعد التتابع كما قال رسول الله ﷺ لا كاظم أهل الجبل من أمه في حال التتابع ومع آخر كلامهما.

**قال أبو محمد:** وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف، وهم يعظمون هذا وهذا مما خالفوا فيه جمهور العلماء إلا رواية عن إبراهيم ثم جاء بعضهم بمسبب! وهو أنهم زادوا في الكذب فأتوا برواية روينها من طريق عطاء أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار، وروى أيضا من طريق الشعبي أن عمره وعن الحجاج بن أرطاة أن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه. ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار ولكل مسلم شرطه.

**قال أبو محمد:** من عجائب الدنيا ومن البرهان على البراءة من الحياة الاحتجاج بهذه الروايات في معارضة السنن وكلها عليهم لوجوه. أولها أنه ليس شيء منها يصح لأنها مراسلات. أو من طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك. عن شيخ من بني كنانة وما أدراك ما شيخ من بني كنانة؟ ليت شعري أي هذا يحتجون إذا وقوا في عرصة القضاء يوم القيامة؟ عبادك اللهم من التلاعب بالدين، ثم لو صحت لما كان لهم فيها متعلق لأنه ليس في شيء منها إبطال ما حكم به الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من أنه لا بيع إلا بعد التفرق أو التخيير، وكلام عمر هذا لو سمعناه من عمر لما كان خلافا لقولنا لأن الصفقة ما صح من

اليوم بالفرق والخيار ما صح من البيع بالتخيير كما قال عليه السلام وحكم ابن لايع بين اليعين الابان بغيره أو بغير أحدهما الآخر فكيف وقد صح عن عمر مثل قولنا نصا؟ كما رويان من طريق مسلم ناقتية ناليت - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس ابن الحذثان قال : أقبلت أقول : من يصطرف الدراهم فقال طلعة بن عبيد الله [ وهو عند عمر بن الخطاب ] (١) : أرنا ذبلك ثم جثا إذا جاء خادنا نعطيك ورقك فقال له عمر : كلا والله لتعطينه ورقة وألتردن إليه درهمه (٢) ، فهذا عمر يسبح لورد الذهب بعد تمام العقد وترك الصنفعة ، فان قيل : لم يكن تم البيع بينهما قلنا : هنا خطأ لان هذا خبر رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذثان النعري (٣) أنه أخبره أنه القس صرقا بما تدينار قل : فدعا طلعة بن عبيد الله قرا وضنا (٤) حتى اصطرف مني وأخذ ذببه قلبا (٥) في يده ثم قال : حتى يأتيني غازي من القابة وعمر يسمع فقال عمر : والله لا تخافه حتى تأخذه فهذا يان أن الصرف قد كاد قد انعقد بينهما فصيح أن عمر وبجصرته طلعة وسائر الصحابة يرون فسخ البيع قبل التفرق بالأبدان ، ثم لو صح عن عمر ما ادعوهما كان في قوله حجة مع رسول الله ﷺ ولا عليه ، وكم قصة خالفوا فيها عمرو مع السنة أوليس معه ؟ أول ذلك (٦) هذا الخبر فسه فانهم يرووا عن عمر كاترى «المسلم عند شرطه ، وهم يطلون شرطا كثيرة جدا ونسوا خلافتهم لعمر في قوله : الماء لا يجسه شيء - وأخذ الصنفعة من الرقيق من كل رأس عشرة دراهم أو ديناراً ، وإجابه الزكاة في ناض اليوم - وتركه في الحرص في النخل ما يأكل أهلهم . والمسح على العمامة ، وأزيد من مائة قضية فصار هنا الظن الكاذب في الرواية الكاذبة عن عمر حجة في رد السنن فكيف وقدروا هذا الرواية نفسها من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد بن خالد بن الزبير أن عمر بن الخطاب قال : انه ليس بيع الاعن صفقة وتخاير هكذا بواو العطف وهذا مخالف لقولهم . وموافق لقولنا وموجب أن عمر لم ير البيع الا ما جمع العقد والتخيير سوى العقد ، وقد ذكرناه عن عمر أيضا قبل من طريق صحيحة ، فظهر فساد تعليقهم من كل جهة ، وذكر بعضهم قول ابن عمر الثابت عنه : ما أدركت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ (٢) في صحيح مسلم « ذببه » والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة الحلية « البصري » وهو تصحيف وما هنا موافق لما في موطأ مالك ج ٢ ص ١٣٧ (٤) أي تجاذبا (٥) في الموطأ « وأخذ الذهب بقلبه » والحديث مطول اختصره المصنف كما اختصر حديث مسلم المذكور قبله (٦) في النسخة رقم ١٦ « فأول ذلك »

الصفقة جايحجوعا فهو من المتاع روثاه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عديقه بن عمر عن أبيه .

قال أبو محمد : وهذا من مجاتهم لانهم أول مخالف لهذا الخبر فالحفيون يقولون : بل هو من البائع مالم يره المتاع أو يسله اليه البائع . والمالكون يقولون : بل ان كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع ، فمن أعجب عن يحتج بخبر هو عليه لاله ويحجر هذه المجاهرة ؟ وما في كلام ابن عمر هذا شيء يخالف ما صح عنه من أن البيع لا يصح الا بالفرق بالابدان (١) فقول : ما أدركت الصفقة انما أراد البيع التام بلا شك وهو من قوله المشهور عنه : أنه لا بيع يتم البتة إلا بالفرق بالابدان أو بالتخيير ببدل المقد .

قال علي : فظهر عظيم خشمهم في هذه المسألة وعظيم تناقضهم فيها وهم يقولون : ان المرسل كالسند وبعضهم يقول : بل أقوى منه ويحتجون به اذا واقهم ، وقدرونا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه : أن رسول الله ﷺ جعل الخيار ببدل البيع .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا عن طاوس أن التخيير ليس الا ببدل البيع وهم يقولون : الراوي أعلم بما روى . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا قاسم الجعفي عن أبيه عن يمين ابن مهران قال رسول الله ﷺ : « البيع عن تراض والتخيير ببدل الصفقة ولا يحل لمسلم أن يبيع مسلما » فهذا مرسلان من أحسن المراسيل ميطان لقولهم الخيبر المعارض للسنن فإين هم ؟ لكنهم يقولون مالا يملكون كبر مقتا عند الله أن يقولوا : مالا يملكون فعوذ بالله من مقتته . قال علي : وقد ذكرنا أن بعض أهل الجبل والصحف قال : هذا خبر جاء بالفاظ حتى فهو مضطرب . قال علي : وقد كذب بل ألفاظه كلها ثابتة منقولة قل التواتر إلى رسول الله ﷺ ليس شيء منها مختلفا (٢) أصلا لكنها ألفاظ بين بعضها بعضا كما أمر عليه السلام ببيان نوحى ربه تعالى .

١٤١٨ - مسأله قل : فلا أوجبتم التخيير في البيع ثلاث مرات ؟ لما رويتموه من طريق هشام الدستواني عن قتادة عن الحسن عن سمرة . أن رسول الله ﷺ قال : اليعان بالخيار حتى يتفرقا أو يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى أو يتخاران ثلاث مرار (٣) . ومن طريق البخاري نا إسحاق نا حيان نا همام نا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام . أن رسول الله ﷺ قال : اليعان

(١) في النسخة رقم ١٤ . بفرق الابدان . (٢) في النسخة رقم ١٦ . مختلفا .

(٣) في النسخة رقم ١٦ . ثلاث مرات .

بالتجار حتى يفرقا قال ممام : وجدت في كتابي و يختار ثلاث مرار فان صدقا وبيننا  
 بورك لمعاني يعمها وان كذبا وكنا فمسي أن يرعا ربحا ويمحقا بر كديمها (١)  
 وهكذا رويانه من طريق عفان عن ممام أيضا قلنا : رواية الحسن عن مرة مرسله  
 يسمع منه الاحديث العتيقة وحده ، وأما رواية ممام فانهم يحدث بهذه اللفظة وانما  
 أخبر أنه وجدها في كتابه ولم يلتزمها ولا رواها ولا أسندها ، وما كان هكذا فلا  
 يجوز الأخذ به ولا تقوم به حجة ، وقدرى هذا الخبر ممام عن أبي التياح عن عبد  
 الله بن الحارث عن حكيم فلم يذكر فيه ثلاث مرات ، ورواه شعبة وسعيد بن أبي عروبة  
 وحماد بن سلمة كلهم عن قتادة باسناده ولفظه فلم يذكر احد منهم ثلاث مرار ، وقد  
 حدثنا هشام بن سعيد الخيري (٢) نا عبد الجبار بن أحمد المقرئ بالحسن بن الحسين بن عبد  
 التبريزي (٣) نا جعفر بن محمد الاصبهاني نا يونس بن حبيب (٤) الزبيرى نا أبو داود  
 الطيالسي نا شعبة . وممام كلاهما عن قتادة قال شعبة في حديثه : سمع صالحا أبا الخليل  
 يحدث عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أيها  
 البخاري ما لم يفرقا فان صدقا وبيننا بورك لمعاني يعمها وان كذبا وكنا نحن » (٥) بركة  
 يعمها ، قال أبو داود : وحديث ممام مثل هذا (٦) فارتفع الاشكال وثبت ممام على ترك  
 هذه اللفظة ولم يقل اذ وجدها في كتابه أنها من روايته ، ووافقه لو ثبت ممام عليها من  
 روايته أو غيره من الثقات لقولنا بانها كانت تكون زيادة .

١٤١٩ مَسْأَلَةٌ : فان تبايعا في بيت فخرج أحدهما عن البيت أو دخل حنية في  
 البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تبايعا في حنية فخرج أحدهم إلى البيت فقد تفرقا وتم البيع  
 فلو تبايعا في محن دار فدخل أحدهما البيت فقد تفرقا وتم البيع ، فلو تبايعا في دار أو خص  
 فخرج أحدهما إلى الطريق أو تبايعا في طريق فدخل أحدهما دارا أو خصا فقد تفرقا وتم  
 البيع ، فان تبايعا في سفينة فدخل أحدهما البليج أو الخزاة أو مضى إلى الفندق أو صعد  
 الصاري فقد تفرقا وتم البيع ، وكذلك لو تبايعا في احد هذه المواضع فخرج أحدهما إلى  
 السفينة قد تم البيع اذ تفرقا ، فان تبايعا في مكان فزال أحدهما إلى مكان آخر أو خرج إلى

- (١) هو في صحيح البخارى ج ٣ ص ١٣٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ، وسعد الخيري ،  
 (٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية ، بن عبدويه النخعي ، (٤) في النسخة رقم ١٤  
 ، نا يوسف بن حبيب ، معناه من تهذيب التهذيب (٥) في سنن أبي داود ، بحمت ، (٦) في  
 سنن أبي داود ليس كما قال المصنف بل ما فيه هكذا ، قال أبو داود : وكذلك رواه سعيد  
 ابن أبي عروبة وحماد وأما ممام فقال : حتى يفرقا أو يختار ثلاث مرات ،

الطريق قد تم البيع وتفرقا، ولو تابعا في الطريق فدخل أحدهما له كان قد تم البيع وتفرقا، فلو تابعا في سفر أو في فضاء فأنهما لا يفتقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يسمى تفرقا في اللغة أو بأن يغيب عن بصره في الرقعة أو خلف ربوة، أو خلف شجرة، أو في حفرة، وإنما يراعى ما يسمى في اللغة تفرقا فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٠ مَسْأَلَةٌ قُلُوتَانِ زَعِ الْمَتَابِعَانِ قَالِ أَحَدُهُمَا : تَفَرَّقَا وَتَمَّ الْبَيْعُ أَوْ قُلِ : خَيْرُ تَنِي أَوْ قَالَ : خَيْرُ تَكَ أَوْ اخْتَرْتَ أَوْ اخْتَرْتَ تَمَامَ الْبَيْعِ وَقَالَ الْآخَرُ : بَلْ مَا تَفَرَّقَا حَتَّى فَسَخْتُ وَمَا خَيْرُ تَنِي وَلَا خَيْرُ تَكَ أَوْ أَقْرَبُ التَّخْيِيرِ وَقَالَ : فَلَمْ اخْتَرْ أَنَا أَوْ قَالَ : أَنْتَ تَمَامَ الْبَيْعِ قَالِ : كَانَتِ السَّلْعَةُ الْمُبِيعَةُ مَعْرُوفَةً لِلْبَائِعِ بَيْنَهُ أَوْ يَعْلَمُ الْحَاكِمُ وَلَا يَبَالُ حَيْثُ ذِي يَدَمِنْ كَانَتْ مِنْهَا وَلَا فِي يَدَمِنْ كَانَ الثَّمَنُ مِنْهَا وَأَوْدَانَتْ غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ إِلَّا أَنَّهَا فِي يَدِهِ وَالثَّمَنُ عِنْدَ الْمُشْتَرَى قَالِ : الْقَوْلُ فِي كُلِّ هَذَا (١) قَوْلُ مُبْطِلِ الْبَيْعِ مِنْهَا كَأَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ بَيْنَهُ لَأَنَّهُ مَدْعَى عَلَيْهِ عَقْدِيْعٌ لَا يَقْرَبُهُ وَلَا يَنْتَهِي عَلَيْهِ بِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْعَيْنُ بِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعَيْنِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى وَهِيَ غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ لِلْبَائِعِ وَكَانَ الثَّمَنُ عِنْدَ الْبَائِعِ بَعْدَ الْقَوْلِ قَوْلُ مُصَحِّحِ الْبَيْعِ مِنْهَا كَأَنَّ مَنْ كَانَ مَعَهُ بَيْنَهُ لَأَنَّهُ مَدْعَى عَلَيْهِ قَلْ شَيْءٌ عَنْ يَدِهِ وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَهُوَ فِي الْحُكْمِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْعَيْنُ، فَلَوْ كَانَتِ السَّلْعَةُ وَالثَّمَنُ مَعَ يَدِ أَحَدِهِمَا قَالِ : الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَهُ بَيْنَهُ لَأَنَّهُ مَدْعَى عَلَيْهِ كَقَوْلِنَا وَبِالله تعالى التوفيق . وهكذا القول في كل ما اختلف فيه التبايعان مثل أن يقول أحدهما : ابتعت بقفوي يقول الآخر : بل بنسيئة أو قال أحدهما : بكذا أو كذا أو قال الآخر : بل أكثر، أو قال أحدهما : بمرض وقال الآخر : بمرض آخر أو بعين أو قال أحدهما : بدنانير وقال الآخر بل بدراهم، أو قال أحدهما بصفة كذا وذكر ما يبطل به البيع وقال الآخر : بل يما صحبها، فإن كان في قول أحدهما إقرار للآخر بزيادة أقرارا صحبها ألزم ما أقربه ولا بد، فإن كانت السلعة بيد البائع والثمن بيد المشتري فبأنه كل واحد منهما مدعى عليه فيحلف البائع بالله ما بهما منه كما يذكر ولا بما يذكر ويحلف المشتري بالله ما باعها متى يذكر ولا كما يذكر ويبرأ كل واحد منهما من طلب الآخر ويبطل ما ذكر من البيع . وذهب قوم إلى أن البيعين إذا اختلفا ترادى البيع دون أيمان وهو قول ابن مسعود . والشعبي : وأحمد بن حنبل كآرونا من طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن معن بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس يما فاختلنا في الثمن فقال ابن مسعود : بعشروا قال الأشعث : بعشرة فقال له ابن مسعود : اجعل بيني وبينك

رجلا قاله الأشعث : أنت بين وبين نفسك قال ابن مسعود : فأتى أقول بما قضى به رسول الله ﷺ : « إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله الباطل أو يترادان البيع » وروى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قال : يحلف الباطل ظن شاملا المشتري أخذوا ن شاء ترك ولم يذكر عليه بينا : وقال قوم : إن كانت السلعة قائمة تحالفا وفسخ البيع وإن كانت قد ملكك فالقول قول المشتري مع يمينه هذا إذا لم تكن هناك بينة ، وهو قول حماد بن أبي سليمان . وأبي حنيفة . وأبي يوسف . ومالك ، وقال إبراهيم . والثوري . والأوزاعي في المستهلكة : بذلك . وقال قوم : إذا اختلف المتبايعان حلفا جميعا فأن حلفا أو نكلا فسخ البيع وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بقول الذي حلف سواء كانت قائمة أو مستهلكة ، وهو قول شريح . والشافعي . ومحمد بن الحسن إلا أنها قالوا : يترادان من المستهلكة ، وقال عطاء : يرد البيع إلا أن يتفقا ، وقال زفر بن الهذيل في السلعة القائمة يتحالفان ويترادان وأما المستهلكة فإن اختلفا على أن الثمن كان من جنس واحد فالقول قول المشتري فإن اختلفا في الجنس تحالفا وتراداقية المبيع ، وقال أبو سليمان . وأبو ثور : القول في ذلك قائمة كانت السلعة أو مستهلكة قول المشتري مع يمينه .

**قال أبو محمد** : فأما قول ابن مسعود والشعبي واحد فأنهم احتجوا بالحديث الذي ذكرناه في رويناه بلفظ آخر وهو إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله الباطل والمبتاع بالخيار فاللفظ الأول رويناه كما ذكرناه ، ورويناه أيضا من طريق حفص بن غياث عن أبي عبيس أخبرني عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده قال ابن مسعود : ومن طريق أبي عبيس أيضا عن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال ابن مسعود : ومن طريق هشيم أنا ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن القاضي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن ابن مسعود ، وأما اللفظ الثاني فرويناه من طريق ابن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن مسعود .

قال أبو محمد : وهذا كله لا حاجة فيه ولا يصح شيء منه لأنها كلها مرسلات ، وعبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود كان له إزمات أبيه رضي الله عنه ست سنين قط لم يحفظ منه كلمة والراوى عنه أيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ ، وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ظالم من ظلة الحجاج لاحقة في روايته ، وأيضا لم يسمع منه أبو عبيس شيئا لآخر سته عن لقائه ، وأيضا فهو خطأ وإنما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد ابن الأشعث وهو مجهول ابن مجهول ، وأيضا محمد بن الأشعث لم يسمع من ابن مسعود فبطل التعلق به جملة ، وأما قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فإنه يحتاج له بما رويناه من



طريق أحد بن شبيب أخبرني إبراهيم بن الحسين ناسحاج - هو ابن محمد - قال ابن جريج: أخبرني اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة أنه سمع أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يقول: قال ابن مسعود: «أمر رسول الله ﷺ في المتبايعين سلمة يقول أحدهما: أخذتها بكذا وكذا وقال الآخر: بعثها بكذا وكذا بأن يستحلف البائع ثم يختار المتابع فإن شاء أخذ وإن شاء ترك» ورويناه أيضا من طريق اسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لبيد أنه بن مسعود عن أبيه عن رسول الله ﷺ، وهذا لا شيء لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود سئل أخذ كرم من أريك شيئا قال: لا ولم يكن لعبد الله رضي الله عنه من الولد إلا أبو عبيد هو أكبرهم وعبد الرحمن تركه ابن ست سنين وعتبة وكان أصغرهم وعبد الملك ابن عبيدة المذكور مجهول فسقط هذا القول.

قال أبو محمد: وأما سائر الأقوال فلا حجة لهم أصلا لاسيما من فرق بين السلمة القائمة والمستهلكة ومن حلف المشتري فانه لا يوجد ذلك في شيء من الآثار أصلا إلا أنهم أطلقوا اطلاقا ساء حوافه فقه الورع - يعني الحنفيين والمالكيين - فلا يزالون يقولون في كتبهم: قال رسول الله ﷺ: «إذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة فانهما يتحالفان ويتراذان وهذا لا يوجد أبدا لا في مرسل ولا في مستند لا في قوى ولا في ضعيف إلا أن يوضع للوقت» قال علي: وهذا مما تناقضوا فيه فخالقوا المرسل المذكور وخالقوا ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم واحتج بعضهم لقولهم في ذلك بأن قال: لما كان كل واحد مدعيًا ومدعى عليه وجب عليها اليمين جميعا فان البائع يدعى على المشتري ثمانية عقدا لا يقر به المشتري والمشتري يدعى على البائع عقدا لا يقر به البائع.

**قال أبو محمد:** ليس هذا في كل مكان كما ذكرنا لأن من كان يده شيء لا يعرف لغيره وقال له إنسان: هذا لي بعتك بمثل ما قال الذي هو في يده: بل ابتعت منك بمثل ما قال وقد أصفك فان الذي الشيء يده ليس مدعيًا على الآخر بشيء أصلا لأن الحكم أن كل ما يد المرء فهو له فان ادعى فيه مدع حلف الذي هو يده وبرى ولم يقر له قط بملكه اقرارا مطلقا فليس البائع ههنا مدعى عليه أصلا وقد عظم تناقضهم ههنا لاسيما في تقريرهم بين السلمة القائمة والمستهلكة فهو شيء لا يوجب قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ولا رأى له وجه، ويعارضون بما احتج له أصحابنا - وأبو ثور في قولهم: ان القول قول المشتري على كل حال مع يمينه لأنها جميعا عقد اتفاق على البيع وعلى انتقال الملك إلى المشتري ثم ادعى البائع على المشتري بما لا يقر به المشتري وهذا شبه بأصول الحنفيين والمالكيين من أقوالهم في الأقرار.

قال أبو محمد : وليس هذا أيضا صحيحا لان البائع لم يوافق المشتري قط على ما ادعاه في ماله وانما قوله بانتقال الملك والبيع على صفة لم يصدقه المشتري فيها فلا يجوز أن يقضى للمشتري باقرار هو مكذبه فصح أن القول ما قلناه من أن كل ما كان يدانسان فهو له الا أن تقوم بملكينة لغيره وهو قول اياس بن معاوية بهذا جاءت السنة . والعجب من ايهام الخفيفين . والمالكين . والشافعين . انهم يقولون بالحديث المذكور وهم قد خالفوه جملة كما وردنا لاسيا الشافعين فانهم يقولون : لا يجوز الحكم بالمرسل ثم اخذواهما بمرسل ولتيم صدقوا في اخذهم به بل خالفوه وتناقضوا كلهم مع ذلك في فتاويهم في فروع هذه المسألة تناقضا كثيرا . ويا لله تعالى التوفيق . وأعجب شيء في هذا تحليف المالكين للبائع . والمشتري بان يحلف البائع بالله لقد بعثكها بككذا وكذا وبان يحلف المشتري بالله لقد اشتريتها منك بككذا وكذا فيجمعون في هذا العجوبتين : احدهما تحليفهما على ما يدعيانه لا على نفي ما يدعى به كل واحد منهما على الآخر ، والاخرى أنهم يحلفونهما كذلك ثم لا يسطونهما ما حلفا عليه فأي معنى لتحليفهما بذلك ؟ وانما يحلف المدعى عليه على نفي ما ادعى عليه بهوييرا ، وأمام ومن يريد البين فانه يحلف المدعى على ما ادعى ويقضون له به ، وقضواهما هنا اصولهم أقبح حض وأفسده بلاد ليل أصلا ، وقالوا أيضا : ان ادعى أحدهما صحة العمل والآخر فسادة القول قول مدعى الصحوة ولا يدري من أين وقع لهم هذا ؟ ، ويا لله تعالى التوفيق .

١٤٢٠ مَسْئَلَةٌ وكل يبيع وقهر بشرط خيار البائع أو للمشتري أولهما جيبا أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل فهو باطل بخير اذا قدم أو لم يتخير فان قبضه المشتري باذن بائنه فهلك في يده بغير فله فلا شيء عليه فان قبضه بغير اذن صاحبه لكن بمحكم حاكم أو بغير حكم حاكم ضمنه ضمان النصب ، وكذلك ان أحدث فيه حدثا ضمنه ضمان التدعى ، وقال أبو حنيفة : يبيع الخيار جائز لكل واحد منهما ولهما معا ولانسان غيرهما فان رد الذي له الخيار البيع فهو مردود وان أعضاء فهو ماض الا أنه لا يميز مدة الخيار أكثر من ثلاثة أيام لكن ثلاثة أيام ماقبل ، فان اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام بطل البيع ، فان تباعا بخيار ولم يذكر امدة فهو إلى ثلاثة أيام ، وخالفه أبو يوسف . ومحمد فقالا : الخيار جائز الى ما تعاقده طال المدة أم قصرت وانفقوا كل ماعدا ذلك ، والنقد جائز عديم في بيع الخيار بتطوع المشتري لا بشرط أصلا فان تشارطا التقدر فسد البيع فان مات الذي له الخيار في مدة الخيار قد لزمه البيع فان تلف الشيء في مدة الخيار فان كان الخيار للمشتري قد لزمه البيع بذلك الثمن وان كان الخيار للبائع

فعلى المشتري قيمته لأتمته ولقضى له الخيار منهما اتخاذه الرضى بغير محضر الآخر وليس له أن يرد البيع إلا بمحضر الآخر، وزكاة الفطر أن تم البيع بالرضى (١) على المشتري وأن لم يتم البيع بالرد على البائع.

**قَالَ ابْنُ مَوْجِبٍ:** وهذه وسوس. وأحكام لا يعرف لها أصل وأنسام وأحكام لا تحفظ عن أحد قبله، وقال مالك: بيع الخيار جائز كما قال أبو حنيفة. وأصحابه إلا أن مدة الخيار عنده تختلف أما في الثوب فلا يجوز الخيار عنده إلا يومين فأقل فإذا زاد فلا خير فيه وأما الجارية فلا يجوز الخيار عنده فيها إلا بجمعة فأقل فإذا زاد فلا خير فيه ينظر إلى خبرها. وهبتها. وعملها، وأما الدابة فيوم فأقل أو سير البريد فأقل، وأما الدار فالشهر فأقل وإنما الخيار عنده ليستشير ويختير البيع (٢) وأما ما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لأنه غرر، ولا يجوز عنده النقد في بيع الخيار لا بشرط ولا بغير شرط فان تشارطاه فسد البيع، فان مات الذى له الخيار فورثته يقومون مقامه، فان تلف المبيع في يد المشتري من غير فعله في مدة الخيار فهو من مصيبة البائع ولا ضمان على المشتري سواء كان الخيار للمشتري أو للبائع أو لهما أو لغيرهما وللذى له الخيار الرد والرضى بغير محضر الآخر وبمحضره، وزكاة الفطر على البائع في كل ذلك، قال: فان انقضى أمد الخيار ولم يرد ولا رضى فله الرد بعد ذلك يوم فان لم يرد في هذا القدر لزمه البيع، وهذه أقوال في الفساد كالتى قبلها ولا تحفظ عن أحد قبله وتحديدات في غاية الفساد لأن كل ما ذكرنا من الجارية. والثوب. والدار. والدابة قد يختيروا ويستشار فيه في أقل من المدد التى ذكرها وفي أقل من نصفها وقد يخفى من عيوب كل ذلك أشياء في أضعاف تلك المدد، فكل ذلك شرع لم يأذنه تعالى به ولا أوجبه سنة. ولا رواية ضعيفة. ولا قياس. ولا قول متقدم. ولا رأى له وجه، وليت شعري ما قولهم ان كان الخيار لاجنبي فأتى في أمد الخيار أي قومورثته (٣) مقامه في ذلك أم لا؟ فان قالوا: لا تناقضوا وجعلوا الخيار مرة يورث ومرة لا يورث وان قالوا: نعم قلنا: فلعلهم صغار. أو سفهاء. أو غيب. أو لا وارث له فيكون الخيار للامام أو لمن شاء الله ان هذه لمجانب ١ • وقال الشافعى: يجوز الخيار لاحدهما ولهما معا ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، واختلف قوله في التابع على أن يكون الخيار لاجنبي فمرة أجازوه ومرة أبطل البيع به إلا على معنى أو كالتى تقدمت جازت عنده في بيع الخيار فان مات الذى له الخيار فورثته يقومون مقامه فان

(١) سقط لفظ «بالرضى» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ • ونحيز البيع.

(٣) في النسخة رقم ١٦ • واره •

تلف الشيء في يد المشتري في مدة الخيار فإن كان الخيار للبائع أولهما معا فله المشتري ضمان القيمة وإن كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بالثمن الذي ذكرنا والذي له الخيار عنده أن يرد وإن يرضى بغير محضر الآخرو بمحضه ، واحتج هو . وأبو حنيفة في أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاث بخير المصرة . وبخير الذي كان يمدح في البيوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثاً وأمره أن يقول إذا باع : لا خلافة ، واحتج الحنفيون في ذلك بما روينا من طريق الحنفائي محمد بن يوسف قال : أخبرني محمد بن عبد الرحيم بن شروس أخبرني حفص بن سليمان الكوفي أخبرني أبان عن أنس أن رجلاً اشترى بغيراً واشترط الخيار أربعة أيام فأبطل النبي ﷺ البيع وقال : إنما الخيار ثلاثة أيام ، قال الحنفائي : وحدثنا عبد الرزاق نازج سمع أبانا يقول : عن الحسن : واشترى رجل يما وجعل الخيار أربعة أيام فقال رسول الله ﷺ : البيع مردود وإنما الخيار ثلاثة أيام .

**قال أبو محمد** : أما احتجاج أبي حنيفة . والشافعي بحديث منقول أن النبي ﷺ جعل له الخيار ثلاثة أيام فيما اشترى فعجب عجب جداً أن يكون أول مخالف لهذا الحديث ، وقولها بفساد يمه حجة أن كان يستحق الحجر فكيف يستحل ذو ورجع أن يصح رسول الله ﷺ فيما أمر به ثم يقول عالم يقل مع ذلك ، وليس في هذا التعريب وقع بخيار من المتبايعين لأحدهما أولهما وفي هذا نزوعوا أسفاه عليهم . وأما احتجاج أبي حنيفة بحديث المصرة فطامة من طوام الدهر وهو أول مخالف له وزار عليه (١) وطاعن فيه مخالف كل مافيه ، فرة يجعله ذو التورع منهم منسوخاً بتحريم الربا وكذبوا في ذلك ما للربا ههنا مدخل ، ومرة يجعلونه كذباً ويرضون بأبي هريرة والله تعالى يجزيهم بذلك في النيا والآخر وهم أهل الكذب لا القاضل البرأ أبو هريرة رضي الله عنه وعن جميع الصحابة وكب الطاعن على أحد منهم لوجه ومنخره ثم لا يستعجون من أن يحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء لأنهم إنما يريدون نصر تصحيح بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أولهما معاً أو لغيرهما وليس من هذا كل في خبر المصرة أثر ولا نص ولا إشارة ولا معنى ، فأى عجب أكثر من هذا ، وأما حديثنا الحنفائي المسند والمرسل فيها من طريق أبان بن يزيد الرقائشي وهو مالك مطروح ، والمسند من طريق حفص بن سليمان الكوفي وهو مالك أيضاً متروك ، وأما المرسل فمن رجل لم يسم فيها فضيحة وشبهة لا يأخذ بها في دينه إلا محروم

التوفيق، ولم يرد في نقد مخالف المالكون هنا أصولهم (١) فإنه لا مؤنة عليهم من الاخذ بمثلها في الدائم، والردالة اذا وافق تخليدهم وقالوا : أيضا قد اتفقتنا على جواز الخيار ثلاثا واختلفنا فيما زاد

قال أبو محمد : وهذا كذب ما وقعوا قط على ذلك ، وهذا مالك لا يميز الخيار في الثوب الا يومين فاقبل ولا في الدابة الا اليوم فاقبل فبطل كل ما هووا به وبالله تعالى التوفيق .  
 وبعارضون بالخبر الذي فيه النهي عن تلقي الركبان فمن تلقى شيئا من ذلك فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق وهو خير صحيح وفيه الخيار إلى دخول السوق قوله لا يدخله إلا بعد عام فأكثر ، وسنذكره باسناد بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فظهر فساد أقوال هؤلاء جملة وانها آراء أحدثوها متخاذلة لا أصل لها ولا سلف لهم فيها . وقال ابن أبي ليلى : شرط الخيار في البيع جائز لها أولا أحدهما أولا جنسي ويجوز إلى أجل بعيد أو قريب . وقال الليث : يجوز الخيار إلى ثلاثة أيام فاقبل . وقال الحسن بن يحيى : يجوز شرط الخيار في البيع ولو شرطاه أبدا فهو كذلك لا أدري ما التثلاث إلا أن المشتري ان يباع ما اشترى بخيار فقد رضى ولزمه وان كانت جارية بكرا فوطئها فقد رضىها ولزمته . وقال عبيد الله بن الحسن : لا يعجنى شرط الخيار الطويل في البيع إلا لأن الخيار للمشتري ما رضى البائع . وقال ابن شبرمة : وسفيان الثوري لا يجوز البيع إذا شرط فيه الخيار للبائع أو لها ، وقال سفيان : البيع فاسد بذلك فان شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جاز ، وروينا في ذلك عن المتقدمين أن أناسا كانوا يبيعون طريق وكيع نازكيا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : اشترى عمر فرسا واشترط حبه ان رضى به إلا فلا يبع بينها بعد فحمل عمر عليه رجلا فمطب القرس فجعل بينهما شريحا فقال شريح لعمر : سلم ما ابتعت - أورد ما أخذت فقال عمر : قضيت بمر الحق . وروينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال : اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أبية بن خلف دارا للسجن بأربعة آلاف فلنرضى عمر قال يبعه وان لم يرض (٢) فلفصفوان أربعمائة درهم فأخذها عمر . وبه إلى سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول : كنت ابتاع ان رضى ان رضى حتى ابتاع عبد الله بن مطيع نجية ان رضى فقال : ان الرجل ليرضى ثم يدعى فكأنما أيقظني فكان يبتاع ويقول : هان اخذت . ومن طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن البرصاء قال : بايعت ابن عمر يعا فقال لي : ان جاءنا فاعتقتنا إلى ثلاث لئلا قال يبع معنا وان لم تأتنا فاعتنا إلى ذلك فلا يبع بيننا وبينك ولك سلماتك

**قال أبو محمد:** لا نعلم عن الصحابة رضی الله عنهم في بيع الخيار شيئا غير هذا وهو كله خلاف لأقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، وهذه عندم يوم فاسدة مفسوخة فإن تبويلهم بالصحاب الذي لا يعرف له مخالف ؟ نعم وإن عرف له مخالف ، وأن يردم السنة الثابتة في أن لا يبيع بين أحد من التابعين حتى يترقا أو يخير أحدهما الآخر بعد البيع برواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار ؟ وليس في هذا لوم صغ خلاف للسنة بل قد صرح عن عمر وغير عمر من الصحابة موافقة السنة في ذلك وإجازة والبيع قبل التخير والتفرق ثم هان عليهم هـنا خلاف عمل عمر بن الخطاب . ونافع بن الحارث . وصفوان بن أمية وكلهم بحجة العمل المشهور الذي لا يمكن أن يخفى بحضرة الصحابة بالمدينة . ومكة ولا يعرف لهم في ذلك مخالف ولا عليهم منهم منكر ممن يجوز البيع بشرط الخيار أصلا باصح طريق وأثبت في أشهر قصة ، وهي ابتاع دار للسجن (١) بمكة ، وما كان قبل ذلك بها للسجن دار أصلا . ثم قال ابن عمر . وابن مطيع وهما صاحبان يبتاعان كاتري بخياران أخذوا إلى غير مدة مساة ، وعمر قبل ذلك . وصفوان . ونافع يقايمون (٢) على الرضى إلى غير مدة مساة لا يعرف لهم في ذلك مخالف ممن يجوز البيع بشرط خيار فأعجبوا لأقوال هؤلاء القوم .

وأما التابعون فروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه في الرجل يشتري السلعة على الرضى قال : الخيار لكلهما حتى يترقا عن رضى . وبه إلى معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعت شيئا على الرضى فلا تخط الورق بغيرها حتى تنظر يأخذ أم يرد . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أيوب عن الحسن قال : إذا أخذ الرجل من الرجل البيع على أنه فيه بالخيار فهلك متفان كان سمي الثمن فهو له ضمان وإن لم يسمه فهو أمين ولا ضمان عليه . وعن شريح ما ذكرنا قبل ما نعلم في هذا عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا وكله مخالف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لأنه ليس في شيء منه ذكر مدة أصلا ، وفي قول الحسن جواز ذلك بغير ذكر ثمن ، وفي قول ابن سيرين جواز التقديف ولم يخص بشرط ولا بغير شرط ، وأما قول طاوس فوافق لقولنا لأنه قطع بان كل بيع يكون فيه شرط خيار فإن الخيار يجب فيه البائع وللشترى حتى يتفقا فصح أنه ليس هو عنده فيما أصلا وأنه باق على حكمه كما كان ، وهذا قولنا فصح قينا أن أقوالا من ذكرنا مخالفة لكل ما روى في ذلك عن صاحب أو تابع وأنهما لا سلف لهم فيها متفرق سفيان . وابن شبرمة من كون الخيار للبائع أولهما فلم يميزا وبين أن يكون الخيار

للشترى وحده فاجاز مسفيان لامتقوله لانه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وليس إلا اجواز كل ذلك أو بطلان كل ذلك ، وقديونا بطلان ذلك عن جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كرهت أن تباع الأمة بشرط . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود قال : أراد ابن مسعود أن يشتري جارية ينسراها من امرأته فقالت : لا أبيعها حتى اشترط عليك أن اتبعها نفسي فانا أولى بالثمن فقال ابن مسعود : حتى أسأل عمر فإله عمر : لا تبرها وفيها شرط لأحد . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس عن رجل أخذ من رجل ثوبا ؟ قال : اذهب به فإن رضيت أخذه فباعه الآخذ قبل أن يرجع إلى صاحب الثوب فقال عكرمة : لا يملك له البيع . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء : كل يبيع فيه شرط ظليما ، وقال طاوس بما ذكرنا قبل .

قال أبو محمد : هذا كله عند كل ذي حس سليم أو ضيق إبطال البيع بشرط الخيار من دعواه أن عمر مخالف للسنة في أن لا يبيع بين المتابعين حتى يفرق ما يملك يصح عنه من قوله : البيع عن صفقة أو خيار ، ومن دعواه مثل ذلك على ابن عمر في قوله : ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فمن البائع وليس في هذا إشارة إلى خلاف السنة المذكورة بل قد صحح عنهما موافقة السنة في ذلك .

قال علي : فإن كان ما روي عن الصحابة . والتابعين في ذلك إجماعا فقد خالفوه فهم مخالفون للإجماع كما أقروا على أنفسهم وإن لم يكن إجماعا فلا حجة في قولهم يأت به نص ولا إجماع ، فإن احتجوا في إباحة بيع الخيار بما روي المسلمون عند شروطهم ، فهذا لا يصح لانه عن كثير بن زيد وهو مطرح باتفاق ولا يملك الاحتجاج بما روي .

ومن طريق أخرى عن كذاب عن مجهول عن مجهول مرسل مع ذلك (١) . وعن عطاء مرسل ولو صح مع ذلك لما كان لهم فيه متعلق أصلا لأن شروط المسلمين ليس هي كل ما اشترطوه ولو كان ذلك لازم شرط الزنا . والسرقة وهم قد أبطلوا أكثر من ألف شرط أباحها غيرهم وإنما شروط المسلمين الشروط التي جاء القرآن . والسنة بإباحتها فصا قط قال رسول الله ﷺ : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل .

قال علي : قلن احتج من يبيع الخيار بما قد ذكرناه من قول رسول الله ﷺ : « كل يبيع لايح بينهما حتى يتفرقا الا بيع الخيار » فلاحجة لهم فيه لأن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدين ذلك الخيار ما هو وأنه قول أحدهما للآخر : اختار ، وبينه أيضا البث عن نافع عن ابن عمر بمثله ، وأوضحه اسماعيل بن جعفر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع عن خيار قلن كان البيع عن خيار قد وجب البيع » فصح ضرورة أن هذا الخيار انما هو التخيير من أحدهما للآخر فقط . وذكرنا أيضا خبر المصراة وسند كره في هذا الكتاب باسناده ان شاء الله تعالى ، وان رسول الله ﷺ جعل الخيار لو اجمعا ثلاثا قلن رضها أسكها وان كرهها ردما ورد معها صاعا من تمر . وخبر متقدنا ذكره رسول الله ﷺ بأن يقول إذا باع أو ابتاع : لا خلافة ثم جعل له الخيار ثلاثا ، وقد ذكرنا في كتاب الحجر من ديواننا هذا (١) ، وخبر تلقى السلم [ الركبان ] (٢) والنبي عنه وأنه ﷺ جعل للبائع الخيار إذا دخل السوق والخيار في رد البيع يوجد فيه العيب .

قال أبو محمد : وكل هذا لاجبة لهم في شيء منه ، واحتجاجهم به في إباحة بيع الخيار إنما هو راعا لأن خبر المصراة انما فيه الخيار للشترى أحب البائع أم كره لارضى منه أصلا ولا بأن يشترط في حال عقد البيع فكيف يستجيز فوفهم أن يتجيز بهذا الخيار في إباحة بيع يتفق فيه البائع والمشتري على الرضى بشرط خيار لأحدهما أو كليهما أولغيرهما . وأما خبر متقد فكذلك أيضا لأنه انما هو خيار يجب لمن قال عند التبايع : لا خلافة بائنا كان أو مشتريا سواء رضى بذلك معاملة أو لم يرض لم يشترطه الذي جعل له فيفس العقد ، فأى شبه بين هذين الحكمين وبين خيار يتفقان برضاها على اشتراطه لأحدهما أولغيرهما وكلهم لا يقول بهذا التخيير أصلا . وأما خبر تلقى السلم فكذلك أيضا انما هو خيار جعل للبائع أحب المشتري أم كره لم يشترطه في العقد وهو أيضا خيار إلى غير مدة محدودة وكلهم لا يجيز هذا أصلا ، فأى عجب يفوق قول قوم يطلون الأصل ولا يجيزون القول به ويصحون القياس عليه في ما لا يشبههم ويخالفون السنن فيما جاءت فيه ثم يحتجون بها فيما ليس فيها منه أثر ولا دليل ولا معنى ؟ فخالفوا الحقائق جملة ونحمد الله تعالى على ما من به من التوفيق (فان قالوا) : لما جاز في هذه الاخبار في أحدها الخيار للبائع . وفي الآخر الخيار للمشتري . وفي الثالث الخيار للرب . بائنا كان أو مشتريا وكان في الشفعة الخيار لغير البائع والمشتري بغير أن يشترط في العقد شيء .



من ذلك من غير أن يلتفت رضى الآخر أو رضى البائع والمشتري كانت اذا اشترطاه  
بتراضيهما لاحدهما اولهما أو لغيرهما أخرى أن يجوز قلنا : هذا حكم الشيطان لاحكم  
الله عز وجل ، وهذا هو تعدى حدود الله تعالى الذى قال الله تعالى : ( ومن يتعد حدود  
الله فقد ظلم نفسه ) وتلك دعوى منكم لا برهان على صحتها بل البرهان قائم على بطلانها  
بقوله تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) وما تدرسون أنهم ولا غيركم من  
أين قلتم بدعواكم هذه ؟ ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القياس عند  
الفاصلين به لا يصح تشبيه المشبه الا حتى يصح المشبه به وليس منكم أحد يصحح حكم  
شيء من هذه الاخبار الا المصرة . والشفعة قطع فكيف تستحلون أن تحكموا بحكم  
لأنه يشبه حكما لا يجوز العمل به ؟ وهل سمع بأحق من هذا العمل ؟ والذين يصححون  
منكم حكم المصرة لا يختلفون في أنه لا يجوز القياس على ما فيه من رد صاع تمر (١)  
مع الشيء الذى يختار الراد رده فمن أين جاز عندكم القياس على بعض ما في ذلك الخبر  
وحرم القياس على بعض ما فيه ؟ أليس هذا مما يختار فيه أو هام العقلاء ؟ ، وكذلك  
الشفعة انما هي للشريك عندكم أول الجار فيما بيع من مشاع في المقار خاصة من أين وقع  
بكم ما هؤلاء ان تحرموا القياس على ذلك ما بيع أيضا من المشاع في غير المقار للشريك  
أيضا ؟ ولو صح قياس في الدهر لكان هذا أوضح قياس وأصح له تساويهما في العقول والشفعة  
عند كل ناظر ثم تقيسون عليه ما لا يشبه أصلا من اشتراط اختيار للبائع أول المشتري  
أولهما أو لأجنبي وهو ضد ذلك الحكم جملة . فذلك للشريك وهذا لغير الشريك .  
وذلك في المشاع وهذا في غير المشاع . وذلك مشروط وهذا غير مشروط ، وذلك الى  
غير مدة وهذا الى مدة ، فاعذا التخليط . والحبط ؟ وأما الخيار في رد المبيع فالقول  
فيه كالقول في خيار الشفعة سواء سواء من أنه لا شبه بينه وبين اشتراط الخيار في البيع  
بوجه من الوجوه لما قلنا آنفا ، فظهر فساد احتجاجهم جملة بالأخبار . وبالقاس وبالله  
تعالى التوفيق ، وأى قول أقدم من قول من يطل الخيار الذى أوجه الله تعالى على لسان  
رسوله ﷺ للتبايعين قبل التفرق بأبدانهما وقبل أن يخير أحدهما الآخر فيختار  
امضاء أو ردا والخيار الواجب لمن قال عند البيع : لا خلافة ، والخيار لمن باع سلعة  
من تلقاها اذا دخل السوق ، والخيار الواجب لمن باع مصراة ، والخيار الواجب  
لمن باع شركا (٢) من مال هو فيه شريك ثم أوجب خيارا لم يوجه الله تعالى قط

(١) في النسخة رقم ١٩٦ على خبر من رد صاع تمر ، (٢) في النسخة رقم ١٤ ولمن باع مع

شرك ، وفي النسخة الحلية ولمن بيع شرك ،

ولارسله ﷺ، ومن البرهان على بطلان كل بيع يشترط فيه (١) خيار للبائع أو للمشتري أولهما أولغيرهما قول رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شروطا ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة مرقاة من كان مائة شرط كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كتاب الله أحق بشرط الله أوثق» •

وكان اشتراط الخيار المذكور شرطاً ليس في كتاب الله تعالى ولا في شيء من سنة رسول الله ﷺ، ولو كان فيها لكان في كتاب الله تعالى لأن الله تعالى أمر في كتابه بطاعة رسوله ﷺ فوجب بطلان الشرط المذكور (٢) بقينا وإذا هو باطل فكل عقد لم يصح إلا بصحة ما لم يصح فلا صحة له بلا شك، فوجب بطلان البيع الذي عقد على شرط خيار كما ذكرنا قال الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) •

**قال أبو محمد:** وعهدنا بهم فيفتخرون باتباع المرسلة وأنه كالمسند • وقد روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرق بيمان إلا عن تراض» وهذا من أحسن المراسل فأين هم عنه وفيه النهي عن بقاء الخيار بعد التفرق؟ ونسألهم عن بيع الخيار هل زال ملك بانه عنه وملكه المشتري له أم لا إذا اشترط الخيار للبائع أولهما؟ فإن قالوا: لا فهو قولنا وصح أنه لا يبيع هناك أصلاً لأن البيع نقل ملك البائع وإيقاع ملك المشتري وإن قالوا: نعم قلنا: فالخيار لا معنى له ولا يصح في شيء. قد صح ملكه عليهم أقوالهم تدل على خلاف هذا، فإن قالوا: (٣) قد باع البائع ولم يشتري بعد قلنا: هذا تخطيط وباطل لا خفاء به لأنه لا يكون (٤) بيع إلا وهالك باع ومبتاع وانتقال ملك، وهكذا إن كان الخيار للبائع فقط فن المحال أن يتقدم بيع على المشتري ولم يتقدم ذلك البيع على البائع فإن كان الخيار لها أو لاجنبي فهذا بيع لم يتقدم لاعي البائع ولا على المبتاع فهو باطل والقوم أصحاب قياس برعهم، وقد أجمعوا على أن التكاح بالخيار لا يجوز فلا قاموا على ذلك البيع وسائر ما أجازوا فيه الخيار، كما فعلوا في معارضة السنة بهذا القياس تصح في إبطالهم الخيار بعد البيع قبل التفرق فلا التصوص التزوي ولا القياس طردوا، والله لا تل على إبطال بيع الخيار تكثر مناقضاتهم فيه جملة وإنما أقوالهم فيه دعاوى بلا برهان مختلفة متدافعة كما ذكرنا ما قبل، وبالله تعالى التوفيق •

(١) في النسخة رقم ١٦٦ شرط فيه (٢) في النسخة رقم ١٤٤ الشروط المذكورة وهو لا يناسب قوله بعد «وإذا هو باطل» (٣) في النسخة رقم ١٦٦ «إن قالوا» (٤) في النسخة رقم ١٦٦ «ولا» لا يصح •

**١٤٢١ مسألة** وكل بيع صح وتم فهلك المبيع اثر تمام البيع فصيته من المتاع ولا رجوع له على البائع ، وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء في كل ذلك كان المبيع غائبا أو حاضرا أو كان عبدا أو أمه مخن أو برصا أو جذما اثر تمام البيع (١) فابعد ذلك أو كان ثمره ادخل يعمه فاجب كله أو أكثر ماؤه فكل ذلك من المتاع ولا رجوع له على البائع بشئ. وهو قول أبي سليمان . والشافعي . وأصحابهما .  
وقال أبو حنيفة : على البائع تسليم ما باع فان هلك قبل أن يسلمه فصيته من البائع ، وقال مالك : بقولا الا في الرقيق والثمار خاصة فانه قال : ما أصاب الرقيق في ثلاثة أيام بعد بيع الرأس من ابق . أو عيب . أو موت . أو غير ذلك فن مصية البائع فاذا انقضت برى البائع الامن الجنون . والجذام . والبرص فان هذه الأدواء الثلاثة ان أصاب شئ منها الرأس المبيع (٢) قبل انقضاء عام من حين ابتداء كان له الرد بذلك قال : ولا يقضى بذلك الا في البلاد التي جرت عادة أهلها بالحكم بذلك فيها ، وأما البلاد التي لم تجر عادة أهلها بالحكم بذلك فيها فلا يحكم عليهم بذلك قال : ومن باع بالبراة بطل عنه حكم الهدية وأسقطها جملة فيما باعه السلطان لغريم أو من مال يثم وأجاز التقدي في عهدة السئول بمجزء في عهدة الثلاث ، قال : وأما الثمار فن باع ثمرة أي ثمرة كانت بعد أن يحمل يعمها والمغني فاذا أجب من ذلك ائلك فصاعدا رجع بذلك على البائع فان اوجب مادون الثلث بما قل أو أكثر فهو من مصية المشتري ولا رجوع له على البائع قال : فان كان بقل ناقصاته جماعة فقلت أو كثرت فانه يرجع بذلك على البائع واختلف قولهم في الموز فرة قال : هو بمنزلة الثمار في مراعات الثلث ومرة قال : هو بمنزلة البقل في الرجوع بقليل الجماعة وكثيرها ، ومرة قال : لا يرجع بجماعة أصابه كله أو أكثره وأقله .

**قال أبو محمد** : أما بإيجاب التسليم فانه في الحنفين حجة أصلا لا من قرآن : ولا من سنة . ولا رواية ضيقة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى سديد وانما على البائع أن لا يحول بين المشتري وبين قبض ما باع منه فقط فان فعل صار عاصيا وضمن ضمان النصب فقط ولا يحمل أن يلزم أحد حكماء يأتي به قرآن ، ولا انتقال تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) فقط هذا القول . وأما قول مالك في الرقيق فان مقلديه يحتجون له بما روياه من طريق أبي داود نا مسلم بن إبراهيم نا إبان - هو ابن زيد الطار - عن قتادة عن الحسن البصري عن عتبة بن عامر الجهني « أن رسول الله ﷺ قال : عهدة الرقيق ثلاثة أيام » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبيدة . ومحمد بن بشر عن سعيد

(١) في النسخة رقم ١٦٦ « تمام يعمه » (٢) في النسخة رقم ١٤٦ « ان أصاب شئ من الرأس المبيع »

ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « عهدة الرقيق ثلاث ، وقالوا : انما قضى بعهدة الثلاث لاجل حرم الربيع لانها لا تظهر في أهل  
 من ثلاثة أيام ، يذكروا ما رويناه من طريق مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو  
 ابن حزم أنه سمع ابا بن عثمان بن عفان . وهشام بن اسماعيل بن هشام يذكر ان في خطبتهما  
 عهدة الرقيق في الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة (١) وعهدة السنة  
 ويأمران بذلك ، ومن طريق ابن وهب عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : قضى  
 عمر بن عبدالعزيز في عداشتى فوات في الثلاثة الأيام فجعله عمر من الذي باعه ، قال  
 ابن وهب : وحدثني يونس عن ابن شهاب قال : القضاة منذ أدر كنا يقضون في الجنون  
 والجذام . والبرص سنة ، قال ابن شهاب : وسمعت سعيد بن المسيب يقول : العهدة من  
 كل داء عضال نحو الجنون . والجذام . والبرص سنة ، قال ابن وهب : وأخبرني  
 ابن سميان قال : سمعت رجلا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصاري يقولون : لم تزل  
 الولاة بالمدينة في الزمان الأول يقضون في الرقيق بعهدة السنة من الجنون . والجذام .  
 والبرص ان ظهر بالملوك شي . فذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع  
 ويقضون في عهدة الرقيق ثلاث ليال فان حدث في الرأس في تلك الثلاث حدث من موت أو  
 سقم فهو من الأول وانما كانت عهدة الثلاث من الربيع ولا يستبين الربيع الا في ثلاث ليال .  
 هذا كل ما سئلهوا به وما نعلم لهم في ذلك شيئا غير ما أوردنا وكله لاحجة لهم في  
 شي . منه ، أما الحديثان فساخطان لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئا قط ولا  
 سمع من سمرة الاحديث المقيمة فصارا منقطعين ولا حجة في منقطع . وقد رويتهما  
 بغير هذا اللفظ لكن كما رويتهما من طريق ابن وهب أخبرني مسلمة بن علي عن حدثه عن  
 عقبة بن عامر الجهني قال قال رسول الله ﷺ : « عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة »  
 ومن طريق قاسم بن اصبح نا محمد بن الجهم نا عبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف -  
 ان هشام عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال : عهدة الرقيق أربع ليال .  
 ومن طريق حماد بن مسلمة عن زياد الأعلم عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال :  
 « لا عهدة الا بعد أربعة أيام » .

**قال أبو محمد :** وهذا مما قضوا فيه أصولهم فان الحنفية يقولون : المنقطع .  
 والمتصل سواء ، وقد تركوا هنا هذه الاخبار وما عابوها الا بالاقطاع قط ،  
 والمالكيون تركوا هنا الاخذ بالزيادة فلا جعلوا المهدة أربع ليال بالآثار التي

أوردنا تظهر تناقضهم وأنهم لا يثبتون على أصل .

قال على : وأما نحن فنقول : إن الله تعالى افترض على رسوله ﷺ أن يبين لنا ما نزل إلينا وما أوتينا إياه ولم يجعل علينا في الدين من حرج ، وقول القائل : عهدة الرقيق ثلاث كلام لا يفهم ولا تدرى العهدة ما هي في لغة العرب وما فهم قط أحد من قول قائل عهدة الرقيق ثلاثة أيام أن معناه ما أصاب الرقيق المبيع في ثلاثة أيام ، فمن مصيبة البائع ولا يقبل أحد هذا الحكم من ذلك اللفظ ، فصح يقينا أن رسول الله ﷺ لم يقبل قط ولو قاله لين علينا ما أراد به ، ولا يفرح الحنفيون بهذا الاعتراض فإنه إنما يسوغ ويصح على أصولنا لأعلى أصولهم لأن الحنفيين أذروهم الله تعالى عقولا كهنوا بها مامعني الكذب المضاف إلى رسول الله ﷺ أنه نهى عن البتراء حتى فهموا أن البتراء هي أن يوتر المرء بركة واحدة لأب ثلاث على أن هذا لا يفهمه أنسى ولا جنى من لفظة البتراء ، ولم يبالوا بالتزديد من الكذب على رسول الله ﷺ في الأخبار عنه بما لم يخبر به عن نفسه ، فما المانع لهم من أن يكنوا أيضا فهمنا معنى العهدة ؟ فإين الأمرين (١) فرق ، وأما نحن فلا تأخذ ببيان شيء من الدين إلا من بيان النبي ﷺ فقط فهو الذي يقوم به حجة الواقف غدا بين يدي الله تعالى لا بما سواه . وأما المالكيون فهم أصحاب قياس بزعمهم وقد جاء الحكم من رسول الله ﷺ بالشفعة في البيع فقا سوا عليه الشفعة في الصداق بأرائهم ، وجاء النص بتحديد المنع من القطع فسرقة أقل من ربع دينار فقا سوا عليه الصداق ولم يقيسوا عليه الغصب (٢) وهو أشبه بالسرقة من النكاح عند كل ذي مسكة عقل ، وقد جاء النص بالربا في الأصناف الستة فقا سوا عليها الكمون . والوزن . فهلا قاسوا ههنا على خبر العهدة في الرقيق مائر الحيوان ؟ ولكن لا التصوص يلتزمون ولا القياس يحسنون .

ومن طرائفهم ههنا أنهم قاسوا من أصدق امرأته عبدا أو ثمة بعد أن بدا صلاحها فمات العبد أو أبق أو أصابه عيب قبل انقضاء ثلاثة أيام وأجيحت الثمة بأكثر من الثلث فللمرأة القيام بالجائحة ولا قيام لها في العبد بعهدة الثلاث فكان هذا طريقا فاجدا وكلا الأمرين تعلقوا فيه بخبر وعمل ولا فرق . وأما احتجاجهم بأن عهدة الثلاث إنما جعلت من أجل حي الربيع فلا يخلو من أن تكون هذه العلة متراجعة من عند أنفسهم أو مضاة إلى رسول الله ﷺ لا بد من أحدهما ، فإن أضافوها إلى رسول الله ﷺ كان ذلك كذبا محتاما وجبا للنار ، وإن كانوا أخرجوها من عند أنفسهم قلنا لهم : فلم

تقديم بالحكم بذلك إلى الأباقي . والموت . وسائر العيوب التي يقرون بأنها حادثة بلائلك كذهاب العين من رمية ونحو ذلك ؟ فهذا عجب جدا ! وليس هذا موضع قياس لافراق اللمة ، وأيضا فان كنتم فعلتم ذلك لهذه اللمة فتراكم قد اطرحتم الخبر الوارد في ذلك واتصرتهم على علة في غاية الفساد .

وأما الآثار التي شغبوا بها فلا متعلق لهم بشيء منها لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فان هشام بن اسماعيل ممن لا نفع له تجب الحججة بروايته فكيف بخطبه ؟ . وأما خطبة أبا بن عثمان بذلك فمدنا بهم قد خالفوا أبانا في قوله : ان البينة في الطلاق واحدة وفي ابطاله طلاق السكران وغير ذلك فمرة يكون حكما بان حجة ومرة لا يكون حجة وهذا تخليط شديد وعمل لا يحل . وأما عمر بن عبدالعزيز فالرواية عنه بذلك ساقطة لانها من طريق ابن أبي الزناد أول من ضعف روايته فإلك وهو ضعيف جدا وهم قد اطرحوها حكم عمر بن عبدالعزيز الثابت عنه والسنة معه في أمره الناس علانية بالسجود في ( اذا السماء انشقت ) وغير ذلك من أحكامه كثير جدا ، فالآن صار حجة وهالك ليس حجة ما أوجب هذا العمل في البداية . وأما قول يحيى بن سعيد الأنصاري فعن رواية ابن سميان وهو مذكور بالكذب لاحتل الرواية عنه . وأما قول الزهري . وسعيد بن المسيب فصحيح عنهما ولا حجة في الدين في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقول سعيد مخالف لهم لانه رأى عمدة السنة من كل داء عضال ولم يخص الجنون . والجذام . والبرص فقط ؛ وقد علم كل ذي حس أن الاكلة والحربة والأدرة من الأدواء العضال فبطل كل ما هوها به وما نعلم لهم في عمدة السنة من الأدواء المذكورة أثرا أصلا . ولا قول صاحب . ولا قياسا ، وقال بعضهم : هذه الأدواء لا تظهر ببيان إلا بعد عام .

**قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ :** وهذه دعوى كاذبة . وقول بلال بن رباح وما كان هكذا حكمه الاطراح ولا يحل الأخذ به ، وما علمنا قط لا في طب . ولا في لغة عربية . ولا في شريعة .

قال علي : وذكرنا أيضا ما روينا من طريق الحاج بن المهالنا هشام عن قتادة أنه كان يقول : ان رأى عيافا ثلاث ليال رد بفريقته وان رأى عيافا بعد ثلاث لم يرد (١) الابينة . ومن طريق حماد بن سلة عن حميد عن عبد الملك بن عيسى فيمن اتناع غلاما فوجده مجنونا قال : ان ظهر ذلك في السنة فإنه يستحلف البائع لقد باعه وما به جنون وان كان بعد السنة فيمينه بالله على عله ، وذكر بعضهم (٢) ان عمر بن الخطاب . وابن

(١) في النسخة رقم ١٦ . لم يرد . (٢) في النسخة رقم ١٤ . وقال بعضهم ،

الزير متلاعن المدة قال: لا نجد أمثله من حديث جابر بن منفذ (١) إذ كان يخذع في اليعوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثا ما شاء أخذ وان شاء رد وخبرنا عن علي بن أبي طالب أجل الجارية بها الجذام والدايسة .

قال علي: وكل هذا لا حجة لهم فيه، أما خبر عمر بن الزبير فليان فيه بأنها يقولان بقولهم أصلا بل فيه أنه خلاف قولهم لأنها بناء على حديث جابر بن منفذ والمالك يوافقون لذلك الخبر، يقول عمر بن الزبير حجة عليهم ولا وفاق (٢) فيه لقولهم أصلا لأنه إنما فيه الخيار بين الرد والأخذ فقط دون ذكر وجود عيب، ولا فيه تخصيص للزبير دون سائر ذلك فهو حجة عليهم لا لهم، ونحرم قول هذا إذا قال المشتري: ما أمر منفذ أن يقول . وأما خبر علي فليس فيه أيضا شيء يدل على موافقهم ولم ولا ذكر رد أصلا وإنما يموهن بالخبر يكون فيه لفظ كمض ألفاظ قولهم فيظن من لا ينعم النظر أن ذلك الخبر موافق لقولهم وليس هو كذلك بل هو مخالف لقولهم في الأكثر أولا موافق ولا يخالف كذلك أيضا .

قال أبو محمد: وقد روى ابن جريج أنه سأل الزهري عن عهدة الثلاث والسنة فقال: ما علمت فيه أمرا ساء، قال ابن جريج: وسألت عطاء عن ذلك فقال: لم يكن فيما مضى عهدة في الأرض قلت فثلاثة أيام؟ قال: لا شيء .

قال علي: قال الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فمن الباطل أن تكون جارية ملكها الزيد وفرجها له حلال ويكون ضمنا على خالد حاش لله من هذا، وقد صرح عن ابن عمر ما أدركت الصفة حيا بمجموعه عافوه من المتاع ولا يعلم له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . وروناه عن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وهذا يطل عهدة الثلاث والسنة وبالله تعالى التوفيق . قال أبو محمد: ثم يقول لهم: أخبرونا عن الحكم بعهدة الثلاث والسنة هو هو حق أم ليس سنة ولا حقا ولا بد من أحدهما؟ قالوا: هو سنة وحق قلنا: فمن أين استحلتم أن لا تحكوا بهافي البلاد التي اصطلاح أهلها على ترك الحكم بها فيها ومتى رأيت سنة يفسح الناس في تركها ومخالفتها حاش لله من هذا، وإن قالوا: ليست سنتولا حقا قلنا: فأبى وجه استحلتم أن تأخذوا بها أموال الناس المحرمة فتعطوها غيرهم (٣) بالكره منهم ولعل المحكوم عليه فقير

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص المير أن ذلك الرجل الذي كان يخذع في اليعوع هو جابر بن منفذ - يفتح الميم - والهاء وتشديد الباء الواحدة - وقيل إن القصة كانت لتقتلوا الديان قال النووي وهو الصحيح وهو في ابن ماجه وتاريخ البغاري ويهيزم ابن عبد الحق ولفظه أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة رقم ١٦

مالك والمحكوم له غنى أشهر، وقد قال رسول الله ﷺ : «إن دماكم وأموالكم عليكم حرام، ففسختم البيوع الصحيحة بما ليس سنة ولا حقا إذا بئتم ترك الحكم بالسنة والحق ولا تخلص لكم من أحد همار هذا كما ترى». وأما قول مالك في الجوائح فإنه لا يعرف عن أحد قبله بما ذكرنا عنه من التقسيم بين الثمار . والمقاني . وبين البقول . والموز ، ولا يعضد قوله في ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة أصلا . ولا قول أحد من سلف . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، ولهم في تخصيص الثلث آثار ساقطة (١) نذكرها أيضا إن شاء الله تعالى ونبين وهما ، وقولنا في هذا هو قول أبي حنيفة . وسفيان الثوري . وأبي سليمان . وأحد قول الشافعي . وقول جمهور السلف كابوينا من طريق أبي عبيدة نافع بن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أخبرني أبو بكر بن سهل بن حنيف أن أهل بيته كانوا يلزمون المشتري الجماعة، قال الليث : وبلغني عن عثمان بن عفان أنه قضى بالجماعة على المشتري .

**قال أبو حنيفة** : وذهب أحمد بن حنبل : وأبو عبيد . والشافعي في أول قوله إلى حط الجماعة في الثمار عن المشتري قلت أ وكثرت وهذا قول له متعلق بالترجيح نذكره إن شاء الله تعالى ونبين وجهه وحكمه بحول الله تعالى وقوته . وروينا من طريق مسلم بن الحجاج نافع بن عبد الله بن عبادنا أبو ضمرة عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : «لو بيعت من أخيك ثمرا فاصابه جماعة فلا يحمل لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ ما لك أخيك بغير حق (٢) . . . ومن طريق مسلم نا بشر بن الحكم ناسفان - هو ابن عينة - عن حميد [ الأعرج ] (٣) عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح .

قال علي : وهذا أثران صحيحان ، وقالوا أيضا : على بائع الثمرة (٤) اسلامها إلى المشتري طية كلها فإذا لم يفضل سقط عن المشتري بمقدار ما لم يسل إليه كما يلزم . ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أن أبا إسحاق مقدما مولى أم الحكم بنت عبد الحكم حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجوائح (٥) . وبه إلى ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال : الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو ريح أو حريق أو جراد .

قال أبو محمد : إن لم يأت ما يبين أن هذين الخبرين المذكورين على غير ظاهرهما إلا

(١) في النسخة رقم ١٦ «آراء ساقطة» (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٨ (٤) في النسخة رقم ١ «على البائع لثمرته» (٥) في النسخة رقم ١ «الجماعة»



فلا يحل خلاف ما فيها ، وعلى كل حال فلاحجة فيها لقول مالك بل مما حجة عليه لأنه ليس فيها تخصيص ثلث من غيره فنظر ناهل جاء في هذا الحكم غير هذين الخبرين ؟ فوجدنا مارويان من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناليت بن سعد عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل [ في عهد رسول الله ﷺ ] (١) في ثمار ابتاعها فكثر ذنبه فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه تصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء ذنبه فقال رسول الله ﷺ [ لفرمانه ] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم [ إلا ذلك ] ، فأخرجه رسول الله ﷺ من ماله كله لفرمانه ولم يسقط عنه لأجل الجماعة شيئا فنظرنا في هذا الخبر مع خبري جابر المتقدمين فوجدنا خبرين من طريق جابر . وأنس قد وردا يديان تألف به هذه الأخبار كلها بعد الله تعالى كآرونا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرني مالك عن حيد الطويل عن أنس . أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمر حتى يزهي (٣) قالوا : وما يزهي قال تحمر أرايت إذا منع (٤) الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟ . ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتية ناسفيان - هو ابن عينة - عن حيد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر : أن النبي ﷺ نهي عن بيع [ الثمر ] (٥) السنين ، فصح بهذين الخبرين أن الجوائح التي أمر رسول الله ﷺ بوضعها هي التي تصيب ما بيع من الثمر سنتين وقبل أن يزهي وإن الجماعة التي لم يسقطها ألزم المشتري مصيبتها ، وأخرجه عن جميع ماله بها هي التي تصيب الثمر المبيع بعد ظهور الطيب فيه وجوازيه والله تعالى التوفيق . وأيضا فإن رسول الله ﷺ قال : لو بيعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، فلم يخص عليه السلام شجرة في ورقه من ثمر موضوع في الأرض (٦) وهم يخصون ذلك بآرائهم ، فقد صح خلافهم لهذا الخبر وتخصيصهم له وبطل احتجاجهم به على عمومه والاختصاص فيه (٧) ، وأمر بوضع الجوائح ولم يذكر في ثمر ولا في غيره ولا في أي جائحة هو ، فصح أنهم مخالفون له أيضا وبطل أن يحتجوا به على عمومه وصار قولهم وقولنا في هذين الخبرين سواء في تخصيصهم إلا أنهم خصوهما بلا دليل .

قال أبو محمد : والخسارة لا تعطى السراجة بلا شك وهم لا يضمنون عنه شيئا لذلك وأما قولهم على البائع أن يسلمها طيبة إلى المشتري فباطل ما عليه ذلك إنما عليه أن يسلم إليه ما باع

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٥٨ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ عن بيع الثمرة حتى يزهي (٤) في صحيح مسلم وقال إذا منع (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦٦ (٦) في السنن ج ١ ص ١٤ ظهر على السلام ثمرا في شجرة من ثمر موضوع في الأرض (٧) في السنن ج ١ ص ١٤ والآخر في

منه بما جازت اقط اذ لم يوجب عليه غير ذلك نص ولا اجماع ، وهذا ما خالف فيه المالكيون  
 القياس . والاصول اذ جعلوا مالاً لا يجهو ملكه لزيد وخسارته على عمر والفى لا يملكه .  
 قال على : وأما الآثار الواهية التي احتج بها مقلدو مالك فرو ينامن طريق عبد الملك  
 ابن حبيب الاندلسى ما عرّف عن أبي طولة (١) عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال :  
 إذا أصيب ثلث الثمر فقد وجب على البائع الوضعة » قال عبد الملك : وحدثني أصبغ بن  
 التمر عن السبيعي (٢) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة الزأري أن رسول الله ﷺ أمر  
 بوضع الجماعة إذا بلغت ثلث الثمر فصاعداً ، قال عبد الملك : وحدثني عبيد الله بن موسى  
 عن خالد بن إياس عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ :  
 « خمس من الجوائح الريح . والبرد . والجريق . والجراد والسيل » .

**قال أبو محمد :** هذا كله كذب . عبد الملك مذكور بالكذب . والاول مرسل مع  
 ذلك . والسبيعي مجهول لا يدري أحد من هو ؟ وعبد الجبار بن عمر ضعيف وهو أيضاً  
 مرسل فسقط كل ذلك . وخالد بن إياس ساقط ، ثم لو صح لما كان فيه أمر باسقاط  
 الجوائح أصلاً لا بنص ولا لعل الأمان الخفيفين الذين يحتجون بروايات الكذابين  
 ومرسلاتهم كبشر بن عبيد الحارث . وجابر الجعفي وغيرهما فلا عذر لهم أن لا يأخذوا  
 بهذه المراسيل ، وهذا ما تناقضوا فيه ، وذكر المالكيون عن دون رسول الله ﷺ  
 ما روياه من طريق عبد الملك بن حبيب ناين أنى أويس عن الحسين بن عبيد الله بن ضميرة (٣)  
 عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه كان يقضى بوضع الجماعة إذا بلغت ثلث الثمر فصاعداً  
 ومن طريق ابن حبيب أيضاً حدثني الحذافي عن الواقدي عن موسى بن إبراهيم التيمي  
 عن أبيه عن سليمان بن يسار قال : باع عبد الرحمن بن عوف من سعد بن أبي وقاص عبالة  
 فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره فاختصم الى عثمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن الى  
 سعد ، قال الواقدي : وكان سهل بن أبي حنيفة . وعمر بن عبد العزيز . والقاسم . وسالم .  
 وعلي بن الحسين . وسليمان بن يسار . وعطاء بن أبي دباح يرون الجماعة موضوعة عن  
 المشتري إذا بلغت الثلث فصاعداً •

**قال أبو محمد :** هذا كله باطل لانه كله من طريق عبد الملك بن حبيب ثم الحسين  
 ابن عبيد الله بن ضميرة مطرح متفق على أن لا يحتج بروايته ، وأبوه مجهول ، والواقدي  
 مذكور بالكذب ، ثم لو صح حديث عثمان لكان فيه أن عبد الرحمن بن عوف لم يرد  
 الجماعة وإن أتت على الثمر كله أو أكثره ، وإذا وقع الخلاف فلا حجة في قول بعضهم دون

(١) في نسخة رقم ١٦ «عن أبي طولة» (٢) في نسخة رقم ١٤ «السبيعي» وهو غلط (٣) في  
 نسخة رقم ١٦ «ضميرة» وهو غلط

بعض هو الثابت في هذا عن ابن عمر رضي الله عنه وهو عالم أهل المدينة في عصره ما حدثاه  
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قح نا عبد الوهاب نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم  
ابن الحجاج نا أحمد بن المني نا أحمد بن جعفر نا شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال :  
قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه قبيل لابن عمر : ما صلاحه ؟  
قال : تذهب عاهته » .

**قال أبو محمد :** تأملوا هذا فان ابن عمر روى نبى النبي ﷺ عن ربيع النمر قبل  
بدا صلاحه وفسر ابن عمر بأن بدو صلاح الثمر هو ذهاب عاهته ، فصح بقينا أن العاهة  
وهي الجائحة لا تكون عند ابن عمر الا قبل بدو صلاح الثمر وانه لا عاهة ولا جائحة بعد  
بدا صلاح الثمر وهذا هو نص قولنا والحمد لله رب العالمين ، ولا يصح غير هذا عن أحد  
من الصحابة رضي الله عنهم . ومن تناقض المالكين في هذا انهم يقولون فيمن باع ثمرا  
قد طاب أكله وحضر جداده فأجبح كله أو بعضه : لم يسقط عنه لذلك شيء من الثمن  
وهذا خلاف كل ما ذكرنا آنفا من الموضوعات جملة . فان احتجوا بذلك بقول النبي  
ﷺ : « التلث والتلث كثير » قلنا : نعم هذا في الوصية ولكن من أين لكم أن الكثير  
من الجوائع يوضع دون القليل حتى تحمدوا ذلك بالتلث ؟ وأنتم تقولون في غنى لهامة  
ألف دينار ابتاع ثمرا بثلاثة دراهم فأجبح في تلك الثمرة ثم باع الباقي بدينار : انه  
توضع عنه الجائحة ، وتقولون في مسكين ابتاع ثمرة بدينار فذهب ربهما ثم رخص  
التمر فباع الباقي بدرهم : انه لا يحيط عنه شيء . والكثير والقليل انما هما باضافة كما ترى لا  
على الإطلاق ، ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أسمع تناقض وأنغص وأبعده عن الصواب  
للرأة ذات الزوج أن تحكم في الصدقة بالتلث من مالها فأقل بغير رضى زوجها ولا يجوز لها  
ذلك فيما كان أكثر من التلث الا باذنه زوجها فجعلوا التلث مهنا قليلا كما هو دون التلث (١)  
وجعلوه في الجائحة كثيرا بخلاف مادونه ، ثم قالوا : ان اشترط المحبس ما حبس التلث  
فاز ادبطل المحبس فان اشترط أقل من التلث جاز وصح المحبس فجعلوا التلث مهنا كثيرا  
بخلاف مادونه ، ثم قالوا : من باع سيفا على بفضة أو مصحفنا كذلك يكون ما عليهما  
من النفضة تلك قيمة الجميع فأقل فهذا قليل ويجوز بيعه بالفضة وان كان ما عليهما (٢)  
من النفضة أكثر من التلث لم يجز أن يباعا بفضة أصلا فجعلوا التلث مهنا قليلا في حكم  
مادونه ، وأباحوا أن يستثنى المرء من ثمر شجرة ومن زرع أرضه اذا باعها مكية تبلغ  
التلث فأقل ومنعوا من استثناء ما زاد على التلث فجعلوا التلث مهنا قليلا في حكم مادونه ،

(١) في النسخة رقم ١٤ كما هو دونه (٢) في النسخة رقم ١٦ ان كان ما عليهما

ثم ممنوعان ببيع شاة واستثنى من لحما لنفسه أو طلالا أن يستثنى منها مقدار ثلثها فصاعدا وأباحوا له أن يستثنى منها أو طلالا أقل من الثلث ففعلوا الثلث ههنا كثيرا بخلاف مادونه ثم أباحوا لمن اكترى دارا فيها شجر فيها ثم لم يبد صلحا أن يدخل الثمر في كراء الدار أن كان الثلث بالقيمة ممنوع من كراء الدار ومنعوا من ذلك إذا كان الثلث فأكثر ففعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم مادونه ، ثم جعلوا العشر قليلا وما زاد عليه كثيرا فقالوا فيمن أمر آخر بأن يشتري له خادما (١) بثلاثين دينارا فاشتراها له بثلاثة وثلاثين دينارا: أنها تلزم الأمر لأن هذا قليل ، قالوا : فإن اشتراها له ياكثر لم يلزم الأمر لأنه كثير وهذا يشبه اللعب في الناس أبهذه الآراء تشرع الشرائع وتحرم وتحلل وتباع (٢) الأموال المحرمة وتعارض السنن؟ حسنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : لا جائحة فيها أصيب (٣) دون تلك رأس المال . ومن طريق عبد الرزاق حدثنا معمر أخبرني من سمع الزهري قال : قلت له : ما الجائحة ؟ قال : النصف .

قال علي : فهذا الزهري لا يرى الجائحة إلا النصف ، وهذا يحيى بن سعيد فقيه المدينة لا يرى الجائحة إلا في الثمن لا في عين الثمرة وكل ذلك خلاف قول مالك وبقائه تعالى التوفيق .

١٤٢١ مسأله وسيع العبد لا يبيع ما كان له ولم يعرف جائز ، وكذلك يبيع الجبل الشارد عرف مكانه أو لم يعرف ، وكذلك الشارد من سائر الحيوان ومن الطير المغفل (٤) وغيره إذا صبح الملك عليه قبل ذلك والافلا يحل بيعه ، وأما كل ما لم يملك أحد بعد فإنه ليس أحد أولى به من أحد فمن باعه فأنما باع ما ليس له فيه حق فهو أكل مال بالباطل وأما ما عدا ذلك من كل ما ذكرنا قد صبح ملك مالك له وكل ما ملكه المرء لم يملكه فيه ناقد بالنص إن شاء ربه وإن شاء باعه وإن شاء أمسكه وإن مات فهو موروث عنه لا خلاف في أنه ماله وموروث عنه ، فالذي حرم بيعه ربه ، وقد أبطلنا قبل قول من فرق بين الصيد يتوحش وبين الأبل والغنم والبرق والحيل يتوحش ، وكذلك لا فرق بين الصيد من السمك ومن الطير ومن التحل ومن ذوات الأربع كل ما ملك من ذلك فهو مال من مال مالك بلا خلاف من أحد ، فمن ادعى سقوط الملك عنه بتوحشه أو برجوعه إلى النهر أو البحر فقد قال بالباطل وأحل حراما بتبديل لامن قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من تورع . ولا من رأى يعقل ، فإن قال قائل : فإنه لا يعرفه أبدا صاحبه ولا غير صاحبه

(١) في النسخة رقم ١٤ جارية وهي انصهر من الخسادم (٢) في النسخة رقم ١٦ وتباع وما هنا أنسب

(٣) سقط لفظ أصيب من النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ النقلب

قلنا : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب عندكم سقوط ملك المسلم عن ماله بجهله بعينه ؟ وبأنه لا يميزه وما الفرق بين هذا وبين المبدأ بأن فلان يميزه صورته أبدأ والبعر كذلك والفرس كذلك ؟ أفترى الملك يسقط عن كل ذلك من أجل أنه لا يميزه أحد أبدا لصاحبه ولا غيره ؟ ولئن كان الناس لا يعرفونه ولا يميزونه فإن الله تعالى يعرفه ويميزه لا يضل ربي ولا ينسى بل هو عز وجل عارف به ويتقبله ومثواه كاتب لصاحبه أجر ما نيل منه وما يتناسل منه في الأبد ، وما الفرق بين هذا وبين الأرض تختلط فلا تميز ولا تميز ؟ أترون الملك يسقط عنها بذلك ؟ حاش لله من هذا بل الحق اليقين أن كل ذلك باق على ملك صاحبه الى يوم البعث ، ونحن وإن حكمنا فيما ينس من معرفة صاحبه بالحكم الظاهر من أنه في جميع مصالح المسلمين أو للفقراء : والمساكين ، أو لمن سبق اليه من المؤمنين فإنه لا يسقط بذلك حق صاحبه ولو جاء يوما وثبت أنه حقه لصرفناه اليه وهو لقطعة من اللقطات يملكه من قضى له بنص حكم رسول الله ﷺ حتى يأتي صاحبه إن جاء ، ومنع قوم من بيع كل ذلك وقالوا : إنما منعنا من بيعه لمفنيه •

قال علي : وقد أبطلنا بعون الله تعالى هذا القول وأتينا بالبرهان على وجوب بيع الغائبات ، ومنع قوم من ذلك واحتجوا بأنه لا يقدر على تسليمه وهذا الشيء لأن التسليم لا يلزم (١) ولا يوجب قرآن . ولا سنة . ولا دليل أصلا وإنما اللازم أن لا يحول البائع بين المشتري وبين ما اشترى منه فقط فيكون أن فعل ذلك عاصيا ظالما ، ومنهم آخرون من ذلك واحتجوا بأنه غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر •

**قال أبو محمد** : ليس هذا غررا (٢) لأنه يبيع شيء قد صرح ملك بانه عليه وهو معلوم الصفة والقدر فعلى ذلك يباع ويملكه المشتري ملكا صحيحا فإن وجده فذلك وإن لم يجده فقد استعاض الأجر الذي هو خير من الدنيا وما فيها وربحت صفقت ، ولو كان هذا غررا لكان بيع الحيوان كله حاضره وغائبه غررا لا يحل ولا يجوز لأنه لا يدري مشتريه أيمش ساعة بعد ابتاعه أم يموت ولا يدري أيسلم أم يسقم سقا قتيلا بجهله وسقما كثيرا يفسده أو أكثره ؟ وليس ما يتوهم في المستأنف غرر إلا أن الأقدار تجري بما لا يعلم ولا يقدر على رده ، ولأنه غيب قال الله تعالى : ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ) وقال تعالى : ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ) وإنما الغرر ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد ، فإن قالوا : فله ميت حين العقد أو قد تغيرت صفاته قلنا : هو على الحياة التي قد صحت له حتى يوقى موته وعلى ما يتيقن من صفاته حتى يصح

تغيره فان صح موته ردت الصفقة وان صح تغيره فكذلك ايضا ، ولئن قلتم : ان هذا يمنع من بيعه فامنعوا من بيع كل غائب من الحيوان ولو أنه خلف الجدار اذ لعله قد مات للوقت حين عقد الصفقة أو تغير بكر . أو وجع . أو عور . نعم وامنعوا من بيع البيض . والجوز . واللوز . وكل ذى قشراذ لعله فاسد ولا فرق بين شيء من ذلك وانما الفرر ما أجزعتموه من بيع المغنيات التي لم يرها أحد قط من الجزر . والبقل . والفجل . ولعلها مستأنسة أو مغفونة ، وما أجاز بعضكم من بيع ما لم يخلق بعد من بطون المغاني التي لعلها لا تخلق أبدا . ومن لبن الفتم شهرين أو ثلاثة ولعلها تموت أو تحارد فلا يدركها شخب (١) . ومن بيع لحم شاة مذبوحة لم تسليخ بعد فلا يدرك أحد من خلق الله تعالى ما صفته ، فهذا وأشباهه هو بيع الفرر المحرم ، وقد أجزعتموه لا ما صح ملكه وعرفت صفاته ، وقال بعضهم : انما منعنا من ذلك بالنص الوارد فيه قلنا : تلك آثار مكذوبة لا يحل الاحتجاج بها ولو سمحت لكتنا أبدرا الى الأخذ بها منكم . وهى كاريون من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن الملاء عن جهم بن عبد الله عن محمد بن زيد العبدى عن شهر بن حوشب الأشمرى عن أبى سعيد الخدرى « نهى رسول الله ﷺ عن بيع العبد وهو آبق . وعن ان تباع المغانم قبل أن تقسم . وعن بيع الصدقات قبل أن تقبض » .

ومن طريق أبى بكر بن أبى شبة ناسا بن اسماعيل عن جهم بن عبد الله عن محمد بن ابراهيم الباهلى عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبى سعيد « نهى رسول الله ﷺ عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع . وعن ما فى ضرعها إلا بكيل . وعن شراء العبد الآبق . وعن شراء المغانم حتى تقسم . وعن شراء الصدقات حتى تقبض . وعن ضربة الفانص » . قال أبو محمد : جهم . ومحمد بن ابراهيم . ومحمد بن زيد العبدى مجهولون . وشهر مترك ، ثم لو صححه فهو دمار عليهم لانهم مخالفون لما فيه وكلهم - يعنى الحاضرين من خصوصنا - يميزون بيع الاجنة فى بطون الامهات مع الامهات ، والمالكين يميزون بيع اللين الذى لم يخلق بعد الذى فى الضرع بغير كيل لكن شهرين أو نحو ذلك ، و يميزون شراء المغانم قبل أن تقسم بل هو الواجب عندهم والاولى ؟ والخفيون يميزون أخذ القيمة عن الصدقة الواجبة وهذا هو بيع الصدقة قبل أن تقبض ، وهذا بيع الفرر حقا لانه لا يدرك ما باع ولا ياباع ولا قيمة ماذا أخذ فهو أكل المال بالباطل حقا . والفرر حقا ، والحرام حقا .

واحتجوا بخبر فيه يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف فيه انتهى عن بيع السمك فى الماء ثم

(١) يقال : حارذت الابل بالملء الملقه مراداً أى قلت ألبانها والمروء من التوق القليلة للدر ، والشخب بالضم ما تمد من اللبن من يطبخ ، وفى بعض النسخ (تجارذ) بالجمع وهو غلط

لوصح لما كان لهم فيه حجة لانه انما يكون نيا عن يمينه قبل أن يصاد وهكذا تقول كما حلوا خبرهم في النهي عن بيع الآبق على أنه في حال اباقه لا وهو مقدور عليه • ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بخبرهم أول مخالف لهم حر موأبه ليس فيه من بيع الجمل الشارد، فان قالوا: قلنا الجمل الشارد على العبد الآبق قلنا: القياس كله باطل ثم تقول للحنيفين: ملا قسم الجمل الشارد في انجاب الجمل فيه على الجمل في العبد الآبق؟ فان قالوا: لم يأت الاثر الا في الآبق قلنا: ولا جاء هذا الاثر الساقط ايضا الا في الآبق •

قال علي: وروينا عن سنان بن سلة. وعكرمة أنهم لم يميزا بيع العبد الآبق قال عكرمة: ولا الجمل الشارد، وعمر بن دينار عن ابن عمر أنه اشترى بغيره وهو شارد • قال علي: ما نعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا اسناد في غاية الصحة والثقة وهم يعظمون خلاف مثل هذا اذا وافقهم ويعملونه اجماعا، وعهدنا بالحنيفين والمالكين يقولون اذا روى صاحب خبرا وخالفه: فهو أعلم عاروى وهو حجة في ترك الخبر، وقد روى طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» وقد صح عن ابن عمر اباحة بيع الجمل الشارد ولو كان عنده غرر اما خالف ما روى هذا لازم لهم على أصولهم والافاقتاض حاصل وهذا أخف شيء عليهم • ومن طريق ابن أبي شيبة ناجر بن المغيرة عن الشعبي عن شريح أن رجلا أتاه فقال: ان لي عبدا أبقا وأن رجلا يساومني به أفأبيعه منه قال: نعم فانك اذا رأيت فأن بالخيار ان شئت أجزت البيع وان شئت لم تجزه، قال الشعبي: إذا أعلمته ما كان يعلم منه جاز يبعه ولم يكن له خيار • ومن طريق حماد بن سلة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن رجلا أبق غلامه فقال له رجل: يعني غلامك فباعه منه ثم اختصم إلى شريح فقال شريح: ان كان أعلمه مثل ما علم فهو جاز • ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي قال: أبق غلام لرجل فلم يملكه رجل آخر فاشتراه منه فخاصمه إلى شريح بعد ذلك قال ابن سيرين: فسمعت شريحا يقول له: أكت أعلمته مكانه ثم اشتريته؟ فرد البيع لأنهم لم يكن أعلمه •

قال ابو محمد: وهذا صحيح لأن كتمان مكانه هو يعله أيها علمه فكتمه غش وخديعة والنفس. والحديعة يرد منها البيع • ومن طريق الحاج بن المنهال نا حامد بن زيد عن أيوب السخيتي أن محمد بن سيرين كان لا يرى بأسا بشراء العبد الآبق إذا كان عليها فيه واحداه ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو سعد (١) عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه انه كان

لا يرى بأساً أن يشتري الرجل الدابة الغائبة إذا كان قد رآها ويقول: إن كانت صحيحة فهي لي ولم يخص غير شاردة من شاردة والشاردة غائبة هو من أجاز بيع الجبل الشارد. والعبد الآبق عثمان بن النخعي وأبو بكر بن داود. وأصحها بنا وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٢٢ مسألة** وبيع المسك في نالجته مع الناجية. والنوى في التمر مع التمر. وما في داخل البيض مع البيض. والجوز. واللوز. والفسق. والصوبر. والبوط. والفسطل. وكل ذي قشر مع قشره كان عليه قشران أو واحد، والعسل مع الشمع في شمعه. والشاة المذبوحة في جلدها مع جلدها جائز كل ذلك، وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كما هو مما يكون ما في داخله بعضه، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت. والسهم بما فيه من الدهن: والآنث بما في ضرعها من اللبن. والبر. والطنس في أكامه مع الأكامه في سنبله مع السبل كل ذلك جائز حسن، ولا يحل بيع شيء مغيب في غيره بما غيبه الناس إذا كان ما لم يره أحد لأمع وعاته ولا دونه، فإن كان بما قد روى جاز يبيع على الصفة كالعسل. والسمن في ظرفه. واللبن كذلك. والبر في وعاته. وغير ذلك كله. والجزر. والبصل. والكراث. والسلمج. والفجل قبل أن يقطع، وقال الشافعي: ماله قشران فلا يجوز بيعه حتى يزال القشر الأعلى .

قال أبو محمد: كل جسم خلقه الله تعالى فله طول، وعرض. وعمق قال تعالى: (وأحل الله البيع) وكل ما ذكرنا فكذلك يبيع بنص القرآن جائز، وقد أجمعوا وصحت السنن المجمع عليها على جواز بيع التمر. والغنم. والذئب. وفيها النوى وأن النوى داخل في البيع، وأجمعوا على جواز بيع البيض كما هو وإنما الفرض منه ما في داخله ودخل القشر في البيع بلا خلاف من أحد، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت. والسهم بما فيه من الدهن. والشاة المذبوحة كما هي فليت شمري ما الفرق بين ذلك وبين ما اختلفوا فيه المسك في نالجته مع الناجية. والعسل في شمعه مع الشمع؟ ولا سليل إلى الفرق لاني قرآن. ولا في سنة. ولا رواية سقيمة. ولا قول صاحب. ولا تابع. ولا قياس. ولا معقول. ولا رأي يصح، وكل ذلك يبيع قد أباحه الله تعالى ولم يخص منه شيئاً، وقد قال تعالى: (وقد فضل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراماً لفعله الله تعالى لنا فاذن بفعله فهو منصوص على تحليه، فإن قالوا: هو غرر قلنا: أوليس على قولكم هذا سر ما ذكرنا غرراً أيضاً؟ والا فما الفرق، وأما الحق فإنه ليس شيء منه غرراً لأنه جسم واحد خلقه الله عز وجل كما هو وكل ما في داخله بعض لحقه، وأما قول الشافعي فظاهر القصد لأنه لا فرق في مغيب المرفة



بصفة (١) حافى القشر بين كونه فى قشر واحد وبين كونه فى قشرين أو أكثر ، وهو قد أجاز بيع البيض فى غلافين بالبيان احدهما القشر الظاهر وهو البيض والثانى الفرق ، ولا غرض للشترى إلا فى ما فيها لافيهما مع أنه يقول لا نعلمه عن أحد قبله ، فان قيل : ان ما قدرنا على إزالته من الزر فليأخذ نزيله قلنا : وانكم لقادرون على إزالة القشر الثانى فأزيلوه ولا بد لانه غرر ، فان قالوا : فى ذلك ضرر على اللوز . والجوز . والقسطل . والبلوط قلنا : لا مافيه ضرر على البلوط . ولا على القسطل . ولا على اللوز فى الأكثر وأيضا فلا ضرر على التمر فى إزالة نواه ، وأيضا فلا علة لحرمانه على خوف ضرر على قاذفه لو خيف عليها ولو أن امرأه لم تطب لاييس ولم يجد من يشتريه منه لا يتم ما لا يحل له يبيع خوف الضرر به كذلك لو أن امرأه أخاف عدوا ظالما على ثمرته ولم يكن بداصلاحها لم يحل له يبيعها خوف الضرر عليها .

**١٤٢٣ مسألة** ومن هنا بيع الحامل بحملها اذا كانت حاملا من غير سببها لان الحمل خلقه الله عز وجل من منى الرجل ومنى المرأة وهما فصوص بعض أعضائها وحشوتها ما لم ينفخ فيه الروح قال تعالى : ( ولقد خلقنا الانسان من سلاقة من طين ثم جعلناه نطفة فقرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا المعلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ) فيمباح بحملها كما هي جائز وهي وحملها للشترى ، فاذا نفخ فيه الروح قد اختلف أهل العلم فقالت طائفة : هو بعد ذلك غير حلالها أنى وقد يكون الجنين ذكرا أو هي فردة (٢) وقد يكون فى بطنها اثنان وقد تكون هي كافر فوما فى بطنها مؤمنا . وقد يموت أحدهما ويعيش الآخر . ويكون أحدهما مميّا والآخر صحيحا . ويكون أحدهما أسود والآخر أبيض ولو وجب عليها قتل لم تقتل هي حتى تلد ، فصح أنه غير ما فلا يجوز دخوله في مباحه وهكذا فى ناث سائر الحيوان حاش اختلاف الدين قط أو القتل قط . قال آخرون : هو كذلك إلا أنه حتى الآن ما خلقه الله تعالى فيها وولده منها ولم يزالها بعد لحكمه فى البيع كما كان حتى يزالها وليس كونه غير ما أو كون اسمه غير اسمها وصفاته غير صفاتها بمخرج له عما كان له من الحكم إلا بنص وارد فى ذلك هو هذا التوى هو بلا شك غير التمر وإنما يقال : توى التمر وصفاته غير صفات التمر واسم غير اسم التمر وكذلك قشر البيض أيضا ، وكذلك يبيع ذات البيض قبل أن يبيضه ، وكل ذلك جائز يبيع كما هو لأن الله تعالى خلق كل ذلك كما هو وما زال الناس على عهد رسول الله ﷺ وبعده يبيعون التمر ويتواهبونه ويبيعون البيض ويتهادون من يبيع الدجاج . والصاب . والنعام هو يتبايعون

العسل ويتهدونه كما يشتارونه في شمعهم يتبايعون أناث الصان. والبقر. والحيل. والمعز. والابل. والاماء. والظباء. حوامل وغير حوامل، ويقضون كل ذلك ويقسمونهن ويتوارثنهن ويقسمونهن كما هن فاجا. قط نص بأن للأولاد حكما آخر قبل الوضع فيج الحمل بمحملها جائز كما هو المالم تضعه.

قال علي: وهذا هو الصواب عندنا وبه تقول لأنه كله باب واحد وعمل واحد، وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٤ مسألة وليس كذلك ما تولى المراءضة في الشيء كالبنر يزرع. والنوى يفرس قلن هذا شيء أودعه المراءضة في شيء آخر مباحين له هذا ووضعه البرام والهدناير في الكيس. والبر في الوعاء. والسمن في الاناء سواء ولا يدخل حكم أحدهما في الآخر، ومن باع من ماله شيئا لم يلزمه بيع شيء آخر غير هو ان كان مقرونا معه ومضافا إليه فمن باع أرضا فيه بنرمزروع ونوى مغروس ظهرا أو لم يظهره فكل ذلك للبائع ولا يدخل في البيع لما ذكرنا، وقال مالك: أما ما ظهر نباته فلا يدخل في البيع من الزرع خاصة وأما ما لم يظهر فهو في البيع.

قال أبو محمد: وهذا فرق فاسد لأنه لا دليل على صحته لا من قرآن. ولا من سنة. ولا من رواية سقيمة. ولا من قياس. ولا من قول أحد من السلف. ولا من احتياط. ولا من رأى له وجه بل القرآن يطل هذا بقوله تعالى: (ولأنكوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ووجدنا البنر. والنوى مالا للبائع بلا شك فلا يحل لغيره أخذه إلا برضى الذي ملكه له وبالله تعالى التوفيق.

١٤٢٥ مسألة ولا يحل بيع شيء من المغنيات المذكورة كلها دون ما عليها أصلا لا يحل بيع النوى أي نوى كان قبل إخراجها وإظهاره دون ما عليه. ولا بيع المسك دون النافعة قبل إخراجها من النافعة. ولا بيع البيض دون القشر قبل إخراجها عنه. ولا بيع حب الجوز. واللوز. والقصق. والصنوبر. والبوط. والقسطل. والجولوز، وكل ذي قشر دون قشره قبل إخراجها من قشره. ولا بيع العسل دون شمع قبل إخراجها من شمع. ولا لحم شاة مذبوحة دون جلدها قبل سلقها. ولا بيع زيت دون الزيتون قبل عصره. ولا بيع شيء من الأدهان دون ما هو فيه قبل إخراجها منها. ولا بيع حب البردون أي ما قبل إخراجها منها. ولا بيع سمن من لبن قبل إخراجها. ولا بيع لبن قبل حلبه أصلا ولا بيع الجوز. والبصل. والكراث. والفجل قبل قلمه لأمع الأرض ولادونها لأن كل ذلك بيع غرر لا يدري مقداره ولا صفته ولا رآه أحد فيصفه، وهو أيضا كل مال

بالباطل قال الله تعالى: (ولانا كلوا أموالكم ينكمم الباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وبالضرورة يدرى كل أحد أنه لا يمكن التواجد الرضى على مجهول وانما يقع التراضى على ما علم وعرف فاذا لا سبيل إلى معرفة صفات كل ماذكرنا لا تقدره فلا سبيل إلى التراضى به ولا سبيل إلى التراضى به فلا يحل بيعه وهو كل مال بالباطل ، وأما الجزر . والبصل . والكراث . والفجل فكل ذلك شئ . لم يره قط أحد ولا يدرى صفته فهو بيع غرر وأكل مال بالباطل اذا بيع وحده وأما بيعه بالأرض معافليس بما ابتدأ الله تعالى خلقه في الأرض فيكون بعضها وانما هو شئ . من مال الزارع لها أودعه في الأرض كالأودع فيها شيئاً من سائر ماله ولا فرق فإلم يستحل البذر عن هيئته فيعجز مع الأرض ودونها لأنه شئ . موصوف معروف القدر وقدره بائنه أو من وصفه له فيعجز جائز لان التراضى به يمكن وأما اذا استحال عن حاله فقد بطل أن يعرف كيف هو وما صفته وليس هو من الأرض ولكنه شئ . مضاف اليها فهو مجهول الصفة جملة ولا يحل بيع مجهول الصفة بوجه من الوجوه لانه بيع غرر حتى يقطع ويرى . والله تعالى التوفيق • وعن أبي طييع هذه المغنيات في الأرض الشافى . وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان ، وقد تناقض الحاضرون من مخالفين في كثير مما ذكرنا فاجاز أبو حنيفة بيع لحم الشاة مذبوحة قبل السلق وأوجب السلق على البائع وأجاز بيع البر دون التبن والاكام قبل أن يدرس ويصنّى وجعل الدرس والتصفية على البائع ، وأجاز بيع الجزر . والبصل . وغير ذلك مغنياً في الأرض ، وأوجب على البائع أن يقطع منه أنموذجاً قدر ما يريه المشتري (١) فان رضى كان على المشتري قلع سائر فلو أن المشتري يتولى بنفسه قلع أنموذج منه فلم يرضه لم يلزمه البيع فلو قطع منه أكثر من أنموذج فقد لزمه البيع أحب أم كره ، وقال أبو يوسف : لا يجزى البائع ولا انشترى على قلع شئ . من ذلك فان تشاحاً بطلت البيع ، فان قلع المشتري منه أقل ما يقع في المكاييل (٢) فله الخيار في مضاء أو فسخ ، فان قلع أكثر من ذلك فقد لزمه البيع كله .

قال أبو محمد : ان في هذا لمجالات شرعية من أين وجب أن يجبر البائع على الدرس . والتصفية . والسخ ولا يجبر على قلع الجزر . والبصل . والكراث . والفجل ؟ وهل سمع بأسخف من هذا التقسيم ؟ وليت شرى ما هذا الأنموذج الذى لا هو لفظة عربية من اللغة التى به ازل القرآن وعاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لفظة شرعية ثم صار يشرع بها أبو حنيفة الشرائع فيحرم ويحل ففى الأنموذج العفاء

(١) فى النسخة رقم ١٦ (قدر ما يريه المشتري) (٢) فى النسخة رقم ١٤ (مكاييل)

وصنع القفاو على كل شريعة تشريع بالأنموذج، ثم تحديد (١) أبي يوسف ذلك باقل ما يقع في المكاييل وقد اتخذ الباعة مكاييل صفارا جدا وما عداها بالجزر. ولا التفعل بيقان في الكيل فن ابن خريج له تحديد هذه الشريعة بهذا الحد الفاسد ونحمد الله تعالى على السلامة؛ وليست شرعى من أين وقع لهم جواز بيع هذه المغنيات دون الأرض؛ ومنعوا من بيع الجنين دون أمه وكلا الأمرين سواء لافرق بين شئ. منها وكلاهما غررو ببيع مجهول، ثم أطرف من هذا كله منهم من بيع الصوف على ظهور الغنم وذراع محدودة من هذا الطرف من هذا الثوب من أوله إلى آخره، أو ذراع محدود إلى طرفه من خشة حاضرة وحلية هذا السيف دون جفته ونصله ورأوا هذا غررا وعملا مشروطا يفسد البيع وكذبوا في ذلك، ولم يروا الدرس. والتصفية. والسلخ غررا ولا عملا مشروطا يفسد البيع فهل لأصحاب هذه (٢) الأقوال المتخاذلة حظ من العلم؟ ثم أجازوا بيع القصيل على القطع والثمرة التي لم يبدصلاحها على القطع، وأجازوا بيع جذل نخلة (٣) على ظهر الأرض ولم يروا قطعه غررا ولا عملا مشروطا يفسد البيع وهل يشك ذو مسكة من عقل في أن ادخال الجلم الرحاشية محدودة من ثوب وقطعه وقطع حلية على غندسيف لا يتعذر على غلام مراحم أسهل وأخف من درس ألف كروتصفيها ومن سلخ ناقة؟ ولكن هذا مقدار نظرم وقههم، وقال بعضهم: الصوف ينسج ولا يدري أين يقع القطع منه ومن الثوب قلنا: والجدل ينسج ولا يدري أين يقع القطع منه ولا فرق، فان قالوا: قدصح عن ابن عباس المنع من بيع الصوف على ظهور الغنم (٤) ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم قلنا: وقدصح عن ابن عمر ما أدركت الصفة مجموعا حيا من البائع ولا يعرف له مخالف من الصحابة (٥) غالفتموه، فالذى جعل أحدهما أولى من الآخر؟ وقالوا: لو أن أرضا تكديرها معلوم مائة ذراع في مثابها وأدارا كذلك فباع صاحبها منها عشرة أذرع في مثابها مشاعا في جميعها لم يحز ذلك فلو باع منها عشرة أسهم من مائة سهم مشاعا في جميعها جاز ذلك، وهذا تخليط ناهيك به وتحريم شئ. وإباحته بينه وكلا الأمرين إنما هو بيع العشر مشاعا ولم يحزوا بيع نصل السيف وحمائله ونصف حليته مشاعا وقالوا: هذا ضرر فليت شرى أى ضرر في هذا؟ وأما المالكيون فأجازوا بيع الصوف على ظهور الغنم وقروا في ذلك إلا أنهم قالوا: ان أخذ في جزاه والا فلا، وأجازوا بيع لبن الغنم الكثيرة شهرين فأقل وهذا قول ظاهر الفساد لأنه يبيع شئ. لم يخلق وبيع غرر، ومنعوا من بيع لبن شاة واحدة كله، وقالوا: هذا غرر

(١) في النسخة رقم ١٤ (ثم تحرى) (٢) في النسخة رقم ١٤ (فهل صحب هذه) (٣) جذل النخلة أسلمها

(٤) في النسخة رقم ١٤ (على ظهر الغنم) (٥) في النسخة رقم ١٤ (ولا يخالف لمن الصحابة)

وقد تمت قتلنا : وقد تمت الكثيرة أو يموت بعضها ، ونسألهم عن بيع لبن شاتين كذلك فإن منعوا من ذلك سألناهم عن لبن ثلاث شياه ولا يزال يزيدم واحدة فواحدة حتى يحدوا ما يحرمون بما يحلون ، ثم نسألهم عن الفرق وذلك ما لا سبيل إليه ، وأجازوا بيع بطون المقاتي . واليا سمين : وجزأت الفصيل قبل أن يخلق الله تعالى ذلك كله ولم يروه غررا ، ورأوا بيع العبد الأبق . والجل الشارد : والمال المنصوب غررا فإلحذه العجائب ! ، وأجازوا بيع لحم الشاة وهي حية دون جلدها ، وأجازوا استثناء أرطال يسيرة من لحمها للبائع الثلث فأقل ، ومنعوا من استثناء أكثر فليت شعري من أي أعضائها تكون تلك الأرطال وهي محتافة الصفات والقيم ؟ قالوا : فإن استثنى الفخذ والكبد أو البطن لم يجر فإن استثنى الرأس والسواقي قال : إن كان مسافرا جازوا إن كان غير مسافر لم يجر فكانت هذه أعاجيب لا نعلم تقسيمها عن أحد قبله وأقوالا متناقضة لا يعضدها قرآن . ولا سنة . ولا قول متقدم . ولا قياس ، وأجازوا بيع الجزر . والبصل . والقفل المغية في الأرض .

**قال أبو محمد :** واحتج بعضهم على ذلك بقول الله تعالى : ( يؤمنون بالنيب ) قلت : فليجبه الآية بيع الجنين في بطن أمه لأنهم من الإيمان بالنيب ، وهذا احتجاج نسأل الله السلامة من مثله في تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه إلى ما ليس فيه منه شيء . روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا تشتروا الصوف على ظهور الغنم ولا اللبن في ضروعها . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ملازم بن عمرو نا زفر بن يزيد ابن عبد الرحمن عن أبيه وكان من جلساء أبي هريرة قال : سألت أبا هريرة عن بيع اللبن في ضروع الغنم ؟ فقال : لا خير فيه وسأله عن الشاة بالسنتين إلى أجل ؟ فقال : لا إلا بديده . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يشتري اللبن في ضروع الشاة ، وكرهه مجاهد وطاوس ، وروى عن طاوس أنه أجاز به بالكيل فقط ، وروى عن سعيد بن جبير إجازة بيع اللبن في الضرور . والصوف على ظهور الغنم ، وروى عن الحسن أنه أجاز بيع لبن الشاة جملة أشهر (١) ولم يجره أبو حنيفة . ولا الشافعي . ولا أحمد . ولا إسحاق . ولا أبو سليمان ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مختلف أصلا ، وإبراهيم يذكر ذلك عن أدركهما أكابر التابعين يوم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم . واحتجوا

في هذا يجوز اجارة الظئر (١) للرضاع قلنا : أفى اجارة تسكلنا معكم أمفى ييم ؟ والاجارة غير البيع لاتاتواجر الحرقة للرضاع ولم يتنع منها لبنها أصلا ، ثم أغرب شىء احتجاجهم في هذا بما ذكرنا من اجارة الظئر وهم يحرمون بيع لبن الشاة الواحدة . والبقرة الواحدة . والثاقة الواحدة . وهذا أشبه باجارة الظئر الواحدة وإنما يجوزون ذلك في الغنم الكثيرة فاعجبوا لسخافة هذا القياس وشدة تناقضه إذ حرموا ما يشبه ما قالوا على إباحته وأباحوا قياسا عليه مالا يشبهه .

**قال أبو محمد** : فان زاد الصوف فهما متدايعان والقول قول البائع مع يمينه ان كانت الغنم معروفة له أو في يده فان لم تكن معروفة له وكانت في يد الآخر فالقول قول الآخر مع يمينه ، فان كانت في أيديهما أو في غير أيديهما معا فحكمهما (٢) حكم المتدايعين في الشىء يكون بأيديهما أو بغير أيديهما على ما ذكرنا من شاء الله تعالى في الداعى في الأنضبة وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٣٦ مسألة** وأما بيع الظاهر دون المغيب فيها خلال الآن يمنع من شىء منه نص لجأز بيع الثمرة واستثناء نواها وبيع جلد النافجة دون المسك الذى فيها . والجراب . والظروف كلها دون ما فيها . وقشر البيض . والوز . والجوز . والجلوز . والفستق . والبلوط . والقسطل : وكل قشر لا تحاش شيئا دون ما تحتها ، وبيع الشمع دون الصل الذى فيه ، وبيع الثبن دون الحب الذى فيه ، وجلد الحيوان المذبوح أو المنحور دون لحمه أو دون عضو مسمى منها ، وبيع الأرض دون ما فيها من بذر أو خضروات مغنية أو ظاهرة . ودون الزرع الذى فيها . ودون الشجر الذى فيها . والحيوان اللبون دون لبه الذى اجتمع في ضروعه ولا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد ولا اجتمع في ضروعه (٣) ويجوز بيع الحامل دون حملها سواء نفع فيه الروح أو لم ينفع ، ولا يحل بيع حيوان حى واستثناء عضيه منه أصلا ، ويجوز بيع عصارة الزيتون والسمسم دون الدهن قبل عصره ، ولا يحل بيع جلد حيوان حى دون لحمه ، ولا دون عضو مسمى منه أصلا ولا يجوز بيع مخيض لبن قبل أن يبخض ولا الميش (٤) قبل أن يخرج .

برهان كل ما ذكرنا قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) نكل بيع لم يأت في القرآن ولا في السنة تحريمه باسمه مفصلا فهو حلال بنص كلام الله تعالى ، وكل ما ذكرنا قال البائع وملك له يبيع منه ما شاء فهو من ماله ويمسك منه ما شاء فهو

(١) هى الرخصة فيقول لها (٢) فى النسخة رقم ١٤ (حكما) (٣) فى النسخة رقم ١٩ (فى الضرع) (٤) الميش حلب نصف ما فى الضرع فاذا جاوز النصف فليس بميش

من ماله ، فظاهر من ماله ورؤى أو وصفه من رآه فيه جائز ويمسك ماله به هو ولا غيره لأنه لا يحل بيع المجهول كما قدمنا أولاً لأنه لا يريد بيعه فذلك له وان كان مربياً (١) حاضراً أو موصوفاً غائباً ، وأما قولنا : لا يحل استثناء لمن لم يحدث بعد فلا ، إنما يحدث إذا أحدثه الله تعالى في مال غيره فلا يحل له أن يشترط من مال غيره شيئاً إلا أن يكون الثمن فيما باع فقط لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإنما منعنا من بيع حيران إلا عضواً مسمى منه \* وأجزنا بيع الحامل دون حملها فإن ذلك (٢) الحيوان لا يخلو من أن يكون من بني آدم أو من سائر الحيوان فإن كان من سائر الحيوان فاستثناء العضو المعين منه أكل مال بالباطل لأنه لا يتنفع به إلا بذبحة ففي هذا البيع اشتراط ذبح ذلك الحيوان على بائع العضو منه أو على بائعه إلا عضواً منه وهذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان ذلك الحيوان من بني آدم فكذلك أيضاً وهو إضاعة للمال جملة وهذا ما يوافقنا عليه (٣) الحاضرون كلهم من خصومنا \* وأما الحل . والصوف . والوبر . والشعر . وقرن الابل وكل ما يزيل الحيوان بغير مثله ولا تعذيب فكما قدمنا أنه مال لبائعه يبيع من ماله ماشاء ويمسك ماشاء إلا أن يكون في ذلك إضاعة لمال أو مثله بحيران أو إضرار به فلا يحل لصحة النهي عن المثلة وعن تعذيب الحيوان وباقه تعالى التوفيق .

وأما منعنا من بيع الخبيض دون السمن قبل الخفض ومن بيع الميث دون الجبن قبل عصره فلا ، لأنه لا يرى ولا يتبين ولا يعرف مقداره فقد يخرج الخفض والعصير قليلاً وقد يخرج كثيراً وهذا بخلاف بيع عصارة الزيتون والسمسم دون الدهن قبل العصر لأن الزيتون . والسمسم . واللوز . والجوز كل ذلك مرئي معروف وإنما الخافى فهو الدهن فقط ولا يحل بيعه قبل ظهوره ويجوز استثنائه لأنه أبقى ملك مالكه وهذا مباح حسن وباقه تعالى التوفيق .

وقد جاءت في هذا آثار رويتنا من طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر» \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن ابن ادریس - هو عبدالله - عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر» وقد أباحه (٤) بعض السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين عن شريح أنه كان لا يرى بأساً ببيع الفرر إذا كان عليهما فيه سواء ، وكاروينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي - هو اسماعيل بن ابراهيم - عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) في النسخة رقم ١٦ (قريباً) (٢) والنسخة رقم ١٦ (لا ذلك) (٣) الزيادة من النسخة الحليمة (٤) في النسخة رقم ١٦ (وقد أجازها)

قال : لأعلم بيع الغرر بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا الخفيرة عن ابراهيم قال : من الغرر ما يجوز ومنه ما لا يجوز فأما ما يجوز فشرائه السلعة المرحضة وأما ما لا يجوز فشرائه السمك في الماء ، وقد روينا إجازة بيع السمك في الماء قبل أن يتصيد عن عمر بن عبد العزيز ، وبه يقول (١) ابن أبي ليلى .

قال ابو محمد : لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، والذي ذكر ابراهيم ليس بشيء . منه غرر الماء المرحضة فكل الناس يمرض ويموت وقد يموت الصحيح فجأة ويبرأ المريض المدقق فلا غرر ههنا أصلاً ، وأما السمك في الماء ، فإن كان قد ملك قبل تليس يبعه غرر ابل هو بيع صحيح وقد وافقنا الحاضرون من خصوصنا على أن بركة في دار لانسان صغيرة صاد صاحبها سمكة (٢) ورواها فيها (٣) حجة فإن يبعها فيها جائز ، وأما ما لم يملك من السمك بعد فلم يجوز به لأنه غرر حتى لو كانت السمكة مقدور عليها بالضمان ماحل يبعها وإنما حرم لأنه بيع مالي له وهذا كل مال بالباطل . وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا فقرة بن سليمان عن محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن عمر فبن باع أمة واستثنى ما في بطنها قال : له ثنياء ، وقد صح هذا أيضاً عن ابن عمر في العتق . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن الخفيرة عن ابراهيم النخعي قال : من باع حلي أو أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء فيها قد استبان خلقه ، فإن لم يستثن خلقه فلا شيء له .

قال علي : سواء استبان خلقه أو لم يستثن له ثنياء لما قد ذكرناه من أنه ماله يستثنيه إن شاء فلا يبيعه أو يدخل في صفقة أمة لأنه بعضها مالم ينفخ فيه الروح ومن حملها بعد نفخ الروح فيه ولكن من استثنى حل الحامل الذي باع كما ذكرنا فاولدت إن كانت من بني آدم إلى تسعة أشهر غير ساعة فهو له الآن يؤقن أن حملها به كان بعد البيع فلا شيء له لأنه حدث في مال غيره . وينظر في سائر الحيوان كذلك فاولدت لأخصى ما يلد له ذلك الحيوان فهو للذي استثنى ما واولدت لاكثر فليس له ما ذكرنا وبالله تعالى التوقي . ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه كان يميز ثنياء الحمل في البيع ولا يميز في العتق ، وهو قول أبي سليمان . وأبي ثور في البيع والعتق ، وهو كما أوردنا قول صاحب لا يعرف لمن الصحابة مخالف يوم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم . وروينا من طريق ابن أبي نعيم نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب نا ثقة مأمون . عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر قال : أعتق ابن عمر أمة له واستثنى ما في بطنها ، وبه يقول عبيد الله بن عمر . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد . هو



القطان عن هشام - هو ابن حبان - عن محمد بن سيرين فيمن أعتق أمته (١) واستثنى ما في بطنها فقال : له ثنياء . ومن طريق ابن أبي شيبة نايحي بن يمان عن سفيان - هو الثوري - عن جابر . ومنصور بن المعتمر . وابن جريج قال جابر : عن الشعبي . وقال منصور : عن إبراهيم . وقال ابن جريج : عن عطاء . ثم اتفق الشعبي . وإبراهيم النخعي . وعطاء قالوا كلهم : إذا أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء . وبه إلى ابن أبي شيبة نايحي بن عماره ابن أبي حفصة عن شعبة قال : سألت الحكم . وحماة بن أبي سليمان عن ذلك - يعني من أعتق أمته واستثنى ما في بطنها - فقالا جميعا : ذلك له . ناهما ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد بن عبد الملك بن أيمن ناعبد بن مسلم ناعبد بن أبو ثور ناعبد بن سفيان الثوري (٢) عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من كاتب أمته واستثنى ما في بطنها فلا بأس بذلك . وبه يقول أبو ثور . وأحمد بن حنبل في المقت . والبيع ، وبه يقول أيضا إسحاق . وأبو سليمان ، فهو لا . جمهور التابعين الحسن . وابن سيرين . وإبراهيم . والشعبي . وعطاء . والحكم بن عتيبة . وحماة بن أبي سليمان بعضهم في البيع . وبعضهم في المقت . وبعضهم في الأمرين معا وما نعلم الآن مخالفا لهم إلا الزهري وقال يقولنا في هذا من الفقهاء كما ذكرنا عبيد الله بن عمر . وأحمد . وأبو ثور . وإسحاق . وأبو سليمان . وغيرهم ، وليت شعري أين هم عن حجبتهم بالمسلمين عند شروطهم ؟ . وأما استثناء الجلد . والسواقل فروينا من طريق عبد الملك بن جبيب الأندلسي ناعبد عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن عماره بن غزية عن عروة بن الزبير : « أن رسول الله ﷺ لما خرج هو وأبو بكر مهاجرين إلى المدينة اشتريا من راعي غنم شاة وشرطا له إهابها » .

قال أبو محمد : هذا باطل عبد الملك هالك . وعماره ضعيف ثم هو مرسل ، ثم لو صح لكان منسوخا لأنه كما ترى قبل الهجرة ، وقد جاء النهي عن بيع الفرر بعد ذلك ، وبيع اللحم شاة غرر لأنه لا يدرى أهزل أم سمين . أو ذوا عاهة أم سالم ، ثم من لهم أن ذلك إنما جاز لأجل السفر فإن هذا ظن (٣) لا يصح . فإن قالوا : كان في سفر قلنا : وكان في طريق المدينة فلا تميزوه في غيره . ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن زيد بن ثابت أن رجلا باع بقرة واشترط رأسها ثم بدله فأسكها فقتضيه زيد بشروي (٤) رأسها قال سفيان : نحن نقول : البيع فاسد . ومن طريق عبيد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي ناعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن نسير

(١) في النسخة رقم ١٦ أمته (٢) في النسخة رقم ١٤ من سفيان الثوري (٣) في النسخة رقم ١٤ فهذا ظن

(٤) عروى إلى مثله

ابن ذعلوق (١) عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلا باع بختة واشترط ثيابا فبترت فرغب فيها فاختصا إلى عمر بن الخطاب فقال : اذهب إلى علي فقال علي : اذهب إلى السوق فإذا بلغت أفضل ثمنها فاعطوه حساب ثيابها من ثمنها ورويناها من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن نعيم بن ذعلوق عن عمرو بن راشد أن رجلا باع بعير أمرضا واستثنى جلده فبأ البعير فقال علي : يقوم البعير في السوق ثم يكون له شرواه (٢) •

ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي حدثني أصحغ عن ابن وهب عن اسماعيل بن عياش اشترى رجل رأس حمل وقد ثمنه واشترى آخر بقتة وقد ثمنه لغيره فعاش الجبل وصلح فقال مشترى الجبل لمشتري الرأس : إنما لك من الرأس فاختصا إلى شريح فقال شريح : هو شريكك فيه بحصة ما قدو بحكم شريح هذا يأخذ عثمان البتي ، وأحمد ، وإسحاق ولم يحزم مالك استثناء الجلد والرأس إلا في السفر لافي الحضر بخلاف كل من ذكرنا ولم يحزم أبو حنيفة ، ولا الشافعي أصلا ، وأجاز الأوزاعي استثناء اليد والرأس أو الجلد عند الذبح خاصقو كرهه أن تأخر الذبح ، والخفيفون ، والمالكيون يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم وخالفوا مهنا زيد بن ثابت ، وعمر ابن الخطاب ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ؛ وأما المالكيون فأنهم رأوا فيمن باع بعيرا واستثنى جلده فاستحياء الذي اشتراه أن له شروى جلده أو قيمته هذا في السفر خاصة ، وهذا خلاف حكم عمر ، وعلي . وزيد لأنهم حكموا بذلك مطلقا لم يخصوا سفرا من حضر ، وروينا مثل قولنا عن بعض السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة أن أبا الأحوص عن أبي حمزة قلت لأبراهيم : أبيع الثاة واستثنى بعضها قال : لا ولكن قل : أبيعك نصفها • قال ابن أبي شيبة : ناعبد الصمد بن أبي الجارود (٣) سألت جابر بن زيد عن باع بعيرا واستثنى بعضه قال : لا يصح ذلك •

١٤٢٧ مسألة ومن باع من ذكرنا الظاهر دون الغيب أو باع منيا يجوز بيعه ، بصفة كالصوف في القراش ، والصل في الطرف . والثوب في الجراب فانه إن كان المكان للبائع فعليه تمكين (٤) المشتري من أخذ ما اشترى ولا بد ولا كان غاصبا مانع حق وعلى المشتري إزالة ماله عن مكان غيره وإلا كان غاصبا للمكان مانع حق ، فإن كان المكان للمشتري فعلى البائع نزع ماله عن مكان غيره وإلا كان ظالما مانع حق ، فإن كان المكان لهما جميعا فأيهما أراد تمجيل انتفاعه بمتاعه فعليه أخذه ولا يجبر الآخر

(١) نسبه بنون في أوله بهما سين مهمة صفرا وذعلوق بدل ألمعجة في أوله ، وفي النسخة رقم ١٦ (بصر ابن ذعلوق) وهو غلط (٢) أي مثله (٣) في النسخة رقم ١٦ • عبد الصمد بن أبي الفاروق • وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (فعلية أن يمكن)

على ما لا يريد تعجيله من أخذ متاعه ، فان كان المكان لغيرهما فليهما جميعا أن يزع (١) كل واحد منهما ماله من مكان غيره ولو لافيه ظالم مانع حق لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، ولقوله ﷺ : « إذا قل سلبان لأني الترداء : « اعط كل ذي حق حقه صدقه عليه السلام . وصوب قوله ، فمن باع تمرا دون نواهها فأخذ التمرة وتخلصها من التوى على المشتري لأنه مأثور بأخذ متاعه وقطعه وترك التوى مكانه إن كان المكان للبائع فإن أبي جبر واستوجر عليه من يزيل التمر عن التوى ولا يكلف البائع ذلك إلا أن يشاء لأنه لا يلزمه فتح ثمرة غيره ولا أن يعمل له فيه عملا فان كان المكان للمشتري فان أراد المشتري قطع ثمرته فله ذلك ولا يترك غيره يؤثر له فيها أثر الا يريد أن أي المشتري من ذلك فعل البائع اخراج نواه وقطعه على اللطف ما يمكن ولا شيء عليه ، فان تعدى ضمن مقدار تعدي في إفساد الثمرة فان كان المكان لهما فكما قلنا : أيها أرادته بجيل أخذ متاعه فله أخذه فان أراد ذلك الذي له التوى كان له إخراج نواه بالطف ما يمكن اذ لا بد له من ذلك ولا شيء عليه لأنه فعل مباح له فان تعدى (٢) ضمن فان كان المكان لغيرهما أجزأ جميعا على العمل مما في تخليص كل واحد منها ماله وهكذا القول في نالفة المسك . والظروف دون ما فيها . والقشور دون ما فيها . والشمع دون العسل . والتبن دون الحب . وجلد الحيوان المذبوب أو المنحور . ولحم الزيتون . والسسم وكل ذي دهن ، وأما من باع الأرض دون البذر . أو دون الزرع . أو دون الشجر . أو دون البناء فالحصاد على الذي له الزرع . والقلع على الذي له الشجر . والبناء والقطع أيضا عليه لأن فرضا عليه إزالة ماله عن أرض غيره ، ومن باع الحيوان دون اللبن أو دون الحبل فالحلب على الذي له اللبن ولا بد وأجرة القابلة عليه أيضا لأن واجبا عليه إزالة لبنه عن ضرع (٣) حيوان غيره وليس على صاحب الحيوان الا امكانه من ذلك فقط لا خدمته في حلب لبنه ، وكذلك على الذي له ملك النول العمل في النول في أخذ مملوكه أو مملوكة من بطن أمه غيره بما أيسر له من ذلك ، ومن باع عسارية خشب أو حجر في بناء فعمل المشتري قلع ذلك بالطف ما يقدر عليه من التدعيم (٤) لما حول السارية من البناء وهدم ما حوالها مما لا بد له من هدمه ولا شيء عليه في ذلك لأن له أخذ متاعه كما يقدر ، ومن هو مأثور بشيء ويعمل في شيء فلا ضمان عليه لأنه بفعل ما يفعله من ذلك محسن وقد قال الله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيثون في الأرض بغير الحق ) فان تعدى ضمن لما ذكرنا •

(١) في النسخة رقم ١٦ (أن يزع) (٢) في النسخة رقم ١٤ (وان تعدى) (٣) في النسخة رقم ١٦ وعن ضرع (٤) في النسخة رقم ١٦ (بالطف ما يقدر وليس عليه من التدعيم)

١٤٢٨ مسألة (١) - ومن باع صوفاً أو وبراً أو شعر أعل الحيوان فالجزء على الذى له الصوف . والشعر . والوبر لان عليهما إزالة ماله عن مال غيره ومكان الشعر . والوبر . والصوف وهو جلد الحيوان فعلى الذى له كل ذلك إزالة ماله عن مكان غيره وعلى الذى له المكان أن يملكه من ذلك قط . وكذلك من اشترى خاية في بيت فعليه اخراجها وله (٢) أن يهدم من باب البيت ما لا بدله من هدمه لاخراج الخاية ولا ضمان عليه في ذلك اذ لا سيل له الى العمل ما كلف الا بذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٩ مسألة ولا يحل بيع تراب الصاغة أصلاً بوجه من الوجوه لانه انما يقصد المشتري ما فيه من قلم الفضة والذهب وهو مجهول لا يعرف فهو غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر .

١٤٣٠ مسألة وكل ما غطه الفبارون من التراب أو استخرجه غسالو الطين من الطين . أو استخرج من تراب الصاغة فهو لقطة ما لم يكن أن يعرف كالفص . أو الدينار . أو الدرهم فإذا زاد ثمنه كما ذكرنا في اللقطة ثم هو للقطط (٣) مضمونا لصاحبه ان جاء . وما كان منه لا يمكن أن يعرف صاحبه أبداً من قطعة (٤) أو غير ذلك فهو حلال لواجده على ما ذكرنا في كتاب اللقطة وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣١ مسألة وأما تراب المعادن فما كان منه معدن ذهب فلا يحل بيعه البتة بوجه من الوجوه لان الذهب فيه مخلوق في خلاه مجهول المقدار ؛ فلو كان الذهب الذى فيه مرتباً كله محاطاً به جاز يمه بما يجوز به بيع الذهب على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وما كان منه تراب معدن فضة جاز يمه بدراهم وبذهب قدداً الى أجل وإلى غير أجل وبالعرض قدداً وجاز السلم فيه ، وكذلك تراب سائر المعادن لانه ليس فيه شيء من الفضة أصلاً وانما هو تراب محض لا يصير فضة إلا بمعاملة وطبخ فيستحيل بعضه فضة كما يستحيل الماء ملحاً والبيض فرايج . والنوى شجراً ولا فرق (٥) .

١٤٣٢ مسألة ويم القليل قبل أن يسبل جائز . والبائع أن يتطوع للمشتري بترك ما شاء الى أن يرياه أو الى أن يحصده أو الى أن يبيع بغير شرط ، فان غفل عنه حتى زاد فيه أولاداً من أصلهم تكن ظاهرة اذا اشتراه فاختصافها فأيهما أقام البيعة بمقدار المبيع قضى بها ولم يكن للمشتري إلا القدر الذى اشترى وكانت الزيادة من الأولاد للبائع فان لم تكن له بيعة حلقاً وقسمت الزيادة التي يتداعيانها بينهما ، وأما السبل . والحروب .

(١) سقط لفظ (مسألة) من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ (وطيه) (٣) في النسخة رقم ١٤ للقطعة (٤) في النسخة رقم ١٦ من نسخة (٥) الرمانات هي الجمل الرابع من كتاب الحلى من النسخة رقم ١٦ نالها التوفيق لا تمامه

والجب فله شترى على كل حال ، و كذلك ما زاد في طوله فاذا سفل الزرع لم يحمل يمه أصلا لا على القطع ولا على الترك إلا حتى يشتد فاذا اشتد حل بيع ما حبتد •  
 برهان صحة بيع القصيل قبل أن يسفل قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فالبيع كالمحلل الأيضا منع منه نص قرآن أوسط : ولم يأت في منع بيع الزرع مذ ينبت إلى أن يسفل نص أصلا • وبرهان تحريم بيعه إذا سفل إلى أن يشتد ما روينا من طريق مسلم ناعلى بن حجر . وزهير بن حرب قالا جميعا : نا سماعيل بن علية عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر » وعن السبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري » (١) • ومن طريق أبي داود نا الحسن بن علي نا أبو الوليد - هو الطيالسي - عن حماد بن سلة عن حميد عن أنس « أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد » ولا يصح غير هذا أصلا ، وهكذا روينا عن جمهور السلف • روينا من طريق وكيع نا إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي عن مسروق عن عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود قالا جميعا : لا يباع النخل حتى يحمر ولا السبل حتى يصفر • ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين قال : نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها وعن السبل حتى يبيض • ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الخيد - عن عاصم عن ابن سيرين قال : لا يشتري السبل حتى يبيض • ومن طريق وكيع نا الربيع - هو ابن ميسح - عن الحسن أنه كره بيع السبل حتى يبيض • ومن طريق ابن أبي شيبة ناعلى بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني قال : سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال : لا بأس قهلت : إنه يسفل فكرمه ، وهذا هو نفس قولنا ظم يستثن رسول الله ﷺ إذ منع من بيع السبل حتى يشتد أو يبيض جواز يمه على الحصاد وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وما كان ربك نسيا ، وكذلك عمر بن الخطاب . وابن مسعود لا يخالف لهما فعله من الصحابة رضى الله عنهم •

**قال أبو محمد** : فان حصد السبل وطالما يحز يمه أيضا لانه سفل يمكن فيه بعد أن يشتد ويبيض ، وكذلك ان صفي فصار حبا ولا فرق للهي عن ذلك أيضا ، فان كان ان ترك لم ييس ولكن يفسد جاز يمه لانه قد خرج عن الصفة التي جاء النهي عن بيع ما هي فيه والسبل في لغة العرب معروف وهو في القمح . والشعير . والعلس : والدخن . والسلت

وسائر ما يسمى في اللغة سنبلاً •

١٢٣٣ - مسألة - وأما بيع القصيل قبل أن يسنبل على القطع لجائز لأن فرضاً على كل أحد أن يزبل ماله عن أرض غيره، وأن لا يشغلها به فهذا شرط واجب مفترض فإن تطوع له رب الأرض بالترك من غير شرط لحسن لأن لكل أحد باحة أرضه لمن شاء. ولما شاء عالم بعمته، فإن زاد فلصاحب المال أن يتطوع له بالزيادة لأنه ماله يهبه لمن شاء مالم يمنعه قرآن. أو سنة، والهبة فعل غير وفصل قال الله تعالى: (واغفلوا الخبز) وقال تعالى: (ولا تنسوا الفضل بينكم) فإن أبي قال بئنة فإن لم تكن بينة فبما امتد اعيان في الزيادة وهي بأيديهم مأمعا فكل واحد يقول: هي لي فحلفان لأن كل واحد منهما مدعى عليه ثم يبقى لكل أحد ما يده ليراه من دعوى خصمه يمينه وبالله تعالى التوفيق •

ومنع أبو حنيفة. ومالك. والشافعي من بيع القصيل حتى يصير حياً يابساً ولم يأت بهذا نص أصلاً، ثم تناقضوا فاجازوا بيعه على القطع، وكل هذا بلا برهان أصلاً لأن قرآن. ولا من سنة. ولا قول صاحب. ولا قياس. ولا رأى له وجه، ولا دليل لهم على ما منعوا من ذلك ولا على ما أباحوا منه. وقال سفيان الثوري. وابن أبي ليلى: لا يجوز بيع القصيل لأعلى القطع ولأعلى الترك، وقول هؤلاء أطرد وأصح في السنبل قبل أن يشتد، واختلفوا إن ترك الزرع فزاد فقال مالك: يفسخ البيع جملة، وقال أبو حنيفة: للشترى المقدار الذي اشترى ويتصدق بالزيادة ويروي عنه (١) أنه رجع فقال: للشترى المقدار الذي اشترى، وأما الزيادة فللبائع، وقال الشافعي: البائع مخير بين أن يدع له الزيادة فيجوز البيع والهبة معها أو يفسخ البيع، وقال أبو سليمان: الزيادة للشترى مع ما اشترى •

**قال أبو محمد:** أما فسخ مالك للبيع قول لا دليل على صحته أصلاً، ولا معنى لفسخ بيعاً وقع على صحة باقراره؟ هذا لا يجوز إلا بقرآن: أو سنة، وأما أول قول أبي حنيفة خطأ لأن الزيادة أذ جعلها للشترى فلا شيء يأمره بالصدقة بها دون أن يأمره بأن يتصدق بالقدر الذي اشترى وكلامهما له، وأما القول الذي رجع إليه من أن الزيادة للبائع فصحيح إذا قامت البينة به أو بمقدار ما اشترى، وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ لأنه إذ جعل الزيادة للبائع فلا شيء أجبره على هبتها للشترى أو فسخ البيع؟ ولا شيء دليل منه من طلب حقه والخصام فيه والبقاء عليه؟ فبهذا آراء القوم كما ترى في التحليل والتحريم، وأما قول أبي سليمان: أن الزيادة للشترى خطأ لأن المشتري إنما اشترى قدراً

مدلوما فله ما حدث في العين الذي اشترى وللبائع ما زاد فيما استبقى لنفسه من بيعه من المشتري فإزيدة في طول الساق للبائع لما ذكرنا لأنه ليس للمشتري الا ازع ما اشترى فقط وانما تأتى الزيادة من الأصل ، وأما السبل . والحب . والنور . والورق . والتبن . والخروب فلمشتري لأنه في عين ماله حدث ، وقد جاء في هذا عن بعض التابعين مارونا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : لا بأس ببيع الشعر للعلف قبل أن يدو صلاحه اذا كان يحصده من مكانه فلن يغفل عنه حتى يصير طعاما فلا بأس به .

١٤٣٤ مسألة ويجوز بيع ما ظهر من المقاتي وان كان صغيرا جدا لأنه يؤكل ولا يحل بيع ما لم يظهر بعد من المقاتي . والياشمين . والنور . وغير ذلك ، ولا جرة ثانية من التفصيل لأن كل ذلك بيع ما لم يخلق ولعله لا يخلق وان خلق فلا يدرى أحد غير الله تعالى ما كنهه ولا مضافاته فهو حرام بكل وجه . وبيع غرر . وأكل ما بالباطل . وأجاز مالك كل ذلك (١) ، وما نعلم له في تخصيص هذه الأشياء سلفا ولا أحدا قاله غيره قبله ولا حجة ، واحتج بعضهم باستحجار الفطر وهذا تحريف لكلام الله تعالى عن موضعه ، وأين الاستحجار من البيع ثم أين اللبن المرتضع من القثاء . والياشمين ؟ وهم يحرمون بيع لبن شاة قبل حلبه ولا يقيسونه على الظئر ثم يقيسون عليه بيع القثاء . والنور . والياشمين قبل أن يخلق . وروينا (٢) من طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنا يونس بن عبيد عن الحسن أنه كره بيع الرطاب جزئين جزئين . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا شريك عن المغيرة عن ابراهيم النخعي . والشعبي قالا جميعا : لا بأس ببيع الرطاب جزء جزء . ومن طريق وكيع عن بريد (٣) بن عبد الله بن أبي بردة قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن بيع الرطبة جزئين ؟ فقال : لا تصلح إلا لجزء . ومن طريق وكيع عن محمد بن مسلم عن ابن أبي نجيح (٤) عن مجاهد أنه كره بيع القضب والحناء إلا لجزء . وكره بيع الحيار والخربز (٥) الاجنية . ومن طريق وكيع عن اسرائيل عن جابر عن ابن أشوع . والقاسم أنهما كرها بيع الرطاب الاجزاء وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم .

١٤٣٥ مسألة - فلو باع المقات (٦) بأصولها والموز بأصوله وتطوع له باقيا كل ذلك في أرضه بغير شرط جاز ذلك فإذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه لأنه تولد في ماله وله أخذه بقلع كل ذلك متى شاء . لأنه أملك بماله ولا يحل له اشتراط ابتاء ذلك .

(١) في النسخة رقم ١٦ (ذقة كنه) (٢) سقط لفظ (روينا) من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ (يزيد) وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (عن محمد بن سليمان عن أبي نجيح) وهو غلط فيها (٥) هو بكسر المعاء المعبدة بمد معارء البطيخ بالغاوسية (٦) في النسخة رقم ١٦ القثاء

في أرضه مدة مائة أو غير مائة لأن شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فأتى  
احتجوا بالمسلمين عند شروطهم قلنا : هذا لا يصح وأتم تصحونه فأين أتم عنه في  
منكم جواز بيع القليل على شرط الترك وإباحته بيمينه بشرط القطع وكلاهما شرط  
مجرد لم يأت به نص قرآن . ولا سنة أصلا فترقم بلا دليل و بالله تعالى التوفيق .

١٤٣٦ - مسألة - وبيع الأمتة وبيان أنها حامل من غير سيدها لكون من زوج أو  
زنا أو إكراه بيع صحيح سواء كانت راتنة أو وخشا (١) كان البيع في أول الحمل أو في  
وسطه أو في آخره ، وقال مالك : يجوز في الوخش ولا يجوز في الراتنة وهذا قول لأدليل  
عليه أصلا وما نعلم أحدا سبقه إليه أصلا ، وقال تعالى : (وأحل الله البيع) وما خص حاملا  
من حائل . ولا راتنة من وخش . ولا امرأة من سائر أئاث الحيوان وما كان ذلك نسياء .  
١٤٣٧ - مسألة - وبيع السيف دون غمده جائز . وبيع الغمد دون النصل جائز .  
وبيع الحلية دونها جائزة ، وبيع نصفها مشاع أو ثلثها أو عشرها أو شيء منها بيمينه كل  
ذلك جائز وأحل الله البيع ، ومنع أبو حنيفة من بعض ذلك وما نعلم أحدا قاله قبله وما  
نعلم له دليلا أصلا و بالله تعالى التوفيق ، وكذلك بيع قطعة من ثوب أو من خشبة معينة  
محدودة جائز ، وأحل الله البيع .

١٤٣٨ - مسألة - وبيع حلقة الخاتم دون الفص جائز وقطع الفص حيث نزع  
البائع وبيع الفص دون الحلقة جائز . وقطع الفص حيث نزع على المشتري لأن رسول الله ﷺ  
يقول : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والفص في الحلقة فهي مكان الفص ، ففرض  
على الذي له الفص اخراج الفص من مال غيره (٢) وليس له أن يشغل مال غيره بغير  
إذنه ، وليس على صاحب الحلقة إلا مكانه من ذلك فقط وأن لا يحول بينه وبين ماله ،  
وليتولى اخراج الفص توسيع الحلقة بما لا بد منه في استخراج متاعه ولا ضمان عليه لأنه  
فعل ماهر مأمور بفعله فإن تمدى ضمن ، وهكذا القول في الجذع يباع دون الحائط  
أو الحائط يباع دون . والشجرة دون الأرض أو الأرض دون الشجرة ولا فرق (٣)  
و بالله تعالى التوفيق .

١٤٣٩ - مسألة - من باع شيئا قال المشتري : لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال  
البائع : لا أدفع حتى أقبض أجبرهما على دفع المبيع والثمن معاً لأنه ليس أحدهما حق  
بالانصاف والاتصاف من الآخر ويد كل واحد منهما حق للآخر وفرض على كل  
واحد منهما أن يعطى الآخر حقه فلا يجوز أن ينحس أحدهما بالتقدم ، وفعل ذلك جور .

(١) الرابع الجواد ، والوخش من الناس الذي يستوي فيه الذكرو والمؤنث والواحد والجمع (٢) في النسخة

رقم ١٦٠٠ - كغيره (٣) سقط لفظ ولا فرق من النسخة رقم ١٤



وحيف . وظلم ، وهذا قول أصحابنا وعيد الله بن الحسن (١) .

١٤٤٠ - مسألة - قلن أن المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال : لأدفع الثمن الابدان أقبض ما اشتريت فللبائع أن يحبس ما باع حتى يتصف وي نصف معافان تلف عنده من غير تعديه فهو من مصيبة المشتري وعليه دفع الثمن ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعديه لأنه احتبس بحق قال الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) إلا أن يكون في قبض ما حبس (٢) وقام بالثمن فإنه يضمن ما زاد على هذا المقدار لأنه متعد باحتبائه أكثر مما تعدى عليه في الآخر ، هذا إن كان بما يمكن أن ينقسم فإن كان مما لا يمكن قسمه إلا بفساده أو حط ثمنه فلا ضمان عليه أصلاً ، فلو قال البائع : لأدفع الابدان قبض الثمن ودعاه المشتري إلى أن يقبض ويدفع معافاً فهو هنا ضامن لأنه متعد باحتبائه ما حبس وقد دعي إلى الانصاف فاقى وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤١ - مسألة - ومن قال حين يبيع أو يشتري : لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال بما في خلافتين من الأيام إن شاء رد بعيب أو بغير عيب أو بخديعة أو بغير خديعة ، ويغيب أو بغير غيب وإن شاء أمسك فإذا انقضت الليال الثلاث بطل خياره ولزمه البيع ولا رد له إلا من عيب أن وجده (٣) ، والليالي الثلاث مستأنفة من حين العقد فإن بايع قبل غروب الشمس بقليل أو كثير ولو من حين طلوعها فإنه يستأنف الثلاث مبتدأة وله الخيار أيضاً في يومه ذلك . وإن بايع بعد غروب الشمس فله الخيار من حيثئذ إلى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة . حدثنا حمام ناعب بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا الحميدي نا سفيان نا عينة نا محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : إن متقداً سفع في رأسه في الجاهلية مأمومة فخلت لسانه فكان إذا بايع خدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : « بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار » نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا محمد بن يحيى (٤) البخاري نا سفيان بن عينة نا محمد بن اسحاق عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : « إن متقداً سفع في رأسه مأمومة في الجاهلية فخلت لسانه فكان يخدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار ثلاثاً من يبعك » قال ابن عمر : فسمعه يقول إذا بايع : لا خذابة لا خذابة .

(١) في النسخة رقم ١٤ ابن الحسين وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ما حبس (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا رد لمن حبس إلا ما وجده (٤) في النسخة رقم ١٤ جابر بن يحيى وهو معروف

١٤٤٢ - مسألة - فان لم يقدر على أن يقول : لا خلافة قلنا كما يقدر لآفة بساءة (١)  
أول جملة فان يحجز جملة قال : بلفظه ما يوافق معنى لا خلافة وله الخيار المذکور أحب البائع  
أم كره • برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أمر متقذا أن يقولوا وقد علم أنه لا يقول إلا  
لا خذابة ، وقال تعالى : ( لا يكلف الله شيئا الا وسعها ) •

١٤٤٣ - مسألة - فان رضى في الثلاث وأسقط خياره لزمه البيع وذلك أن  
رسول الله ﷺ جعل له الخيار ثلاثا فلو كان لا يلزمه الرضى ان رضى في الثلاث لكان  
انما جعل له عليه السلام الخيار في الرد فقط لا في الرضى وهذا باطل لأن رسول الله ﷺ  
أجل له الخيار فكان عموما لكل ما يختار من رضى أو رد ، ولو كان الخيار لا ينقطع  
بأسقاطه إياه وأقراره (٢) بالرضى لوجب أيضا ضرورة أن لا ينقطع خياره وان رد البيع  
حتى ينقض الثلاث وهذا محال ، فظاهر اللفظ ومعناه أن له الخيار مدة الثلاث ان شاء  
ورديطل البيع ولا رضى له بعد الرد وان شاء رضى فيصح البيع ولا رد له بعد الرضى لا يحتل  
أمره عليه السلام غير هذا أصلا فان لم يلفظ بالرضى ولا بالرد لم يحجز أن يحجز على شيء  
من ذلك وبقي على خياره الى انقضاء الثلاث ان شاء رد وان شاء أمسك فان اقتضت الثلاث  
ولم يرد قد لزمه البيع لأنه بيع صحيح جعل له الخيار في رده ثلاثا لا أكثر فان لم يطله  
فلا إبطاله بعد الثلاث الا من عيب كآثر البيوع وبقي البيع بصحته لم يطل ، وبالله  
تعالى التوفيق •

١٤٤٤ - مسألة - فان قال لفظا غير لا خلافة لكان أن يقول : لا خذبة أولا غش  
أولا كيد أولا غبن أولا مكر أولا عيب أولا ضرر أو على السلامة . أو لاداء ولا غائقة .  
أولا خبث أو نحو هذا لم يكن له الخيار المجسول لمن قال : لا خلافة لكان أن يجد شيئا مما  
باج على أن لا يقدر بيعه عليه بطل البيع وان لم يجد لزمه البيع •

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ إذا أمر في الديانة بأمر ونص فيه بلفظ ما لم يحجز تعدى  
ذلك اللفظ الى غيره سواء كان في معناه أو لم يكن مادام قادرا على ذلك اللفظ الا بنص  
آخر يبين أن له ذلك لأنه عليه السلام قد حذف ذلك حدا فلا يحل تعديه قال الله تعالى :  
( ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدأ فيها ) وقال تعالى : ( وما  
ينطق عن الهوى إن هو الا وحى وحى ) ، وقال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه )  
ولو جاز غير هذا الجاز الأذان بأن يقول : العزير أجل . ليس لنا رب الا الرحمن . أنت  
ابن عبد الله بن عبد المطلب مبعوث من الرحمن . هلموا [ الى ] (٣) نحو الظاهر هلموا نحو البقاء

(١) في النسخة رقم ١٤ : لا . قاله (٢) في النسخة رقم ١٤ : وأقرار (٣) الزاد عن النسخة رقم ١٦

العزير اعظم ليس ثارب الاالرحيم .

**قال ابو محمد** : من اذن هكذا فحقه أن يستتاب فان تاب والا قتل لانه مستهزئ بآيات الله عز وجل متعدد لحدوده (١) ، ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه السلام في أفعال الصلاة . والأذان . والاقامة . والتلبية . والنكاح . والطلاق . وسائر الشريعة وعلى المفرق الدليل والافهم بطل ، وأما من أجاز مخالفة الألفاظ المحدودة من رسول الله ﷺ في الأذان . والاقامة . وأجاز تنكيسها . وقراءة القرآن في الصلاة بالأعجمية ، وهو فصيح بالقرآن فاعليه أن يقول بتنكيس الصلاة فيدعوها بالتسليم ثم بالعود . والتشهد ، ثم بالوجود . ثم بالكوع ، ثم بالقيام ، ثم بالتكبير وقرأ في الجلوس : ويتشهد في القيام . وأن يصوم الليل في رمضان . ويفطر النهار ويحبل الحج . ويدل أفعال القرآن بغيرها ما هو في معناها ويقدم أفعالها ويؤخرها ما لم يفسد المعنى . ويكتب المصنف كذلك . وقرأ في الصلاة كذلك . وقرأ الناس كذلك . ويدل الشرائع ونحن نبرأ إلى الله تعالى من كل ذلك ومن أن تعدى شيئاً مما حده لنا رسول الله ﷺ لينا لأعلمنا بالإمامة ونحمد الله كثيراً على ذلك \*

وقد اختلفنا كثيراً من مخالفتنا أن لفظ البيح لا ينوب عن لفظ السلم ، وهذا منقاد المأمور باللفظ المذكور لم ير أن يتعداه إلى غيره وأن كان في معناه بل قاله كأمر . وكما قدر . وكما كلف . ونسأل المخالف لنا (٢) في هذا عن الفرق بين الألفاظ المأمور بها في الأحكام وبين الأوقات المأمور بها في الأحكام . وبين المواضع المأمور بها في الأحكام . وبين الأحوال والأعمال المأمور بها في الأحكام ولا سبيل له إلى فرق أصلاً فأن سوى بين الجميع في الإيجاب وفق وهو قولنا وأن سوى بين الجميع في جواز التبديل كفر بلا خلاف وبدل الدين كلهم خرج عنه وقد علم النبي ﷺ البراء بن عازب دعاه بقوله فيه «أمنت بكتابك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت» فذهب البراء يستذكره (٣) فقال : وبرسوك الذي أنزلت ونيك الذي أرسلت فقال له عليه السلام : « ونيك الذي أرسلت» فلم يدعه أن يدل لفظة مكان التي أمره بها والمعنى واحد ، ومن أعجب وأضل من يميز تبديل لفظ أمره رسول الله ﷺ ثم يقول : ان قال الشاهد : أخبرك أو أعلك بأن أعلم أن (٤) . لهذا عند هذا ديناً أنها ليست شهادة ولا يحكم بها حتى يقول : أشهد فأعجبوا العكس هؤلاء القوم للحقائق ١ . وأما الألفاظ الأخر فهي ألفاظ معروفة المعاني بايع

(١) في النسخة رقم ١٦٦ لحدوده (٢) في النسخة رقم ١٤٤ ونسأل المخالفين لنا ويؤمنه ما سألني به ولا سبيل له (٣) في النسخة رقم ١٦٦ يستذكرها أي الجملة من الدعاء . ومخرج الخبر على ما هنا الخط (٤) لفظاً أن سئل من النسخة رقم ١٤

عليها فله ما بايع عليه ان وجده كذلك لانه ماتراضيا عليه كما قال الله تعالى : ( إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فان وجد غير ماتراضيا به في بيعه فم يحد ما بايع ولا ما ابتاع وليس له غير ذلك فلا يحل له من مال غيره مالم يبايعه فيه عن تراض منهما ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٥ مسألة - وكل شرط وقع في بيع منهما أو من أحدهما برضى الآخر فانهما ان عقدها قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالفرق بالأبدان . أو بالتخيير . أو في أحد الوقين - يعني قبل العقد أو بعده - ولم يذكر افي حين عقد البيع فالبيع صحيح تام والشرط باطل بلازم (١) ، فان ذكر اذلك الشرط في حال عقد البيع (٢) فالبيع باطل مفسوخ والشرط باطل أى شرط كان لا تخاش شيئا الاسبعة شروط فقط فانها لازمة والبيع صحيح ان اشترطت في البيع ، وهى اشتراط الرهن فيما تبايعاه الى أجل مسمى . واشترط تأخير الثمن ان كان تأخير أو دراهم الى أجل مسمى ، واشترط أداء الثمن الى الميسرة وان لم يذكر أجل ، واشترط صفات المبيع التى يراضيانها معا ويتبايعان ذلك الشيء على أنه بتلك الصفة ، واشترط أن لا خلافة ، ويبيع العبد والأمة فيشترط المشتري مالهما أو بعضه مسمى معينا أو جزاء أمفويا مشاعا فيجميعه سواء كان مالهما مجعولا كله أو معلوما كله أو معلوما بعضه مجعولا بعضه ، أو بيع أصول نخل فيها ثمرة قد أبرت قبل الطيب أو بعده فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزاء معينا منها أو مسمى مشاعا فيجميعها ، فهذه ولازم يدوساؤها باطل كما قدمنا كن باع مملوكا بشرط العتق أو أمة بشرط الإبلاد . أو دابة واشترط ركوها مدة مسمية قلت أو كثرت أو الى مكان مسمى قريب أو بعيد أو دارا واشترط سكنها ساعة فافوقها أو غير ذلك من الشروط كلها .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا أبو أسامة - هو حماد بن أسامة - ناهشام بن عروة عن أبيه قال : أخبرني عائشة أم المؤمنين فذكرت حديثا قالت فيه : **هـ** : **إ** ن رسول الله ﷺ **خ** طب الناس غمدها **هـ** وأثنى عليه [ بما هو أمه ] (٣) ثم قال : أما بعد فما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق **هـ** وذكر باقى الخبر **هـ** ومن طريق أبى داود حدثنا القعنبي . وقيية بن سعيد قالا جميعا : نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال : ان عائشة أم المؤمنين أخبرته **هـ** أن رسول الله ﷺ قام فقال : ما بال أناس يشترطون

(١) فى النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ فى حال العقد (٣) الزيادة من صحيح

شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فليس له وان اشترط ما تهمته شرط الله أحق وأوثق (١) ، فهذا الاثر كالشمس صفة ويانا برفع الاشكال كله ، فلما كانت الشروط كلها باطلة غير ما ذكرنا كان كل عقد من بيع أو غيره عقد على شرط باطل باطلا ولا بد لانه عقد على أنه لا يصح (٢) الا بصحة الشرط والشرط لاصحة له فلا صحة لما عقد بان لاصحة له الا بصحة ما لا يصح •

**قال ابو محمد :** واما تصحيحنا الشروط السبعة التي ذكرنا فانها منصوص على صحتها وكل مانع رسول الله ﷺ عليه (٣) فهو في كتاب الله عز وجل قال تعالى : ( وأنزلنا اليك الذكركتين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) وقال تعالى : ( من يطع الرسول فقد اطاع الله ) فاما (٤) اشترط الرهن في البيع الى أجل مسمى فلقوله تعالى : ( ولم تجدوا كتابا فها من مقبوضة ) ، واما اشترط الثمن الى أجل مسمى فلقول الله تعالى : ( اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) واما اشترط أن لا خلافة فقد ذكرنا الخبر في ذلك قبل هذا المكان بنحو أربع مسائل (٥) واما اشترط الصفات التي يتبايعان عليها من السلامة : أو من أن لا خديعة ومن صناعة العبد . أو الامة . أو سائر صفات المبيع فلقول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فنص تعالى على التراض منهما والتراض لا يكون الا على صفات المبيع ، وصفات الثمن ضرورة • واما اشترط الثمن الى الميسرة فلقول الله تعالى : ( وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) • وروينا من طريق شعبة أخبرني عمار بن أبي حفصة عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ بعث الى يهودى قدمت عليه ثياب ابعت الى شوبين الى الميسرة » وذكر باقي الخبر • واما مال العبد . أو الامة واشترطه واشترط ثمر النخل المؤبر فلما رويانا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عباد بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : من باع عبدا وله مال فإله للبايع إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع غنلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع »

**قال ابو محمد :** ولو وجدنا خبرا يصح في غير هذه الشروط باقيا غير منسوخ لقلنا به ولم نخالفه ، وسنذكر إن شاء الله تعالى حكم هذين الشرطين اذ قد ذكرنا غيرهما والحمد لله رب العالمين ، وقد ذكرنا رواية عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كل بيع فيه شرط فليس يباع •

(١) الحديث في سنن أبي داود مطولا اختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم ١٤ (لا) عند ما لا يصح (٣) سقط لفظ علي بن النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٤ (و) أما (٥) ذكر في ص ٣٧٦

قال على : فان احتج معارضنا بقول الله تعالى : ( أو فوا بالمقود ) وقوله تعالى : ( أو فوا بعهده إذا عاهدتم ) وعاروى : « المسلمون عند شروطهم » قلنا [ وبالله تعالى التوفيق ] (١) أما أمر الله تعالى بالوفاء بالمقود لا يختلف اثنان في أنه ليس على عومه ولا على ظاهره ، وقد جاء القرآن بأن نجتنب نواهى الله تعالى ومعاصيه فن عقد على معصية حرام عليه الوفاء بها فاذ لا شك في هذا فقد صح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والباطل محرم فكل محرم فلا يحل الوفاء به ، وكذلك قوله تعالى : ( وأوفوا بعهده إذا عاهدتم ) فلا يعلم ما هو عهده إلا بالنص وارفديه وقد علمنا أن كل عهدهى الله عنه فليس هو عهده الله تعالى بل هو عهد الشيطان فلا يحل الوفاء به ، وقد نص رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل والباطل لا يحل الوفاء به .

وأما الأثر في ذلك فأتنا رويناه من طريق ابن وهب حدثني سليمان بن بلال نا كثير ابن زيد عن الوليد بن دباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون عند شروطهم » . ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسى حدثني الحرابي عن محمد بن عمر عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك بن عطاء بلفظ أن النبي ﷺ قال : « المسلمون عند شروطهم » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد عن شيخ من بنى كنانة سمعت عمر يقول : المسلم عند شرطه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عينة عن يزيد ابن يزيد بن جابر عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم قال عمر بن الخطاب : « ان مقاطع الحقوق عند الشروط » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي قال : المسلمون عند شروطهم .

**قال أبو محمد** : كثير بن زيد هو كثير بن عبد الله بن عمرو (٢) بن زيد هالك متروك باتفاق ، والوليد بن دباح مجهول ، والآخر عبد الملك بن حبيب هالك ، ومحمد بن عمر هو الواقدي مذكور بالكذب ، وعبد الرحمن بن محمد مجهول لا يعرف ومرسل أيضا ، والثالث مرسل أيضا ، والذي من طريق عرفيه الحجاج بن أرطاة وهو هالك ، وخالد ابن محمد مجهول وشيخ من بنى كنانة ، والآخريه اسماعيل بن عبيد الله ولا أعرفه ، وخبر على مرسل ، ثم لو صح كل ما ذكرنا لكان حجة لنا وغير مخالفة لقولنا لأن شروط المسلمين هي الشروط التي أباحها الله لهم لا التي نهاهم عنها ، وأما التي نهوا عنها فليست

شروط المسلمين ، وقد نص رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط أو اشترط مائة مرة وأنه لا يصح لمن اشترطه فصاح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فباطل فليس هـ من شروط المسلمين فصاح قولنا يقيـن ثم إن الخنفيين . والمالكين . والشافعيين أشد الناس اضطرابا وتناحضا في ذلك لأنهم يميزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها باطل ليست في كتاب الله عز وجل ويميزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها حق لأنها في كتاب الله تعالى ، فالحنفيون . والشافعيون ينعنون اشتراط المتاع مال العبد : وثمرة النخل المؤبر ولا يميزون له ذلك البتة إلا بالشراء على حكم البيع ، والمالكيون . والحنفيون . والشافعيون لا يميزون البيع إلى الميسرة ولا شرط قول : لا خلافة عند البيع وكلاما في كتاب الله عز وجل لأمر النبي (١) ﷺ بهما وينسون هنا (٢) : « المسلمون عند شروطهم » وكلهم يميز بيع الثمرة التي لم يبدصلها بشرط القطع وهو شرط ليس في كتاب الله تعالى بل قد صحح النبي عن هذا البيع جملة ، ومثل هذا كثير .

**قال أبو محمد :** ولا يخلو كل شرط اشترط في بيع أو غيره من أحد ثلاثة أوجه لأربع لها أما إباحة مال لم يجب في العقد . وأما إيجاب عمل . وأما المنع من عمل والعمل يكون بالبشرة أو بالمال فقط وكل ذلك حرام بالنص قال رسول الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم وأبشاركم عليكم حرام » وأما المنع من العمل فإن الله تعالى يقول : ( لم تحرم ما أحل الله لك ) فصح بطلان كل شرط جملة الاشرطا جاء النص من القرآن والسنة بإباحته ، وهنا أخبار نذكرها ونبينها إن شاء الله تعالى للابتناء بها جاهل أو مشغبه حدثني محمد بن اسماعيل العذري القاضي بـرقسطة نا محمد بن علي الرازي الملقب نا محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري نا جعفر بن محمد الخلد نا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضري نا محمد بن سلمان الذه نا عبد الوارث . هو ابن سعيد التوري . قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة . وابن أبي ليلى . وابن شبرمة فسألت أبا حنيفة عن باع يما واشترط شرطا ؟ فقال : البيع باطل والشرط باطل ، ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك ؟ فقال البيع جائز والشرط باطل ، ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك ؟ فقال : البيع جائز والشرط جائز فرجعت إلى أبي حنيفة فأخبرته بما قال فقال : لا أدري ما قال . حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل والشرط باطل ، فأثبت ابن أبي ليلى فأخبرته بما قال فقال : لا أدري ما قال . حدثنا

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . أن رسول الله ﷺ قال : لشئى بريرة واشترطى لهم الولاء . البيع جائز والشرط باطل ، فأتيت ابن شبرمة فأخبرته بما قالوا فقالوا : لا أدري ما قالوا ناسع من كدام عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله ، أنه باع من رسول الله ﷺ رجلا واشترط ظهره إلى المدينة ، البيع جائز والشرط جائز . وهما خبر رابع ورواه من طريق أحمد بن شعيب أن أبا زيد بن أيوب نا ابن علي نا أيوب السخيتي نا عمرو بن شعيب حدثني أن علي بن أبيه عن أبيه ( ١ ) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : لا يعلل سلفويع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن . وبه يأخذ أحمد بن حنبل فيطل البيع إذا كانت فيه شرطان ويجزئه إذا كان فيه شرط واحد ، وذهب أبو ثور إلى الأخذ بهذه الأحاديث كلها قال : ان اشترط البائع بعض ملكه كسكنى الدار مدة مساة أو دهره كله أو خدمة العبد كذلك . أو ركوب الدابة كذلك . أو لباس الثوب كذلك جاز البيع والشرط لان الأصل له والمناقص له فباع ماشاء وأمسك ماشاء ، وكل بيع اشترط فيه ما يحدث في ملك المشتري فالبيع جائز والشرط باطل كالولاء ونحوه ، وكل بيع اشترط فيه عمل أو مال على البائع أو عمل المشتري فالبيع والشرط باطلان معا .

**قال أبو محمد :** هذا خط من أبي ثور لأن منافع ما باع البائع من دار. أو عبد. أو دابة. أو ثوب أو غير ذلك فاعلم أي له ما دام كل ذلك في ملكه فإذا خرج عن ملكه فمن الباطل والمحال أن يملك ما لم يخلفه الله تعالى بعد من منافع ما باع فإذا أحدها الله تعالى فاعلم أحدها الله تعالى في ملك غيره فهي ملك لمن حدث [ عنده ] (٢) في ملكه فبطل توجيه أبي ثور ، وكذلك باقي تقسيمه لأنه دعوى بلا برهان .

وأما قول أحد خطأ أيضاً أن تحريم رسول الله ﷺ الشرطين (٣) في بيع ليس  
مباحاً للشرط واحد ولا حرماً له لكنه مسكوت عنه في هذا الخبر فوجب طلب حكمة في غيره  
فوجدنا قوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فبطل الشرط الواحد  
وكل ما لم يعقد الا به ، والله تعالى التوفيق ، وبقي حديث بريرة . وجاز في الجمل فقول  
وبالله تعالى التوفيق : اتارونا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن أحمد بن مفرج  
نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادي الملا نا يحيى بن بكير نا الليث  
ابن سعد نا هشام بن عروة نا عروة عن عائشة قالت : « جاءتني بريرة فقالت : كاتب  
أمل على اسم أواق في كل عام أوقية فأعني قالت عائشة : ان أحب أملك (٤) أن أعد ما لم

(١) سقط الخط من أية، الثاني من حسن، الثاني من ٧ ص ٢٩٠ (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤، (٤) في النسخة كلها، (٥) انما هو الملك



عدة واحدة ويكون لي ولأولئك فقلت فمرضتها عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم (١)  
فسمع رسول الله ﷺ ذلك فسألها فأخبرته فقال : خذها واشترط لي لم الولاء فانما  
الولاء لمن أعنت ففعلت فقام رسول الله ﷺ عشية في الناس فحمد الله عز وجل ثم قال :  
ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس في  
كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق ، وبذكر باقي الخبره  
ومن طريق البخاري نا أبو نعيم نا عبد الواحد بن أيمن نا أبي قال : دخلت  
على عائشة [رضي الله عنها] (٢) قالت : دخلت بريرة - وهي مكاتبه - وقالت : اشتري  
واعطيني قالت : نعم قالت : لا تبعوني حتى يشترطوا ولائي فقالت عائشة : لا حاجة  
لي بذلك فقال لها رسول الله ﷺ : واشترها وأعطيها ودعهم يشترطوا ما شاءوا  
فاشترتها عائشة فاعتقتها واشترط أهلها الولاء فقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن  
اعتق وإن كان مائة شرط ، (٣) .

**قال أبو محمد** : قال قول في هذا الخبر هو على ظاهره دون تزيد ولا ظن كاذب مضاف  
إلى رسول الله ﷺ ولا تحريف اللفظ هو أن اشترط الولاء على المشتري في المبيع للعق  
كان لا يضر البيع شيئا وكان البيع على هذا الشرط جائزا جساما باحاوان كان الولاء مع  
ذلك للبعث ، وكان اشتراط البائع الولاء لنفسه مباحا غير منهي عنه ثم نسخ الله عز وجل  
ذلك وأبطله إذ خطب رسول الله ﷺ بذلك كما ذكرنا حيث حرم أن يشترط هذا الشرط  
أوغیره جملة الاشترط في كتاب الله تعالى لا قبل ذلك أصلا ، وقد قال تعالى : ( وما كان  
للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال تعالى :  
( التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) .

برهان ذلك أنه عليه السلام قد أباح ذلك وهو عليه السلام لا يبيع الباطل ولا يبر  
أحدًا ولا يندعه ، فإن قيل : فلا أجزتم البيع بشرط العتق في هذا الحديث ؟ قلنا : ليس  
فيه اشتراطهم عتقها أصلا (٤) ولو كان لقلنا به ، وقد يمكن أنهم اشترطوا ولاها وان  
اعتقت يوما ما أو ان أعقتها إذ إنما في الحديث أنهم اشترطوا ولاها لأنفسهم فقط  
ولا يميل أن يزداني الاخبار شيء لا لفظ ولا معنى فيكون من فعل ذلك كاذبا لا أنا قطع  
ونبت أن البيع بشرط العتق لو كان جائزا لنص رسول الله ﷺ عليه وبينه ، فاذ لم  
يفعل فهو شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولا فرق بين البيع بشرط العتق وبين بيعه

(١) في النسخة رقم ١٤ ان يكون لهم الولاء (٢) ان يزداد من صحيح البخاري ج ٣ ص ٤٠٤ والخديث  
فيه مطول اخره المصنف (٣) في صحيح البخاري وان اشترطوا مائة شرط (٤) في النسخة رقم ١٤  
عتقا أصلا

بشرط الصدقة، أو بشرط الهبة، أو بشرط التدبير وكل ذلك لا يجوز .

وأما حديث جابر فأتنا رويناه من طريق البخارى نا أبو نعيم نا زكريا سمعت عامرا الشعمي يقول : حدثني جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جبل له قد أعيا فرأى النبي ﷺ فصره فدعاه فأسر سيرا (١) ليس يسير مثله ثم قال : بعني بأوقية قلت : لأثم قال : بعني بأوقية فبعته واستنيت حملته إلى أهل فلان قد منّا أنته بالجبل وقد نفي عنه ثم انصرف فأرسل على أثرى فقال : ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك . ومن طريق مسلم نا ابن نمير نا أنى نا زكريا - هو ابن أنى زائدة - عن عامر الشعمي حدثني جابر بن عبد الله فذكر هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : بعني فبعته بأوقية واستنيت عليه حملته إلى أهل فلان فبلغت أنته بالجبل فتقدني عنه ثم رجعت (٢) فأرسل في أثرى فقال : أتاني ما كنتك لأخذ جملك فخذ جملك ودوامك فهو لك » . ومن طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن العلاء نا أبو معاوية عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله فذكر هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : ما فعل الجبل بعني قلت : يا رسول الله بل هو لك (٣) قال : لا بل بعني قلت : لا بل هو لك قال [ لا بل ] (٤) بعني قد أخذته بأوقية أركبه فإذا قدمت المدينة فأتنا به فلما قدمت المدينة جثته فقال بلال [ يا بلال ] (٥) زله بأوقية وزده قيراطا » هكذا رويناه من طريق عطاء عن جابر .

قال أبو محمد : روى هذا أن ركوب جابر الجبل كان تطوعا من رسول الله ﷺ ، واختلف فيه على الشعمي . وأبي الزبير فروى عنهما عن جابر أنه كان شرطا من جابر ، وروى عنهما أنه كان تطوعا من رسول الله ﷺ فنحن نسلم لهم أنه كان شرطا ثم نقول لهم والله تعالى التوفيق : أنه قد صرح أن رسول الله ﷺ قال : قد أخذته بأوقية ، وصرح عنه عليه السلام أن قال : أتاني ما كنتك لأخذ جملك ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك كما أوردنا آخرا ، فصح يقينا أنهما أخذان ، أحدهما فعله رسول الله ﷺ ، والآخر لم يفعله بل اتفق عنهما من جعل كل ذلك أخذوا أحدا فقد كذب رسول الله ﷺ في كلامه وهذا كفر محض فلا بد من أنهما أخذان لأن الأخذ الذي أخبر به عليه السلام عن نفسه هو بلا شك غير الأخذ الذي اتفق عنه البتة ، فلا سيل (٦) إلى غير ما يحمل عليه ظاهر الخبر وهو أنه عليه السلام أخذه وابتاعه ثم تخير قبل التفريق ترك (٧) أخذه ،

(١) وصحح البخارى ج ٤ ص ٣٠ فارسير (٢) في النسخة رقم ١٦ ثم أن رجعت وما هما موافق لـ (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٧٠ (٤) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٩ قلت : بل هو لك يا رسول الله (٥) في زيادة من سنن النسائي (٦) في زيادة من سنن النسائي (٦) في النسخة رقم ١٦ (٧) فلا سيل (٧) في النسخة رقم ١٤ (وترك)

وصح أن في حال المماكة كان ذلك أيضا في نفسه عليه السلام لأنه عليه السلام أخبر أنه لم يما كه ليأخذ جملة فصح أن البيع لم يتم فيه قط فأما اشتراط جابر ر كوب حمل نفسه فقط وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار إذا جمعت ألفاظها ، فاذ قد صح أن ذلك البيع لم يتم ولم يوجد شيء من ألفاظ ذلك الخبر أصلا أن البيع تم بذلك الشرط فقد بطل أن يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيع الدابة واستثناء ر كوبها أصلا والله تعالى التوفيق هـ

فأما الخفيفون . والشافعيون فلا يقولون بجواز هذا الشرط أصلا فأما الكلام بيننا وبين المالكيين فيه قط ، وليس في هذا الخبر تحديد يوم ولا مسافة قليلة من كثيرة ومن ادعى ذلك فقد كذب ، فمن أين خرج لهم تحديد مقدار دون مقدار ؟ ويلزمهم اذ لم يجوزوا بيع الدابة على شرط ر كوبها شهرا ولا عشرة أيام ، وأبطلوا هذا الشرط وأجازوا بيعها واشترطوا ر كوبها مسافة يسيرة أن يحدوا المقدار الذي يحرم به ما حرموه من ذلك المقدار الذي حلوه هذا فرض عليهم والافتدتر كوا من اتبعهم في فسحة عينه وفي ما لا يدري لعله يأتي حراما (١) أو يمنع حلالا ، وهذا ضلال مبین ، فان حدوا في ذلك مقدارا ما شئوا عن البرهان في ذلك أن كانوا صادقين ؟ فلاح فساد هذا القول ليقين لا شك فيه ، ومن الباطل المتيقن أن يحرم الله تعالى علينا ما لا يفصله لنا من أوله لا آخره لنجنبه ونأني ما سواه اذا كان تعالى يكلفنا ما ليس في وسعنا من أن نعلم النيب وقد أمنا الله تعالى من ذلك (فان قالوا) : ان في بعض ألفاظ الخبر أن ذلك كان حين دنوا من المدينة قلنا : الدنو يختلف ولا يكون الا بالاضافة فمن أتى من تبوك فكان من المدينة على ست مراحل أو خمس فقد دنا منها ، ويكون الدنو أيضا على ربع ميل وأقل أو أكثر فالسؤال باق عليكم بحسبه ، وأيضا فان هذه اللفظة انما هي في رواية سالم بن أبي الجعد وهو انما روى أن ر كوب جابر كان قطوعا من النبي ﷺ وشرطا ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عن جابر دليل على أن ذلك كان في مسيرهم مع النبي ﷺ الى غزاة ، وأيضا فليس فيه أن النبي ﷺ منع من ذلك الشرط إلا في مثل تلك المسافة فاذ لم يقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات فلا تقيسوا على تلك الطريق سائر الطرق (٢) ولا تقيسوا على اشتراط ذلك في ر كوب حمل سائر الدواب والا فاتم متناقضون متحكومون بالباطل ، واذ قسم على تلك الطريق سائر الطرق . وعلى الجمل سائر الدواب تقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات كما فعلتم في صلانه عليه السلام را كما متوجها إلى خير إلى غير القبلة قسمتم على تلك المسافة سائر المسافات فلاح أنهم لا متعلق لهم في هذا الخبر أصلا والله تعالى التوفيق هـ

وقد جاءت عن الصحابة رضي الله عنهم آثار في الشروط في البيع خالفوها. فمن ذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ودنا لو أن عثمان بن عفان . وعبد الرحمن بن عوف قد تبايما حتى نظر (١) أيهما أعظم جدا في التجارة فاشتري عبد الرحمن بن عوف من عثمان فرسا بأرض أخرى بأربعين ألفا أو نحوها إن أدر كتبها الصفة وهي سالمة ثم أجاز قليلا ثم رجع فقال : أزيدك ستة آلاف إن وجدتها رسول سالمة قال : نعم فوجدتها رسول عبد الرحمن قد ملكك وخرج منها بالشرط الآخر ، قيل للزهري : فإن لم يشترط قال : فهي من البائع فهذا عمل عثمان . وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضي الله عنهم وعلمهم لا يخالف لم يعرف منهم ولم ينكر ذلك سعيد وصوبه الزهري ، فخالف الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون كل هذا وقالوا : لعل الرسول يخطئ . أو يبطئ . أو يعرضه عارض فلا يدري متى يصل وهم يشعرون مثل هذا إذا خالف تقليدنا .

ومن طريق وكيع نا محمد بن قيس الأسدي عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود قال : إن تيمم الناري باع داره واشترط سكنها (٢) حياته وقال : إنما مثل مثل أم موسى رد عليها ولدها وأعطيت أجر رضاعها . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أنسحاق السبيعي عن مرة بن شراحيل قال : باع صبيب داره من عثمان واشترط سكنها ، وبه يأخذ أبو ثور فخالفوه ولا يخالف لذلك من الصحابة ممن يميز الشرط في البيع ، وقد ذكرنا قبل أن يبايع نافع بن عبد الحارث دارا بمكة للسجين من صفوان بأربعة آلاف على أن رضي عمر فالبيع تام فإن لم يرض فصفوان أربعمائة فخالفوه كلهم . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر أنه اشترى بعيرا بأربعة أبعرة على أن يوفوه إياها بالبيعة وليس فيه وقت ذكر الإبقاء فخالفوه . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن حرب عن النعمان بن حديد قال : أصاب عمار ابن ياسر مضمنا قسم بعضه وكتب إلى عمر يشاوره فتبايع الناس إلى قدوم الراكب ، وهذا عمل عمار والناس بحضرة فخالفوه ، وأما نحن فلا حاجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ والله تعالى التوفيق ، وحكم على بشرط الخلاص . وللخفيفين . والمالكيين . والشافعيين تناقض عظيم فيما أجازوه من الشروط في البيع وامنعوا منه فيها قد ذكرنا بعضه وقد ذكر في مكان آخر إن شاء الله تعالى ما يبرر الله تعالى لذكره لأن الأمر أكثر من ذلك والله تعالى التوفيق .

١٤٤٦ مسألة وكل من باع يما فاسدا فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع وهو مضمون على المشتري ان قبضه ضيان النصب سواء ، والثمن مضمون على البائع ان قبضه ولا يصححه طول الأزمان ولا تغير الأسواق ولا فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت المتبايعين أصلا ، وقال أبو حنيفة في بعض ذلك كإقتنا ، وقال في بعض ذلك : من باع يما فاسدا قبضه المشتري فدملكه ملكا فاسدا وأجاز عققه فيه ، وقال مالك في بعض ذلك : كإقتنا ، وقال في بعض ذلك : ان من اليوع الفاسدة يوعا تخف الا أن يطول الأمر أو تغير الأسواق فصح حيث ذكروا .

قال أبو محمد : وهذا قولان لا خفاء بفسادهما على من نصح نفسه ، أما قول أبي حنيفة : فدملكه ملكا فاسدا فكلام في غاية الفساد وما علم أحد قط في دين الله تعالى ملكا فاسدا انما هو ملك فهو صحيح أولا ملك فليس صحيحا ، وما عدا هذا فلا يعقل ، وإذا قرأوا أن الملك فاسد قد قال تعالى : ( والله لا يحب الفساد ) فلا يحل لاحد أن يحكم بافاد مالا يحبه الله عز وجل ، وقال تعالى : ( ان الله لا يصلح عمل المفسدين ) فنأجاز شيئا نصر الله تعالى على أنه لا يصلحه فقد عارض الله تعالى في حكمه وهذا عظيم جدا ، وقد احتج بعضهم في هذا بحديث بريرة •

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد الدين ونبرا الى الله تعالى عن نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الباطل وأجاز الفاسد والله ماتفر على هذا فاسد مسلم ، واحتج بعضهم بأن البائع سلطه عليه •

قال أبو محمد : ليس لاحد أن يسلط غيره على شيء من ماله بما لم يأذن الله تعالى فيه فليجزوا على هذا أن يسلطه على وطء أم ولده وأمه ، وهذه ملاعب وضلال لا خفاء به (١) • وأما قول مالك فأقول ما يقال لمن قلده : حدوا لنا الهدية التي اذا مضت صح البيع الفاسد عندكم بعضها والا قد ضلتم وأضلتم ، وحدوا لنا تغير الأسواق الذي أبحتم به المحرمات فان زيادة نصف درهم وحية وقصان ذلك تغير سوق بلائكم ، فان أجازوا صحة الفاسد بهذا المقدار قد صح كل بيع فاسد لانه لا بد من قلب القيم يمثل هذا أو شبهه في كل يوم ، ثم سألمهم الدليل على ما قالوه من ذلك ولا سيلا اليه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قلبه . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو اباحة أكل المال بالباطل ، فان ذكرنا في ذلك حديث الثمان بن يسير عن النبي ﷺ : « الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير الناس فمن ترك ما شابه عليه

(١) كذا في جميع النسخ والراجح بها ، وهذه عادة الصنف في أن يترك كراهية يكون مرجحه مؤثرا وجما

كان للسواء أترك واستبرأ لديته وعرضه، أو كلاهما هذا معناه قلنا : أتم أول مخالف لهذا الخير لأنكم أن قلتم : أنكم إنما حكمت بهذين الحكمين فيما اشبه عليكم تحريمه من تحليله قلنا : إما كذبتم وإما صدقتم فإن كنتم كذبتم فالكذب حرام ومعصية وجرحة ، وإن كنتم صدقتم فما أخذتم بما في الحديث الذي احتججتم به من اجتناب القول والحكم فيما اشبه عليكم بل جسرتم أشنع الجسر فنقلتم الأملاك المحرمة وأجتم الأموال المحظورة فيما أفرقتم بالستكم أنتم لم يبين لكم تحريمه من تحليله فخالقتم ما في ذلك الخبر جملة ، وإن قلتم حكمنا بذلك حيث ظننا أنه حرام ولم قطع بذلك قلنا : قد حرم الله تعالى ورسوله ﷺ هذا عليكم ، قال تعالى : ( إن تبغون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا ) وذم قوما حكموا فيما ظنوه ولم يستيقنوه ، وقال رسول الله ﷺ : وأياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ، والفرض على من ظن ولم يستيقن أن يمسك فلا يحكم ولا يتسرع فيما لا يقين عنده فيه فإذا تيقن حكم حيث نده .

**قال أبو محمد** : قال الله تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) وقال تعالى : ( تبيننا لكل شئ ) وقال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وقال رسول الله ﷺ : من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو مرد ، وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايزيد بن هرون نا حماد بن سلة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : لا ينبغي لقاض أن يقضي حتى يبين له الحق كما يبين الليل من النهار فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال : صدق أبو موسى .

قال علي : المقتضى قاض لأنه قد قضى بوجوب ما أوجب وتحريم ما حرم أو إباحة ما أباح ، فمن أيقن تحريم شئ بنص من القرآن أو من رسول الله ﷺ ثابت فليحرمه وليطله أبدا ، ومن أيقن بإباحته بنص كما ذكرنا فليحمله ولينفذه ( ١ ) أبدا ، ومن أيقن بوجوب شئ بنص كما ذكرنا فليوجب ولينفذه أبدا وليس في الدين قسم رابع أصلا ، ومالم يبين له حكمه من النص المذكور فليمسك عنه ليقول كما قالت الملائكة : ( لا علم لنا إلا ما علمنا ) وما عدا هذا فضلال نموذبا لله منه ، قال تعالى : ( فماذا بعد الحق إلا الضلال ) .

**١٤٤٧ مسألة** ومن ابتاع عبدا أو أمة له ما مال فإلها المالباع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون له ولا حصه له من الثمن كثر أو قل ولا له حكم البيع أصلا ، فإن كان في مال المبدأ أو الأمة ذهب كثير أو قليل وقد ابتاع الأمة أو العبد بذهب أقل من ذلك الذهب أو مثله أو أكثر قدا أو حالا في الذمة أو إلى أجل جاز كل ذلك ، وكذلك أن كان فيه فضة ولا فرق ، فإن أطلع على عيب في المبدأ أو الأمة رده أو ردها والمال له لا يرد معه ، فإن

وجد بالمال عيا لا يرد العبد من أجل ذلك ولا الأمانة فباع نصف عبده أو نصف أمته أو جزءا مسمى مشاعا فيهما منها جاز ذلك ولا يجوز هنا اشتراط المال أصلا ، وكذلك لو باع نصيبه من عبده وبين آخر ولا فرق ، فلو باع اثنان عبدا بينهما جاز للشترى اشتراط المال لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك بلفظ الاشتراط كما قدمنا ، والاشتراط غير البيع (١) فليس له حكم البيع ولم يخص عليه السلام معلوما من مجهول ولا مقدارا من مقدار ولا مالا من مال فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك ، وقد ملك المال بالشرط الصحيح وليس بما دخل في صفقة الرد (٢) فليس عليه ماله ببعب فيه ولا يبب في المبيع ، ومن باع نصف عبدا مشاعا أو نصف عبده فلم يشتر المشتري عبدا وإنما جعل عليه السلام اشتراط المال لمن اشترى عبدا وإذا اشترى عبدا من اثنين فقد باع عبدا فله اشتراط المال ، وهذا كله قول أصحابنا ، وقال مالك كقولنا في اشتراط الذهب . والنقصة . والمجهول . والكثير . والقليل ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا يجوز ذلك إلا بحكم البيوع وهذا خلاف للحديث مجرد ، فردا ما أباح الله تعالى من الشروط وأجازوا ما أبطل الله تعالى منها . ومن طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أن قال : من باع عبدا وله مال فإله البائع إلا أن يشترط المبتاع . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا أشعث بن أبي الشعثان قال : باع رجل غلامه ولم يشترط واحد منهما ماله فوجد للغلام مال قضى به شريح للبائع . ومن طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنا يونس . ومغيرة . وأبو إسحاق الشيباني وبعض أصحابنا عن الشعبي عن شريح ، قال يونس . عن الحسن ، وقال مغيرة : عن إبراهيم ، وقال الشيباني : عن الشعبي عن شريح ، وقال بعض أصحابنا : عن الثمعي ، ثم اتفقوا كلهم على الحسن . والتخعي . وشريح . والشعبى على أن من باع عبدا وله مال فإله المشتري ولا حاجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٨ مسألة والبتاع أن يشترط شيئا مسمى بعينه من مال العبد أو الأمانة وله أن يشترط ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك ، ومنع من ذلك مالك . وأبو سليمان وقال : لا يجوز أن يشترط إلا الجميع أو يدع .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل فإله البائع إلا أن يشترط كله المبتاع وبعض المال فهو داخل في نص مقتضى لفظه عليه السلام ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٩ - مسألة - فان قيل : انما جاء النص في العبد فمن أين قلتم بذلك في الأمة ؟ قلنا : لفظ العبد متع في اللغة العربية على جنس العبد والاماء لان العرب تقول عبدو عبدة ، والعبد اسم جنس كما تقول : الانسان والفرس والحمار و باقية تعالى التوفيق . وان أحق الناس بان يعكس عليه هذا الاعتراض ويلزم هذا السؤال من فرق بين العبد . والأمة في الحكم فرأى الزنا في الأمة عيا يجب به الرد ولم يره في العبد الذي كره عيا يجب به الرد من الخفيفين ، ومن رأى أن الرجل أن يجبر أمته على النكاح ولا يجبر العبد الذي كره على النكاح من المالكين ، فان كانت الأمة في استثناء ما لها في البيع انما وجب قياسا على العبد فليقيسوها عليه في الرد بالعيب وفي الاكراه في النكاح والافتقار تحكموا .

١٤٥٠ - مسألة - ومن باع نخلا قد أبرت فمهرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع والتأثير في النخل هو أن يشترط الطلع وينذر فيه دقيق الفصال (١) وأما قبل الابار فالطلع للبتاع ولا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط وأما البيع فلا حتى يصير زهوا فاذا أزهى جاز فيه الاشتراط مع الأصول وجاز فيها البيع مع الأصول ودون الأصول وليس هذا الحكم إلا في النخل المأثور وحده كما جاء النص ، ولو ظهرت ثمرة النخل بغير إبار لم يحل اشتراطها أصلا لانه خلاف أمر رسول الله ﷺ ، وأما سائر الثمار فان من باع الأصول وفيها ثمرة قد ظهرت أو لم يد (٢) صلاحها فالثمره ضرورة ولا بد للبائع لا يحل بيعها مع الأصول ولا دونها ولا اشتراطها أصلا ، ولا يجوز لمشتري الأصول أن يلزم البائع قطع الثمرة أصلا الا حتى يدو صلاحها فاذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذ ما يمكن النفع فيه بوجهها من الوجوه ولا يلزمه أخذ ما لا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجوه ، وأما تخصيص النخل بما ذكرنا فلان النص لم يرد الا فيها فقط مع وجود الابار والقياس باطل . والتعليل بظهور الثمرة باطل لانه دعوى كاذبة بلا دليل ، وأما قولنا : لا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط ما لم تزده فلما ذكرنا قبل من نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهي وتحمر فلا يجوز بيعها قبل أن تزهي أصلا وأباح عليه السلام اشتراطها فيجوز ما أجازاه عليه السلام ويحرم ما نهى عنه وما ينطق عن المحوى إن هو إلا وحي يوحى ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقاس الشافعيون . والمالكيون سائر الثمار على النخل وأجازوا هم . والخفيفون بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقبل أن تزهي على القطع أوع الأصول ، وهذا خلاف نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباحه ما حرمه ما عجز عليه السلام قطع عن أن يقول إلا على القطع أوع الأصول وما قاله

(١) لئلا ينخل هو ما كان من ذكره فلا تائه (٢) في النسخة رقم ٤ ولم يد



عليه السلام قط فهو شرع لم يأذنه الله تعالى • وعن منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها  
جملة لا بشرط القطع ولا بغيره سفيان الثوري . وابن أبي ليلى • وروينا من طريق مسلم نا  
يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (١) » • وروينا أيضا من طريق  
أبيوب وعبيد الله بن عمر . وموسى بن عقبة . ويحيى بن سعيد كلهم عن نافع عن ابن عمر عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم • وروينا أيضا من طريق اسماعيل بن جعفر . وشعبة كلاهما  
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو  
صلاحه » • وروينا أيضا من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ •  
ومن طريق أبي الزبير . وعمر بن دينار كلاهما عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم •  
ومن طريق سعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، فصار نقل تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن الصحابة ، وإلى  
التابعين وفيمن دونهم ، فان قطع شيء من الثمرة فان كان ان ترك أزمى ان كان بلعا أو بسرا  
أو ظهر فيه الطيب ان كان من سائر الثمار لم يحل بيعه حتى يصير في الحال التي أباح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بيعه فيها ، فان كان ان ترك لم يزه أبدلو لا ظهر فيه الطيب أبدل يحل بيعه  
بعد القطع لا قبله لانه حيث قد خرج عن الصفة التي أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جواز بيعه البهاوي يقين يدري كل ذي فهم وتميز أن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
بيع ثمرة النخل حتى تزهي وعن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما هو بلا شك فيما ان ترك  
أزمى أو ظهر صلاحه (٢) لا يمكن غير ذلك ، وأما ما لا يمكن أن يصير إلى الازهاء أبدا  
ولا أن يهدو صلاحه أبدافليس هو الذي نهى عليه السلام عن بيعه حتى يزهي أو حتى  
يبدو صلاحه فاذ ليس هو المنهى عن بيعه فقد قال الله تعالى : (وأحل الله البيع) وأما قولنا :  
لا يجوز لمشتري الأصول ان يأخذ البائع بقلع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها فلكاتب  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق المغيرة بن شعبة أنه عليه السلام « نهى عن  
إضاعة المال » والبائع لم يتمد في كون ثمرته في أصولها فيكون هو المضيع للمال ، وكذلك  
القول فيمن باع أرضا وفيها بذله ونوى ولم يبع البذر ولا النوى فليس لمشتري  
الأرض أخذه بقلع ذلك الا حتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به وفي وجه ما فليس  
له حيث أن يغزل أرض غيره ولا شجر غيره بمتاعه بغير إذن صاحب الأصل ،  
وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٢ مسألة ومن باع أصول نخل وفيها ثمرة قد أبرت فلم يشرى أن يشرط  
جميع المان شاء أو نصفها أو ثلثها أو جزءا كذلك مسمى مشاعا في جميعها أو شيئا منها معينا  
فإن وجد بالنخل عياردها ولم يلزمه رد الثمرة لأن بعض الثمرة ثمرة وقوله عليه السلام:

١٤٥٣ مسألة ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمرة قد أربم يجوز للبتاع اشتراط  
عمرتها أصلا ولا يجوز ذلك الا في ثلاثة فصاعدا ، ومن باع حصة له مشاع في نخل فان  
كان قيم له في حصتها لو قسمت ثلاث نخلات فصاعدا جاز للبتاع اشتراط الثمرة والا

فلا والثمرة في كل ما قلنا البائع ولا بد لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من باع نخلا فدا برت شمرتها البائع إلا أن يشترطه المتابع ، فلم يحكم عليه السلام بذلك إلا في النخل ، وأقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعد إلا نلفظ الثنية الواقعة على اثنين معروف في اللغة التي بها نزل القرآن وعاطبنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأول لفظ الجمع (٢) انما يقع على الثلاث فصاعدا ، فان ذكرنا قول الله تعالى : ( قد صفت قلوبكم ) قلنا :

المعروف عند العرب أن كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنه بلفظ الجمع وقد قال الراجز (١)  
ومهمين قدقين مرتين • ظهرهما مثل ظهور الترسين  
(فان قيل) : اجمع ضم شيء إلى شيء، فالانسان جمع قلنا : هذا باطل ولو كان كما  
قلتم لجاز أن نخبر عن الواحد بلفظ الجمع فقال: زيد قاموا والرجل قتلوا لأن الواحد أيضا  
أجزاء مجموع بعضها إلى بعض ، وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٤ مسألة ولا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على (٢)  
أن يوفيه السلعة في مكان مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل لكن يأخذه  
البائع بألفائه الثمن حيث هما أو حيث وجده هو أو وكيه من بلاد الله تعالى إن كان الثمن  
حالا (٣) لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم باعطاء كل ذي حق  
حقه ، وليس على البائع إلا أن لا يحول (٤) بين المشتري وبين ما باع (٥) منه فقط  
وبالله تعالى التوفيق •

١٤٥٥ مسألة ولا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدي عدل حتى  
تحبض رائحة كانت أو غير رائحة والبيع بهذا الشرط فاسد ، فان غلب على ذلك قيمته تام  
وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأبي سليمان ، وأوجب مالک في الرائحة ولم يوجب في  
غير الرائحة ، وهذا أول التناقض . وفساد القول لأن غير الرائحة توطأ كاتوطأ الرائحة  
وتحمل كاتحمل الرائحة ، ثم أعظم التناقض قولهم : إن الحبيض لا يكون براقة من الحمل  
وإن الحامل قد تحبض قلنا لهم : يا هؤلاء فلا ي معنى أوجبتم منع المشتري من جاريته  
وأوجبتم هذا الشرط الفاسد الذي لم يوجب قرآن . ولا سنة . ولا رواية فاسدة .  
ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا تورع . ولا رأي يعقل ؟ أو أنتم تقولون : إنها إذا حاضت  
أسلت إليه وحل له التلذذ منها فما فوق المزدور وحل له وطؤها بعد الطهر ، ويمكن عندكم  
أن تكون حاملا من البائع حيثئذ ، فأى فرق بين ما أبجتم له الآن وبين ما منتموه منه  
قبل أن تحبض وخوف الحمل . وفساد الميسم موجود في كلتا الحالتين ؟ فأى عجب أعجب  
من هذا ؟ ولا خلاف بيننا وبينكم في أنه ان ظهر بها حمل بعد الحيض وبعد إباحته له  
وطئها فولدته لأقل من ستة أشهر فان البيع مفسوخ وهي مردودة إلى البائع (٦) وولدها  
به لاحق إن كان قد أقر بوطئها ولم يدع استبراء ، فأى منفعة للواضعة أو أى معنى لها ؟  
فان قالوا : إنما اتبعنا النص الوارد لا توطأ حائل حتى تحبض قلنا : كلال خالفتم هذا  
النص بعينه لأنكم فرقتم بين الرائحة وغير الرائحة وليس هذا في الخبر ولا قاله أحد نعلمه

(١) في النسخة ١٦ الشاعر (٢) في النسخة ١٦ ولا يحل (٣) في النسخة ١٦ إن كان الثمن مؤجلا وهو غلط  
(٤) في النسخة ١٤ إلا أن يحول هو خطأ (٥) في النسخة ١٤ وبينه ما باع (٦) في النسخة ١٦ مردودة للبائتم

فلكم ، و فرقم بين البكر وغير البكر وليس ذلك في الحبر وليس لكم ان تدعوا بها  
اجماعا فان الحنفيين يقولون : ان البكر وغير البكر سواء لا توطأ واحدة منهما حتى  
تحيض أو حتى تستبرى بما تستبرى به الى الحيض وهذا خبر لم يصح (١) ولو صح  
لقناه به لكتنا (٢) قول : لا بيعها (٣) حتى يستبرئها بحضة ولا يطؤها المشتري حتى  
يستبرئها كذلك احتياطا (٤) خوفا من الحمل قط فان أيقنا أن بها حملا من البائع فالباع  
حرام ان كانت (٥) أم ولده وان كان الحمل من غيره فالبيع حلال والوطء حرام حتى  
تضع وقطرو وهو مؤمن على ذلك كاتيانه على ما حرم عليه من وطء الحائض . والنفساء  
ولا فرق إن لم يأت نص بغير ذلك ، ولا فرق بين اتيانه على التي اشترى وبين اتيانكم  
من نعضونها عنده لذلك ، وأتم لا تفرقون بين الثقة وبين غير الثقة هنا و فرقم بين  
الرائة وغير الرائة وهذا غلط وتناقض ، وأما الحنكفم فها ان ظهر بها حمل فستذكره  
ان شاء الله تعالى في كتاب الاستبراء برهانه ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ه

**١٤٥٦ مسألة** ولا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت  
أو كثرت ؛ ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع إكافها أو رسلها أو بردعتها ، والبيع بهذا  
الشرط باطل مفسوخ لا يحل فمن قضى عليه بذلك فصرافه ظل لمحقه (٦) والبيع جائز ه  
برهان ذلك أنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا  
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : ه ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فسمى الله تعالى أخذ الماله من غيره من  
غير تراض بالتجارة باطلا وحرمه إذ انتهى عنه وعلى لسان رسوله عليه السلام أيضا ،  
والكسوة مال البائع ولم يبيعها برضى منه فلا يحل أخذها منه أصلا ، وهذا قول أبي حنيفة .  
والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : يجبر على كسوة مثله للثلاثان ان بيعت  
في الشتاء على كسوة مثله في الصيف ان بيعت في الصيف كسوة تجوز الصلاة في مثله  
فكانت هذه مشرعة لم يأت بها قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى  
سديد . ولا قول أحد من قبله فله نفي هذا التقسيم . وقد روى عن ابن عمر كل حلي وكسوة  
على الأمة عرضت فيها للبيع فهي داخلة في البيع وهم لا يقولون بهذا ؛ فان قالوا : كسوتها  
من مالها قلنا : تناقضتم ههنا في موضعين . أحدهما أنها ان كانت من مالها فقد أجزتم  
اشتراط بعض مالها وهذا حرام عندكم ، والثاني أن قولكم : كيف هي من مالها وأتم  
تجبرون البائع على احضارها أحب أم كرهه من حيث شاء ؟ ثم هبكم أن الكسوة من مال

(١) في النسخة ١٦ (الاصح) (٢) في النسخة ١٤ (ولكتنا) (٣) في النسخة ١٤ (لا بيعهما) (٤) في  
هذه النسخة اخبارا (٥) في النسخة ١٦ وكانت (٦) في النسخة ١٦ (فهو ظل له)

الامة أترون البرذعة والرسن من مال الحمار والبغل ادقلم : لا ياع الاومعه برذعة  
ورسن ؟ ثم من أين تعلموا بهذا في السرج . واللجام ؟ وهذه أعاجيب وشع لا يدرى  
من أين خرجت ، وهلا أوجبت عليه نفقة شهر أو شهرين تصحبها إياها كما أوجبت عليه  
كسوة عام أو نصف عام ؟ وما [ ندرى ] (١) الفرق بين الكسوة والنفقة بل النفقة  
أو كد لانها لا تعيش (٢) دونها ، فان قالوا : مشترها ينفق عليها قلنا : ومشتريها يَكُوهَا  
أيضا كما يلزمه أن يكسوزوجته ولا يلزم أباه ولا أخاه الذي يزوجه كسوتها مد تزوج ،  
فان قالوا : أبيعها عريانة ؟ قلنا : أبيعها جاتعة ولا فرق ؟ وقال بعضهم : الكسوة ركن  
من أركانها قلنا : هذا كذب بحق معاً ، وما علمنا للإنسان أن ركان تكون الكسوة بعضها ،  
فان ادعوا عمل أهل المدينة قلنا : كذب من قال هذا ، ومن الباطل المتفق أن تكون هذه  
الشريعة عند أهل المدينة ثم يكتنها عمر . وعثمان . وعلى . ومعاوية . والحسن . وعبد الله  
ابن الزبير رضوا لله عنهم حتى لا يدرى أحد إلا مالك ومن قبله ، وبالله تعالى التوفيق •

### ١٤٥٧ مسألة ولا يعمل بيع سلمة لآخر (٣)

ذلك الثمن فقتل البيع • روينا من طريق ابن أبي شبة ناهشيم عن عمرو بن دينار عن عطاء  
عن ابن عباس أنه كان لا يرى (٤) بأساً أن يعطى الرجل الرجل الثوب فيقول : بهم بكذا فما  
ازددت فلك ، ولا يعرف لمن الصحابة في ذلك مخالف ، وأجازوه شريح . والحكم .  
والشعي . والزهرى . وعطاء • وقد روينا من طريق محمد بن المنثي ناعبد الرحمن بن  
مهدى عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى  
الرجل الرجل الثوب أو الشئ . فيقول له : ما ازددت على كذا أو كذا فهو لك • وبه  
الى عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة . وسفيان الثوري كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن  
ابراهيم التميمي أنه كره ذلك وكرهه الحسن . وطاوس •

قال أبو محمد : هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى [ فهو باطل ] (٥) ، فان باع المأمور  
على هذا الشرط فالبيع باطل (٦) لانها وكالة فاسدة ولا يجوز بيع شئ إلا بتولى صاحبه  
أو بوكالة صحيحة وإلا فهو عمل فاسد فلو قال له : بهم بكذا وكذا فان أخذت أكثر فهو  
لك فليس شرطا والبيع صحيح وهي عدة لا تلزم ولا يقضى بها لأنه لا يعمل مال أحد بغير  
رضاه والرضا لا يكون إلا بمعلوم وقد يبيعه بزيادة كثيرة لا تطيب بها نفس صاحب  
السلمة اذا علم مقدارها وبالله تعالى التوفيق •

### ١٤٥٨ مسألة - ولا يعمل بيع شئ غير معين من جملة بجمعة لا بعدد ولا بوزن

(١) الزيادة من النسخة ١٦ (٢) في النسخة ١٤ «لا يعيش» (٣) في النسخة ١٦ «لا سد» (٤) في النسخة  
١٦ «عن ابن عباس قال : لا ترى» (٥) الزيادة من النسخة ١٦ (٦) في النسخة ١٤ «البيع فاسد»

ولا يكيل كن باع رطلا . أو قنبرا . أو صاعا . أو مديا (١) . أو أوقية من هذه الجملة من التمر . أو البقر . أو اللحم . أو النقي . أو كل مكيل في العالم . أو موزون كذلك ، وكن باع ثلاثة من هذه البيض أو أربعة . أو أى عدد كان . أو من كل ما يمد . أو كن باع ذراعا أو ذراعين أو نحو ذلك من كل ما يذرع سواء استوت أبعاض كل ذلك أو لم تستو وإنما تجب أولا المساومة فإذا تراضيا كالأو وزن أو ذرع أو وعد ، فإذا تم ذلك تعاقد البيع حينئذ على تلك العين المكيلة أو الموزونة . أو المذروعة . أو المعدودة ثم بقى التخيير من أحدهما للآخر فيمضى أو يرد . أو يتفرقا بأبدانهما يزوال أحدهما عن الآخر كما قدما قبل ، فلو تعاقدوا البيع قبل ما ذكرنا من الكيل . أو الوزن . أو العدد . أو الذرع لم يكن بيعا وليس بشئ . ، وأجازة المالكين فيما استوت أبعاضه كالدينق واللحم . والتمر . والزبيب ونحو ذلك ، ولم يميزوه (٢) فيما اختلفت أبعاضه كالبطيخ . والقثاء . والبيض . والجوارى . والحيتان . وسائر الحيوان . والجواهر ونحو ذلك ، وأجاز أبو حنيفة يبيع ثوب بغير عينه من ثوبين أو من ثلاثة يختاره المشتري ولم يجزه من أربعة أثواب ، وهذا تخليط ناهيك به .

برهان صحفونا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم يتكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) لحرم الله تعالى أخذ المراءى مال غيره بغير تراض منهما وسماه باطلا ، وبضرورة الحبس يدري كل أحد أن التراضي لا يمكن البتة إلا في معلوم متميز وكيف أن قال البائع : أعطيك من هذه الجهة وقال المشتري : بل من هذه الأخرى كيف العمل ؟ ومن جعل أحدهما بالاجبار على ما يكره من ذلك أولى من الآخر وهذا ظلم لا خفاء به . وبرهان آخر وهو نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ولا غرأ أكثر من أن لا يدري البائع أى شئ . هو الذى باع ولا يدري المشتري أى شئ . اشترى وهذا حرام بلا شك . وبرهان ثالث هو أنهم كلهم مجمعون معانفين عقد مع آخر يبعأ على هذه الجهة أو هذه الأخرى أو اشترى منه إما هذه الجهات أو هذه الأخرى فإنه يبيع باطل مفسوخ لا يعل ، وهذا نفسه هو الذى أجازوا ههنا لا نقول : أنه تشبيه بل قول : هو نفسه ولا بد به وبرهان رابع وهو أن السلم عند أى حنيفة . ومالك لا يجوز حالا والسلم عندهم إنما هو يعقد على ذرع ما . أو عدد ما . أو كيل ما . أو وزن ما ، ولا يجوز عندهم ولا عند الشافعين في بعض صبرة بعينها وهذا هو نفسه الذى تنعوانه ، وقولنا ههنا : هو قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وما نعلم للخالفين حجة أصلا . لأن قرآن . ولا سنة . ولا

(١) هو بضع المبيع وسكون الله الالهة التقيز الشامي وهو غير المد (٢) في النسخة ١٤ ولم يميزوه وهو غلط

رواية سقيمة . ولا نذكره الآن من قول متقدم . ولا من قياس . ولا من تورع أصلا •  
ومن عجائب الدنيا إجازة الخفيفين هذا البيع ومنهم من يبيع ذراع من هذا الثوب معدود  
في هذه الجهة إما في ذراع وإما في عرض الثوب أو في طوله فأجازوا المجهول . والمنكر •  
ومنوا المعروف وبالله تعالى التوفيق :

١٤٥٩ - مسألة - ولا يبيع المرء جملة مجموعة إلا كيلا يسمى منها أو لإوزنا  
مسمى منها أو لإعدادا مسمى منها أي شيء كان ، وكذلك لا يبيع أن يبيع هذا الثوب  
أو هذه الخشب إلا ذراعا مسمى منها ، وكذلك لا يبيع الثمرة بعد طيها واستثناء مكية  
مسيأة منها . أو وزن مسمى منها . أو عدد مسمى منها أصلا قل ذلك أو أكثر ، ولا يبيع يبع  
نخل من أصولها أو ثمرتها على أن يستثنى منها نخلة بغير عينا لكن يختارها المشتري ، هذا  
كله حرام مفسوخ أبدا محكوم في قبض منه كله بحكم النصب وانما الحلال في ذلك أن  
يستثنى من الجملة إن شاء أي جملة كانت حيوانا أو غيره أو من الثمرة نصف كل ذلك مشاعا  
أو ثلث كل ذلك مشاعا أو ثلثي كل ذلك أو أكثر أو أقل جزءا مسمى منسوباً مشاعا في  
الجميع ، أو يبيع جزءا كذلك من الجملة مشاعا أو يستثنى منها عينا معينة محوزة كثر  
أهلك . أو يبيع منها عينا معينة محوزة كثر أم قلت ، فهذا هو الحق الذي لا خلاف من  
أحد في جوازه إلا في مكان واحد نذكره إن شاء الله تعالى ، وأجاز مالك يبيع مائة نخلة  
يستثنى منها عشر نخلات بغير عينا ، وكذلك من الغنم ومنع من ذلك في الكثير ، وأجاز  
بيع الثمرة واستثناء مكية منها تكون الثلث فأقل فإن استثنى أكثر من الثلث لم يجز ،  
وقال مالك : إن ابتاع ثمر أربع نخلات من حائط بغير عينا لكن يختارها المبتاع لم يجز  
فلو ابتاعها كذلك بأصولها جاز إذ لم يكن فيها ثمر كالعروض ، وأجاز للبايع أن يبيع  
ثمر حائطه ويستثنى منه (١) ثمر أربع نخلات بغير عينا لكن يختارها البايع ، أجاز  
هذا بعد أن توقف فيه أربعين ليلة ، وأجاز ذلك في الغنم وكرهه ابن القاسم في النخل قال :  
فانقطع أجرته لقول مالك •

**قال أبو محمد :** في هذه الأقوال عبرة لمن اعتبر من التفريق بين البايع . والمشتري  
في اختيار الثمر ، ومن الفرق (٢) بين اختيار المشتري لثمر أربع نخلات فتح منه وبين  
اختيار البايع له فأجاز ، وليت شعري ما قوله في ست نخلات أو سبع ونزيده هكذا واحدة  
واحدة فأما ابتداء على الإباحة وإما يمنع فيكفوا (٣) البرهان على ما حرموا وما حلوا

(١) في النسخة ١٦ منها (٢) في النسخة ١٦ التفريق (٣) كذا في جميع النسخ والذي يناسب قوله قبل  
وليت شعري ما قوله فإنه أفرد الضمير ، وقوله فأما ابتداء كذلك أفرد ما أفرد الضمير فيه فتنبه

أو يتحيروا فلا يدروا ما يحللون وما يحرمون ولا بد (١) من احده هذه الوجوه ضرورة  
ثم نألمهم عما جازوا في الأربع نخلات فنقول : يتميزون ذلك إن لم يكن في الحائط إلا  
خمس نخلات ؟ فإن اجازوه سألتهم من اين خصوا الأربع نخلات بالاجازة دون ما هو  
أكثر أو اقل ؟ فإن (٢) منعوا زدناهم في عدد نخل الحائط نخلة نخل ، وهذه تخالط  
لانظير لها ، وهذا يطل دعواهم في عمل أهل المدينة اذ لو كان ذلك عملا ظاهرا ما احتاج  
إلى أن يتوقف فيه أربعين ليلة ، وإن في اجازة ابن القاسم العمل الذى منع منه أن وقع من أجل  
إجازة مالك له لمجا ، ونعمداً على عظيم نعمته علينا في تيسير الطاعة كلامه وكلام رسوله  
ﷺ وتغييرنا عن تقليد ما دون ذلك حمداً كثيراً كما هو أهله ، وأما الخفيفون .  
والشافعيون فانهم منعوا من هذا كله .

قال ابو محمد : وتناقضوا هنا اقبل تناقض لأنه لا فرق بين ما حرموا ههنا من بيع جملة  
واستثناء مقدار منها بغير عينه وبين ما جازوا في المسألة التي (٣) قبل هذه من بيع بعض  
جملة بكيل أو بوزن أو بعد بغير عينه فهو ذلك نفسه ونعمداً لله تعالى على السلامة ، وكلا  
الأمرين بيع بعض جملة وأمسك ببعضها وأحل الله البيع ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم .  
وأما المكان الذى اختلف فيه ما ذكرنا فإن المالكين منعوا من بيع جملة الا ثلثها  
وقالوا : لا يجوز الاستثناء الا في الأقل .

قال علي : وهذا باطل لان لم يوجب ما قالوه لا قرآن : ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
ولا قول صاحب : ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا لغة أصلاً ، وأيضاً فإن استثناء  
الاكثر أو الأقل انما هو منع بعض الجملة فقط دون سائرها ولا خلاف في جواز هذا ،  
وهو الذى منعوا منه نفسه بعينه (٤) . وروينا من طريق حماد بن سلة عن الحجاج بن  
أرطاة سألت أبا بكر بن أبي موسى عن الرجل يبيع بما يستثنى نصفه ؟ فكرهه ، الحجاج  
هالك . ومن طريق حماد بن سلة عن عثمان بن عيسى قال : إذا استثنى البائع نصفاً فقد المشتري  
نصفاً فهو بينهما نصفان . ومن طريق محمد بن المثنى نعيم بن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان  
الثوري عن منصور . والأعمش كلاهما عن إبراهيم النخعي أنه كان لا يرى بأساً أن يبيع  
السلعة ويستثنى نصفها .

**قال ابو محمد :** برهان صحة قولنا ههنا (٥) هي البراهين التي أوردنا في المسئلة التي  
قبلها سواء ، وههنا برهان زائد هو ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أن أبا يزيد بن  
أيوب نا عبد بن العوام نا سفيان بن حسين نا يونس بن عبيد عن عطاء بن أبي رباح عن

(١) في النسخة ١٦ فلا بد (٢) في النسخة ١٤ وإن (٣) سقطت لفظ التي من النسخة ١٤ (٤) سقطت لفظ

« بعينه » من النسخة ١٤ (٥) في النسخة ١٤ « قولنا ههنا »



جابر بن عبدالله « أن رسول الله (١) ﷺ نهي عن الثنيا حتى تلم » فصح أن الاستثناء لا يحمل (٢) إلا معلوما من معلوم ، فأن قيل : قد رويتم من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن أبي الزبير . وسعيد بن ميناء (٣) عن جابر بن عبدالله قال : « نهي رسول الله ﷺ عن المزانية . والمحافة . والمعاومة . والمخاربة » قال أحدهما : بيع السنين وهي المعاومة وهي الثنيا قلنا : هذا تفسير لا تقوم به حجة لأنه من كلام أبي الزبير ورأيه . أو كلام سعيد بن ميناء ورأيه ولا حجة في كلام أحد دون رسول الله ﷺ ، والثنيا لفظة معروفة عربية قال تعالى : ( كابلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستوتن ) وإنما الثنيا استثناء شيء من شيء . قطع ، ومن المحال الباطل المتيقن أن يكون للثنيا معنى غير هذا فيها ناعنا رسول الله ﷺ ثم لا يبينها علينا حاش لله من هذا ، وهو الذي افترض الله تعالى عليه أن يبين لنا ديننا .

**قال أبو محمد** : وقد جاءت في الثنيا آثار وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي . وابن أبي زائدة كلاهما عن عبدالله بن عون عن القاسم بن محمد قال : ما كنا نرى بالثنيا بأسا لولأن ابن عمر كرها ، وكان عندنا مرضيا ، قال ابن علي : قل ابن عون : فحدثنا أن ابن عمر كان يقول : لا أبيع هذه النخلة ولا هذه النخلة .

قال علي : سمع ابن عون هذا الخبر من القاسم بن محمد وهو من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن إبراهيم عن سعيد بن المسيب قال : يكره أن يبيع النخل ويستثنى منه كيلا معلوما قال سفيان : ولكن يستثنى هذه النخلة وهذه النخلة . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب - هو السخيتي - عن عمرو بن شعيب أنه سأل سعيد بن المسيب عن الثنيا فكرها إلا أن يستثنى نخلات معلومات قال عمرو : ونهاي سعيد أن أبرأ من الصدقة إذا بيعت . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن أيوب السخيتي عن عمرو بن شعيب قال : قلت لسعيد بن المسيب : أبيع ثمرة أرضي واستثنى ؟ قال : لا تستثن إلا شجرة معلوما ولا تبرأ من الصدقة قال أيوب : قد ذكرته لمحمد بن سيرين فكانه أعجبه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي حمزة قلت لأبراهيم : أبيع الشاة واستثنى بعضها ؟ قال : لا ولكن قل : أبيعك نصفها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال : لا بأس ببيع السلعة ويستثنى نصفها (٤) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن فيمن باع ثمرة أرضه فاستثنى كرا قال : كان يصعبه أن يعلم

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٦ نا الذي هو الحديث في مسطور آخره للفتنة (٢) في النسخة ١٤  
لا يصح (٣) هو بكسر الهمزة والتثنية (٤) في النسخة ١٤ « واستثناء نصفها »

فخلا (١) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن يزيد - هو ابن ابراهيم - عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستقى نصفها ثلثها ربعها .

**قال أبو محمد :** واحتج المالكيون بما روينا من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر سمعت الزبير بن عدي سمعت ابن عمر وهو يبيع ثمرة له فقال : ابيعكموها بأربعة آلاف وطعام الفتيان الذين يعملونها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستقى منها مكيلة معلومة . ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن جده محمد بن عمرو باع ثمرا حاطله فقال له : الافراق بأربعة آلاف درهم واستقى منه بثمانمائة درهم تمرا ، وما نعلم لهم غير هذا ، فالرواية عن ابن عمر هم أول مخالف لما لان طعام الفتيان ان كان مستقى من الثمرة فهو مجهول لا يدري ما يكون نوعه ولا مقدار ما يكون فان كان مضافا على المشتري الى الثمن فكذلك أيضا ، والمالكيون لا يميزون شيئا من هذين الوجهين فقد خالفوه ، والصحيح عن ابن عمر مثل قولنا كما وردنا آفأ . وأما حديث سالم لم يخص ثلثا من أكل ولا من أكثر والمالكيون لا يميزون أكثر من الثلث فقد خالفوه . وأما حديث محمد بن عمرو بن حزم فأنما استقى من ثمر باع بأربعة آلاف تمرا بثمانمائة درهم وهم الخس فأنما استقى خمس ما باع وهذا جائز حسن ، فلاح أنه لاسلف لهم أصلا فيما قالوه من ذلك ، وقد روينا المنع من الاستئنا بجملة كأروينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن أبي الجارود قال : سألت جابر بن زيد عن باع شيئا واستقى بعضا قال : لا يصلح ذلك .

**قال أبو محمد :** ان كان عنى مجهولا فصحيح (٢) وان كان عنى جملة لإستئنا خطأ لأن رسول الله ﷺ أباح الثنا اذا علقت ولا حجة في أحدمه عليه السلام .

١٤٦٠ - مسألة - ولا يعمل لاحد أن يبيع مال غيره بغير إذن صاحب المال له في بيعه فان وقع فسخ أبد اسواء كان صاحب المال حاضرا يرى ذلك أو غائبا ولا يكون سكوته رضى بالبيع طالبت المدة أم قصرت ولو بعد مائة عام أو أكثر بل يأخذ ماله أبداه وورثته بعده ولا يجوز لصاحب المال أن يعضى ذلك البيع أصلا إلا أن يتراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه وهو مضمون على من قبضه ضمان النصب ، وكذلك لا يلزم أحدا شراء غيره له إلا أن يأمره بذلك فان اشترى له دون أمره فالشراء للشرى ولا يكون للذى اشتراه له أراد كونه له أولم يرد إلا ابتداء عقد شراء مع الذى اشتراه إلا الغائب الذى

يوقن بفساد شيء من ماله فساد يتلف به قبل أن يشاور فانه يبيعه له لما لم يكن أو غير موافق  
ذلك ويشترى لاهله ما لا بد لهم منه ويجوز ذلك أو ما يبيع عليه بحق واجب ليتصف  
غريم منه ، أو في ثقة من تلزمه ثقته فهنا لازم لمعاضرة كان أو غائباً رضاء من شرط  
برهان ذلك قوله الله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس الا علىها ) وقول رسول الله  
ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فليس لاحد أن  
يحل ما حرم الله تعالى من ماله . ولا من بشرته . ولا من عرضه : ولا من دمه إلا بالوجه  
الذي أباحه به نص القرآن . أو السنة ، ومن فعل ذلك فهو مردود لقول رسول الله  
ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، والسكوت ليس رضى إلا من اثنين قط ،  
أحدهما رسول الله ﷺ والأمور بالبيان الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من  
خلفه الذي لا يقر على باطل ، والذي ورد النص بان ماسكت عنه فهو عفو جائز ، والذي  
لاحرام الاما فصل لتأخير عيه ولا واجب إلا ما أمرنا به فلم يأمرنا به ولا نهانا عنه فقد  
خرج عن أن يكون فرضاً أو حراماً فبقى أن يكون مباحاً ولا بد ، فدخل سكوته الذي  
ليس أمراً ولا نهياً في هذا القسم ضرورة . والثاني البكر في نكاحها للنص الوارد في ذلك  
قط ، وأما كل من عدا ما ذكرنا فلا يكون سكوته رضى حتى يقر بلسانه بأنه راض به  
منفذ ، ويسأل من قال : ان سكوت من عدا هذا رضى ما الدليل على صحة قولكم : ان  
الرضى يكون بالسكوت وان الإنكار لا يكون الا بالكلام ؟ ومن أين قلتم ذلك ؟ قلن  
ادعوا نصاً كذبوا وان ادعوا علم ضرورة كذبوا لان جمهور الناس مخالفون لهم في  
ذلك وهم لا يعرفون الضرورة التي يدعون ولا فرق بين دعواهم على غير علم الضرورة  
هنا وبين دعوى غيرهم عليهم علم الضرورة في بطلان ذلك ، وفي أن الإنكار يكون  
بالسكوت وأن الرضى لا يكون الا بالكلام فطلعت الدعوتان لتعارضهما ولم يبق الا  
أن الساكت يمكن أن يكون راضياً ويمكن أن يكون غير راض ، وهذا هو الذي لاشك  
فيه ، والرضا يكون بالسكوت وبالكلام ، والإنكار يكون بالسكوت وبالكلام ،  
فاذا ذلك كذلك فانما هو الظن قط ولا تحمل الاموال المحرمة بالظن قال تعالى : ( ان  
الظن لا يبنى من الحق شيئاً ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن كذب  
الحديث » ، فان قالوا : قلنا ذلك على رسول الله ﷺ وعلى نكاح البكر قلنا : القياس  
باطل ثم لو كان حقاً لكان مهناً في غاية الباطل لان من عدا رسول الله ﷺ يسكت (١)  
تقية أو تدبيراً في أمره وتروية أو لانه يرى أن سكوته لا يلزمه بشيء . وهذا هو الحق ،

ورسول الله ﷺ لا يتنى في الله تعالى أحدا ولا يحكم في شيء من الدين بغير الوحي من ربه تعالى، ولا يجوز له السكوت (١) على الباطل فلا ينكره لأنه كان يكون غير مبین وقد أمره الله تعالى بالبيان والتبليغ (٢) والأمر بالواجبات وتفصيل الحرام فسكوته خارج عن هذين الوجهين وليس غيره كذلك، وطول المدد لا يعيد الباطل حقا أبدا ولا الحق باطلا، ويلزم المخالف لهذا أن من قيل له: يا كافر فسكت أنه قد لزمه حكم الكفر، ومن قيل له: انك طلقت امرأتك فسكت أن يلزمه الطلاق، وأن من قتل ولده سو هو يرى فسكت أنه قد بطل طلبه ولزمه الرضى وهم لا يقولون بشيء من هذا. وقال أبو حنيفة: وأصحابه: من باع مال آخر يغير أمره فله صاحب المال الاجارة ذلك أو رده، واحتجوا بالخبر الثابت عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي استأجر أجيرا بفرق من ذرة فأعطيه فأبى فعمدت الى ذلك الفرق فزرعته حتى اشترت منه بقرا وراعيها ثم جاء فقال: يا عبدا لله أعطني حتى قتلت: انطلق الى تلك البقرة وراعيها فقال: أنتهزى بي قلت: ما أنتهزى بك ولكنك هالك فذكر الخبر وأن الله فرج عنهم الصخرة المطبقة على فم النار، قالت هذا خبر لا حجة لهم فيه لوجوه بل هو حجة عليهم ومبطل لقولهم، فالها أن ذلك كان فيمن قبلنا ولا نرا مناشرا ثمهم والثاني انه ليس فيه ان الاجارة كانت بفرق ذرة بينه بل ظاهره انه كان يفرق ذرة في النمة فاذا ذلك كذلك فلم يبع له شيئا بل باع ماله ثم تطوع بما أعطاه وهذا حسن وهو قولنا: وأتاك أنه حتى لو كان فيه أنه كان فرقا بينه وأنه كان في الاسلام لما كان لهم فيه حجة لأنه أعطاه أكثر من حقه فرضى وأبرأه من عين حقه، وكلاهما متبرع بذلك من غير شرط، وهذا جائز عندنا حسن جدا، وأما كون حجة عليهم فان فيه أنه عرض عليه حقه فأبى من أخذه وتركو معنى فعلى أصلهم قد بطل حقه اذ سكت عن أخذه فلا طلب له فيه بعد ذلك. واحتجوا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناسفان ابن عينة عن شعيب بن غرقدة عن عروة البارقي: «أن رسول الله ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة قال: فاشترت له شاتين فباع احدهما بدينار فأبى النبي ﷺ بدينار وشاة فدعا له بالبركة». ورويناه أيضا من طريق أبي داود والحسن بن الصباح نا أبو المنذر ناسعيد بن زيد نا الزبير بن الحرث عن أبي ليلى عن عروة البارقي فذكره. ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن رجل من أهل المدينة عن حكيم ابن حزام: «أن النبي ﷺ بعه يشتري له أحمية بدينار فاشتراهم باعها بدينارين

(١) في النسخة ١٦ سكت في النسخة ١٦ بالبيان والتبليغ

فاشترى شاة بدينار ووجاء بدينار فدعاه رسول الله ﷺ بالبركت وأمره أن يتصدق بالدينار . هذا كل ما هو مأثور به وكله لاشئ .

أما حديث حكيم فمن رجل لم يسم ولا يدري من هو من الناس والحجة في دين الله تعالى لا تقوم بمثل هذا . وأما حديث عروة فأحد طريقه عن سعيد بن زيد أخى حماد بن زيد وهو ضعيف ، وفيه أيضا أبو ليلى وهو لمازة (١) بن زبار وليس بمعروف العدالة ، والطريق الأخرى معتلة وإن كان ظاهرهما الصحة وهى أن شيب بن غرقدة لم يسمعه من عروة كإرونا من طريق أبي داود السجستاني ناسدا ناسيان - هو ابن عينة - عن شيب ابن غرقدة حدثني الحى (٢) عن عروة [ يعنى ابن الجعد البارق ] (٣) قال . و أعطاه النبي ﷺ ديناراً ليشتري له أحمية أو شاة فاشترى اثنتين فباع أحدهما بدينار فأناه بشاة ودينار فدعاه بالبركة (٤) فحصل منقطعاً فبطل الاحتجاج به ، ثم لو صح حديث حكيم . وعروة لم يكن لهم فيها حاجة لأنه إذا أمره عليه السلام أن يشتري له شاة فاشترى له شاتين صار الشراء لعروة بلا شك لأنه إنما اشترى كما أراد لا كما أمره النبي ﷺ ثم وزن دينار النبي ﷺ إما مستقرضاً له ليرده وإما متعدياً فصار الدينار في ذمته بلا شك ثم باع شاة نفسه بدينار فصرفه إلى النبي ﷺ كإلزامه (٥) وأهدى إليه الشاة فهذا كله هو ظاهر الخبر وليس فيه أصلاً لا ينص ولا بدليل (٦) على أن الشراء جوزوه النبي ﷺ والتزمه فلا يجوز القول بما ليس في الخبر . وأما خبر حكيم فإنه تعدى في بيع الشاة فلزمه ضمها فابتاعها بدينار كما أمر وفضل دينار فأمره عليه السلام بالصدقة إذ لم يعرف صاحبه .

**قال أبو محمد :** ثم نسألهم عن باع مال غيره فقول : أخبرونا هل ملك المشتري ما اشترى وملك صاحب الشيء المبيع الثمن بذلك العقد أم لا ، ولا بد من أحدهما ، فإن قالوا : لا وهو الحق وهو قولنا فمن الباطل أن لا يصبح عقد حين عقده ثم يصبح في غير حين عقده إلا أن يأمر بذلك الذى لا يسل عما يفعل فنسمع ونطيع لله تعالى ، وأما من يسئل عما يفعل فلا يقبل منه مثل هذا أصلاً إذ لم يوجب الله تعالى قبوله منه ، وإن (٧) قالوا : قد ملك المشتري ما اشترى وملك الذى له الشيء المبيع الثمن قلنا : فمن أين جعلتم له إبطال عقد قد صح بغير أن يأتى بذلك قرآن . ولا سنة ؟ وهذا لا يعمل لأنه تحكم في دين الله تعالى ،

(١) بغير اللام وتحفيم الميم ويزاى ؟ وزبار يفتح لزاى وتشد بالياء الواحدة وأمره (٢) بفتح الحاء للهمزة وتشد بدالتجانبة أى القية ، وهم غير معروفين كما صرح به السابق والخطأ (٣) الزيادة من سنن أبى داود (٤) فى سنن أبى داود وزيادته بذكره المصنف هو فكان لو اشترى زبار بالبركة (٥) فى النسخة ١٦ «أنه» (٦) فى النسخة ١٤ «لا يسم ولا دليل» (٧) فى النسخة ١٤ «فإن»

وثنوا في هذا هو قول أحمد بن حنبل روي عنه أن من يبتع داره وهو ساكن فان ذلك لا يجوز حتى يرضى أو يأمر أو يأذن في بيع داره وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وهو قول الشافعي إلا أنه اختلف عنه فيمن يبيع ماله (١) فلم بذلك فروى عنه أنه باطل ولا بد (٢) وروى عنه أن له أن يبيع ذلك إن شاء ولم يختلف عنه فإن السكوت ليس رضى أصلاً ، وأما أبو حنيفة فإن السكوت عنده لا يكون إقراراً إلا في خمسة مواضع ، أحدها من رأى عبده يبيع ويشترى كما يفعل المأذون له في التجارة فيسكت فإن العبد يصير بذلك مأذوناً له والشفعة يعلها الشفع فيسكت ولا يشهد على أنه طالب لها فسكوته إسقاط لحقه في الطلب والإنسان يبيع وهو حاضر عالم بذلك ، ثم قال له : قم مع مولك فيقوم فهذا إقرار منه بالرق وإن لم يتكلم به بالبائع للشيء . بمن حال في قبضه المشتري والبائع ساكت فهذا إذن منه في القبض ، والسكوت في النكاح •

**قال أبو محمد :** هذه (٣) الأربعة وجوه باطل وتخليط ودعوى بلا دليل لأن قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى سديد يفرق بينها وبين غيرها وما كان هكذا فإن القول لا يعمل به ، وأما مالك فانه قال : من رأى ماله يباع فسكت قد لزمه البيع أمة كانت المبيعة أو عبداً أو غير ذلك ، ومن غصب ماله فأتى الغاصب فأرى ماله يقسم فسكت فإن حقه قد بطل ، ومن ادعى عليه بدين فسكت فقد لزمه ما ادعى به عليه (٤) ولم ير السكوت عن طلب الدين - وإن رأى يقسم - مسقطاً لحقه في الطلب ، ولا رأى السكوت عن طلب الشفعة رضى بإسقاطها إلا حتى تمضي له سنة فسكوته بعد الستة رضى بإسقاطها عنده ، ولم ير سكوت من تزوج (٥) امرأته بمحضته طلاقاً ولا أنها بانت عنه بذلك ، وهذه مناقضات لا دليل على صحة شيء منها لأن نص ولا من قول أحد تقدمه . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وأعجب ذلك أنه لم ير سكوت البكر العانس رضى بالنكاح إلا حين تنطق بالرضى وهذا خلاف النص جهاراً ، ورأى على من رأى داره تبنى وتهدم ويتصرف فيها أجنبي فسكت عشرين فأكثر أنها قد خرجت عن ملكه بذلك ، وإن سكت عن ذلك أقل من سبع سنين إنما لم يخرج عن ملكه بذلك ، واختلف عنه في سكوته سبع سنين . أو ثمان سنين . أو تسع سنين فروى عنه أن كل ذلك قطع لحقه ، وروى عنه أنه ليس ذلك قطعاً لحقه ولم ير سكوت المرأة عن ذلك لبعض أقاربها قطعاً لحقه إلا بعد سبعين سنة ، وهذه أقوال كاترى نعوذ بالله منها ، قضيا بإباحة الأموال المحرمة جرافاً وبأنه آله إلى التوفيق •

(١) في النسخة ١٤ بأع ماله وهو غلط (٢) في النسخة ١٦ (٣) سقطت هذه من النسخة ١٤

(٤) في النسخة ١٤ ما ادعى عليه به (٥) في النسخة ١٤ من تزوج

**١٤٦١ مسألة** ولا يجوز بيع شيء لا يدري بآثمه ما هو وإن دراه المشتري ولا ما لا يدري المشتري ما هو وإن دراه البائع . ولا ما جهله جميعا ، ولا يجوز البيع الاحتياطي يعلم البائع والمشتري ما هو ويراه جميعا أو يوصف لهما عن حصة من رآه وعلمه كمن اشترى زبرة (١) يظهرها فورا فوجد مافضة ، أو فضلا لا يدري أزجاج هو أم ياقوت فوجده ياقوتا أم زمردا أو زجاجا وهكذا في كل شيء ، وسواء وجده أعلى مما ظن أو أدنى أو الذي ظن كل ذلك باطل مفسوخ أبدا لا يجوز له ما تصحيحه بعد علمها به إلا ابتداء عقد برضاها ما والا فلا وهو مضمون على من قبضه ضمان النصب .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن يديهة العقل . وضرورة الحس رضي (٢) بما لا يعرف ولا يكون الرضى إلا بالمعلوم المائى ، ولا شك في أنه إن قال : رضيت انعقد لا يرضى إذا علم ما هو وإن كان ديناجدا ، وقد سمي الله تعالى ما لم يكن عن تراض أكل مال بالباطل ، وأيضا فهو بيع غرر لأنه (٣) لا يدري ما ابتاع ولا ما باع ، وقد نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وهذا أعظم الغرر ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقد ذكرنا عن مالك إجازة هذا البيع وهو قول لأدليل على صحته أصلا . ومن عجائب الدنيا إجازته هذا البيع الفاسد ومنه من يبيع صبرة مرئية يحاط بها علم البائع مكيلها ولم يعلم المشتري مكيلها (٤) وهذا عجب لا نظير له ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٦٢ مسألة** ولا يحل بيع شيء بأكثر مما يساوى ولا بأقل مما يساوى إذا اشترط البائع أو المشتري السلامة إلا بمرقة البائع والمشتري معا بمقدار الغبن في ذلك ورضاهما به ، فإن اشترط أحدهما السلامة ووقع البيع كاذرا ولم يعلم الآخر الغبن أو علمه غير المغبون منهما ولم يعلمه المغبون فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبدا مضمون على من قبضه ضمان النصب وليس لهما إجازته إلا ابتداء عقد فأن لم يشترط السلامة ولا أحدهما ثم وجد غبن على أحدهما لم يكن علمه فليغبنون إنفاذ البيع وأورده ، فإن فات الشيء المبيع رجع المغبون منه بمقدار الغبن وهو قول أبي ثور . وقول أصحابنا إلا أنهم قالوا : لا يجوز رضاهما بالغبن أصلا ، وقال أبو حنيفة : ومالك . والشافعي : لا رجوع للبائع ولا للمشتري بالغبن في البيع كثر أو قل ، وذكر ابن القصار عن مالك أن البيع إذا كان فيه الغبن مقدار الثلث فإنه يرد .

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون

(١) يضم أوله وسكون ثابته تنطق (٢) في النسخة ٤ أكون رضي (٣) في النسخة ٤ ولاه وهو غفلة

(٤) في النسخة ٤ مكيلها في الموضع

تجارة عن تراض منكم) ولا يكون التراضي البتة الا على معلوم القدر ولا شك في أن من لم يعلم بالغبن ولا يقدره فلم يرض به ، فصح أن البيع بذلك كل مال باطل ، وقوله تعالى : ( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) لحرم عز وجل الخديعة ، ولا يمتري أحق أن يبيع المرء بأكثر مما يساوي ما باع من لا يدري ذلك خديعة للمشتري ، وأن يبيع المرء بأقل مما يساوي ما باع وهو لا يدري ذلك خديعة للبائع ، والخديعة حرام لا تصح . وما روينا عن أبي داود نا أحمد بن حنبل ناسفان بن عينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع ؟ فأخبره فأوحى الله تعالى إليه [ أن ] (١) أدخل يدك فيه فأدخل يده فيه فأذا هو مبلول فقال رسول الله ﷺ : ( ليس من أغش ) ، وقال عليه السلام : وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام . ومن طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال : قال رسول الله ﷺ : ( الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قلنا : لمن يارسل الله ؟ قال : لله ولرسوله . ولكتاباه وللائمة . ولجماعة المسلمين ) ونهى النبي ﷺ عن التجش في البيع برهان صحيح على قولنا ههنا لأنه نهى بذلك عن الغرور . والخديعة في البيع جملة بلا شك يدري الناس كلهم أن من أخذ من آخر فباع منه أكثر مما يساوي بغير علم المشتري ولا رضاه ومن أعطاه آخر فباع يشتري منه أقل مما يساوي بغير علم البائع ولا رضاه فقد غشه ولم ينصحه ، ومن غش ولم ينصح فقد أتى حراما ، وقال رسول الله ﷺ : ( من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ) فصح أنه باطل مردود بنص أمره عليه السلام ، وهو قول السلف كما روينا من طريق حماد بن زيد نا أيوب . وهشام - هو ابن حسان - كلهم عن محمد بن سيرين أن رجلا قدم المدينة ببحوارى فزل على ابن عمر فذكر الحديث ، وفيه أنه باع جارية من ابن جعفر ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن غبت ببجاعة درهم فاق ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر قال : انه غبن ببجاعة درهم فلما أن تعطيها إياه وأما أن ترد عليه يمه قال ابن جعفر : بل نعطها إياه ، فهذا ابن جعفر . وابن عمر قد رآه يرد البيع من الغبن في القيمة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يونس بن عبيد عن رجل عن جرير بن عبد الله البجلي أنه سأوم رجلا بفرس فسامه فسامه الرجل خمسمائة درهم ان رأيت ذلك قال له جرير : فرسك خير من ذلك ولك ستائة حتى بلغ ثمانمائة وهو يقول : ان رأيت ذلك قال جرير : فرسك خير من ذلك ولا أزيدك فقال له الرجل :



خذهما قبله : ما تمك أن تأخذها بخسائة ؟ قال جرير : لا يا بعنا رسول الله ﷺ على أن لا تنشأ أحدا أو قال : مسلما ، وعن ابن عمر ليس لي غش هو من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان الثوري عن زيد اليامي عن ميسرة عن ابن عمر وقد ذكرناه قبل في باب ما لا يتم البيع إلا به من التفرقة . ومن طريق سفيان بن عيينة بنابر عن عاصم الثقفي سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي بن كعب أن عمر بن الخطاب . والعباس بن عبد المطلب إنما كالا يفي دار كانت للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخذها ليزيدها في المسجد وأبى العباس فقال أبي بن كعب لهما : لا أمر سليمان بناء بيت المقدس كانت أرضه لرجل فاشترىها مسلمان منه فلما اشتراها قال له الرجل : التي أخذت مني خير أم التي أعطيتي ؟ قال سليمان : بل التي أخذت منك قال : فاني لأجيز اليوع فردته فزاده ثم سأله فأخبره فاني أن يجيزه وذكر الحديث ، فهذا أي يورد هذا على سبيل الحكم به بحضرة عمر بن الخطاب . والعباس رضي الله عنهم فيصوب أن قوله ، فهو لا عمر . وابنه . والعباس . وعبد الله بن جعفر . وأبي . وجرير ولا يخالف (١) لهم من الصحابة رضي الله عنهم يروون البيع من الخديعة في حصان الثمن عن قيمة المبيع . ومن طريق وكيع عن إسرائيل بن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه رد البيع من الغلط ولم يردعه الشعبي وقال : البيع خدعة .

**قال أبو محمد :** والعجب كله من أقوال الحاضرين من خصوصياتهم يردون البيع من العيب يحط من الثمن يوجد فيه لأنه عندهم غش ثم يجزون البيع وقد غش فيه بأعظم الغش وأخذ فيه منه أكثر من ثمنه ، وهذا عجب جدا ! وتناقض سمع ، وعجب آخر وهو أنهم يردون البيع من العيب يوجد فيه وإن كان قد أخذوه المشتري بقيته معيا ولا يردون البيع إذا غبن البائع فيه الثمن العظيم فلا تدرى من أين وقع لم هذه العناية بالمشتري ؟ وهذا الحق على البائع ، أن هذا لعجب لا نظيره ! وعجب ثالث وهو أنهم - نفي المالكين والشافعين - يحجرون على الذي يتخذه في اليوع حتى يمنعوه من العتق . والصدقة ومن البيع الصحيح الذي لا غبن (٢) فيه ويردون كل ذلك وهم يتغنون مع ذلك تلك اليوع التي غبن فيها ولا يردونها ، فلئن كانت تلك اليوع التي خدع فيها حقا وجائزة فلائى معنى حجر واعليه من أجلها وهي حق وصحيحة ولئن كانت تلك اليوع التي خدع فيها باطلا وغير جائزة فلائى معنى يجزونها هذه لطوام فاحشة . وتخليط سمع . وخلاف مجرد لكل ما حكم به رسول الله ﷺ فانه ذكر له منقذ . وانه يتخذ في اليوع فلم يحجر

عليه لكن أمره أن يقول : لا خلافة عند البيع وجعل له الخيار ثلاثاً في إيقاظ البيع وأورده ، فأبطل عليه السلام الخلافة وأقضي بوعه الصحاح والتي يختارها فاذها بعد المعرفة بها ولم يصح عليه وهذا عكس كل ما يحكمون به ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

**١٤٦٣ مسألة (١)** فن غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو بيع مفسوخ لأن بيع الغش يقين هو غير بيع السلامة الذي لا غش فيه هذا أمر يعلم بالمشاهدة ، فاذ هو كذلك فالبيع المتعدينيهما في الباطن ليس هو الذي عقد عليه مشروط السلامة (٢) ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه يمه الذي تراضى به لأن مال الآخر حرام عليه الا ما تراضى معه ، وكذلك ماله على الآخر أيضاً ، وأما إذا علم بقدر الغبن كلاهما وتراضيا جميعاً به فهو عقد صحيح . وتجارة عن تراض . وبيع لا دخلة فيه ، وأما إذا لم يعلم أحدهما بقدر الغبن ولم يشترط السلامة ولا أحدهما فله الخيار اذا عرف فرد أو أمسك لأن البيع وقع سالماً على الجملة فهو بيع صحيح ثم وجدنا النبي ﷺ قد جعل الخيار لمن قال : لا خلافة ثلاثاً ان شاء أمسك وان شارد فوجب أن لا يحل ما يزيد فيه الخادع على المخدوع الا يعلم المخدوع وطيب نفسه فان رضى بترك حقه (٣) فذلك له وان ألى لم يجز له أخذ ما ابتاع بشير رضى البائع فله أن يردّه ، وقد صح الاجماع المقطوع به على أن له الرد ، واختلف الناس هل له الامساك أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : (الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فصح أنه اذا رضى ما ابتاع فذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : والقيمة قيمتان باتفاق جميع أهل الاسلام قد يما وحديثاً ، فقد كان التجار على عهد رسول الله ﷺ يبيعون ما يشترون طلب الربح هذا أمر متيقن ، فقيمة يبتاع بها التجار السلم لا يتجاوزونها الالعة ، وقيمة يبيع بها التجار السلم لا يحيطون عنها ولا يتجاوزونها إلا الالعة ، فهاتان القيمتان تراعيان لكل قيمة (٤) في حالهما .

**قال أبو محمد :** واحتج أصحابنا في إبطالهم البيع بأكثر مما يساوي وان علما جميعاً بذلك وتراضيا به (٥) بأن قالوا : نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال قالوا (٦) : والمشتري الشيء بأكثر من قيمته والبائع له (٧) بأقل من قيمته كلاهما مضيع للمال ، قالوا : ولا يجوز اخراج المال عن الملك إلا ببوض أجر من الله تعالى فهو أفضل عرض ، وأما ببوض من اعراض الدنيا كعمل في التجارة . أو عرض في التجارة . أو ملك بضع في

(١) سقط لفظ ما لم يرد في النسخة ١٦ والنسخة المليئة (٢) في النسخة ١٦ بشرط السلامة (٣) في النسخة ١٦ بتركه (٤) في النسخة ١٦ كل قيمة (٥) في النسخة ١٤ وتراضيا (٦) في النسخة ١٤ قال وهو غلط

(٧) في النسخة ١٦ الشيء .

التكاح . أو انحلال ملكة في الخلع . ونحو ذلك مما جاءت به النصوص ، قالوا : ومن باع ثمرة بألف دينار أو بأقوة بفسل فإن هذا هو التبذير . والسرف . وبسط اليد كل البسط . وأكل المال بالباطل . قال أبو محمد : لائحة لهم غير ما ذكرنا (١) .

**قال أبو محمد :** فقول لهم وبالله تعالى التوفيق : ان الذي قلتم انما هو فيما لا يعلم بقدره ، وأما إذا علم بقدر الغبن وطابت به نفسه فهو بربر به معاملة بطيب نفسه فهو مأجور لأنه فعل خيرا ، وأحسن الى انسان وترك له مالا أو أعطاه مالا وليس التبذير . والسرف . واضاعة المال . وأكله بالباطل إلا ما حرمه الله عز وجل على ما بينا في كتاب الحجر من ديواننا هذا ، وأما التجارة عز ترأض فاحرمها الله تعالى قطب لأباحها .

**قال أبو محمد :** وإنما يجوز من التطوع بالزيادة في الشراء ما بقي غنى لأنه معروف من البيع ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل معروف صدقة » وقال عليه السلام : « الصدقة عن ظهر غنى » . وأما ما لم يبق غنى فردود لا يحل لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

قال علي : وما بين محقة قولنا ما رويناه من طريق مسلم نأبو كامل - هو فضيل بن حسين الجحدري - ناعبدوا واحد بن زيادنا الجري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله [ قال ] (٢) : « كنائع رسول الله ﷺ [ في سفر ] فتخلف ناضحي فذكر الحديث وفيه « فإزال يزيدني ويقول : والله يفر لك » .

قال أبو محمد : فلا يخلو أو ليعطاء أعطاه رسول الله ﷺ في الجبل من أن يكون هو قيمة الجبل أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فإن كان قيمته فقدزاده بعد ذلك : وفي هذا جواز البيع بالزيادة على القيمة عن رضاهما معا ، وإن كان أعطاه أو لأقل من القيمة أو أكثر فهذا هو قولنا وهو عليه السلام لا يسوم بما لا يحل ولا يتخضع ولا يفر ولا يش ، فهذا نكس قولنا والله الخ ، وكذلك قوله عليه السلام : « لا يسوم أحدكم على سوم أخيه » فيه إباحة المساومة وهي عند كل من بدرى اللغة العربية معروفة وهي أن يسأل أحدهما ثمانية على الآخر أقل فلو كان أعطاه أقل من القيمة أو طلب أكثر من مطلب باطلا لأباحه الله تعالى على لسان رسوله ، فصح أن كل ذلك جائز إذا عرفاه وعرفا مقداره وتراضيا معا به ولم يكن خديعة ولا غشا ، وكذلك ما جعل عليه السلام لمقتد من الخيار فرد البيع أو مضائه وكان يتخضع في البيوع ، فيه إجازة البيع الذي فيه الخديعة إذا رضيا المتخدوع وعرفها ، وكذلك الذي رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة . وزيد بن خالد الجني : وأمر رسول الله ﷺ  
سئل عن الأمة إذا زنت ؟ قال : إذا زنت فأجلدوها ثم إن زنت فأجلدوها ثم إن زنت  
فأجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بغير أو يحل من شعر . فأباح عليه السلام بيعها  
بحل من شعر إذا رضى بآتمها بذلك ، وقد أجاز أصحابنا الذي أنكروا ههنا في حس من  
أجازوا بيع عبد بعشرة دنانير واشترط ماله وهو أنه عشرة آلاف دينار . ولم  
ينكروه أصلا وكيف ينكروه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد أباح جلة ؟ وهذا  
أخذ مال بغير صدقة ولا عوض .

قال أبو محمد : وليس في شيء من هذه الأخبار متعلق بأجاز البيع الذي فيه الحديفة المحرمة والغش المحرم من الثمن (١) الذي لا يدر به المقبون لأنه ليس فيها دليل على شيء من ذلك أنما فيها جواز ذلك إذا علمه الراضي به في بيعه فقط ولا يجوز الرضا بمجهول أصلا لأنه متع في الجبلة محال في الخلقة ، وقد يقول المرء : رضيت رضيت فيما لا يعلم قدره فإذا وقف عليهم رضاه أصلا ، هذا أمر محسوس في كل أحد وفي كل شيء .

قال علي : واحتج المذكورون بما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي قال : بلغني عن ابن عمر أنه كان يقول : إذا بعثت من يتابع لسلسلة أرومهم أنه (٢) . ومن طريق ابن حبيب حدثني عبد العزيز الأوبسي . وعبد الملك بن مسلمة عن اسماعيل بن عياش عن عمرو بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : وددت أني لأبيع شيئا ولا ابتاعه إلا بطلعت بصاحبه ، وبما ذكرنا عن الشعبي من قوله (٣) : البيع خدعة .

قال أبو محمد . هذا كله باطل ، وابن حبيب متروك ، ثم هو عن ابن عمر بلاغ كاذب ، ثم لو صح لما فهم منه أحد إلا حجة غبن . ولا حجة إلا ما معنى أن ثم أنه خذ أفضل ما عنده ، وهذا مباح إذا تراضيا بذلك وأعطاه إياه بطيب نفسه . وأما حديث عمر بن عبد العزيز فإسماعيل بن عياش لا شيء . ، وكم قصة خالفوا فيها عمر بن عبد العزيز ؟ كجوده في ( إذا السماء انشقت ) وإباحته بيع السمك في الماء قبل أن يصاد . وعشرات من القضايا ، فمن الباطل أن يكون ما صح عنه ليس حجة . والم لم يصح عنه حجة ، وبالله تعالى التوفيق . والذي جاء من طريق الأشعي « ومن طريق جابر الجعفي وقد خالفه القاسم . وغيره ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ » .

١٤٦٤ - مسألة - ولا يجوز البيع بضمن مجهول ولا إلى أجل مجهول كالخضاد .  
والجداد . والعلاء . والزريعة . والعصير . وما أشبه هذا ، وهو قول أبي حنيفة .

(١) في النسخة ١ والفن الحر وليس الحر من الفن الخ (٢) قال الجوهري صحاحه: وسمتاه اذا كبرته حتى ادبت وسمت المراتبها بالعباءة والطبقة (٣) في النسخة ١ وماذا ذكرنا من قول النسي الخ

والشافعي . وأبي سليمان لأن كل ما ذكرنا يتقدم بالأيام ويتأخر (١) ، فالحصاد . والجداد  
يتأخران أياما أن كان المطر متواترا ويتقدمان بحر الهواء . وعدم المطر ، وكذلك المعصر ،  
وأما الزريعة فتأخر شهرين وأكثر لعدم المطر ، وأما العطاء . فقد ينقطع حلة ، وأيضا  
فكل ذلك شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإنما يجوز الأجل الى ما لا يتأخر ساعة  
ولا يتقدم كالشهور العربية والحجية ، أو كطلوع الشمس أو غروبها ، أو طلوع القمر  
أو غروبها ، أو طلوع كوكب مسمى أو غروبها ، فكل هذا معدود الوقت عند من يعرفها  
قال الله تعالى : ( يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ) حاشا ما ذكرنا من  
المبيع الى الميسرة فوحق للنص في ذلك ولأنه حكم الله تعالى في كل من لا يجد ادا دينه ،  
ولا يجوز الأجل الى الصوم النصارى أو اليهود أو فطرم ولا إلى عيد من أعيادهم لانهما من  
زيتهم ولعلهم سيدوهم فيها فهذا ممكن ، وقال الشافعي . لا يجوز الأجل الا بالآلة  
قطر وذكر هذه الآية . وقوله عز وجل : ( ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا  
في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ) ،

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : ( اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) فبم  
تعالى كل أجل مسمى ولم يخص فكانت هذه الآية زائدة على تينك الآيتين والزيادة لا يحل  
تركها وليس في تينك الآيتين منع من عقد الآجال (٢) الى غير الآلهة ولا بإباحة فواجب  
طلب حكم ذلك من غيرهما فان وجد ما يدل على جوازه قبل به والا فلا ، وهذا (٣) قول  
الحسن بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وأباح مالك البيع الى العطاء . فيما خلا قال :  
وأما اليوم فلا لأنه ليس الآن . معروفان معروفان قبل ذلك وأجاز البيع الى الحصاد .  
والجداد . والمعصر قال : وينظر الى عظم ذلك وكثرة لال اوله ولا الى آخره .

قال أبو محمد : مانع في الجهالة أكثر من هذا التحديد ولا غرر أعظم منه . قال علي :  
وقد تابع الناس بحضرة عمار ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم الى قدوم الراكب  
خلفاء الخيفيون . والمالكيون ذلك يوم يشتمون باقل من هذا اذا وافق قديمهم ، ونوافي  
هذا الباب احتجاجهم بالآثر الوارد « المسلمون عند شروطهم » ومن غرائب احتجاجهم  
أن كلنا الطائفتين ذكرت الخبر الذي روينا به من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن  
أبي اسحاق السبيعي عن أم يونس أن عائشة أم المؤمنين قالت لحام بحبة ام ولد زيد بن أرقم :  
يأثم المؤمن أن يبعث زيد بن أرقم عبدا الى العطاء . بثمانمائة درهم فاحتاج الى الثمن  
فاشترته منه قبل حل الأجل بثمانمائة قالت عائشة : بش ما شريت وبش ما اشترت

أبلى زيداً أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ أن لم يبق هناك : أريت أن تركت وأخذت السمائة؟ قالت : نعم فمن جاءه موعظة من ربه فاتى به ما سلف ، فقال الخفيفون والمالكيون : بتحريم البيع المذكور تقليداً لما أشبه أم المؤمنين رضى الله عنها ولم يقلوا زيد بن أرقم في جوازه ، وقالوا : مثل هذا القول عن أم المؤمنين لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ ولم يقولوا : أن فعل زيد لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ لأن ما كان طريقه التوقيف فليست هى أول بالقول من زيد بن أرقم ، والتزم الخفيفون هذا الاحتجاج في البيع إلى العطاء ولم يرضه المالكيون فيه فقلنا لهم : يا هؤلاء أين أنتم عن هذا الاحتجاج الكاذب في كل ما تركتم فيه التوقيف الصريح من أن كل بيع لا يبيع بينهما لم يضر قالوا أن يخير أحدهما الآخر ، والنهي عن بيع الثمر قبل أن يذهب صلاحه فاجتنبوه على القطع ، والنهي عن بيع الماء فاجتنبوه وسائر التوقيفات الثابتة؟ فإن عليكم تركها لأرائكم المجردة. وتأويلاتكم الفاسدة ، ثم التزم القول بطل كاذب لا يحل القول به أن ههنا توقيف من رسول الله ﷺ كتمته أم المؤمنين ولم تبلغه ، وهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ المكشوف وقبيح الوصف لأم المؤمنين رضى الله عنها ، فإن قالوا : تركنا دلائل النصوص لتأويل تأويلناه واجتهاد رأينا فقلنا : ومن أباح لكم ذلك وحظه على زيد بن أرقم - وقلة ظفريه والله قبل أن تفارقه - خير من أبي حنيفة ومالك . وكل من اتبعهما هو الذى صدقه الله تعالى في القرآن ، وحتى لو كان ههنا نص ثابت بخلاف قوله فمن أحق بالتأويل منه وإن يعسر فذلك لو أخطأ مجتهداً في خلاف القرآن كما تأول ابن مسعود أن لا يتيمم الجنب ولا يصلى ولو لم يجد الماء شهراً ، وكما تأول عمر اذ خطب فمنع الزيادة في الصداق على خمسمائة درهم. وإذا علم أن رسول الله ﷺ لم يمت ولا يموت حتى يكون آخرنا ، وأم المؤمنين رضى الله عنها إنما قالت هذا القول أن كانت قائلة أيضاً فلم يرو ذلك عنها من يقوم بنقله حجة ، وإن العجب ليطول بمن ردد رواية فاطمة بنت قيس المهاجرة المباينة عن النبي ﷺ ثم يلزم الناس الحججة برواية أم موسى . وأم حجة ، فلا أكثر من أم موسى . وأم حجة لرأى رآته أم المؤمنين خالفها في زيد بن أرقم .

قال أبو محمد : واحتج من أباح البيع إلى العطاء بما رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء . وجعفر بن عمرو بن حريث قال عطاء : كان ابن عمر يشترى إلى العطاء ، وقال جعفر عن أبيه : أن ههنا نابت إلى علي بن أبي طالب ثوب يدىاج منسوج بالذهب فأتاه منه عمرو بن حريث إلى العطاء بأربعة آلاف درهم ، قال حجاج : وكان أمهات المؤمنين يتباين إلى العطاء . ومن طريق اسرايل عن جابر الجعفي عن الشعبي لابأس بالبيع إلى

العطاء . وعن ابن أبي شيبة نا أبو بكر الحنفى عن نوح بن أبى بلال اشترى منى على بن الحسين طاماما الى عطائه .

قال على : كل هذا عن حجاج بن أرقطاه ناهيك بمضغفا ، وعن جابر وهو دون حجاج بدرج ، ولا أدرى نوح بن أبى هلال من هو ؟ ولقد كان يلزم الخفيفين المحتجين برواية حجاج بن أرقطاه فى أن العمرة تطوع أن يحتجوا ههنا بروايته ، ولقد كان يلزمهم اذقلوا أم المؤمنين فيما خالفها فيه زيد بن أرقم أن يقلدوها ههنا ومعهما صواحبا أمهات المؤمنين وعلى . وعمر بن حريث ، وأيضا عمار بن ياسر وغيره ، ولكن القوم متلاعبون . قال على : وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس لا يسلم إلى عاصرو ولا إلى العطاء ولا إلى الأندر - يعنى اليدر - . ومن طريق وكيع عن سفيان الثورى عن بكير بن عتيق عن سعيد بن جبير لا تبع (١) الى الحصاد . ولا إلى الجداد . ولا إلى الدراس ولكن سمعنا ههنا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن أبى عدى عن عبد الله بن عون سئل محمد بن سيرين عن البيع إلى العطاء ؟ قال : لا أدرى ماهوه

ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور عن ابراهيم أنه كره الشراء الى العطاء والحصاد ولكن يسمى شهرا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن عبد الرحمن عن الحسن ابن صالح بن حى عن المغيرة عن الحكم أنه كره البيع الى العطاء ، وهو قول سالم بن عبد الله ابن عمر . وعطاء .

١٤٦٥ مسألة ولا يحل لأحد أن يسوم على سوم آخر ولا أن يبيع على يمينه ، المسلم . والذى سواه ، فإن فعل فالبيع مفسوخ ، فإن وقف سلته لطلب الزيادة أو قصد الشراء عن باعه لا من انسان بعينه لكن محتاطا لنفسه جازت المزايدة حيثن هذا اذا لم يتبد بسوم آخر فقط فإن بدأ بمساومة انسان بعينه فلم يزد المشتري على أقل من القيمة ووقف على ذلك فلفيره أن يلفه الى القيمة وأكثر حيثن ، وكذلك لو طلب البائع أكثر من القيمة ولم يجب الى القيمة أصلا فلفيره حيثن أن يعرض على المشتري سلته بقيمتها (٢) وبأقل .

برهان ذلك ما روينا من طريق مالك عن نافع . وأبى الزناد قال أبو الزناد : عن الأعرج عن أبى هريرة ، وقال نافع : عن ابن عمر ثم اتفق أبو هريرة . وابن عمر كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض » (٣) . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يزيد

(١) فى النسخة ١٦٩ لا يبيع يرجع ما هاتوا له بهد ولكن سمعنا ههنا (٢) فى النسخة ١٦٩ اسئلة بينها (٣) الحديث فى موطأ مالك ج ٢ ص ١٧٠ مطولا اختصره المصنف واقتصر على على الثامنة

أحدكم على بيع أخيه • قال على : هذا خير معناه لا أمر لأنه لو كان معناه الخير لكان كذبا لوجود خلافه ، والكذب مقطوع بعهده عن النبي ﷺ ولا يجزئه عيالا كافر حلال دمه • ومن طريق شعبة عن الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة : وأن رسول الله ﷺ قال : لا يسم المسلم على سوم المسلم • قال على : هذا بعض ما في حديث أبي هريرة • وابن عمر لأن البيع على البيع يدخل فيه السوم ضرورة لأنه لا يمكن البيع البتة إلا بعد سوم ولا يكون السوم البتة إلا للبيع وإلا فليس سوما فإذا حرم البيع حرم السوم عليه وإذا حرم السوم حرم البيع ضرورة ولا يجوز السوم بما لا يجوز بيعه كبيع الحر والسوم فيه ، وفي الربا ، وهذا قال بعض الصحابة رضي الله عنهم •

قال أبو محمد : وقال مالك : إنما هذا إذا ركننا وتقاربوا هذا تفسير لا يدل عليه لفظ الحديث ، فأما من أوقف سلته طلب الزيادة فيه (١) أو طلب بها يسترخمه فليس صاوماً لأنسان بعينه فلا يلزمه هذا النهى ، وأما من رأى المساوم أو المايح لا يريد الرجوع إلى القيمة لكن يريد غبن صاحبه بغير عليه فهذا فرض عليه نصيحة المسلم فقد خرج عن هذا النهى أيضا بقول رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة» • وروىنا من طريق وكيع عن حزام بن هشام الخزاعي عن أبيه شهدت عمر بن الخطاب باع ابلا من إبل الصدقة فبن يزيد • ومن طريق حماد بن سلة عن أبي جعفر الخطمي عن المغيرة بن شعبة أنه باع المقام فيمن يزيده ومن طريق ابن أبي شيبة نا معتز بن سليمان عن الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقد صافين يزيد •

١٤٦٦ مسألة ولا يحل النجش وهو أن يريد البيع فينتدب انسان للزيادة في البيع وهو لا يريد الشراء لكن ليقتز غيره فيزيد بزيادته فهذا بيع إذا وقع بزيادة على القيمة فله شترى الخيار وإنما الماصى والمنهى هو التناجش ، وكذلك رضى البائع أن رضى بذلك ، والبيع غير النجش وغير الرضى بالنجش ، وإذ هو غير مما فلا يجوز أن يفسخ به [صح] (٢) بفساد شيء غيره ولم يأتى نهى قطع عن البيع الذى ينجش فيه التناجش بل قال الله تعالى : (وأحل الله البيع) • وروىنا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : «إن رسول الله ﷺ نهى عن النجش» • ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن عبيد بن مهاجر قال : بعث عمر بن عبد العزيز عبيد بن مسلم ببيع السبي (٣) فلما فرغ أتى عمر فقال له : إن البيع كان كاسد لولا أنى كنت أزيد عليهم وأحقه فقال له عمر : كنت تزيد عليهم ولا تريد أن

(١) سقط نظيره (من نسخة ١٤) الزيادة من نسخة ١٦ (٢) نسخة ١٦ وثناؤه ونحوه



تشتري قال : نعم قال عمر : هذا نجش ، والنجش لا يحل ابعت مناديا ينادي أن البيع مردود وأن النجش لا يحل .

١٤٦٨ مَسْأَلَةٌ (١) ولا يحل لأحد تلقى الجلب سواء خرج فذلك أو كان ساكنا على طريق الجلاب ، وسواء بعد موضع تلقى أم قرب ، ولو أنه على السوق على ذراع فصاعداً لا لأضحية . ولا لقوت . ولا لغير ذلك أضر ذلك بالناس أو لم يضر ، فمن تلقى جلباً بشي كان فاشتره فإن الجالب بالخيار إذا دخل السوق متى ما دخله ولو بعد أعوام في إضاه البيع أو رده ، فإن رده حكم فيه بالحكم في البيع برد العيب لافي المأخوذ بغير حق ، ولا يكون رضى الجالب إلا بان يلفظ بالرضى لا بان يسكت علم أو لم يعلم ، فإن مات المشتري فالخيار للبائع باق ، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يمضي فالبيع تام .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا ابن نمير - هو محمد بن عباد بن نمير - نا أبي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « وأن رسول الله ﷺ نهى أن تلقى السلع (٢) حتى تبلغ الأسواق » (٣) . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن المبارك عن التميمي - هو سليمان - عن أبي عثمان الهندي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه نهى عن تلقى البيع . وروينا نحوه مسنداً صحيحاً من طريق ابن عباس (٤) ، ومن طريق علي أيضاً ومن طريق مسلم حدثنا ابن أبي عمر نا هشام بن سليمان عن ابن جريج نا حريش نا هشام القرطبي (٥) - هو ابن حسان - عن ابن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : « وأن رسول الله ﷺ قال : لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فأذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » . ومن طريق أبي داود نا الربيع بن نافع نا أبو توبة نا حدثنا عبيد الله بن عمرو نا الرقي عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نا النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقى الجلب فان تلقاه متلق فاشتره فصاحب السلعة بالخيار إذا وردت السوق .

قال أبو محمد : هذا قل تواثر رواه خمسة من الصحابة ورواه عنهم الناس وبهذا قال السلف . وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أنه نهى عن تلقى الجلب فمن تلقى جلباً فاشترى منه فالبايع بالخيار إذا وقع السوق ، وهذا نص قولنا ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف لا سيما هذه الطريق التي

(١) فيه أصل غلط هو في رقم المسائل من اجدها صفحة ٢٧٠ فرقت المسألة ١٤٢٠ وحتم أن تكون ١٤٢١ ، وفي صفحة ٣٨٨ فرقت المسألة ١٤٢١ وحتم أن تكون ١٤٢٣ وتسلل هذا إلى منا فاستدرك في هذه المسألة (٢) في النسخة ١٦ (عن تلقى السلع) وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤ (٣) في النسخة ١٦ (السوق) (٤) في النسخة ١٦ (ابن مسعود) (٥) هو بالنصف الخمسة نسبة إلى فراديس حبيب بالبررة ينسب إلى أبي حمزة من اليمن ، والحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤ .

كانها الشمس . ومن طريق الحاج بن المنال نا أبو هلال نا محمد بن سيرين قال : كان يكره أن يتلقى الجلب عارج البلد فإذا تلقى الجلب عارجاً من البلد قرب الجلب بالخيار إذا قدم إن شابه أو إن شابه أسك ، وهذا أيضاً نص قولنا ، ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن المبارك عن أبي جعفر الرازي عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال : لا تلقوا البيع بأفواه الكسك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسي عن أبي إسحاق بن دغفل قرئ علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا تلقوا الركبان ، وعن نهى عن تلقي الركبان الجالين جملة الليث . والحسن ابن حي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . والثاقبي . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقال الثاقبي . وأبو سليمان : بايجاب الخيار للبائع إذا قدم السوق ، ونهى عنه إلا وراعى أن كان بالناس إليه حاجة ، وأباحه أبو حنيفة جملة إلا أنه كرهه أن أضر ذلك بأهل البلدون أن يحظره ، وأجازه بكل حال ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ . وخلاف صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة بخلاف ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليد ، وما نعلم لأبي حنيفة في هذا القول أحد أقاله قبله ، وقال مالك : لا يجوز ذلك للتجارة خاصة ويؤدب من فعل ذلك في نواحي المصر فقط ولا بأس بالتبني لا يتباع القوت من الطعام والأشعية ، وهذه تقاسم مخالفة للسنة الواردة في ذلك ولا نعلمها عن أحد قبل مالك أصلاً .

**قال أبو محمد** : وحكم رسول الله ﷺ بالخيار للبائع يان بصحة البيع إلا أن للبائع خياراً في رده أو أمضائه ، والخيار لا يكون التبع ولا يجوز إلا لمن جملة رسول الله ﷺ له ، ومن جملة يورث فقد تعدى ما حذر رسول الله ﷺ وليس الخيار ما لا يورث ولو ورث لكان لأهل الوصية منه نصيبهم ، وقال سفيان الثوري : تلقى السلع منهى عنه من تلقاها بحيث لا تقصر الصلاة إليه فإن تلقاها بحيث تقصر الصلاة فصاعداً فلا بأس بذلك . قال علي : فهذا تقسيم فاسد لأنه دعوى بلبا برهان ، وقال الليث : يزرع من المشتري ويرد إلى البائع فإن مات نزع من المشتري ويبعث في السوق ودفع ثمنها إلى البائع .

**قال أبو محمد** : احتج من أجاز تلقي الركبان (١) بما روينا من طريق البخاري عن موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (٢) قال : كنا نتلقى الركبان فشتري منهم الطعام فيها نا النبي ﷺ : وأن نبيعه حتى يبلغ بمسوق الطعام ، . ومن طريق البخاري نا إبراهيم بن المنذر نا أبو ضمرة - هو أنس بن عياض - نا موسى ابن عبيدة عن نافع عن ابن عمر : أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ (٣) فيعت عليهم من ثمنهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث

(١) في نسخة ١٤٤ من أبي علي تلقى السلع وفي النسخة الحالية من أجاز تلقى السلع واهتماموا في لفظ الحديث

(٢) الزائد من صحيح البخاري ج ٢ ص ١٠١ (٣) في صحيح البخاري ج ٢ ص ١٣٩ على عهد النبي ﷺ

بيع الطعام ، • ومن طريق ابن أيمن ناهشام نا أبو صالح حدثني الليث بن سعد حدثني ابن فضال (١) عن نافع عن ابن عمر أنه حدثه ، أنهم كانوا يشترون الطعام على عهد رسول الله ﷺ من الركب انهم فهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعوه فيه حتى يفلوه لل سوق الطعام ، •

قال أبو محمد : وهذا الاحجة لهم فيه لسته وجوه ، أحدها أن المحتجين بهذا (٢) القائلون بأن العاصب إذا روى خبرا عن النبي ﷺ ثم خالفه أو حمله على تفسير ما فهموا علم بما فسر وقوله حجة فردا الخبر ، وابن عمر هو راوي هذا الخبر وقد صح عنه الفتيان ترك التلقي كما وردنا آغا والأخذ بما روى من النبي عن التلقي • وثانيها أن هذين خبران هم أول مخالف لنا فهمنا فلا كراهة عندهم في بيع الطعام حيث ابتاعه ، ولا أسوأ طريقة من تحتج بحجة هو أول مبطل لما ومخالف لموجبها • والثالث أنهم ما اتقان لقولنا لأن معنى نهي رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يفلوه حتى يفلوه به سوق الطعام هو نهي للبائع أن يبيعه وللشترى أن يبتاعه حتى يبلغ به السوق ، ومشهور غير منكور في لغة العرب بيعت بمعنى ابتعت وبخرج خبر موسى بن عقبة على هذا أيضا ، وأنه عليه السلام نهي البائعين أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعه المشترون منهم ، وهذا معنى صحيح لا داخله فيه • والرابع أنه حتى لو كان فيهما نص على جواز تلقي الركب انهم ليس ذلك فيهما المكان الذي ناسخا ولا بدقيين لاشك فيه لأن التلقي كان مباحا بلا شك قبل النبي فكان هذان الخبران موافقين للحال المتقدمه بلا شك ، وبالقين يدرى كل ذي فهم أن رسول الله ﷺ إذا نهي عن التلقي قد بطلت الاباحة بلا شك قد بطل حكم هذين الخبرين ونسخ لوصح فيهما إباحة التلقي فكيف وليس ذلك فيهما ؟ وهذا برهان قاطع لا محيد عنه ، ومن ادعى عود حكم قد نسخ قد كذب وقامالا علم له به وادعى على رسول الله ﷺ أنه لم يبين كما أمر وإن الذين يختلط لا يدرى أحد حرام من حلاله من واجبه وحاشقه من هذا • وخامسها أن يضم هذان الخبران إلى اخبار النبي فيكون البائعون تخيروا امضاء البيع فأمر المتاعون بنقله (٣) حيثك إلى السوق فتفق الاخبار كلها ولا تعمل على التضاد • وسادسها اتارو ينا هذا الخبر بيان صحيح رافع للاشكال من طريق من هو أحفظ وأضبط من جورية كما روينا من طريق البخاري ناسد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثه نافع عن عبد الله ابن عمر قال : كانوا يبتاعون (٤) الطعام في أعلى السوق ويبيعونه في مكانه (٥) فهمام

(١) هو فتح التنين المعجمة والنون في آخره - محمد بن عبد الرحمن (٢) في النسخة ١٤ به (٣) في النسخة ١٦ وأمر التبايوس أن يفلوه (٤) في النسخة ١٤ والنسخة ١٦ يتبايوس وما هنالوق لمافي صحيح البخاري ج ٢ ص ١٥١ (٥) في صحيح البخاري في مكانهم

التي (١) عنه أن يبيعوه في مكانه حتى ينفقوه ، ومن طريق مسلم نأبى بكر بن أنى شينة .  
 ومحمد بن عبادة بن نمير قال ابن أنى شينة : نا على بن مسهر ، وقال أبو بكر : نأبى ثم اتفق  
 على بن مسهر . وعبادة بن نمير كلاهما عن عبيدة بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : هـ كنا  
 نشترى الطعام من الركان جزافا فها نارسول الله عليه السلام أن نبيعه حتى تنقله من مكانه (٢) .  
 فهذا بين أن البيع كان في السوق إلا أنه في أعلاه وفي الجزاف خاصة فهي المشترون (٣)  
 عن ذلك ، واحتج أيضا بعضهم بشئ طريف جدا وهو أنه ذكر رواية عن هشام القرطبي  
 عن ابن سيرين عن أبي هريرة وفيه فن اشتراء فهو بالخيار ، وقال : أن هذا اللفظ يوجب  
 الخيار للمشتري أيضا .

قال أبو محمد : وهذا ما جروا به على عادتهم الخبيثة في الإهام والتقية بانهم يحتجون وم  
 لا يأتون بشئ . لأن هذا الذي قاله هذا القائل باطل ولو جاء بهذا اللفظ لكان مجملًا ففسره  
 رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة لهذا الخبر نفسه وإن الخيار إنما هو للبايع  
 وهكذا قال أبو هريرة . وابن سيرين في قباها ، ثم هبك لو صح خيار آخر للمشتري  
 فأي منفعة لهم في هذا ؟ وم لا يقولون بهذا ، فلو كان ههنا حياء . أو ورع لرذع عن  
 التوبة بمثل هذا ما هو كله عليهم .

قال أبو محمد : وقال بعض الناس : إنما أمر عليه السلام بهذا حياطة للجلاب دون  
 أهل الحضرة . قال على : وقال بعضهم : بل حياطة على أهل الحضرة دون الجلاب .  
 قال أبو محمد : وكلا القولين فاعلوما حياطة النبي عليه السلام لأهل الحضرة لا حياطة  
 للجلاب سواء . قال الله تعالى : ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم  
 حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ) فهو عليه السلام ذورأفة ورحمة بالمؤمنين كما  
 وصغره تعالى ، ولم يفرق بين المؤمنين من أهل الحضرة والمؤمنين من الجالبيين وكلمهم  
 مؤمنون فكلمهم (٤) فدرأفته ورحمته سواء ولكنها الشرائع يوحى إليه باعته عز وجل  
 فيؤديها كما أمر لا يديها من تلقا . نفسه ولا ينطق عن الهوى ، ولا علة لشيء من أحكام  
 الشريعة إلا ما قاله الله عز وجل : ( ليلوم أياكم أحسن عملا ) . ( ولا يسئل عما يفعل وم  
 يسألون ) . ( لا معقب لحسبه ) وما عدا هذا فباطل واطك مفترى ، فإن قال قائل : فما  
 يقولون في خبر ابن عمر المذكور وهو صحيح وأنتم المنقسمون إلى القول بالنسب ؟ قلنا :  
 نعم . وفيها الحمد كثيرا . وسند كراهك الذي في هذا الخبر من نقل الطعام عن موضع ابتاعه  
 وأنه في الجزاف خاصة بعد هذا أن شاء الله تعالى من خير آخر ، وأما هذا الخبر الذي

(١) في صحيح البخاري رسول الله (٢) الحديث انحصر ما ألفناه طرعا ١٤٦ (٣) في النسخة ١٦

فهي المشتري (٤) في النسخة ١٤ «وكام»

ذكرناهما فهو كاذبنا ولا بد اما امر البائعين (١) وهم الركان الجالبون له بان نهوا عن ذلك البيع هنالك ونهى المشترون (٢) عن التلقى وامانه مفسوخ بالنهى عن التلقى اوفى الجزاف خاصة كما فى خبر عبيد الله لا بد من أحدهما الامور لما ذكرناه ولا يحتمل غير هذين الوجهين أصلا ، وبالله تعالى التوفيق •

**١٤٦٩ مسألة** ولا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو مجشر لخصاص (٣) لافى البدو ولا فى شىء مما يجلبه الخصاص الى الأسواق . والمدن . والقرى أصلا ولا ان يتناع له شيئا لافى حضر ولا فى بدو ، فان فعل فسخ البيع والشراء أبدا وحكم فيه بحكم النصب ولا خيار لاحدى امضائه لكن يدعى بيع نفسه أو يشتري لنفسه أو يبيع له خصاص مثله ويشتري له كذلك لكن يلزم الساكن فى المدينة . أو القرية . أو المجشر أن ينصح للخصاص فى شرائه ويعهديه على السوق ويعرفه بالاسعار ويعينه على رفع سلته ان لم يرديعها وعلى رفع ما يشتري ، وجاز للخصاص أن يتولى البيع . والشراء لساكن المصر . والقرية . والمجشر ، جاز لساكن المصر . والقرية . والمجشر (٤) أن يبيع ويشتري لمن هو ساكن فى شىء منها •

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نازهر بن حرب باسحاق بن عينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ « أنه نهى أن يبيع حاضر لباد » (٥) • ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال : نهى أن يبيع حاضر لباد وان كان أخاه أو أباه • ومن طريق مسلم نا اسحاق ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس قال : « نهى رسول الله ﷺ أن تتلقى الركان وأن يبيع حاضر لباد » قال طلوس : قلت لأن عباس : ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكون (٦) له سمسار ، ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا ابراهيم بن الحسن نا حجاج - هو ابن محمد - قال : قال ابن جريج : أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يبيع (٧) حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » • ومن طريق ابن أبى شيبة نا شعبة عن ابن أبى ذئب حدثنى مسلم الحياط عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع حاضر لباد ، فهذا نقل خمسة من الصحابة بالطرق الثابتة فهو نقل تواتر ، وبه تأخذ الصحابة رضى الله عنهم كما روينا أن نافع بن ابي عمير مفسرا مينا • ومن طريق ابن أبى شيبة نا وكيع

(١) فى النسخة ١٦٩ أمر البائعين (٢) فى النسخة ١٦٦ المشتري (٣) الخصاص جمع خص وهو البت من التصب أى حاجبه (٤) يقال أصبح بولادة نفع إذا كانوا يبيتون مكانهم فى الايل لا يرجعون الى بيوتهم (٥) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٥ (٦) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٥ (٧) فى سنن الترمذى « لا يبيع » على التغير

عن سفيان الثوري عن أبي موسى عن الشعبي كان المهاجرون يكرهون يوم حاضريه ؟  
قال الشعبي : واني لا فعله (١) .

**قال أبو حمزة:** الأول أن يحمل عليه قول الشعبي وإنى لأضله أى أنى أكرهه كما كرهوه ومن طريق سعيد بن منصور ناسفان بن عيينة عن مسلم الخياط أنه سمع بأبهريرة بنى أن يبيع حاضر لباد • ومن طريق ابن أنى شعبة نا أن عيينة عن مسلم الخياط أنه سمع بأبهريرة يقول: نهى أن يبيع حاضر لباد • وسمع عمر يقول: لا يبيع حاضر لباد • ومن طريق وكيع عن سفیان الثوري عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر بن الخطاب: دلوهم على السوق دلوهم على الطريق وأخبرهم بالسمر • ومن طريق أبي داود سمعت حفص بن عمر يقول: نا أبو هلال نا محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال: كان يقال: لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يتباع له شيئاً • ومن طريق ابن أنى شعبة نا أبو أسامة عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس قال: لا يبيع حاضر لباد • ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بجلوة [هـ] (٢) على عهد رسول الله ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله قاله طلحة: إن الذي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد • ولكن اذهب إلى السوق فاظفر من يابيك فضاورني حتى أترك أو أترك •

فهؤلاء المهاجرون جملة . وعمر بن الخطاب . وأنس . وابن عباس . وأبو هريرة .  
وطولها لا تخالف لهم يعرف من الصحابة رضاه عنهم ، وهو قول عطاء . وعمر بن  
عبد العزيز . ورويان عن بعض التابعين خلافة ( ٣ ) . ورويان عن الحسن أنه كان لا يرى  
بأساً أن يشتري من الأعرابي للأعرابي قيل ( ٤ ) له : فيشتري منه للهاجر ؟ قال : لا .  
ومن طريق سعيد بن منصور نا هـم فأنابو حرة ( ٥ ) سمعت الحسن يقول : اشترى البدوي  
ولا تبع له . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود - هو الطيبي - عن إياس بن دغفل قريه  
علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق سعيد بن منصور نا حفيان عن  
إبراهيم بن عمار قال : أمانى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن  
يبيع المسلمون من غرتهم فأما اليوم فلا بأس ، وقال عطاء : لا يبيع اليوم . ومن طريق  
وكيع عن ابن خنيس قلت لعطاء : قوم من الأعراب يقدمون علينا فاشتري لهم ؟ قال : لا بأس .  
ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : كان يسجد لهم أن يصيروا

(١) في النسخة ١٩ لا ألف وهو غلط (٢) يزيد عن حسن أبي داود والجوية بفتح الهمزة ويجلب الهمزة من كل شيء. (٣) في النسخة ١٤ لا (٤) انظر لاسطن النسخة ١٤ (٥) هو الحاء الهلالية واسمه واصل بن عبد الرحمن البصري وفي النسخة ١٤ أوجهة بالهمزة وهو ضعيف

من الأعراب رخصة ، وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد . وإسحاق .  
والشافعي . وأبي سليمان . ومالك . والليث : قال (١) الأوزاعي : لا يبيع له ولكن يشترى  
عليه وليست الإشارة يماً إلا أن الشافعي قال : ان وقع البيع لم يفسخ ، وقال الليث . ومالك :  
لا يشترى عليه ، وقال مالك : لا يبيع الحاضر أيضاً لآهل القرى ولا بأس بأن يشتري  
الحاضر للبادي وإنما منع من البيع له فقط ، ثم قال : لا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني  
ولكن يشترى كل واحد منهما على الآخر ويخبره بالسر ، وقال أبو حنيفة : يبيع الحاضر  
للبادي لا بأس بذلك .

**قال أبو محمد :** أما فسخنا البيع فإنه يمحرم من إنسان منهى عن ذلك البيع وقد قال  
رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد نذر الشافعي هنا إذ لم  
يعطل هذا البيع وأبطل سائر البيوع المنهى عنها بلا دليل مفرق ، وأما من قال : إن النهي  
عن ذلك ليصاب غرة من البدوي وأنه نظر للحاضرة فباطل لحث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من هنا ، وهو الذي قال فيه ربه تعالى : ( بالْمُؤْمِنِينَ رِجُوفٌ رَحِيمٌ ) وأهل  
البدو مؤمنون كامل الحضر فظروهم وحياطة عليه السلام للجميع سوله ، ويعطل هذا  
التأويل الفاسد من النظر الصحيح أن ذلك لو كان نظراً لآهل الحضر لمجاز الحاضر أن  
يبيع للبادي من البادية وأن يشتري من نفسه كلا الأمرين لا يجوز ، فصح أن هذه عملة  
فاسدة وأنه لا عملة لذلك أصلاً إلا الاتياد لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .  
وأما قول مالك خطأ من جهات ، أما تفرقه بين البيع للبادي فنع منه وبين الشراء له  
فأباحه خطأ ظاهراً لأن لفظة لا يبيع يقتضي أن لا يشتريه أيضاً كما قال أنس بن مالك وهو  
حجة في اللغة وفي الدين ، والعرب تقول : بعت بمعنى اشتريت قولاً مطلقاً وإذا اشترى  
لمن غيره قد باع من ذلك الثمن له يفتينا بلا تكلف ضرورة ، وقد قال تعالى : ( فاسألو  
أهل ذكراه وذروا البيع ) لحرموا الشراء كما حرموا البيع وأحلوا هنا الشراء له  
وحرموا البيع له ، وأما قول مالك : لا يبيع لآهل القرى خطأ لأن اسم البادية لا يقع  
عند العرب على ساكن في المدن البتة وإنما يقع على أهل الأودية . والخصوص المتجسدين  
مواقع القطر للرعي فقط ، وأما تفرقه بين من كان من أهل الدين بمنزلة أهل المدن  
وبين سائر أهل القرى خطأ ثالث بلا دليل أصلاً . وأما قوله ، لا يبيع مدني لمصري  
ولا مصري لمدني خطأ رابع لا دليل عليه البتة ولا نعلم أحداً قاله قبله ، وإنما تفرقه بين  
المدني والمصري فرأى أن يشترى كل واحد منهما على الآخر ولا يبيع له ولم ير أن يشترى

حاضر على أعرابي ولا يبيع له فخطأ خامس بلا دليل • فلهذا وجوه خمسة مخالفة للخبر المذكور لا دليل على صحته منها إلا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية يقيمة . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه . ولا من قول أحد قبله (١) لا صاحب . ولا تابع ، وأما قوله : لا يشير الحاضر على البادى فإن من قال بهذا احتج بما روى في بعض هذه الأخبار من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض » •

**قال أبو محمد :** وهذا لأحجة لهم فيه أصلاً ولا في هذا اللفظ ما توهموه من الميل على أهل البادية . لأنصر . ولا أثر . ولا شبهة بوجه من الوجوه لأنه عليه السلام لم يقل : يدعو الحاضرين يرزقهم الله من أهل البادية إنما قل : يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض وأهل البدن الناس كما أهل الحضرة سواء . ولا فرق ، فيدخل في هذا اللفظ رزق الله تعالى للبادى من الحاضر . وللبادى من البادى . وللحاضر من البادى وللحاضر من الحاضر دخولا مستويا لازمة لشيء من ذلك على شيء آخر منه فبطل ذلك الظن الكاذب ، ولا يخل من بيع البادى والحاضر إلا ما يخل من بيع الحاضر للحاضر ولا فرق •

فإن قالوا : إنما نهى عن أن يبيع له قسنا على ذلك أن لا يشير عليه قلنا : القياس كله باطل ولو كان حال المكان هذامه عين الباطل لأنكم تركتم أن تمنعوا من الشراء له قياساً على البيع فهو بيع مثله وقسم الأشارة على البيع وليست منه في ورد ولا صدر ، ولا يخفى في أن امرأاً لو شاور آخر بعد النداء للجمعة في بيع فأشار عليه لم يخرج ولا أتى مكروها ولو باع أو اشترى لمصطفى الله تعالى وإن من حلف أن لا يبيع فأشار في أمر يبيع لم يحنث ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتاباه وللأئمة وبما عاها المسلمين » والبادى من المسلمين فالنصيحة له فرض ، ولو أراد الله تعالى أن لا يشير عليه لنص على ذلك كفاً نص على البيع على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكرنا النصيحة للبادى آخراً من طريق عمر بن الخطاب . وطلحة بن عبيد الله ولا يخالف لهما في ذلك من الصحابة ، وقد جاء في ذلك أثر كبارنا من طريق سعيد بن منصور نا محمد بن زيد عن عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض فإذا استصح الرجل أخاه فليصح له » • وأما أبو حنيفة فلم يمتنع إلى تطويل لكن خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نهى عن أن يبيع حاضر لباد بنقل التواتر ، وخالف ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم دون أن يعرف لهم منهم مخالفون يسنون بأقل من هذا



فمن أعجب عن يرد هذه الآثار المتواترة المتظاهرة الصاح من السن . وعن الصحابة ثم يقد آثارا واهية مكنوبة في جعل الآتي فلا يعلها ولا يتأول فيها هذا وهم يطلقون في أصولهم أن الآثار وإن كان ضعيفا فهو أقوى من النظر وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١٤٧٠ مسأله . فان كان في حائط أنواع من الثمار من الكمثرى . والتفاح . والخوخ . وسائر الثمار فظهر صلاح شيء منها من صنف دون سائر أصنافه . جاز بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وإن كان لم يطب بعد إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة فان أراد بيعه صفقتين لم يجوز بيع ما لم يدفيه شيء من الصلاح وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصنف بعد حاشا ثمر النخل والعنب فقط فانه لا يجوز بيع شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا حتى يزهي ثمر النخل ويبدأ سواد العنب أو طيه .

برهان ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرة حتى يبدو صلاحها ، ولا يخلو هذا الصلاح الذي به يحل بيع الثمار بعد تحريره من أن يكون عليه السلام أراد به ابتداء ظهور الطيب في شيء منه أو تنامي الطيب في جميعه أو له عن آخره . أو في أكثره . أو في أقله . أو في جزء مسمى منه كنصف . أو ثلث . أو ربع . أو عشر . أو نحو ذلك لا بد ضرورة من أحد هذه الوجوه ، فمن المحال المتع الذي لا يمكن أصلا أن يريد عليه السلام أكثره أو أقله أو جزءا مسمى منه ثم لا ينص على ذلك ولا يبيعه وقد افترض الله عز وجل عليه البیان فلا سيل إلى أن يكلفنا شرعا لا ندرى ما هو لأنه كان يكون عليه السلام مخالفا لأمر ربه تعالى له بالبيان ، وهذا ما لا يقوله مسلم ، وأيضا فان ذلك كان يكون تكليفا لنا ما لا نطيعه من معرفة ما لم نعرف به وقد أمنا الله تعالى من ذلك بقوله تعالى : ولا يكلف الله نفسا الا وسعها فبطلت هذه الوجوه يقيين لامرية فيه ولم يبق إلا وجهان فقط ، إما ظهور الصلاح في شيء منه أو قل . وإما عموم الصلاح لجميعه فظننا في لفظه عليه السلام فرج دناه حتى يبدو صلاحه فصح أنه ظهور الصلاح وبصلاحه جبة واحدة يطلق عليه في اللغة أنه قد بدا صلاح هذا الثمر ، فهذا مقتضى لفظ رسول الله ﷺ ، ولو أنه عليه السلام أراد صلاح جميعه لقال : حتى يصلح جميعه ، وأيضا فان جميع الثمار يبدو صلاح بعضها ثم يتابع صلاح شيء شيء منه فلا يصح آخره الا ولو ترك أوله لفسد وضاع بلا شك ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن اضعاء المال ، وأيضا فلا نعرف أحدا (١) قال هذا قد بما ولا حديثا ، وما زال الناس يتبايعون الثمار كل عام عملا عاما فأبيا ظاهرا يعلم رسول الله ﷺ (٢) ثم كذلك كل عام في جميع أنظار أهل الاسلام ما قال قط أحد : إنه

لا يبيع الثمر الا حتى يتم صلاح جميعه حتى لا يبقى منه ولاجة واحدة .  
**قال رحمه الله** : فاذا امرنا كذا فبيع ثمار الحائط الجامع لاصناف الشجر صفقة واحدة بعد ظهور الطيب في ثمنه جائز وهو قول اليك بن سعدلانه يبيع ثمار قد بدا صلاحها ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان ذلك لا يجوز الا في صنف واحد ، ولو كان ذلك هو الا لازم لما أغفل عليه السلام بيانه ، وأما ذابيع الثمر صفقتين فلا يجوز بيع مالم يذهب ثمنه من الصلاح بعد سواء كان من صنف قد بدا الصلاح في غيره أو من صنف آخر لانه يبيع ثمرة لم يبد صلاحها وهذا حرام ، وانما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم الضمير وهو الهاء الفاعل في صلاحها الى الثمر المبيع المذكور في الخبر بلا شك فصح ما قلناه قينا ، وأما النخل . والغلب قد خصهما نص آخر وهو نه عليه السلام عن بيع ثمر النخل حتى تزهى أو تحمر ، وعن بيع العنب حتى يسود أو يبدو صلاحه بدخوله في سائر الثمار وان كان (١) مالا يسود ، فلا يجوز بيع شيء من ثمار النخل والعنب الا حتى يصير المبيع منهما في حال الازهاء أو ظهور الطيب فيه نفسه بالسواد أو بغيره ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٧١ **مسألة** ولا يعلل بيع فراخ الحمام في البرج مدة مسهة كسنة . أو ستة أشهر . أو نحو ذلك لانه يبيع مالم يخلق . وبيع غر لا يدرى كم يكون . ولا أى صفة يكون فهو أكمل مال بالباطل ، وانما الواجب في الحلال في ذلك بيع ما ظهر منها بعد أن يقف البائع أو وكيله . والمشتري أو وكيله عليها وان لم يعرفا أو أحدهما عددها أو برها أحد من ذكرنا فيقع البيع بينهما على صفة الذي رآها (٢) منها ، فان تداعيا بعد ذلك في فراخ قتال المشتري : كانت موجودة حين البيع فدخلت فيه ، وقال الآخر : لم تكن موجودة حينئذ ولاينة حلقاما وقضى بها بينهما لأنها في أيديهما معا يبيد المشتري بحق الشراء للفراخ التي في البرج وهي يد صاحب الأصل بحق ملكه لا حصل من الأمهات والمكان وبالله تعالى التوفيق ، الا ان كان المشتري قبض كل الفراخ وعرف ذلك ثم ادعى أنه بقي له شيء . هناك فهو للبائع وحده مع يمينه لانه مدعى عليه فيما يده .

١٤٧٢ **مسألة** وجاز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد وبجبر كلامها على تركها مع الأمهات الى أن يعيش درتها عيشا لا ضرر فيه عليها ، وكذلك يجوز بيع البيض المحضرة وبجبر كلامها على تركها الى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات .  
 برهان ذلك قول الله عز وجل : ( وأحل الله البيع ) وأما ترك كل ذلك الى أن يستغنى عن

الأمهات فقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) والتهى عن إضاعة المال . والوعيد الشديد على من عذب الحيوان وأصبرها ، وإزالة الصغار عن الأمهات قبل استنفائهما عنها عذاب لها وقتل إلا من ذبحها للأكل قطع على ما ذكرنا في كتاب ما يحل أكله وما يحرم وإزالة البيض بعد أن تغيرت بالحضن عن حالها إضاعة للماله .

١٤٧٣ مسألة ولا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح . والبسر . والزهر . والمنك . والحلقان . والمعو . والمعد . والثغد . والرطب بعضه يعض من صنفه أو من صنف آخر منه ولا بالثمر لامتثالاً ولا متفاضلاً لقداً ولا نسبة لافي رؤوس النخل ولا موضوعاً في الأرض ، ويجوز بيع الزهر . والرطب بكل شيء يحل بيعه حاشاً ما ذكرنا قداً وبالدرهم والدنانير قداً ونسبة حاشاً المرابا في الرطب وحده ، ومعناها أنت يأتي أو أن الرطب ويكون قوم يريدون ابتياح الرطب للأكل فليح لهم أن يتناوعوا رطباً في رؤوس النخل بخبر صاتمرا فيأدون خمسة أوسق يدفع الثمر إلى صاحب الرطب ولا بد ولا يحل بتأخير ولا في خمسة أوسق فصاعداً ولا بأقل من خرصاتمرا ولا بأكثر فأن وقع بمأقنا : أنه لا يجوز فسخ أبداً وضمن ضمان الغصب .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا ابن عمير : وزهير بن حرب قالاً جميعاً : نا سفيان بن عيينة نا الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه « نهى رسول الله ﷺ (١) عن بيع الثمر بالتمر » . ومن طريق مسلم نا عبد الله بن مسلة القعني نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يثير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حنيفة « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال : ذلك الربا » (٢) ، وصح أيضاً من طريق رافع بن خديج . وأبي هريرة عن رسول الله ﷺ « النهى عن بيع الثمر بالتمر » والتمر يقتضي الأصناف التي ذكرنا ، وصح النهى عن ذلك عن سعيد بن أبي وقاص ، ولم يجوز سعيد بن المسيب قفيز رطب بقفين من جاف ، وهو قول مالك . والشافعي . والليث . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبي ثور . وأبي سليمان ، وهو الخارج من أقوال السفيان . وأحمد . وإسحاق ، وأجاز أبو حنيفة بيع الرطب بالتمر كيلاً بمثله قداً ولم يجزه متفاضلاً ولا نسبة وقال : إنما يحرم بيع الثمر الذي في رؤوس النخل خاصة بالتمر ولم يجز ذلك لافي المرابا ولا في غيرها ، واحتج له مقلدوه بما صح من طريق ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ عن المزابة ، والمزابة أن يباع ما في رؤوس النخل من ثمر بثمر مسمى بكل أن زاد قلي وإن قص فضلي » ومثله مستنداً

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤١٨ « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى » الخ والحديث في مسطور (٢) الحديث

في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ مطولاً

أيضا من طريق أبي سعيد الخدري . ومن طريق عطاء عن جابر بن عبد الله أنه فسر لهم المزابنة أنها بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا .

قال أبو محمد : لأحجة لهم في شيء من هذه الأخبار لا تنال تنازعهم في تحريم الرطب في ووس النخل بالتمر كيلا نعم وغير كيل ، ولا نازعناهم في أن هذا مزابنة فاحتجنا بهم بها تمويهوا بها بضعيف وليس في شيء من هذه الأخبار ولا غيرها أنه لا يحرم من بيع التمر بالتمر إلا هذه الصفة فقط ولا في شيء من هذا أن ما عدا هذا خلال لكن كل ما في هذه الأخبار فهو بعض ما في حديث ابن عمر الذي صدرنا به ، وبعض ما في حديث سهل بن أبي حشمة . ورافع . وأبي هريرة ، وتلك الأخبار جمعت ما في هذه (١) وزادت عليها فلا يحل ترك ما فيها من زيادة الحكم من أجل أنها لم تذكر في هذه الأحاديث كما أن قول الله تعالى : ( منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظنوا فيها أنفسكم ) ليس حجة في إباحة الظلم في غيرها ، وهكذا جميع الشرائع أو لها عن آخرها ليست كل شريعة مذكورة في كل حديث ، وأيضاً فأتناقول لهم : من أين قلتم : إن المراد في تلك الأخبار التي فيها النهي عن بيع التمر بالتمر إنما هو ما ذكر في هذه الأخبار الآخر من النهي عن بيع التمر في رؤس النخل بالتمر ، وما برهانكم على ذلك ؟ وهل زدتمونا على الدعوى المجردة الكاذبة شيئاً ؟ ومن أين وجب ترك عموم تلك الأخبار الثابتة من أجل أنه ذكر في هذه بعض ما في تلك ؟ فانهم (٢) لا سيللهم إلى دليل أصلاً لا قوياً . ولا ضعيفاً فخلصوا على الدعوى فقط ، فلن ادعوا إجماعاً على ما في هذه كذبوا . وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نايب المبارك عن عثمان بن حكيم عن عطاء عن ابن عباس قال : التمر بالتمر على رؤس النخل مكايلة إن كان بينهما دينار أو عشرة دراهم فلا بأس به ، وهذا خير صحيح ، وعثمان بن حكيم ثقة وسائر من فيه أئمة أعلام ، وقد فسر ابن عمر المزابنة كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ فذكر المزابنة . والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا . وبيع الكرم بالزبيب كيلا » . وحدثننا حماد بن عيسى عن أبيه عن عبد الملك بن أبين نايف عن حماد . ناسدنا يحيى . هو ابن سعيد القطان - عن عبد الله بن عمر أخبرني نافع (٣) عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر واشتراء العنب بالزبيب كيلا ، فمن جعل تفسير ابن عمر باطلا وتفسير جابر . وأبي سعيد صحيحاً (٤) بل كلاهما حق وكل ذلك مزابنة منهي عنها ،

(١) في النسخة ١٦١ (٢) في النسخة ١٦٦ (٣) في النسخة ١٤٤ (٤) بن عمر عن نافع (٤) إذا كان قوله بن نافع ما يكون قوله بدمجها تماماً ، وإذا كان أساموس لا يبدؤا بشرط السلام غير تمام وكثيراً ما يقع مثل ذلك في كلام المصنف وتقدره (غير صحيح) يدل عليه ما جده والله أعلم

وماعدا هذا فضلال وتحكم في دين الله تعالى بالباطل • والعجب كل من أباحه أبي حنيفة ومن قلده دينه ما قد نص رسول الله ﷺ على النهي عنه من بيع الرطب بالتمر . وبيع التمر بالتمر . وتحريمه ما لم يحرمه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ ولا جاء قطعه نهى من بيع الجوز على رؤس أشجاره بالجوز المجموع ، وهذا عجيب جدا ! وما رأينا قط سنة مضاعة الا الى جنبها بدعة مذاعة ونموذبا لله من الخذلان • واحتجوا أيضا بان قالوا : لا يخلو الرطب . والتمر من أن يكونا جنسا واحدا أو جنسين فإن كانا جنسا واحدا فالقائل في الجنس الواحد جائز لا باحة رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل وإن كانا جنسين فذلك فيها أجوز لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايده •

**قال أبو محمد** : فقول لهم : الذي أباح التمر بالتمر متا لا يدايد وأمرنا إذا اختلفت الاصناف أن نبيع كيف شئنا إذا كان يدايده هو الذي نهانا عن بيع الرطب بالتمر جملة . وعن بيع التمر بالتمر ، وأخبرنا أنه الرابولست طاعته في بعض ما أمر به واجب وفي بعضه غير واجبه هذا كفر من قاله بل طاعته في كل ما أمر به واجبه لكن يا هؤلاء أين كنتم عن هذا الاستدلال الفاسد الذي صحتموه وعارضتم به سنة الله تعالى ورسوله عليه السلام ؟ إذ حرمتم برأيكم الفاسد بيع الدقيق بالحنطة أو بالسويق جملة فلم تجزوه لا متفاضلا ولا متائلا . ولا قدا . ولا نسيئة . ولا كيلا . ولا وزنا ، وهلا قلم لأفهمكم : لا يخلو الدقيق والحنطة . والسويق من أن تكون جنسا واحدا أو جنسين أو ثلاثة أجناس ، فإن كانت جنسا واحدا فالقائل في الجنس الواحد جائز لا باحة رسول الله ﷺ الحنطة بالحنطة مثلا بمثل ، وإن كانت جنسين أو ثلاثة فذلك فيها أجوز لقول رسول الله ﷺ : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ، فهذا المكان أولى بالاعتراض والرد وبالاطراح لا قول رسول الله ﷺ وحكمه ، فقال قائل منهم : التفاضل في الدقيق بالحنطة موجود في الوقت وأما في الرطب بالتمر فلا يوجد إلا بعد الوقت قلنا : فكان ماذا لو كان ما قلتم حقا ؟ ومن أين وجب مراعاة التفاضل في الوقت أو بعده ؟ فكيف والذي قلتم باطل ؟ لأن المعاملة بالكيل موجودة في الرطب بالتمر كما هي موجودة في الدقيق بالسويق . وفي الدقيق بالحنطة في الوقت فلا تفاضل فيها أصلا وإنما كان التفاضل موجودا في الدقيق بالسويق فما خلا وبطل الآن ولا يقطع أيضا هذا قطل فرقكم الفاسد ، وأيضا فإنما أباح رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل ، وبالمشاهدة تفرق أن الرطب ليس مثلا للتمر في صفاته • واحتجوا أيضا بأن قالوا : بيع التمر الحديث بالتمر القديم جائز وهو ينقص

عنه فيما بعد قلنا : نعم فكان ماذا ؟ ومتى جعلنا لكم على المنع من بيع الرطب بالتمر انما هي قصاصة اذ ايس ؟ حاشا قلنا يقول هذا لان الأثر الذى من طريق سعد الذى فيه يقتصر الرطب اذا جف (١) لا يصح لانه من رواية زيد بن أبى عياش وهو مجهول ، ولوصح لأذغناه ولقلنا به ، وهذا التعليل منكم باطل وتخبر فى دين الله امانى لم يأت به قرآن . ولا سنة وانما هو الطاعة لله تعالى ورسوله عليه السلام فقط : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم ) وتقول لمن ادعى التعليل وانه هو الحكمة وماعدها عبث : أخبرونا ماعلة تحريم الميتة . والدم . ولحم الخنزير . والحامسة فى النكاح . وسائر الشرائع ؟ فلا سبيل لهم الى وجود شئ أصلا فمن أين وجب أن تعلل بعض الشرائع بالدعوى السكاذبة ولا تملل سائرها ؟ وما نعلم لأذخيفة سلفا قبله فى باحة الرطب بالتمر ممن يحرم الربا فى غير النسبة ، وقال مالك : بيع الرطب بالرطب جائز وهذا خطأ انتهى رسول الله ﷺ عزيرع الثمر بالتمر ، وقال الشافعى كقولنا والله تعالى التوفيق ، وأما الرايا رويان من طريق نافع عن ابن عمر قال : كانت الرايا أن يعرى الرجل فى ماله النخلة والتخلين .

قل على : ليس فى هذا بيان حكم الرايا ، وروينا عن موسى بن عقبة أنه قال : الرايا تغلث معلومات يأنيها فيشتريها ، وروينا عن زيد بن ثابت . ويحيى بن سعيد الأنصارى . ومحمد بن اسحق أنها النخلة والتخلتان والتخلات تجمل للثوم فيبيعون ثمرها بخمر صها تمرا ، وقال سفيان بن حسين . وسفيان بن عيينة . والأوزاعى . وأحمد بن حنبل مثل هذا إلا أنهم خصوا بذلك المساكين بجمل لهم ثمر التخل فيصعب عليهم القيام عليها فأبيع لهم أن يبيعوها بما شاءوا من الثمر . وروينا عن عبد بن سعيد الأنصارى أن العربية الرجل يرمى النخلة أو يستنى من ماله النخلة أو التخلين يأكلها فيبيعها بمثل خرصها تمرا ، وقال أبو حنيفة : العربية أن يهب الرجل رجلا آخر ثمرة نخلة أو نخلتين ثم يبدو له فيعطيه مكان ثمر ما أعطاه تمرا يابسا فيخرج بذلك عن اخلاف الوعد ، وقال مالك : العربية أن يهب الرجل لآخر ثمرة نخلة أو نخلتين أو نخلات من ماله ويكون الواهب ساكنا بأهله فى ذلك الحائط فيشقى عليه دخول المعرى فى ذلك الحائط فله أن يتابع منه ذلك الثمر بخمره تمرا الى الجداد ، ولا يجوز عنده إلا النية ولا بد ، وأما إذا يدفلا ، وأما قول الشافعى فإنه قال : العربية أن يأنى أو أن الرطب هو تلك قوم تمرا لا مال لهم ويريدون ابتاع رطباً يكونهم الناس ولهم فضول ثمر من أهواتهم فأبيع لهم أن يشتروا الرطب بخمر صها من الثمر فيأدون خمسة أوسق نقدا

ولابد ، وأما قولنا الذي ذكرناه قول يحيى بن سعيد الأنصاري . وأبي سليمان هو روينيا  
من طريق مسلم نا محمد بن روح بن المهاجر نا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال :  
العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرأ (١) .

**قال أبو محمد** : أما قول ابن عمر . وهو موسى بن عقبة فلا يان فيها ، وأما قول زيد بن  
ثابت وأحد قول يحيى بن سعيد . وابن اسحاق . وسفيان بن حسين . والأوزاعي . وأحمد  
فانه محتج له بما روينيا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله  
ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من الثمر (٢) .

قال علي : ليس لهم في هذا الحديث حجة أصلاً وإنما فيه أن صاحب الرطب هو الذي  
يبع به بخرصه تمرأ ونحن هكذا نقول ، وجازر عندنا أن نبيع الرطب كذلك الذي هو له  
والنخل معا ، وجازر أن نبيعه أيضاً كذلك ، من مالك (٣) الرطب وحده بهية أو بشرا أو  
بميراث أو بأجازة أو بأصدق ، فهذا الخبر موافق لقولنا والله الحمد ، وليس فيه إلا صفة البائع  
فقط وليس فيه من هو المشتري ، وأما من ذهب مذهب عبد ربه بن سعيد فانه يحتج له بما رويناه  
من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة عن الوليد بن كثير حدثني بشير بن يسار  
هو بنى حارثة أن أرافع بن خديج . وسهل بن أبي حنيفة حدثناه ، أن رسول الله ﷺ نهى  
عن المزانة الثمر بالتمر إلا أصحاب الرايا فانه أذن لهم (٤) .

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه بيان قولهم لا يبيع ولا بإشارة ولا  
بدليل وإنما فيه أن أصحاب الرايا أذن لهم في الثمر بالتمر فقط وهكذا قول فبطل أن يكون  
لشيء من هذين القولين في شيء من هذين الخبرين حجة (٥) ثم نظرنا في قول الشافعي فوجدناه  
دعوى بلا برهان وإنما ذكر فيه حديثا لا يدري أحدهم شأه ولا مبدأه ولا طريقه ذكره  
أيضا بغير اسناد فبطل أن يكون فيه حجة وحصل قوله دعوى بلا برهان - نفى تخصيصه  
أن الذين أبيع لهم ابتياع الرطب بخرصه تمرأ انما هم من لاشيء لهم يتعاون به الرطب  
ليأكلوه فقط - ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه قوله : أن العرية هي ثمر نخل يجعل لآخرين ،  
وقوله : أن الذين جعلوه يسكنون بأهلهم في الحائط الذي فيه تلك النخل وقوله : أن  
أصحاب النخل ينادون بدخول الذين جعل لهم تلك النخل أقوالا ثلاثة لا دليل على شيء  
منها . لا في قرآن . ولا في سنة . ولا في رواية سقيمة . ولا في قول صاحب . ولا تابع .  
ولا قياس . ولا لغة . ولا رأي له وجه ، وما فعله عن أحديه (٦) ، ثم الشنعة (٦) والأعجوبة

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ باطول من هذا (٢) (سقط لفظ من الثمر) من الواح ج ٢ ص ١٢٥

(٣) في النسخة ١٤ (من ملك) (٤) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٠ (٥) (سقط لفظ لا حجة من النسخة ١٤)

(٦) في النسخة ١٦ ثم الشنعة

العظيمة قوله : ان ذلك لا يجوز الانسيئة الى الجداد ولا يجوز قدأ أصلا ، وهذا هو الربا المحرم جهارا ثم الى أجل مجهول ولا نعلم هذاعن أحد قبله ، وهو حرام مكشوف لا يحل أصلا وانما حل هنا الرطب بالتمر بالنص الوارد فيه قط ، ووجدنا النسيئة فيما فيه الربا حراما بكل وجه فلما حل بيع التمر بالتمر هتالم يجوز الايدا يد ولا بد لانه لا بيع الا ما قدأ واما نسيئة فالنسيئة حرام لانه ربا في كل ما يقع فيه الربا بلا خلاف . - ولانه شرط ليس في كتاب الله تعالى - يعني اشتراط تأخير ه فهو باطل فلم يبق الا النقد فلم يجوز غيره . والله تعالى التوفيق . ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه أبعد (١) الاقوال لانه خالف جميع الآثار كلها جهارا وأتى بدعوى لا دليل عليها ولا نعلم أحد اقال بها قبله ، والخبر في استثناء جواز بيع الرطب بالتمر لأهل العراق خاصة منقول نقل التواتر رواه رافع وسهل . وجابر . وأبو هريرة ، وزيد وابن عمر في آخرين سواهم كل من سمينا هو عنهم في غاية الصحة غافلوا ذلك بأراهم الفاسدة .

والبرهان لصحة قولنا هو ماروينا ه من طرق جملة كلها ترجع الى مالك أن داود ابن الحصين حدثه عن أبي سفيان فولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع الرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق » يشك داود ه

قال أبو محمد : فاليقين واقع فيما دون خمسة أوسق بلا شك فهو مخصوص فيما حرم من بيع التمر بالتمر ولا يجوز ان يباح متيقن الحرام بشك ، ولو أن رسول الله ﷺ أباح ذلك في خمسة أوسق لحفظه الله تعالى حتى يبلغ الينا ميئا وتقوم به الحجة فلم يفعل الله تعالى ذلك فابقنا أنه لم يحه نيه عليه السلام قط في خمسة أوسق لكن فيما دونها يقين ، والله تعالى التوفيق ه

فلا يجوز لأحد أن يبلغ بذلك في عام واحد في صفقة واحدة ولا في صفقات خمسة أوسق أصلا لا البائع ولا المشتري (٢) لانه يخالف أمر رسول الله ﷺ ه ومن طريق مسلم بن الحجاج نايعي بن يحيى - هو النسابوري - أنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الانصاري أخبرني نافع أنه سمع [ عبدا ه ] (٣) بن عمر يحدث ان زيد بن ثابت حدثه « أن رسول الله ﷺ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطبا » ه ومن طريق مسلم نا عبدا ه بن مسلة القعني نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الانصاري عن يثير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم

(١) في النسخة ١ أقمد (٢) في النسخة رقم ١٦ لا البائع ولا اشتر (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤١٩



منهم سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) «أنه نهى عن بيع التمر بالتمر وقال: ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العرصة والنخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً» .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** تحديد النبي ﷺ في حديث أبي هريرة ما دون خمسة أوسق يقضى على هذه الأحاديث لأنه إن كان في النخلتين خمسة أوسق لم يجوز أن كان في النخلات أقل من خمسة أوسق جاز ذلك فيها لأن تحديد الخمسة الأوسق زيادة حكم. وزيادة حدود. وزيادة بيان لا يجوز تركها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧٤ مسألة** فمن ابتاع كذلك رطباً لئلا كل ثم مات فورثت عنه. أو مرض. أو استغنى عن أكلها إلا أنه حين اشتراها كانت نيته أكلها بلا شك فهدم ملك الرطب ملكاً صحيحاً ويفعل فيه ما شاء من بيع أو غيره وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧٥ مسألة** ولا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل كاذكرنا ، ولا يجوز بيع شيء من الثمار سوى ثمر النخل بخرصها أصلاً في رهوس النخل ولا مجموعة في الأرض أصلاً ، ولا يحل أن يباع العنب بالزبيب كيلاً لا مجموعاً ولا في عوده ولا يبيع الزرع بالنخلة لما روي أن من طريق مسلم حدثنا يحيى بن معين . وهارون بن عبد الله قال : نا أبو أسامة ناعيداه - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً وبيع الزبيب بالعنب كيلاً . وعن كل ثمر بخرصه . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الزرع بالنخلة كيلاً» ، ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه أن كانت نخلاً بتمر كيلاً وإن كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلاً وإن كان زرعاً أن يبيعه بكليل طعام» (٢) .

**١٤٧٦ مسألة** فإن كان ثمر ما عدائهم النخل جاز أن يباع يابس ورطب من صفه ومن غير صفه ما كثر منه وبأقل ومثله ، وإن يسل في جفوه وغير جفوه ما لم يكن بخرصه كاذكرنا وما لم يكن زيباً كيلاً بعنب لأن الله تعالى قال : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراماً لفصل لنا تحريمه (وما كان ذلك نسياً) فإن قيل : قد نهى عن الرطب باليابس وروى أنه عليه السلام سأل : أينقص الرطب إذا يبس؟ فقيل : نعم فنهى عن بيعه بالتمر قلنا : أما أينقص الرطب إذا يبس فإن مالاً .

(١) في صحيح مسلم (أن رسول الله) الخ (٢) في نسخة ١٦ (بكيل من طعام) وما هنا موافق لما في صحيح

واسماعيل بن أمية روياه عن عبيد الله بن يزيد عن زيد أبي عياش عن سعد ، وقال مالك مرة : زيادة أبي عياش مولى بني زهرة وهو رجل مجهول لا يدري من هو ، ثم لوصح لما وجب أن يكون ذلك علقه مائة من الرطب بالتمر وحده لأنه كان يكون تعدى الحدود الله عز وجل ، ومن العجب العجيب أن يكون صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكاو إلا السن والظفر أما السن فانه عظم وأما الظفر فانه مدى الحبشة » (١) نخالفة (٢) الخفيفون والمالكيون ولا يرون العظمية علة لما يمنع من أن يركى به ولا يرى الشافعيون كون الذي يركى به من مدى الحبشة علة في منع ذلك كآبته إلا في الظفر وحده ، ثم يجعلون ما لم يصح عنه من أن ينقص الرطب إذا بيس ، علة في جميع الثمار فأى عجب أعجب من هذا ! ، وأما الرطب باليابس فلا يصح أصلا لأنه أثر وروياه من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف عن الليث بن سعد عن أسامة ابن زيد وهو ضعيف وغيره وهو مجهول عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن بعض أصحاب النبي ﷺ : « سئل رسول الله ﷺ عن رطب بتمر ؟ فقال : أينقص الرطب ؟ قالوا : نعم قال : لا يباع الرطب باليابس » ومثل هذا لا يحل الاحتجاج به ولو صح لما ترددنا في الأخذ به ، والعجب من الخفيفين الآخذين بكل ضعيف . ومرسل كالوضوء من القهقهة في الصلاة . والوضوء بالنيذ . وغير ذلك ! ثم يخالفون هذا المرسل . وهذا الضعيف ، وأيضاً فإن الشافعيين والمالكين المدعين الأخذ بهذا الخبر قد خالفوه لأنهم يبيعون رطب من التمر . والتين . والعنب باليابس من غير جنسه ، وهذا خلاف لعموم الخبر ، فإن قالوا : إنما أريد بذلك ما كان من جنسه قلنا : وما دليلكم على ذلك ؟ وما الفرق بينكم وبين أبي حنيفة القائل : إنما أريد بذلك ما كان في دروس أشجاره فقط ؟ وهل هي إلا دعوى بدعوى بلا برهان ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نايجي بن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة . والمزابة . فالمحاقلة في الزرع والمزابة في النخل ، وهذا نص لفظ أبي سعيد رضي الله عنه وهذا نص قولنا لأنه لم ير المزابة إلا في النخل وحده لا في سائر الثمار والمحدثون المالكين ، وما نعلم لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالفاً . ومن طريق مسلم ناعيداه بن مسلمة القضي ناسليان بن بلال عن يحيى . - هو ابن سعيد الأنصاري - عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن من

أهل دارم] (١) منهم سهل بن أبي حنيفة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وقال: ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العربية» وذكر الحديث. ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزابنة أن يبيع ثمر حاططان كانت تخللا بتمر كيلا وإن كان كرم أن يبيعه بزيب كيلا. وإن كان زرعاً أن يبيعه بكليل طمام» (٢) قال أبو محمد: لا مزابنة إلا ما بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة رضي الله عنهم بعده أنه مزابنة وما عدا ذلك فباطل وخطأ متيقن بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

١٤٧٧ - مسألة - فان قال قائل: فأتم المتضمنون إلى الأخذ بما صح من الآثار وقد رويتم من طريق ابن وهب أخبرني ابن جريج عن عطاء. وأبي الزبير عن جابر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدنانير. والدرهم، وروى يعمه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر عن رسول الله ﷺ، وهذا خبر في غاية الصحة قلنا وبالله تعالى التوفيق: نعم لأن الثمار كلها إذا بيعت جدت أو لم تجدد فهي ثمار قد طابت بلا خلاف من أحد ولا خلاف في اللغة، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أمر ببيع الثمر بالتمر بدايد كيلا بكليل مثلاً بمثل وأمر ببيعه بغير صفه كيف يشاء، فصح النص على جواز بيع الثمر بما شئت ما يحل بيعه فكان ما في هذا مضافاً إلى ما في خبر جابر المذكور وزائد عليه فكان ذلك لا يبيعوا الثمر إلا بذهب إلا بالدنانير والدرهم. وبما شئت ما ما بينهم عنه، وهذا هو الذي لا يجوز غيره، وقد صح الإجماع المتيقن المقطوع به على أن جميع الثمار بعد طيبها حكمها فيما يباع بما يجوز حكم الثمر، وهذا برهان صحيح وبالله تعالى التوفيق، وما نعلم أحداً منع من بيع الثمر بغير الدنانير والدرهم (٣) وبالله تعالى التوفيق.

١٤٧٨ - مسألة - الربا، والرأب لا يكون إلا في بيع. أو قرض. أو سلم. وهذا ما لا خلاف فيه من أحد لأنه لم تأت النصوص إلا بذلك ولا حرام إلا ما فصل تحريمه قال الله تعالى: (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقال تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم).

١٤٧٩ - مسألة - والرأب لا يجوز في البيع. والسلم إلا في أشياء فقط. في الثمر. والقمح. والتمر. والملح. والذهب. والفضة. وهو في القرض في كل شيء. فلا يحل اقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر أصلاً لكن مثل ما اقترضت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٩ (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠ وفيه بعض تنبيه في النسخة (٣) في التمهيد ج ١ ص ١٦ «بغير دينار والدرهم»

في نوعه ومقداره على ما ذكرنا في كتاب القرض من ديواننا هذا فأغنى عن عايدته ، وهذا اجماع مقطوع به ، والفرق بين البيع والسلم وبين القرض هو أن البيع - والسلم يكونان في نوع بنوع آخر وفي نوع بنوعه ولا يكون القرض الا في نوع بنوعه ولا بد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك الفئذ كرتان وقوم الربا في الأنواع الستة المذكورة في البيع والسلم فهو اجماع مقطوع به وما عدا الأنواع المذكورة فمختلف فيه أيقم فيه الربا أم لا ؟  
والربا من أكبر الكبائر قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا : انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ) ومن طريق مسلم نا همرون بن سعيد الايلي نا بن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (١) عن أبي الفيث عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : اجنبوا البيع الموقفات [ قيل : يا رسول الله وما هن ؟ ] (٢) قال : الشربك باه . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » ومن طريق مسلم نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم نا ابراهيم - هو النخعي - عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال : « لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله » (٣) .

قال أبو محمد : فاذا أحل الله تعالى البيع وحرم الربا فوجب طلب معرفته ليجنب ، وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) فصح أن ما فصل لنا يانه على لسان رسوله عليه السلام من الربا أو من الحرام فهو ربا وحرام وما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال لانه لو جاز أن يكون في الشريعة شيء حرمه الله تعالى ثم لم يفصله لنا ولا يئنه رسوله عليه السلام لكان تعالى كاذبا في قوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وهذا كفر صريح عن قاله ، ولكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصيا لربه تعالى اذ أمره باليان فلم يبين (٤) فهذا كفر متيقن عن أجازه . ومن قال : لا ربا الا في الأصناف المذكورة طاوس . وقادة . وعثمان البتي . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا ، واختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ان هذه الأصناف الستة انما ذكرت لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها مما يشبهها في العلة التي حيثما وجدت كانت ما وجدت فيه ربا ، ثم اختلفوا في تلك العلة وكل طائفة منها تبطل علة

(١) في النسخة ١٤٤ عن ثور بن زيد وهو غلط (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧ (٣) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٩ بطول من هذا (٤) في النسخة ١٦ (ولم يبين)

الآخرين أو تضيها قالت طائفة : هي الطعم . واللون . وروى يانم طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن الحص بالعدس اثنان بواحد يدايد ؟ قال ابن شهاب : كل شيء خالف صاحبه باللون . والطعم فلا أراد الا شبه الطعام ، قال ابن وهب : وبلغني عن ابن مسعود . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة مثله .

**قال أبو محمد** : فظنرنا في هذا فوجدناه قولاً بلا دليل فسقط ، وقد بين ابن شهاب أنه رأى منه والرأى إذا لم يسند إلى النبي ﷺ فهو خطأ بلا شك ، وقالت طائفة : هي وجوب الزكاة كما روى يانم طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأساً بالتفاحتين بالتفاحة . والخوخ مثل ذلك . وكل ما لم تجز فيه الزكاة فظنرنا في هذا فوجدناه أيضاً قولاً بلا دليل ووجدنا المالح لازكاة فيه . والربا يقع فيه بالنص فبطل .

قال علي : وما يميز من قلد ربيعة في هذا عما قدر عليه مالك . والشافعي يراهم في علقهم كما قال الشافعي : علة الربا الطعم . والتمين ، وقول مالك : علة الربا الادخار فيما يؤكل والتمين فهل هذا الاكقول من قلد ربيعة علة الربا بما فيه الزكاة والمالحة ؟ وهل هي الادعوى كدعوى كلاهما بلا برهان ؟ وقالت طائفة : بغير ذلك كما روى يانم طريق عبد الرزاق نا عبد الله بن كثير عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن اشترى خمسة عشر جرياً من أرض بشرة أجربة فقال : لا بأس بهوكرهه حماد بن أبي سليمان ولا ندرى ماعته في ذلك ولعلها الجنس ، فلم يميز التفاضل في جنس واحد كأنما كان والله أعلم الا أنها دعوى ليست غيرها أصح منها ولا هي بأضعف من غيرها ، وقد روى مثله (٥) عن سعيد بن جبير وهو أنه جعل علة الربا تقارب المنفعة في الجنس الواحد أو الجنسين ، وقد روى يانم طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن محمد بن سيرين قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس إذا كان (٦) يدايد واحداتين .

**قال أبو محمد** : وهذه أعم العلل فيلزم من قال منهم : بالعلة العامة أن يقول بها ، وقال المالكيون : علة الربا هي الاقتيات . والادخار في الجنس فما كان يدرخ مما يكون قوتا في الأكل فالربا فيه نقداً ونسيئة ، وما كان لا يقتات ولا يدرخ فلا يدخل الربا فيه يدايد ، وأن كان جنساً واحداً لكن يدخل فيه الربا في النسبة إذا كان جنساً واحداً ، وهذه هي علة المتقدمين منهم ، ثم رغب عنها المتأخرون منهم لأنهم وجدوها تنفس عليهم لأن الثوم . أو البصل . والكراث . والكرويا . والكسبر . والخسل . والفلفل ، نعم

والملح الذى جاء فيه النص ليس منه شيء يكون قوتا أصلا بل يعضه قتل اذا أكل منه مثل نصف وزن ما يؤكل مما يتقوت به كالمح . والفلفل قوت أن انسانا كل رطل فلفل في جلسة لفته بلا شك ، وكذلك الملح . والحل الحاذق ، وكذلك الثوم ، ووجدوها تصد عليهم أيضا اللبن . والبيض فانهما لا يمكن ادخارهما ، والرباعندهم يدخل فيها ، ووجدوها أيضا تصد عليهم في الكمون . والشونيز . والحلبة الرطبة . والكسبر والكرويا ليس شيء من ذلك قوتا والربا عندهم في كل ذلك ، فلما رأوا هذه الملة كذلك وهى علة من قلدوه دينهم اطرحوها ولم تكن عليهم مؤنة في استخراج غيرها بأرائهم ليستقيم لهم آراؤهم في الفتيا عليها فقال بعضهم : انما ذكر رسول الله ﷺ أعلى القوت وهو البر وأدون القوت وهو الملح ليدل على أن حكم ما بينهما حكمهما .

**قال أبو محمد** : هذا كذب على النبي ﷺ مجرد بلا كلفة ، وما ندرى كيف ينشر ح صدر مسلم لا إطلاق مثل هذا على الله تعالى . وعلى رسوله ﷺ ؟ ولو أطلق هذا المطلق مثله على سائر حاربه بغير أن يتغير به عن نفسه لكان كاذبا مجردا بذلك فكيف على الله تعالى وعلى نبيه عليه السلام ؟ اللهم لك الحمد على عظيم نعمتك في تغفيرنا عن مثل هذا وشبهه ، ثم لم يرض سائرهم هذه الملة وقالوا : ليس الملح دون (١) الاقوات بل الحاجة اليه أس منها إلى الثوم . والحلبة الرطبة . والشونيز فارتادوا غيرها كمن يتحكم في دير تمره يأخذ ما استحسن ويترك ما لم يستحسن ، فقالوا : الملة في الربا مختلفة فيها الاقيات والادخار كآل أسلافهم قياسا على البر والشعير ، ومنها الخلاوة . والادخار كالزبيب والتمين . والمسل قياسا على التمر ، ومنها التأدم . والادخار قياسا على الملح ، وهذا تعليل استصنعه لهم محمد بن عباداه (٢) بن صالح الابهرى ، وهذا تعليل يفسد عليهم لان السليم (٣) والباذنجان . والقرع . والكرب ، والرجلة . والقطف . والسلق . والجزر . والفنيط . والبربر إدام الناس في الاغلب ، وكثير من ذلك يدخر ولا يقع الربا فيه عندهم كاللفت . والجزر . والباذنجان ، بل كل ذلك يجوز منه اثنان بواحد يدايد من جنس واحد فاطرح بعضهم هذه الملة ولم تعجب لما ذكرنا فزاد فيها بان قال : ومنها الخلاوة . والادخار كما يتفكه به . ويصلح للقوت فلم يرض غيره منهم هذه الملة وقال : ليست بشيء لان القفصل . والثوم . والكرويا . والكمون ليس شيء منها يتفكه به ولا يصلح للقوت ولا يتأدم به ولا هو حلو ، وأيضا فان العناب . والاجاص المزبب والكثرى المزبب . والخيطاء كلها حلو يتفكه به ويصلح للقوت ، ولا يدخل الربا في

(١) في النسخة ١ : «أدون» (٢) سقط جلة «بن عباداه» من النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٤ : «بن السليم»

شئ منه عندهم فاحتاج إلى استعمال علة أخرى قال : العلة هي الاحتياجات . والادخار وما يصلح به الطعام المتقوت به ليصح (١) له فيما ظن ادخال الكمون . والكرويا : والبصل . والثوم . والكراث . والفلفل . والخل فيما يقع فيه الربا قياسا على الملح لان الطعام يصلح بكل ذلك (٢) •

**قال أبو محمد :** وهذه أقدم العلل التي ذكرها وان كانت كلها فاسدة فواضحة البرهان ، برهان ذلك أن اصلاح الطعام بما ذكرنا من التوابل . والخضراوات . والخلايشه اصلاحه بالملح أصلا لان الطعام المطبوخ ان لم يصلح بالملح يؤكل صلا ولا يقدر عليه أحد الا من قارب الموت من الجوع أو خافه ، واما اصلاحه بالتابل . والخضراوات المذكورة فبالطعام الشئ منه حاجة الاعن بدخ (٣) وأشر ، وأيضا فان كل ذى حس سليم في العالم يدري بضرورة الحسان اصلاح الطعام بالكرويا . والكمون . والفلفل . والكثير . والشونيز . كاصلاحه بالدارسيني . والحولجان . والقرقة . والسنبيل . والزعفران ولا فرق بل اصلاحه بهذه أطيب له وأبقى . وأصلح منه تلك والربا عندهم لا يدخل في هذه ، وبلا شك ان الضرورة في اصلاح الطعام بالماء أشد وأسى والربا عندهم لا يدخل في الماء بالماء . وما نعلم لهم علة غير ملذكنا ، وهذه العلل كلها ذكر بعضها عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، وذكر سائرهما ابن القصار . وعبد الوهاب بن علي ابن نصر في كتبهم مفرقة ومجموعة •

قال أبو محمد : وكلها فاسد بما ذكرنا من التخاذل وبأنها موضوعة مستعملة ، ويقال لهم : ما الفرق بين علمكم هذه وبين من قال : بل علة الربا ما كان ذا سنبيل قياسا على البر : والشعير ، وما كان ذاتوى قياسا على التمر ، وما كان طعمه ملحا قياسا على الملح . وما كان معدنيا قياسا على الذهب . والنقعة ، فان قالوا : لم يقل بهذا أحد قلنا : ولا قال بطلكم أحد قلنا ، فان قال قائل : هذه أيضا يكون مثلكم ، وأيضا فمن أين خرج لكم أن تملأوا البر . والشعير . والتمر . والملح ؟ ولا تملأون الذهب . والقنصر كلها جاء النص به سواء ، فمن أين هذا التحكم يا هؤلاء ؟ وهل هذا إلا شبه اللب ؟ وليس هذا مكان دعوى اجماع فقد علل الحنفيون الذهب والنقعة بالوزن وعللوا الاصناف الأربعة بالكيل •

قال علي : وغيرهم لم يطل شيئا من ذلك ولا بد من تليل الجميع والقياس عليه أو ترك تليل الجميع وترك القياس عليه والاقصار على ما جاء به النص فقط وهذا ما لا غلظن لهم

(١) في النسخة ١٤ (للملح) (٢) في النسخة ١٦ (بذلك كله) (٣) موبانتصر بالخلف والظاويل ، والامر البطر ، وتيل أشد البطر

منه أصلاً وقد أجهدنا أنفسنا في أن نجد لظواهرهم شيئاً يهون به شيئاً من هذه العلل يمكن إirاده وإن كان شغباً فإقدرنا عليه في شيء من كتبهم وجدنا أن نجد لهم شيئاً نوردده وإن لم يوردوه فاقضل بهم وبكل من خالفنا قائلهم وإن كانوا لم يتبها له فلا يعد أن يتبها له منتهى فيشغب به فإقدرنا على ذلك ، وأيضاً فإتالم نجد لما لك في تعليقه المذكور الذي عليه بنى أقواله في الربا سلفاً للبلة لامن صاحب : ولا من تابع . ولا من أحذقله ، ولهم تخالط عظيمة في أقوالهم في الربا قد قصصنا ها في غير هذا المكان ولم نذكرها هنا لأنه كتاب مختصر لكن يكفي من إirادها أن ينظر كل ذى فهم كيف تكون أقوال بنيت (١) على هذه القواعد وفروع أنشئت من هذه الأصول وبالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة منهم أبو ثور . ومحمد بن المنذر . والنيسابورى وهو قول الشافعى في أول قوله : علة الربا هي الأكل . والشرب . والكيل . والوزن . والشمين ، فإ كان مما يؤكل أو يشرب أو يكال أو يوزن لم يجز منه من جنس واحد واحد باثنين لا يدا يد ولا نسيئة وكذلك الذهب والفضة ، وما كان يكال . أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ، أو كان يؤكل أو يشرب مما لا يكال ولا يوزن فلا ربا فيه يدا يد والتفاضل فيه جائز ، فأجازوا الأتراج في الأتراج متفاضلاً نسيئة ، وكذلك كل ما لا يوزن ولا يكال مما يؤكل أو يشرب وكل ما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، وهذا القول صح عن سعيد بن المسيب ذكره مالك عن أبى الزناد عنه في موطأه ولا نعلمه عن أحد قبل سعيد ولا عن غيره من أهل عصره ، وحجة أهل هذا القول أنهم ادعوا الإجماع عليه قالوا : وما عداه فختلف فيه ولا دليل على وجوب الربا فيما عدا ما ذكرناه .

**قال أبو محمد** : ودعواهم هنا باطل لأن من ادعى الإجماع على أهل الإسلام وفيهم الجن . والاس في مسألة لم يرو فيها قول عن ثمانية من الصحابة أصلاً أكثرها باطل لا يصح . ولا عن ثلاثة عشر من التابعين أصلاً على اختلاف شديد بينهم فقد ادعى الباطل فكيف والخلاف في هذا أشهر من الشمس ؟ لأن ما لكا ومن واقع لا يرون الربا في الماء . ولا في كل ما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب إذا لم يكن مقتاناً مدخراً ، فلا يرون الربا في التفاح . ولا في العنب . ولا في حب القنب . ولا في زريعة الكتان . ولا في الكرنب . ولا في غير ذلك وكله يوزن أو يكال أو يؤكل فبطل هذا الإجماع المكذوب ، وما وجدنا لهم حجة غير هذا أصلاً ولا قدرنا على أن تأتى لهم بغير ما فبطل هذا القول لثمره من البرهان



وبالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة : علة الربا إنما هي الطعام في الجنس أو الجنسين . والتميز في الجنس أو الجنسين فما كان يؤكل . ويشرب فلا يجوز متفاضلا أصلا ولا بنسبة أصلا وإنما يجوز فيه القتال قدا فقط اذا كان في جنس واحد فان كان من جنسين جاز فيه القتال والتفاضل قدا ، ولم يميز فيما النسبة ، وما كان لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة فالتماثل والتفاضل والتقد والنسبة جائز فيه جنسا كان أو جنسين فجاز رطل حديد برطل حديد إلى أجل ، وكذلك في كل ما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، ومنع من بيع رطل سقمونيا برطل سقمونيا ، وكذلك كل ما يتداوى به لأنه يطعم على وجهه ، وهو قول الشافعي الآخر وعليه يمتدأ أصحابنا بهواياه بنصرون ، واحتج أهل هذه المقالة بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » من طريق معمر بن عبد الله العدوي عن رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد : هكذا روينا عن طريق مسلم ناهرون بن معروف أن عبد الله بن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحرث - أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله العدوي قال : « كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل (١) » .

قال علي : وحرره بعض متأخريهم ممن لا علم له بالحديث ولا ورع له بحجزه عن أن يتكلم على رسول الله ﷺ بما لم يقله ولا جاء عنه وبما لا علم له به فأطلقه اطلاقا بلا إسناد (٢) فقال : قال رسول الله ﷺ : « لا يباع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل » . قال أبو محمد : وهذا كذب بحت وتعمد لوضع الحديث ان لم يكن خطأ من جاهل ، وما جاء هكذا قط ولا يوجد أبدا من طريق غير موضوعه .

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم في الخبر المذكور لأنه إنما فيه الطعام بالطعام مثلا بمثل وليس فيه المنع عنه مثلا بأكثر ولا بإباحتها إنما هو مسكوت عنه فوجب طلبه من غير هذا الخبر ، وأيضا فان لفظة الطعام لا تطلق في لغة العرب الا على البر وحده كما روينا من طريق أبي سعيد الخدري وهو حجة في اللغة - كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة النطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقطر بوقع اسم الطعام الا على البر وحده ، وأيضا فاذا كان قول رسول الله ﷺ : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » موجبا عندكم للتعين من بيع الطعام بالطعام أكثر من مثل بمثل فاجعلوا سواها بساقتصاره

عليه السلام على ذكر الاصناف الستة ما نمن وقوع (١) الربا فيها عدا ما ولا اقد تناقضتم .  
 ( فان قالوا ) : فما القاعدة في قول رسول الله ﷺ (٢) : «الطعام بالطعام مثلا  
 بمثل ؟ قلنا : اعظم القاعدة ان كنتم تسمون باسم الطعام الى كل ما يؤكل فان فيه ابطال  
 قول المالكيين : لا يجوز فاحاة بتفاحاة الاحتى يؤقن أهما كبر . ولا الحضر بالحضر  
 الاحتى يؤقن أهما أكثر وان كان لا يمتدى بلقطة الطعام البرقية اباحة بيع بر فاضل  
 بأدنى فاضل وأدنى بتوسط اذا تماثلت في الكيل ، وأيضا فلا يطلق عرق ولا مستعرب  
 على السقمونيا اسم طعام لا باطلاق ولا باضاقه ، فان قالوا : قد توكّل في الادوية قلنا :  
 والصندل قد يؤكل في الادوية والطين الارمنى . والاحمر . والطفل كذلك والسبد .  
 والؤلؤ . وحجر اليهود كذلك ، فأوصوا الربا في كل ذلك وهم لا يفعلون هذا نعم وفي  
 الناس من يأكل أطفاله . وشر لحية . والرق أكلا ذريعا فأوصوا في الطعام وأدخلوا  
 الربا فيها لانهم قد يؤكلون (٣) أيضا ، واحتجوا أيضا بما حدثناه أحمد بن محمد الطنكي نا  
 ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الزرار نا يوسف بن موسى  
 نا محمد بن فضيل نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار .  
 وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري قال : « قسم رسول الله ﷺ  
 طعاما مختلفا بيناه بيننا بزيادة فها نا رسول الله ﷺ أن نأخذه إلا كيلا بكيل ، .  
 وبما روينا به من طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسن نا حجاج - هـ - نا محمد -  
 قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله  
 ﷺ : « لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ولا الصبرة من الطعام بالكيل من  
 الطعام المسمى (٤) ، فهذا حديثان صحيحان الا انهما لاجبة لهم فيها لأن اسم الطعام  
 لا يقع كاقلا عند العرب مطلقا الا على البر فقط كما ذكرنا عن أبي سعيد الخدري أنفا .  
 ( فان قيل ) : فقد قال الله عز وجل : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم  
 وطعامكم حل لهم ) فأراد تعالى ذبا نحن وذبا نعمهم ، وقال رسول الله ﷺ : « لا صلاة  
 بحضرة طعام ، قلنا : لا نمنع من وقوع اسم الطعام على غير البر باضاقه أو بدليل من  
 النص على أن هذا الاحتجاج هو على الشافعيين لاهم لانهم لا يحتفلون في أحد قولهم ان  
 ذبا نمنع أهل الكتاب وذبا نحن جائز بمضاي بعض متفاضلا ، وفي قولهم الثاني : إنه لا يجوز  
 بيع شيء منها بشئ - أصلا حتى ييس ، وهذا القولان مخالفان لاحتجاجهم باطلاق اسم

(١) في النسخة ١٦٥ م - ذكر (٢) في النسخة ١٤٤ قوله عليه السلام (٣) كذا في جميع النسخ بالثنية .  
 والظاهر ولا يمتدّ في كل ، لان الضمير راجع الى الاطفال . والشر ، والرق - هو الوجه الرقي - وهي  
 اصناف ثلاثة نفعوا في علم (٤) في سنن النسائي ج ٢ ص ٢٢٠ بالكيل المسمى من الطعام

الطعام على اللحم وغيره ما

قال أبو محمد : وهذا الخبران مخالفان لقول مالك . وأبي حنيفة جملة أن حلالهما على أن الطعام واقع على كل ما يؤكل مطلقا لقولهما في الربا والله تعالى التوفيق . وأما حديث أبي سعيد فمكا قلا ويطلق أيضا احتجاجهم به بأنه قد رواه عن ابن إسحاق من هو أضيف وأحفظ من ابن فضيل فتية كما رويان من طريق ابن أبي شيبة نا ابن نمير - هو عبد الله - نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبيد الله بن قيس عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري . قال : قسم فينا رسول الله ﷺ طعاما من التمر مختلفا بعضه أفضل من بعض فذهبنا نزايد فيه فنهانا رسول الله ﷺ الاكلا بكيل ، فبطل تعلقهم بذلك ، وأيضافه لا خلاف بيننا وبينهم في أن ذلك الطعام الذي فرق رسول الله ﷺ بينهم إنما كان صفا واحدا اما برا . واما شعيرا : واما برا : أو غير ذلك لأن فيه منهم عن أن يبعوه بعضه ببعض بزيادة هذا مالاشك فيه فاذ هو كذلك قسمته بالطعام ليس من قول رسول الله ﷺ فيمكن لهم أن ينازعونا في معناه ثم يحملوه على عمومه انما هو من كلام أبي سعيد . وقد أخبرنا عن أبي سعيد أنه لا يطلق اسم الطعام الاعلى البر ثم لا يمارونا في أن حكم ذلك الخبر انما هو في ذلك المقسوم هذانص مقتضى لفظ الخبر قينا ضرورة ولا بد للاحقة لهم فيه في جميع اصناف ما يريدون أن يسموه طعاما الاقياس فاسد ينازعون فيه وهم لا يدعون معرفة ما كان من صنف ذلك الطعام فيمكنهم عندنا أن يحتجوا علينا به لو صح لهم أنهم لم يكن برا . ولا شعيرا . ويطلق تعلقهم به أن كان برا . أو شعرا . أو شعيرا لأن هذا هو قولنا في هذه الاصناف الثلاثة فبطل تعلقهم بخبر أبي سعيد يقين لا إمكان في سواه والله تعالى الحمد ، واستدركنا في حديث جابر ما رويناه من طريق أحمد ابن شعيب قال : ونا به ابراهيم بن الحسن مرة أخرى فقال : نا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها (١) بالكيل المسمى من التمر ، فقد أخبر أحمد بن شعيب أن ابراهيم بن الحسن حدثهم بذلك الحديث مرة أخرى فأخبر عنه أنه هو ذلك الحديث نفسه ، وصح أن ابراهيم بن الحسن حدث به مرة على ما هو معناه عنده مرة على ما سمعه وأيضافا نا حجاج بن محمد يذكر فيه أنه سمعه من ابن جريج [ فظاهره الاطلاق ] (٢) . وقد رويناه مستندنا صحيحا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا [ أبو الطاهر ] (٣) أحمد بن عمرو بن السرح أنا ابن وهب أخبرني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع (٤) جابر

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٠ «مكيلها» (٢) الزيادة من النسخة ١٤ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

ج ٢ ص ٤٧ (٤) في صحيح مسلم قال : سمعت

ابن عبادة يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من الثمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من الثمر » ، قال مسلم : « زناه أيضا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أناروح بن عبادة نا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « نهى رسول الله ﷺ ، قد كرمته إلا أنه لم يقل بالكيل المسمى في آخر الحديث » ، فهذا هو المتصل الصحيح ، وصح بهذا كله أن ابراهيم بن الحسن اخطأ فيه مرة واستدرك أخرى أو حدث به مرة على معناه عنده مرة كما سمعه كما رواه غيره وبالله تعالى التوفيق ، فبطل التعلق بهذين الخبرين جملة ، فإن موها بمارويناه من طريق ابن وهب عن ابن طيبة عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعطي الصاع من خنطة بستة أصوع من تمر فاما سوى ذلك من الطعام فيكره ذلك إلا مثلا بمثل ؛ فهذا لا شيء . لأنه من طريق ابن طيبة وهو ساقط ، ثم لو صح لكان موقوفا على جابر وليس عز رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هو مخالف لقول المالكيين . والشافعيين . والخنفين جملة لانهم لا يمتنعون من التفاضل في الثمر مع غير البر ولا يقتضرون في إباحة التفاضل في البر بالتمر خاصة كافي هذا الخبر ، هذا كل ما يمكن أن يحتجوا به قد قصينا .

وذكرنا في ذلك عن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب الزهري بلغنا أن عمر بن الخطاب قال : لا بأس أن يتبايعوا يدا بيد ما اختلفت ألوانه من الطعام يريد الثمر بالقمح والتمر بالزبيب . ومن طريق عبد الرزاق تميم عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه قال : ما اختلفت ألوانه من الطعام فلا بأس به يدايد البر بالتمر . والزبيب بالشعير وكرهه نيسة ، وكانت يكره الطعام أن يباع شيء منه بشيء . نظرة . ومن طريق المجاج بن المنهال نا الريع بن صبيح عن عطاء بن أنس باح أنه كان يكره أن يشتري شيئا من الفاكهة ما يكال بشيء . من الطعام نيسة .

قال أبو محمد : أما قول عمر فنقطع ثم لو صح (١) قد روى عن عمر خلافة كما نذكر في ذكرنا قول أبي حنيفة إن شاء الله تعالى ، ثم ليس فيه يان بمنه (٢) من النظرة فياعدا الستة الأصناف فبطل تعلقهم به ، وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه وهو صحيح لأنه كراهية لا تحريم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد روى عنه خلافة على ما ذكرنا إن شاء الله تعالى في ذكرنا أقوال أبي حنيفة فعاد حجة عليهم لأنه خلاف قولهم ، ثم كم قصة خالفوا فيها عمر . وابن عمر كثر روى عمر المطلقة ثلاثا في المرض ، وقول عمر :

وابن عمر فيمن أكل يظن أنه ليل فاذا به قد طلع الفجر إن صومه (١) تام ولا قضاء عليه ، وفي توريت ذوى الأرحام . وفي أن لا يقتل أحد قوداً بمكة . وفي أن لا يجح أحد على بعير جلال . وفي غير ما قصه ، فكيف ولم يأت عن عمر . وابنه رضى الله عنهما وعن عطاء مهنا الا الكراهية فقط لا التحريم الذى يقدمون عليه بلا برهان أصلاً ؟ وقد حدثنا محمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن بعض أصحابه عن ابن عمر قال : انه لم يجز أن يكون بين الحلال . والحرام ستر من الحرام ، وقد جاء عن عمر أنه خاف أن يزيد فيما نهى عنه من الربا أضعاف الربا المحرم خوفاً من الوقوع فيه على ما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب قام خطيباً فقال : انا والله ما ندرى لعننا أمركم بأمر لا تصلح لكم ولعننا نهاكم عن أمور تصلح لكم وانه كان من آخر القرآن نزولاً آيات الربا فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا فدعوا أميريكم الى ما لا يريدكم .

قال على : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الربا الذى توعده فيه أشد الوعيد . والذى أذن الله تعالى فيه بالحرب ولكن كان لم يبينه لعمر فقد بينه لغيره وليس عليه أكثر من ذلك ولا عليه أن يبين كل شيء لكل أحد لكن إذا بينه لمن يلفقه فقد بلغ ما لزمه تبليغه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي قال : قال عمر بن الخطاب : تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا ، فبطل أن يكون لهم متعلق في شيء مما ذكرنا ، وحصل قولهم لاسلف لهم فيه أصلاً ولا نعرفه عن أحد قبلهم . وقالوا بما ذكرنا من أن النبي ﷺ ستة أصناف أربعة ما كولهوا ثنتين هما من الأشياء تقسنا على المأ كولة كل ما كولهوا لم تقس على الأثمان شيئاً قلنا : هذا أول الخطأ إن كان القياس باطلاً فما يعمل لكم أن تقيسوا على الأربعة المأكولة المذكورة غيرها وإن كان القياس حقا فما يعمل لكم أن تدعوا الذهب . والفضة دون أن تقيسوا عليهما كما فعلتم في الأربعة المأكولة ولا فرق فقيسوا على الذهب والفضة كل موزون كما فعل أبو حنيفة . أو كل معدنى ، فإن أيتم وعلام الذهب والفضة بالثمين قلنا : هذا عليكم لالكم لأن كل شيء يجوز بيعه فهو ثمن صحيح لكل شيء . يجوز بيعه باجماعكم مع الناس على ذلك ، ولا ندرى من أين وقع لكم الاقتصار بالثمين على الذهب والفضة ولا نص في ذلك ولا قول أحد من أهل الاسلام ؟ وهذا خطأ في غاية الفحش . ولازم للشافعيين . والمالكين

لو ومالا اهلك منه، وأيضافا الذي جعل عليكم ياولى من علة الخفيفين الذين علوا الاربعة الاصناف بالكيل . والذهب . والقضة بالوزن وقالوا : لم يذكر عليه السلام الا ميلا أو موزونا ، وهذا مالا مخلص لهم (١) منه وحاش لله أن يكون ههنا علة لم بينها الله في كتابه ولا على لسان رسوله عليه السلام بل تركنا في ضلال ودين غير تام ووكلنا الى ظنون أبي حنيفة . ومالك . والشافعي التي (٢) لا معنى لها هذا أمر لا يشك فيه ذو عقل والحمد لله رب العالمين ، وقالت طائفة : علة (٣) الربا هي الكيل والوزن في جنس واحد أو جنسين فقط فإذا كان النصف ميلا يبيع بنوعه كيلا بمثله يدايد ولم يحل فيه التفاضل ولا النسبة وجاز يبعه بنوع آخر من المكيلات متفاضلا يدايد ولا يجوز فيه النسبة ، وإذا كان موزونا جاز يبعه بنوع وزنا بوزن قدا ولا يجوز فيه التفاضل ولا النسبة وجاز يبعه بنوع آخر من الموزونات متفاضلا يدايد ولا يجوز فيه النسبة إلا في الذهب . والقضة خاصة فإنه يجوز أن يباع بهما سائر الموزونات نسبة (٤) وجاز يبيع المكيل بالموزون متفاضلا ومتائلا قدا ونسبة كاللحم بالبر أو كالصل بالتمر أو الزبيب بالشعير وهكذا في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقد رغب بعض المتأخرين منهم عن هذه العلة بسبب انتفاضها عليهم في الذهب والقضة بسائر (٥) الموزونات فلجأ الى أن قال : علة الربا هي وجود الكيل . أو الوزن فيما يتعين فازادونا بهذا الا جنونا وكذبا بدعواهم ان الدنانير . والدرهم لاتعين وهذه مكابرة الميان ، وأيضا فإن علة الذهب (٦) والقضة عندهم تعين وهم يميزون تسليمه فيما يوزن فلم يتصفوا بهذه الزيادة السخيفة في إزالة تناقضهم ، ثم أتوا بتخيل ط تشبه ما يأتي به من يقل لفساد عقله : قد تهيئنا في هذا المكان الا أن منها غالفهم السنة المتفق عليها من كل من يرى الزباني غير النسبة فاجازوا الثمرة بالتمرتين يدايد ويلزمهم أن يميزوا تسليم ثلاث جبات من قح في جبتين من تمر ، وهذا خروج عن الاجماع المتيقن .

قال أبو محمد : واحتجوا القولهم هذا بما روينا من طريق مسلم نا ابن قنبل عن سليمان يعني ابن بلال عن عبد المجيد بن سبل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعمله على خير فقدم تمر جنب فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله انال تشتري الصاع بالصاعين من الجمع قال رسول الله ﷺ :

(١) سقط لفظ «لهم» من النسخة ١٤ (٢) سقط لفظ «التي» من النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٦ طوايت (٤) في النسخة ١٤ (نسبة) (٥) في النسخة ١٤ سائر (٦) في النسخة رقم ١٤ . فان حلى الذهب

لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يعوا هذا واشتروا بثمن هذا وكذلك الميزان (١) فاحتجوا بهذه اللفظة وهي قوله: وكذلك الميزان. ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد (٢) قال: دخل رسول الله ﷺ على بعض أهله فوجد عدم تمرأ أجود من تمرهم فقال: من أين هذا؟ قالوا: أبدلنا ما عين بصاع قال رسول الله ﷺ: لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم. ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة نا ابن أبي محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يصلح درهم بدرهمين ولا صاع بصاعين. وهذا خبران صحيحان إلا أنه لا حاجة لهم فهما على ما تبين أن شاء الله تعالى. وبما روينا من طريق وكيع نا أبو جناب (٣) عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: عند هذه السارية هي يومئذ جذع نخلة: ولا تبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين أني أخاف عليكم الرما سوا الرما الربلة زاد بعضهم فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله الرجل يبيع الفرس بالافراس. والتجيب (٣) بالابال قال: لا بأس إذا كان يدايده. وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري نا اسحاق بن إبراهيم. هو ابن راهويه نا روح نا حبان بن عبد الله نا رجل صدق قال: سألت أبا مجلز عن الصرف؟ فقال: يدايد كان ابن عباس لا يرى به بأساً ما كان منه يدايد فأنه أبو سعيد فقال له: ألا ترى أن الله حتى متى يأكل الناس الرأ؟ أو ما بلغك أن رسول الله ﷺ قال: التمر بالتمر. والحنطة بالحنطة. والشعير بالشعير. والذهب بالذهب. والفضة بالفضة يدايد عينا بعين مثلاً بمثل فما زاد فهو ربا؟ ثم قال: وكذلك ما يكال ويوزن أيضاً فقال ابن عباس لاني سعيد: جواك الله الجنة كرتي أمراقك كنت أنسيت فانا أستغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك، وهذا كل ما احتجوا به ولا حاجة لهم في شيء منه.

أما حديث ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي سعيد نا معمر وا عن محمد بن عمرو من هو أحفظ من ابن أبي زائدة وأوثق فزاد فيه يا نا كما حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم التيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا القليل بن موسى. والنضر بن شميل نا لاجيما: نا محمد بن عمرو عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم يرزقنا تمرأ من تمر الجلع فاستبدل تمرأ أطيب منه وزيد في السعر قال رسول الله ﷺ: لا يصلح

(١) هو صحيح مسلم ج ١ ص ٦٦٧ (٢) هو الجيوسي نا قريبا نا سميحي بن أبي حية نا في النسب (أبو جناب) بماء مبهلة بماء واحد وهو غلط (٣) هو الفاضل من كل حيوان

هذا لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمان بدرهم ولا الدينار بدينارين ولا الدرهم بالدرهم لأفضل بينهما الأرباب .

**قال أبو محمد** : قوله عليه السلام : « لا يصلح ، هذا لا يصلح صاعين بصاع » إشارة إلى التمر المذكور في الخبر لا يمكن غير ذلك أصلاً بدأ عليه السلام قال : لا يصلح مشيراً إلى فعلهم ثم ابتدأ الكلام قال : هذا لا يصلح صاعين بصاع فهذا ابتداء ، ولا يصلح صاعين بصاع جملة في موضع خبر الابتداء . وانتصب صاعين بصاع على التمييز لا يجوز غير ذلك أصلاً لأنه لو قال عليه السلام : لا يصلح هذا ثم ابتدأ الكلام بقوله : لا يصلح صاعين بصاع دون أن يكون في يصلح الثانية ضميراً راجع إلى المذكور أو مشار إليه لكان لنا لا يجوز البتة ومن الباطل المقطوع به أن يكون عليه السلام يلحن ولا يحل إحالة لفظ الخبر مادام يوجد له وجه صحيح فبطل تعليقهم بهذا الخبر والله تعالى الخد . وأما حديث سعيد بن المسيب عن أبي سعيد . وأبي هريرة الذي فيه « وكذلك الميزان » فأنهم جسر واهمها على الكذب البحت على رسول الله ﷺ إذ قطعوا بأنه عليه السلام أراد أن يقول : لا يحل التفاضل في كل جنس من الموزونات بنفسه ولا النسبة فاقصر من هذا كله على أن قال : وكذلك الميزان . قال أبو محمد : فتابعت رسول الله ﷺ بالبيان وأما بالاشكال في الدين والتليس في الشريعة فمأذاه من هذا وليس في التليس . والاشكال أكثر من أن يريد رسول الله ﷺ أن يحرم كل جنس مما يكال بشيء من جنسه متفاضلاً أو نسيئته وكل جنس مما يوزن بشيء من جنسه متفاضلاً أو نسيئته فيقتصر من بيان ذلك علينا وتفصيله لنا على أن يقول في التمر الذي اشتري بتمر أكثر منه : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يعوا هذا واشتروا بتمنه من هذا ، وكذلك الميزان وما خلق الله قط أحدا يفهم تلك الصنفين من هذا الكلام ، ولأمر كماله تعالى قط هذا الكلام على تلك الخرافين ولو أن انساناً من الناس أراد تلك الشرعيتين اللتين احتجواهما بهذا الكلام فعبر عنهما بهذا الكلام لسخرته ولما عده من يسمعه إلا أنكن اللسان . أو ما جئنا من المجان . أو سخفنا من التوكي ، أفلا (١) يستحيون من هذه الفضاخ الموبقة عند الله تعالى المخزبة في العاجل ولكننا قول قول لا تقرب به إلى الله تعالى ويشهد لصحته كل ذي فهم من مخالف ومؤلف : وهو أن قول رسول الله ﷺ : وكذلك الميزان قول مجمل مثل قول الله تعالى : ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) تؤمن بكل ذلك وتظلم ياتهم من نصوص أخرى لا تهم بالظن الكاذب . والدعوى الآفكة على أن قول : أراد الله تعالى كذا وكذا وأراد رسوله عليه السلام معنى كذا لا يقتضيه ذلك اللفظ بموضوعة



في اللغة فطلبنا ذلك فوجدنا حديث عباد بن الصامت . وأبي بكرة . وأبي هريرة قدين فيها مراده عليه السلام بقوله ههنا . هو كذلك الميزان ، وهو تفسيره عليه السلام هنالك أنه لا يصلح الذهب بالذهب الاوزنا بوزن ولا الفضة بالفضة الاوزنا بوزن قطعتان هذا هو مراد رسول الله ﷺ بقوله : « هو كذلك الميزان » وشهدنا بشهادة الله تعالى أنه عليه السلام لو أراد غير هذا لبيته ووجهه حتى يفهمه أهل الاسلام ولم يكلمنا إلى ظن أبي حنيفة ورأيه الذي لأرأى أسقط منه ولا إلى كفاة أصحابه الفئة التي حلوا منهم عليها الخزيه فقط قال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) . ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فسقط تمويههم بهذا الخبر والله تعالى الحميد ، والعجب كل العجب من قولهم في البين الواضح من نبي رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر : أنه إنما أراد التي فردوس النخل وليس هذا في شيء من الأخبار لأن ذلك خبر وهذا آخرون يأتون إلى الجمل لا يفهم أحد منه الا ما فسر عليه السلام في مكان آخر فيزيدون فيه ويضرونه بالباطل وبما لا يقتضيه لفظه عليه السلام أصلا . وأما حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي سعيد لا يصلح صاعين بصاع فانهم قالوا : هذا عمر لكل مكيل .

قال أبو محمد : وهذا خبر اختصره معمر عن يحيى بن أبي كثير أو وهم فيه يقين لا اشكال فيه فرواه ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو أو وهم فيه على ما ذكرنا قبل لأن هذا خبر رواه عن يحيى بن أبي كثير باسناد الاوزاعي . وهشام الدستوائي . وشيبان بن فروخ وليس هشام والأوزاعي دون معمر ان لم يكن هشام أحفظ منه . فروياه من طريق مسلم حدثني اسحق بن منصور نا عبيد الله (١) بن موسى عن شيان . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا هشام ابن أبي عمار عن يحيى بن حزمة نا الأوزاعي . وحدثنا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا سعد نا بشر بن المفضل نا هشام . هو الدستوائي . كلهم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ قال : لا صاع تمر بصاع . ولا صاع حنطة بصاع . ولا درهمين بدرهم (٢) » قال الأوزاعي في روايته عن يحيى بن أبي كثير : حدثني أبو سلة بن عبد الرحمن حدثني أبو سعيد الخدري وهذا هو خير محمد بن عمرو فقهه .

قال أبو محمد : فاسقط معمر ذكر التمر . والحنطة ، ومن البيان الواضح على خطأ معمر الذي لا شك فيه إرادته اللحن عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر بقوله : لا يصلح صاعين بصاع وواؤه ما قاله رسول الله ﷺ قط الا أن يشير إلى شيء فيكون ضميره في لا يصلح لاسباوا الأوزاعي يذكركم سماع يحيى بن أبي كثير من أبي سلة . وسماع أبي سلة

(١) في النسخة ١٩ عبادة وهو غلط (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٨ ولا درهمين

من أبي سعيد لم يذكر ذلك معمر وهذا لا يكدر عندنا شيئاً إلا إذا كان خبراً واحداً  
اختلف فيه الرواة فان رواية الذي ذكر السماع أولى لاسيما من ذكر بتدليس ثم لو صح لم  
لفظ ابن أبي زائدة . ومعمر بلا زيادة من غيرهما ولا بيان من سواهما لما كان لم فيه حجة  
لوجهين ، أحدهما أنه ليس فيه ذكر جنس واحد ولا جنس أصلا ولم يميزون صاعى  
حنطة بصاع تمر وبكل ما ليس من جنس واحد ، وهذا خلاف عموم الخبر . فان قالوا :  
فسر هذا أخبار آخر قلنا : وكذلك فسرت أخبار آخر ما أجله معمر ، والوجه الثانى  
أن قول : هذا فى القرض لافى البيع نعم لا يجوز فى القرض صاعان بصاع فى شيء من الأشياء  
كلها وأما البيع فلا لأن الله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع ) فان ادعوا إجماعا كذبوا  
لأنهم يميزون صاعى شعير بصاع بر والناس لا يميزونه كلهم بل يختلفون فى إجازته ،  
وصاعى حمص بصاع ليل . ولا إجماع هنا فالك لا يميزه . فان قالوا : قد قال رسول الله  
ﷺ : « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » قلنا : صح أنه عليه السلام قال :  
فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ، فانما قال رسول الله  
ﷺ فى الأصناف التى سمي فى الحديث الذى ذكر هذا اللفظ آخره ولا يحل أن ينسب  
إليه عليه السلام قول بطن كاذب ، يكفى من هذا أنهم يجمعون معنأى أن لفظة لأصاعين  
بصاع ليست على عمومها فقالوا : فى كل مكيل من جنس واحد وقلنا نحن : هو فى  
الأصناف المنصوص عليها فدعوى كدعوى ، وبرهاننا نحن صحة النص على قولنا ببقى قولهم  
بلا برهان (١) فبطل تلقفهم بهذا الخبر والله تعالى الحمد . وأما حديث ابن عمر فاسقط  
لأنه عن أبي جناب - وهو يحيى بن أبي حبة الكلبي - ترك الرواية عنه يحيى القطان .  
وعبد الرحمن بن مهدي وضعف ذكر بتدليس ، ثم هو عن أبيه وهو مجهول جملة فبطل  
التعلق به ، ثم لو صح لكان القول فيه كالقول فى غيره بما ذكرنا أنفا ما خالفوا فيه عمومهم .  
وأما حديث أبي سعيد الخدري الذى أوردنا من طريق حيان بن عبيد الله عن أبي مجلز  
فلا حجة فيه لأنه منقطع كما أوردنا لم يسمعه لا من أبي سعيد . ولا من ابن عباس وذكر  
فيه أن ابن عباس تاب ورجع عن القول بذلك وهذا الباطل (٢) وقول من بلغه خبر لم  
يشده (٣) ولا أخذه عن ثقة ، وقد روى رجوع ابن عباس أبو الجوزاء رواه عنه سليمان  
ابن علي الرضبي وهو مجهول لا يدري من هو ، وروى عنه أبو الصبيان أنه كرهه ، وروى  
عنه طائوس ما يدل على التوقف ، وروى الثقة المختص به خلاف هذا كما حدثنا حماد بن عمار  
ابن أبي عمير بن عبد الملك بن أيمن ناعبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي ناهشم أنا أبو بشر -

هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : ما كان الرباطة في ما رواه ، وحلف سعيد بن جبير بالله ما رجع عنه حتى مات ، ثم هو أيضا من رواية حيان بن عبيد الله وهو مجهول ثم لو أنشد حديث أبي مجلز المذكور لما كانت لهم فيه حجة لأن اللفظ الذي تعلقوا به من « وكذلك ما يكال ويوزن » ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي سعيد لو صح ، وهو أيضا منقطع لأن هذا خبر رواه نافع . وأبو صالح السمان . وأبو المتوكل الناجي . وسعيد بن المسيب . وعقبة بن عبد الغافر . وأبو نضرة . وأبو سلة بن عبد الرحمن . وسعيد الجري . وعطاء بن أبي رباح كلهم عن أبي سعيد الخدري ، وكلهم ذكروا أنهم سمعوه منه ، وكلهم متصل الأسانيد بالثقات المعروفين إليهم ليس منهم أحد ذكر هذا اللفظ (١) فيه وهو بين في الحديث المذكور نفسه لأنه لما تم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو مجلز : ثم قال فابتدأ الكلام المذكور من ذكر : وهو كذلك كل ما يكال ويوزن ، مفصلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما يعبد أن يكون من كلام أبي مجلز وهو الأظهر فبطل من كل جهة ، ولا يحل أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام بالقرآن الكاذب .

**قال أبو محمد :** ثم العجب كله من احتجاجهم فيما ليس فيه من نص ولا دليل ولا أثر ، وخلافهم ليقين ما فيه منسوبا مينا أنه قول رسول الله ﷺ ، وقد صح من غير هذا الخبر أنه من كلام رسول الله ﷺ « التمر بالتمر والخطة بالخطة . والشعير بالشعير . والنهب بالذهب . والفضة بالفضة يدايد عينا بعين » قالوا هم جهارا : نعم ويجوز غير عين بعين وعين ويجوز عين بعين ، نعم يجوز تمر بتمرين وبأكثر فهل بعد هذه الفصائح فصائح ؟ أويبقى مع هذا دين أوحيا من عار أو خوف نار نعوذ بالله من الضلال والعمار .

**قال أبو محمد :** وما بين غاية البيان أن هذا اللفظ - نفي وكذلك ما يكال ويوزن - ليس من كلام النبي ﷺ قطعا غير ما نوضح وهو أيضا مبطل لعلتهم بالوزن . والكيل من طريق ضرورة الحس وبديهة العقل وصادق النظر فإن من الباطل البحث أن يكون عليه السلام يحمل على الحرام في الرأيا الوزن . والكيل . والتفاضل فيه وباعثه وجل يعلم وهو عليه السلام يدرى وكل ذى عقل يعرف أن حكم الميعات يختلف في البلاد أشد اختلاف فما يوزن في بلدة يكال في أخرى كالعسل . والزيت . والبق . والسم . يباع الزيت والعسل يقدادوا الكوفة وزنا ولا يباع شي منها بالاندلس إلا كيلا ، ويباع السم

والحق في بعض البلاد كيلا ولا يباع عندنا إلا وزنا والتين يباع برة كيلا ولا يباع  
باشيلقو قرطبة إلا وزنا وكذلك سائر الأشياء ، ولا سيل إلى أن يعرف كيف كان يباع  
ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلا ، لحصل الربا لا يدري ما هو حتى يحتجب  
ولا ما ليس هو فيستعمل (١) ، وصار الحرام والحلال في دين الله تعالى أمشاجا مختلطين  
لا يعرف هذان هذا أبدا ، وحصلت الأنواع الميعة كلها التي يدخلون فيها الربا لا يدرون  
كيف يدخل الربا فيها ؟ ولا كيف يسلم منه ؟ نرا إلى الله تعالى من دين هذه صفته هيئات  
أن هذا القول الكاذب ؟ من قول الله تعالى الصادق : (اليوم أكملت لكم دينكم) ومن قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم هل بلغت ؟ قالوا : اللهم نعم قال : اللهم اشهد » .  
فإن رجسوا إلى أن يمسحوا لاهل كل بدعته حصل الدين لعبا إذا شاء أهل بلد أن  
يستعملوا الحرام ردوا كل ما كانوا يبيعونه بكل إلى الوزن وما كانوا يبيعونه بوزن  
إلى كيل (٢) خل لهم باختيازهم ما كان حراما أس من التفاضل بين الكيلين أو بين  
الوزنين ما شاء الله كان وهذا بينه أيضا يدخل على المالكين . والشافعين لأنهم إذا  
أدخلوا الربا في المأ كور كذا وفي المدخر المقتات سألناهم عن الأصناف الميعة من ذلك  
وليس صفا . ولا صنفين بل هي عشرات كثيرة بأى شيء يوجبون فيها التماثل أبا الكيل  
أم بالوزن ؟ فأيا ما قالوا صاروا متحكين بالباطل ولم يكونوا أول من آخر يقول  
بالوزن فيما قالوا فيه بالكيل أو بالكيل فيما قالوا فيه بالوزن فأين المخلص ؟ أم كيف  
يباع الناس ما أحل لهم من البيع ؟ أم كيف يحتجبون ما حرم عليهم من الربا ؟ وهذا من  
الخطأ الذي لا يحل على من يسهه الله تعالى لنصيحة نفسه . وذكر وافي ذلك عن تقدم  
مارون بن مرقط بن وهب عن عزمة بن بكير عن أبيه سمعت عمرو بن شعيب قاله : كتب  
عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يباع الصاع بالصاعين إذا كان مثله وإن  
كان بدا يدقان اختلف فلا بأس وإذا اختلف في الدين فلا يصلح . وكل شيء يوزن  
مثل ذلك كية المكيال . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا صدقة بن المثنى نا  
جدي - هرواح بن الحرث - أن عمار بن ياسر قال في المسجد الأكبر : العبد خير من  
العبدتين والأمة خير من الامتين . والبعير خير من البهيرين . والثوب خير من الثوبين  
فما كان بدا يد فلا بأس بها ما الربا في النساء (٣) إلا ما كيل أو وزن .

**قال رحمه الله** : وزاد بعضهم في هذا الخبر فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر إلا  
ملا بمثل . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم أن ابن

(١) في النسخة رقم ١٦ حتى ينسل (٢) في النسخة ١٦ كيل الوزن (٣) في النسخة ١٦ النسخة

عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال يدا يدوا حداً باثنين إذا اختلفت أوانه ، ومن طريق  
عبدالرزاق عن معمر بن حماد بن أبي سليمان (١) عن النخعي . وعزر رجل عن الحسن قال  
جميعاً : سلف ما يكال فيما يوزن ولا يكال ، وسلف ما يوزن ولا يكال فيما يكال ولا يوزن .  
ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن موسى بن أبي عائشة عن ابراهيم النخعي  
قال : ما كان من بيع واحد يكال مثلاً بمثل فاذا اختلف فرد وازدد يدا يد ، وان كان  
شيئاً واحداً يوزن فمثلاً بمثل فاذا اختلف فرد وازدد يدا يد . ومن طريق عبدالرزاق  
عن معمر بن الزهري قال : كل شيء يوزن فهو يجرى مجرى الذهب والفضة وكل شيء  
يكال فهو يجرى مجرى البر . والشعير . فالأرواية (٢) عن عمر فتمتطة . وعن الحسن  
كذلك ، وأما قول عمار فقير موافق لقولهم لكنهم موهوا به لانه (٣) لا يخلو قوله :  
الاما كيل أو وزن من أن يكون استثناء من النساء الذي هو ربا أو يكون استثناء عما قال :  
انه لا بأس به ما كان يدا يد ولا سبيل الى وجه ثالث ، فان كان استثناء من النساء الذي  
هو ربا فهو ضد مذهبهم عينا وموجب أنه لا ربا الا فيما يكال أو يوزن في النسيئة ، فان  
كان استثناء مما لا بأس به يدا يد فهو أيضا ضد مذهبهم وموجب أنه لا يجوز ما كيل بما  
وزن يدا يد ، وأما الزيادة التي زادوها فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا مثلاً بمثل  
فهو ضد مذهبهم عينا بكل حال ، وأما قول ابن عمر فصحيح عنه وقد صح عنه خلافه كما  
ذكرنا في ذكرنا قول الشافعي فليس أحد قوله بأولى من الآخر مع أنه ليس فيه كراهية  
التفاضل فيما يكال ولا يوافق سائر أقوالهم وما وجدنا قولهم يصح عن أحد قبلهم الا  
عن النخعي . والزهري فقط فبطل كل ما موهوا به من الآثار ، فان قالوا : لم ينص عليه  
السلام للاعلى مكيل . وموزون قلنا : ما الفرق بين هذا وبين من قال : لم ينص عليه  
السلام للاعلى ما كرول أو ثمن ، أو من قال : لم ينص عليه السلام للاعلى مقتات مذخر  
ومعدني وما يصلح به الطعام ، أو من قال : لم ينص عليه السلام للاعلى ما يركى وعلى مالح  
الطعم فقط ، أو من قال : لم ينص عليه السلام للاعلى نبات . ومعدني . وجامد ؟ فأدخل  
الربا في كل ما ينبت كالصبر وغير ذلك وأسقطه عن اللبن وما يتصرف منه من العسل .  
واللحم . والسملك فليس بعض هذه المتأوى أولى من بعض ، وكل هذا اذا تمدى به  
ما ورد فيه النص فهو تعدد لحدود الله تعالى ، وما عجز رسول الله ﷺ قط عن أن يبين  
لنا مراده وحاش له أن يكلنا في أصعب الأشياء من الربا المتوعد فيه بنار جهنم في  
الآخرة والحرب في الدنيا الى هذه الكهانات الكاذبة . والظنون الآفكة طلبات بعضها

(١) في النسخة ١٦٤ سفیان وهو متصيف (٢) في النسخة ١٤٤ (٣) في النسخة ١٦٤ (انه)

فوق بعض بو محمد الله على السلامة •

وعهدنا بهم يقولون : نحن على يقين من وجوب قطع اليد في عشرة دراهم وغير موقنين بوجوب قطعها في أقل ، ونحن موقنون بتحريم عصر العنب اذا أسكر ولم نوقن بتحريم ما عداه ، ونحن موقنون بالقصر في ثلاث ولا نوقن به في أقل فلا نقول بشئ من ذلك حيث لا نوقنه ، فهلا قالوا ههنا : نحن موقنون بالربا في الاصناف المنصوص عليها ولنا على يقين منه في غيرها فلا نقول به حيث لا يقين معنا فيه ؟ ولو فعلوا هذا ههنا وتركوا ههنا لوقفوا لانهم كانوا يتبعون السنن والله تعالى التوفيق ، ثم لم يلبثوا ان قضوا عليهم أجمع ققض فأجازوا تسليف الذهب . والفضة فيما يكال . وما يوزن ، وأجازوا بيع آية نحاس بآية نحاس أو وزن منها ولم يجزوا ذلك في آية الذهب . والفضة وكل ذلك سواء عندهم في دخول الربا فيه ، ثم أجازوا بيع قح بعينه بقمح بغيره . أو تمر بعينه بتمر بغيره . أو شعير بعينه بشعير بغيره فيقبض الذي بغيره عنه ثم يفترقان قبل قبض الذي بعينه ، وحر ما ذلك في ذهب بعينه بذهب بغيره وفي فضة بعينها بفضة بغيره عنها ولا فرق بين شئ من ذلك لافي نص . ولا في معقول ، فأباحوا الربا جارا ونحو ذهابه من الخذلان ، فبطلت علة هؤلاء . وبطل قولهم يقينا •

١٤٨٠ **مسألة** قال أبو محمد : وههنا أشياء ذكرها القائلون بتعليل حديث الربا كلهم ، منهم ذكروا ما روينا من طريق وكيعنا اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . الكفة بالكفة حتى خلص الى الملح » قالوا : فهنا يدل على أنه عليه السلام ذكر غير ذلك •

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لوجوه • أولها أن هذا اللفظ لم يروه الاحكيم بن جابر وهو مجهول • والثاني أنه قد أسقط من هذا الخبر ذكر البر . والتمر . والشعير فبطل تقديرهم أنه ذكر أصناف لم يذكرها غيره من الرواة • والثالث أن هذا الخبر رويناه من طريق بكر بن حاد عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال فيه : « حتى خلص الملح » فلاح أنه لم يذكر غير تلك الاصناف • والرابع أن من الباطل المتيقن أن يذكر عليه السلام شرائع مفترضة فيسقط ذكر ما عن جميع الناس أولهم عن آخرهم من غير نسخ هذا اختلاف قول الله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) ، وقوله تعالى : ( اننا نحن نزلنا الذكر واننا له لحافظون ) ولوجاز هذا لكان الدين لم يكمل والشرعة

فائدة قد ضاعت منها أشياء. ولكننا مكلفين ما لا تقدر عليه ما مورين بما لا ندره أبداً، وهذه ضلالات ناهيك بها وباطل لا خفاء به. وذكروا ما روينا من طريق ابن وهب عن يزيد بن عياض عن اسحاق بن عبد الله عن جبير عن مالك بن أوس بن الخديثان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التمر بالتمر. والزبيب بالزبيب. والبر بالبر. والسمن بالسمن. والزيت بالزيت. والدينار بالدينار. والدرهم بالدرهم لأفضل بينهم». \*

**قال أبو محمد:** وهذا حديث موضوع مكذوب لا تحل روايته إلا على بيان فضيحه لأن مالك بن أوس لا يعرف له سماع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجبير ابن أبي صالح مجهول لا يدري من هو، واسحاق بن عبد الله - هو الفروي - متروك، ويزيد بن عياض - هو ابن جعدة - مذکور بالكذب ووضع الأحاديث، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة في إيجاب علة أصلاً وإنما كان يكون فيه زيادة ذكر الزيت والسمن. والزبيب فقط، وأيضاً فلو صح لكان المالكيون مخالفين له لأنهم يميزون الدرهم بأوزن منه على سبيل المعروف ولكان الخنفيون مخالفين له لأنهم يميزون ثلاث تمرات بست تمرات. وعشرجات بر بثلاثين حبة بر، وكذلك في الشعير. والملح والزبيب. والملح، ولا يحل تحريم حلال خوف الوقوع في الحرام فيستعمل من فعل ذلك المعصية والوقوع في الباطل خوف أن يقع فيه غيره. ومن طريق وكيعنا إبراهيم ابن يزيد عن أبي الزبير عن جابر أنه كره مدى ذرة بمد حنطة نسيئة، إبراهيم متروك منهم وهذا كراهية (١) لا تحريم، ولا يدري هل كره الكيل أو الطعام؟ وقد ذكرنا كل قول روى في هذا الباب عن المتقدمين وينا خلافتهم لها وأنهم قالوا في ذلك بأقوال لا تحفظ عن أحد قبلهم، وأعجب شيء مجاهرة من لادين له بدعوى الإجماع على وقوع الربا فيما عدا الاصناف المخصوص عليها، وهذا كذب مفضوح من قريب، والله ماصح الإجماع في الاصناف المخصوص عليها فكيف في غيرها، أوليس ابن مسعود وابن عباس يقولان: لا ربا فيما (٢) كان بدايد؟ وعليه كان عطاء. وأصحاب ابن عباس وقفها. أهل مكة. وقد روينا من طريق سعيد بن منصورنا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحرث بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال: لا ربا فيما كان يدايد والماء من الماء. ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيعنا سفیان - هو الثوري - عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس بأن يسلم ما يكال فيما يكال وما يوزن فيما يوزن وإنما هو طامام بطعام، وهذا نفس قولنا ومخالف لجميع قول هؤلاء، وقد صرح عن طلحة بن

عيداه ابايع ذهب بفضة يقض أحدهما وتأخر قبض الآخر الى أجل غير مسمى ولا يقدران فيما عدا الستة الاصناف في الراب على كلمة الا عن سبعة من الصحابة رضى الله عنهم مختلفين كلهم مخالف لاقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ليس عن أحد منهم رواية توافق أقوال هؤلاء صحيحة ولا سقيمة ، وعن نحو اثني عشر من التابعين مختلفين أيضا كذلك مخالفين لاقوالهم الا ابراهيم وحده فانه وافق قوله أصل أبي حنيفة ، وأيضا فكثر الروايات التي ذكرنا عن الصحابة والتابعين فواهي لا تصح ، فمن يجعل مثل هذا إجماعا لإلزام لادين له ولا عقل وبالله تعالى التوفيق . ووجدنا لبشر بن غياث المريسي قولاً غريباً وهو أن تسليم كل جنس في غير جنسه جائز كالذهب في الفضة . والفضة في الذهب . والقصع في الشعر . والتمر في الملح . وكل صنف منها في غيره وأن الراب لا يقع إلا فيما بيع بجنسه فقط ، ثم لا ندري أعم كل جنس في العالم قياساً على المنصوصات وهو الظاهر من قوله ؟ وأخصر المنصوصات فقط ، وهذا قول مخالف لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا وجه للاشتغال به .

١٤٨١ مسألة (١) قال عل : فأذ قد بطلت هذه الاقوال كلها فالواجب أن نذكر البرهان على صحة قولنا بعون الله تعالى . وروينا من طريق مسلم ناقلية بن سعيد قال : ناقلت - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال : أقلت أقول : من يصطرف الدرهم ؟ فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب : أرنا ذهبك ثم جئنا (٢) إذا جاء خادمنا نعطك ورقك فقال عمر بن الخطاب : كلا والله لنعطينه ورقة أو لتردن اليه ذهبه فان رسول الله ﷺ قال : الورق بالذهب ربا إلا هاء وها . والبر بالبر إلا هاء وها . والشعر بالشعر ربا إلا هاء وها . والتمر بالتمر ربا إلا هاء وها . ومن طريق مسلم ناعيداه بن عمر القواريري ناخاد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة ناأبو الأشعث عن عباد بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يبيع الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعر بالشعر . والتمر بالتمر . والملاح بالملاح إلا السواء بسواء عتايين فنزاد أو زاد قد أدرك ، (٤) ، ومن طريق مسلم نااسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتاني بنحوه . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن المثنى نا عمرو ابن عاصم نا همام - هو ابن يحيى - نا قاتدة عن أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي الأشعث

(١) سقط لفظ مسألة من النسخة ١٤٨١ (٢) في جميع مساج ١٤٦٥ (٣) ثم اتفقت (٤) نقله كجاء أي مالك وأهل الحديث يقولون بالتصريح وقال الخطابي : الصواب الملاح ، وقال غيره : الوجهان جائزان والملاح هو حال أي المتولاهما أي من المتصدقين فيه فخذوا في يد أي (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٦٥ مطولاً



الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « النعب بالنعب تبعه وعنه وزنا بوزن . والقنعة بالقنعة تبعه وعنه وزنا بوزن . والملح بالملح . والتبر بالتمر . والبر بالبر . والشعير بالشعير كيلا بكيل فن زاد (١) أوزاده فقد أربي ، ولا بأس ببيع الشعير بالبر والشعير أكثرهما يدايد » .

**قال أبو محمد :** عمرو بن عاصم أنصاري ثقة معروف ، وأبو الخليل هو صالح بن أبي مريم ثقة ، ومسلم المكي هو مسلم بن يسار الخياط مولى عثمان رضي الله عنه ثقة ، وقد روينا هذا أيضا من طرق صحاح فلا ربا إلا فيها نص عليه رسول الله ﷺ المأمور بالبيان وماعد ذلك لخلال وما كان ذلك نسيا وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٣ مسألة** ولا يحل أن يباع قمح بقمح الا مثلا بمثل كيلا بكيل يدايد عينا بعين ، ولا يحل أن يباع شعير بشعير الا كذلك ، ولا يحل أن يباع تمر بتمر الا كذلك ، ولا يحل أن يباع ملح بملح الا كذلك ، وسواء معدنيه أو ما ينقد منه من الماء كل ذلك لا يباع بعضه ببعض الا كما ذكرنا ، وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح الأعلى . والأدنى . والوسط سواء فيما قلنا ، وكذلك أقسام الشعير ، وكذلك أقسام التمر فان تأخر قبض أحد العينين فهو رباحرام مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم النصب سواء تأخر طرقة عين أو أكثر ، والكثير والقليل من كل ما ذكرنا سواء فيما وصفناه ولا يحل شيء مما ذكرنا من نوعه وزنا بوزن ولا وزنا بكيل ولا جزافا بجزاف . ولا جزافا بكيل . ولا جزافا بوزن لان كل هذا مقتضى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرنا ، ومفهومة وموضوعة في اللغة التي بها خاطبنا وبالله تعالى التوفيق .

وقال أبو حنيفة . والشافعي : جائز أن يباع منها شيء بشيء عينه بعينه وبغير معين وجائز أن يتأخر التقابض عن وقت العقد ما لم يفتقرا بإبدائهما وان طال ذلك ، وهذا خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروينا من طريق الحاج بن المنال نايزيد ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : ثبت أن عمر بن الخطاب قام بخطب فقال : يا أيها الناس ألا ان الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار عين بعين سواء سواء مثلا بمثل ، فهذا عمر بحضرة الصحابة لا يجزى في الدرهم والدينار إلا لعين بعين ويرى أنها تعين ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة يخالفوه .

**١٤٨٤ مسألة** ويجاز بيع كل صنف مما ذكرنا بالأصناف الاخر منها متفاضلا ومتماثلا وجزافا وزنا وكيلا كيف ما شئت اذا كان يدايد ، ولا يجوز في ذلك التأخير

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٧ والشعير بالشعير سواء مثلا بمثل فن زاد الخ

طرقه عن فأكثر لافي بيع ولا في سلم ، وهذا مقتضى قول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا وهو متفق عليه إلا ما لكا فأن لم يبيع الشعر بالقمح إلا متائلا كيلا بكيل ، وأجازه أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان كما قلنا . برهان صحة قولنا ما رويناه من طريق مسلم نا أبو كريب نا ابن فضيل - ومحمد - عن أبيه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : والتمر بالتمر . والحنطة بالحنطة . والشعير بالشعير . والملح بالملح مثلاً بمثل يدا يدفن زاد واستزاد فقد أرى إلا ما اختلفت ألوانه .

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع نا صفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح مثلاً بمثل يدا يد سواه (١) فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا يدا ، وقد ذكرنا قبل هذه بمسألة نصه عليه السلام على جواز بيع الشعر بالبر متفاضلاً ولا حجة في قول أحد دون رسول (٢) الله ﷻ . ومن طريق أحمد ابن شعيب نا محمد بن عبد الله بن بزيع (٣) نا يزيد نا سلمة بن علفمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار . وعبد الله بن عبيد (٤) - هو ابن هرمز - قال جميعاً : إن عبادة بن الصامت حدثهم قال : سمى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالذهب . والورق بالورق . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر إلا مثلاً بمثل يدا يدا ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والورق بالذهب . والبر بالشعير . والشعير بالبر يدا يدا كيف شئنا ، زاد أحدهما في حديثه الملح بالملح ولم يقله الآخر (٥) ، فهذا أتر متواتر رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة . وعبادة بن الصامت ، ورواه عن أبي هريرة أبو زرعة بن عمرو ابن جرير . وأبو حازم ، ورواه عن عبادة بن الصامت أبو الأشعث الصنعاني . وعبد الله ابن عبيد ، ورواه عن أبي الأشعث أبو قلابة . ومسلم بن يسار ، ورواه عن مسلم بن يسار أبو الخليل . وابن سيرين ، ورواه عن هؤلاء الناس واحتج المالكيون بما رويانا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح وقال : به ثم اشتر به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فلما جاء قال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردّه ولا

(١) في صحيح مسلم ج ٤ ص ٤٦٦ تقديم وتأخير (٢) في النسخة ١٤ أعده غيره عليه السلام (٣) في النسخة ١٤ (٤) في صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٧٧ عبد الله بن عبيد وهو صحيح أيضاً لانه يقابله : ابن عتيق . وابن عتيق أيضاً انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢١٢ (٥) سقط بعض ألسان من الحديث من رواية المصنفه

تأخذن إلا مثلا بمثل فأني كنت أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل قيل : فانه ليس مثله قال : اني أخاف أن يضارع هـ وبمار ويانه من طريق مالك عن نافع عن سليمان بن يسار قال : قال عبد الرحمن بن الأسود بن عديفوث لغلامه خذ من حنطة أهلك [طعاما] (١) فأتبع بها شعيرا ولا تأخذ إلا مثله هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود الطيالسي عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير قال : أرسل عمر ابن الخطاب غلاما له بصاع من بر يشتري له به صاعا من شعير وزجره أن زادوه أن يزداده ومن طريق ابن أبي شيبة ناشباة عن ليث عن نافع عن سليمان بن يسار عن سعد ابن أبي وقاص مثل هذا هـ ومن طريق مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد عن معيقب مثل هذا أيضا ، وهو قول أبي عبد الرحمن السلي صح عنه ذلك وروى ولم يصح عن القاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب ، وصح عن دبيعة . وأبي الزناد . والحكم بن عتيبة . وحماد ابن أبي سليمان . والليث بن سعد قالوا : فهو لأبي عمر . وسعد . ومعيقب . وعبد الرحمن بن الأسود . ومعمربن عبد الله خمسة من الصحابة رضي الله عنهم هـ قال علي : وجسر بعضهم فقال : لا يعرف لهم مخالف من الصحابة ، وجسر آخر منهم فادعى إجماع السلف في ذلك هـ

قال علي : ما لهم حجة غير هذا أصلا ، فاما حديث معمرفو حجة عليهم لانهم يسمون التمر طعاما ويبحون فيه التفاضل بالبر فقد خالفوا الحديث على تأويلهم بأقارم ولا حجة لهم أصلا فيه لانه ليس فيه الا الطعام بالطعام مثلا بمثل وهذا مما لا يخالفهم فيه وفي جوازه وليس فيه أن الطعام لا يجوز بالطعام الا مثلا بمثل بل هذا مسكوت عنه جملة في خبر معمرب . ومنصوص على جوازه في خبر أبي هريرة . وعبادة عن رسول الله ﷺ فبطل تعلقيهم به جملة وعاد حجة عليهم ، وأما قول معمرب من رأيه فلا يتعلق لهم فيه لانه قد صرح بان الشعير ليس مثل القمح لكن تخوف أن يضارعه فتركه احتياطا لا اجتبا ، وأما عن عمر فمقطع ، وكذلك عن معيقب ، وكقصة خالفوا فيها عمر . وسعدا . وأكثر من هذا العدد من الصحابة كالسبح على العمامة . وعلى الجورين . والقود من الضربة . واللطمة ، وغير ذلك في كثير لا يعرف لهم فيه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم نعم ومعهم السنن الثابتة وقد خالف من ذكرنا طائفة من الصحابة رضي الله عنهم كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هرون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن أبي الأشعث الصنعاني أن عبادة بن الصامت قال : لا بأس ببيع الحنطة بالشعير والشعير

أكثر منه يبدأ بدو لا يصلح نسبة، فهذا عبادة أسنده وأقوى به • ومن طريق ابن أبي شيبة  
 ناعبد الأعلى عن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال واحداً  
 باثنين بداً يداً إذا اختلف ألوانه • ومن طريق ابن أبي شيبة ناان فضيل عن أشعث عن  
 أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس بالفضل يدايد •

فهذه أسانيد أصح من أسانيدهم بخلاف قولهم وهو قول ابن مسعود . وابن عباس  
 بلا شك أنه صح عنهما أنه لا ربا في التفاضل أصلاً وإنما الربا في النسبة • ومن طريق عبد  
 الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه لم يربأساً بحريين  
 من شعير بحريين من بر • ومن طريق ابن أبي شيبة نا جابر عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي  
 قال المغيرة : سألتهم إبراهيم عن أربعة أجربة من شعير بحريين من حنطة قالوا جميعاً :  
 لا بأس به • ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبد الأعلى عن معمر عن الزهري أنه كان لا يرى بأساً  
 ببيع البر بالشعير يدايد أحدهما أكثر من الآخر • ومن طريق ابن أبي شيبة ناالفضل بن دكين  
 عن أنيس (١) بن خالد القيمي (٢) قال : سألت عطاة عن الشعير بالحنطة اثنين بو احد  
 يدايد فقال : لا بأس به ، فهو لاء خمسة من الصحابة رضى الله عنهم صح عنهم جواز  
 التفاضل في البر بالشعير ، وطائفة من التابعين وهو قول سفيان . وأبي حنيفة .  
 والثاقبي ، وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان ، وإذا اختلف  
 الناس فالمردود اليه هو القرآن . والسنة . وقد صح عن رسول الله ﷺ جواز  
 التفاضل في البر . والشعير كما ذكرنا فلا قول لاحد منه ؛ والعجب من مالك أذ يجعل  
 ههنا وفي الزكاة البر والشعير والسلت صنفاً واحداً ثم لا يميز لمن يتقوت البر اخراج  
 الشعير أو السلكت في زكاة القطر ، وقوله : أن يخرج كل أحد مما يأكل وهذا تناقض  
 فاحش ، وعجب آخر وهو أنه يجمع بين الذهب . والفضة في الزكاة ويرى اخراج  
 أحدهما عن الآخر في الزكاة المفروضة ويحين ههنا أن يباع الذهب بالفضة متفاضلين ،  
 وهذا تناقض لاخفاؤه ، وما علم قط أحداً في شريعة . ولا في لغة . ولا في طبيعة أن الشعير  
 بر . ولأن البر شعير بل كل ذلك يشهد أنهما صنفان مختلفان كاختلاف التمر . والزبيب .  
 والتين ، ولا يختلفون في أن من حلف لا يأكل رافاً كل شعير أو لا يأكل شعيراً فأكلاً كل برا  
 أو أن لا يشتري برا فاشترى شعيراً أو أن لا يشتري شعيراً فاشترى برا فانه لا يحنث ،  
 فهذه تناقضات فاحشة لا وجه لها أصلاً . لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
 ولا قياس . والله تعالى التوفيق •

**١٤٨٥ مسألة** ومما تبيع الذهب بالفضة سواء في ذلك الدنانير بالدرهم أو بالخلي أو بالنقار ، والدرهم بحلي الذهب وسبائكته . وتبره والخلي من الفضة بحلي الذهب وسبائكته . وسبائك الذهب وتبره بنقار الفضة يدايد ولا بد عينا بعين ولا بد متفاضلين ومتماثلين وزنا بوزن وجزا بجزاف ووزنا بجزاف في كل ذلك لا تحاش شيئا ولا يجوز التأخير في ذلك طريقة عين لا في بيع ولا في سلم وبيع الذهب بالذهب سواء كان دنانير . أو حليا . أو سبائك . أو تبرا وزنا بوزن عينا بعين يدايد لا يحل التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طريقة عين لا يعا ولا سلا ، وتباع الفضة بالفضة دراهم أو حليا أو نقارا وزنا بوزن عينا بعين يدايد لا يجوز التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طريقة عين لا يعا ولا سلا ، ولا يجوز برادة أحدهما بمثلها من نوعها كيلا أصلا لكن بوزن ولا بد ، ولا نبالي كان أحد الذهبين أجود من الآخر بطبعه أو مثله ، وكذلك في الفضة ؛ وهذا يجمع عليه إلا ما ذكرنا عن طلحة بن عبيد الله ، والإيعام الفضة بالفضة أو الذهب بالذهب قال ابن عباس . وابن مسعود ومن وافقهما أجازا وفيهما التفاضل يدايد ، والأبأن بأخيفة . والشافعي أجازا بيع كل ذلك بغير عينة وأجازا تأخير القبض ما لم ينفردا بأبدانها وقد ذكرناه عن عمر قبل هذا بخلاف قولهم ، والأبأن مال الكالا يحجز الجزاف في الدنانير ولا في الدرهم بعضها ببعض ويجزئه بالمصوغ من أحدهما بالمصوغ من الآخر ، ويجزأ عطاء درهم بدرهم أوزن منه على سبيل المكارمة •

فأما قول مالك هذا . وقول أبي حنيفة . والشافعي فلاحجة لشيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول صاحب بل هو خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي ذكرنا آخرا من أمره عليه السلام أن يبيع الفضة بالذهب كيف شئنا يدايد . وأما قول ابن عباس فإنه احتج بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لي ورقا بنسبة [ فجاءني فأخبرني ] (١) قتل : هذا لا يصلح فقال : قد والله بعت في السوق وما عابه (٢) على أحد فأتيت البراء بن عازب فسأله فقال : قدم [ علينا ] رسول الله ﷺ [ المدينة ] ونحن نبيع هذا البيع فقال : ما كان يدايد فلا بأس به وما كان نسبة فهو ربا [ ثم قال : أنت زيد بن أرقم ] فأتيت زيد بن أرقم فسأله فقال : مثل ذلك . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد - هو ابن عينة - عن عمرو - هو ابن دينار - عن أبي صالح السمان أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول في حديث : أن ابن عباس قال له أسامة بن زيد :

أخبرني أن رسول الله ﷺ قال : إنما الربا في النسبة (١) ومن طريق سعيد بن منصور حدثني أبو معاوية - وهو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحرث بن سويد قال : قال عبدالله بن مسعود . لا ربا في يدينو الماء من الماء ، وصح عن ابن عمر انتقال يقول ابن عباس ثم رجح عنه . وروىنا من طريق حجاج بن المنهال نا جري بن حازم قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن الصرف فقال : يابني إن وجدت مائة درهم بدرهم قد أخذته .

**قال أبو محمد :** حديث عبادة . وأبي هريرة . وعمر . وأبي سعيد في أن الأصناف الستة كل صنف منها يصفه ، بأن كان في أحدهما زيادة على وزن الآخر هو زائد حكاه على حديث أسامة . والبراء . وزيد . والزيادة لا يحل تركها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٦ مسألة** وجاز بيع القمح والشعير . والتمر . والمالح بالذهب أو بالفضة يدايد ونسبة ، وجاز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا لأن النص جاء بإباحة كل ذلك وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٧ مسألة** وأما القرض فجاز في الأصناف التي ذكرنا وغيرها وفي كل ما يملك ويحل إخراجه عن الملك ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه واحد فقط ، وهو اشتراط أكثر مما أقرض . أو أقل مما أقرض . أو أوجد مما أقرض . أو أدنى مما أقرض وهذا يجمع عليه ، وهو في الأصناف الستة منصوص عليه كما أوردنا بأنه ربا وهو فيما عداها شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ويجوز إلى أجل مسمى ومؤخرا بغير ذكر أجل لكن حال الذمة متى طلبه صاحبه أخذه ، وقال مالك : لا يأخذه إلا بعد مدة ينفع فيها المستقرض بما استقرض ، وهذا خطأ لأن لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا رواية سليمة . ولا قياس . ولا قول أحد فعله قبله ، وأيضا فإنه حد فساد لأن الانتفاع لا يكون إلا في ساعة (٢) فافقها ، وقال الله تعالى : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) والقرض أمانة قرض أداؤها إلى صاحبها متى طلبها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٨ مسألة** فإن كان مع الذهب شيء غيره أي شيء . كان من فضة أو غيرها مزوج به أو مضاف فيه أو مجموع اليه في دنائير أو في غيرها لم يحل بيعه مع ذلك الشيء . ولا دونه بذهب أصلا بأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله الا حتى يخلص الذهب وحده خالصا ، وكذلك ان كان مع الفضة شيء غيرها كصفر . أو ذهب . أو غيرها بمزوج بها أو ملصق معها أو مجموع إليها لم يحل بيعها مع ذلك الشيء . ولا دونه بفضة أصلا دراها

(١) الحديث في سنن النسائي الطويل من هذا (٢) في النسخة ٤ لأن الانتفاع يكون في ساعة

كانت أو غير دراهم لأباً أكثر من وزنها ولا بأقل ولا بمثل وزنها إلا حتى تخلص الفضة وحدها خاصة ، سواء في كل ما ذكرنا السيف المحلى . والمصحف المحلى . والخاتم فيه النقص . والمحلى فيه القصوص . أو الفضة المذهبة . أو الدنانير فيها خلط صفر أو فضة . أو الدراهم فيها خلط ماء ، ولا ربا في غير ما ذكرنا أصلاً وكذلك إن كان في القميص شيء من غيره مخلوط به أو مضاف إليه من دغل أو غيره لم يجز يبعه بذلك الشيء . ولا دونه بقميص صاف أصلاً ، وكذلك القول في الشعر فيه شيء . غيره أو معه شيء . غيره فلا يحل يبعه بشعر محض وفي التريكون معه أو فيه شيء . غيره أو معه فلا يحل يبعه بشعر محض ، وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء . غيره فلا يحل يبعه بملح صاف ، وإنما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء ، بما ذكرنا ، وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظر أيضاً فحكمه حكم المحض لأن الأسماء إنما هي موضوعة على حسب الصفات التي بها تنقل الحدود .

برهان ذلك أمر النبي ﷺ أن لا يبيع الذهب والفضة بشيء من نوعهما إلا بعتا بعين وزنا بوزن ، وأن لا يبيع شيء من الأصناف الأربعة بشيء من نوعه إلا كيلاً بكيل عينا بعين ، فإذا كان في أحد الأنواع المذكورة خلط أو شيء مضاف إليه فلا سبيل إلى يبعه بشيء من نوعه عينا بعين ولا كيلاً بكيل ولا وزناً بوزن لأنه لا يقدر على ذلك أصلاً ، قال من أجاز ذلك : إذا علمنا وزنه أو كيله جاز يبعه بشيء من نوعه أكثر وزناً أو كيلاً منه فيكون مقدار وزنه به أو مقدار كيله كذلك ويكون الفضل بذلك الشيء ، مثال ذلك دينار فيه حبة فضة فيباع بدينار ذهب صرف فيكون من هذا الدينار الصرف دينار غير حبة بازاء الذهب الذي في ذلك الدينار الذي فيه حبة فضة ويكون ما زاد (١) على ذلك من ذهب هذا الدينار بالجبة الفضة ، وكذلك الدرهم يكون فيه ربعه أو ثلثه أو نصفه صفر فيباع بدرهم فضة محضة فيكون ما في هذا الدرهم من الفضة بازاء وزنه من ذلك الدرهم الآخر من الفضة ويكون الصفر الذي مع هذه الفضة بازاء ما بقي من ذلك الآخر من الفضة وهكذا في الأربعة الأصناف الباقية .

**قال أبو محمد :** قلنا : إن كنتم تخلصتم هذه التبة من الوزن فلم تخلصوا من التعيين لأنه لا يعرف أى فضة هذا الدرهم بعم فضة ذلك الآخر ، وقد افترض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يحل ذلك الاعين بعين فكيف وقد ورد في هذا نص ؟ كما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر [ أحمد بن عمرو بن سرح ] (٢) أن ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني أنه سمع علي بن رباح [ اللخمي ] يقول : سمعت فضالة بن عبيد يقول :

« أتى رسول الله ﷺ وهو غير بقلادة فيها ذهب خرز (١) وهي من المغانم تباع  
 قامر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فزاع وحده ثم قال لهم عليه السلام :  
 الذهب بالذهب وزنا يوزن » . ومن طريق أبي داود ناعمد بن العلاء نا ابن المبارك  
 عن سعيد بن يزيد هو أبو شعاع - عن خالد بن أبي عمران (٢) عن حنث الضماني عن  
 فضالة بن عبيد الأنصاري قال : « أتى رسول الله ﷺ عام غير بقلادة فيها ذهب  
 وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير فقال رسول الله ﷺ : لا حتى تميز بينه وبينه فقال :  
 إنما أردت الحجارة فقال عليه السلام : لا حتى تميز بينهما فرده حتى ميز بينهما » ، فهذا  
 رسول الله ﷺ لم يلفت بينه في أنه إنما كان غرضه الخرز و يكون الذهب (٤) تبعا  
 ولا راعى كثرة ثمن من قلته ، وأوجب التميز والموازنة ولا بد ، وفي هذا خلاف مذكر  
 منه طرفا فإن شاء الله تعالى . روينا من طريق شعبة نا عماره بن أبي حفصة عن المغيرة بن  
 حنث سمعت علي بن أبي طالب - وهو مختطب - إذا أنا رجل فقال : يا أمير المؤمنين ان  
 بأرضنا قوما يأكلون الربا قال علي : وما ذلك ؟ قال : يبعون جامات مخلوطة بذهب  
 وفضة بورق فنكس على رأسه وقال : لا أي لأبأس به . ومن طريق سعيد بن منصور  
 نا جابر بن عبد الحميد عن السامك بن موسى عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه أن عمر  
 أعطاه آنية خمر وانية مجموعة بالذهب فقال عمر : اذهب فبعها واشترط رضا فباعها  
 من يهودى بضعف وزنها ثم أخبر عمر فقال له عمر : اذهب فاردده لا لا بركته . ومن  
 طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود باع قاية بيت  
 المال زيروفا وقسيانا (٥) بدرهم دون وزنها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا شريك  
 ابن عبد الله عن إبراهيم بن المهاجر عن إبراهيم النخعي قال : كان خباب قينا وكان ربما  
 اشترى السيف المحلى بالورق . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد السلام بن حرب عن يزيد  
 الدالاني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتريه  
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن  
 ابن عباس قال : لأبأس ببيع السيف المحلى بالدرهم ، فهو لا عمر . وعلى ، وأنس . وابن  
 مسعود . وطارق . وابن عباس . وخباب الأن عليا . وخبابا . وابن مسعود . وطارقا .  
 وابن عباس لم يخصوصا بكثرهما فهما من الفضة ولا أقل ، وعمر راعى وزن الفضة والنبي  
 الذهب إلا أنه أجاز الصرف بخيار رضاه بعد افتراق المتصافين ، وأنس وحده راعى

(١) في صحيح مسلم « فيها خرز وذهب » (٢) في نسخة ١٩٦ أي عمرو) وهو غلط (٣) في نسخة أبي داود  
 « أتى النبي ﷺ » الخ (٤) في نسخة ١ (وكون الذهب) (٥) هو جمع قسي الردي كصيان ومسي ، يقال قست  
 الدرهم قسا إذا ذوات



أكثر من الوزن وأجاز الخيار في الصرف . ومن يعدمه روينا من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن أبي زائدة أخبرني ابن أبي غنية سألت الحكم بن عتيبة ألف درهم وستين درهما بألف درهم وخمسة دنانير ؟ قال : لا بأس به ألف بألف والفضل بالدينار . ومن طريق عبد الرزاق ناظم عمر . وسفيان الثوري . وحسين بن عمر قال معمر : عن قتادة عن الحسن البصري ، وقال سفيان : عن المغيرة عن إبراهيم النخعي ، وقال حي : عن عبد الكريم أبي أمية (١) عن الشعبي ثم اتفق الحسن . وإبراهيم . والشعبي قالوا كلهم : لا بأس بالسيف فيه الحلية . والمنطقة . والخاتم ان يبتاعه بأكثر مما فيه أو بأقل ونسبة . ومن طريق عبد الرزاق ناظم عن مغيرة سألت إبراهيم النخعي عن الخاتم أبعه نسبة ؟ قال (٢) : أبعه نص ؟ قلت (٣) : نعم فكانه هون فيه . ومن طريق ابن أبي شيبة ناظم عن مطر عن هشام . وهان حسان . وسعيد بن أبي عروبة قال هشام : عن ابن سيرين وقال سعيد : عن قتادة ثم اتفق ابن سيرين . وقاتدة أنه لا بأس بشراء السيف المفضض . والخوان المفضض . والقدح بالدرهم . ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن السيف المحلى بإيع بالدرهم ؟ قال : لا بأس به ، وروي هذا عن سليمان بن موسى . ومكحول أيضا .

ومن طريق سعيد بن منصور ناظم انا حصين - هو أبو عبد الرحمن - عن الشعبي أنه كان لا يرى بأساً بالسيف المحلى يشتري قدأونيه فيقول فيه : الحديد . والحائل هو روينا من طريق شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى بإيع بالدرهم ؟ فقال : ان كانت الدراهم أكثر من الحلية فلا بأس به . وروينا مثله أيضا عن الحسن . وإبراهيم وهو قول سفيان ، وروينا عن إبراهيم قولنا ثلثا كاروينا من طريق سعيد بن منصور ناظم عن مغيرة عن إبراهيم في الذهب والفضة يكونان جميعا قال : لا إيع بالوزن واحدهما .

**قَالَ يَوْمَهُ** : كأنه يلقي الواحد وقال الأوزاعي : إذا كانت الحلية تبعا وكان الفضل في النصل جازيعة بنوعه قدأ وتأخيرا ، وقال مالك : ان كانت فضة السيف المحلى بالفضة . أو المصنف كذلك . أو المنطقة كذلك . أو غاتم الفضة كذلك يقع في الثلث من قيمتها مع النصل . والنمد . والحائل . ومع المصنف . ومع القص ، وكان حل النساء من الذهب أو الفضة يقع الفضة أو الذهب في ثلث قيمة الجميع مع الحجارة فأقل جازيعة كل ذلك بنوعه أكثر مما فيه ومثله أقل قدأ ولا يجوز نسبة ، فان كانت أكثر من الثلث لم يحز أصلا ، وهذا ناقض عظيم لأن التفاضل حرام كالتأخير ولا فرق فان منع من أحدهما فليمنع من الآخر وان أجاز أحدهما لأنه تبع فليجز الآخر أيضا لأنه تبع ، وتحديد الثلث عجب آخر !

(١) في النسخة رقم ١٦ عبد العزيز بن أبي أمية وفي النسخة أخليه عبد الكريم بن أبي أمية (٢) في النسخة رقم ١٤ قال (٣) في النسخة رقم ١٤ قلت

وما عطل قط أحد أن وزن عشرة أروطال فضة تكون ثلث قيمة ما هي فيه يكون قليلا ووزن درهم فضة يكون نصف قيمة ما هي فيه يكون كثيرا ، وهذا قدس من القول جدا ولا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله نمله . ولا قياس . ولا رأى له وجه ولا احتياط ، وقال أيضا : لا يجوز بيع غير ما ذكرنا يكون فيه فضة أو ذهب بنوع ما فيه منها قل أو كثر كالسكين المحلاة بالفضة أو الذهب ، والسرّج كذلك ، وكل شيء كذلك إلا أن يكون ما فيه من الفضة أو الذهب إذا نزع لم يجمع منه شيء له بال فلا بأس حيث يبيع به بنوع ما فيه من ذلك فقد أو بناخرو كيف شاء .

**قَالَ ابْنُ حَزْمٍ :** شيء له بال كلام لا يحصل ، وجبة ذهب أو فضة لها بال عند المساكين نعم وعند التجار وعند أكثر الناس ، ولا يحمل عنده ولا عندنا زيدها في الموازنة فيما فيه الربا . ثم تفرقة بين السيف . والمصحف . والخاتم . والمنطقة . وحل النساء في ذلك . وبين السرّج . واللباس (١) والمهاميز . والسكين . وغير ذلك عجب جدا ! ه فان قالوا : لأن ما ذكرنا قبل مباح اتخاذه قلنا : والدنانير مباح اتخاذها فأجبروا يبيعها مع غيرها بذهب إذا كانت ثلث القيمة فأقل ، وأجاز مالك بدل الدنانير المحضة بالدنانير المغشوشة بالصفّر أو الفضة كثر الغش أم قل كان الثلث أو أكثر أو أقل مثلا بمثل ، وكذلك أجاز بدل الدرهم المغشوش بالصفّر وغيره بالدرهم الفضة المحضة مثلا بمثل كان الغش الثلث أو أكثر أو أقل ، قال : فان كان ذلك باسم البيع لم يجوز هو يرى في المغشوشة الزكاة إذا بلغ وزنها بفنشا (٢) مائتي درهم أو بلغ وزن الدنانير عشرين دينارا وإن كانت الفضة أو الذهب فيما أقل من العشر ، وهذا ناقض آخر ولئن كان حكمها حكم الصافية في وجوب الزكاة فيها وكانت ورقا فان يبيع بعضها ببعض جائز لأنها شيء واحد وورق ولئن كان يبيع بعضها ببعض لا يجوز لأنها ليست شيئا واحدا ولا هي ورق فان الزكاة فيها لا تجب لذلك سواء ، ثم الفرق بين البذل ، وبين البيع عجب آخر ما سمعناه عن أحد قبله ولا ندرى من أين قاله ؟ ولئن كان للبذل هنا غير حكم البيع لجوز الدينار بالدينارين على البذل لا على اسم البيع وهذه عجائب (٣) كما تسمع ، وقال أبو حنيفة : كل شيء محلي بفضة أو ذهب فجاءت يبيع بنوع ما فيه من ذلك إذا كان اثنين أو أكثر على المبيع من الفضة أو الذهب ولا يجوز بمثل ما فيه من ذلك ولا بأقل ، قالوا بل من قبض ما يقبض للفضة أو للذهب من اثنين قبل التفرق فكان هذا طريقا جدا وخالفنا للسنّة كما ذكرنا قبل .

وقال أبو حنيفة في الدرهم المغشوشة : إن كان الثلثان هو الصفّر وكانت الفضة الثلث

ولا يقدر على تخليصها لأنه لا يدري أن خلصت أم بقي الصفر أم يحترق؟ فلا بأس بيها بوزن جميعها فضة محضة وبأكثر من وزن جميعها أيضا ولا يجوز بيعها بمثل الفضة التي فيها ولا بأقل منها قال : فان كان نصفها صغرا أو نصفها فضة فان كانت الفضة في الغالبه جاز بيعها بوزن جميعها من الفضة المحضة ولا يتابع بأكثر من ذلك من الفضة وإن لم يكن أحدهما غالبا للآخر جاز بيعها حيث تد بمثل وزن جميعها فضة محضة وبأكثر وبأقل بعد أن تكون فضة الثمن أكثر من الفضة التي في الدرهم فان لم يدرك أي الفضةين أكثر التي هي ثمن أم التي في الدرهم؟ فالبيع فاسد ، قال : فان كان ثلث الدرهم فضة وثلثها صغرا لم يجز أن يتابع بالفضة المحضة الا بمثل لا بأقل ولا بأكثر ، وهذه وسأوس لوقالها ص في أول فهمه ليس من فلاحه ولوجب أن يستعمله بثلث ونعوذ بالله من اللام ، وما لهذه الأحكام وجه أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى سديد . ولا احتياط . ولا سمعت عن أحد قبله ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والعجب أنه مرة رأى الثلث ههنا قليلا ومرة رأى الربع كثيرا فافيا ينكشف من بطن الحرة في الصلاة . ومرة رأى مقدار الدرهم البقل كثيرا فافيا ينكشف من فخذها أو دبرها ومرة رأى النصف قليلا . ومرة رأى مقدار ثلاثة أصابع من جميع الرأس كثيرا ، وهذه تخالط لانعقل وتحكم في دين الله تعالى بالباطل .

**قال محمد** : وروى مثل قولنا عن طوائف من السلف كما روي بنا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن محمد بن عبد الله الشعبي (١) عن أبي قلابة عن أنس قال : انا كتاب عمر بن الخطاب ونحن بارض فارس لانيعوا سيقا فيها حلقة فضة بالدرهم . ومن طريق سعيد بن منصور ناو هدي بن ميمون عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب حدثني يحيى الطويل عن رجل من ممدان قال : سألت علي بن أبي طالب فقلت : يا أمير المؤمنين أنه يكسد على الورق فأصرفه بالزيادة والقصان؟ قال : ذلك الربا العجلان . ومن طريق سعيد بن منصور ناو جرير عن مغيرة بن مقسم عن أبيه عن رجل من الساميين قال : قال علي بن أبي طالب : اذا كان لأحدكم درهم لا تنفق فليتب بها ذهابا وليتب بالذهب ماشاء . ومن طريق سعيد بن منصور ناو هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود باع ثيابا بيت المال زيوتا وقسيان (٢) بدرهم دون وزنها فباه عمر عن ذلك وقال : أوفد عليها حتى يذهب ما فيها من حديد أو نحاس وتخلص ثم بيع الفضة بوزنها . ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر ناو ابن وهب عن عمرو

(١) هو - بعين معجمة في أوله مضبوطة ثم عين مبهمة وآخره ثاء مشناة - محمد بن عبد الله بن المهاجر البصري وقيل بالخطي الممشق وفي النسخة رقم ١٦ ، والنسخة الأصلية الشعبي وهو تصحيح (٢) سبق تصحيحه قريبا

ابن الحرث أن عاصم بن يحيى [المافرى] (١) أخبر عن حنبل بن عبد الله الصنعاني أنه كان مع فضالة بن عبيد بن غزوة فطارت له ولاصها قلادة فيها ذهب وورق وجوهر فاردت أن اشتريها فأسكت (٢) فضالة ابن عبيد ؟ قال : انزع ذهبها فاجعلها في كفة واجعل ذهبك في كفة ثم لا تأخذ الا مثلا بمثل فان رسول الله ﷺ قال : ثم ذكر الحديث • ومن طريق وكيع نا فضيل بن غزوان عن نافع قال : كان ابن عمر لا يبيع سرجا ولا سيفا فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزنا بوزن • فهو لا عمر . وعلى . وابن عمر . وفضالة بن عبيد • ومن التابعين كادرو بنا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر بن الزهري أنه كان يكره أن يشتري السيف المحلى بفضة ويقول : اشتري بالذهب يدايد • ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السخيتي أن محمد بن سيرين كان يكره شراء السيف المحلى الا بعرض • ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا يونس عن ابن سيرين أنه كان يقول : اذا كانت الحلية فضة اشتراها بالذهب وان كانت الحلية ذهبا اشتراها بالفضة وان كانت ذهبا وفضة فلا يشتريها بذهب ولا فضة واشتراها بعرض • ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا الشيباني - هو ابو اسحاق - عن الشعبي عن شريح أنه أتى بطوق ذهب فيه جوهر فقال شريح : أزيلوا الذهب من الجوهر فيعوا الذهب يدايد ويعوا الجوهر كيف شئتم • ومن طريق وكيع نا زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص اتباع بدناير ؟ قال : تنزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزنا بوزن • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري . وقادة قال قادة : عن ابن سيرين ثم اتفق ابن سيرين . والزهري قالا جميعا . يكره أن يباع الخاتم فيه فضة بالورق • ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم التيمي أنه كان يكره أن يشتري ذهب وفضة بذهب ، وقال حماد : فيمن أراد أن يشتري ألف درهم بمائة دينار ودرهم فنع من ذلك وقال : لا ولكن اشتر ألف درهم غير درهم بمائة دينار ، وكل ما قلناه فهو قول الشافعي . وأحد . وجهور أصحابنا وباقه تعالى التوفيق •

**١٤٨٩ مسألة** قال كان ذهب وشئ آخر غير الفضة معه أو مر كبافيه جاز يمه كما هو مع ما هو معه ودونه بالدرهم يدايد ولا يجوز نسيته هو كذلك الفضة معها شئ آخر غير الذهب أو مر كبا فيها أو هي فيه جاز يمع ما هي معه أو ودونه بالدنانير يدايد ولا يجوز نسيته ، وكذلك القمح معه تمر أو ملح أو شئ آخر فجاز يمع مع الآخر

(١) الزيات عن صحيح مسلم ج ٤ ص ٤٦٧ (٢) في نسخة رقم ١١٦ وارسلت وما هنا موافق لما في صحيح مسلم

أودونه بشعير يدأيد ولا يجوز نسيئة (١) ، وكذلك الشعير معه تمر أو ملح أو غير ذلك لجائز يصومامعه أو دونه بقمح نقدا لانسية ، وكذلك التمر معه شعير أو ملح أو غير ذلك لجائز يصومامعه أو دونه بقمح نقدا لانسية ، وكذلك الملح معه قمح أو شعير أو غير ذلك لجائز يصومامعه بالتمر نقدا لانسية .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » فسقطت الموازنة والمكايلة . والمائلة . وبقي النقد فقط وبالله تعالى التوفيق . ورويان من طريق حماد بن سلمة أن الحجاج بن أرطاة عن جعفر بن عمرو بن حريث أن أباه اشترى من علي بن أبي طالب دياجة ملحمة بذهب بأربعة آلاف درهم بنساء فأحرقها فأخرج منها قيمة عشرين ألف درهم . وأجاز ربيعة بيع سيف على بفضة بذهب إلى أجل .

قال علي : لأحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا مما تناقض فيه المالكيون : والحنيفيون مخالفوا عمل علي . وعمرو بن حريث بحضرة الصحابة رضي الله عنهم .

١٤٩٠ مسألة وأما الدراهم المنقوشة والدنانير المنقوشة فإنه إن تابع اثنين دراهم مغشوشة قد ظهر النش فيها بدراهم مغشوشة قد ظهر النش فيها فهو جائز إذا تعافدا البيع على أن الصفر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه بالصفر الذي في تلك فهذا جائز حلال سواء تابعا ذلك متفاضلا . أو متماثلا . أو جزافا بمعلوم أو جزافا بجزاف لأن الصفر بالفضة حلال ، وكذلك إن تابعا دنانير مغشوشة بدنانير مغشوشة قد ظهر النش في كليهما على هذه الصفة ، فإن تابعا ذهب هذه بفضة تلك وذهب تلك بفضة هذه فهذا أيضا حلال متماثلا . ومتفاضلا . وجزافا نقدا ولا بدله ذهب بفضة فالفاضل جائز والتاقد فرض ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٩١ مسألة وجائز بيع القمح بدقيق القمح ، وسويق القمح . وبخبز القمح ودقيق القمح بدقيقه وبسويقه . وبخبزه . وسويقه بسويقه وبخبزه . وبخبز القمح بجزء القمح متفاضلا كل ذلك . ومتماثلا . وجزافا ، والزيتون بالزيت والزيتون . والزيت بالزيت . والعنب بالعصير وبخل العنب والزبيب بالخل يدايدوان يسلم كل ما ذكرنا بعضه ببعض . وكذلك دقيق الشعير بالقمح والشعير بدقيق الشعير وبخبزه . والتين بالتين . والزبيب بالزبيب . والأرز بالأرز كيف شئت متفاضلا . ومتماثلا ويسلم

بعضه في بعض ولا ربا بالتولا حرام إلا في الاصناف الستة التي قدمنا . وفي الغنـب بالزيب كيلا ويجوز وزنا كيف شئت ، وفي الزرع القائم بالقمح كيلا ، فإن كان الزرع ليس قحاً ولا شعيراً ولا سنبل بعد قد جاز يمه بالشعير كيلا وبكل شيء ما عدا القمح كيلا ، وأجاز المالكيون السوق من القمح بالقمح متفاضلاً ، وأجاز الحنفيون خبز القمح بالقمح متفاضلاً وكل ذلك أصله القمح ولا فرق •

برهان ذلك ما أوردنا قبل من أنه لا ربا ولا حرام إلا ما نص عليه رسول الله ﷺ قال تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : ( ولأنكوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وأباح رسول الله ﷺ السلفى كيل معلوم . أو وزن معلوم إلى أجل معلوم ، وقال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فصح بأوضح من التمس أن كل تجارة . وكل بيع : وكل سلفى كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم : فحلال مطلق لا مرية في ذلك إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه على لسان رسوله عليه السلام ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ونبت وقطع بأن الله تعالى لم يحرم على عباده شيئاً كتمه عنهم ولم يبينه رسوله عليه السلام لهم وأنه تعالى لم يكن فيما حرم علينا إلى ظنون أى حنيفة . ومالك . والشافعى . وأوغيرهم . ولا إلى ظنوننا . ولا إلى ظن أحد ولا إلى دعاوى لا برهان عليها ، وما وجدنا عن أحد قبل مالك المتع من بيع الزيتون بالزيت ثم اتبعه عليه الشافعى وإن كان لم يصرح به ، وأجازه أبو حنيفة وأصحابه إذا كان الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت وإلا فلا ، فإن قالوا : هى مزانة قلنا : قلتم الباطل قد فر المزانة أبو سعيد الخدرى . وجابر بن عبد الله وابن عمر رضى الله عنهم وهم أعلم الناس باللغة وبالدين فلم يذكروا شيئاً من هذه الوجوه فيه أصلاً . فإن قالوا : قسنا ذلك على الرطب بالتمر . والزيب بالغنـب كيلا قلنا : القياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لأن الزيب هو عين الغنـب نفسه إلا أنه ييس ، والتمر هو عين الرطب (١) إلا أنه يابس والزيت هو شئ آخر غير الزيتون (٢) لكنه خارج منه كروج اللبن من الغنم . والتمر من النخل وبيع كل ذلك بما يخرج منه جائز بلا خلاف ، فهذا أصح في القياس لو صح القياس يوماماً ، وقد ذكرنا أقوالهم المختلفة المتناقضة وكل قول منها يكذب قول الآخر (٣) ويطله ويشهد عليه بالخطأ كل ذلك بلا برهان والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه علينا كثيراً ، وهذا قول أبى سليمان . وأصحابنا . ومن طريق (٤) ابن أبى عمير ناعبيدة بن حديد عن مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي أنه سئل عن السوق

(١) فى النسخة رقم ١٤ « هو رطب » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « آخر سوى الزيتون » (٣) فى النسخة رقم ١٠ « قول الآخر بن » (٤) فى النسخة رقم ١٤ « آخر هذا السند وقدمها جده عليه

بالخطة؟ فقال: ان لم يكن ربا فهو ربة. ومن طريق ابن أبي شيبة تاجرير عن ليث عن مجاهد قال: لا بأس بالخطة بالسويق والدقيق بالخطة والسويق فلم يشترط المائنة، وقد ذكرنا أقوال الصحابة من بعدم في المزاينة فاعنى عن تكراره.

١٤٩٢ مسألة ومن كان له عند آخر دنائره. أودرام. أوقح. أو شعير. أو ملح. أو تمر. أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا أى شئ. كان لا تحاش شيئا ما من بيع واما من قرض. أو من سلم. أو من أى وجه كان ذلك له عنده حالا كان أو غير حال فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا. فان أخذ دنائره عن دراهم أو دراهم عن دنائره أو شعيرا عن بر أو دراهم عن عرض أو نوعا عن نوع لا تحاش شيئا فهو فيما يقع فيه الربا ربا محض وفيما لا يقع فيه الربا حرام بحت وأكل مال بالباطل وكل ذلك مفسوخ مردود أبدا محكوم فيه بحكم الفسب الا أن لا يقدر على الاتصاف البتة فيأخذ ما أمكنه مما يحل تملكه لا تحاش شيئا بمقدار حقه ولا مزيد فهذا حلال له.

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من تحريم النبي ﷺ الذهب. والفضة. والبر. والتمر. والشعير. والمالح إلا مثلا بمثل عينا بعين، ثم قال عليه السلام: «فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد» والعمل الذي وصفه ليس يدايد بل أحدها غائب ولعله لم يخرج من مدته بعد فهو محرم بنص كلامه عليه السلام، وأيضا فروينا من طريق مسلم نا محمد بن رمح نا الليث بن سعد عن نافع أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «أبصرت عيناى وسمعت أذنائ رسول الله ﷺ يقول: لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشفروا بعضه على بعض ولا تبيعوا شيئا غائبا منه بناجز إلا يدايد» (١) ومن طريق البخارى نا حفص بن عمر - والحوضى - نا شعبة نا أخيرى نا حبيب نا أبي ثابت قال: سمعت أبا المنهال قال: سألت البراء بن عازب. وزيد بن أرقم عن الصريف فكلهما يقول: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق دينا (٢)». وذهب مالك. وأبو حنيفة. والشافعى فى أحد قوليه وأصحابنا فى جواز أخذ الذهب من الورق والورق من الذهب، واحتجوا فى ذلك بما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا جعفر بن محمد نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: «قلت: يا رسول الله أبيع الابل بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع الدراهم وأخذ الدنانير وأخذ هذه من هذه فقال: (٣) لا بأس أن تأخذها بسعر يومها».

(١) موطأ صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ (٢) موطأ صحيح البخارى ج ٢ ص ١٥٥ (٣) فى النسخة رقم ١٦ قال

**قال أبو محمد:** وهذا خبر لاجحة فيلوجره ، أحدها أن سماك بن حرب ضعيف  
يقبل التطفين شهد عليه بذلك شعبة وأنه كان يقول له : حدثك فلان عن فلان ؟ فيقول :  
نعم فم سئل عنه ، وثانيها أنه قد جاء هذا الخبر بهذا السند بديان غير ما ذكرنا وكارونا  
من طريق أحمد بن شعيب أن أبا الأحوص عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن  
ابن عمر قال : كنت أبيع الذهب بالفضة أو الفضة (١) بالذهب فأتيت رسول الله ﷺ  
فأخبرته بذلك فقال : إذا بايعت صاحبك فلا تفارقوه وبينك وبينه لبس ، وهذا معنى  
صحيح وهو كله خبر واحد ، وثالثها أنه لو صح لم يكابر يدون لكانوا مخالفين له لأن  
فيه اشتراط أخذها بسريو ما هوهم بيجزون أخذها بغير سريو ما فقد اطروا ما يحتاجون  
به ، وما يبطل قولهم هنا أنه قد صح انتهى عن بيع الفرر وهذا أعظم ما يكون من الفرر  
لأنه يبيع شيء لا يدري أخلق بعد أم لم يخلق ولا أي شيء هو والبيع لا يجوز إلا في عين معينة  
بمثلها والافه يبيع غرر وأكل مال بالباطل والسلم لا يجوز إلا إلى أجل فبطل أن يكون  
هذا العمل بيعا أو سلفا فهو أكل مال بالباطل ، وأيضا فإن هذا الخبر انما جاء في البيع فن  
أين أجازوه في القرض ؟ وقد فرق بعض القائلين بين القرض في البيع في ذلك واحتجوا  
من فعل السلف في ذلك بما روينا من طريق وكيع ناسما عيل بن أبي خالد عن الشعبي عن  
سعيد مولى الحسن قال : أتيت ابن عمر أقتضاه فقال لي : إذا خرج غازنا أعطيناك فلما  
خرج بعثته معي إلى السوق وقال : إذا قامت على ثمن فإن شاء أخذها بقيمتها أخذها .  
ومن طريق الحجاج بن المنهال نأبو عوانة نأسماعيل السدي عن عبادة الهبي عن  
يسار بن نمير قال : كان لي على رجل دراهم فرض على دنائير قلت : لا أخذها حتى  
أسأل عمر فسأله فقال : إئت بها الصبارة فأعرضها فإذا قامت على سعر فإن شئت فخذها  
وإن شئت فخذ مثل دراهمك ، وصحت بإباحة ذلك عن الحسن البصري . والحكم . وحامد .  
وسعيد بن جبير باختلاف عنه . وطاوس . والزهرى . وقتادة . والقاسم بن محمد ،  
واختلف فيه عن إبراهيم . وعطاء .

**قال أبو محمد:** وروينا المنع من ذلك عن طائفة من السلف . وروينا من طريق مالك  
عن نافع عن ابن عمر قال : إن عمر بن الخطاب قال : لا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب  
والآخر ناجز (٢) هذا صحيح . ومن طريق وكيع عن عبادة بن عوف عن ابن سيرين عن  
عبادة بن مسعود أنه كان يكره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب .  
ومن طريق سعيد بن منصور نأهشيم أنا الشيباني - هو أبو إسحاق - (٣) عن عكرمة

(١) في النسخة رقم ١٤ والفضة وما ناموا في الثاني سن ٢٨٢ (٢) هو الموطأ ج ٢ ص ١٣٦ مطولا (٣) في النسخة رقم ١٦ هو ابن إسحاق وهو غلط



عن ابن عباس أنه كره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب ، وهذا صحيح .  
ومن طريق سفیان بن عينة عن سعد بن كدام قال : حلف لي معن هو ابن عبد الرحمن بن  
عبد الله بن مسعود أنه وجد في كتاب أبيه بخطه قال عبد الله بن مسعود : معاذ الله أن تأخذ دراهم  
مكان دنانير أو دنانير مكان دراهم . ومن طريق عبد الرزاق ناسفیان بن عينة عن عمرو  
ابن دينار أخبرني أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم أن عبد الله بن عمر قال له : نهانا أمير المؤمنين  
- يعني أباہ - أن نبيع الدين بالدين وهذا في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن زيد نأويوب  
السختياني عن محمد بن سيرين أن زينب امرأة ابن مسعود باعت جارية لها ما بذهب واما بفضة  
فعرض عليها النوع الآخر فسل عمر ؟ قال : لتأخذ النوع الذي باعت به ومن طريق سعيد  
ابن منصور نا خالد بن عبد الله - هو الطحان - عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن محمد  
ابن زيد عن ابن عمر فيمن باع طعاما بدراهم يأخذ بالدراهم طعاما ؟ قال : لا حتى تقبض  
دراهمك ولم يقل ابن عمر بإباحة ذلك في غير الطعام . ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر  
عن أبي اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد عن ابن عمر فيمن أقرض دراهم يأخذ بثمنها طعاما ؟  
فكرهه . ومن طريق محمد بن المثني نا مؤمل بن اسماعيل ناسفیان الثوري عن الزبير بن عدي  
عن ابراهيم الخخعي أنه كره اقتضاء الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير . ومن طريق  
أحمد بن شعيب نا محمد بن بشار نا وكيع نا موسى بن نافع عن سعيد بن جبیر أنه كره (١) أن  
يأخذ الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن يونس  
- هو ابن عبيد - عن أنس بن سيرين قال قال لي أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود : لا تأخذ  
الذهب من الورق يكون لك على الرجل ولا تأخذ الورق من الذهب . ومن طريق ابن أبي  
شيبة نا وكيع بن علي بن المالك عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن  
ابن عوف - أنه كره أن يكون لك عند آخر قرض دراهم فتأخذ منه دنانير . ومن طريق  
ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فيمن كانت له  
على آخر دراهم فأخذ منها ثم أراد أن يأخذ بقيمتها دنانير فكرهه . ومن طريق ابن أبي  
شيبة نا مروان بن معاوية - هو الفزاري - عن موسى بن عبيدة أخبرني عطاء مولى عمر  
ابن عبد العزيز أنه ابتاع من برد مولى سعيد بن المسيب ناقة بأربعة دنانير فجاء يلتمس حقه .  
فقلت : عندي دراهم ليس عندي دنانير فقال : حتى استأمر سعيد بن المسيب فاستأمره .  
فقال له سعيد : خذ منه دنانير عينا فان أبي فوعده الله دعه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى  
ابن سعيد القطنان عن ابن حرملة قال : بعت جزورا بدراهم إلى الحصاد فلما حل قضوني

مخطة . وشعيرا . ولما فسأت سعيد بن المسيب ؟ قال : لا يصلح لاتأخذ إلا الدرام (١) فهو لا عمر . وابن عباس . وابن مسعود . وابن عمر . والنخعي . وسعيد ابن جبير . وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وابن سيرين . وابن المسيب ، وهذا ما تكرر في القرآن في تحريمه أكل المال بالباطل الخبر ساقط مضطرب ، وقولنا هو أحد قول الشافعي . وقول ابن شبرمة ، وأما إذا لم يقدر على الاتصاف فقد قال تعالى : ( وجزا سئة سئة سئها ) وقال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فهذا عموم لكل ما أمكن الممنوع حقه أن يتصف به . أو بأن يوكل غيره على بيع ماله عنده . وبأن يتباع له ما يريد فهذا جزاء وبالله تعالى التوفيق

**١٤٩٣ مسألة** واستدركنا مناقضات لهم يعارضون بها ان شنوا علينا ببيع القمح بدقيقه ودقيق غيره متفاضلا وتسليم أحدهما في الآخر ، وكذلك دقيق القمح بدقيق القمح ، وبالخبز . والزيت بالزيتون وبالزيت . واللبن باللبن وبالخبز والسمن وكل شيء . ما عدا ما ورد به النص من السنة ولا شئ في شيء . منه لا تألم تعد حدود الله تعالى ولا حرمانا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وإنما الشئ (٢) فيما نذكره إن شاء الله تعالى ، قال مالك : يجوز بيع الدقيق من القمح بالقمح كيلا بكيل مثلا بمثل يدا بيد قال : ولا يجوز دقيق القمح بدقيق القمح كيلا بكيل لكن وزنا بوزن مثلا بمثل . قال علي : فان كان دقيق القمح نوعا واحدا مع القمح فإيجل أن يبيع دقيق قمح بدقيق قمح الا كيلا بكيل كما يبيع (٣) الدقيق بالقمح لانهما قمح معا وان كان دقيق القمح صنفا غير القمح فواجب أن يجيزه بالقمح متفاضلا ، وأجاز القمح بسويق القمح متفاضلا فأي فرق بين دقيق قمح بقمح وبين سويق قمح بقمح ؟ وأعجب من هذا احتجاجهم في ذلك بان السويق دخلته صنعة قلنا . فكان ماذا ؟ ومن أن وقع لكم الفرق بانه دخلته صنعة ؟ نعم والدقيق أيضا دخلته صنعة . ولا فرق ، وقالوا أيضا : إنما يراعى تقارب المنافع قلنا : وهذا أيضا من أين وقع لكم ؟ ومن أين وجب لكم أن تراعوا تقارب المنافع ؟ وهل هي الا دعوى بلا برهان ؟ وقولهم تسبقوا اليه . وتعليل فاسد ، وأيضا فان المنافع في جميع المأكولات واحدة لسانقول : متقاربة بل شيء واحد وهو طرد الجوع والتأدم . أو التفكك . أو التداوى ولا مزيد ، ومنعوا من الخطة المبلولة باليابسة ، وأجازوا الخطة المقلية باليابسة وكلتاها مختلفة مع الأخرى ، ومنعوا من الدقيق بالعجين وقد دخلت العجين صنعة ، وأباحوا القمح بالخبز من القمح متفاضلا

(١) والنسخة رقم ١٦ (الادرام) ، (٢) والنسخة رقم ١٦ «وإنما الشئ» (٣) والنسخة رقم ١ «وأن يبيع»

ومنعوا من اللين بالسمن جملة ، نعم ومنعوا من اللين بالجبن وهل الجبن من اللين الا  
 كالخبز من القمح ؟ ومنعوا من بيع لبن شاة بشاة لبون إلا أنه لا لبين الآن في ضرعها  
 لانه قد استنفذ بالحلب ، وأجازوا بيع النخل بالتمر إذا كانت لا تمر فيها ، واحتجوا  
 بان اللين يخرج من ضرع الشاة وأن السمن يعمل من اللين قتلنا : والتمر يخرج من  
 النخل . والخبز يعمل من القمح ، ومنعوا من بيع العنب بالمصير وأجازوه بالخل وهذه  
 عجائب لانظيرها ولو تقصيناها (١) لاتسع الأمر في ذلك وفيما ذكرنا كفاية ، وهو  
 كله كما ذكرنا لا يعرف عن احد قبل مالك ، وكذلك لا يحفظ عن احد قبل مالك المنع  
 من بيع الزيت بالزيتون يدايد متفاضلا ومتائلا . وأما الحفيون فانهم أباحوا الربا  
 المنصوص عليه جارا فاحلوا بيع تمر بتمرين وحرموا بيع رطل كنان اسود أخرش  
 لا يصلح إلا لتقلطة المراكب رطل كنان أبيض مصرى أملس كالحرير ، وكذلك حرموا  
 بيع رطل قطن طيب غزلى برطل قطن خشن لا يصلح إلا للحشو ، وقالوا : القطن كله صنف  
 واحد والكتان كله صنف واحد ، قالوا : وأما الثياب المعمولة من القطن فاصناف  
 مختلفة يجوز في بعضها بيع بعض التفاضل والنسيئة فاجازوا بيع ثوب قطن مروي خراساني  
 بثوب قطن مروي بغدادى نقدا ونسيئة ، قالوا : وأما غزل القطن في كل ذلك فصنف  
 واحد لا يجوز فيه التفاضل ولا النسيئة ، وقالوا : شحم بطن الكبش صنف وشحم  
 ظهره وشحم سائر جسده صنف آخر فاجازوا بيع رطلين من شحم بطنه برطل من  
 شحم ظهره نقدا ، قالوا : والية الشاة صنف وسائر لحمها صنف آخر فجاز بيع رطل من  
 أليتها برطلين من سائر لحمها ، قالوا : ولا يجوز بيع رطل من لحم كبش الا برطل من  
 لحمه ولا هريد وزنا بوزن نقدا ولا بد ، وأجازوه برطلين من لحم الثور نقدا ولا بد ،  
 وأما لحم الأوز ولحم الدجاج فيجوز من كل واحد منهما رطل برطلين من نوعه فاجازوا  
 رطل لحم دجاج برطلين من لحم دجاج نقدا أو برطلين (٢) من لحم الأوز نقدا ونسيئة  
 وقالوا : النسيئة في كل ما يقيم فيه الربا من التمر والبر والشعير . وغير ذلك انما هي ما اشترط  
 فيه الاجل في حين العقد وأما ما تأخر قبضه الى أن تمر قالوا لم يكن اشترط فيه التأخير فلا  
 يضر البيع في ذلك شيئا الا في الذهب . والقضة فقط فان تأخر القبض فيها ربا اشترط  
 أولم يشترط .

ومن عجائب الدنيا اجازته الرطب بالتمر ومنعه من الدقيق أو السويق بالقمح جملة فلم  
 يجره أصلا فلو عكس قوله لاصاب ، وهذه كلها وسوس . وسخافات . ومناقضات

(١) في النسخة رقم ١٦ ولو تقصينا هذا (٢) في النسخة رقم ١٦ (و برطلين)

لادليل عليها وأقوال لا تحفظ من أحذق له ونسأل الله العافية .

وأما الشافعيون فانهم منوا من رطل سقمونيا برطلين من سقمونيا لأنها عديم من الماء كولات ، وأباحوا وزن درهم زعفران بوزن درهمين منه قدما ونسبة لأنه لا يؤكل عديم ، ولم يجوزوا بيع عسل ميثار بشمعه كاهو بعسل ميثار بشمعه كاهو أصلا إلا حتى يصنى كلامها ، وأجازوا بيع الجوز بقشره بالجوز بقشره واحتجوا في ذلك بأن إخراج العسل من شحمه صلاح له وإخراج الجوز واللوز من قشره ونزع النوى من التمر فساد له قتلنا : كلا ما الصلاح فيما ذكرتم إلا كالفساد فيا وصفتم ، وما في ذلك صلاح ولا في هذا فساد ولو كان فسادا لما حل أصلا لأن الله تعالى يقول : ( والله لا يحب الفساد ) وهذه أيضا منافضات ظاهرة . وأقوال لانعم أحدا سبقهم إليها والله تعالى التوفيق ، ولانعم أحد أقبل أبى حنيفة منع من بيع الزيت بالزيتون يدايدسوا مكان أكثر ما في الزيتون من الزيت أو مثله أو أقل .

**قال أبو محمد :** والحقيقة التي تشهد لها اللغة والشريعة . والحس فهو أن الدقيق ليس قحاً ولا شيراً إلا في اسمه ولا في صفته ولا في طبعته ، ( ١ ) فهذه الدواب تطعم الدقيق والخبز فلا يضر ما بل ينفعها ، وتطعم القمح فيهلكها والدبس ليس تراً إلا في لفة ، ولا في شريعة ولا في مشاهدة . ولا في اسمه . ولا في صفاته ، والماء ليس ملحا لأنه يجوز الوضوء بالماء ولا يجوز بالمحج ليس توليد الله تعالى شيئا من شيء بموجب أن المتولد هو الذي عنه تولد ، فحق خلقنا من تراب . ونخلة . وماولنا نطفة ولا ترابا ولا ماء ، والخمر متولدة من العصير وهي حرام والعصير حلال واللبن متولد عن الدم واللبن حلال والدم حرام ؛ والعذرة تستحل ترابا حلالا طيبا والدجاجة تأكل الميتة والدم فيصيران فيها محاللا طيبا ، والخمر متولد من الخمر وهو حلال وهو حرام ، وأما حلى الذهب والفضة فهما ذهب وفضة باسميهما وصفاتهما وطبيعتهما في اللغة وفي الشريعة [ واحد ] ( ٢ ) ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) .

**١٤٩٤ مسألة** ومن باع ذهابا بذهب يباح حلالا أو فضة بفضة كذلك أو فضة بذهب كذلك مسكوكا بمثله أو مصوغين أو مصوغا بمسكوك . أو ترابا أو تقارافا أو جذا أحدهما بما اشتري من ذلك عيا قبل أن يفرقا بأبدانها وقبل أن يغير أحدهما الآخر فهو بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء استبدل لانعم يتم بينهما بيع بعد فاقما هو مستأنف لبيع عن تراب أو تارك على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٩٥ مسألة** فان وجد العيب بعد التفريق بالابدان أو بعد التخيير واختيار المخير اتمام البيع فان كان العيب من خلط وجده من غير ما اشترى لكن كمفوضة أو صفر في ذهب أو صفر أو غيره في فضة فالصفقة كلها مفسوخة مردودة كثرت أم قلت قل ذلك الخلط أم كثر لأنه ليس هو الذي اشترى ولا الذي عقد عليه الصفقة فليس هو الذي راضى بالمقد عليه وقد تفرق قبل صحة البيع ولا يجوز فيما يقع فيه الربا إلا صحة البيع بالتفريق ولا خيار في امضائها لأنه لم يأت بذلك نص وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٩٦ مسألة** وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره أو لو تأخر قبض شيء مما تباعا قل أو كثر لأن العقد لم يتم صحيحا ومالم يصح فهو فاسد وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد لأنه لم يعقد صحة الحلال منه إلا بصحة الحرام وكل مالا صحة له إلا بصحة مالا يصح فلا يصح له ولا يحل (١) أن يلزم مالم يرض به وحده دون غيره .

**١٤٩٧ مسألة** فان كان العيب في نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب نقص القيمة بطبعه والنقصة كذلك كالذهب الأشقر والأخضر بطبعه فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة لأنه وجد غير ما اشترى فلا يحل له مال غيره مالم يعقد عليه ويعاوان كأن لم يشترط السلامة فهو بخيرين أما لك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء وما فسخها كلها ولا بدل لأنه اشترى العين فهو عقد صحيح ثم وجد غبنا والغبن إذا رضى البائع وعرف قدره جائز لا كراهية فيه على ما قد منا قبل ، ولا يحل له تبعض الصفقة لأنه لم يراض بالبيع مع صاحبه الأعلى جميعها فليس له غير ما راضيا به مع القول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ : وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل له من مال غيره إلا ما راضيا به معا .

**قَالَ يَوْمَئِذٍ :** وهذا مكان اختلف فيه الخلف والسلف فروينا من طريق الحاج ابن المنهال نا حفص بن غياث بن الأشعث الحراني عن عكرمة عن ابن عباس فيمن يشتري الدرهم ويشترط أن كان فهاز اتف أن يرده أنه كره (٢) الشرط وقال : ذلك له إن لم يشترط . قال علي : ظاهر هذا رد البيع لأنه لو أراد رد الزاتف وحده لذكر بطلان ما قبله وصحة العقد (٣) فسار الصفقة أوله ذكر الاستدلال ولم يذكر من ذلك كله شيئا فلا يجوز أن يقول مالم يقل ، يقول ابن عباس هو قولنا : ومن طريق الحاج بن المنهال نا همام (٤) - هو ابن يحيى - قال : زعم ابن جريج : أن ابن عمر اشترى درهمين بدينارين فأخطأوا فيها بدرهم مستوفى فكره أن يستبدله ، وهذا منقطع ولا نعلم أحدا من الحاضرين

(١) في النسخة رقم ١٩ ولا يصح (٢) في النسخة رقم ١٦ وأنه كره (٣) في النسخة رقم ١٤ وصح العقد (٤) في النسخة رقم ١٦ هشام وهو تصحيف

قال به ، ولا نعلم الآن عن الصحابة رضى الله عنهم غير ما ذكرنا ، وقال سفيان الثوري : هو مخير بين أن يستبدله وبين أن ينقض الصرف في مقدار ما وجد ردنا فقط ، قال الأوزاعي . واليكم ، والحسن بن يحيى يستبدل كل ما وجد ردنا أقل أو أكثر ، قال ابن حنبل : والسوق كذلك . قال علي : السوق هو المغشوش بشئ غيره مثل أن يكون الدرهم كله رصاصا أو يكون الدينار كله فضة أو نحاسا ، والزائف الردي من طبعه والذي فيه غش ، وقال أبو حنيفة : أن وجد بعد التفرق نصف الجميع فأكثر زيوفا فليس له أن يستبدل البتة لكن أن رد الزئوف بطل الصرف في مقدارها من الصفقة (١) وصح فيما سواها ، وظاهر قوله : إن له أن لا يرد فان وجدها أقل من النصف فله أن يسلك وله أن يستبدل ما وجد ردنا فقط ولا يفارقه حتى يقبض البدل فان فارقته قبل القبض انتقض الصرف فيالم يقبض ولو أنه درهم أو أكثر وصح فيما قبض ولو أنه درهم أو أقل ، فان كان الذي وجد ستوقا انتقض الصرف في مقداره فقط ولو لم يكن الا درهما واحدا فأكثر وصح في باقي الصنفه ويكون هو البايع شريكين في الدينار الذي انتقض الصرف في بعضه .

**قال أبو محمد** : ليت شرعى أى بعض منه انتقض (٢) فيه الصرف وأى بعض منه صح فيه الصرف ، هذا المجبول والغريبه ، وروى عنه أنه حد ما يستبدله بما لا يجوز فيه الاستبدال بالثلث وهذا قول لانعله عن أحد قبله . وتقسيم في غاية الفساد بلا برهان . وحكم الحرام والحلال في الكثير والقليل منهما سواء الا أن يأتي قرآن أو سنة بفرق وتحديد فالسمع والطاعة ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن يستبدل ما وجد زائدا أو ستوقا قل أو أكثر . قال علي : هذا باطل لأنه يصير ذهب بفضة أو بذهب أو فضة بفضة غير يديد وهذا الرابالمحض ، وقال زفر : ينتقض الصرف ولا بد فيما وجد قل أو أكثر ويصح في السالم قل أو أكثر .

قال علي : هذا تبعض صفقة لم يقع العقد على بعضها دون بعض فهو أكل مال بالباطل ، وقال مالك : أن وجد ستوقا أو زائدا فان كان درهما أو أكثر مالم يتجاوز صرف دينار انتقض الصرف في دينار واحد وصح في سائر الصفقة فان وجد من ذلك ما يكون صرفه أكثر من دينار أو دينارين أو دنانير انتقض الصرف فيما قبل ما وجد (٣) فان شرع الانتقاض في دينار انتقض ذلك الدينار .

قال علي : ليت شرعى أى دينار هو الذي ينتقض وأياها هو الذي لا ينتقض ؟ هذا بيع الفرر . والمجبول وأكل المال بالباطل ، ثم عجب آخر وهو اجازته بعض الصفقة

دون بعضها وإبطاله صرف جميع الدينار الذي شرع الاتقاض في بعضه وهذا تناقض ظاهر وكلاهما تبعض لما لم يتراضيا بتبعينه في العقد . وقول لancelه عن أحد قبله ، وللشافعي قولان ، أحدهما أن الصرف كله ينتقض ، والثاني أنه يستبدل كقول الليث . والأوزاعي . والحسن بن حي ، وهذا ما خالفوه قول صاحبين لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

**١٤٩٨ مسألة** ومن الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيد غاية والآخر ردى . غاية مدين من تمر أجود منهما أو أدنى منهما . أو دون الجيد منها . وفوق الردى . منهما . أو مثل أحدهما . أو بعضهما جيد والبعض ردى . كل ذلك سواء وكل ذلك جائز ، وكذلك القول في دنانير بدنانير . وفي دراهم بدراهم . وفي قمح بقمح . وفي شعير بشعير وفي ملح بملح ولا فرق لأباحه النبي ﷺ كل صنف مما ذكرنا بصنفه مثلا بمثل في المساكفة في القمح . والشعير . والتمر . والملح . والموازنة في الذهب والفضة . وقدرونا من طريق مسلم ناقلين عن بلال بن عبد الحميد بن سهيل (١) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد الخدري حدثاه « أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعمله على خبير فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله ﷺ : « أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله إننا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع فقال لي رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ولكن مثلا بمثل أو يعوا هذا واشتروا به من هذا وكذلك الميزان ، فأباح عليه السلام نصا بيع الجنب من التمر وهو المتخير كله بالجمع من التمر وهو الذي جمع جيدا وردئا ووسطا ، ومنع بعض الناس من مدين من تمر أحدهما جيد والآخر ردى . (٢) مدين من تمر متوسطين أدنى من الجيد وأجود من الردى ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب المائثلة في التمر بالتمر . **قال أبو محمد** : لا حجة لهم في هذا لأنهم ما أقفون لنا في جواز صاع تمر ردى . بصاع تمر جيد وليس مثله ، فصح أن النبي ﷺ إنما أراد المائثلة في الكيل أو في الوزن فقط وهذا ما لا خلاف فيه من أحد ، (٣) واحتجوا بأحاديث صحاح في الجنب بالجمع فيها يعوا الجمع واشتروا به من الجنب وهذا لا حجة لهم فيه لأن الخبر الذي ذكرنا نازله

(١) في النسخة رقم ١٤ (عبد الحميد بن سهيل) قال ابن عبد البر إن بعض الرواة عن مالك سمع عبد الحميد بن سهيل بن يحيى البجلي وعبد الله بن نافع ، قال الملقان من مجرى تهذيب التهذيب قلت وهو البخاري عن عبد الله بن يوسف عبد الحميد كالجور ، وسهيل (بالنصف في جميع النسخ وكذا في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧) وكذا في الخلاصة ، وفي تهذيب التهذيب (سهيل) والله أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ (والثاني ردى) . (٣) في النسخة رقم ١٦ (بين أحد)

على تلك الأخبار حكما ولا يعمل ترك زيادة العدل، وعمدة حجته أنهم قالوا: إنما رضى البائع  
ههنا للدين الذين أحدهما جدد الآخر ودى، بأن يعطى الجيد أكثر من مدمن المتوسط  
وأن يعطى الأرء بأقل من مدمن المتوسط فحصل التفاضل \*

**قال أبو محمد:** وهذا فى غاية الفساد لأنه ليس كما قالوا، وحقى لو أنه أراد ذلك  
لكان عمله مخالفا لأرادته فحصلوا على التكهن. والظن الكاذب وإنما يراعى فى  
الدين الكلام والعمل فإذا جاء كما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام فأنبألى بما فى  
قلوبهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لم أبعث لاشق عن قلوب الناس» فان قالوا:  
قد قال عليه السلام: «الاعمال بالنيات» قلنا: نعم ولكن من لكم بأن هذين نوبا  
ما ذكرتم وهذا منكم ظن سوء (١) بمسلم لم يخبركم بذلك عن نفسه وليس فى الظلم  
أكثر من أن تفسدوا صفقة مسلم بتمهكم أنه أراد الباطل وهو لم يخبركم بذلك  
قط عن نفسه ولا ظهر من فعله الا الحلال المطلق ويلزمكم على هذا إذا رأيتم من يشتري  
تمرا أو تينا أو عنبان تفسخوا صفقته وتقولوا له: إنما توى (٢) فيه عمل الخمر منه ومن اشترى  
ثوبا تفسخوه وتقولوا: إنما تريد تلبسه فى المعاصى، ومن اشترى سيفا أن تفسخوا  
وتقولوا: إنما تريد به قتل المسلمين وهذا هوس لا نظير له ولا فرق بين شئ من هذا وبين  
ما أفسدتم به المسئلة المتقدمة ه رويانا من طريق الحجاج بن المنهالنا حماد بن زيد ناأيوب  
السختياني قال: كان محمد بن سيرين يأتى بالدرهم السود الجياد وبالنفاية يأخذ بزها غلة ه  
قال على: السود أوجد من الغلة والنفاية أدنى من الغلة وهذا نفس مسئلتنا

**١٤٩٩ مسألة** ومن صارف آخر دنائير بدرام فعجز عن تمام مراده  
فاستقرض من مصارفه أو من غيره ما أتم به صرفه لحسن مالم يكن عن شرط فى الصفقة  
لأنه لم يمنع من هذا قرآن ولا سنة ه

**١٥٠٠ مسألة** ومن باع من آخر دنائير بدرام فقامت البيع بينهما بالنرق  
أو بالخير اشترى منه أو من غيره بتلك الدرهم دنائير تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل  
ذلك حلال مالم يكن عن شرط لأن كل ذلك عقد صحيح وعمل منصوص على جوازه  
وأما الشرط فحرام لأنه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل، ومنع من هذا قوم  
وقالوا: أنه باع منه دنائير بدناير متفاضلة قلنا: هذا كذب وما فعل (٣) قط شيئا  
من ذلك بل هما صفقتان ولكن أخبرونا هل له أن يصارفه بعد شهر أو سنة بتلك الدرهم  
وتلك الدناير عن غير شرط؟ فنقولهم نعم قلنا لهم: فأجرتم التفاضل والنسيئة معا

(١) فى النسخة رقم ١٤ (سوء ظن) (٢) فى النسخة رقم ١٦ (أما بنوى) (٣) فى النسخة رقم ١٦ (ما فعل)



ومنعم من النقد هذا عجب لا نظيره ، وقد صرح عن النبي ﷺ كما ذكرنا أنهما الأربيع التمر  
الجمع بسلعة ثم يتبع بالسلعة جنيان من التمر ، وهذا هو الذي متروا عنه . ومن طريق الحجاج  
ابن المنهال نازيد بن ابراهيم - هو التستري - نا محمد بن سيرين قال : خطب عمر بن الخطاب  
قال : ألا ان الدرهم بالدرهم . والدينار بالدينار عينا بعين سواء . بسواء مثلا بمثل فقال له  
عبد الرحمن بن عوف : تزيف علينا أوراقا (١) فعملي الحديث وناخذ الطيب فقال عمر : لا  
ولكن ابيع بهاعرضا فاذا قبضت وكان لك قبعة واهضم ما شئت وخذأي قد شئت ، فهذا  
عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يخالفه منهم بأربيع الدراهم أو الدينارين بسلعة ثم  
بيعهما (٢) بما شام من ذلك أثر ايقاع العرض ولم يقل من غير من يتبع منه العرض وروينا من  
طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن سليمان بن بشير قال أعطاني الأسود بن زيد دراهم وقال لي :  
اشتر لي بهادنا نير ثم اشتر لي بالدينارين دراهم كذا وكذا قال : فبعتنا من رجل قبضت  
الدينارين وطلبت في السوق حتى عرفت السعر فرجعت الي يعق (٣) فبعتنا به الدراهم التي  
أردت قد كرت ذلك للأشود بن زيد فلم يره بأسا .

**قال يوم محمد :** وكرهه ابن سيرين وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : إنما الربا  
على من أراد أن يربى وينسى . وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس  
ابن عبيد عن ابن سيرين عن عمر . قال على : ومن عجائب حجبتهم هنا أنهم قالوا : [إنما أراد  
بالربا درهم بأكثر منها فخيّل بأن صرفا بدنانير ثم صرف الدينارين بدراهم قلنا : بارك الله  
فيه من ورع عاقل لمقامه بولن خاف مقامه به جتنا ، أراد الربا فتركه وهرب عنه الى  
الحلال هذا فاضل جدا وعمل جيد لا عدناه قرا كم جعلتم المعروف منكرا ، وهل هذا الا  
كن أراد الزنا بأمر أقل يفعل لكن تزوجها أو اشتراها ان كانت أمة فوطئها أما هذا نحن  
مطيع لعمالي ؟

**١٥٠١ مسألة** والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالنقعة وفي بيع النقعة  
بالنقعة . وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز تباعا بعد ذلك أولم يقبعا لأن  
التواعد ليس بيعا ، وكذلك المساومة أيضا جائزة تباعا أو لم يقبعا لأنهما ليسا بيعا .  
من ذلك ، وكل ما حرم علينا قد فصل باسمه قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم )  
فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن اذ ليس في الدين الا فرض أو حرام أو  
حلال ما لم يفصل لنا تحريمه في القرآن والسنة والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة ،  
وما عدا هذين ليس فرضا ولا حراما فهو بالضرورة حلال اذ ليس هنالك قسم رابع

(١) في النسخة رقم ١٦ تزيف على أوراق وفي نسخة تزيف علينا أوراق (٢) في النسخة رقم ١٦ ثم يبيع  
(٣) في النسخة رقم ١٤ يبيع

وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٠٢ مسألة** ولا يحل بدل دراهم بأوزن منها لا بالمعروف ولا بغيره، وهذا هو المنكر لا المعروف لأنه خلاف ما جاء عن النبي ﷺ . وعن أبي بكر بن عمر . وابن عمر، وقد ذكرنا هذا آخا عن عمر بن حفصة الصحابة رضي الله عنهم وهو قول الناس ، وأجاز ذلك مالك وما نعلم له مواقفة من رأى الرباطي النقد (١) .

**١٥٠٣ مسألة** ولا يحل بيع آنية ذهب ولا فضة إلا بعد كسرها لصحة نهى النبي ﷺ عنها وقد ذكرناه في كتاب الطهارة فلا يحل تملكها فاذ لا يحل تملكها فلا يحل بيعها لأنها أكل مال بالباطل وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٠٤ مسألة** وجاز أن يتناع المرء نصف درهم بعينه . أو نصف دراهم بأعيانها . أو نصف دينار كذلك . أو نصف دينار بأعيانها مشاعا يتناع الفضة بالذهب والذهب بالفضة ويتفان على أقرارهما عند أحدهما وعند أجنبي ، ولا يجوز في ذلك ذهب بذهب أصلا ولا فضة بفضة أصلا لأنه يصير عينا بغير عين ، وهذا لا يحل إلا بعنا بعين على ما قدمنا ، وأما الذهب بالفضة مشاعا فلم يأت بالنهي عنه نص وما كان ربك نسيا .

**١٥٠٥ مسألة** ولا يحل بيع بدینار الادرهما فان وقع فهو باطل مفسوخ لأنه اخراج لقيمة الدرهم من الدينار فصار استثناء بمجهول لا ذبايع بدینار الاقيمة درهم منه فان كانت قيمة الدرهم معلومة عندهما فهو باطل أيضا لانهما شرطا اخراج الدرهم بعينه من الدينار وهذا محال لأنه ليس هو بهضا للدينار فيخرج منه فهو باطل بكل حال ، وقولنا هو قول عطاء . والنخعي . ومحمد بن سيرين ، وأجازه أبو سلة بن عبد الرحمن ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٥٠٦ مسألة** والرباطي كل ما ذكرنا بين العبد وسيد كاهو بين الأجنيين . وبين المسلم والذمي . وبين المسلم والحربي . وبين الذميين كاهو بين المسلمين ولا فرق . وروينا عن طريق قاسم بن أصبغ نا بكر بن حماد نا مسدد نا حفص بن غياث عن أبي العوام البصري عن عطاء كان ابن عباس يبيع من غلته النخل الستين والثلاث فبعث إليه جابر ابن عبد الله أما علمت نهى رسول الله ﷺ عن هذا ؟ قال ابن عباس : بلى ولكن ليس بين العبد وبين سيده ربا ، وهو قول الحسن . وجابر بن زيد . والنخعي . والثعبي . وسفيان الثوري . وعثمان بن عتيق . والحسن بن حي . والليث . وأبي حنيفة . والثعالبي ، وإنما قاله هؤلاء على أصلهم الذي قد تقدم افسادنا له من أن العبد لا يملك وذكروا نا ابن عمر يرى العبد يملك ، وهذا جابر قد أنكر ذلك على ابن عباس ، وروينا عن طريق ابن أبي شيبة

نالإسحاق بن منصور ناهريم عن أبي إسحاق عن عبد الله بن شداد قال: مر الحسين بن علي رضي الله عنهما برأع فأهدى الراعي إليه شاة فقال له الحسين: حرأنت أم مملوك؟ قال: مملوك فردها الحسين عليه فقال له المملوك: أنهي قبلها منه ثم اشتراه واشترى الغنم فأعتقه وجعل الغنم له، فهذا الحسين قبل هدية المملوك إذا خبره أنها له، وقد ذكرنا مثل ذلك عن رسول الله ﷺ فيما سلف من كتابنا هذا وهو الحجية البالغة لا من سواء، وإذ حرم الله تعالى الربا وتوعده فيه فما خص عبداً من حرو وما كان ذلك نسياً، والعجب أن الشافعي وأبا حنيفة لا يميزان أن يبيع المرء مال نفسه من نفسه فإن كان مال العبد لسيده فقد قصوا أصلهم وأجازوا له بيع مال نفسه من نفسه وإن كان مال العبد ليس للسيد مالم يبعه أو يتزعه فقد أجازوا الربا صراحاً وأما الكفار فإن الله تعالى يقول: (ومن يبيع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) وقال تعالى: (حتى لا تكون فتناً ويكون الدين كله لله) وقال تعالى: (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فصح أن كل ما حرم علينا فهو حرام عليهم، ونسأل من خالفنا أن يلزمهم دين الإسلام ويحرم عليهم ما هم عليه من خلافه؟ وهل هم على باطل أم لا؟ فإن قالوا: لا يلزمهم دين الإسلام، ولا يحرم عليهم ما هم عليه من خلافه وأنهم ليسوا على باطل وكفروا بلا مرية، وإن قالوا: يلزمهم دين الإسلام وحرام عليهم ما هم عليه من خلافه وهم على باطل قالوا: الحق ورجعوا إلى قولنا ولزمه (١) إبطال الباطل وفسخ الحرام فبهتدي (٢) بهدي الله تعالى أو الأقراء على نفسه بأنه ينفذ الحكم بالباطل ويميز الحرام وما أردنا منه كل هذا، فإن قالوا: ما هم عليه من الكفر أشد قلنا: إن الذي هم عليه من الكفر لا يفسح لهم في إعلانه، وقد جاء النص بأن لا يجبرهم على الصلاة والزكاة والصيام والحج، وكذلك جاء بأن يحكم بينهم بما أنزل الله فلا يحمل ترك أحد النصين للأخر والله تعالى التوفيق، وقال أبو حنيفة: لا بأس بالربا بين المسلم والحرى وهذا عظيم جداً.

**١٥٠٧ مسألة** وجائز بيع اللحم بالحيوان من نوع واحد كان أو من نوعين وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم من نوع واحد أو من نوعين متفاضلاً ومتماثلاً، وجائز تسليم اللحم في اللحم كذلك، وتسليم الحيوان في اللحم كلحم كبش بلحم كبش متفاضلاً ومتماثلاً يدايدو إلى أجل، وكذلك باللحم من غير نوعه أيضاً. وكنتسليم كبش في أرطال لحم كبش أو غيره إلى أجل كل ذلك جائز حلال، قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا كله بيع لم يفصل تحريمه، وأما اللحم باللحم فلم يأت نهى عنه أصلاً لا مهيح ولا سقيم من أثر، وأما اللحم بالحيوان فجاء فيه

(١) هكذا في الأصول ومتفق الباقى أنه يقول: «ولزمهم» (٢) في النسخة رقم ١٤ «ونهيدي»

أثر لا يصح ، وهذا كله قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وروى عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري .

واختلف الحاضرون على فرق ، فطائفة منعت من بيع اللحم بالحيوان جملة أى لحم كان لا تمأش شيئا بأى حيوان كان لا تمأش شيئا حتى منعوا من بيع العبد باللحم ، وهذا قول الشافعى ، واختلف قوله فى اللحم باللحم فروى عنه أن جميع لحوم الحيوان كلها طائره ووحشيه . والآنعام كلها صنف واحد ، وروى عنه أن لحم كل نوع صنف على حياله ولم يختلف عنق أى أنه لا يباع لحم بلحم أصلا حتى يتأهى بجفاه ويبيسه ، فعلى أحد قوله لا يباع قديد غنم بقديد ابل أو بقديد دجاج أو أوز أو المثل بمثل ، وعلى القول الثانى أنه لا يباع قديد غنم بقديد غنم إلا يدا يد مثلا بمثل ، وجاز أن يباع بقديد البقر متفاضلا يدا يد ، وقال أبو حنيفة : جاز بيع اللحم بالحيوان على كل حال جاز كل ذلك كقولنا سوا ، بسواه . وقال محمد بن الحسن جاز بيع لحم شاة بشاة حية إذا كان اللحم أكثر من لحم الشاة الحية فإن كان مثله أو أقل لم يجوز ، وأجاز بيع لحم شاة بقرة حية كيف شاءوا ، وأجاز أبو حنيفة . وأصحابه بيع لحم شاة بلحم شاة متماثلا تقدا ولا بد ، وكذلك لحم كل صنف بلحم من صنفه ، وأباحوا التفاضل يدا يد فى كل لحم بلحم من غير صنفه ، والبقرة عندم صنف : والغنم صنف آخر . والابل صنف ثالث ، وكذلك كل حيوان فى صنفه إلا الحيتان فإنها كلها عنده صنف واحد والالحوم الطير فراوا بيع بعضها ببعض متفاضلا يدا يد لانسنة كل لحم دجاج بلحم دجاج . أو بلحم صيد . أو غير ذلك . ورأى شحم البطن من كل حيوان صنفا غير لحمه وغير شحم ظهره ورأى الآلية صنفا آخر غير اللحم والشحم ، وهذه وسأوس لانظير لها . وأقوال لا تمقل ولا تعلم عن أحد قبله . وقال مالك : ذوات الأربع كلها صنف واحد البقر . والغنم . والابل . والأرانب . والآيائل . وحر الوحش . وكل ذى أربع فلا يحمل لحم شئ . منها بحى منها فلم يجوز بيع لحم أرنب حتى بلحم حمل أصلا ولا لحم حمل بلحم كبش إلا مثلا بمثل يدا يد ، وكذلك سائر ذوات الأربع ، ورأى الطير كله صنفا واحدا . الدجاج والهام . والنعام . والأوز . والحجل . والقطا . وغير ذلك . فلم يجوز أيضا لحم شئ . منها بحى منها وإن كان من غير نوعه أو جاز فى لحم بعضها بعض التماثل يدا يد ومنع من التفاضل فلم يجوز التفاضل فى لحم دجاج بلحم حبارى ، وهكذا فى كل شئ . منها ، ورأى الحيتان كلها صنفا واحدا كذلك أيضا ، ورأى الجراد صنفا رابعا على حياله هذا وهو عنده صيد من الطير يجوز به المحرم ، وحرم التدبير التى باللحم المشوى وحرهما جميعا باللحم البنى .

الطرى ، وأجاز كل شئ من هذه الثلاثة لأصناف (١) باللحم المطبوخ من صنفها متافضة ومتأثلة يدايد ، وأجاز اللحم المطبوخ بعسل اللحم المطبوخ بلبن متأثلا ومنع فيه من التفاضل ، وأجاز شاة مذبوحة بشاة مذبوحة على التحرى وهذا ضد أصله ، وهذه أقوال في غاية الفساد ولا نعلم أحدا قالها قبله ، ولو قصصنا تطويلهم ههنا وتاقصم لطلال جدأ وفي هذا كفاية لمن نصح نفسه •

**قال أبو محمد** : واحتج الشافعيون بما روياه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان باللحم » • ومن طريق الحجاج بن المنهال ناعبد الله بن عمر (٢) القيرى عن يونس بن يزيد الألبى عن الزهرى قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : « نهى رسول الله ﷺ أن يباع الحى بالميت » قال الزهرى : فلا يصلح لحم بشاة حية • ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التومة عن ابن عباس أن رجلا أراد أن يبيع جزءا من لحم بعير بشاة فقال أبو بكر الصديق : لا يصلح هذا ، وصح عن سعيد بن المسيب أن لا يباع حى بمذبوح وأنه لا يجوز بيع بعير بغير معدودة إن كان يريد البعير لينحره ، وقال : كانت من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة ، وقال أبو الرناد : أدر كت اللاس يهون عن بيع اللحم بالحيوان ويكتونه في عهود العمال في زمن أبان بن عثمان . وهشام بن اسماعيل ، وذكره ابن أبى الزناد عن الفقهاء السبعة وأنهم كانوا يعظمون ذلك ولا يترخصون فيه •

**قال أبو محمد** : أما الخبر في ذلك فرسل لم يندفقط ، والعجب من قول الشافعى : إن المرسل لا يجوز الأخذ به ثم أخذوها بالمرسل (٣) . ثم عجب آخر من الخنفيين القائلين : المرسل كالمسند ثم عالفوا هذا المرسل الذى ليس فى المراسيل أقوى منه [ يعظمون هذا ] (٤) وهذا ما خالف فيه الخنفيون جمهور العلماء ، ثم المالكىون فموجب ثالث لأنهم احتجوا بهذا الخبر وأوهوا أنهم أخذوا به وهم قد خالفوه لأنهم أباحوا اللحم الطير بالغم وهذا خلاف الخبر وإنما هو موافق لقول الشافعى ، وقد خالف مالك أيضا هنا ما روى عن الفقهاء السبعة . وعمل الولاة بالمدينة وهذا يعظمونه جدا إذا وافق رأيهم ، واحتجوا بخبر أبي بكر وهو من رواية ابن أبي يحيى إبراهيم ، وأول من أمر أن لا تؤخذ روايته فمالك ، ثم عن صالح مولى التومة مقر أول من ضعفه فمالك فإلهو بالسلبين إذا روى الثقات غيرا يخالف رأيهم فحيلوا بالأباطيل فرده وإذا روى من يشهدون

(١) فى النسخة رقم ١٤ « أصناف » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « عباد بن عمير » بالتصغير وهو غلط مصححا من تهذيب التهذيب (٣) قال مصحح النسخة رقم ١٤ : قلت وعجب آخر من الشافعى فانه يقول بمراسيل مبدئية هو : انى يتجافون جسداسا يندوهذا مرسل لم يستند خط (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦

عليه بالكذب ما رواه عنهم احتجاجاً بما في دين يفتي مع هذا ؟ فإن قال القافيون : مراسل سعيد بن المسيب حجة بخلاف غير موقوفة قالوا مقتناهم : الساعة صارت حجة فدرنكم مارويناه من طريق سعيد بن منصور ناخص بن ميسرة عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب قال : نهى رسول الله ﷺ أن يباع الحيوان بالمفاطم من القنم ققولوا به والا فقد تلاعتم واتقوا الله وقد رويت في هذه آثار أيضاً بزيادة فروينامر طريق حماد بن سلمة - حدثنا عبد الكريم عن يزيد بن طلق أن رجلاً نحر جزوراً فجعل يبيع المصنو بالشاء وبالفلوس إلى أجل فكره ذلك ابن عمر . ومن طريق وكيع نا اسرائيل عن عبدالله بن عصمة سمعت ابن عباس وسئل عن اشترى عضواً من جزور قد نحر برجل عناق وشرط على صاحبا أن يرضها حتى تقلم ؟ فقال ابن عباس : لا يصلح .

**قال أبو محمد** : هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل . وروينا من طريق عبد الرزاق نا ميمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال : لا بأس أن يباع اللحم بالشاء ، فإن قيل : هذا عن رجل قلنا : وخبر أبي بكر عن ابن أبي يحيى (١) وليس بائناً عن سكك عنه كائناً من كان . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري لا بأس بالشاء القائمة بالذبوحة .

**١٥٠٨ مسألة** ومن ابتاع شيئاً أي شيء كان بما يحل بيعه حاش القمح فلا (٢) يحل له أن يبيعه حتى يقبضه وقبضه له وإن يطلق يده عليه بأن لا يحال (٣) يبيعه ويته فأن يحل يبيعه ويته مدة ما قلت أم كثرت ثم حل يبيعه ويته بغصب أو غيره حل له يبيعه لأنه قد قبضه وله أن يهبه وأن يؤجر به وأن يصدقه وأن يقرضه . وأن يسلمه . وأن يتصدق به قبل أن يقبضه وقبل أن تطلق يده عليه فإن ملك شيئاً ما أي شيء كان بما يحل بيعه بغير البيع لكن بغير آث أو هبة . أو قرض . أو صدق . أو صدقة . أو سلم . أو أورش . أو غير ذلك جاز له يبيعه قبل أن يقبضه وأن يتصرف فيه بالصدق . والهبة : والصدقة حاش القمح وأما القمح فإنه أي وجه ملكه من بيع . أو هبة . أو صدقة . أو صدق . أو اجارة . أو أورش . أو سلم . أو قرض . أو غير ذلك فلا يحل له يبيعه حتى يقبضه كما ذكرنا بأن لا يحال يبيعه ويته فإن كان اشترى القمح خاصة جزاً فلا يحل له يبيعه حتى يقبضه كما ذكرنا وحتى ينقله ولا بد عن موضعه الذي هو فيه إلى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد ، فإن كان اشترى القمح خاصة بكل لم يحل له أن يبيعه حتى يكتب له فإذا اكتاله حل له يبيعه وإن لم ينقله عن موضعه ، ولا يحل له تصديق البائع في كيله وحتى لو اكتاله البائع لنفسه بحضرته وهو يراه ويشاهد مولاه من

(١) في النسخة رقم ١٩ «أبو بكر بن أبي يحيى» وهو غلط ، والمخبر تقدم آتاه ، وابن أبي يحيى اسمه إبراهيم

(٢) في النسخة رقم ١٩ «فأبى» في النسخة رقم ١٩ «بأن يحال»

برهان ذلك ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبي نعيم نا ابن هلال نا همام بن يحيى نا يحيى بن أبي كثير نا يعلى بن حكيم حدثنا أن يوسف بن مالهك حدثنا أن حكيم بن حزام حدثنا أنه قال : « يا رسول الله انى رجل اشترى هذه البعير فاجعل لى منها ما يحرم على ؟ قال : يا ابن أخى اذا ابتعت بيعا فلا تبعه حتى تقضيه » فهذا عموم لكل بيع ولكل ابتاع وتخصيص لهما ما ليس بيعا ولا ابتاعا وجواب منه عليه السلام اذ سئل عما يحل مما يحرم ، فان قيل : فان هذا الخبر مضطرب لانكم رويتموه من طريق خالد بن الحارث الهجيمي (١) عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير قال: حدثنى رجل من اخواننا حدثنى يوسف بن مالهك أن عبد الله بن عصمة الجشمى حدثنا أن حكيم بن حزام حدثنا فذكر هذا الخبر (٢) ، وعبد الله بن عصمة متروك قلنا : نعم الا أن همام بن يحيى رواه كما أوردنا قبل عن يحيى بن أبى كثير فسمى ذلك الرجل من الذى لم يسمه هشام وذكر أنه يعلى بن حكيم ويعلى ثقة وذكر فيه أن يوسف سمعه من حكيم بن حزام وهذا صحيح فاذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه أيضا من غير حكيم عن حكيم ، فنصار حديث خالد بن الحارث لغوا كان أولم يكن بمنزلة واحدة ، فان قيل : فقد رويت من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقضه » ومن طريق سفيان بن عيينة نا عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس اما الذى نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام قال ابن عباس برأيه : ولا أحسب كل شئ إلا مثله قلنا : نعم هذان صحيحان : الا أنهما بعض ما فى حديث حكيم بن حزام لحديث حكيم بن حزام دخل فيه الطعام وغير الطعام فهو أعم فلا يجوز تركه لأن فيه حكما ليس فى خبر ابن عباس وابن عمر ، فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ ما رويت من طريق أحمد بن شعيب أخيرى زباد بن أيوب نا هشيم نا أنا أبو بشر نا هوان أبى وحشية عن يوسف بن مالهك عن حكيم بن حزام قلت : يا رسول الله يسألنى المراءى بيع ليس عندى ما يبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال عليه السلام : لا تبع ما ليس عندك (٣) قلنا : نعم وبه قول وهو بين كما تسمع إنما [هو] (٤) نهى عن بيع ما ليس فى ملكك كفى الخبر نصا ولا فى ملكك المراءى فهو عند

(١) هو جزم الماء وفتح الجيم مصغرا لنقل ميمين عمرو، وفي النسخة رقم ١٦ المجعبي وهو مصحف  
(٢) في النسخة رقم ١٦ هذا الحديث (٣) الحديث في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٩ أطول من هذا (٤) الزيادة من  
النسخة رقم ١٦

ولأنه بالهند يقول: عندي حبة مسربة وعندي فرس قاره (١)، وسواء عندنا كان مقصوبا أو لم يكن هو عند صاحبه أى في ملكه وله، فإن قيل: فإنكم رويتم من طريق أبي داود نازهر بن حرب نا إسماعيل هو ابن عليّ عن أيوب السخيتاني حدثني عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه عن أبيه (٢) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يخل سلف ويبيع ولا شرطان في بيع ولا ربيع مالم يضمن ولا يبيع مالم يس عندك»، قلنا: نعم هذا صحيح وبه نأخذ ولا نعلم لعمرو بن شعيب حديثا مسندا إلا هذا وحده. وآخر في الهبات رواه عن طاوس عن ابن عباس. وابن عمر عن النبي ﷺ في المنع من الرجوع في الهبات إلا بالوفاء أعطى ولده، وليس في هذا الخبر إلا الذي في حديث حكيم بن حزام من النهي عن بيع مالم يس لك فقط، وبالله تعالى التوفيق.

ومن قال بقولنا في هذا ابن عباس كأوردناه، وكأروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: لا تبع بعا حتى يقبضه. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني قال عبد الرحمن بن عوف. والزيبر لعمرو: أنه تزيف علينا أوراق فمطعنا الخيث ونأخذ الطيب قال: فلا تفعلوا ولكن انطلق إلى البقيع فبع ورقك بثوب أو عرض فاذا قبضت وكان لك فبعه وذكر الخبر، فهذا عمر يقول بذلك وبين أن القبض هو الذي يكون الشيء للرب. وقولنا في هذا أقول الحسن. وابن شيرمة، وذهب قوم إلى أن هذا الحكم إنما هو في الطعام فقط - يعني أن لا يباع قبل أن يقبض - وذهب آخرون إلى أنه فيما يكال أو يوزن فقط كأروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ناسع بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن عثمان بن عفان لا بأس إذا اشترى الرجل اليعم أن يبعه قبل أن يقبضه ما خلا الكيل والوزن. ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا أن يبتاع الرجل يما لا يكال ولا يوزن أن يبعه قبل أن يقبضه. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: لا بأس بأن يشتري شيئا لا يكال ولا يوزن بتقدّم يبعه قبل أن يقبضه (٣) وهو قول الحكم. وإبراهيم. وحماد بن سليمان، وذكره النخعي عن ثقي، وقال عطاء: جائز بيع كل شيء (٤) قبل أن يقبض، وقال أبو حنيفة: كل مملك بمقد يتقبض المقد بهلاكه فلا يجوز يبعه قبل قبضه كالبيع والاجارة إلا المقار فجائز يبعه قبل قبضه قل: وكل مملك بمقد لا يتقبض المقد بهلاكه فجائز يبعه قبل قبضه كالصدق. والجلس. والخلع ونحوه، وهذا قول لا نعلمه

(١) الذي يسطحده (٢) جمع عن أبيه الثانية سقطت من النسخة رقم ١٤ وماتخلوائق الثاني سن أحمد داود (٣) في النسخة رقم ١٤ قبل النسخة (٤) في النسخة رقم ١٦ بيع كل ذلك شيء وهي زيادة لا ينبغي



عن أحد قبله . وقال مالك : كل ما يؤكل . والماء فلا يحل يه قبل أن يقبض وما عدا هذين  
 لجائز يه قبل أن يقبض ، وقال مرة أخرى : كل ما يؤكل قط . وأما الماء فيمجهأز قبل  
 قبضه وجعل في كلا قوليه زريعة التجل الايض . وزريعة الجزر . وزريعة السلق لا يباع  
 شيء منها قبل القبض قتلنا : هذا لا يأكله أحد أصلا ، وهذا الذي أنكرتم على الشافعي في  
 ادخاله السقمونيا فيما يؤكل قالوا : انه يخرج منها ما يؤكل قتلنا : والشجر يخرج منها  
 ما يؤكل فامتنعوا من بيع ما قبل القبض فاقطعوا ، وما نعلم قولهم هذا كله كما هو عن أحد قبلهم .  
 وخالف الحنفيون . والمالكيون هنا كل قول يروى عن الصحابة رضي الله عنهم ،  
 وأما الشافعي فلم يجز بيع ما ملك يبيع . أو نكاح . أو خلع قبل القبض أصلا وهذا قول  
 فاسد بلا دليل ، فان قالوا : فسنالكاح . والخلع على البيع قلنا : القياس كله باطل ، ثم  
 لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأن النكاح يجوز بلامهريد كرا أصلا ، ولا يجوز البيع  
 بلامن يذكر ، والنكاح لم يملك بصدقه رقة شيء . أصلا والخلع كذلك بخلاف البيع فظهر  
 فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق . وأما حكم القمح فالذي ذكرنا قبل هذا في الكلام المتصل  
 بهذا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى  
 يقبض فهو الطعام فهذا تخصيص الطعام في البيع خاصة وعمومه بأى وجه ملك ، فان قيل :  
 من أين خصتم القمح بذلك دون سائر الطعام ؟ قلنا : لأن اسم الطعام في اللغة التي بها  
 خاطبنا رسول الله ﷺ لا يطلق هذا إلا على القمح وحده وإنما يطلق على غيره باضافة ،  
 وقد قال تعالى : ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) فأراد عز وجل  
 الذبايح لا ما يأكلون (١) فانهم يأكلون الميتة . والدم . والخزير ولم يحل لنا شيء من  
 ذلك قط ، وقال الله عز وجل : ( أن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه  
 فانه مني ) فذكر تعالى الطعام في الماء باضافة ولا يسمى الماء طعاما ، وقال لقيط بن معمر  
 الأيادي - جاهل فصيح - في شعر له مشهور :

لا يطعم النوم الا ريث يبعث • ثم يكاد جواه يحطم الضلما

فاضاف الطعام الى النوم والنوم ليس طعاما بلا شك ، وقد ذكرنا قول عبد الله بن معمر  
 وكان طعامنا يومئذ الشعر فذكر الطعام في الشعر في اضافة لا باطلاق ، وقد ذكرنا (٢)  
 من طريق أبي سعيد الخدري قوله : كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعا  
 من طعام صاعا من شعر صاعا من تمر صاعا من زبيب صاعا من أقط ، فلم يطلق الطعام الاعلى  
 القمح وحده لاعلى الشعر ولا على غيره ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد

ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : عرض على عبد الله بن عتبة بن مسعود زيتاه فقلت له : ان اصحاب الزيت قل ما يستوفون حتى يبيعون فقال : انما سمي الطعام أى انما أمر بالبيع بعد الاستيفاء في الطعام فلم ير الزيت طعاما ، وأبو سعيد الخدري : وعبد الله بن عتبة بن مسعود حجتان في اللغة قاطعتان لاسيا وعبد الله هنلى قبيلة مجاورة للحرم فلقنهم لغة قريش ، ومن قال بقولنا : ان الطعام (١) باطلاق انما هو القمح وحده أبو ثور ، وأما القمح يشتري جزافا فلا يعمل بيمه حتى يقبض وينقل عن موضعه فلما رويناه من طريق البخارى نا اسحاق - هو ابن راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (رضي الله عنه) (٢) قال : رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤوه الى رحالهم ، ورويناه من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من اشتري طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » [قال] (٣) وكنا نشترى الطعام من الركان جزافا فنها نا رسول الله ﷺ ان يبعه حتى تنقله من مكانه ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ اذا اشتروا طعاما جزافا أن يبيعوه في مكانه حتى يحملوه .

**قال أبو محمد :** ولا يمكن أن يكون غيره عليه السلام يضرب المسلمين بالمدينة على شريعة يؤمرون بها في الأسواق بغير علمه أصلا ، فصح أنه جرم كبير لا يرضخ فيه (٤) فان قيل : ان في بعض ما رويتم حتى يؤوه الى رحالهم قلنا : نعم وكل مكان رحله اليه فهو رحله اذا كان مباحاله أن يرحله اليه ، فان قيل : فقد رويتم هذا الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلم يذكر فيه الجزاف قلنا : عبيد الله بن عمر ان لم يكن فوق مالك والافليس هو دونه أصلا ، وقد رواه عن نافع قد ذكر فيه الجزاف ، ورواه الزهري عن سالم كما أوردنا فذكر فيه الجزاف ، وهو خبر (٥) واحد بلا شك ، وجمهور الرواة عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عتة الجزاف كاذكره عبيد الله عن نافع . والزهري عن سالم وإنما أسقط ذكر الجزاف القعني . ويحيى قطع فصيح أنها ومها فيه بلا شك لأنه يمتنع خبر واحد والله تعالى التوفيق ، وإنما كان يصح الأخذ برواية القعني . ويحيى لو أمكن أن يكون نا خبرين اثنين عن موطئين (٦) مختلفين ، وقولنا هنا هو قول الشافعي . وأبي سليمان ولم يقل به مالك ولا نعلم لمقلده ولا له حجة أصلا والله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ : « بان الطعام » (٢) : « لزيادتين صحيح البخارى ج ٣ ص ١٤١ » (٣) : « لزيادتين صحيح مسلم ج ١ ص ٤٢٦ » (٤) : « في النسخة رقم ١٤ : « لا ترضخ فيه » (٥) : « في النسخة رقم ١٦ : « وهذا خبر » (٦) : « في النسخة رقم ١٤ : « عن موطئين »

وأما القمع يتاعه المرء بكل فلا يحل له بيعه حتى يكتب له نفسه ثم يكتب له الذي يبيع منه ولا بد سواء حضرا أم كانا كيلة قبل ذلك أو لم يحضرا فلما رويان من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن عبد الرحيم ناسلم - هو ابن ابراهيم - نا محمد بن الحسين الأزدي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان فيكون لصاحبه الزيادة وعليه نقصان» هـ ورويان من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا شريك عن ابن أبي ليلى عن محمد بن يان عن ابن عمر أنه سئل عن اشتري الطعام قد شهد كيلة ؟ قال : لا حتى يجرى فيه الصاعان هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف - هو ابن طريف - قلت للشعي : اكون شاهد الطعام وهو يكال فاشتريه أخذه بكيلة ؟ قال : مع كل صنعة كيلة هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية عن زياد مولى آل سعيد قلت لسعيد بن المسيب : رجل ابتاع طعاما فاكتاله أيضا هل أن اشتريه بكلل الرجل ؟ قال : لا حتى يكال بين يديك ، وصح عنه أنه قال فيه : هذا ربا هـ

ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن سودة بن حيان سمعت محمد بن سيرين سئل عن رجلين اشترى أحدهما طعاما والآخر معه ؟ فقال : قد شهدت البيع والقبض قال : خذ مني رجلا وأعطني فقال : لا حتى يجرى فيه الصاعان فتكون لك زيادة وعليه نقصانه (١) هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن عمر أبي حفص قال : سمعت الحسن البصري وسئل عن اشترى طعاما ما هو ينظر إلى كيلة ؟ قال : لا حتى يكيله هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال في السنة التي مضت : أن من ابتاع طعاما أو راد كاكلا أن يكتب له (٢) قبل أن يبيعه فإذا باعه اكتمل منه أيضا إذا باعه كالا ، وهو قول عطاء بن أبي رباح . وأبي حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق ، وأبي سليمان ، وقال مالك : إذا بيع بالتقد فلا بأس بأن يصدق البائع في كيله ولا يكتب له ويكره ذلك في الدين ، وهذا قول لأنعله عن أحد قبله وخالف فيه صاحبنا لا يعرف له مخالف منهم ، وخالف فيه جمهور العلماء وما نعلم لقوله حجة أصلا لا من نص قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، فان قيل : فقد رويتم من طريق أبي داود عن محمد بن عوف الطائي نا أحمد بن خالد الوهبي نا محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن عبيد بن حنن عن ابن عمر قال : ابتعت زيتا في السوق فلما استرجته لقيني رجل أعطاني به رجلا حسنا فاردت أن أضرب على يدي فاخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت فإذا زيد بن ثابت فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوز به إلى رحلك فان رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ (فتكون له زيادة وعليه نقصانه) (٢) في النسخة رقم ١٤ (أن يكيله)

ﷺ نهي أن تباع السلم حيث تباع حتى تحوزها التجار إلى رحالهم قلنا: هذا رواه أحمد بن خالد الوهبي (١) وهو مجهول ، وبالله لو صح عندنا لصرنا إلى الأخذ به نحمد الله على ما يبرئنا له من ذلك كثيرا ، وكل ما ذكرناه في هذه المسائل فن فعل خلاف ذلك فسخ أبدا ، فان كان قد بلغه الخبر ضرب كما أمر رسول الله ﷺ ، ورواه ابن عمر قال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ،

(١) هو أحمد بن خالد بن موسى ، وقال ابن محمد الوهبي الكندي أبو سعيد بن أبي خلف الحمصي وفيه كلام انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٦

### خاتمة الطبع

تم - والله الحمد - طبع الجزء الثامن من كتاب المحلى على ما أوجه القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ تأليف المحقق والحافظ المدقق الفقيه الامام ناصر السنة وعيت البدعة صاحب السيف والقلم أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله وجعل الجنة مأوا ملتو في سنة ١٤٥٦ هـ ويتلوه ان شاء الله تعالى بحولموقوته الجزء التاسع منه مفتحا (مسألة والشركة والاقالة والتولية كلها يوع مبتدأة) الخ أسأل الله العظيم أن يوفقني إلى اتمامه وغيره من الكتب الثمينة النافعة وارجوه أن يمتعني برؤيته جل جلاله في الآخرة وأن يدخلني مع حبيبه محمد رسول الله ﷺ الجنة انه سميع قريب بالاجابة جديره

# فهرست

## الجزء الثامن من المحل لابن حزم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	الكتاب	٢	كتاب النذور
٢٣	١١١٥ من قال لله تعالى على عتق رقبة أو بدنة أو قال مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يعبئه فكله نذر لازم وهذا بخلاف ما تقدم، ويبان أدلة ذلك	٢	١١١٤ يكره النذرونه عن موع ذلك لو نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء به
٢٤	١١١٦ من قال في النذر اللزوم الذي قدما إلا أن يشاء الله أو أن يشاء الله أو إلا أن لا يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان المشيئة الخ ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر وبرهان ذلك	٢	تعريف النذر
٢٥	١١١٧ نذر الرجل والمرأة البكر ذات الأب وغيرها وذات الزوج وغيرها والعبد والحرساء في كل ما تقدم ودليل ذلك	٣	الدليل على صحة المنع من النذر وعلى أنه لو وقع بشرطه لزمه الوفاء به
٢٥	١١١٨ من نذر ما لا يطيق أبدا لم يلزمه شيء وبرهان ذلك	٥	مذاهب الفقهاء رضي الله عنهم فيمن أخرج نذره مخرج اليقين ويبان نظرهم وجهته وتمقب أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه
٢٥	١١١٩ من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به وأقوال العلماء في ذلك وأدلتهم	٩	أقوال العلماء فيمن نذر أن يمشي إلى مكة
		٩	مذاهب المجتهدين فيمن نذر الصدقة بجميع ماله أو أن يغير نفسه أو أن يمشي إلى مسجد المدينة أو الركب أو التهوض إلى مكة أو إلى موضع سماه من الحرم أو نذر عتق عبده إن باعه أو عتق عبد فلان إن ملكه وأدلة كل وبسط المقام بما لا يجده في غير هذا

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٦	١١٢٠ من نذرته صوم يوم يقدم فيه فلان أو يوم يبرأ أو ينطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شيء موبرهان ذلك	٣٠	كتاب الإيمان
٢٧	١١٢١ من نذر صيام أو صلاة أو صدقة ولم يسم عددا ما لزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد وفي الصدقة ما طابت به نفسه ولزمه في الصلاة كعتان ودليل ذلك	٣٠	لا يمين إلا بالله عز وجل وبرهان ذلك
٢٧	١١٢٢ من قال لله على صدقة أو صيام أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أى ذلك شاء ويجزئه	٣١	ذكر أسماء الله تعالى التي ثبت النص بها
٢٧	١١٢٣ من مات وعليه نذر فترض أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها هو برهان ذلك	٣٢	من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا فان وقت وقته وقام مثل غدا وبعد غدا النحر ولم يفعل ما حلف عليه فعليه كفارة اليمين ودليل ذلك مبسوطا
٢٨	١١٢٤ من تعمد النذور ليلزمها من بعده فهي غير لازمة	٣٢	أما الحلف بالإمامة وبعبادته وميثاقه وحق المصنف النحر فكل هذا ليس بيمين واليمين بها معصية ليس فيها إلا التوبة والاستغفار وبرهان ذلك
٢٨	(الوعد)	٣٣	١١٢٩ من حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل فان نوى في نفسه المحصن أو الصوت المسهوع أو المحفوظ في الصدور فليس بيمين وان لم ينو ذلك بل نواه على الإطلاق فهي يمين وعليه الكفارة ودليل ذلك
٢٨	١١٢٥ من وعد آخر بان يعطيه مالا معيناً أو غير معين أو بان يمينه في عمل ما حلف له على ذلك أو لم يحلف لم يلزمه الوفاء له وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	٣٤	١١٣٠ لغو اليمين لا بكفارة فيه ولا إثم وهو وجهان وبيانها وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك
		٣٥	١١٣١ من حلف أن لا يفعل أمرا كذا فعليه ناسيا أو مكرها أو غلبا أمر حيل بينه وبينه الخفلا

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
الحق بذلك ويظهر		كفارة على الخالف في شيء من كل ذلك ولا إثم وبرهان ذلك	
٤٨ ١١٣٨	يمين الأبكم واستأثوه	٣٥ ١١٣٢	من حلف على ما لا يدري
لا زمان على حسب طاقته من صوت		أهو كذلك أم لا وعلى ما قد يكون ولا	
أو إشارة وبرهان ذلك		يكون فلا كفارة عليه ولا إثم	
٤٩ ١١٣٩	الرجال والنساء الأحرار	٣٦ ١١٣٣	من حلف عامد الكذب
والمملوكون وذوات الأزواج		فيما يخلف فعله الكفارة وبيان	
والأبكار وغيرهن في كل ذلك سواء		مذاهب علماء الأصناف في ذلك وذكر	
ودليل ذلك		أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام بما	
٤٩ ١١٤٠	لا يمين لكران ولا	لا يجتمع في غير هذا الموضوع	
لمجنون في حال جنونه ولا لماذ في		٤٠ ١١٣٤	اليمين في الغضب والرضا
مرضه ولا إثم في نومه الخ ومذاهب		وعلى أن يطيع أو على أن يصح الخ	
الصحابة في ذلك		فعله الكفارة أن تعمد الحنث في كل	
٥٠ ١١٤١	من حلف باقعه تعالى في	ذلك وإلا فلا وبرهان ذلك وذكر	
كفره ثم حنث في كفره أو بعد		مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم	
إسلامه فعليه الكفارة ودليل ذلك		٤٣ ١١٣٥	اليمين محمولة على لغة
٥١ ١١٤٢	من حلف باللات والعزى	الخالف وعلى نيته وهو مصدق فيما	
فكفارته أن يقول لا إله إلا الله وحده		ادعى من ذلك الخ ودليل ذلك	
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على		٤٤ ١١٣٦	من حلف ثم قال نويت
كل شيء قدبر مرة وبرهان ذلك		بعض ما يقع عليه اللفظ الذي ينطق به	
٥١ ١١٤٣	من حلف إيماناً على	صدق الخ	
أشياء كثيرة على كل شيء منها		٤٤ ١١٣٧	من حلف على شيء ثم قال
يمين فهي إيمان كثيرة أن حنث		موصولاً بكلامه أن شاء الله أو إلا أن	
في شيء منها فعليه كفارة فإن عمل		يشاء الله الخ فهو استثناء صحيح وقد	
آخر فكفارة أخرى وهكذا ودليل		سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة	
ذلك		وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك	
٥٢ ١١٤٤	لو حلف كذلك ثم	وذكر أدلتهم ومناقشتها بما ينضج	
قال في آخرها أن شاء الله وأستعي			

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	منه حنث باى شىء شرب منه وبرهان ذلك		بشئ ما يقبه خلاف ويان ذلك
١١٥٠	من حلف ان لا يدخل دار زيد فان كان من الدور المباحة	١١٤٥	ان حلف بمينا واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلت زيدا ولا خالدا ولا دخلت دار عبدا ولا أعطيتك شيئا فبى يمين واحدة ولا يحنث بغملة شيئا ما حلف عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ودليل ذلك
١١٥١	من حلف ان لا يدخل دار فلان أو ان لا يدخل الحمام فشق على سقف ذلك أو دخل دهليز الحمام يحنث وبرهان ذلك	١١٤٦	ان حلف أيمانا كثيرة على شئ واحد مثل أن يقول بالله لا كلت زيدا والرحمن لا كلت النخ فبى كلها يمين واحدة ولو كررها ألف مرة ، ويان مذاهب علماء السلف فى ذلك وذكر أدلتهم
١١٥٢	من حلف أن لا يكلم فلانا فأوصى إليه أو كتب إليه لم يحنث وكذلك لو أشار اليه ودليل ذلك	١١٤٧	من حلف باقه لا أكلت هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولا بشرب بعض ماء الكوز وبرهان ذلك
١١٥٣	من حلف أن لا يشتري أداما فأى شئ اشتراه من لحم أو غيره لا يكل به الخبز حنث أكل به أو لم يأكل وبرهان ذلك	١١٤٨	لو حلف ان لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فإنه يحنث بأكل شئ منه وشرب شئ منه ودليل ذلك
١١٥٤	من حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر لم يحل له ذلك ويبرئ يمينه بان يجمع ذلك العدد فيضربه به ضربا واحدة ودليل ذلك	١١٤٩	لو حلف ان لا يشرب ماء النهر فان ذاق منه نقي شرب شئ
١١٥٥	لا معنى للبسط فى فى الأيمان ولالين وأقول المجتهدين		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٧	١١٥٦ من حلف أن لا يغفل امرأ كذا حيناً ودهراً أو زماناً فلم يفتي مقدار طرفة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٦٠	١١٦٢ من حلف أن لا يأكل لحماً أو أن لا يشتره فاشترى شحماً أو كبداً أو سناماً أو مصراً بالخلم يحنث ودليل ذلك
٥٩	١١٥٧ ان حلف أن لا يكلمه طويلاً فهو اذ ادعى أقل المدد وان حلف أن لا يكلمه اياماً أو جماعاً أو شهوراً فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد ودليل ذلك	٦١	١١٦٣ من حلف أن لا يأكل شحماً حنث بأكل شحم الظهير والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولا يحنث بأكل اللحم المحض وبيان أقوال العلماء في ذلك
٥٩	١١٥٨ من حلف أن لا يساكن من كان ساكناً معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو عليها إلى غير ما ولا يحنث ويرهان ذلك	٦٢	١١٦٤ من حلف أن لا يأكل رأساً لم يحنث بأكل رؤوس الطير ولا السمك ودليل ذلك
٦٠	١١٥٩ من حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه زيد فأكل كل طعاماً اشتراه زيد وآخر معه لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دارين زيد وغيره لم يحنث ودليل ذلك	٦٢	١١٦٥ من حلف أن لا يأكل يضام لم يحنث إلا بأكل يضام الدجاج خاصة وبيان أقوال العلماء في ذلك
٦٠	١١٦٠ من حلف أن لا يهب لأحد عشرة دنانير فوهب له أكثر حنث الأن يتوى العدد الذي سمي	٦٢	١١٦٦ من حلف أن لا يأكل عنباً أو كل زبياً أو شرب عصيراً أو أكل رباً أو خللاً لم يحنث وهكذا
٦٠	١١٦١ من حلف أن لا يجتمع مع فلان فسقط فدخل بيتاً فوجده فيموت يكن عرفاً فدخل فيه لم يحنث	٦٣	١١٦٧ من حلف أن لا يأكل لبناً لم يحنث بأكل اللب أو لا العقيد ودليل ذلك
		٦٣	١١٦٨ من حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل كعماً أو حريرة الخ وكذلك من حلف أن لا يأكل قمحاً فإن كانت له نية في خبزه حنث والالم يحنث إلا بأكله صرفاً ويرهان ذلك
		٦٣	١١٦٩ من حلف أن لا يشرب شراباً فإن كانت له نية حل عليها ولا حنث

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٦٥	١١٧٦ من أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك	٦٤	١١٧٠ من حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعدا لم يحنث ودليل ذلك
٦٨	١١٧٧ من حلف أن لا يعتق عبده هنا فاعتقه بنوى بعقه ذلك كفارة تلك اليمين لم يجره ودليل ذلك	٦٤	١١٧١ من حلف ليقتضين غريمه حق رأس الهلال فان قضاه حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تقرب الشمس لم يحنث
٦٩	١١٧٨ بيان صفة الكفارة	٦٤	١١٧٢ من حلف أن لا يشتري أمر كذا أو لا يزوج وليته أو أن لا يضرب عبده الخ فأمر من فعل له ذلك كله ففيه تفصيل
٦٩	١١٧٩ لا يجزى من وجبت عليه الكفارة بدل ما ذكر صدقة ولا قيمة وبرهان ذلك	٦٤	١١٧٣ من حلف الا يبيع عبده فباعه بيبعا فاسدا أو أصدقه أو أجره أو يبيع عليه في حق لم يحنث ودليل ذلك
٦٩	١١٨٠ من حنث وهو قادر على الاطعام أو الكسوة أو العتق ثم افقر فمجز عن كل ذلك لم يجره الصوم أصلا ودليل ذلك	٦٤	١١٧٤ من حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة أو غير صلاة أو ذكر الله تعالى لم يحنث وبرهان ذلك
٧١	١١٨٢ يجزى في العتق في كل ذلك الكافر والمؤمن والصغير والكبير والمعيب والسالم الخ وبرهان ذلك	٦٥	كفارات الايمان
٧٢	١١٨٣ لا يجزى اطعام مسكين واحدا وما دون العشرة بردد عليهم ودليل ذلك وبيان أقوال أرباب المذاهب في ذلك وسرد حججهم	٦٥	١١٧٥ من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة وهذا لا خلاف فيه

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أكثر مما أخذ ولا أقل ودليل ذلك	٧٤ ١١٨٤ اما الكسوة فواقعه عليه اسم كسوة قيص أو سراويل أو مقنع الخ ودليل ذلك
٧٧ ١١٩٣ ان تطوع عند قضاء ما عليه بان يعطى أكثر مما أخذ أو أجود أو أدنى فكل ذلك حسن مستحب وبرهان ذلك	٧٥ ١١٨٥ تجزى كسوة أهل الذمة واطعامهم اذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة وبرهان ذلك
٧٩ ١١٩٤ ان آتاه من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلا لا بشرط ولا بغير شرط ودليل ذلك	٧٥ ١١٨٦ يجزى الصوم للثلاثة الايام متفرقة ان شاء وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
٧٩ ١١٩٥ من استقرض شيئا فقد ملكه وله يعمه وبه الخ	٧٦ ١١٨٧ من عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلا وبرهان ذلك
٧٩ ١١٩٦ ان كان الدين حالا كان للذي أقرض ان يأخذه المستقرض متى أحب ودليل ذلك	٧٦ ١١٨٨ لا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وبيان أقوال الفقهاء في ذلك
٧٩ ١١٩٧ ان طالبه صاحب الدين بدينه والشيء المستقرض حاضر عند المستقرض لم يجز ان يحجر المستقرض على شيء من ماله الخ	٧٦ ١١٨٩ من حلف على اثم قرض عليه ان لا يفعله ويكفر ودليل ذلك
٨٠ ١١٩٨ ان كان القرض الى أجل فقرض عليهما ان يكتباه وان يشهدا عليه عدلين الخ ودليل ذلك	٧٧ كتاب القرض وهو
٨٠ ١١٩٩ من لقي غريمه في بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالا أو قد بلغ أجله فله مطالبة أو أخذه بحقه ويجزى الحاكم على انصافه الخ وبرهان ذلك	الدين
٨١ ١٢٠٠ ان أراد الذي عليه الدين	٧٧ ١١٩٠ القرض فعل خير وبيان تعريفه
	٧٧ ١١٩١ القرض جائز في كل ما يحل ملكه وتملكه بجهة أو غيرها
	٧٧ ١١٩٢ لا يحل ان يشترط رد

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٨٤	١٢٠٦ كل من مات وله ديون على أشخاص مؤجلة أو لأشخاص عليه ديون مؤجلة فكل ذلك سواء وبطلت الآجال كلها وصارت الديون حالة كلها وبرهان ذلك	٨٢	١٢٠١ القرض جائز في الجوارى والعييد والديوب والهور والأرضين وغير ذلك وبرهان ذلك مفصلا
٨٥	١٢٠٧ هبة الذي عليه الدين إلى الذي له عليه الدين حلال وكذلك ضيافته إياه ما لم يكن شيء من ذلك عز شرط ويان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم	٨٣	١٢٠٢ كل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زر علم يجوز أن يقرض جزا فادليل ذلك
٨٧	كتاب الرهن	٨٣	١٢٠٣ كل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فإن رده جزا فافكان ظاهر امتيقنا أنه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهرا أكثر مما اقترض وطابت به نفسه جاز وهو حسن
٨٧	١٢٠٨ لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في السفر أو السلم إلى أجل مسمى في السفر خاصة أو في القرض العبر وبرهان ذلك	٨٣	١٢٠٤ لا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقى فإن وقع رد وصرف إلى التبريم ما أعطى وبرهان ذلك
٨٨	١٢٠٩ لا يجوز الرهن لا مقبوضا في نفس المقد ودليل ذلك	٨٤	١٢٠٥ من كان له دين حال أو مؤجل فخل فرغب إليه الذي عليه الحق في أن ينظره إلى أجل مسمى فقبل أو انظره كذلك بغير رغبة لم يلزمه شيء من ذلك ودليل ذلك
٨٨	١٢١٠ رهن المره حصته من شيء مشاع بما ينقسم أولا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز وبرهان ذلك		
٨٩	١٢١١ صفة القبض في الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فإ كان بما ينقل يده إلى نفسه وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق وما		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	فرض عليه أن يأخذ الحاك في يمينه ويوقف الثمن لصاحبه الخ وبرهان ذلك		كانما لا ينقل كالنور والأرضين أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع ودليل ذلك
١٠٠ ١٢١٧	لا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنا عن ثمنها ودليل ذلك	٨٩ ١٢١٢	الرهن جائز في كل ما يجوز بيعه وبرهان ذلك
١٠١ ١٢١٨	لا يكون حكم الرهن إلا ما ارتن في نفس عقد الثابتين وأما ما ارتن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن الخ وبرهان ذلك	٨٩ ١٢١٣	منافع الرهن كلها لا تحاش منها شيئا لصاحبه الرهن له كما كانت قبل الرهن حاشا ركوب الدابة المرمونة وحاشا لبن الحيوانات المرمونة فانه لصاحب الرهن ودليل ذلك وسرد مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام
١٠١ ١٢١٩	من تدين فرهن في العقد رهنا صحيحا ثم بعد ذلك تدين أيضا وجعل ذلك الرهن رهنا عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود ودليل ذلك	٩٣ ١٢١٤	ان مات الرهن أو تلف أو أبق أو فسد أو كانت أمة لحملت من سيدها أو أعتقها الخ فكل ذلك نافذ وبطل الرهن وبقي الدين كله بحبه وبرهان ذلك ويان أقوال أئمة الفقه في ذلك وذكر أدلتهم
١٠٢ ١٢٢١	لا يحل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه ولا مال ولله الصغير أو الكبير إلا باذن صاحب السلعة التي يريد رهنها ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق بما لا يتجده في غير هذا الموضع	١٠٠ ١٢١٥	ان مات الرهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن إلى الرهن أو إلى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بتمن الرهن من سائر الغرماء حيث ودليل ذلك
١٠٧ ١٢٢٢	إذا استحق الرهن أو يرضى بطلت الصفقة كلها ودليل ذلك	١٠٠ ١٢١٦	من ارتن شيئا بخلاف فساد كصغير خفيف أن يصير عمرا

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
وتحقيق المقام في ذلك	١٠٧ ١٢٢٣ اذار من جماعة رهنا هو
١١٧ ١٢٣٠ حكم العبد والحرم والمرأة	لهم عند واحد أو من واحد عند
والرجل والكافر سواء ودليل ذلك	جماعة فأي الجماعة قضى ما عليه خرج
١١٧ ١٢٣١ لا يجوز ضمان ما لا يدري	حقه من ذلك الرهن عن الارتبان
مقداره و برهان ذلك	وبقي نصيب شركائه رهنا بحسبه
١١٧ ١٢٣٢ لا يجوز ضمان مال لم يجب	وبرهان ذلك
بعد ودليل ذلك	١٠٧ ١٢٢٤ لاحق للرتين في شيء من
١١٨ ١٢٣٣ لا يجوز أن يشترط في	رقعة الرهن ودليل ذلك
ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما	١٠٨ ١٢٢٥ رهن الدنانير والدرهم
شاء بالجميع ولأن يشترط ذلك	جائز طبع أول تطبع وبرهان
الضامن في نفسه وفي المضمون عنه	ذلك وقول الامام مالك في ذلك
ولأن يأخذ المولى منهما عن المسر	كتاب الحوالة
التم وبرهان ذلك	١٠٨ ١٢٢٦ الدليل على مشروعية
١١٨ ١٢٣٤ ان ضمن اثنان فصاعدا	الحوالة ويان مذاهب العلماء في
حقا على انسان فهو بينهم بالخصص	ذلك
ودليل ذلك	١١٠ ١٢٢٧ اذ ثبت حق المحيل على
١١٩ ١٢٣٥ لا يجوز أن يشترط في بيع	المحال عليه باقراره أو بينة عدل أو ان
ولا سلم ولا مداينة أصلا اعطاء	كان جاحدا فهي حوالة صحيحة ودليل
ضامن ولا يجوز ان يكلف أحد في	ذلك
خصوصة اعطاء ضامن به كذا يهرب	١١٠ ١٢٢٨ تجوز الحوالة بالدين
التم وبرهان ذلك	المؤجل على الدين المؤجل الى مثل
١١٩ ١٢٣٦ لا يجوز ضمان الوجه	اجله قط وبالحال على الحال
أصلا لا في مال ولا في حد ولا في شيء	بخلاف المكس
من الأشياء والدليل على ذلك نظرا	كتاب الكفالة
وقلا وسرد أقرال العلماء في ذلك	١١٠ ١٢٢٩ تعريف الكفالة واقرار
كتاب الشركة	العلماء في مشروعاتها وسرد ادلتهم
١٢٢ ١٢٣٧ لا يجوز الشركة بالابدان	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٢٦ ١٢٤٤	ان أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال حسب على قسمه وقص به من رأس ماله ولا يحل لاحد منهما أن ينقذ الامن حصته ودليل ذلك	١٢٣ ١٢٣٨	أصل لا في دلاله ولا في تعليم ولا في خدمة ولا في عمل يدقان وقت فهي باطله ودليل ذلك
١٢٦ ١٢٤٥	من استأجر أجيراً يعاونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يراد أو بجزء مسمى منه فهو باطل وبرهان ذلك	١٢٤ ١٢٣٩	ان كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد وبرهان ذلك
١٢٦ ١٢٤٦	من كانت بينهما الدابة مشتركة لم يحز ان يتشارطا استعمالها بالايام ودليل ذلك	١٢٤ ١٢٤٠	لا تجوز الشركة الا في اعيان الاموال ودليل ذلك
١٢٦ ١٢٤٧	من كانت بينهما سلعة مشتركة ابتاعها لليوم فاراد أحدهما البيع أجبر شريكه على البيع وبرهان ذلك	١٢٤ ١٢٤٠	ان ابتاع اثنان فصاعدا سلمة بينهما على السواء او ابتاع احدهما منها أكثر من النصف والآخر كذلك فهو بيع جائز والنعم عليهما على قدر حصصهما
١٢٧ ١٢٤٨	زيادة من كتاب الاصل للمصنف أو درجها النسخ في أصل بعض النسخ وميزناها نحن وجعلناها في أسفل الصفحة	١٢٤ ١٢٤١	لا يحل للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما في الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع الخ ودليل ذلك
١٢٨ ١٢٤٨	كتاب القسمة	١٢٥ ١٢٤٢	ان أخرج أحدهما ذهاباً والآخر فضة أو عرضاً أو ما أشبه ذلك لم يحز أصلاً الا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهاباً أو فضة ثم يخططا ودليل ذلك
١٢٨ ١٢٤٩	الدليل على أن القسمة جائزة في حق كل مشترك اذا أمكن وعلى حسب ما يمكن	١٢٥ ١٢٤٣	مشاركة المسلم للمسلم جائزة ولا يحل للمسلم من البيع والتصرف الا ما يحل للمسلم وبرهان ذلك
١٢٨ ١٢٤٩	يجوز للمتع منها عليها ويوكل للصغير والمجنون والنائب من يعزل له حق ودليل ذلك		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٢٨	١٢٥٠ فرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قرنى أو مسكين ما طاب به نفسه ويعطيه الولي عن الصغير والمجنون والغائب وبرهان ذلك	١٣٣	١٢٥٦ لا يحل لأحد من الشركاء أنقاذ شيء من الحكمين جزء معين مما له فيه شريك ولا في كله قبل ذلك الجزء أو أكثر لا بيع ولا صدقة وبرهان ذلك
١٣٠	١٢٥١ لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذى هما فيه شريكان أصلاً لكن يجبران على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما ودليل ذلك	١٣٤	١٢٥٧ إن وقع شيء مما ذكرنا فسخ أبداً ودليل ذلك
١٣٠	١٢٥٢ يقسم كل شيء إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً بل يؤجر منه ويتقسمون أجرته وبرهان ذلك وسرد أقوال العلماء فى ذلك	١٣٤	١٢٥٨ لا يحل لأحد مال مسلم ولا مال ذمى إلا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله فى القرآن أو السنة وبرهان ذلك
١٣٢	١٢٥٣ إن كان المال المقسوم أشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين إلى إخراج نصيبه كله بالقرعة فى شخص من أشخاص المال أو فى نوع منه قضى له بذلك أحب شر كآؤه أم كرهه ودليل ذلك	١٣٥	١٢٥٩ من غصب شيئاً أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو مبهمة محرماً أو يعقد فاسد أو هو يظن أنه له فقرض عليه أن يردّه إن كان حاضراً أو ما بقى منه أن تلقى بعضه أقاله أو أكثره وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء فى ذلك وسرد حججهم
١٣٢	١٢٥٤ يقسم كل ما لا يحل يمينه إذا		



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الامصار في ذلك وذكر أدلتهم	١٣٦ المكان الذي خالف فيه الفقهاء عمر
١٤٦ ١٢٠٥ لاضمان على صاحب	وعثمان وعلياً وسبب ذلك
البينة فيما جت في مال أودم ليل	١٤٠ اسقاط المهر في وطء الناصب
أونهار الكن يؤمر صاحبه بضبطه	والمستحق ودليل ذلك
وبرهان ذلك	١٤٢ ١٢٦٥ من كسر لآخر شيئا او
١٤٧ ١٢٦٦ من كسر اناء فضة أو ذهب	جرح له عبداً او حيواناً او خرق له
فلا شيء عليه وقد أحسن ودليل ذلك	ثوباً قوم كل ذلك صحيحاً مما جنى عليه
١٤٨ ١٢٦٧ من كسر حلية فضة في	ثم قوم كما هو الساعة وحلف الجاني
سرج أو لجام الخ أو حلّ ذهب	ان يعطى صاحب الشيء ما بين
لامرأة أو لرجل بعده لاهله أو للبيع	القيمتين ولا بدو برهان ذلك
كلف اعادته صحيحاً كما كان وبرهان	وأقوال العلماء في ذلك
ذلك	١٤٤ ١٢٦١ من غصب داراً فهدمت
١٤٩ ١٢٦٨ كل ما جنى على العبد أو أمة	كلف رد بناتها كما كان ولا بدو دليل
أو يعير أو حمار النخ فان في الخطأ في	ذلك
العبد والأمة خاصة وفي غيرها	١٤٤ ١٢٦٢ من غصب ارضاً فزرعها
خطأ أو عمداً ناقص من قيمته بالنفا	او لم يزرعها فعليه رد ما وما نقص
ما بلغ ودليل ذلك وذكر مذاهب	منها ومزارعته مثلها وبرهان ذلك
علماء الامصار في ذلك وسرد	١٤٤ ١٢٦٣ من غصب ذريعة فزرعها
حججهم ونعقب ذلك بما تسره	أو نوى ففرسه أو ملوفاً ففرسها
أعين الناظرين	فكل ما تولد من الزرع فلصاحب
١٥٩ مسائل من كتاب الايصال	الذريعة يضمه له الزارع وكل
للصنف أدرجها الناسخ في بعض	ما نبت من النوى والملوخ فلصاحبها
نسخ المحلى الخطية وأدرجت في	ودليل ذلك
نسخته هذه مميزة في أسفل الصحيفة	١٤٥ ١٢٦٤ كل من عدا عليه حيوان
كتاب الصلح	متملك من يعير او فرس الخ فلم يقدر
١٦٠ ١٢٦٩ لا يحل الصلح البتة على	على دفعه عن نفسه الا يقتله قتلته فلا
	ضمان عليه فيه ويان مذاهب علماء

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أن يسجن أصلا ودليل ذلك بويان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام ١٧٢ ١٢٧٦ أن لم يوجد له مال فإن كانت الحقوق من بيع أو قرض الزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك وبرهان ذلك	الإنكار ولا على السكوت الذي لا إنكار معمولاً أقرار ولا على اسقاط يمين قد وجبت ولا على أن يصلح مقر على غيره وذلك الذي صولح عنه منكر وإنما يجوز الصلح مع الأقرار بالحق فقط بويان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتمقب ذلك
١٧٣ ١٢٧٧ فيها إيراد على قوله تعالى : (وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة) والجواب عنه	١٦٥ ١٢٧٠ إذا صح الأقرار بالصلح فيفصل فيه الخ
١٧٤ ١٢٧٨ يان أن المطلوب بالدين لا يخلو من أن يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له أو ما يوجد له يفي بما عليه ولا يفضل له شيء أو لا يفي بما عليه وتفصيل ذلك وأحكام ذلك	١٦٥ ١٢٧١ لا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط تأجيل أصلا ودليل ذلك
١٧٤ ١٢٧٩ يقسم مال المفلس الذي يوجد له بين الغرماء بل الحصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ودليل ذلك	١٦٥ ١٢٧٢ لا يجوز الصلح على مال مجهول القدر وبرهان ذلك
١٧٤ ١٢٨٠ أقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء وبرهان ذلك	١٦٦ ١٢٧٣ لا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة المعلومة ودليل ذلك
١٧٥ ١٢٨١ حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من ذكاة أو كفارة في الحى والميت	١٦٨ ١٢٧٤ من صالح عن دم أو كسر سن أو جراحة فذلك جائز وبرهان ذلك
	كتاب المداينات والتفليس
	١٦٨ ١٢٧٥ من ثبت للناس عليه حقوق من مال أو ما يوجب غرم مال بينة عدل أو بأقرار منه صحيح عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يخل

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
مسألة فذلك جائز وليست علمها فيها	ودليل ذلك
يحسنانه وبطريقه بلا ضرار ودليل ذلك	١٧٥ ١٢٨٢ من فلس من حى أو ميت
١٨٣ ١٢٨٩ لا يجوز اشتراط تعجيل	فوجد انسان سلمته التى باعها بعينها
الاجرة ولا تعجيل شئ منها ولا	فهو أولى بها من الغرماء وتفصيل
اشتراط تأخيرها الى أجل ولا	ذلك وبرهانه وذ كر أقوال الفقهاء
يجوز اشتراط تأخير الشئ	في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر	١٨٠ ١٢٨٣ من غصب آخر مالا
له طرقة عين وبرهان ذلك	او خانه فيه أو اقرضه فأت ولم يشهد
١٨٤ ١٢٩٠ موت الأجير أو موت	له به ولا يثبت له فقرض عليه أن
المستأجر أو هلاك الشئ المستأجر	ياخذه ويجهتد في معرفة ثمنه ودليل
أو عتق العبد المستأجر الخ يطل	ذلك
عقد الاجارة فمابقى من المدفوع ينفذ	كتاب الاجارات والاجراء
العتق ودليل ذلك ويان أقوال	١٨٢ ١٢٨٤ الاجارة جائزة في كل
علماء الفقه في ذلك وسرد براهينهم	شئ له منفعة فيؤاجر ليتنفع به ولا
١٨٧ ١٢٩١ تفسخ الاجارة اذا	يستهلك عينه ودليل ذلك
اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد	١٨٣ ١٢٨٥ الاجارة ليست يباعا
أو اضطر المؤاجر الى ذلك وبرهان ذلك	وبرهان ذلك
١٨٧ ١٢٩٢ وكذلك تفسخ الاجارة	١٨٣ ١٢٨٦ لا يجوز اجارة ماتلف
بهلاك الشئ المستأجر ومذاهب	عنه أصلا مثل السم للوقيد والعلقم
العلماء في ذلك وذ كر أدلتهم	للاكل ودليل ذلك
١٨٨ ١٢٩٣ جائز استئجار العبد	١٨٣ ١٢٨٧ من الاجارات ما لا بد فيه
والدور والنباب وغير ذلك الى	من ذكر العمل الذى يستأجر عليه
مدة قصيرة أو طويلة وبرهان ذلك	فقط ولا يذ كر فيه مدة كالخياطة
١٨٩ ١٢٩٤ يجوز استئجار المرأة ذات	والنسيج وبرهان ذلك
اللبن لارضاع الصغير مدة مساة	١٨٣ ١٢٨٨ من استأجر حرا أو عبدا
ودليل ذلك	من سيده للخدمة مدة مساة بأجرة

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٩	لا يجوز استجار شاة أو بقرة أو غير ذلك للعلب أصلاً وبرهان ذلك	١٢٩٥	لا يجوز استجار شاة أو بقرة أو غير ذلك للعلب أصلاً وبرهان ذلك
١٩٠	لا يجوز اجارة الأرض أصلاً لا للحرث فيها ولا للفرس ودليل ذلك	١٢٩٦	لا يجوز اجارة الأرض أصلاً لا للحرث فيها ولا للفرس ودليل ذلك
١٩٠	لا يجوز استجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً يوم غير معين ولا شهر كذلك وبرهان ذلك	١٢٩٧	لا يجوز استجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً يوم غير معين ولا شهر كذلك وبرهان ذلك
١٩٠	كل ما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل ودليل ذلك	١٢٩٨	كل ما عمل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ما عمل ودليل ذلك
١٩١	جائز الاستجار بكل ما يحل ملكه وإن لم يحل بيعه كالكلب والهر والماء والثرة التي لم يبدل صلاحها بالخ وبرهان ذلك	١٢٩٩	جائز الاستجار بكل ما يحل ملكه وإن لم يحل بيعه كالكلب والهر والماء والثرة التي لم يبدل صلاحها بالخ وبرهان ذلك
١٩١	الاجارة الفاسدة ان ادركت فسخت كلها أو ما ادرك منها ودليل ذلك	١٣٠٠	الاجارة الفاسدة ان ادركت فسخت كلها أو ما ادرك منها ودليل ذلك
١٩١	لا يجوز الاجارة على الصلاة والأذان وبرهان ذلك	١٣٠١	لا يجوز الاجارة على الصلاة والأذان وبرهان ذلك
١٩١	جائز للره أن يأخذ الأجرة على فضل ذلك عن غيره مثل أن يبيع عنه التطوع أو يصلي عنه التطوع الخ ودليل ذلك	١٣٠٢	جائز للره أن يأخذ الأجرة على فضل ذلك عن غيره مثل أن يبيع عنه التطوع أو يصلي عنه التطوع الخ ودليل ذلك
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٣	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٤	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٥	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٦	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٧	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٨	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣٠٩	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣١٠	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣١١	لا يجوز الاجارة في أدا
١٩٢	لا يجوز الاجارة في أدا	١٣١٢	لا يجوز الاجارة في أدا

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٠٠ ١٣٣٠ حكم ما اذا مال البحر وخيف العطب فليخفف الاثقل فلاثقل ولا ضمان فيه على اهل المركب ودليل ذلك	المستأجر للتخيطة احضار الحيوط ولا على الوراق القيام بالحير ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٣١ استجار الحمام جائز ويكون البئر والساقية تبعا ولا يجوز عقد اجارة مع الداخلى فيه لكن يعطى مكرامة وبرهان ذلك	١٩٧ ١٣١٣ من استأجر دارا أو عبدا أو ذابة ثم أجره باكثر مما استأجره به أو باقل فهو حلال جائز وبرهان ذلك
٢٠٠ ١٣٣٢ من استأجر دارا وكان فيها دالية أو شجرة لم يجز دخولها فى الكراء أصلا	١٩٧ ١٣١٤ الاجارة بالاجارة جائزة ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٣٣ اجارة المشاع جائزة فيما ينقسم وما لا ينقسم من الشريك وغيره وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٥ تقية المرحاض على الذى ملاه لا على صاحب الدار ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار ودليل ذلك
٢٠١ ١٣٣٤ لاضمان على أجر مشترك وغير مشترك ولا على صانع الاما ثبت انه تعدى فيه أو أصاعه ودليل ذلك	١٩٨ ١٣١٦ على صاحب الخاف احضار مكان فارغ للخلاء لمن ينزل عنده وبرحل
٢٠٣+ ١٣٣٥ لا تجوز الاجارة الا بمضمون مسمى محدود فى الزمة أو بعين معينة وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٧ الاجارة على كنس الكنف جائزة ومذاهب العلماء فى ذلك
٢٠٤ كتاب الجعل فى الآبق وغيره	١٩٨ ١٣١٨ يجوز اعطاء الغزل للنسج بجزم مسمى منه وبرهان ذلك
٢٠٤ ١٣٣٦ لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ودليل ذلك وذكر اقوال علماء الفقه فى ذلك وسرد حججهم	١٩٩ ١٣١٩ جائزا كراء السفن بجزم مسمى بما يحمل فيها مشاع أو متميز ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٢٥ ١٣٣١	ان اتفقا تطوعا على شئ.	وتعقب ما أومر فيه وجعل دليلا	
	يزرع في الأرض فحسن وان لم	وحجة وأطلب المصنف في هذا	
	يذكر شيئا فحسن وبرهان ذلك	البحث بما لا يتقدم في غير هذا الكتاب	
٢٢٥ ١٣٣٢	لا يحل عقد المزارعة الى	٢١٠ كتاب المزارعة	
	أجل مسمى لكن هكذا مطلقا	والمقارسة	
	ودليل ذلك		
٢٢٥ ١٣٣٣	اذا شاء صاحب الأرض	٢١٠ ١٣٢٧	الاكتثار من الزرع
	أو العامل عليها ترك العمل فله ذلك		والفرس حسن واجر مالم يشغل
	وتبطل المعاملة بموت أحدهما		ذلك عن الجهاد ودليل ذلك ،
	وبرهان ذلك		ووقع غلط في رقم هذه المسألة
			فوضم اماما رقم ١٣٢٩ وتسلسل
٢٢٥ ١٣٣٤	اذا أراد صاحب الأرض		ذلك الى رقم ١٣٥٤
	اخراج العامل بعد أن زرع أو أراد	٢١١ ١٣٢٨	لا يجوز كراه الأرض
	العامل الخروج بعد أن زرع بموت		بشيء أصلا لا بدنا نريد ولا بدراهم
	أحدهما أو في حياتها فجاز وعلى العامل		ولا عرض الخ ولا يحل في زرع
	خدمة الزرع وعلى ورثته حتى يبلغ		الأرض الا أحد ثلاثة أوجه
	مبلغ الاتفاق به ودليل ذلك		ويانها مفصلة ودليل ذلك وذكر
٢٢٦ ١٣٣٥	ان أراد أحدهما ترك		أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد
	العمل وقد حثرت وقلب وزبل ولم		براهينهم وتعقب بما يجي النفوس
	يزرع ذلك فجاز ويكلف صاحب		ويشرح الصدور
	الأرض للعامل أجر مثله وبرهان		
	ذلك	٢٢٤ ١٣٢٩	التبن في المزارعة بين
٢٢٦ ١٣٣٦	لو كان العامل هو المريد		صاحب الأرض والعامل على
	للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما		ما تعامل عليه وبرهان ذلك
	عمل ودليل ذلك	٢٢٤ ١٣٣٠	ان تطوع صاحب
٢٢٦ ١٣٣٧	من أصاب منها ما يجب		الأرض بان يسلف العامل بنرا
	فيه الزكاة فضله الزكاة ولا يحل		أودراهم أو بيعت بغير شرط جاز
	اشتراط الزكاة من أحدهما على		ودليل ذلك

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
ويانها وكيفية التعامل ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	الأخر وبرهان ذلك ٢٢٦ ١٣٣٨ اذا وقعت المعاملة فاسدة ردالى مزارعه مثل تلك الأرض فيما زرع ودليل ذلك المغارسة
٢٣٢ ١٣٤٣ لا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة والمغارسة والمعاملة في ثمار الشجر لأجبر ولا عبد ولا سانية ولا قدوس ولا غير ذلك بل كل ذلك على العامل وبرهان ذلك	٢٢٧ ١٣٣٩ من دفع أرضه لبيضاء الى إنسان ليغرسها لم يجز ذلك الا باحد وجين ويانها وبرهان ذلك ٢٢٧ ١٣٤٠ ان أراد العامل الخروج قبل أن يتفع فيما غرس بشئ موقبل ان تسمى له فله ذلك ويأخذ كل ماغرس وكذلك ان اخرجه صاحب الأرض ودليل ذلك
٢٣٢ ١٣٤٤ كل ما ثبت في المزارعة يثبت هنا ودليل ذلك	٢٢٨ ١٣٤١ من عقد مزارعة أو معاملة في شجر أو مغارسة فزرع العامل وعمل في الشجر وغرس ثم انتقل ملك الأرض أو الشجر الى غير المعاهد بمرات أو بغير ذلك فالزرع ظهر أم لم يظهر فللزارع وللذى كانت الأرض له على شرطهما وللذى انتقل ملك الأرض اليه اخذهما بقلعه أو قطعه في أول الاتفاعة به لا قبل ذلك وبرهان ذلك
٢٣٢ ١٣٤٥ لا يجوز أن يشترط في المزارعة واعطاء الأصول بجزء مسمى بما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط ولا سدلة الخ وبرهان ذلك	كتاب المعاملة في الثمار
٢٣٢ ١٣٤٦ كتاب إحياء الموات والاقطاع والخى والصيد يتو حش ومن ترك ماله بمضيعة أو عطب ماله في البحر	٢٢٩ ١٣٤٢ المعاملة في الثمار سنة
٢٣٢ ١٣٤٦ كل أرض لا مالك لها ولا يعرف انها عمرت في الاسلام فهي لمن سبق اليها واحياها باذن الامام وبغير اذنه ويان اختلاف العلماء في ذلك وذكر ما لهم من الأدلة	
٢٣٨ ١٣٤٧ تفسير الاحياء	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٣٨ ١٣٤٨	من خرج في أرضه معدن	٢٤١ ١٣٥٤	المرفق لكل أحد أن يفتح ماشاء
٢٣٩ ١٣٤٩	فضة أو ذهب أو نحاس أو رصاص أو غير ذلك فهو له ويورث عنه ولا حق للامام معه فيه ولا لغيره ومذاهب الفقهاء في ذلك وذكر حججهم	٢٤٢ ١٣٥٥	في حائطه من كوة أو باب أو أن يهدمه أن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ ودليل ذلك
٢٣٩ ١٣٤٩	من ساق ساقية أو حفر بئر أو عيناً فله ما سقى ولا يخفى أحد بحيث يضرب تلك العين أو تلك البئر ويرهان ذلك	٢٤٢ ١٣٥٦	ليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره أصلاً ويرهان ذلك
٢٣٩ ١٣٥٠	حكم الشرب في نهر غير متملك فيشرع السقي للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته ودليل ذلك	٢٤٢ ١٣٥٧	لا يجوز لأحد أن يدخل على جاره من أن يدخل خشباً في جداره ويحجر أن لم يأذن له ودليل ذلك
٢٤٠ ١٣٥١	من غرس أشجاراً فله ما أظلت أغصانها عند تمامها فإن انتشرت على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره ويرهان ذلك	٢٤٢ ١٣٥٨	ويان مذاهب علماء الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
٢٤٠ ١٣٥٢	من ترك دابته بفلاة ضائعة فاخذها إنسان فقام عليها فصلحت أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر متاعه فاخذها إنسان أو غاص عليه إنسان فاخذها فكل ذلك لصاحبه الأول ودليل ذلك	٢٤٣ ١٣٥٩	كل من ملك ماء في نهر حفره أو ساقية أو عين أو بئر فهو أحق بماء كل ذلك مادام محتاجاً إليه ولا يحل له منع الفضل بل يحجر على بذله لمن يحتاج إليه ولا يحل له أخذ عوض عنه ودليل ذلك
٢٤١ ١٣٥٣	لا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي إلى الذي وجده عنده ما أحق عليه ويرهان ذلك	٢٤٣ ١٣٥٩	ما غلب عليه الماء من نهر أو نسم أو سيرة فاستفاد فهو لصاحبه كما كان ويرهان ذلك
		٢٤٣ ١٣٦٠	لا تكون الأرض بالاحياء ما لا سلم ودليل ذلك
			كتاب الوكالة
		٢٤٤ ١٣٦١	في بيان جواز الوكالة



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٤٨ ١٣٧١ كل ربح ربحاه فلهما ان يتقاسما فان لم يفعلا وترك الامر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وبران ذلك	في أشياء مخصوصة ذكرها مفصلة وبران ذلك
٢٤٨ ١٣٧٢ لا ضمان على العامل فيما تلف من المال ودليل ذلك	٢٤٥ ١٣٦٢ لا تجوز وكالة على طلاق ولا عتق ولا تدبير ولا رجعة ولا اسلام والخ ودليل ذلك
٢٤٩ ١٣٧٣ أيها أراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلع معجلا خسر أو ربح ودليل ذلك	٢٤٥ ١٣٦٣ لا يحل للوكيل تعدى ما أمر به موكله فان فعل لم ينفذ فله وبران ذلك
٢٤٩ ١٣٧٤ ان تعدى العامل فربح فان كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم القاصب وبران ذلك	٢٤٦ ١٣٦٤ فعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل لازم للوكيل ودليل ذلك
٢٤٩ ١٣٧٥ أيها مات بطل القراض ودليل ذلك	٢٤٦ ١٣٦٥ الوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ بخلاف موت الامام وبران ذلك
٢٤٩ ١٣٧٦ ان اشترى العامل من مال القراض جارية ففوطها فهو ران عليه حد الزنا وبران ذلك	كتاب المضاربة وهي القراض
كتاب الاقرار	٢٤٧ ١٣٦٦ القراض كان في الجاهلية وافرعه الشرع ودليل ذلك
٢٥٠ ١٣٧٧ من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم أو بشرق أو كان المقر عاقلا بالغ غير مكره لم يصلحة بما يفسده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	٢٤٧ ١٣٦٧ القراض انما هو بالنسيئة والدرهم فقط وبران ذلك
٢٥٤ ١٣٧٨ يلزم كل ما ذكر في المسألة	٢٤٧ ١٣٦٨ لا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلا ودليل ذلك
	٢٤٧ ١٣٦٩ لا يجوز انقراض الابان يسما السهم الذي يتقارضان عليه من الربح وبران ذلك
	٢٤٨ ١٣٧٠ لا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولأنه يلبس ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٥٤ ١٣٧٩	أقرار المريض في مرض موته وفي مرض افاقته لو ارث ولغير وارث نافذ من رأس المال كأقرار الصحيح ولا فرق ودليل ذلك وأقوال المجتهدين أئمة المذاهب في ذلك	٢٧٣ ١٣٨٣	ان وجد صغير منبوذ فترض على من يخرجه أن يقوم به ولا بد ودليل ذلك
٢٥٦ ١٣٨٠	من قال هذا الشيء لشيء في يده كان لفلان ووجهه لى أو قال باعه منى صدق ولم يقض عليه بشيء وبرهان ذلك	٢٧٤ ١٣٨٤	اللقيط حر لا ولاء عليه لأحد وبرهان ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك
٢٥٦ ١٣٨١	من قال لفلان عندى مائة دينارين ولى عنده مائة فقير قبح ولا ينة عليه بشيء ولا له قوم القمع الذى ادعاه فان ساوى أقل قضى بالفضل فقط وبرهان ذلك	٢٧٦ ١٣٨٥	كل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له ودليل ذلك
٢٥٧ ١٣٨٢	من وجد مالا في قرية أو مدينة أو صحراء في أرض العجم أو العرب مدفونا أو غير مدفون الآن عليه علامة ضربه في مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط فهو لفظة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الصحابة والنابيين في ذلك ومن قال	٢٧٦ ١٣٨٧	فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها ورددها الى صاحبها اذا طلبها منه ودليل ذلك
		٢٧٧ ١٣٨٨	ان تلفت الوديعة من غير تعمد ولا تضييع لها فلا ضمان عليه فيها وبرهان ذلك
			كتاب الوديعة

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٧٧ ١٣٨٩	بيان صفة حفظ الوديعة	٢٩١	بيان أن أولاد سعيد بن جبير ثلاثة
٢٧٧ ١٣٩٠	ان تعدى المودع في الوديعة أو أخاعها قتلت لزمه ضمانها وبرهان ذلك	٢٩٣	بيان ما وقع بين ابن الزبير وعائشة رضي الله عنها من التفوه بالحجر عليها ومن المخالف في ذلك للدليل منها
٢٧٧ ١٣٩١	القول في هلاك الوديعة أو فردها الى صاحبها قول النى أودعت عنده مع يمينه ودليل ذلك	٢٩٧ ١٣٩٤	المريض مرضا يموت منه أو يبرأ منه والحامل منذ تحمل الى أن تضع أو تموت والموقوف للقتل بحق في قودا وحدا وباطل والاسير عند من يقتل الاسرى أو من لا يقتلهم والمشفرد على العطب الخ
٢٧٨ ١٣٩٢	ان لقي المودع من أودعه في غير الموضع النى أودعه فيه ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة وقل الوديعة بالخلل والرد على المودع وبرهان ذلك	٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصديقتهما وهبتهما
كتاب الحجر		٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصديقتهما وهبتهما
٢٨١	تعريف الرشد الذى أمر الله تعالى من أن نؤس منه بدفع ماله اليه	٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصديقتهما وهبتهما
٢٨٨	اتفاق جملة من الصحابة وكبار التابعين على أن النساء سفها وانهن المراد في الآية ورد ذلك للمصنف بالآيات القرآنية	٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصديقتهما وهبتهما
٣٠٩	تفسير التذيرو الاسراف وبسط	٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصديقتهما وهبتهما

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أوبتاع من نفسه للحجور أو للصغير الخ فهو سواء كالأوبتاع لهم من غيره أوباع لهم من غيره ان لم يحجب نفسه في كل ذلك ولا غيره جاز وان حان فلا ودليل ذلك	للزيادة ٣١٣ قياس المالكين المريض والوصى على المرأة باطل من وجوه ويأتيها مفصلة
٣٢٥ ١٤٠١ استدراك على ما تقدم وهي تشمل على منع الوصى من أكل مال الموصى عليه ويان ذلك	٣١٨ ١٣٩٦ للمرأة حق زائد وهو أن لها أن تصدق من مال زوجها أحب أم كرهه وبغير اذنه غير مفسدة شيئا ولا يجوز للزوج أن يتصدق من مال امرأته بشئ أصلا الا باذنها ودليل ذلك
٣٢٥ مسائل من كتاب الايصال للمصنف وضعت في أسفل الصحائف للتنبيه على مقدار اهمية الكتاب	٣٢٠ ١٣٩٧ العبد في جواز صدقته وهبتوبيعه وشراؤه كالحرة والامة كالخبرة ما لم يتزوج سيدها ما لها وبرهان ذلك ويأتي أقوال المجتهدين في ذلك وإيراد حججهم
كتاب الاكراه ٣٢٩ ١٤٠٢ تقسيم الاكراه الى قسمين ويأتي كل منهما مفصلا	٣٢٣ ١٣٩٨ يان أن من لم يبلغ أو بلغ ولا هو يميز ولا يعقل أو ذهب تمييزه بعد أن بلغ يميزا غير مخاطب ولا يفد لهم أمر في شئ من ما لهم ودليل ذلك
٣٣٠ ١٤٠٣ من أكره على شرب الخمر أو أكل الخنزير أو الميتة الخ فباح له أن يأكل ويشرب ولا شئ عليه لاحد ولا ضمان وبرهان ذلك	٣٢٣ ١٣٩٩ لا يجوز أن يدفع الى من لم يبلغ شئ من ماله ولا نفقة يوم وبرهان ذلك
٣٣١ ١٤٠٤ لو أمسكت امرأة حتى زنى بها أو أمسك رجل فادخل احليله في فرج امرأة فلا شئ عليه ولا عليها سواء ائتمرا ولم ينتشر ودليل ذلك	٣٢٤ ١٤٠٠ من باع ما وجب بيعه لصغير أو لحجور غير يميز أو لفلس أو لقائب بحق أوبتاع لهم ما وجب ابتاعه أوباع في وصية الميت
٣٣١ ١٤٠٥ من كان في سبيل معصية كسر لا يحل أو قتال لا يحل فلم يجد	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٣٥ ١٤٠٦	شيثا يأكله الا الميتة أو الدم أو خنزيرا أو لحم سبع الغنم يحل له أكله الا حتى يتوب وبرهان ذلك	٣٤٢ ١٤١٢	له لازم وان وجد به بخلاف ما اشترى فلا يبيع بينهما الا بتجديد صفقة أخرى برضاها جميعا وبرهان ذلك
٣٣٥ ١٤٠٧	ويان أقوال المذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	٣٤٤ ١٤١٣	ان يبيع شيء من الغائبات بغير صفقة ولم يكن بماعرفه البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق بمن رأى ما باعه ولا بماعرفه للشترى برؤية أو بصفة من يصدق فالبيع فاسد مفسوخ ابدا لا خيار في جوازه أصلا ودليل ذلك ويان أقوال علماء المذاهب في ذلك وإيراد حججهم
٣٣٦ ١٤٠٨	كذلك ودليل ذلك	٣٤٤ ١٤١٤	جائز بيع الثوب الواحد المطوي أو في جرابه والنياب الكيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فالبيع لازم والا فالبيع باطل وبرهان ذلك
٣٣٦ ١٤٠٩	ذهب الحنفية الى أن الاكراه بضرب سوط أو سوطين أو حبس يوم ليس اكراهًا ورد ذلك	٣٤٤ ١٤١٥	فرض على كل متبايعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجدا عدولا سقط
٣٣٦ ١٤١٠	أوحس يوم ليس اكراهًا ورد ذلك	٣٤٤ ١٤١٦	الشهاد ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتعقب ما ينفي التعقب وإيضاح المقام بما لا نجد في كتاب غير هذا
٣٣٦ ١٤١١	النذر واليمين بالكراهة بحديث حذيفة باطل	٣٥٠ ١٤١٧	المقام بما لا نجد في كتاب غير هذا لا يجوز البيع الا بلفظ
٣٣٦ ١٤١٢	كتاب البيوع		
٣٣٦ ١٤١٣	تقسيم البيع الى نوعين		
٣٣٦ ١٤١٤	ويانها مفصلا واختلاف أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق الحق بما لا يترك للغير مجالا		
٣٤١ ١٤١٥	أن وجد مشترى السلمة		
٣٤١ ١٤١٦	الناتبة ما اشترى كما وصف له فالبيع		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
هذه المسألة وسرد حججهم بتحقيق المقام	البيع أو بلفظ الشراء أو بلفظ التجارة أو بلفظ يعبر به في سائر اللغات عن البيع وبرهان ذلك
٣٧٠ ١٤٢٠ كل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للشترى أو لهما جميعاً أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر فهو باطل بخير اتفاده أو لم يتخير أو برهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم ببسطة	٣٥١ ١٤١٦ كل متبايعين صرفاً أو غيره فلا يصح البيع بينهما ابتداءً أو انقضاءً للسلعة والتمن مالم يتفرقا بابتداء من المكان الذي تعاقدا فيه البيع ولكل واحد منهما بطلان ذلك العقد أحب الآخراً مكره ولو بقية ذلك دهرهما إلا إذا تخاريا ودليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا يحتاج إلى استدراك عليه
٣٧٩ ١٤٢١ كل بيع صح وتم فلهك المبيع أثر تمام البيع فقصيته من المتابع ولا رجوع له على البائع وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء في كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً الخ ودليل ذلك وإيراد أقوال المجتهدين في ذلك ويان مذاهبهم وسرد حججهم	٣٦٥ ١٤١٧ يان الرد على من لم يرجع التخيير في البيع ثلاث مرات وخالف الحديث في ذلك
٣٨٨ ١٤٢٢ بيع العبد الآتي عرف مكانه أو لم يعرف جائز وكذلك بيع الجمل الشارد عرف مكانه أو لم يعرف وكذلك الشارد من سائر الحيوان ومن الطير المتخلف وغيره إذا صح الملك عليه قبل ذلك وأما مالم يملك أحد بمدفليس أحد أو لم به من أحد فليس لاحد يسهو دليل ذلك وأقوال العلماء ويان مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد براهينهم	٣٦٦ ١٤١٨ ان تباعاً في بيت فخرج أحدهما عن البيت أو دخل خفية في البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تباعاً في خفية فخرج أحدهما إلى البيت فقد تفرقا وتم البيع وبرهان ذلك
	٣٦٧ ١٤١٩ لو تنازع المتبايعان في التخيير وتمايم البيع قال قول قول مبطل البيع منهما مع يمينه لأنه مدعى عليه عقد بيع لا يقر به ولا يئنه عليه فليس عليه إلا التمين ودليل ذلك وإيراد فقهاء علماء المذاهب في

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٩٢ ١٤٢٣	بيع السلم في ناجتمع	٤٠٤ ١٤٢٩	كان المكان للبائع فله تمكين
٣٩٣ ١٤٢٤	الناجفة والتوى في التمر مع التمروما	٤٠٤ ١٤٣٠	المشتري من أخذ ما لشترى ولا
٣٩٤ ١٤٢٥	في داخل البيض مع البيض وما شابه	٤٠٤ ١٤٣١	بدائع ودليل ذلك
٣٩٥ ١٤٢٦	هذا جائز كل ذلك وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٣٢	أوشعرا على الحيوان فالجزر على
٣٩٦ ١٤٢٧	بيان جواز بيع الحامل	٤٠٤ ١٤٣٣	الذى له الصوف والشعر والوبر
٣٩٧ ١٤٢٨	بحملها إذا كانت حاملا من غير	٤٠٤ ١٤٣٤	وبرهان ذلك
٣٩٨ ١٤٢٩	سيدها ودليل ذلك	٤٠٤ ١٤٣٥	لا يحل بيع تراب الصاغة
٣٩٩ ١٤٣٠	ليس كذلك ما تولى المرء	٤٠٤ ١٤٣٦	أصلا ودليل ذلك
٤٠٠ ١٤٣١	وضعه في الشيء كالنذر يزرع	٤٠٤ ١٤٣٧	كل ما نخله القبارون من
٤٠١ ١٤٣٢	والتوى يغرس وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٣٨	التراب أو استخرجه غسالو الطين
٤٠٢ ١٤٣٣	لا يحل بيع شيء من	٤٠٤ ١٤٣٩	من الطين فهو لقطعة وبرهان ذلك
٤٠٣ ١٤٣٤	المغيات المذكورة كلها دون	٤٠٤ ١٤٤٠	بيان تراب المعادن
٤٠٤ ١٤٣٥	ما عليها أصلا لا يحل بيع التوى أى	٤٠٤ ١٤٤١	ودليل ذلك
٤٠٥ ١٤٣٦	نوى كان قبل إخراجه وإظهاره	٤٠٤ ١٤٤٢	بيع القصيل قبل أن يسبل
٤٠٦ ١٤٣٧	دون ما عليه ولا يبيع المسك دون	٤٠٤ ١٤٤٣	جائز وللبيع أن يتطوع للمشتري
٤٠٧ ١٤٣٨	الناجفة الخ ودليل ذلك وبيان	٤٠٤ ١٤٤٤	بقر كما شاء الخ وبرهان ذلك
٤٠٨ ١٤٣٩	مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد	٤٠٤ ١٤٤٥	يقوز بيع القصيل على
٤٠٩ ١٤٤٠	أقوالهم وإيراد حججهم	٤٠٤ ١٤٤٦	القطع ومذاهب العلماء في ذلك
٤١٠ ١٤٤١	١٤٤٢٧ بيان أن بيع الظاهر دون	٤٠٤ ١٤٤٧	يقوز بيع ما ظهر من
٤١١ ١٤٤٢	المغيب فيها حلال إلا أن يمنع من	٤٠٤ ١٤٤٨	المقاني وإن كان صغيرا جدا
٤١٢ ١٤٤٣	شيء منه نص لجائز بيع الثمرة واستثناء	٤٠٤ ١٤٤٩	وبرهان ذلك
٤١٣ ١٤٤٤	نواها وبيع جلد الناجفة دون المسك	٤٠٤ ١٤٥٠	لوبياع المقناة باصولها
٤١٤ ١٤٤٥	الذى فيها الخ وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٥١	والموز باصوله وتطوع له بأقسام ذلك
٤١٥ ١٤٤٦	من باع من ذكر سابقا	٤٠٤ ١٤٥٢	في أرضه بتغير شرط جاز
٤١٦ ١٤٤٧	الظاهر دون المغيب أو باع مغيا	٤٠٤ ١٤٥٣	بيع الأمانة وبيان أنها
٤١٧ ١٤٤٨	يقوز يمه بصفة كالصوف في	٤٠٤ ١٤٥٤	حامل من غير سيدها لكن من زوج
٤١٨ ١٤٤٩	الفرش والسل في الطرف فان		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤١٠ ١٤٤٤	أوزنا أو كراهيع صحيح ودليل ذلك	٤١٠ ١٤٤٤	أذا رضى فى الثلاث وأسقط خيار مزمه الميع ودليل ذلك
٤١٠ ١٤٤٥	الخ وبرهان ذلك	٤١٠ ١٤٤٥	فان غير لفظ لا خلافة بأن قال لا خديعة أو لا غش الخ لم يكن له الخيار المحمول لمن قال لا خلافة وبرهان ذلك
٤١٢ ١٤٤٦	يبيع السيف دون غمده جائز ويبيع التمددون التصل جائز	٤١٢ ١٤٤٦	كل شرط وقع فى بيع منها أو من أحدهما رضى الآخر فانهما ان عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالفرق بالابدان أو بالتأخير أو فى أحد الوقتين ولم يذكره فى حين العقد فالبيع صحيح تام والشرط باطل لا يلزم ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٤٢١ ١٤٤٧	المشتري لا يدفع الثمن حتى قبض ما ابتعت وقال البائع لا يدفع حتى قبض أجبرامعا على دفع المبيع والثن معا وبرهان ذلك	٤٢١ ١٤٤٧	كل من باع يباعا فدا فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع وهو مضمون على المشتري ان قبضه ضمان الغصب سواء سواء والثن مضمون على البائع ان قبضه ولا يصححه طول الازمان ولا تفير الاسواق ولا فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت المتابعين وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب فى ذلك وإيراد
٤٠٨ ١٤٣٨	يبيع السيف دون غمده جائز ويبيع التمددون التصل جائز	٤٠٨ ١٤٣٨	يبيع السيف دون غمده جائز ويبيع التمددون التصل جائز
٤٠٨ ١٤٣٩	يبيع حلقة الخاتم دون الفص جائز وخلم الفص حيثئذ على البائع ويبيع الفص دون الحلقة جائز	٤٠٨ ١٤٣٩	يبيع حلقة الخاتم دون الفص جائز وخلم الفص حيثئذ على البائع ويبيع الفص دون الحلقة جائز
٤٠٨ ١٤٤٠	من باع شيئا فقال المشتري لا أدفع الثمن حتى قبض ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى قبض أجبرامعا على دفع المبيع والثن معا وبرهان ذلك	٤٠٨ ١٤٤٠	من باع شيئا فقال المشتري لا أدفع الثمن حتى قبض ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى قبض أجبرامعا على دفع المبيع والثن معا وبرهان ذلك
٤٠٩ ١٤٤١	ان أبى المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال لا أدفع الثمن الا بعد أن قبض ما اشترى فطلبائع أن يحبس ما باع حتى يتصف ويصف معا الخ وبرهان ذلك	٤٠٩ ١٤٤١	ان أبى المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال لا أدفع الثمن الا بعد أن قبض ما اشترى فطلبائع أن يحبس ما باع حتى يتصف ويصف معا الخ وبرهان ذلك
٤٠٩ ١٤٤٢	من قال حين يبيع أو يتبع لا خلافة قطه الخيار ثلاث ليال بما فى خلافه من الايام ان شامرد بيع أو بغير عيب أو بخديعة ودليل ذلك	٤٠٩ ١٤٤٢	من قال حين يبيع أو يتبع لا خلافة قطه الخيار ثلاث ليال بما فى خلافه من الايام ان شامرد بيع أو بغير عيب أو بخديعة ودليل ذلك
٤١٠ ١٤٤٣	ان لم يقدر على ان يقول لا خلافة قالها كما يستطيع وبرهان ذلك	٤١٠ ١٤٤٣	ان لم يقدر على ان يقول لا خلافة قالها كما يستطيع وبرهان ذلك



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	وفيه أثر قد أبرم بهز للبتاع اشتراط ثمرتها أصلا ولا يجوز ذلك الا في ثلاثة أوضاع ودليل ذلك	أدلتهم	
٤٢٧ ١٤٥٥	لا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على أن يوفيه السلعة كذلك وبرهان ذلك	٤٢٢ ١٤٤٨	من ابتاع عبدا أو أمة لها مال فالله البائع إلا أن يشترطه المتباع فيكون له ولا حصه له من الثمن كذا وقبل ولا له حكم البيع ودليل ذلك
٤٢٧ ١٤٥٦	لا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدى عدل حتى تبعض رائحة كانت أو غير رائحة والبيع بهذا الشرط قسدد ودليل ذلك وبیان أقوال الأئمة الاجتهاد في ذلك	٤٢٣ ١٤٤٩	للمتباع أن يشترط شيئا مسمى بعينه من مال العبد أو الأمة وله أن يشترط ثلثا أو ربما أو نحو ذلك وبرهان ذلك
٤٢٨ ١٤٥٧	لا يحل بيع عبدا أو أمة على أن يعطيهما الباتم كسوة قلت أو كثرت ولا يبيع دابة على أن يعطيهما البائع أكلها أو رسلها أو بردها والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك	٤٢٤ ١٤٥٠	بيان أن لفظة العبد في اللغة المرية تقع على جنس العبيد والاماء ودليل ذلك
٤٢٩ ١٤٥٨	لا يحل بيع سلعة لآخر بشئ يحد له صاحبها فاستزاد على ذلك الثمن فلتولى البيع ودليل ذلك	٤٢٤ ١٤٥١	من باع غنلا قد ابرت ثمرتها للبائع الا أن يشترطها المتباع وتفسير تأييد النخل وبرهان ذلك
٤٢٩ ١٤٥٩	لا يحل بيع شئ غير معين من جملة مجمعة لا بعدد ولا بوزن ولا بكل وبرهان ذلك من وجوه وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	٤٢٦ ١٤٥٢	يجوز الاشتراط في بيع النخل بعد ظهور الطيب في ثمره ان يبيع الاصول ودليل ذلك
٤٣١ ١٤٦٠	لا يحل بيع المرء جملة بمجموعة الا كيلا مسمى منها ودليل	٤٢٦ ١٤٥٣	من باع أصول نخل وفيها ثمرة قد ابرت فلم يشتري أن يشترط جميعها ان شاء أو نصفها أو جزءا منها مسمى مشاعا في جميعها أو شيئا منها معينان وجد بالنخل عيار دها ولم يلزمه رد الثمره وبرهان ذلك
		٤٢٦ ١٤٥٤	من باع نخلة أو نخلتين

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٤٧	١٤٦٦ لا يحل لاحدان يسوم	٤٣٤	١٤٦١ لا يحل لاحدان يبيع مال غيره بغير اذن صاحب المال له في يمه فان وقع فسخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم وتحقق المقام بما لا مزيد عليه
٤٤٨	١٤٦٧ لا يحل النجش في البيع وتفسيره	٤٣٩	١٤٦٢ لا يجوز بيع شئ لا يدري بآتمه ما هو وان دراه المشتري ولا ما لا يدري المشتري ما هو وان دراه البائع ولا ما جهلاه جميعا ولا يجوز البيع الا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو ويراه جميعا أو يوصف لهما عن صفة من رآه وعلمه وبرهان ذلك
٤٤٩	١٤٦٨ لا يحل لاحد تلقى الجلب سواء خرج لذلك أو كان ساكنا على طريق الجلاب وسواء بعد موضع تلقى أم قرب وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء السلف في ذلك	٤٣٩	١٤٦٣ لا يحل بيع شئ بأكثر مما يساوى ولا بأقل اذا اشترط البائع أو المشتري السلامة الا بعمرة البائع والمشتري معا بمقدار الغبن في ذلك ورضايه وبرهان ذلك
٤٥٣	١٤٦٩ لا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو بمجر لخصاص لا في البدو ولا في شئ يحمله لخصاص الى الاسواق وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم	٤٤٢	١٤٦٤ من غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو بيع مفسوخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الفقه في ذلك وإيراد حججهم وتحقق الحق في ذلك
٤٥٧	١٤٧٠ ان كان في حائط أنواع من الثمار كالكمثرى والتفاح والخوخ فظهر صلاح شئ منها في صنف دون سائر أصنافه جاز بيع كل ما ظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وان كان لم يطلب بعد اذا يسع كل ذلك صفقة واحدة فان أراد يمه صفقتين لم يجوز بيع ما لم يند فيه الصلاح الخ ودليل ذلك	٤٤٤	١٤٦٥ لا يجوز البيع شئ مجهول ولا الى أجل مجهول كالخضاد والجناد والعلما الخ وذكر مذاهب

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٥٨ ١٤٧١	لا يخلع فراخ الحمام في البرج مدة صباه وبرهان ذلك	٤٦٥ ١٤٧٦	الثمار سواء ثمر النخل بخرصها أصلا وبرهان ذلك
٤٥٨ ١٤٧٢	يجوز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويجبر كلاهما على تركها مع الأمهات إلى أن يعيش دونها عيشا لا ضرر فيه عليها ويجوز بيع اليئس المحضوة ويجبر كلاهما على تركها إلى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٧	اعتراض وارد على المصنف فيما ذهب إليه والجواب عن ذلك
٤٥٩ ١٤٧٣	لا يخلع شيء من ثمر النخل من البلح والبسر والزهو الخ بعضه يعض من صنفه أو من صنف آخر منه ولا يثمر لامتناهات ولا متفاضلا لا نقدا ولا نسيئة لافي رموس الجبال التخل ولا موضوعا في الأرض وبرهان ذلك ويان أقوال علماء السلف في ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار وإيراد حججهم بما لا يجده في كتاب غير هذا	٤٦٧ ١٤٧٨	لا يكون الربا إلا في بيع أو قرض أو سلم ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك وبرهان ذلك
٤٦٥ ١٤٧٤	من ابتاع كذلك رطبا للأكل ثم مات فورثته عنه أو مرض أو استغنى عن أكلها فقد ملك الرطب ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٩	الربا لا يجوز في البيع أو السلم إلا في ستة أشياء فقط ويانها مفصلة وذكر الأدلة الزاجرة عن تعاطي الربا وأقوال علماء المجتهدين في أصناف الربا وسرد حججهم وتحقيق المقام بما تسره أعين الناظرين في هذا الكتاب وتضع به الحقائق وتجلى الدلائل ويرز ما خفى على كثير من الناس من الاشكالات في هذا المبحث
٤٦٥ ١٤٧٥	لا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل ولا يجوز بيع شيء من	٤٧٠	بيان خطأ من يقول في غلة الربا ان النبي ﷺ ذكر أعلى القوت وهو البر وادون القوت وهو الملح ليدل على أن حكم ما بينهما حكمهما

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
فذلك وسرد حجمهم	٤٧٢ اختلاف الفقهاء في علة الربا ويان
٤٩٣ ١٤٨٤ يجوز بيع الذهب بالفضة	فساد قياسهم في هذا الباب
سواء في ذلك البرام والدنانير أو	٤٧٧ يان أن الرسول عليه السلام بين الربا
بالحل والنقار والدرهم بحل	الترو عذفيه أشد الوعيد والذي أذن
الذهب وسبائكته وبرهان ذلك	الله تعالى فيه بالحرب
٤٩٤ ١٤٨٥ جائز بيع التمح والشعير	٤٨٠ يان خطا من حرف قوله عليه
والتمر والملح بالذهب أو بالفضة يدا	السلام لا يصلح هذا لا يصلح
يبدونسية ودليل ذلك	صاعين بصاع
٤٩٤ ١٤٨٦ يجوز القسرض في	٤٨٣ الرد على من تعلق بقوله وكذلك
الاصناف المذكورة وفي كل	ما يكال ويوزن ويان أن هذا
ما يملك ويحل اخراجه عن الملك	ليس من كلام رسول الله ﷺ
ولا يدخل الربا فيه الا في وجه	٤٨٦ ١٤٨٠ يان اشياء ذكرها
واحد ويان وبرهان ذلك	القائلون بتعليل حديث الربا
٤٩٤ ١٤٨٧ حكم ما اذا اختلط الذهب	وردها برامين عقلية وقولية
بالفضة ومزج به أو أضيف إليه	٤٨٨ ١٤٨١ ذكر البرامين والأدلة
وسرد أقوال علماء السلف في ذلك	الصحيحة على ما ذهب إليه المصنف
ويان مذاهب فقهاء الامصار وذكر	في مسائل الربا
أدلتهم وتحقيق المقام	٤٨٩ ١٤٨٢ لا يحل أن يباع قح بقمح
٤٩٧ قول الامام الأوزاعي والامام مالك	الا مثلا بمثل كيلا يكيل يدا يد،
في فضة السيف المحلى بالفضة أو	وكذلك الشعير، ولا التمر الا
المصنف أو المنطقة أو خاتم الفضة	كذلك ولا الملح ايضا الا كذلك
٥٠٠ ١٤٨٨ حكم ما اذا كان الذهب	وبرهان ذلك
وشي ماخرمه غير الفضة أو مركبا	٤٨٩ ١٤٨٣ جائز كل صنف بما ذكر
فيه ودليل ذلك	باصناف الآخر منها متاخلا
٥٠١ ١٤٨٩ اذا تباع اثنتان دراهم	ومتائلا وجزافا وزناو كيلا
منشوشة قد ظهر القش فيها بدرهم	كيفشتا اذا كان يدا يد ودليل
منشوشة كذلك فهو جائز اذا تعاقدا	ذلك ويان مذاهب علماء الامصار

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٠١	البيع على أن الصغر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة أيضا كذلك وبرهان ذلك	٥٠٩	أحدهما ما اشترى من ذلك عيا قبل أن يتفرقا بأبدانها فهو بالخيار ودليل ذلك
٥٠٢	١٤٩٠ يجوز بيع القمح بدقيق القمح وسويق القمح وبخبز القمح ودقيقه بدقيقه وسوقه متفاضلا كل ذلك ومتائلا وجزايا والزيتون بالزيتون وبالزيت والعنب بالعنب والعصير يدا يد وجازر اسلام بعض في بعض ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم	٥٠٩	١٤٩٤ أن وجد العيب بعد التفرق أو بعد التخيير فيفصل فيه ٥٠٩ ١٤٩٥ وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره النحر برهان ذلك
٥٠٣	١٤٩١ من كان له عند آخر دنانير أو دراهم أو قح أو شعير أو ملح أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا كاخذه الدنانير عن الدراهم أو شعير عن بر النحر وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وايراد حججهم	٥٠٩	١٤٩٦ أن كان العيب في نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه والفضة كذلك فيفصل فيه فإن كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ودليل ذلك
٥٠٤	١٤٩٢ استتراك مناقضات لأخصام مذهب اليه المصنف في مسألة الربا وبيانها مفصلة	٥١٠	٥١٠ تفسير السوق
٥٠٨	١٤٩٣ من باع ذهبا بذهب يما حلالا أو فضة بفضة كذلك مسكوكا بمثله كان أو موصوغي أو موصوفا بمسكوك أو تمرا أو نقارا أو فوجد	٥١١	٥١١ من الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيد غاية والآخر ردي غاية بمدين من تمر أجود منهما أو أدنى الخ وكل ذلك جائز وبرهان ذلك
		٥١٢	٥١٢ من صارف آخر دنانير بدرهم فجز عن تمام مراده فاستقرض من مصادره أو غيره ما أتم به الصرف فحسن ودليل ذلك
		٥١٢	٥١٢ من باع من آخر دنانير بدرام فلما تم البيع بينهما اشترى

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥١٤ ١٥٠٥	الزباقي كل ما ذكر قبل	٥١٣ ١٥٠٠	منه أومن غيره بتلك الدراهم دينار تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل ذلك حلال ما لم يكن عن شرط وبرهان ذلك
٥١٥ ١٥٠٦	بين العبد وسيد كاهو بين الاجنبيين وبين المسلم والذمي ، وبين المسلم والحربي وبين الذمين كاهو بين المسلمين ولا فرق وبرهان ذلك	٥١٤ ١٥٠١	بالذهب أو بالفضة وفي بيع النخعة بالفضة وفي سائر الاصناف الاربعة بعضها ببعض جائز تباعا بمد ذلك أوم تباعا ودليل ذلك
٥١٨ ١٥٠٧	جائز بيع اللحم بالحيوان من نوع واحد كانا أومن نوعين وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم من نوع واحد اومن نوعين متفاضلا ومتائلا وجائز تسليم اللحم في اللحم كذلك النخ ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	٥١٤ ١٥٠٢	لا يحل بيع آنية ذهب ولا فضة الا بعد كسرها ودليل ذلك
٥٢٤	من ابتاع شيئا أي شيء كان مما يحل بيعه حاش القمح فلا يحل له أن يبيعه حتى يقبضه وتفسير القبض ودليل ذلك ويان أقوال العلماء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب	٥١٤ ١٥٠٣	يجوز أن يتناع المرء نصف درهم بعينه أو نصف درهم بأعيانها أو نصف دينار كذلك النخ وبرهان ذلك
	خاتمة الطبع	٥١٤ ١٥٠٤	لا يحل بيع بدنيار الا درهما فنوقع فهو باطل مفسوخ ودليل ذلك

ظهرت هذه الكتب قريبا

# كُشِفَ الشُّبُهَاتُ عَنِ الشُّبُهَاتِ

للامام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠

# كُشِفَ الشُّبُهَاتُ فِي الرَّحْمَةِ

للشيخ ابن عبد الوهاب المتوفى سنة ١٢٠٦

# كُشِفَ الْكِبْرِيَاءُ فِي صُفَىٰ أَهْلِ الْغُرَةِ

للامام الحافظ ابن رجب الحلي المتوفى سنة ٧٩٥

# الْغُرَةُ وَالْإِخْرَاقُ

للامام المجتهد شمس الدين بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥٢











